

الفتاوى الساتية خاتمة

التاليف

للشيخ الامام فريد الدين عالم بن العلاء
الابنكري الديهاتوي الهندي المتوفى سنة ٧٨١هـ

قام بشرتيه وجمعه وترقيمه وتعليقه
بنحو عشرة آلاف من الاحاديث والاشارة

شبير احمد القاسمي

المفتي المحدث بالجامعة القاسمية الشهيرة
بمدرسنة شاهي مراد آباد الهند

المجلد الخامس عشر

الاجارة، المضاربة

٢٣٩٦٦-٢١٩٠٠

مركز النشر والتوزيع

مكتبة زكريا، بدو بند، الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلدات العشرون كلها في نظر واحد

رقم المسألة

المجلد الأول	١	١٤٨٧	المقدمة، الطهارة.
المجلد الثاني	١٤٨٨	٣٥٨٤	الصلاة.
المجلد الثالث	٣٥٨٥	٥٣٦٠	الجنائز، السجدة، الزكاة، الزكاة، الخراج، الصوم، الحج
المجلد الرابع	٥٣٦١	٧٠٧٠	النكاح، الطلاق.
المجلد الخامس	٧٠٧١	٨٧١٩	بليّة من الطلاق، النفقات، العناق
المجلد السادس	٨٧٢٠	٩٨٤٢	الأيمان، الحدود، المرقّة.
المجلد السابع	٩٨٤٣	١١٠٥٨	السير، الخراج والحزبة، أحكام المرتدين، اللقيط، اللقطة، الإيق، السفوف، الشركة.
المجلد الثامن	١١٠٥٩	١٢٥٦١	الوقف، البيوع.
المجلد التاسع	١٢٥٦٢	١٣٨٧٤	بقية من البيوع.

المجلد العاشر	١٣٨٧٥	١٥٣٢٠	الصرف، الكفالة والضمان الحوالة، الحمل.
المجلد الحادي عشر	١٥٣٢١	١٦٦٦٦	أدب القاضي، الشهادة.
المجلد الثاني عشر	١٦٦٦٧	١٨٢٩٢	بقية من الشهادة، الرجوع عن الشهادة، الوكالة.
المجلد الثالث عشر	١٨٢٩٣	٢٠١٠٢	الدعوى.
المجلد الرابع عشر	٢٠١٠٣	٢١٩٠٤	الأقرار، الصلح، الهبة.
المجلد الخامس عشر	٢١٩٠٥	٢٣٩٦٦	الاجارة، المضاربة.
المجلد السادس عشر	٢٣٩٦٧	٢٦١٩٢	الوديعة، العارية، المكاتب، الولاء، الإكراه، الحجر، المأذون، الغصب.
المجلد السابع عشر	٢٦١٩٣	٢٧٨٤٧	الشفعة، القسمة، المزارعة والمعاملة، المباحات، الأضحية.
المجلد الثامن عشر	٢٧٨٤٨	٣٠٣٢١	المقبلة والاشحسان والكرامية، التحريم، الشرب، الإشرية، الصيد، الرهن.
المجلد التاسع عشر	٣٠٣٢٢	٣٢٢٦٧	الجنائيات، الوصايا.
المجلد العشرون	٣٢٢٦٨	٣٣٧٧٨	بقية من الوصايا، الخشني، المقرائن.

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٠ - كتاب الإجارة

٢١٩٠٥:- وفي المضمرة: الاجارة اسم للاجرة، وهى كراء الاجير وقد اجره إذا أعطاه أجرته، وفي الهداية: الاجارة عقد على المنافع بعوض، وفي الزاد: يريد بالعوض عوضاً هو مال، وفي الوقاية: هى بيع نفع معلوم بعوض دين أو عين، م: هذا الكتاب يشتمل على أربعة وثلاثين فصلاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢١٩٠٥:- فجاءته إحداهما تمشي على استحياء قالت: إن أبى يدعوك ليجزيك أجراً ما سقيت لنا فلماً جاءه، وقص عليه القصص قال: لا تخف نجوت من القوم الظلمين، قالت: إحداهما: يابست استأجره إن خير من من استأجرت القوى الأمين قال: إني أريد أن انكحك إحدى ابنتي هتين على أن تأجرني ثمنى حجج (الآية سورة القصص رقم الآية ٢٥-٢٦-٢٧ -)

الفصل الأول

فى بيان الالفاظ التى ينعقد بها الاجارة وفى بيان أنواعها وشرائطها، وحكمها

٢١٩٠٦:- وأما بيان ألفاظها فنقول: الاجارة إنما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضى، نحو ان يقول احدهما: اجرت، فيقول الآخر قبلت، استاجرت، ولا تنعقد بلفظين احدهما يعبر عن المستقبل، نحو ان يقول اجرنى فيقول الآخر اجرت، وتنعقد بلفظ العارية أيضا حتى أن من قال: لغيره أعرتك هذه الدار شهرا بكذا، أو قال: كل شهر بكذا وقبل المخاطب ذلك كان إجارة صحيحة، فأما العارية فلا تنعقد بلفظ الاجارة حتى أن من قال لغيره: اجرتك دارى هذه بغير شئ كان إجارة فاسدة لا عارية .

٢١٩٠٧:- وفى باب العوض فى الهبة من شرح الصدر الشهيد، إذا وهب منفعة الدار من آخر شهر بأعشرة دراهم أو أعاره عينا شهرا بعشرة دراهم حكى أبو الطاهر الدباس عن أبى حنيفة أنه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة، وبعد استيفاء المنفعة تعتبر إجارة، وذكر شمس الائمة الحلونى أن الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح .

٢١٩٠٨:- وذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب الهبة انعقاد الاجارة بلفظ الهبة، وفى باب العطية من هبة الاصل إذا قال: دارى هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم، أو قال: إجارة هبة فهى إجارة فى الوجهين، ولم يذكر فى الكتاب أن هذه الاجارة تكون لازمة، وذكر الخصاف أنها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع منهما لكل القبض، ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض، وإذا سكنها يجب عليه أجر المثل .

٢١٩٠٩:- وفي الخانية: رجل قال لغيره: اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهرا بكذا كانت فاسدة، وإذا قال: لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا، أو قال هذا الشهر بكذا، ذكر في العيون أن الاجارة فاسدة، وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلح أن فيه اختلاف المشائخ، وهذا لان القياس يأبى جواز الاجارة لان محل حكم الاجارة المنفعة، وأنها معدومة والمعدوم لا يصلح محلا لحكم العقد و اضافة العقد إليه إلا أن الشرع ورد بجوازها إذا باشر العقد على العين بلفظ الاجارة، أو باشره على المنفعة بلفظ الاجارة، ولفظ الاجارة لا تختص بتملك الأعيان.

٢١٩١٠:- وكل لفظ لا يختص بتملك الأعيان فلا يلحق بلفظ الاجارة، والبيع يختص بتملك الأعيان فلا يلحق بها، والعارية والهبة والتملك لا يختص بتملك الأعيان، فلحق بها، وعن هذا قلنا: إذا قال: اجرتك منافع هذه الدار شهرا بكذا، أو وهبت لك منافع هذه الدار شهرا بكذا، أو ملكتك منافع هذه الدار شهرا بكذا يجوز.

٢١٩١١:- وفي الخانية: ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز، وذكر في بعض الرواية أنه لا يجوز، وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده أنه إذا اضاف الاجارة إلى المنفعة جاز أيضا.

٢١٩١٢:- ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلح في اخر باب الصلح في العقار إذا ادعى رجل شقصا من دار في يدى رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشر سنين جاز، فلو اجره يعنى هذا البيت المصالح عليه من الذى صالحه جاز، عند أبى يوسف خلافا لمحمد.

٢١٩١٣:- وهذا بناء على أن محمدا يعتبر هذا العقد اجارة، وليس للمستاجر أن يواجر من الأجر.

٢١٩١٤:- ولو باع المدعى هذا السكنى من رجل لم يجز، بعض

مشائخنا، قالوا: إنما لم يحز بيع السكنى لترك التوقيت لا لان الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع والشراء، وفي الكبرى: قال القاضي فخرالدين المعروف بقاضى خان: والفتوى على أن الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع والشراء، وفي العتائية: والأظهر أنها تنعقد بلفظ البيع إذا وجد التوقيت.

٢١٩١٥:- وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا قال الرجل لغيره: أعطيتك هذا العبد لخدمتك سنة بكذا جاز، وهذه اجارة منه، وفيه أيضا عن أبى يوسف رجل دفع ثوبا إلى رجل ليبيعه على ان مازاد على كذا فهو، قال: هذا على جهة الاجارة وهذه اجارة فاسدة لوضاع الثوب من يده ضمن، وفي الظهيرية: والحر إذا قال: بعثك نفسى شهرا بكذا بعمل كذا فهو اجارة صحيحة، وفي الولوالجية: ولو قال: اجرتك بغير شئ لا يكون عارية ولا يتغير به أول الكلام.

٨١٩١٦:- م. وتنعقد الاجارة بالتعاطى بيانه فيما ذكره محمد فى اجارة الاصل، إذا استأجر قدورا بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر من حيث الصغر والكبر، فإن جاء بقدر وقبلا منه على الكراء الأول جاز، وتكون اجارة مبتدأة بالتعاطى.

٢١٩١٧:- وفي اليتيمة: سألت يوسف بن محمد عن رجل يدخل السفينة، أو يحتجم، أو يفترس، أو يدخل الحمام، أو يشرب الماء من السقاء ثم يدفع له الأجرة وثمان الماء، فقال: يجوز استحسانا، ولا يحتاج إلى العقد قبل ذلك.

٢١٩١٧:- أخرج البخارى من صحيحه عن انس بن مالك، قال: حجج رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو طيبة، فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر، وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه. (صحيح البخارى، البيوع، باب من أجرى الامصار ٢٩٤/١ برقم ٢١٥٩ ف، ٢٢١٠) واخرج أيضاً تعليقا: واكثرى الحسن من عبد الله بن مرداس حماراً، فقال: بكم؟ فقال بدانقين فركبه، ثم جاء مرة أخرى، فقال: الحمار الحمار فركبه، ولم يشارطه، فبعث إليه بنصف درهم، صحيح البخارى، البيوع، باب من أجرى الأمصار ٢٩٤/١ تحت رقم البار: ٩٥

٢١٩١٨:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولا تنعقد بالتعاطى، ولا بقوله بمن
گرو کردی، فقال: کردم، وإن كان مرادهما الاجارة، ولو ذهب إلى الصكاك
ليكتب له صك الاجارة الطويلة بين الحدود ومال الاجارة وأمر الصكاك بأن
يكتب ويين أيام الفسخ، فكتب الصك، والحضور كتبوا الشهادة، ولم يجر بينهما
عقد الاجارة لا تنعقد الاجارة بينهما بخلاف خط الامر وخط الاقرار.

٢١٩١٩:- م: وأما بيان أنواعها فنقول إنها نوعان، نوع يرد على منافع
الأعيان كاستيجار الدور والاراضى والدواب والثياب وما اشبه ذلك، ونوع يرد
على عمل المحترفين للأعمال كالقصارة والخياطة وما اشبه ذلك.

٢١٩٢٠:- وأما بيان شرائطها، فنقول يجب ان تكون الاجارة
معلومة، والعمل إن وردت الاجارة على العمل، والمنفعة ان وردت الاجارة على

٢١٩١٩:- أخرج مسلم فى صحيحه عن حنظلة بن قيس، أنه سأل رافع بن خديج
عن كراء الارض، فقال نهى: رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض، قال: فقلت:
أبالذهب والورق، قال: اما بالذهب والورق فلا بأس به- صحيح مسلم، البيوع، باب كراء الارض
بالذهب والورق ١٣/٢ برقم ١٥٤٧.

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن شريح فى رجل استأجر بيتا شهراً، أوقال: إلى أجل
فسكنه، ثم اراد أن يخرج منه، فقال: إذا اتى بالمفاتيح فقد برئ، وعليه أجر ماسكن. (مصنف ابن أبى
شيبه، البيوع، الرجل يستأجر الدار شهراً ٤٤٩/١١ برقم ٢٢٨٦٦)

وأخرج البخارى فى صحيحه تعليقا: واكثرى الحسن من عبد الله بن مرداس حماراً، فقال:
بكم، فقال: بدانقين فركبه ثم جاء مرة أخرى، فقال الحمار الحمار، فركبه ولم يشارطه فبعث إليه
ب نصف درهم، صحيح البخارى، البيوع، باب من أجرى الأمصار ٢٩٤/١ برقم الباب: ٩٥

٢١٩٢٠:- أخرج أبوداؤد فى مراسيله عن أبى سعيد الخدرى، أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن استيجار الأجير حتى يبين له أجره، مراسيل أبى داؤد / ١٠

وأخرج البيهقى فى سننه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم: لا يساوم الرجل على
سوم أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه ولا تناجشوا ولا تباعوا بالقاء الحجر، ومن استأجر أجيراً
فليعمله أجره- السنن الكبرى، الإجارة، باب لا تجوز الاجارة حتى تكون معلومة ٣٩/٩ برقم ١١٨٥٥
قول المصنف: والمنفعة ان وردت الاجارة على المنفعة: راجع إلى تخريج رقم المسئلة ٢١٩١٩

المنفعة، واعلام المنفعة ببيان المحل والاجل وبيان المسافة واعلام العمل ببيان محل العمل، واعلام الاجرة ان كانت الاجرة دراهم، أو دنانير ببيان القدر وبيان الصفة أنه جيد أو ردي.

٢١٩٢١-: ويقع على نقد البلد الذي وقع فيه الاجارة حتى ان من استأجر دابة بالكوفة إلى الرى بدراهم فعلى المستأجر نقد الكوفة .

٢١٩٢٢-: وإن كان فى البلد نقود مختلفة ، فإن كانت النقود المختلفة فى الرواج على السواء، ولا فضل للبعض على البعض أى لا صرف للبعض على البعض، فالعقد جائز ، ويعطى المستأجر أى النقود شاء، وإن كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تفضى إلى المنازعة، وإن كانت النقود فى الرواج على السواء، وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد، وإن كان احدهما أروج فالعقد جائز ويصرف إلى الاروانج، وإن كان للآخر فضل عليه بحكم العرف.

٢١٩٢٣-: وفى المضمرات: وإن كانت النقود مختلفة يقع على الغالب، وإن اختلفت الغلبة فالاجارة فاسدة إلا أن يبين احدهما .

٢١٩٢٤-: م. وفى نوادر بشر عن أبى يوسف إذا كانت الاجرة فلسا فغلا أو رخص قبل القبض فالاجر الفلس لاغير ، وإن كسدت فعليه قيمة المعقود عليه ، وكذلك كل شئ مما يكال أو يوزن مما ينقطع إذا استأجر شيئا منه، وجعل اجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلس، وإن كانت الاجرة مكيلا أو موزونا أو عدديا متقاربا، فاعلامها ببيان القدر والصفة، ويحتاج إلى بيان مكان الايفاء إذا كان له حمل مؤنة ، وإن لم يكن له حمل ومؤنة لا يحتاج إليه، وهذا قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف: لا يحتاج إلى ذلك فى الاحوال كلها ، وفى شرح الطحاوى: وعندهما بيان مكان الايفاء ليس بشرط، والاختلاف فى هذا نظير الاختلاف فى السلم غير أن عندهما فى باب السلم يتعين موضع العقد للتسليم ، وهنا لا يتعين، ولكن فى إجارة الأرض، والدار يسلم عند الأرض، والدار المستأجرة، وفى العمل بيده حيث يوفيه العمل.

٢١٩٢٥:- وفى نوادر هشام عن أبى يوسف رجل استأجر أرضاً بطعام إلى أجل، ولم يسم أين يقبض الطعام، قال: هو جائز فى قولى، وقول أبى حنيفة وقال: محمد وهذا بخلاف السلم فى قول أبى حنيفة، وفى المضمرات: ولا يحتاج إلى بيان الأجل فإن صار مؤجلاً، كالثمن فى البيع.

٢١٩٢٦:- م: وإذا كانت الاجرة عروضاً، أو ثياباً ليشترط فيه جميع شرائط السلم، وفى هذا كله إذا كانت الأجرة عيناً فاعلامه بالاشارة، وفى شرح الطحاوى: ولا يحتاج إلى بيان القدر والوصف والاجل.

٢١٩٢٧:- م: وأما إذا كانت الاجرة حيواناً لا تجوز الا إذا كان عيناً، وفى المضمرات: وإذا كانت الاجرة من العبيد والجوارى وسائر الحيوانات فلا بد أن يكون معيناً مشاراً إليه.

٢١٩٢٨:- م: وإذا كانت الاجرة منفعة، إن كانت من جنس المعقود عليه لا يجوز عندنا خلافاً للشافعى، وإن كان من خلاف جنس المعقود عليه جاز بلا خلاف، بيان الأول إذا استأجر سكنى دار بسكنى دار، بيان الثانى إذا استأجر سكنى دار بركب دابة.

٢١٩٢٦:- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة المنورة، وهم يسلفون بالثمر السنتين والثلاث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اسلف فى شىء ففى كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم - صحيح البخارى - المسلم - باب السلم فى وزن معلوم ٢٩٨/١ برقم ٢١٨٨ ف ٢٢٤٠

٢١٩٢٧:- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عباس، أن نفراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا بماء فيه لدغ أو سليم ففرض رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق، ان فى الماء رجلاً لديدغاً أو سليماً، فانطلق رجل منهم فقر بفاتحة الكتاب على شاء فبرأ فجاء بالشاء إلى أصحابه فكرهوا ذلك، وقالوا اخذت على كتاب الله اجرا حتى قدموا المدينة، فقالوا يا رسول الله! اخذ على كتاب الله اجرا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحق ما أخذتم عليه اجرا، كتاب الله، صحيح البخارى، الطب، باب الشرط فى الرقية بقطيع من الغنم ٨٥٤/٢ برقم: ٥٥١٣، ف: ٥٧٣٧، الاجارات، باب ما يعطى فى الرقية على إحياء العرب ٣٠٤/١ برقم: ٢٢٢١، ف: ٢٢٧٦

٢١٩٢٩:- **وفى المضمورات:** إذا استأجر أرضاً ليزرعها بزرعة أرض أخرى، أو داراً ليسكنها بسكنى دار أخرى، والركوب بالركوب والملبوس بالملبوس والخدمة بالخدمة لا يجوز عندنا خلافاً للشافعى هى من مسائل الاصل.

٢١٩٣٠:- ولو اعطى البقر وأخذ الحمار جاز لاختلاف الجنس، وكذلك استيجار السكنى بالخدمة، أو بالركوب جائز

٢١٩٣١:- **وفى الخلاصة الخانية:** وخدمة العبد والأمة جنس واحد فإن خدم احدهما دون الآخر فى رواية يجب اجر المثل، وفى رواية لا يجب شئ.

٢١٩٣٢:- **م: وفى فتاوى أبى الليث:** لاخير فى معاوضة الثيران بالثيران للاكداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها، ثم إذا قبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى فسد العقد، واستوفى الأجر المنفعة كان عليه اجر المثل فى ظاهر الرواية، وعن أبى يوسف أنه لاشئ عليه، **وفى الكبرى:** والفتوى على ظاهر الرواية.

٢١٩٣٣:- ولو كان عبد واحد بين اثنين فتهياً فخدم احدهما، ولم يخدم الآخر فلا أجر له، وقال: أبو الحسن فى جامعه: إذا كان عبد واحد بين اثنين أجزا احدهما نصيبه من صاحبه ليخيط معه شهراً على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهراً فإن هذا لا يجوز فى العبد الواحد، وإنما يجوز فى العاملين المختلفين إذا كانا فى عبيدين.

٢١٩٣٤:- وأما بيان حكم الاجارة، فنقول حكم الاجارة وقوع الملك فى البدلين كما فى بيع العين إلا أن الملك فى البدلين فى بيع العين يقع معاكما فرغاً من العقد الا لمانع، وفى الاجارة يقع الملك فى البدلين ساعة فساعة عندنا، **وفى الكافى:** على حسب حدوث المنافع.

٢١٩٣٥:- والعين جعلت خلفاً عن المنفعة فى حق إضافة العقد فيرتبط الايجاب بالقبول عند الاضافة إلى العين ثم عمل العقد المنعقد يظهر اثره فى حق المنفعة ملكاً واستحقاقاً بالعقد حال وجود المنفعة، وهذا كالسلم فانه تقام الذمة

٢١٩٣٠:- أخرج عبد الزراق فى مصنفه الحسن: إذا احتلفا فلا بأس به إلى أجل يقول:

الغنم بالبقر، والبقر بالإبل واشباه هذا. مصنف عبد الزراق، البيوع، باب بيع الحيوان بالحيون

التى هى محل للمسلم فيه مقام المعقود عليه فى حكم جواز السلم، وعند الشافعى تجعل المنافع المعدومة موجودة حكما ضرورة تصحيح العقد.

ومما يتصل بهذا الفصل بيان ما يصلح أجره، وما لا يصلح

٢١٩٣٦:- والاصل فيه أن ما يصلح أن يكون ثمنا فى البياعات يصلح أن يكون اجرة فى الاجارات عندنا، وما لا يصلح أن يكون ثمنا فى البياعات لا يصلح اجرة فى الاجارات إلا المنفعة فإنها تصلح اجرة إذا اختلف الجنس، ولا تصلح ثمنا .
٢١٩٣٧:- وفى الكافى: وما صلح أن يكون ثمنا فى البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح أن يكون اجرة فى الإجارة، وما لا يصلح ثمنا يصلح اجرة أيضا كالأعيان مثل العبيد والثياب لأن الأجرة عوض مالى، وكل ماصح عوضا يصلح اجرة، أما الثمن فما يجب فى الذمة فيختص بما ثبت فى الذمة.

ومما يتصل بهذا الفصل أيضا

٢١٩٣٨:- إذا اضاف الاجارة إلى وقت فى المستقبل بأن قال: آجرتك دارى هذه غدا، أو ما اشبهه فإنه جائز، فلو أراد نقضها قبل مجئ ذلك الوقت فعن محمد فيه روايتان، فى رواية قال: لا يصح النقض، وفى رواية قال يصح، وكذلك إذا اراد الأجر بيع الدار قبل مجئ ذلك الوقت، وفى الغانية: أو وهب قبل مجئ ذلك الوقت فيه روايتان، فى رواية قال: ينفذ بيعه، وفى رواية قال: لا ينفذ، وكذلك إذا اجر مكان البيع فى رواية تنفذ اجارته، ويطل المضاف، وفى رواية قال: لا تنفذ كما فى البيع، وفى الذخيرة: ذكر شمس الأئمة السرخسى والأصح أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها، والقدرورى ذكر هذه الرواية عن محمد، ولم يذكر الرواية الأخرى عنه.
٢١٩٣٩:- و صورة ما ذكره القدرورى إذا عقد عقد الاجارة على وقت

مستقبل ثم أراد المواجه بيع الدار قبل حضور وقت الاجارة فللمستأجر أن يمنعه عن ذلك، وذكر شيخ الاسلام عن محمد في مسألة البيع، والاجارة روايتين كما ذكر شمس الاثمة الحلواني في رواية ينعقد البيع، وتبطل الاجارة المضافة، قال: وبه يفتى، وفي رواية لا ينعقد.

٢١٩٤٠:- وفي أول اجارات المنتقى ابن سماعة عن محمد رجل قال: لاخر اجرتك دارى غدا بدرهم، ثم باعه اليوم، أو وهبه، قال: ما صنع من ذلك فهو جائز، وتنقض الاجارة إن جاء غد والدار ليست في ملكه، وإن رد عليه بقضاء، أو رجع في هبته قبل مجئ الغد رجعت الاجارة على حالها، وإن رجع عليه بملك مستقبل بطلت الاجارة.

٢١٩٤١:- وفي الخانية: رجل قال لغيره: اجرتك دابتي هذه غدا بدرهم، ثم اجرها اليوم لغيره إلى ثلاثة أيام، فجاء الغد، واراد المستأجر الأول أن يفسح الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا، في رواية تفسخ الاجارة الثانية، وبه أخذ نصير، وفي رواية ليس له ان يفسخ، وبه اخذ الفقيه أبو جعفر الفقيه أبو الليث وشمس الاثمة الحلواني وهو قول عيسى بن ابان، وعليه الفتوى.

٢١٩٤٢:- وفي التفريد: ولو عقد الاجارة على وقت لم يأت بان قال: في رمضان اجرتك دارى سنة، أولها غرة المحرم جاز عندنا .

٢١٩٤٣:- وفي الولوالجية: ولو اجر داره اجارة مضافة بان يقول: اجرتك دارى هذه شهر شوال، وهما في رمضان، ثم باعه من اخر فالبيع موقوف على إجازة المستأجر، ولو دخل شوال له أن يسكن الدار، وان لا يجب عليه تسليم الدار مالم يجيئ ذلك الوقت .

٢١٩٤٤:- م: وفي فتاوى أبي الليث: إذا قال لغيره إذا جاء رأس الشهر فقد اجرتك هذه الدار، وإذا جاء غد فقد اجرتك هذه الدار يجوز وإن كان فيه تعليق، وفي الخانية: وقال أبو القاسم الصفار لا يجوز.

٢١٩٤٥:- وفي الوقاية: وصحت الاجارة وفسخها المزارعة، والمعاملة، والوكالة، والكفالة، والمضاربة، والقضاء، والامارة، والايضاء، والطلاق، والعناق، والوصية، والوقف مضافة لالبيع، واجازته، وفسخه، والقسمة، والشركة والهبة، والنكاح، الرجعة، والصلح عن مال وبراء الدين.

٢١٩٤٦:- وإذا قال: إذا جاء رأس الشهر فقد فاسختك هذه الاجارة لايحوز، وفي الخانية: ولو اجر داره كل شهر بكذا، ثم قال: إذا جاء رأس الشهر فقد ابطلت الاجارة قال الفقيه أبوبكر البلخي: كما يصح تعليق الاجارة بمجئ الشهر يصح تعليق فسخها بمجئ الشهر، وغيره من الاوقات، وقال شمس الائمة السرخسى قال بعض اصحابنا: اضافة الفسخ إلى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجئ الشهر، وغير ذلك لا يصح، والفتوى على قوله.

وفي الذخيرة ومما يتصل بهذا الفصل أيضاً

٢١٩٤٧:- رجل اجر داره من رجل شهرا بعشرة، ثم ان الاجر قال للمستأجر قبل مضي الشهر لا تسكن في دارى شيئاً من الشهر الداخل واشهد عليه أنه إن اقام الشهر الداخل فيها فاجر الشهر الداخل عشرون فاقام الشهر الداخل كان عليه عشرون درهما أجر الدار قال مشائخنا .

٢١٩٤٨:- وعلى قياس هذه المسئلة إذا أراد المغضوب منه الدار تخويف غاصب الدار حتى يرد الدار عليه فجاء بشاهدين عدلين إلى الغاصب، واشهد هما على الغاصب، وقال للغاصب بحضرتها ان رددت الدار علىّ، والا اخذت منك كل شهر كذا اجرة الدار فهذا اشهاد صحيح، وإذا لم يرد الغاصب الدار بعد ذلك فالمغضوب منه يستحق الاجر المسمى على الغاصب.

الفصل الثانى

فى بيان متى يجب الأجر

٢١٩٤٩:- قال محمد فى الجامع الصغير فى رجل استأجر بيتا

شهرا بدرهم، ثم قال كلما سكن يوما اخذ من الاجر بحساب ذلك، وكذلك الكراء إلى مكه، وكذلك فى إجارة الارض.

٢١٩٥٠:- يجب بأن يعلم بان الاجرة لا تملك بنفس العقد، ولا يجب

إيفائها إلا بعد استيفاء المنفعة إذا لم يشترط التعجيل فى الاجرة، سواء كانت الاجرة عينا أو دينا، هكذا ذكر محمد فى الجامع، وفى التحرى،

٢١٩٥١:- وذكر فى كتاب الاجارات أن الاجرة إذا كانت عينا لا

تملك بنفس العقد، وتكون بمنزلة الدين المؤجل، فعامة المشائخ على أن الصحيح ما ذكر فى الجامع. وفى كتاب التحرى، وبعضهم قالوا ما ذكر فى الاجارات قول محمد أولا، وما ذكر فى الجامع والتحرى قوله اخرا، وكان أبو حنيفة أولا يقول لا يجب ايفاء شئ من الاجر إلا بعد استيفاء جميع المنفعة سواء كانت الاجارة معقودة على المدة كما فى اجارة الدار العبد، أو على قطع المسافة كما فى كراء الدابة إلى مكان أو على العمل كما فى القصار،

٢١٩٤٩:- أخرج عبد الرزاق فى مصنف عن قتادة وحماد فى رجل قال رجل:

اكثرى منك إلى مكة بكذا وكذا، فإن سرت شهرا أو كذا وذافلك زيادة كذا وكذا، فلم يربا به بأساً، وكره أن يقول: اكثرى منك بكذا وكذا على أن تسير شهراً، فإن سرت أقل من شهر نقضت من ذلك كذا وكذا، مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الشرط فى الكراء ٥٩/٨ برقم: ١٤٣٠٠

٢١٩٥٠:- أخرج ابن ماجة فى سننه عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم: اعطوا الأجير قبل أن يحف عرقه، سنن ابن ماجة، الرهون، باب اجر الأجراء

والخياط، والصباغ، وهو قول زفر، ثم رجع، وقال: إن وقعت الاجارة على مدة كما فى اجارة الأرض الدواب العبد، أو على قطع المسافة كاستيجار الحمال، والدابة فانه تجب الاجرة بحصة ما استوفى إذا كان مما استوفى حصة معلومة من الاجر ففي الدار يوفى اجرة يوم فيوم، وفي الزاد: إلا أن يبين وقت الاستحقاق بالعقد فحينئذ يكون بمعنى التعجيل.

٢١٩٥٢:- وفي قطع المسافة إذا سافر مرحلة فمرحلة يجب عليه حصة ما استوفى، قال القدورى، وهو قول أبى يوسف ومحمد.

٢١٩٥٣:- وفي شرح الطحاوى: ثم الاجرة لا تخلو أما أن تكون معجلة أو مؤجلة أو منجمة أو مسكوتا عنها، أما إذا كانت معجلة فانه يملكها، وله أن يطالبه بها، وأما إذا كانت مؤجلة فليس له أن يطالبه بها مالم يمض الاجر، وإن كانت منجمة فانه يطالبه عند كل نجم والمنجم، وهو ان يشترط فى كل نجم كذا وكذا، فإذا مضى نجم تجب عليه الاجرة التى شرط، وإن كان مسكوتا عنها فإن أبا حنيفة كان يقول: أو لا لا يطالبه بالاجرة مالم يستوف المنفعة كلها، ثم رجع، وقال: يطالبه عند مضى كل يوم، وهو قول أبى يوسف ومحمد.

٢١٩٥٤:- والمواجر إذا قبض الاجرة كلها، ثم انتقضت ما بقى من الاجارة كان له بحساب ما استوفى من المنفعة، والباقى يرد على المستأجر، وفي إلاجارة التى تنعقد على العمل، ويبقى له اثر فى العين فانه لا يجب عليه إيفاء الاجر الا بعد ايفاء العمل كله، وإن كانت حصة ما استوفى من العمل معلومة إلا أن يكون يعمل الخياط، الصباغ فى بيت صاحب المال حينئذ يكون الجواب فيه كالجواب فى الحمال على قوله الآخر، يجب على المواجر إيفاء الاجر بقدر ما استوفى من المنفعة إذا كانت له حصة معلومة من الأجر كما فى الحمال.

٢١٩٥٢:- أخرج عبدالرزاق فى مصنفه عن الثورى قال: سئل الشعبى عن رجل استأجر دابة إلى مكان ففضى حاجته دون ذلك المكان، قال: له من الأجر بقدر ذلك المكان الذى انتهى إليه. مصنف عبدالرزاق، البيوع باب الرجل يكرى الدابة ٨/٢١٣ برقم ١٤٩٣٦

٢١٩٥٤:- راجع إلى تخريج رقم المسئلة ٢١٩٥٢

٢١٩٥٥:- وفي الهداية: وليس للقصار والخياط أن يطالب باجرة حتى يفرغ من العمل، وكذا إذا عمل في بيت المستأجر لا يستوفي الأجر قبل الفراغ، قال: إلا أن يشترط التعجيل.

٢١٩٥٦:- وفي نوادر يشرعن أبي يوسف فيمن استأجر داراً، فسكنها شهراً، قال: لا يلزمه شيء من الأجر حتى يستكمل سكنى الشهر، وهو قياس مالو استأجر حملاً ليحمل له شيئاً من السوق إلى منزله فإنه لا يلزمه شيء من الأجر حتى تبلغ الحمولة إلى منزله، وكان القياس فيما إذا كاري دابة إلى مكة هذا ولكن استحسّن، وقال: إذا سافر نصف الطريق، أو ثلثه لزمه التسليم بحساب ذلك قال القدوري، وهو قوله الآخر.

٢١٩٥٧:- وفي شرح الطحاوي: ومن استأجر رجلاً على أن يحمل له شيئاً مسافة معلومة فهذا لا يخلو أما أن يستأجره ليحمّله إلى موضع بعينه، أو استأجره ليحمل له شيئاً بعينه، أما إذا استأجره ليحمّله إلى موضع كذا فحمّله بعض الطريق، ثم طالبه بالاجرة بمقدار ما حمل فله ذلك، وكان عليه أن يعطيه حصته من الأجر، ولكنه يجبر على أن يحمل إلى المكان الذي شرط فإذا حمل استوفي جميع الاجرة، ولو استأجره ليحمل له حمولة من مكان إلى مكان فحمل بعضها فطلب حصته من الأجر ذكر الطحاوي أنه ليس له ذلك ما لم يحمل جميع الحمولة، لا فرق بينهما في ظاهر الرواية، وفي كلا الموضعين له أن يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل، ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة.

٢١٩٥٨:- وإذا شرط في عقد الاجارة تعجيل البدل، وجب تعجيله، وفي التجريد: وله حق فسخ العقد إن لم يعجل، ولو شرط في عقد الاجارة أن لا يسلم الأجر إلا بعد انقضاء مدة الاجارة، فذلك جائز.

٢١٩٥٨:- أخرج الترمذى فى سننه عن ابن عوف المزنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً، أو أحلّ حراماً، والمسلمون على شروطهم الا شرطاً حرم حلالاً، أو أحلّ حراماً. سنن الترمذى، الأحكام، باب ما ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلح بين الناس ١/ ٢٥١ برقم ١٣٦٤، سنن أبى داود اقضية باب فى الصلح ٢/ ٥٠٥ برقم ٣٥٩٤

٢١٩٥٩:- وفي الفتاوى: وإذا عجل الاجرة إلى رب الدار لا يملك الاسترداد، ولو كانت الاجرة عينا فاعارها، أو أودعها إلى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الاجرة باشتراط التعجيل في الاجارة المضافة، ويملك بالتعجيل، وفي لزومها روايتان.

٢١٩٦٠:- قال: وللمواجر حق حبس المنافع إلى أن يستوفى الاجر، وإذا عجل الاجرة من غير شرط ملكها وكما يجب الأجر باستيفاء المنافع يجب بالتمكن من استيفاء المنافع إذا كانت الاجارة صحيحة، حتى ان من استأجر داراً، أو حانوتا بمدة معلومة، ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه من ذلك تجب له الاجرة، ولو لم يتمكن من السكنى بأن منعه المالك أو أجنبى لا يجب الاجر، وكذلك إذا اجر داراً وسلمها إليه فارغاً إلا بيتاً كان مشغولاً بمتاع الاجر، أو سلم إليه جميع الدار ثم انتزع بيتاً منها من يده رفع من الاجرة بحصة البيت، لكن يشترط التمكن من الاستيفاء في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف إليه العقد.

٢١٩٦١:- فاما إذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلاً، أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أضيف إليه العقد، أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف إليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى أن من استأجر

٢١٩٦٠:- قول المصنف: واذا عجل الأجرة من غير شرط ملكها: أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عوف قال: كان رجل آجر نفسه سنة بالف درهم قال: فقال لى: سل محمداً فانهم قد عجلوا لى فسلته؟ فقال: لا اعلم به بأساً، مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، فى الرجل يستأجر فيعجل له شيء ١١/ ٦٤٥ برقم ٢٣٥٧٢.

قول المصنف حتى أن من استأجر داراً أو حانوتا الخ: أخرج عبد الرزاق، مصنفه عن سفيان قال: إذا قلت: اكرى إلى مكان كذا لطعام لى، فذهب الكراء معه. فلم يحمله على ابله قال: له اجر مثله. مصنف عبد الرزاق، البيوع الرجل يكرى الدابة ٨/ ٢١٤ برقم ١٤٩٣٧

٢١٩٦١:- قول المصنف: حتى أن من استأجر دابة يوماً الخ: أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى رجل استأجر من رجل ثوباً كل يوم بدرهم فلبسه شهراً إلا يومين، قال: يأخذ من أجر اليومين لانه منعه منفعتة والأجر والدابة بمنزلة ذلك - مصنف عبد الرزاق، البيوع باب الرجل يكرى الدابة ٨/ ٢١٣ برقم ١٤٩٣٢

دابة يوما لاجل الركوب فحبسها المستأجر فى منزله، ولم يركبها حتى مضى اليوم فإن استأجرها للركوب فى المصر يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء فى المكان الذى أضيف إليه العقد.

٢١٩٦٢:- واذا استأجرها للركوب خارج المصر إلى مكان معلوم لا يجب الاجر إذا حبسها فى المصر لعدم تمكنه من استيفاء المنافع فى المكان الذى أضيف إليه العقد لأن المكان الذى أضيف إليه العقد خارج المصر، ولا يتحقق التمكن خارج المصر من الركوب والدابة فى بيته فإن ذهب بالدابة إلى ذلك المكان فى اليوم، ولم يركب يجب الاجر لتمكنه من الاستيفاء فى المكان الذى أضيف إليه العقد فى المدة.

٢١٩٦٣:- وإن ذهب إلى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى المدة بالدابة، ولم يركب لا يجب الاجر، وإن تمكن من الاستيفاء فى المكان الذى أضيف إليه العقد.

٢١٩٦٤:- وفى الهداية: فإن غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة، وإن وجد الغصب فى بعض المدة سقط بقدره.

٢١٩٦٥:- وفى الكافى: وهل ينفسخ العقد؟ ذكر الفضلى والقاضى فخر الدين فى الفتاوى أنه لا تنتقض الاجارة .

٢١٩٦٦:- وفى الفتاوى النسفية: سئل عمن استأجر سكنى حانوت مدة معلومة باجرة معلومة، وانتفع بها زمانا، ثم خرب الحانوت، وتعطل وكان يمكنه أن ينقل السكنى إلى موضع آخر، وينتفع بها فلم يفعل حتى مضى زمان والسكنى فى يده، هل تلزمه اجرة هذه المدة؟ قال: نعم:

٢١٩٦٧:- وسئل عمن استأجر مكاريا ليحمل كذا وقرا من الحنطة من موضع إلى موضع باجر معلوم فحمل بعض الطريق فخوفوه فرجع، وأعاد الحمل إلى الموضع الأول، هل يستحق شيئا من الاجر؟ فقال: لا.

٢١٩٦٨:- وفى فتاوى آهو: قال: لأخر اين سبوى سررا برتابدروازه عرج

بكذا فحملها فإذا هي خمر هل تجب الاجرة؟ قال: لا عند أبى يوسف، وعند محمد. كذلك إن علم أنه خمر، والافله الاجر، أما له اجرة أرض فزرعها، ولم يحصدها أو لم يدرك الزرع، ولم يأخذ من الاجر شيئاً حتى مات، هل لورثته أن يطلبوا ذلك من المتولى بقدر ما لزم لهم ائفى بلا.

٢١٩٦٩:- وفي النوازل: إذا استأجر دابة إلى مكة فلم يركبها بل مشى راجلاً فإن كان بغير عذر فى الدابة فعليه الاجر، وإن لم يركبها لعله فى الدابة، أو لمرض بها بحيث لم يقدر على الركوب، لا اجر عليه، وهكذا ذكر فى العيون: عن أبى يوسف.

٢١٩٧٠:- وفي نوادر هشام:، قال: سألت محمداً عمن اكرى محملاً ليركبه إلى مكة فخلفه أهله من غير عذر، ولم يركبه فلا اجر له، وكذلك لو استأجر قميصاً ليلبسه إلى مكة، وكذلك لو استأجر المحمل شهراً ليركبه إلى مكة،

٢١٩٧١:- هذا كله فى الاجارة الصحيحة، أما فى الاجارة الفاسدة تشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجرة وبعد ما وجد الاستيفاء إنما يجب الاجر إذا وجد التسليم إلى المستأجر من جهة المواجه، أما إذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر. ٢١٩٧٢:- بيانه فيما ذكر فى الجامع، رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه حتى اجره من البائع شهراً كانت الاجارة باطلة.

٢١٩٧٣:- وفي الفتاوى: استأجر ثوباً ليلبسه كل يوم بدائق، فوضعه فى بيته، ولم يلبسه حتى مضى عليه شهور فعليه بكل يوم دائق ما دام فى الوقت الذى يعلم أنه لو لبسه لكان لا يتخرق فإذا مضى وقت يعلم أنه لو كان لبسه لتخرق سقط عنه الاجر.

٢١٩٧٤:- وروى عن محمد نحو هذا، وهو نظير المرأة إذا لم تستعمل الكسوة، أنه إذا مضى من الوقت مقدار ما لو استعملها استعمالاً معتاداً لتخرق الكسوة كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى، وما لا فلا.

٢١٩٧٣:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى رجل استأجر من رجل ثوباً كل يوم بدرهم فلبسه شهراً إلا يومين قال: يأخذ منه أجر اليومين لانه منعه منفعته، والأجر الدابة بمنزلة ذلك. مصنف عبد الرزاق، البيوع باب الرجل يكرى الدابة ٨/ ٢١٣ برقم ١٤٩٣٢

٢١٩٧٥:- وفي الذخيرة: استأجر قميصاً ليلبسه، ويذهب إلى مكان كذا فلم يذهب إلى ذلك الموضع، ولبسه في منزله، قال أبو بكر: هو مخالف، ولا أجر عليه، وقال الفقيه أبو الليث: عندي أنه غير مخالف، وعليه الأجر، في الكبرى: وقال القاضي فخر الدين: إن كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب، أو دونه، فالجواب كما قاله الفقيه أبو الليث: وإلا فكما قال أبو بكر.

٢١٩٧٦:- وفي اليتيمة: سئل الخجندی عن ابنه الصغير من رجل لطرّد الدواب، والعصافير من الارزن، ونحوها أياماً معلومة باجر معلوم فاستكمل أيامه، ثم الاب لما طالبه بالاجرة قال: إنه لم يطرد الدواب والعصافير كما ينبغي فاني اضمنه النقصان، ثم ادفع إليه الاجرة، هل له ذلك؟ فقال: عليه ان يوفيه اجرته، ثم يدعى عليه، ومثل هذه الدعوى لا بطلال الاجر لا تسمع، ولا يسقط اجره بتقصير في الحفظ بعد تسليمه في المدة.

٢١٩٧٧:- وسئل علي بن احمد عن اشترى من اخر شجرة قائمة، وتركها في موضعها خمس سنين، فازدادت الشجرة في تلك المدة، ثم اراد أن يقلعها، فقال: صاحب الارض إدفع إليّ اجرة في هذه المدة، هل له ذلك؟ فقال: لا اجر له في تلك المدة.

٢١٩٧٨:- وسئل والدى عن رجل رهن عند رجل دارا له بمال، واثاح له السكنى فيها، فمات الراهن، فهل يجب على المرتهن اجرة من وقت الوفاة إلى وقت فكك الرهن؟ فقال: لا يجب الاجر، قيل له: وإن تعذر اجتماع الورثة لغيبة بعضهم فيهم صغار أيش يفعل هذا المرتهن حتى يصل إلى ماله، قال يرفع الامر إلى القاضي حتى يرى رأيه في ذلك.

٢١٩٧٩:- وسئل علي بن احمد عن رجل له أرض غليظة، قال لرجل اخر إن قلعت غلظها حتى يبقى بعد ما بين مقدارها من التراب فاعطيك كذا فتراضيا بذلك فاعطاه ما ضمن منه، ثم أن العامل عمل بعض عمله، هل لصاحب الارض أن يلزمه جميع العمل؟ قال للعامل اجر عمله الذي وجد منه.

٢١٩٨٠:- وفي الولوالجية: رجل دفع ثوبا إلى قصار ليقصره باجر

معلوم فجحد القصار الثوب، ثم جاء به مقصوراً وأقر بذلك فهذا على وجهين إن قصره قبل الجحود له الاجرة، إن قصره بعد الجحود لا اجر له

٢١٩٨١:- ولو كان صباغا، والمسئلة بحالها إن صبغه قبل الجحود لا

اجر له، وإن صبغه بعد الجحود فرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب، واعطاه قيمة مازاد الصبغ فيه وإن شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوب أبيض.

٢١٩٨٢:- ولو دفع غزلاً إلى نساج والمسئلة بحالها، إن نسج قبل

الجحود له الاجر، وإن نسج بعده لا اجر له، والثوب للنساج، وعليه قيمة الغزل كما إذا كان حنطة وطحنها.

٢١٩٨٣:- رجل استأجر من رجل دابة إلى مكان معلوم فلما بلغ نصف

الطريق انكر الاجارة لزمه من الاجر ما قبل الانكار، ولا يلزمه ما بعده وهذا قول أبي يوسف، وقال محمد لا يسقط عنه الاجر بنفس الانكار.

٢١٩٨٤:- رجل استأجر عبدا سنة معلومة فلما مضت نصف السنة جحد

الاجارة، ومضت السنة على ذلك، وقيمة العبد يوم العقد ألفان ويوم الجحود ألف فهلك العبد في يده بعد ما مضت السنة فالاجرة لازمة، ويجب كل الأجر، ويجب عليه قيمة العبد، وينبغي أن يكون هذا على قول محمد، أما على قول أبي يوسف كما جحد فقد اسقط الاجر.

٢١٩٨٥:- رجل قال لآخر: اجرتك دارى هذه يوما بكذا أو سنة الا يوما

مجانا فسكن المستأجر سنة فعليه الاجر في يوم واحد والسنة إلا يوما مجانا.

٢١٩٨٦:- وفي الحاوى: سئل عمن اجر منزلا للرجل، وهذا المنزل

وقف على الأجر وعلى أولاده، فلما آجر انفق المستأجر في عمارة هذا المنزل بأمر المواجه، قال: إن كان ولاية على الوقف كان على المستأجر أجر المثل في المدة التي كانت في يده يرجع بما انفق على الوقف. إن كان له ولاية على الوقف، وإن لم يكن كان المستأجر متطوعا، ولا يرجع على المواجه.

م ومما يتصل بهذا الفصل

حبس العين بالاجرة

٢١٩٨٧:- قال: محمد رجل دفع ثوبا إلى صباغ ليصبغه بدارهم، أو إلى قصار ليقصره، فقصرة، أو صبغه فقال لا اعطيك حتى تعطينى الاجر، فله ذلك عند علمائنا الثلاثة، وقال زفر ليس له ذلك.

٢١٩٨٨:- يجب أن يعلم أن كل صانع ليس لصنعه اثر قائم فى العين كالحمال والملاح والغسال، لا يكون له أن يحبس العين بالاجر الاجماع، وكل صانع لعمله اثر قائم فى العين كالصباغ، وما اشبهه إذا فرغ من العمل فله أن يحبس العين بالاجر عند علمائنا الثلاثة خلافا لزفر.

٢١٩٨٩:- وفى الفتاوى الخلاصة: الاسكاف، ومن لعمله اثر فى العين، فانه يحبس العين لا ستيفاء الاجر إلا إذا كان الاجر مؤجلا، وقيل للنساج حق الحبس، وكذا لو صار العين بعمله شيئا اخر بحيث لو فعل الغاصب ينقطع حق المالك، وهذا كله إذا عمل فى مكانه، أما إذا خاط الخياط، أو صبغ الصباغ فى بيت المستأجر ليس له أن يحبسه حتى يستوفى الاجرة.

٢١٩٩٠:- واما القصار إن كان يقصر بالتشاشيج، أو ببياض السفر البيض كان له حق الحبس، فأما إذا كان يبيض الثوب لا غير، اختلف المشائخ فيه، منهم من قال: له حق الحبس، ومنهم من يقول: لا يكون له حق الحبس، وفى الخلاصة الحانية: فأما القصار إذا قصر الثوب فإن ظهر اثر عمله فى الثوب باستعمال التشاشجة فى الثوب والدق كان له حق الحبس، وإن لم يكن عمله إلا إزالة الدرن اختلفوا فيه والاصح أن له حق الحبس على كل حال.

٢١٩٩١:- وإذا ثبت له حق الحبس بالاجر عندنا لم يصير بالحبس متعديا فبقى العين عند أبى حنيفة أمانة فى يده كما كان، فإذا هلك بغير صنعه لا

يضمن شيئاً إلا أنه يسقط الأجر، وأما عند أبي يوسف محمد فالعين كان مضمونا على القصار الصباغ بسبب القبض إذا حصل الهلاك بأمر يمكن التحرر عنه فبقى بعد الحبس مضمونا كما كان فإذا هلك كان لصاحبه الخيار إن شاء ضمنه غير معمول. وإن شاء ضمنه معمولاً وإذا ضمنه قيمته معمولاً أعطاه الأجر، وهكذا الجواب لو اتلف الأجير يتخير صاحب الثوب إن شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا يعطيه الأجر، وإن شاء ضمنه قيمته معمولاً وأعطاه الأجر.

٢١٩٩٢:- وفي شرح القدوري: وقال أبي يوسف في الحمال إذا طلب الأجر بعد ما بلغ المنزل قبل أن يضعه ليس له ذلك، ولو هلك العين في يد الأجير من غير صنعه، ومن غير أن يحبسه بالأجر، فإن كان لعمله أثر في العين كما في الصباغ والخياط سقط الأجر، فإن لم يكن لعمله أثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الأجر.

٢١٩٩٣:- وفي المضمرات: فإن حبس العين من ليس له حق الحبس فهلك ضمنه ضمان الغصب، والمواجر مخير إن شاء ضمنه قيمته معمولاً، وأعطاه الأجر، أن شاء ضمنه غير معمول، ولا يعطيه الأجر.

٢١٩٩٤:- وفي الخلاصة الحانية: ولو هلك قبل الحبس عند أبي حنيفة لا يضمن، وعلى قولهما إن هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه لا يضمن، وإن هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه يضمن.

٢١٩٩٥:- وفي الذخيرة: حكى عن الشيخ الإمام الزاهد عبد الواحد أنه كان يقول: المتولى إذا أجر الوقف مدة معلومة كما هو الرسم ببخارى، وعجل الاجرة المستأجرة، ثم انهما تفاسخا العقد ليس للمستأجر أن يحبس المستأجر إلى أن يستوفى الأجر.

٢١٩٩٦:- م: وفي فتاوى أبي الليث: نساج نسج ثوب رجل فذهب به إليه، وطلب منه أن يقبض منه الثوب، ويعطيه الأجر، فقال له صاحب الثوب: اذهب إلى منزلك حتى إذا رجعنا من الجمعة سر إلى منزلي، ووفرت عليك الأجر فاختلس

الثوب من يد النساج في الرجعة، قال: ان كان الحائك دفع الثوب إلى صاحبه، ولو ذهب به لم يمنع الحائك من ذلك، فإن دفع إلى الحائك على وجه الرهن هلك الثوب بالاجر كما هو حكم الرهن، إن دفع إليه على وجه الوديعة هلك على الامانة، والاجر على حاله لانه سلم العمل إلى صاحب الثوب فتقرب عليه الاجر، وإذا كان في الابتداء لو أراد صاحب الثوب، أنه يذهب بالثوب لم يكن يدعه النساج، فكذلك يرد صاحب الثوب عنده، فقد اختلف علمائنا، قال بعضهم: يضمن، وقال بعضهم: لا يضمن.

٢١٩٩٧- وفي الفتاوى: استأجر حملاً ليحمل له حملاً إلى بلد فحملة، فقال له صاحبه، امسكه عندك فامسكه فهلك لا ضمان عليه بلا خلاف، ولو كان هذا قصارا فامر به بامساكه يعني ليو في الاجرة، فهلك فهو على الاختلاف، وعلى قياس مسألة النساج يجب أن تكون هذه المسئلة على التفصيل أيضا.

٢١٩٩٨- وفي الفتاوى العتائية: ولو جاء الحائك بالثوب إلى صاحبه، فقال له رب الثوب، امسكه حتى افرغ من العمل، أو حتى اعطيك الاجرة فسرق منه لا يضمن.

٢١٩٩٩- وفي الخانية: والسمسار إذا باع ما أمر من الثياب، وامسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينقده الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم، وكذلك صاحب الحمولة إذا قال للحمال امسك الحمولة حتى اعطيك الاجرة فسرقت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم.

م ومما يتصل بمسائل الحبس

٢٢٠٠٠:- إذا استأجر الرجل من آخر داراً بدين كان للمستأجر على الأجر يجوز، وكذلك لو استأجر عبداً بدين كان للمستأجر على الأجر يجوز، فإن فسخ الاجارة فاراد المستأجر أن يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك.

٢٢٠٠١:- وفي الحاوى: وسئل عمن له على رجل مال فاستأجر المقرض دار المستقرض مدة معلومة باجرة معلومة، وجعل الاجرة ببعض الدين قصاصاً، ومضت مدة الاجارة، هل للمقرض أن يحبس الدار بالدين، ومتى سكن هذه الدار هل عليه الاجرة؟ قال: ليس له المنع، ولا اجرة عليه بعد انقضاء مدة الاجارة.

٢٢٠٠٢:- وفي السغناقى: ولو تزوج امرأة على سكنى دار سنة فسلم الدار إليها لم يكن لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المنفعة.

٢٢٠٠٣:- وفي الولوالحية: إذا أجر داره وعجل الأجر، ولم يسلم إلى المستأجر حتى مات الأجر، وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفى الاجرة المعجلة.

٢٢٠٠٤:- م: ولو كانت الاجارة فاسدة وفسخا الإجارة بحكم فساد السبب فاراد المستأجر أن يحبس المستأجر بالدين السابق ليس له ذلك، وفي الفتاوى الخلاصة: فى الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة.

٢٢٠٠٥:- فإن مات الأجر والأجر عليه دين كان قبل العقد فى الاجارة الجائزة لما ملك المستأجر حبس العبد كان أحق به من الآخر حال حياته، فلا يكون أحق به من غرماءه بعد موته فى الاجارة الفاسدة لكنه يكون أسوة لغرماءه

الفصل الثالث

فى الأوقات التى يقع عليها عقد الاجارة

٢٢٠٠٦:- وفى المضمورات: ويصح العقد على مدة معلومة أى مدة كانت يريد به قصرت المدة كالיום، ونحوه، أو طالت كالسنين، وإنما قال: أى مدة احتراز، عن مذهب الشافعى حيث لم يجوز الاجارة اكثر من سنة واحدة فى احد أقاويله، وفى اكثر من سنة، له قولان.

٢٢٠٠٧:- وفى الفتاوى العنابية: ولو استأجر دارا إلى الأبد، أو إلى مدة لا يعيش إلى تلك المدة غالبا لم يحجز.

٢٢٠٠٨:- م: إذا استأجر دارا شهرا بأجر معلوم، أو استأجرها سنة، أو كل شهر فابتداء المدة من حين وقع العقد، وإذا تعين الشهر الذى يلى الاجارة ينظر إن وجدت الاجارة فى الوقت الذى يهل فيه الهلال يعتبر الشهر بالحلال، وإن وجدت الاجارة فى وسط الشهر يعتبر الشهر بالايام، هذا إذا وقعت الاجارة على شهر واحد، وإن وقعت الاجارة على كل شهر، وكان ذلك فى وسط الشهر يعتبر الشهر الذى يلى العقد بالايام، كذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف، وإن وقعت الاجارة على اثنى عشر شهرا، أو ما شابه ذلك من الاشهر المسماة، وكانت الاجارة فى وسط الشهر، فعلى قول أبى حنيفة يعتبر جميع الشهور بالايام، وعلى قول أبى يوسف، ومحمد يعتبر الشهر الأول بالأيام، ويكمل من الشهر الآخر، وباقي الشهور بالاهلة.

٢٢٠٠٩:- وفى الذخيرة: فإن استأجرها سنة مستقبلة، ذلك حين يهل الهلال تعبیر السنة بالأهلة اثنى عشر شهرا، وإن كان ذلك فى بعض الشهر تعتبر السنة بالأيام ثلاث مائة ستين يوما فى قول أبى حنيفة احدى الروايتين عن أبى يوسف، وفى رواية أخرى عنه، وهو قول محمد يعتبر الشهر الأول بالأيام، ويكمل من الشهر الأخير، وباقي الشهور، وذلك احد عشر شهرا بالأهلة،

٢٢٠١٠:- وروى الحسن بن زياد عن أبى يوسف فى رجل استأجر منزلا كل شهر بثلاثة دراهم مثلاً قال: فى قياس قولى الاجارة فاسدة لكنى استحسنت ان اجيزها فى أول شهر، وأما فيما عداه فلكل واحد منهما أن يفسخه، قال الحاكم أبو الفضل: اراد بقوله فى قياس قولى القياس على ما إذا اشترى كل قفيز من هذا الطعام بدرهم فانه على جميع الطعام عندهما، وعمل كلمة كل فى الشمول، والاحاطة، فالقياس أن يعمل كلمة كل ههنا فى الشمول والاحاطة. ويتناول جميع الشهور إلا انها لو تناولت جميع الشهور فسد العقد، لان جميع الشهور مجهولة، ولكنه استحسنت، وقال يجوز العقد فى الشهر الأول بصفة الزوم، وفيما عدا ذلك يثبت العقد بطريق الإضافة، فى العقد المضاف لكل واحد من المتعاقدين فسخ العقد، فإذا لم يفسخ حتى دخل الشهر الثانى لزم العقد فيه.

٢٢٠١١:- وفى الولولجية: فإن اراد احدهما أن يفسخ، وأبى الآخر ذلك، ففى أى وقت يفسخ حتى ينفسخ، قالوا: فيه بأقويل، والصحيح منها أن يفسخ فى اليوم الأول من الشهر، والثانى والثالث .

٢٢٠١٢:- وفى الاصل: إذا استأجر الرجل من الآخر دارا كل شهر بعشرة دراهم، فإن ابا حنيفة قال: هذا جائز، ولكل واحد منهما أن ينقض الاجارة فى رأس الشهر، فإن سكن يوماً أو يومين لزم الاجارة فى الشهر الثانى، واختلفت عبارة المشائخ فى تخريج المسئلة بعضهم قالوا: اراد بقوله هذا جائز أن الاجارة فى الشهر الأول جائزة، فاما فيما عدا ذلك من الشهر فالاجارة فاسدة لجهالة المدة، إلا أنها إذا جاء الشهر الثانى لم يفسخ كل واحد منهما الاجارة فى رأس الشهر جازت الاجارة فى الشهر الثانى، وفى الهداية: وظاهر الرواية، انه يبقى الخيار لكل واحد منهما فى الليلة الأولى، ويومها، وفى العتائية: وله الفسخ فى اليوم الأول، والليلة الأولى من الشهر الثانى، وفى الملتقط: وهو المختار، وبعضهم قالوا لا بل الاجارة جائزة فى الشهر الثانى، والثالث كما جازت فى الشهر الأول، وفى السغناقى: وبعض المتأخرين، يقول الخيار لكل واحد منهما حين يهل الهلال، حتى إذا مضت الساعة فالعقد يلزمها، وهو

القياس، ولكن فيه نوع حرج فلدفع الحرج قال الخيار لكل واحد منهما في اليوم الأول من الشهر.

٢٢٠١٣:- وهذا كما قال: محمد في كتاب الأيمان إذا حلف الرجل ليقضين دين فلان رأس الشهر، فقضاه في الليلة التي يهل فيها الهلال، أو في يومها لا يحنث استحسانا، ثم إذا كان لكل واحد منهما أن يفسخ الاجارة رأس الشهر، إذا فسخ احدهما الاجارة من غير محضر من صاحبه هل يصح؟ من مشائخنا من قال: أنه على الخلاف على قول أبي حنيفة ومحمد لا يصح، وعلى قول أبي يوسف يصح، ومنهم من قال: لا يصح الفسخ هنا إلا بمحضر من صاحبه بلا خلاف.

٢٢٠١٤:- وفي شروط الحاكم احمد السمرقندى أن احد المتعاقدين في باب الاجارة إذا فسخ العقد في مدة الخيار يصح فسخه سواء كان بحضرة صاحبه، أو بغيبة صاحبه، ولم يذكر فيه خلافا.

٢٢٠١٥:- فإذا استأجر دارا سنة كل شهر بكذا، فليس لواحد منهما فسخ الاجارة قبل اكمال السنة بغير عذر،

٢٢٠١٦:- وفيه أيضا: إذا استأجر دارا كل شهر بكذا، فعجل اجرة شهرين أو ثلاثة، وقبض الاجر ذلك لا يكون لاحدهما ولاية الفسخ بقدر ما ماعجل، وكان التعجيل منهما دلالة العقد في الشهر الثاني والثالث.

٢٢٠١٧:- وفي الهداية: وإن استأجر داراً سنة بعشرة دراهم جاز، وإن لم يسم قسط كل شهر من الأجرة، ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمى وإن لم يسم شيئاً فهو من الوقت الذي استأجره.

٢٢٠١٨:- م: قال في الاصل: إذا استأجر عبدا لخدمته كل شهر بكذا، فإن له أن يستخدمه من السحر إلى ما بعد العشاء الأخيرة، والقياس أن يستخدمه اناء الليل والنهار، واطراف النهار.

٢٢٠١٩:- وقال: أيضاً: في رجل تكارى رجلا يوماً إلى الليل بعمل معلوم، فإن على الاجير أن يعمل بعد صلوة الغداء إلى غروب الشمس، والقياس أن

يعمل من وقت طلوع الفجر الثاني عملاً باسم اليوم إلا أن ما بعد طلوع الفجر الثاني إلى ما بعد صلاة الغداة صار مستثنى من الاجارة عرفاً، والمعروف كالمشروط.

٢٠٢٠٢: - وقال محمد: والعمال بالكوفة إنما يعملون إلى العصر

وليس لهم ذلك، وإنما قال: ليس لهم ذلك، لأن اسم اليوم يطلق على هذا الزمان من حين طلوع الفجر إلى غروب الشمس إلا أن ما بعد طلوع الفجر إلى ما بعد صلاة الغداة صار مستثنى عن الاجارة بعرف غالب، لأن الاجراء لا يعملون قبل صلاة الغداة، وليس فيما بعد العصر عرف غالب فإن بعض الاجراء يعملون إلى العصر، وبعضهم إلى غروب الشمس، وليس احد الوجهين باغلب من الآخر. وتخصيص الاسم إنما يجوز بعرف غالب.

٢٠٢١: - وإذا تكرار دابة من الغدوة إلى العشى يردّها بعد زوال

الشمس، قالوا: هذا في عرفهم، فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهى بزوال الشمس، وإنما تنتهى بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا إنما يطلق إلى ما بعد غروب الشمس، وكذلك إذا قال بالفارسية اين خر بمزد گرفت تاشبانگاب، فهذا إلى غروب الشمس في عرفنا.

٢٠٢٢: - قال: إذا تكرار دابة يوماً ليركبها فانه يركبها من حين طلوع

الفجر إلى وقت غروب الشمس عملاً بحقيقة اسم اليوم، وإن استأجر دابة ليلاً، فانه يركبها عند غروب الشمس إلى أن يطلع الفجر.

٢٠٢٣: - وفي الخانية: رجل استأجر اجيراً يوماً ليعمل له كذا، قالوا:

إن كان العرف بينهم إنهم يعملون من طلوع الشمس إلى العصر فهو على ذلك، وإن كان العرف إنهم يعملون من طلوع الشمس إلى الغروب فهو على ذلك، وإن كان العرف مشتركاً فهو على طلوع الشمس إلى غروبها اعتباراً لذكر اليوم، وإن تكرار دابة نهاراً لم يذكر هذا في الكتاب، قال بعضهم: يركبها من طلوع الشمس إلى غروبها. وقال بعضهم هذا إذا كانا من اهل اللغة يفرقان بين اليوم والنهار، أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم، وإن استأجر

إلى العشى تنقضى الاجارة بدخول وقت الظهر.

٢٤٠٢٢:- وفي فتاوى أبي الليث: رجل اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين، فعمل له يوما واحدا وامتنع عن العمل فى اليوم الثانى، فإن كان سمي له عملا فالاجارة جائزة، ويجبر على العمل وإن لم يعمل حتى مضى اليوم الثانى لا يطالب بالعمل، وإن كان سمي له العمل الا انه قال يومين من الأيام فالاجارة فاسدة لجهالة الوقت، وله أجر مثله إن عمل.

٢٥٠٢٢:- وفي فتاوى الفضلى: إذا استأجر رجلا يوما ليعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل إلى تمام المدة، ولا يشتغل بشئ اخر سوى المكتوبة.

٢٦٠٢٢:- وفي فتاوى أهل سمرقند: قد قال: بعض مشائخنا ان له أن يؤدى السنة أيضاً، واتفقوا أنه لا يؤدى نفلا، وعليه الفتوى.

٢٧٠٢٢:- وفي غريب الرواية قال أبو على الدقاق: المستأجر لا يمنع الأجير فى المصر من إتيان الجمعة، ويسقط من الأجر بقدر اشتغاله بذلك، إن كان بعيدا، وإن كان قريبا لم يحط عنه شئ من الأجر، فإن كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار يحط عنه ربع الاجر، فإن قال الاجير: حط من الربع مقدار اشتغالى بالصلوة لم يكن له ذلك، ثم قال: يحتمل أن يتحمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة.

٢٨٠٢٢:- وفي الناصرى: نجار استوَجِر إلى الليل، فعمل لآخر دوازة بدرهم، وهو يعلم فهو اثم، وإن لم يعلم فلا شئ عليه، وينقص من أجر النجار بقدر ما عمل فى الدوازة، وكذا إذا وجد الأجير مكانا خيرا من الأول من حيث الطعام ونحوه، أو كان الأول بدرهم والثانى بدرهمين لم يجز له أن يعمل لغيره وإن كان يدفعه مائة درهم.

م الفصل الرابع

في تصرف الأجر في الاجرة

٢٢٠٢٩:- إذا أبرأ المواجه المستأجر من الاجرة، أو وهبها منه، أو تصدق بها عليه، وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة، ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يحز في قول أبي يوسف عينا كانت أو ديناً، والاجارة على حالها لا تنفسخ، وقال محمد: أن كانت الاجرة ديناً جاز ذلك، قبل المستأجر أو لم يقبل، ولا تنتقض الاجارة، وإن كانت عينا فوهبها منه، وكان ذلك قبل أن يتقابضا، فإن قبل الهبة تبطل الاجارة، وإن رد لم تبطل، وعادت الاجارة على حالها.

٢٢٠٣٠:- وفي الفتاوى العتائية: ولو أبرأه عن الأجر، أو وهبه منه، فإن كان ديناً، وشرط التعجيل صح بالاجماع، والعقد بحاله، وإن لم يشترط التعجيل لم يصح في قول أبي يوسف لأنه أبرأه قبل الوجوب، وعند محمد يصح ويتضمن ذلك شرط التعجيل والعقد بحاله، ولو أبرأه عن الكل إلا درهما صح بالاجماع لأنه بمنزلة الحط، ولو كانت الاجرة عينا لا يصح الابرأه.

٢٢٠٣١:- وفي الملتقط: ولو شرط التعجيل أو مضت المدة تجوز البرائة بالاتفاق، م: وإذا كانت الاجرة ديناً، وهبها له، أو أبرأه منها، وقبل المستأجر ذلك أو لم يقبل لا تبطل الاجارة، وفي الظهيرية: جازت الهبة والابرأه، ولا تبطل الاجارة، وقال أبو يوسف: البرائة تبطل في الوجوه كلها، والاجارة باقية، ولو وهب بعض الاجرة، أو أبرأه عن بعض الاجرة جاز بلا خلاف.

٢٢٠٣٢:- ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى رجل أجر أرضه من رجل بدراهم معلومة، وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر الأرض حتى وهب الأجر الاجرة للمستأجر، ودفعها إليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر أن يرجع على الأجر بما أعطاه من الأجر بما أعطاه من الأجر إلا بحصة ما مضى من السنة،

والأرض فى يد المستأجر، ولو كان وهب له قبل القبض لم يرجع بشئ.

٢٢٠٣٣:- وفى الصغرى: إذا وهب المستأجر الاجرة فى الاجارة

الطويلة من الاجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح.

٢٢٠٣٤:- وفى النوادر: ولو مضى من السنة نصفها، ثم قال: وهبت منك

جميع الاجر، أو قال ابرأتك عن جميع الاجر فانه يبرأ عن نصف الاجر فى قولهم جميعا،

وأما فى النصف الباقي فلا يجوز فى قول أبى يوسف، ويجوز فى قول محمد، وقال على

بن احمد: سمعت نصير بن يحيى فى رجل، قال: اجرت منك دارى غدا بكذا، ثم قال

المستأجر قد ابرأتك من الأجر، فانه يبرأ قال الفقيه: هذا يوافق قول محمد.

٢٢٠٣٥:- وإذا تصارف الاجر والمستأجر بالاجرة فأخذ بالدرهم دنانير،

فإن كان ذلك بعد استيفاء المنفعة، أو كانا شرطا التعجيل فى الاجرة حتى وجبت

الاجرة جازت المصارفة اجماعا، إن كان قبل استيفاء المنفعة، ولم يشترط التعجيل

فالمسئلة على الخلاف، على قول أبى يوسف الأول، وهو قول محمد يجوز، وعلى

قول أبى يوسف الآخر لا يجوز، وفى الظهيرية: وفى قوله الآخر الصرف باطل إذا افترقا

قبل إيفاء العمل،

٢٢٠٣٦:- وهذا إذا كانت الاجرة ديناً، فاما إذا كانت الاجرة عينا بأن

كانت نفرة بعينها فاعطاة المستأجر مكانه دنانير لا يجوز، سواء كان قبل استيفاء

المنفعة أو بعدها، وسواء كان قبل اشتراط التعجيل أو بعده، فرع محمد فى الاصل

على مسئلة المصارفة. فقال: إذا وقعت المصارفة بالاجرة على نحو ما ذكرنا، وقد

عقد عقد الاجارة على حمل شئ بعينه بعشرة دراهم فمات قبل أن يحمل شيئاً، أو

بعد ما سار نصف الطريق، واجاب بانه يرد الاجر كله على المستأجر إن لم يكن حمل

شيئاً، وإن سار نصف الطريق رد عليه نصف الاجر، وذلك خمسة دراهم.

٢٢٠٣٧:- وهذا التفريع إنما يتأتى على قول أبى يوسف الأول، وهو

قول محمد، وأما على قوله الآخر الصرف لم يصح، ولم تقع المقاصة، ولم يصح

المستأجر موفيا الاجر، فإن مات الحمال قبل أن يحمل شيئاً كان على ورثة

الحمال رد الدينار على المستاجر، وإن مات فى نصف الطريق فإن ورثة الحمال ترد الينار على المستاجر ولورثة الحمال على المستاجر نصف الأجر.

٣٨٠ ٢٢٠ - وفى الفتاوى العتائية: ولو كانت الاجرة دراهم فأخذ مكانها دقيقاً أو زيتاً أو عرضاً آخر جاز، ولو استقرض رجل من رب الدار عشرة دراهم فامر به بان يقبض من المستاجر اجرة شهرين عشرة، فإن أخذ منه الزيت، والدقيق جاز، وإن أخذ منه الدينار مكان الدراهم، فإن مضى شهران جاز بالاجماع لانه صرف فيما هو واجب، وإن لم يمض فهو على الخلاف، ولرب الدار على المستقرض عشرة دراهم، ولو كانت الاجرة عبداً وهو فى يد المستأجر فقطعت يده بعد ما مضى نصف المدة، ونصف السنة فالأجر بالخيار إن شاء تركه عليه، وإن شاء أخذ الأجر مثل ما مضى لا نفاخ العقد من الاصل، وإن شاء أخذ نصفه لنصف ما مضى، وأجر المثل لنصف اجر، ثم يأخذ النصف الآخر من العبد، وسكن المستأجر ثلاثة أشهر أخرى، وإن كانت الاجرة ثياباً موصوفة فى الذمة يجوز إذا بين طولها عرضها، ورقعها، واجلها، ولو شرط التأجيل فى الاجرة وهو دين لازم،

٣٩٠ ٢٢٠ - م: وفى نوادر أبى سليمان عن محمد رجل اجر أرضه من رجل بالف درهم وقبضها، وزرعها، أو لم يزرعها فلم تمض السنة حتى أخذ رب الأرض من المستأجر خمسين ديناراً بالاجرة، ولم يكن شرط فى العقد تعجيلاً فهو جائز، فإن انتقضت الاجارة فى شئ من السنة رد رب الارض على المستأجر من الدراهم التى أجر بها الأرض بقدر ما بقى من السنة، ولم يرد من الدنانير شيئاً،

٤٠٠ ٢٢٠ - وهذا قول محمد وهو قول أبى يوسف الأول، وعلى قول أبى يوسف الآخر يرد رب الأرض من الدنانير التى أخذها عن المستأجر بقدر ما بقى من السنة، فالحاصل أنه إذا شرط فى العقد تعجيل الاجرة فتصارفاً بالاجر، وأخذ رب الدار بالدراهم دنانير فالعقد صحيح بلا خلاف، وإذا لم يشترط فيه تعجيل الاجرة فتصارفاً جاز الصرف فى قول أبى يوسف الأول، وهو قول محمد، وفى قوله الآخر لا يجوز الصرف.

٢٢٠٤١:- وإذا باع بالاجر ثوباً أو طعاماً، وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة، وقبل اشتراط التعجيل جاز البيع.

٢٢٠٤٢:- بعد هذا اختلف المشائخ فى كيفية وقوع المقاصة، قال: بعضهم: يقع على الشراء بضمن مؤجل بسبب تأجيل الاجر فإذا وجب الاجر وحل الدينار تقاصاً، وقال بعضهم: يقع الشراء بضمن حال، ويثبت اشتراط تعجيل الاجر من المستأجر للحال فتقع المقاصة بينهما للحال لا فى الثانى، وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا انتقضت الاجارة، وبقي الشراء فمن يقول الشراء يقع بضمن مؤجل لا يكون للمستأجر حق مطالبة الاجير بالضمن للحال، ومن يقول الشراء يقع بضمن حال للمستأجر حق مطالبة الاجير بالضمن للحال، ولو أخذ بالاجرة رهناً، أو كفيلاً جاز فى قولهم جميعاً.

٢٢٠٤٣:- وفى الذخيرة: استأجر من آخر شيئاً اجارة طويلة مرسومة صحيحة بدراهم معلومة، واعطى مكان الدراهم دنانير، ثم تفاسخا العقد، فالأجر يطالب بالدراهم، ولو كان العقد فاسداً وباقى المسئلة بحالها يطالب الأجر بالدنانير لا بالدراهم.

٢٢٠٤٤:- قال محمد: إذا استأجر الرجل داراً بثوب بعينه، وسكنها فليس لرب الدار، أن يبيع الثوب قبل أن يقبض لا من المستأجر ولا من غيره، وكذلك كل شئ يتعين بالتعيين كالعروض والحيوان وغيره، وإن كانت الاجرة شيئاً من المكيل أو الموزون بغير عينه موصوفاً فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه لانه ضمن.

٢٢٠٤٥:- وهذا إذا وجبت بالاستيفاء، أو اشترط التعجيل وإن اشترى به منه شيئاً بعينه جاز، قبض ذلك فى المجلس أو لم يقبض، إن اشترى به منه شيئاً بغير عينه لا بد أن يقبض ذلك الشئ فى المجلس حتى لا يقع الافتراق عن دين بدين.

٢٢٠٤٦:- وإذا استأجر داراً بعبد بعينه سنة، واعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار المستأجرة فعتقه باطل، وفى الخانية: إلا أن يكون تعجيل الاجر شرطاً فى الاجارة، أو لم يكن شرطاً فى

الاجارة لكنه عجل، وفي الحاوى: وقال الشافعى: عتق فى الاحوال كلها.

٢٢٠٤٧:- وإن كان رب الدار قد قبض العبد إلا أنه لم يسلم الدار إلى المستأجر بعد حتى اعتق العبد جاز اعتاقه، فإن انهدمت قبل أن يقبضها المستأجر، أو غرقت، أو استحققت فعلى المعتق قيمة العبد.

٢٢٠٤٨:- وفي الفتاوى العتائية: ولو قبض الأجر الاجر بغير إذن المستأجر. وهو عين وباعه، ثم مضت المدة نفذ البيع، ولو انفسخت الاجارة رجع المستأجر على الأجر بقيمة ذلك العين.

٢٢٠٤٩:- ولو كانت الاجرة عبدا، فعجله واعتقه الاجر، أو مات فى يده ثم انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمته، وإن مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته، إن كان العبد فى يد المستأجر يملكه الأجر شيئا فشيئا إن سلم الدار إليه فإذا مضى شهر اعتقه عتق من الأجر بحصة الشهر، والباقي من المستأجر وينفسخ فى الباقي، ولو سكن المستأجر الدار فى بقية المدة يجب اجر المثل، وكذلك لو مات العبد فى يد المستأجر وسكن المستأجر الدار يجب اجر المثل.

٢٢٠٥٠:- ولو كان بالاجر كفيل يبرأ الكفيل، وكذا اذ استحق العبد بعد قبض الاجر، أو رده بخيار عيب أو رؤية، وقد سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخها من الأصل.

٢٢٠٥١:- م: ومن باع عبدا بالثوب، واعتق مشترى العبد العبد، وهلك الثوب قبل التسليم يجب على معتق العبد رد قيمة العبد، ولو سكن المستأجر الدار شهرا، وهلك العبد بعد ذلك فى يد المستأجر قبل التسليم إلى رب الدار فإن على المستأجر اجر مثل الدار يعنى بحصة الشهر، بخلاف ما إذا كانت الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يزداد اجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد.

الفصل الخامس

فى الخيار فى الاجارة والشرط فيها

٢٢٠٥٢:- وفى الزاد: ويصح شرط الخيار فى الاجارة، وفى احد قولى الشافعى لايجوز، وفى الفتاوى العتائية: وثبت فى الاجارة خيار الرؤية وخيار الشرط ثلاثة ايام، وفى السغناقى: وصورته رجل تكارى دار سنة على أنه فيها بالخيار ثلاثة ايام فهو جائز عندنا، ثم إن كان ابتداء المدة من وقت العقد فالمنفعة لاتدخل فى ضمان المستأجر بالاستيفاء، وما تلف قبل ذلك يتلف لا فى ضمانه فلايمنعه من الفسخ، وإن اشتغل بالاستيفاء سقط خياره عندنا.

٢٢٠٥٣:- وفى الفتاوى العتائية: وإن كان الخيار لرب الدار فسكن فيه فلا اجر، ويضمن ما نهدم بسكناه،

٢٢٠٥٤:- م: ذكر الصدر الشهيد فى الفتاوى الصغرى: إذا استأجر الرجل رجلا تابست ديك روئين بسازد ببدل معلوم ففعل ذلك بالعشرة، وامتنع عن الباقي، قال إن كان قد اراه القدور وقت الاستيجار يجبر على الباقي وإن لم يره لايجير

٢٢٠٥٥:- وعلى هذا استأجر رجلا تابست روز زنديجى مالد ففعل ذلك بالعشرة، وامتنع عن الباقي فهو على الوجهين الذين ذكرهما، واصل المسئلة ما ذكر محمد فى الاجارات ان من شارط قصارا على أن يقصر له عشرة اثواب ببدل معلوم، ولم يره الثياب، ولم تكن عنده كان فاسدا، وإذا أراه الثياب كان جائزا، وإذا سمى له جنسا من الثياب ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده فى شرحه أن هذا نظير ما لم يرها يعنى يكون فاسدا.

٢٢٠٥٦:- وذكر شيخ الاسلام شمس الائمة السرخسى فى شرحه ان بالغ فى بيان صفته على وجه يصير مقدار عمله معلوما فهو بيان، واراته الثياب سواء

فيجوز أن يكون قول شمس الائمة في مسألة القدر، والزند يبيح كقوله في القصار فيتأمل عند الفتوى.

٢٢٠٥٧- وفي نوادر ابن سماعة: عن أبي يوسف قصار شارطه رجل على أن يقصر له ثوبا مرويا بدرهم فرضى به القصار فلما رأى القصار الثوب قال: لا أرضى به فله ذلك، قال: وكذلك الخياط، والاصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل، وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار، الرؤية عند رؤية المحل، والقصاره تختلف باختلاف المحل، وكذلك الخياطة فلاحظ ذلك اثبتنا خيار الرؤية فيهما.

٢٢٠٥٨- قال: ثمة ولو استأجر رجلا ليكيل له كر حنطة، فلما رأى الحنطة قال: لأرضى به فليس له ذلك، وكذلك لو استأجر رجلا ليحتجم له بدانق، ورضى به فلما كشف عن ظهره قال: لا أرضى به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف.

٢٢٠٥٩- وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى: رجل استأجر رجلا بدرهم ان يحلج له قطننا معلوما، وسماه فهو جائز إذا كان القطن عنده، وفي الفتاوى الخلاصة: ولم يكن القطن معينا، وكذلك إذا قال: على أن يقصر لى مائة ثوب مروى جاز، إذا كانت الثياب عنده، والاصل أن الاستيجار على عمل فى محل هو عنده جائز، وفى محل ليس عنده لايجوز، وفى الذخيرة: ولايجوز بيع ما ليس عنده. قال: وهو بالخيار إذا رأى الثياب، ولاخيار له فى مسألة القطن.

٢٢٠٦٠- وفى نوادر هشام: رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة، ونظر اجر الغلام إلى الدار، ولم يكن راها، فقال: لا حاجة لى فيها، قال: له ذلك، وله اجر مثل غلامه .

٢٢٠٦١- وفى الذخيرة: رجل استأجر كرما لم يره وقد كان باع صاحب الكرم الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى كان للمستأجر خيار الرؤية فى الكرم، ولو تصرف فى الكرم تصرف الملاك بطل خياره كما فى البيع، ولو أكل الثمار من الكرم فقد قيل لا يبطل خيار

الرؤية، ولو قيل يبطل فله وجه أيضاً ويثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع إلا أن في الاجارة ينفرد المستأجر بالرد قبل القبض، وبعد القبض، في البيع ينفرد المشتري بالرد قبل القبض، وبعد القبض يحتاج إلى القضاء أو الرضاء .

٢٢٠٦٢:- وفي الفتاوى الخلاصة: خيار العيب في الاجارة يفارق البيع في أنه ينفرد بالرد بالعيب قبل القبض، وبعده لا وفي الاجارة، ينفرد بالرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده.

٢٢٠٦٣:- م: وروى ابراهيم عن محمد رجل اجر من رجل دارا شهورا مسماة ببذل معلوم أنه بالخيار فيها شهرا ودفعها إلى المستأجر فسكنها المستأجر قبل اجازة رب الدار الاجارة فلا اجر فيما سكن، وإنما يجب عليه الاجر فيما يسكن بعد اجازة المالك، وجعل خيار الاجارة كالمعدوم في حق الحكم كما في باب البيع.

٢٢٠٦٤:- وفي الخانية: رجل اجر دابته على أن يكون الخيار ساعة من النهار فركبها، فسرفت فإنها يضمن قيمتها. ولا يضمن الاجر، وإن كان الخيار للمستأجر. كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة.

٢٢٠٦٥:- م: وعن ابراهيم عن محمد أيضاً رجل قال لغيره: استأجرتك اليوم على أن تنقل هذا الدن إلى موضع كذا، وذلك لا ينقل إلا في ايام كثيرة قال: هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل أن المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة إلى الزمان في العقد، ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان، وكان استحقاق الاجر معلقا بتسليم النفس في ذلك الزمان.

٢٢٠٦٦:- وفي النوادر: إذا قال لأخر: اجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على ان اهب لك اجر شهر رمضان، أو قال: على أن لا اجر عليك في شهر رمضان فهذه اجاره فاسدة.

٢٢٠٦٧:- وفيه أيضاً: اجر حماما سنة ببذل معلوم على أن يحط عنه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة، لان هذا الشرط بغير مقتضى العقد لان مقتضاه أن لا يلزمه اجرة أيام التعطيل شهرا كان أو اكثر، أو أقل، وحط اجرة

شهرين يخالف مقتضى العقد حتى لو قال: على أن مقدار ما كان معطلا فلا اجر عليه فيه يجوز لان هذا الشرط يوافق مقتضى العقد.

٢٢٠٦٨:- وهو نظير مقال في الجامع الصغير اشترى زيتا على أن يحط عنه لاجل الزق خمسون رطلا لايجوز، ولو قال على أن يحط مقدار وزن الزق جاز.

٢٢٠٦٩:- وفي الفتاوى الخلاصة: رجل استأجر حماما على أنه إن لم يأت له لأجر عليه فسدت الإجارة.

٢٢٠٧٠:- وفيه أيضا: استأجر حجاما على أنه إن نابته نائبة فلا اجر له فالإجارة فاسدة.

٢٢٠٧١:- وفيه أيضا: حانوت احترق فاستأجره رجل كل شهر بخمسة دراهم على أن يعمره، ويحسب بنفقته، فعمره فهذه الاجارة فاسدة، فإن سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغاما بلغ، وللمستأجر النفقة التي انفقها في العمارة واجر مثله في قيامه على العمارة، وفيه أيضا خاَّن بعضه خراب.

٢٢٠٧٢:- وفيه: حوانيت عامرة استأجر رجل العامرة كل شهر بخمسة عشر درهما، والخراب كل سنة بخمسة على أن يعمر الخراب بماله، يحسب نفقته من جملة الأجر، فاعلم بان استيجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسد إذا شرط أن تكون العمارة للأجر كما مر، وللمستأجر على المواجر نفقته، واجر مثله فيما عمل، وللمواجر أن يسترد الحوانيت التي عمرها المستأجر لما فسدت الاجارة، وأما الحوانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم المفسد.

٢٢٠٧٣:- وفيه أيضا: من آجر مرجلا شهراً ليطبخ فيه العصير، واشترط على المستأجر أن يحمله إلى منزل المواجر عند الفراغ فالاجارة فاسدة، قال: وإن لم يشترط ذلك على المستأجر لا تفسد الاجارة، وإذا فرغ من عمله قبل مضي الشهر فعليه الاجر إلى تمام الشهر، وفي الفتاوى العتائية: فإذا مضى الشهر فعليه الاجر إلى تمام الشهر، وفي الحاوى: إن لم يشترط فعليه اجر شهر فرغ في نصف الشهر أو في اخره.

٢٢٠٧٤:- م: وإن استأجر كل يوم بكذا فإذا فرغ من عمله سقط الأجر

عنه ردها إلى صاحبها، أو لم يردها، وفيه أيضا: رجل استأجر حبابا، وكيزانا، وقال له المواجه: ما لم ترددها على صحيحة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها، فالاجارة في الحباب فاسدة، وفي الكيزان جائزة يريد به إذا سمي للحباب اجرا معلوما فيجب في الكيزان المسمى، وفي الحباب اجر المثل، وقيل بفساد الاجارة في الكيزان، وقيل لا تفسد إلا اجارة في الكيزان الا إذا علم ان لها حملا ومؤنة تجرى المماكسة في حملها ونقلها.

٢٢٠٧٥:- وفي الخانية: استأجر حبابا وكيزانا، وقال له المواجه: ما لم ترددها على صحيحة وفلي عليك كل يوم درهم فقبضها، وقد انكسرت فالاجارة في الحباب فاسدة، في الكيزان جائزة يعنى إذا سمي للكيزان اجرة، وللحباب كذلك فيجب في الكيزان حصة ماسمى إلى وقت كسره، في الحباب يجب أجر المثل.

٢٢٠٧٦:- قال القاضي فخر الدين: الفتوى على أنه لا تفسد الاجارة في الكيزان إلا إذا علم أن لها حملا، ومؤنة تجرى المماكسة فيها، وكذا لو لم يسم أجرة الحباب، واجرة الكيزان، فالعقد فاسدة، وإن لم يكن للكيزان حمل مؤنة.

٢٢٠٧٧:- وفي الأصل: رجل تكارى من رجل دارا سنة على انه بالخيار فيها ثلاثة ايام، فإن رضيها أخذها بمائة درهم، وإن لم يرضها أخذ بخمسين درهما فذلك فاسدة، فإن سكنها وجب عليه اجر المثل في الثلاثة الايام، وبعد الثلاثة الايام، ولا يضمن ما انهدم من سكنه لا في مدة الخيار، لا بعد مضى مدة الخيار، بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار. فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم من سكنه في مدة الخيار، وإن قال: انا بالخيار ثلاثة ايام فإن رضيها أخذ بمائة درهم كانت الاجارة جائزة، وقال الشافعى بأنه يفسدها فإن سكنها في الثلاثة الايام فقد لزمته الاجارة، وكان عليه اجرا سكن، ولا ضمان عليه ما انهدم.

٢٢٠٧٨:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجر أرضا على انها كذا جريبا، وكانت أقل، أو اكثر فهي بالمسمى، وله الخيار في الأقل، ولو قال: كل جريب بكذا

يلزمه الاجر بحسابه، ولو استأجر دارين فانهدمت احدهما قبل القبض فله الخيار.

٢٢٠٧٩:- **وفى التفريد:** ولو اجر داره سنة، ولم يسلم مدة من السنة ثم

أراد أن يسلم اجبر المستأجر على قبضه، ولا خيار له،

٢٢٠٨٠:- **وفى الحاوى، وفى فتاوى النسفى:** سئل عمن استأجر طاحونة

على أن ماسمى من الاجرايم جرى الماء وانقطاعه ايضا قال: هذا شرط فاسد يفسد العقد.

٢٢٠٨١:- رجل استأجر ثوار من رجل يطحن كل يوم عشرين قفيزا،

فوجده المستأجر لا يطحن إلا عشرة افقزة كان المستأجر بالخيار إن شاء رضى به

كذلك، وإن شاء رده، فإن رضى به لزم اجر عمل كل يوم بتمامه، وإن كان عليه

اجر اليوم الذى استعمله بتمامه، ولا يحط شئ بسبب النقصان عن العمل، وإن لم

يطحن عليها شئ.

٢٢٠٨٢:- **وفى الخلاصة:** وتعليق الاجارة بانفساخ أخرى باطل، كما لو

اجر دابة من انسان، ثم قال لغيره: ان انفسخت الاجارة بينا اجرت منك فانه لا يجوز.

٢٢٠٨٣:- **وفى جامع الفتاوى:** لو استأجر على أن يضرب له من هذا

التراب أو من تراب عندى فى موضع كذا كل يوم الف لبنة بهذا الملبن، سمي ملبنا

معلوما يجوز.

الفصل السادس

وفى الاجارة على أحد الشرطين، أو على الشرطين، أو أكثر.

٢٢٠٨٤:- الأصل أن الاجارة إذا وقعت على احد الشئيين، وسمى لكل واحد اجرا معلوما بأن قال: اجرتك هذه الدار بخمسة أو هذه الأخرى بعشرة، أو كان هذا القول فى حانوتين أو عبيدين، أو مسافتين مختلفتين نحو أن يقول إلى واسط بكذا. أو إلى كوفة بكذا فذلك كله جائز عند علمائنا، وكذلك إذا خيره بين ثلاثة اشياء، وفى الكبرى: بأن قال: اجرتك هذه الدار بخمسة دراهم، أو هذه الأخرى بعشرة، أو هذه الثالثة بخمسة عشرة، وكان ذلك القول فى الحوانيت الثلاثة، أو العبيد، أو المسافات المختلفة بأن قال: هذه الدابة إلى واسط بكذا، أو إلى كوفة بكذا، أو إلى بغداد بكذا فذلك جائز عند اصحابنا، وإن ذكر اربعة اشياء لم يجز، وكذلك هذ فى انواع الصبغة، والخياطة، وإذا ذكر ثلاثة جاز، وإن زاد عليها لم يجز.

٢٢٠٨٥:- ولو قال للخياط: ان خطته فارسيا فلك درهم، وإن خطته روميا فلك درهمان، أو قال للصباغ: إن صبغته بعصفر فلك درهم. وإن صبغته بزعفران فلك درهمان، فهذا جائز. وفى الكبرى: عند زفر العقد فاسد، هو قول أبى حنيفة الأول، وفى الخانية: وكذا لو قال لراد الأبق ان رددته من موضع كذا فلك كذا، وإن رددته من موضع كذا فلك كذا. وإن رددته من موضع كذا، فلك و كذا، ولو قال للخياط: ان خطت هذا الثوب فلك درهم، وإن خطت هذا الثوب الآخر فلك نصف درهم، ولو قال: اجرتك هذه الدار على انك إن اقعدت فيها حدادا فالاجرة عشرة، وإن اقعدت فيها خياطا فالاجرة خمسة جاز، فى قول أبى

حنيفة الآخر، وفي السغناقي: واما قوله الأول فكقولهما، م: وقال أبو يوسف، ومحمد: الاجارة فاسدة.

٢٢٠٨٦:- وفي الكبرى: وعلى هذا الخلاف كل ما يجب اجره بالتسليم ولا يعلم الواجب له فاسد عندهما، وعنده جائز، وای المنفعتين استوفى وجب اجرها، م: وعلى هذا إذا اجر دابته من انسان إلى مكان معلوم على انه ان حمل عليها حنطة فالاجرة عشرة، وإن حمل عليها شعيرا، فالاجرة خمسة جاز في قول أبي حنيفة الآخر خلافا لها، وعلى هذا إذا استأجر دابة إلى مكان معلوم على إنه ان حمل عليها هذه الحمولة فالاجرة عشرة، وإن ركبها فالاجرة خمسة فالعقد جائز في قوله الآخر خلافا لهما.

٢٢٠٨٧:- واختلف عبارة المشائخ على قول أبي حنيفة في تخريج مسألة الدابة والدار انه إذا سلم الدار، ولم يسكن، وإذا سلم الدابة، ولم يحمل عليها شيئا، ولم يركبها، بعضهم قالوا: يجب أقل المسميين، وبعضهم قالوا: إذا وجد التسليم، ولم يوجد استيفاء المنفعة يجعل التسليم لهما إذ ليس احدهما بان يجعل التسليم له بأولى من الآخر، فيجعل النصف لهذا، والنصف للآخر فيجب نصف اجر الحدادة، ونصف اجر القصارة، ونصف اجر الحمل، ونصف اجر الركوب.

٢٢٠٨٨:- قال في الجامع الصغير: إذا استأجر من آخر دابة إلى الحيرة بنصف درهم، فإن جاوزتها إلى القادسية فبدرهم فهو جائز، ذكر المسئلة مطلقة من غير ذكر خلاف، فيحتمل أن يكون هذا قول الكل، ويحتمل أن يكون قول أبي حنيفة خاصة، وفي الجامع الصغير الحسامي: والذي ذكر عن أبي حنيفة قوله الآخر، فأما قوله الأول فكقولهما، في الجامع الصغير العتابي الصحيح أنه على الاختلاف الذي ذكرنا، وفي الخلاصة الخانية، وقال: بعضهم يجب الأول وينصف الفضل.

٢٢٠٨٩:- وذكر الكرخي مثل هذه الصورة، وفصل الجواب تفصيلا،

وصورة ما ذكر الكرخي ، إذا استأجر دابة للركوب من بغداد إلى القصر بخمسة ، وإلى الكوفة بعشرة ، فإن كانت المسافة إلى القصر نصف المسافة إلى الكوفة فالعقد جائز ، وإن كان أقل أو أكثر ، فالعقد فاسد .

٢٢٠٩٠ :- وهذا على أصل محمد ، أما على أصل أبي حنيفة فالعقد

جائز في الوجهين .

٢٢٠٩١ :- م : ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر دابة على

أنه إن أتى عليها الكوفة فعشرة ، وإن أتى القصر ، وهو المنتصف فخمسة فهو جائز ، قال : وإن أتى القصر ، وهو المنتصف بستة لا يجوز .

٢٢٠٩٢ :- ابن سماعة عن محمد في رجل استأجر رجلاً على عدل

زطى و عدل هروى ، وقال : احمل اى هذين العدلين شئت إلى منزلى على انك إن حملت الزطى ، فلك اجر درهم ، وإن حملت الهروى ، فلك اجر درهمين ، فحمل الهروى والزطى جميعاً إلى منزلى ، فلاجارة جائزة ، وايهما حمل أول مرة فهو الذى لاقاه الاجارة ، وهو متطوع فى حمل الآخر ضامن له إن ضاع فى قولهم جميعاً ، وإن حملها جملة ، فعليه نصف اجر كل واحد منهما ، وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند أبى حنيفة إن ضاع ، وعلى وقولهما ضمنهما إن ضاعا .

٢٢٠٩٣ :- وفى نوادر هشام عن محمد : إذا قال لغيره : إن حملت هذه

الخشبـة إلى موضع كذا ، فلك درهم ، وإن حملت هذه الخشبـة الأخرى إلى ذلك الموضع ، فلك درهمان ، فحملها جملة إلى ذلك الموضع فله درهمان ، وإنه يخالف رواية ابن سماعة فى العدلين ، ولو قال للنخياط : إن خطبته اليوم فلك درهم ، وإن خطبته غداً ، فلك نصف درهم ، فالشرط الأول صحيح فى قول أبى حنيفة ، حتى انه لو خاطه فى اليوم الثانى يجب اجر المثل ، وقال : أبو يوسف و محمد : الشرطان جائز ان حتى لو خاطه فى اليوم الأول فله درهم ، ولو خاطه فى اليوم الثانى فله نصف درهم ، وقال زفر : الشرطان باطلان هكذا ذكر المسئلة فى الجامع الصغير ، وفى الخلاصة الخانية : والقياس أن لايجوز هذا العقد وهو قول زفر وقول أبى حنيفة الأول .

٢٢٠٩٤:- م: وذكر في اجارات الأصل إذا دفع الرجل إلى رجل ثوبا ليسخيط له قميصا، وقال له: ان خطته اليوم فلك درهم، وإن لم تفرغ منه اليوم فلك نصف درهم، وذكر الخلاف على نحو ما ذكر في الجامع الصغير، حكى الفقيه عن أبى القاسم الصغار، أنه قال الصحيح موضوع ما ذكر في الجامع الصغير، أما على ما هو موضوع كتاب الاجارة ينبغي ان تفسد الاجارة في اليوم، والغد جميعا بلا خلاف، فإن خاطه في الغد، فله اجر مثله لايزاد على درهم، ولا ينقص من نصف درهم فهذا يشير إلى أنه يجوز أن يزداد على نصف درهم، وهو رواية الأصل، والجامع الصغير، وروى ابن سماعة عن أبى يوسف عن أبى حنيفة ان له اجر المثل لايزاد على نصف درهم، فصار عن أبى حنيفة في المسئلة روايتان، و صحح القدورى رواية ابن سماعة، ولو خاطه في اليوم الثالث، فله اجر مثله في قولهم جميعا.

٢٢٠٩٥:- واختلفت الروايات عن أبى حنيفة في ذلك، روى عنه أنه لا يزداد على الدرهم، ولا ينقص من نصف الدرهم، وعنه رواية أخرى انه لايجاوز به نصف درهم، وينقص عن نصف درهم إن كان اجر مثله أقل من نصف درهم، وفي الكبرى: هو الصحيح عن أبى حنيفة، واختلفت الروايات في ذلك أيضا، قال: وقال القدورى في شرحه: والصحيح عندهما انه ينقص عن نصف درهم، ولايزاد عليه.

٢٢٠٩٦:- وفي الفتاوى العتابية: ولو خاط نصفه اليوم، ونصفه غدا فله نصفه، وفي الغد اجر المثل لاينقص عن ربع درهم، ولايزاد على النصف، وعندهما ثلاثة الارباع، وإن بدا بالغد ثم باليوم، فعند أبى حنيفة الصحيح هو الشرط الأول فقط، م: ولو قال: إن خطته اليوم فلك درهم، وإن خطته غدا فلا اجر لك، قال: محمد في الإملاء، إن خاطه اليوم فله درهم، وإن خاطه في اليوم الثاني فله اجر مثله لايزاد على درهم في قولهم جميعا.

٢٢٠٩٧:- هذا الذى ذكرنا إذا جمع بين الأمرين، فأما إذا افرد العقد على اليوم، بأن قال: إن خطته اليوم فلك درهم، ولم يزد على هذا، فخاطه في الغد هل يستحق الأجر؟ لم يذكر محمدا هذ الفصل فى شئ من الكتب، وكان الفقيه أبو بكر

البلسخى، يقول ان على قولهما يستحق اجر المثل إن خاطه فى الغد بلا شبهة، وأما على قول أبى حنيفة، فلقال ان يقول بأن لا اجر له متى عمل فى الغد، ولقال ان يقول بان عليه الأجر.

٢٢٠٩٨- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: إن خطته اليوم، فلك درهم، وإن خطته غدا فلا شئ لك فسد العقد لانه شرط القمار فيه، وقيل: يصح العقد فى اليوم، ويفسد فى الغد، ولو قال: ما خطته اليوم فبحساب درهم، وما خطته غدا فبحساب نصف درهم يفسد لانه مجهول، كذا لو قال: ما خطته من هذه الثياب روميا فكذا، وما خطته فارسيا فكذا فهو فاسد لجهالة العمل، لو قال: استأجر تك غدا التخطيط بدرهم فخاطه فى اليوم فلا اجر له، لان الاضافة صحيحة.

ومما يتصل بهذا الفصل

٢٢٠٩٩- إذا جمع فى عقد الاجارة بين الوقت والعمل، قال محمد فى الجامع الصغير: رجل استأجر خبازا ليخبز له هذه العشرة المختايم دقيقا هذا اليوم بدرهم، فهو فاسد، وفى الكافى: عند أبى حنيفة، م: وفى اجارات الأصل عن أبى يوسف و محمد أنه جائز.

٢٢١٠٠- وفى الفتاوى العتائية: ولو استأجر رجلا ليخط له هذا الثوب قميصا اليوم بدرهم، لم يجز عند أبى حنيفة، ولو قال: ليخط لى قميصا، أو ليخبز لى قفيزا، ولم يقدر جاز بالاتفاق، ولو قال: ليخط قميصا من هذا الثوب فى هذا اليوم جاز. وروى إذا قال ليخط لى قميصا، ويفرغ فى اليوم، أو ليفرغ فى اليوم جاز. ولو قال: بشرط أن يفرغ، أو على أن يفرغ فى اليوم لا يجوز.

٢٢١٠١- وكذا روى إن استأجر دابة ليدخله بغداد إلى شهر كذا، ولو قال: على أن يدخل بغداد لايجوز، وفى الأول لو ادخله فى بغداد فى أكثر من شهر يطرح من الاجر بحسابه، وعن محمد استأجره ليحمل هذا إلى موضع كذا اليوم، ومعلوم أنه

لا يمكنه حمله اليوم فهو على الحمل دون الوقت، ولو استأجرها ليركبها إلى بغداد ثلاثة أيام، أو ليحمل طعامه إلى موضع كذا اليوم لم يجز عند أبي حنيفة.

٢٢١٠٢:- وفي اجارات الأصل: إذا استأجر الرجل من آخر ثوراً ليطحن عليه كل يوم عشرين قفيزاً فهذه الاجارة جائزة، ولم يذكر فيها خلافاً، فمن مشائخنا قال: هذا الجواب يجب أن يكون قولهما، أما على قول أبي حنيفة ينبغي أن تفسد الاجارة على قياس مسألة الخبز، لأنه جمع بين الوقت والفعل في المسئلتين جميعاً، وكان المعقود عليه مجهولاً، ومنهم من قال: لا بل هذه الاجارة جائزة، على قول الكل.

٢٢١٠٣:- وفي الأصل: أيضاً لو شرط على الخبار أن يخبز له هذه العشرة المختاتيم دقيق، وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً، وإن ذكر الوقت والعمل.

٢٢١٠٤:- قال في الاصل أيضاً: وإذا دفع الرجل عبده إلى حائك ليعلمه النسج، وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز، وكان ينبغي أن يجوز هذا العقد على قولهما، وإن لم يكن التحذيق في وسعه، والاصل عند أبي حنيفة أنه إذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة، إنما يفسد العقد إذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقوداً عليه حالة الانفراد للوقت والعمل إذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد.

٢٢١٠٥:- بيانه فيما إذا تكارى رجل رجلاً يوماً إلى الليل لينى له بالجنس والأجر، جازبلا خلافاً، وإن جمع بين الوقت والعمل، وكان ذكر البناء لبيان نوع حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا تجوز الاجارة عند أبي حنيفة.

٢٢١٠٦:- وإذا استأجر الرجل رجلاً كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزاً إلى الليل فهو فاسد، ذكر المسئلة من غير خلاف فهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة مشكل على قولهما، فمن مشائخنا من قال: بهذه المسئلة ثبت

رجوعهما إلى قول أبى حنيفة، ومنهم من قال: ما ذكر فيما تقدم استحسان على قولهما.
 ٢٢١٠٧:- **وفى الفتاوى العتائية:** ولو استأجر كل شهر يطحن له ولم يقدر يحوز بالاتفاق، ويكون اجير وحد، ولو استأجر ليطحن له كل شهر قفيزا بكذا، كان اجير مشترك، **وفى الخلاصة الخانية:** ولو استأجر على أن يخبر له عشرة مخاتيم دقيق، ولم يذكر الوقت يجوز.

٢٢١٠٨:- **م:** قال: محمد فى إملائه، قال أبو حنيفة: إذا اكترى ابلا إلى مكة على أن يدخله إلى عشرين ليلة كل مرحلة بعشرة دنانير، ولم يزد على هذا، فالاجارة جائزة، فإن وفى الشرط أخذ الاجر الذى شرط له، وإن لم يف ما شرط فله اجر مثله لايزاد على ما شرط له، وهو قول أبى يوسف و محمد، **فى التجريد:** لايزاد على المشروط فى قولهم جميعا،

٢٢١٠٩:- **وفى الكبرى:** قالأبو حنيفة: إذا دفع إلى خياط ثوبا ليقطعه، ويخيطه قميصا على أن يفرغ منه فى يوم كذا، فالاجارة جائزة .

٢٢١١٠:- **م:** وروى بشر عن أبى يوسف فى الرجل يستأجر الدابة إلى الكوفة اياما مسماة، أو قال: استأجرتك اليوم لتخيط هذا القميص، **وفى الكبرى،** أو قال: لتخبز هذا القفيز من الدقيق بدرهم، **م:** فالعقد فاسد، فرواية أبى يوسف عن أبى حنيفة مخالفة لرواية محمد عنه، قال الكرخى: ليس فى المسئلتين اختلاف الرواية، وإنما اختلفت الجواب لاختلاف الموضوع، فموضوع رواية محمد أنه ابتداء بذكر العمل والمسير فيكون المقصود هو العمل، وذكر المدة بعد ذلك للاستعمال، وكان المعقود عليه معلوما، وهو العمل فيجوز على قول أبى حنيفة فبعد ذلك إذا عجل فقد وفى بالشرط فاستحق المسمى، وإذا لم يعجل فلم يف بالشرط، فيجب أجر المثل، وموضوع رواية أبى يوسف أنه ذكر المدة أولا، فعلم أن المدة مفقودة بالعمل، وذكر العمل يصلح مقصودا، وكان المعقود عليه مجهولا عند أبى حنيفة فلم يجز.

٢٢١١١:- وفي الكبرى: وهذا كله على قول أبى حنيفة أما على قولهما فالاجارة جائزة فى الوجهين، ذكر الكرخى التوفيق بين الروايتين، قدم أو آخر، ذكر محمد فى الجامع الصغير عن أبى حنيفة فى الرجل استأجر رجلا ليخبز له هذه المخاتيم هذا اليوم كله بدرهم، قال هذا فاسد، فقد ذكرنا فى أول هذا الفصل مسألة الجامع الصغير.

٢٢١١٢:- وهى ما استأجر خبازا ليخبز له هذه العشرة المخاتيم دقيق هذا اليوم، انه لم يجز على قوله، وإن ابتداء بذكر العمل فعلم أن ما ذكره الكرخى ليس بصحيح، وإن فى المسئلتين روايتين على قول أبى حنيفة، وقد قيل: الفتوى على قول أبى حنيفة على الفساد، سواء ابتداء بذكر المدة أو بذكر العمل إذا لم يتم العقد على المذكور أولا بأن لم يذكر الاجرة معه، فاما إذا تم العقد على المذكور أولا بأن ذكر الاجرة، ثم ذكر الثانى لا يفسد العقد عند أبى حنيفة، سواء ابتداء بذكر العمل المدة، وصورة ذلك إذا قال للخباز: استأجرتك اليوم بدرهم على أن تخبز لى كذا، أو قال استأجرتك على أن تخبز لى كذا بدرهم اليوم فهذه الاجارة جائزة عند أبى حنيفة فى الوجهين جميعا،

٢٢١١٣:- ولو قال: استأجرتك اليوم على أن تخبز كذا بدرهم، أو قال: استأجرتك على أن تخبز لى اليوم كذا بدرهم فهذه الاجارة عند أبى حنيفة لا تجوز فى الوجهين جميعا. وروى محمد عن أبى حنيفة أنه إذا قال فى اليوم يجوز كيف ما كان، بخلاف ما إذا قال اليوم.

٢٢١١٤:- وفي فتاوى أبى الليث: إذا تقبل الرجل من رجل طعاما على أن يحمله من موضع إلى موضع إلى اثنى عشر يوما بكذا، فلم يحمله فى اثنى عشر يوما بل حمله فى اكثر من ذلك، قال: لا يلزمه الاجر كمن استأجر رجلا على أن يخييط ثوبه فى يومه بدرهم، فخاطه فى الغد، وهذا الجواب مستقيم على قول أبى حنيفة غير مستقيم على قولهما.

الفصل السابع

فى اجارة المستأجر

٢٢١١٥:- قال محمد للمستأجر: أن يواجر البيت المستأجر من غيره، وفى شرح الطحاوى: الا للحداد والقصار، والطحان، وما شبه ذلك مما وهن البناء، والحيطان، فإن اجر بأكثر مما استأجر به من جنس ذلك، ولم يزد فى الدار شيئاً ولا آجر معه شيئاً من ماله آخر من ماله مما يجوز عقد الاجارة عليه لا يطيب له الزيادة، وفى شرح الطحاوى: ويتصدق به، أما إذا زاد فى الدار شيئاً بأن حصصها، أو طينها، أو ما شبه ذلك، أو اجر مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز أن يعقد عليه عقد الاجارة يطيب له الزيادة، وكذلك إذا اجره بمجلس آخر يطيب له الزيادة.

٢٢١١٦:- وذكر الخصاف فى كتاب الحيل أنه إذا كان المستأجر داراً فكنسها من التراب، ثم اجرها بأكثر مما استأجر لا يطيب له الزيادة، وإن اجرها بأكثر مما استأجر قال عند الاجارة على أن اكنس الدار يطيب له الفضل.

٢٢١١٧:- ذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب الحيل، وإن كان المستأجر أرضاً فعمل بها مسنة فذلك زيادة، ويطيب له الفضل، وكذلك كل ما عمل فيها عملاً يكون قائماً فذلك زيادة، ويطيب له الفضل، وإن كرى أنهارها، ذكر الخصاف أنها زيادة توجب طيب الفضل، قال القاضى الإمام أبو على النسفى: أصحابنا فى هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة، وبعضهم لا يعدون

٢٢١١٥:- أخرج ابن أبى شيبه عن سعيد بن المسيب وابن عمر أنهما كانا يكرهان إذا استأجر الرجل الشيء أن يواجره بأكثر مما استأجره، مصنف ابن أبى شيبه، البيوع والاقضية ١١/٦٩٣ برقم ٢٣٧٦٠. وأخرج عبد الرزاق عن ابراهيم وابن سيرين وشريح والشعبى وحماد أنهم كرهوا أن يستأجر الرجل الغلام، ثم يواجره بأكثر مما استأجره. مصنف عبد الرزاق . البيوع ٨/٢٢٣ برقم ١٤٩٧٣

هذا زيادة، وهو نظير مالو استأجر أرضا لا يمكن زراعتها لما فيها من التراب، فرفع التراب ثم اجرها بأكثر مما استأجر فإنه لا يطيب له الفضل، وفي الفتاوى العتائية: وكذا للخياط أن يواجر العبد المستأجر بأكثر إذا زاد معه إبرة،

٢٢١١٨:- وفي شرح الطحاوى: قال: ومن استأجر دارا فليس له أن يواجرها من غيره حتى يقبضها، هذا لا يخلو إما أن يواجر منه منقولا أو غير منقول، أما إذا كان منقولا فإنه لا يجوز له أن يواجرها قبل القبض، وأما إذا كان غير منقول فإراد أن يواجرها قبل القبض، فعلى الاختلاف الذى ذكرنا فى البيع، فعند أبى حنيفة، وأبى يوسف لا يجوز، وعند محمد يجوز، وقيل: بأن الاجارة لا تجوز بالاتفاق وفى البيع اختلاف.

٢٢١١٩:- وفى نوادر بشر عن أبى يوسف إذا استأجر الرجل بيتين صفقة واحدة، وزاد فى احدهما شيئا، وفى بعض النسخ، وأصلح فى احدهما شيئا له أن يواجرهما بأكثر مما استأجرهما، ولو كانت الصفقة متفرقة، فليس له أن يواجرهما بأكثر مما استأجرهما، فإذا اجر المستأجر الدار من اجره لا يجوز، وفي الفتاوى العتائية: وما يأخذه المستأجر من الأجر يحسب من رأس ماله.

٢٢١٢٠:- م: وهل تنفسخ الاجارة الأولى بهذه الاجارة الثانية مع ان الثانية لم تصح، اختلف المشائخ فيه، بعضهم قالوا: تنفسخ، قال الشيخ الإمام شمس الائمة هذا غلط، لان الثانى فاسد، والأول صحيح، وفي الفتاوى العتائية: لكن إن قبضها رب الدار سقط الأجر عن المستأجر ما دامت فى يديه، وللمستأجر ان يطالب بالتسليم، وكذا إذا أعارها من رب الدار، والفاقد لا يقدر على دفع

٢٢١١٩:- يؤيد المسئلة ما اخرج به عبد الرزاق: أخبرنا الثورى، وسأله عن الرجل يستأجر ذلك، ثم يواجره بأكثر من ذلك، فقال: أخبرنى عبيدة عن ابراهيم وحسين عن الشعبى، ورجل عن مجاهد: أنهم كانوا يكرهونه الا أن يحدث فيه عملا. مصنف عبد الرزاق . البيوع ٢٢٢/٨ برقم ١٤٩٧١

الصحيح، وفي الخلاصة: وهو الأصح، م: وعامتهم على أن لاتنفسخ الأولى بالثانية، ولكن إذا قبض الاجر الأول المستأجر عن المستأجر الأول حتى انتهت مدة الاجارة الأولى تنتهى الاجارة الأولى، ولكن بمضى المدة الأولى لان الثانية ناسخة لها حتى أن بعد مضى بعض المدة، لو استرد المستأجر الأول المستأجر من الاجر الأول، واراد أن يسكنها بقية المدة فله ذلك، كذلك على هذا حكم الاجرة، إذا أخذ الاجر الأول المستأجر من المستأجر الأول بحكم هذه الاجارة، ودام على ذلك حتى انتهت المدة فلاأجر على المستأجر الأول، وإن لم يقبضه منه فعلى المستأجر الأول الاجر.

٢٢١٢١:- قال الفقيه أبو الليث: ذكر فى كتاب المزارعة، إذا دفع أرضه مزارعة، ثم أن رب الارض أخذها مزارعة من المزارع فالمزارعة الثانية باطلة، والأولى على حالها كذا فى الاجارة، وفي الحاوى: فإن سكنها الأجر بحكم هذه الاجارة لأجر عليه.

٢٢١٢٢:- م: ولو ان المستأجر أعار المستأجر من المالك لايسقط عنه الأجر بلاخلاف بين المشائخ.

٢٢١٢٣:- وفي المنتقى: ابراهيم عن محمد رجل استأجر دراه من رجل، ثم أن المستأجر اجرها من صاحبها، أو أعارها منه فذلك نقض الاجارة الأولى.

٢٢١٢٤:- وفي الظهيرية: رجل استأجر دارا، ثم قبضها، ثم أعارها من الأجر، قال أبو بكر البلخي: لايسقط الاجر عن المستأجر.

٢٢١٢٥:- وذكر فى المنتقى: ان اعارة المستأجر من الأجر نقض الاجارة، وكذا الاجارة، والصحيح أن لا يكون نقضا، ولكن لايجب الاجر على المستأجر مادام فى يد الأجر.

٢٢١٢٦:- وفي الفتاوى العتائية: ولو اجرها المستأجر من رب الدار، أو ابنه، أو مكاتبه، أو عبده المديون يجوز، ولاتنفسخ الاجارة الأولى باتفاق الروايات، وإن لم يكن على العبد دين لايجوز فإن سمله إليه لاتنفسخ الاجارة،

وعن محمد أن المستأجر: إذا أجر الدار من رجل، ثم أن ذلك الرجل أجرها من رب الدار يجوز، والصحيح أنه لا يجوز، ولا تنفسخ الاجارة الأولى والثانية،
٢٢١٢٧:- **وفى الصيرفية:** أجر داره، ثم أن المستأجر أجرها من الأجر ثم مات المالك تنفسخ الاجارتان، هو الصحيح.

٢٢١٢٨:- **م:** ولو استأجر ارضا، ثم دفعها إلى صاحبها مزارعة، ان كان البذر من قبل رب الارض لم يجز وهذه مناقضة، **وفى الظهيرية:** فى ظاهر الرواية، **م:** وإن كان البذر من قبل المستأجر جاز، **وفى الخانية:** جازت المزارعة، ولا تبطل الاجارة،
٢٢١٢٩:- وذكر ابن رستم فى نوادره، عن محمد أنه لا يجوز دفع الأرض المستأجرة مزارعة إلى رب الأرض، سواء كان البذر من جهة رب الارض أو من جهة المستأجر، ولو استأجر رب الارض بالدرهم ليعمل فى الارض جاز، **وفى الفتاوى الخلاصة:** وقد روى لنا بعض أصحابنا عن حسن بن زياد، بأنها فاسدة، وفى شروط السمرقندى: إن كان البذر من المستأجر جاز.

٢٢١٣٠:- **م:** وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رجل استأجر من آخر دارا أو أرضا، فزاد المستأجر فيها بناء، ثم أجرها من الأجر، أو أعارها منه كان هذا نقضا للاجارة الأولى. قال: فى فصل الاجارة فى نوادر ابن سماعة، وعلى رب الدار حصّة ببناء المستأجر من الأجر، وقال الحاكم الشهيد: هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده،

٢٢١٣١:- **وفى فتاوى الفضلى:** استأجر من رجل دارا اجارة طويلة، ثم أجرها من الأجر مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية، وما يأخذه المستأجر الأول من الأجر الأول، فهو محسوب من رأس المال، **وفى الخانية:** إذا كان من جنسه، والاجارة الأولى تنتقض فى الشهر الأول من الاجارة الثانية، فاما فيما بعد الشهر الأول شك الفضلى فى انتقاضها، ثم قال: كلما دخل شهر بعد شهر يجب أن تنتقض الأولى، **وفى الحاوى:** قال القاضى الإمام الاجارة الثانية تنتقض الأولى، وإن كانت فاسدة،

٢٢١٣٢:- وفي اليتيمة: سئل يوسف بن محمد عن قيم آجر دارا الوقف من اخر، وفي الدار رجل اخر، وقد انقضت مدة اجارته، وهى مشغولة بمتاعه، هل تصح اجارته من الثانى؟ فقال: يجوز العقد وابتداء المدة من حين يسلمها فارغة.

٢٢١٣٣:- م: وإذا اجر المستأجر من رجل، ثم أن المستأجر الثانى اجره من المالك كان القاضى أبو على النسفى يحكى عن استاذة، إنه يجوز، وهكذا ذكر الحاكم الشهيد فى المنتقى عن محمد، قال شمس الائمة الحلوانى: ذكر ابن سماعة عن محمد أن الاجارة من المالك لاتجوز، سواء كان المستأجر الأول اجر بنفسه، أو اجره الثانى، قال: وعليه عامة المشائخ، م، وفي الفتاوى الخلاصة الصحيح أنه لايجوز وهو المروى عن محمد وعليه الفتوى،

٢٢١٣٤:- م: الغاصب إذا اجر المغصوب من غيره، ثم أن المستأجر اجره من الغاصب، أخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترد منه ما دفع إليه من الاجر، وفي الفتاوى الخلاصة: الغاصب إذا اجر المغصوب، ثم اجاز المالك فالاجر فيما مضى قبل الاجارة للغاصب لانه هو العاقد، وفيما يستقبل للمالك لانه فضولى فى حق المالك، قال أبو الليث وهذا كما لو اجر المولى عبده سنة، ثم اعتقه وسط السنة، فاجاز العبد الاجارة فاجر ما مضى من السنة للمعتق، وما وجب بعده للمعتق.

٢٢١٣٥:- وذكر فى اخر اجارات القدورى أن الاجارة عندنا تتوقف على الاجازة كما فى سائر العقود، فإن اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة جاز والاجر للمالك، وإن اجاز بعد استيفائها لم يعتبر، وكانت الاجرة للعاقد، وإن اجاز بعد انقضاء المدة، فالاجر الماضى والباقى للمالك عند أبى يوسف، وقال محمد اجرة ما مضى للغاصب، واجرة ما بقى للمالك.

٢٢١٣٦:- ولو اجر الغاصب سنين، ومضت السنون ثم ادعى المالك أنى كنت اجزت عقده لايقبل قوله إلا ببينة، ولو قال كنت أمرته يقبل، وفيه إذا استأجر أرضا أو دارا اجارة طويلة ثم ان الاجر آجرها من غيره اجارة طويلة

لاتنعتقد الاجارة الثانية اصلا حتى أن الأجر مع المستأجر الأول إذا تفاسخا الاجارة الأولى لا يؤمر بتسليمها إلى المستأجر.

٢٢١٣٧:- م: وإذا استأجر اجارة فاسدة فاجر المستأجر من غيره اجارة صحيحة جاز، إليه اشار في اجارات الفقيه أبى الليث، وفي النصاب: هو الصحيح، وفي السراجية، وبه افتى ظهير الدين المرغيناني، ومن المشائخ من قال: لا يجوز.

٢٢١٣٨:- واستخرج الرواية من مسئلة ذكرها في كتاب الاجارات، وصورتها رجل دفع داره إلى رجل على أن يسكنها ويرمها، ولا اجر لها فأجرها هذا المستأجر من رجل، وانهدمت من سكنى الثانى ضمن الثانى بالاتفاق لانه صار غاصبا، فهذا اشارة إلى أن الاجارة الثانية لم تصح، وعامة المشائخ على أنه يملك قالوا: وما ذكر في كتاب الاجارات ليس برواية في هذه المسئلة، لانه ذلك ليس باجارة بل هو عارية، لانه ما ذكر المرمة على سبيل الشرط لانه لم يذكر كلمة للشرط، إنما ذكر على سبيل المشورة، فإن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، فكان الأول مستعيرا لامستأجرا، والمستعير لا يملك أن يواجر، ولان مسئلتنا من تلك المسئلة ان لو ذكر المرمة على سبيل الشرط، ولو كان هكذا حتى كان العقد الأول اجارة فاسدة لا يجب الضمان على الثانى، وتصح الاجارة من الثانى ثم على قول من يقول بأن المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يواجر من غيره اجارة صحيحة إذا اجر كان للأول أن ينقض الثانى كما إذا اشترى شيئا شراء فاسدا واجر من غيره اجارة جائزة بخلاف ما إذا اشترى شراء فاسداً، وباعه من غيره بيعا صحيحاً.

٢٢١٣٩:- وفي الصغرى: ذكر عن أبى نصير فى النوازل أن المستأجر اجارة فاسدة إذا قبض الدار ليس له أن يواجرها من غيره لكن لو اجرها يستحق الاجر على المستأجر الثانى، ولا يكون غاصبا بما اجره المستأجر فى الاجارة الفاسدة، إذا لم يقبض المستأجر حتى مات الأجر، وانقضت المدة فاراد احداث اليد عليه لا يكون له ذلك كما فى الاجارة الصحيحة.

٢٢١٤٠ م: المستأجر إذا اجر من غيره، أو دفع إلى غيره مزارعة، ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد الأول، هل يفسخ العقد الثاني؟ اختلف المشائخ فيه، والصحيح أنه يفسخ اتحدت المدة، أو اختلفت، وفي الصغرى: وتفسير اتحاد المدة أن تكون أيام الفسخ فى الثانى ايام الفسخ فى الأول.

٢٢١٤١ م: وفي الابانة: اجر دابة بعينها من رجل، ثم اجرها من غيره، وسلم فجاء الأول واراد أن يقيم البينة على الاجارة فإن كان الاجر حاضرا تقبل عليه البينة، وإن كان غائبا لاتقبل.

٢٢١٤٢ م: وفي الخانية: ولو اجر ثم باع وسلم فجاء المستأجر، وادعى الاجارة قبلت بينته على المشتري، وإن كان الأجر غائبا.

٢٢١٤٣ م: وفي فتاوى الفضلى: استأجر الرجل من غيره موضعا اجارة طويلة ثم ان المستأجر اجره من عبد الأجر فإن كان بغير إذن مولى العبد لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس ماله، وأما إذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف الشيخ الإمام فيه، والصحيح أن يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه.

٢٢١٤٤ م: وفي فتاوى أبى الليث: رجل اجر داره من رجل كل شهر بدرهم، وفي الخانية، والظهيرية: وسلم، م: ثم باعها من اخر، وكان المشتري يأخذ اجرة الدار من هذا المستأجر، وأتى على ذلك زمان وقد كان وعد المشتري البائع انه ان رد الثمن عليه رد عليه داره، ويحسب عليه ما قبض من المستأجر، ثم جاء البائع بالدرهم واراد أن يحسب الاجر من ذلك قال: لما طلب المشتري الاجر من المستأجر كان ذلك اجارة منه، وصار بمنزلة اجارة مستقبله، وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري، وليس للبائع من الاجرة لا قليل، ولا كثير.

٢٢١٤٥ م: وفي الجامع: وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن، وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند رد الدار كان وعدا فلا يلزمه الوفاء بذلك حكما، فإن انجز وعده كان حسنا، وإلا فلا شئ عليه، م: وإن كان الشرط فى البيع، فالبيع فاسد.

٢٢١٤٦:- الأجر إذا اجر من رجل آخر لاتنقذ الاجارة الثانية فى حق

الاجر حتى لو سقط حق المستأجر الأول لايلزمه التسليم إلى المستأجر الثانى .

٢٢١٤٧:- وفى الخانية: ولو اجر، ثم باع من اخر لزم البيع فى حق الاجر

فإذا انكر بيعه كان له أن يحلفه، ولو أن المدعين ادعيا الاجارة فافر المدعى عليه باجارة احدهما، لم يكن للآخر أن يحلفه .

٢٢١٤٨:- رجل استأجر حانوتا مشاهرة وقبض، واجر من غيره اجارة

طويلة رسمية، وأمر صاحب الحانوت المستأجر اجارة طويلة أن يقبض اجر الحانوت من المستأجر الأول. فقبض، ومات صاحب الحانوت، قال الشيخ الإمام أبوبكر محمد بن الفضل: ما قبض المستأجر اجارة طويلة من المستأجر الأول كانت له اجرة الشهر الذى وقعت فيه الاجارة الطويلة.

٢٢١٤٩:- وقال: القاضى الإمام أبو على النسفى: إنما يسلم للمستأجر

الثانى ما أخذ من المستأجر الأول إذا اخذها فى حياة صاحب الحانوت امام ما يأخذه بعد موت صاحب الحانوت لايسلم له.

٢٢١٥٠:- وفى الابانة: استأجر قيمة إلى مدة له أن يواجرها من غيره لان

هذا مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت، وإن اتخذها مطبخا ضمن إلا إذا كان معدا لذلك خيمة المسيح، وإن استأجر دابة ليس له أن يواجر غيره، ولا أن يعيره.

م الفصل الثامن

فى انعقاد الاجارة بغير لفظ، وفى الحكم ببقاء الاجارة، أو انعقادها مع وجود ما ينافيها

٢٢١٥١- قال: إذا استأجر الرجل من آخر داراً، وفى الفتاوى الخلاصة: أو حماماً، م: شهراً فسكنها شهرين فعليه اجر الشهر الأول، وليس عليه فى الشهر الثانى اجر، هكذا ذكر فى عامة الروايات، وفى الفتاوى العتائية: ويضمن إن انهدم بسكنه فى الشهر الآخر، ويصدق أنه انهدم فى الشهر الأول. ولم يضمن، م: وذكر فى بعض الروايات أنه يجب عليه الأجر فى الشهر الثانى أيضاً، وفى الفتاوى العتائية: وقيل إن لم يقصد الغصب فى الشهر الثانى يجب الأجر لأنه فى معنى الاجارة، وفى مدة الانتقال يجب اجر المثل إلى أن ينتقل قال: مشائخنا ما ذكر فى عامة الروايات محمول على ما إذا لم تكن الدار معدة للاستغلال، لأنها إذا لم تكن معدة للاستغلال لا تثبت الاجارة فى الشهر الثانى لانصافاً ولا عرفاً، وما ذكر فى بعض الروايات محمول على ما إذا كانت الدار معدة للاستغلال، فالعقد فى الشهر الثانى إن لم يثبت نصاً فقد ثبت عرفاً، والثابت عرفاً كالثابت نصاً، وفى الفتاوى الخلاصة: قال الصدر الشهيد: وبه يفتى. م، وفى الفتاوى العتائية: ولا يصدق أنه سكنها غصباً.

٢٢١٥٢- م: وعن هذا قلنا إذا سكن الرجل فى دار رجل ابتداءً من غير عقد فإن كان الدار معداً للاستغلال تجب الأجرة، وإن لم يكن معداً للاستغلال لا يجب الاجر، إلا إذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر، وسكن بعد ماتقاضاه، قالوا: وفى المعدة للاستغلال إنما يجب الأجر على الساكن إذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة، اما إذا سكن بتأويل عقد، أو تأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الأجر على الساكن، وإن كان ذلك معداً للاستغلال.

٢٢١٥٣:- وذكر محمد في باب اجارة الحمام، إذا استأجر حماما ليعمل فيه شهرا فعمل فيه شهرين فلا أجر عليه في الشهر الثاني. قال شمس الائمة الحلواني: هذه المسئلة دليل على أن في مسئلة الدار لا يجب الاجر بدون العقد، فإن كانت الدار معدة للاستغلال، قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده: الجواب في الحمام كالجواب في الدار، وما ذكر في الحمام محمول على ما إذا لم يكن الحمام معدا للكرء، والإنسان قد يبنى الحمام للكرء، وقد يبنى لحاجة نفسه، ثم يواجره شهرا بعرض أمر، وعلى هذا الاعتبار لا تكون مسئلة الحمام مخالفة لمسئلة الدار.

٢٢١٣٥٤:- وفي الفتاوى: خاّن نزل فيه رجل يكون نزوله بأجر ولا يصدق على انه سكن بغير اجر، وهذا بناء على أن الخان غالبا يكون معدا للكرء فسكنه رضا بالأجر، وبه كان يفتى محمد بن سلمة، وأبو نصر بن سلام، والفقهاء أبوبكر، والفقهاء أبو الليث، وكان نصير يقول لا يجب الاجر بنزوله الا ان يتقاضى عليه صاحب الخان، فإذا تقاضاه، وأجابه، ولم يخرج الآن يجب الأجر، ولكن من حين نزل، وبعض مشائخ زماننا قالوا: الفتوى على لزوم الأجر إلا إذا عرف بخلافه بان يصرح أنه نزل بطريق الغصب، أو كان الساكن معروفا بالظلم، والغصب مشهورا بالنزول في مساكن الناس لا بطريق الاجارة، وفي المضممرات: أو كان صاحب جيش يعلم أنه لا يستأجر مسكنا، م: فحينئذ لا يجب الأجر.

٢٢١٥٥:- وذكر بعد هذا ما يخالف هذا القول، فقال رجل له حوانيت مستغلة جاء انسان، وسكن في واحد منها يلزمه اجرا المثل، ولو قال الساكن: كنت غاصبا لا يصدق فهو كمن دخل الحمام من غير أن يصرح له صاحب الحمام بالإذن، وقال: دخلت على وجه الغصب لا يصدق، وفي الكبرى: وإن كان هذا المستغل للصغير ينظر إلى اجر المثل، وإلى ضمان النقصان فأيهما كان انظر للصغير يجب.

٢٢١٥٦:- وفي اليتيمة: سئل على بن احمد عن رجل استأجر دارا من رجل سنة باجرة معلومة، مضت المدة، ثم سكنها سنة أخرى بغير اجارة، ودفع له الاجرة بهذه السنة الثانية هل له ان يرجع عليه، ويسترد منه هذه الاجرة؟ فقال: لا يسترد ما دفع.

٢٢١٥٧:- م: وفي الفتاوى: أيضا مقصورة يعمل فيها القصارون، ولرجل فيها احجار يواجرها منهم جاء قصار، وعمل فيها ولم يشارط صاحب الأحجار بشئ، فإن لم يكن المعروف عندهم ان من شاء عمل عليها، وأدى الأجر فلا أجر عليه إذا عمل بغير اذن رب الاحجار، ولو كان معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها، وأدى الأجر فعليه الأجر لأن المعروف كالمشروط، ثم إن كان لهذا الحجر أجرة معلومة فيما بينهم يجب ذلك، وإلا يجب اجر المثل.

٢٢١٥٨:- وفي المنتقى: عن محمد صاحب الدار، إذا قال للغاصب، هذه دارى فاخرج منها، فإن نزلتها فهى عليك بكذا فجحدها الغاصب، ثم أقام المالك عليه البينة بعد اشهر فلا اجر له، ولو كان مقرا بالدار للمدعى، وباقي المسئلة بحالها كان سكنه رضا بالاجارة ويجب الأجر،

٢٢١٥٩:- وفيه أيضا: اكرى دارا سنة بألف درهم فلما انتهت السنة، قال رب الدار: ان فرغتها اليوم، وإلا فهى عليك كل شهر بالف درهم، وفي الفتاوى الخلاصة: والمكترى مقرله بالدار، م: فانا نجعل فى قدر ما ينقل متاعه فيها باجر المثل فإن فرغها إلى ذلك الوقت وإلا جعلناها بعد ذلك بما قال المالك.

٢٢١٦٠:- وفي الكبرى: لو سكن دار صبي، أو وقف بدون الاجارة، قال: بعض الناس يجب اجر المثل، والصحيح أنه يصير غاصبا عند من يرى غصب الدار والعقار.

٢٢١٦١:- وفي النوازل: وسئل عن رجل سكن حانوت ابن اخيه مع شريكه ليتجر فيه، وابن اخيه صغير لا وصى له هل يجب عليه الاجر؟ قال: إن كان قد سكنه بغير عقد اجارة، أو دلالة فلا يجب الاجر.

٢٢١٦٢:- وفي اجارات النوازل: رجل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم مثلا فلما مضى شهران، قال له صاحب الحانوت: إن رضيت بكل شهر بخمسة دراهم، وإلا نفرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا، ولم يفرغ بل سكن فيه، فعليه لكل شهر خمسة سكنه رضا بما قال صاحب الحانوت ولو قال المستأجر، لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه إلا الأجر الأول.

٢٢١٦٣:- وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: أجزرتك شهرا بكذا، وبعده إن سكنت فكل يوم دينار فسكن فعليه بعد الشهر لكل يوم دينار، ولو قال رب الدار بعشرة، وقال المستأجر بخمسة، وتركه حتى سكن فهو بخمسة، فلو اصر كل واحد على مقاله، ومع ذلك سكن فيه يجب اجر المثل: لأنه لم يرض كل واحد منهما بقول صاحبه.

٢٢١٦٤:- وفي الخانية رجل أراد ان يستأجر غلاما فقال: صاحب الغلام: هو بعشرين، وقال المستأجر: هو بعشرة واقترا على ذلك فانه يكون بعشرين، ولو قال المستأجر: بل بعشرة، وقبض الغلام، قال بعضهم: يجب اجر المثل لايزاد على عشرين، ولاينقص من عشرة، والصحيح أنه يلزمه الأجر الذى صرح به المستأجر، ولو قال: أجزرتك سنة بالف كل شهر بمائة فقبل، فهو اجارة بالف ومأتين كل شهر بمائة، والاخر يكون ناسخا للأول، قال: الفقيه هذا إذا كان قصدا، أما إذا كان غلطا، فالأجر هو الأول.

٢٢١٦٥:- ولوسكن الدار بعض المدة، ثم جحد، وقال هى ملكى، أو قال: غصبتها، أو قال: عارية، وهى ليست بمستغلة، ثم أقيمت عليه البينة، فلا اجر عليه من حين جحد فى قول أبى يوسف لأنه غاصب، عند محمد ثبت الأجر لانه ثبت إن الدار كان فى يده بأجر، ولو كان مكان الدار دابة، أو عين اخر، والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة، يضمن لو هلك قبل الرد لأنه غاصب بزعمه، وإن رضى وارث الأجر أن يكون على الاجارة أو طلب منه الأجر، فسكن يجب الاجر، والقول قول من يريد ابقاء الاجارة من الورثة، أو الغرماء،

٢٢١٦٦:- م، وفي فتاوى اهل سمرقند: إذا قال لغيره: بكم تواجر هذه الغرارة شهرا فقال: بدرهمين فقال المستأجر: لابل بدرهم، وقبضها، مضى الشهر يجب اجر المثل: لايزاد على درهمين، ولاينقص من درهم، والصحيح أنه يجب درهم.

٢٢١٦٧:- وفي فتاوى أبى الليث: ومن رعى غنم انسان إذا قال الراعى لصاحب الغنم: لا ارعى غنمك بعد هذا إلا ان تعطينى كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم: شيئا، وترك غنمه معه لزم بكل يوم درهم، وترك غنمه عنده رضا بما قاله وفي الملتقط: وكذا فى اجارة الدور .

٢٢١٦٨:- م، وفيه أيضا: رجل استأجر اجيرا ليحفظ نهره كل شهر بكذا، ثم مات المستأجر فقال الوصى للاجير: اعمل عملك على ما كنت تعمل، فانا لا احبس عنك الأجر، فأتى على ذلك أيام، ثم باع الوصى الضيعة، فقال المشتري للاجير: اعمل عملك فانا لا احبس عنك الاجر، فمقدار ما عمل الاجير فى حياة الأول يجب الاجر فى تركته. و من حين قال له الوصى: اعمل عملك يجب على الوصى. ومن حين قال له المشتري اعمل عملك يجب على المشتري، إلا أن الواجب فى تركة الميت المسمى لوجود التسمية منه، والواجب على الوصى، وعلى المشتري اجر المثل.

٢٢١٦٩:- قال الفقيه: إنما يجب اجر المثل إذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت، أما إذا علما ذلك، وامراه ان يعمل على الشرط فعليهما المسمى.

٢٢١٧٠:- وفيه أيضا: رجل استأجر من رجل حمارا بعشرة بعضها جياذ، وبعضها زيوف، فقال المكارى فى الطريق انا اطلب الكل جياذا، فقال المستأجر بالفارسية: "چنان كنم كه توخواهى" فهذا وعد منه، ولا يلزمه بذلك شئ، كذالو استزاده فى الأجر واجاب بذلك.

٢٢١٧١:- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل استأجر رجلا ليحفظ كرمه، ثم باع الكرم، فقال المشتري: اعمل عملك فاعطيك الأجر تنعقد الاجارة.

٢٢١٧٢:- م، قال فى الاصل: وإذا استأجر دابة إلى مكان مسمى فمات صاحب الدابة فى وسط الطريق كان للمستكرى أن يركب الدابة إلى المكان المسمى بالأجر، فإذا وصل إلى ذلك المكان يرفع الأمر إلى القاضى، ثم إذا ركب المستكرى الدابة إلى ذلك المكان، وأنفق عليها فى الطريق كان ذلك متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك،

٢٢١٧٣:- وكذلك استأجر المستكرى رجلا يقوم على الدابة، كان اجره على المستكرى، ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى، ثم إذا وصل إلى ذلك المكان رفع الأمر إلى الحاكم، وإذا انقضت الاجارة بقيت الدابة فى يده بغير اجارة، فيرفع الامر إلى القاضى ليقضى القاضى بما هو الأصلح لورثة الميت، فإن رأى القاضى

الصالح فى أن يواجر منه ثانيا بأن عرف المستأجر ثقة امينا ، رأى الدابة قوية حتى عرف ان الورثة يصلون إلى عين مالهم متى آجر منه فعل، وإن رأى الصلاح فى بيع الدابة، بان اتهم المستأجر، أو رأى الدابة ضعيفة ظاهرا، فعلم أن الورثة لا يصلون إلى عين مالهم، وإن وصلو يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة، ويكون بيعه حفظا للمال على الغائب لا قضاء على الغائب ، وإن كان المستأجر قد عجل الأجر إلى رب الدابة وفسخ القاضى الاجارة فباع الدابة فادعى المستأجر ذلك، فالقاضى يأمره باقامة البينة على دعواه، وينصب القاضى وصيا عن الميت حتى يسمع البينة.

٢٢١٧٤:- ذكر محمد فى السير الكبير مسألة السفينة، إذا انقضت مدة الاجارة، والسفينة فى وسط البحر، ومسئلة الزق الذى فيه الزيت إذا انقضت مدة الاجارة فى المفازة، ولا يجد المستأجر سفينة أخرى، أو زقا اخر، وأبى الأجر أن يواجر منه ، وقد حضرهم الإمام، إن الإمام يجعل ذلك المستأجر كل يوم بكذا، فشرط أن تكون هذه الاجارة من الإمام، وقد ذكر ابن سماعة فى نواتره هذه المسئلة عن محمد، ولم يشترط أن يكون المواجر هو الإمام بل يشترط أن يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا، أو احد من أصحابه ورفقائه ، فإن رأى الامر بعد ذلك أن يعطيه السفينة، أو الزق استعان المستأجر بأعوانه ، ورفقائه حين يترك السفينة والزق عليه إلى أن يجد سفينة أخرى وزقا اخر.

٢٢١٧٥:- وبهذه المسئلة تبين أن من سكن دار غيره لا يجب الأجر، إذا كان صاحب الدار يأبى ذلك، وإن كان الدار معدة للاستغلال إلا إذا استأجر الساكن بنفسه، فيقول: استأجرت كل شهر بكذا، ثم ليس فى مسئلة السفينة، والزق اختلاف الروايتين ما ذكر فى السير محمول على ما إذا حضر الإمام، وما ذكر فى نواتر ابن سماعة محمول على ما إذا لم يحضر الإمام.

٢٢١٧٦:- م: وفى الأصل: إذا انقضت مدة الاجارة، وفى الأرض رطبة قلعت، ولو انقضت مدة الاجارة، وفى الأرض ذرع لم يدرك ترك فى يده إلى ان يستحصد الزرع، ولو مات الأجر، أو المستأجر فى وسط المدة ترك الارض فى يد المستأجر، أو ورثته بالاجر المسمى .

٢٢١٧٧:- **وفى الخانية:** وإن انقضت مدة الاجارة، والزرع بقل، فى القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع، وفى الاستحسان يقال له إن شئت، فاقلع الزرع فى الحال، وإن شئت فاتركه فى الأرض إلى أن يدرك، وعليك لصاحب الأرض اجر مثل الأرض، ولو استأجر أرضاً وزرع فيها رطبة، أو غرس فيها شجراً، ثم انقضت مدة الاجارة، قال بعضهم يضمن رب الأرض للمستأجر قيمة الاشجار مقلوعة، وقال بعضهم: يطالب رب الأرض المستأجر بقلع الأشجار وتفرغ الارض لا تبقى الاجارة ههنا، وليس لرب الأرض ان يملك الأشجار على الغارس بالقيمة إذا لم يكن فى قلعها ضرر فاحش بالأرض، فإن كان فى قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له أن يملك الأشجار، وعليه قيمتها مقلوعة دفعا للضرر عن نفسه.

٢٢١٧٨:- **وفى السعناقى:** وفى الغصب يلزم على الغاصب قلع الزرع فى الحال من غير نظر الإستحصاد، وفى العارية إذا اعار الأرض ليزرعها ووقت لذلك وقتاً، أو لم يوقت فلما تقارب حصاده، أراد أن يقلع زرعه، ففي القياس له ذلك، وفى الاستحسان لا يأخذها صاحبها إلى أن يحصد المستعير زرعها.

٢٢١٧٩:- **م: وفى المنتقى:** إذا انقضت مدة الاجارة وفى الأرض رطاب تركت فيها بأجر مثلها حتى تجز، وهو على أول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة، وقال فى الموت إذا مات المواجه، وفى الأرض رطاب تركت بالمسمى حتى تجز، ومن هذا

٢٢١٧٨:- أخرج البيهقى فى سننه عن يحيى بن عروة عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، من احيا أرضاً ميتة، فهي له، وليس لعرق ظالم حق، قال: فاختمهم رجلان من بياضة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس احدهما نخلا فى أرض الآخر، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: قال عروة: فلقد اخبرنى الذى حدثنى قال: رأيتها، وانه ليطسرب فى أصولها بالفؤس، وانه لنخل عم حتى أخرجت. السنن الكبرى، الغصب، باب ليس لعرق ظالم حق ٥٠٢/٨ برقم ١١٧٣٤

الجنس إذا استأجر من آخر زقاقا، وجعل فيها خلا، ثم انقضت مدة الاجارة فى الصحراء جعل عليه بأجر مثلها إلى موضع يجد فيه زقاقا، ولو مات المواجه قبل مضى المدة لا يجعل عليه بأجر مثلها، ولكنها تترك على الاجارة الأولى.

٢٢١٨٠:- وروى ابراهيم عن محمد فى رجل استأجر أرضا سنة وزرعها، ثم اشتراها المستأجر، ورجل آخر حتى انقضت مدة الاجارة يترك الزرع فى الأرض حتى يستحصد، ويكون للشريك على صاحب الزرع اجر مثل نصف الارض.

٢٢١٨١:- وفى الأمالى: عن أبى يوسف إذا انقضت مدة الاجارة، والزرع بقل فلم يختصموا فيه حتى استحصد، فله من الأجر بحساب ذلك، ولا يتصدق رب الزرع بالفضل، وإن انقضت مدة الاجارة، ولم تخرج الأرض الزرع فسخت الاجارة، وردت الأرض على صاحبها، فإن خرج بعد ذلك ردت إلى صاحب البذر، فيكون له الزرع، وعليه اجر مثل الأرض، وكذلك لو لم يختصموا حتى يستحصد.

٢٢١٨٢:- وفى الفتاوى العتائية: ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به، فإن زرع فيها المواجه، ثم خرج الزرع، وتصادقا أنهما سواء فنصفان، وإن كان احدهما غالبا فهو لصاحب الغالب اى الاكثر ويضمن للآخر مثل ماله.

٢٢١٨٣:- وفى فتاوى اهل سمرقند: إذا استأجر أرضا، وغرس فيها اشجارا ثم انقضى وقتها، فعلى المواجه قيمة الأشجار مقلوعة، والصحيح انه إذا انقضت المدة، فلرب الأرض أن يطالب المستأجر بتفريغ أرضه إذا كان فيها غرس، بخلاف ما إذا كان فيها زرع حيث يترك بأجر، وليس لرب الأرض أن يملك الأشجار على الغارس، وفى الكبرى: بالقيمة إذا لم يكن فى قلعها ضرر فاحش بالأرض.

٢٢١٨٤:- وفىه أيضا: استأجر من آخر بيتا، ووضع فيه حباب خل، فانقضت مدة الاجارة، والمستأجر يأبى تفريغ الحانوت، فإن كان الخل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل، وإن كان يفسد لا يؤمر بالتحويل، ويقال للمستأجر: إن شئت فرغ الحانوت، وإن شئت فاستأجره منه إلى وقت أدراكه، والمراد من قوله استأجر الحكم بأجر المثل عليه، لا الاستيجار ابتداء ببذل مسمى،

ولو مات المواجهر، أو المستأجر قبل انقضاء المدة، ولم يتيسر التفرغ يجب المسمى استحسانا، والقياس أن يجب اجر المثل كما بعد انقضاء المدة.

٢٢١٨٥:- وفي فتاوى اهل سمرقند: إذا انقضت مدة الاجارة، ورب

الدار غائب فلم يرد المستأجر الدار بل سكن فيها سنة، ثم حضر رب الدار لا يلزمه الأجر لما بعد انقضاء المدة، وفي الخانية: وكذا لو انقضت المدة، والمستأجر غائب، والدار في يدا امرأته لأن المرأة لم يسكنها بأجر.

٢٢١٨٦:- م: ولو مات المواجهر فسكنها المتسأجر اختلف المشائخ

فيه منهم من قال يجب الأجر ومنهم من قال هو غاصب في الشهر الأول بعد الموت ويلزمه الأجر في الشهر الثاني، إذا طلب صاحب الدار الأجر، وقيل إذا سكن بعد الموت، أو انقضاء المدة فلا أجر عليه قبل الطلب، وفي الكبرى: والفتوى على جواب الكتاب أنه لأجر عليه قبل الطلب، وإذا سكن بعد الطلب فعليه الأجر فيما سكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الأول، أو في الشهر الثاني.

٢٢١٨٧:- وهذا القائل يقول: لا فرق في هذا بين الدار المعدة للاجارة، وغير

المعدة للاجارة، والأصح أنه يلزمه الأجر، إذا كانت الدار معدة للاستغلال على كل حال.

٢٢١٨٨:- وفي الخانية: قال رضى الله عنه: وينبغي أن لا يظهر

إلأنفساخ ههنا ما لم يطالب الوارث بالتفرغ سواء كان معدا للاستغلال، أو لم يكن، لأن موت احد العاقلين يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلافا للشافعى. وإذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفرغ، أو بالتزام اجر اخر.

٢٢١٨٩:- م، وفي الأمالى: عن محمد رجل استأجر ارضا بدارهم

معلومة سنة وزرعها، ثم مات المواجهر قبل أن يستحصد الزرع، واختار المستأجر المضى على الاجارة حتى يستحصد الزرع، وبالأجر كفيل، قال لا يبرأ الكفيل من اجر ما بقى إلى أن يستحصد الزرع، وكذا لو لم يمت الأجر، ولكن مات المستأجر، واختار ورثته ترك الزرع فى الأرض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من

الكفالة، فإن قال المواجهر لأرضي إلا أن يكون الأجر على ورثة الميت ليس له ذلك، ولو انقضت السنة، ثم مات المستأجر والزرع بقل، واختار ورثته ترك الزرع بأجر المثل فالأجر عليهم في مالهم دون مال الميت ،

٢٢١٩٠ :- وفي الذخيرة: استأجر أرضا فزرع فيها زرعاً، ثم انهما

تفاسخا عقد الاجارة، والزرع بقل، هل تترك الارض في يد المستأجر بأجر المثل إلى أن يستحصد الزرع، فقد قيل: لا تترك، وقد قيل: تترك .

٢٢١٩١ :- وفي الكبرى: استأجر داراً من مديونه ، وقاص بعض

الدين بالأجر، فإذا انقضت المدة ليس له أن يحبس الدار بما بقي من دينه، ولو سكن بعد مضي المدة لا اجر عليه فيما سكنى بعد مضي المدة.

م: الفصل التاسع

فيما يكون الأجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون

٢٢١٩٢:- قال محمد في الجامع الصغير: عن أبي حنيفة رجل استأجر رجلا ليخبز له الخبز، فلما أخرج الخبز من التنور احترق من غير عمله فلا ضمان عليه، وله الأجر، وهذا إذا كان الخباز يخبز في بيت المستأجر، وهذا في قولهم جميعا، أما عند أبي حنيفة فلا لأنه لم يهلك من علمه، وأما على قولهما فلا لأنه هلك بعد التسليم، وذكر القدوري في شرحه في هذه المسألة أن عليه الضمان على قولهما، وإذا وجب الضمان عندهما كان لصاحب الدقيق الخيار، إن شاء ضمنه دقيقا مثل دقيقه ولا أجر له، وإن شاء ضمنه قيمة الخبز مخبوزا وأعطاه الأجر.

٢٢١٩٣:- قال القدوري في شرحه: ولا ضمان عليه في الحطب والملح عندهما وإن لم يخرج الخبز من التنور، حتى احترق فلا أجر له. وفي السفناقي: على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو في بيت الآجر.

٢٢١٩٤:- وفي القدوري: إذا استأجر رجلا لبنى له بناء في داره، أو فيما هو في يده، أو يحفر له بئرا، أو قناة في داره، أو نهرا فعمله، ولم يفرغ منه، حتى انهدم البناء وانهارت البئر فله الأجر بحصة ما عمل، فإن كان ذلك في غير ملكه ولا هو في يده، فلا أجر له، حتى يفرغ منه ويسلمه إليه.

٢٢١٩٥:- وقال الحسن بن زياد إذا أراه موضعا من الصحراء ليحفر فيه بئرا، فهذا بمنزلة مالو كان في ملكه ويده، قال: وهو قياس قول أبي حنيفة، فإنه تثبت يده عليه بالتعيين، وعن محمد أنه لا يصير قابضا إلا بالتخلية وهو الصحيح.

٢٢١٩٦:- وفي الفتاوى العتائية: ولو حفر بعضه فللمستأجر أن لا يتسلم، حتى يتم، كذا روى عن محمد، م: وفي الأصل: يقول: وإذا استأجر ليحفر بئرا في الجبانة: فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها إلى صاحبه، قال مشايخنا: إن محمدا سلم هذه الإجارة، ولم يشترط بيان موضع الحفر، قالوا: وهذا إشارة إلى أن بيان الموضوع في غير ملكه ليس بشرط.

٢٢١٩٧:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجره ليحفر له بئرا، أو سردابا لا بد أن يبين الموضوع وطول البئر وعمقه ودوره، وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه، فإن كان في بيت المستأجر، أو في فناء داره فكل ما يحفر يصير مسلما إلى المستأجر.

٢٢١٩٨:- وفي الينابيع: حتى لو انهار البئر، أو دخل السيل، أو الريح ألفت فيها التراب وسواها مع الأرض لا يسقط شيء من أجرته، ولو حفر بعده فوجده صلبا، أو حجرا، أو ماء أفإن أمكن حفرها للحفارين تحفر ولا يخير وإلا فله الفسخ، وكذا إن وجده رخوة جدا فخاف أن ينهار فله أن يفسخ.

٢٢١٩٩:- وقال في الأصل: وإذا استأجر رجلا ليضرب له لبنا في داره وعين الملبن، أو سمى ملبنا معلوما فالإجارة جائزة، وإن لم يعين الملبن ولا سمى ملبنا معلوما، فإن كانت بلدة ملا بينهم مختلفة، وكل الملايين في الاستعمال على السواء، فالإجارة فاسدة، وإن كانت بلدة لأهلها ملبن واحد أو ملايين مختلفة إلا أنه غلب استعمالهم لواحد منها تجوز الإجارة، فإن لبنة وأصاب المطر اللبن فافسده قبل أن يدفعه فلا أجر له، وإن كان يعمل في داره فرق بين هذا وبين ما إذا استأجر خياطاً ليخيط له ثوبا في داره فخاط بعض الثوب فسرق يستحق الأجر بقدره.

٢٢٢٠٠:- وكذلك إذا استأجر حفارا ليحفر له بئرا في داره فحفر بعضه فانهار يستحق الأجر بقدر ما حفر.

٢٢٢٠١:- وكذلك إذا استأجر بناء ليبنى بناء له فى أرضه فبنى البعض فانهدم فانه يستحق من الأجر بقدره، والفرق بين هذه المسائل وبين مسألة اللبن أن قدرما وجد من العمل وقع مسلما فى تلك المسائل إلا أن هذا القدر من العمل فى مسألة اللبن غير مقابل بالأجر، كما لو إستأجر خياطاً ليخيط له ثوبا فى داره فقطع الثوب وقبل الخياط سرق الثوب لا يستحق بإزاء عمل شيئا، وإن وقع ذلك القدر مسلما لأنه يعمل فى داره.

٢٢٢٠٢:- وكذلك إذا استأجر رجلا ليخبز له دقيقا معلوما فى داره فنخل الدقيق وعجن، ثم سرق قبل أن يخبز لا يستحق أجرا، وكذلك قدر ما حفر حفرة ألا ترى أنه لا يحتاج إلى إحداث فعل آخر فيما حفر، وفى البناء كذلك، فإذا تم الفعل الذى صار الأجر مقابلا به، وقد وقع مسلما إذا كان يعمل فى داره استحق الأجر بقدره، وإن هلك بعد ذلك فعلى قياس مسألة اللبن.

٢٢٢٠٣:- من هذه المسائل: أن لو أصابه المطر بعد ما نصبه وسواه عند أبى حنيفة وشرح وجمع على قولهما ولو كان كذلك يستحق الأجر بعد ما عمل إذا كان يعمل فى داره كذا هنا، فأما إذا نصبه وسواه بعد الجفاف ولم يشرجه فأصابه المطر فأفسده فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله عنه له الأجر إذا كان يعمل فى داره، وعلى قولهما لا أجر له ما لم يشرجه واجمعوا على أنه إذا كان يعمل فى دار نفسه لا يستحق الأجر، وإن وجد بعض الاعمال ما لم يسلم إلى المستأجر منصوبا عند أبى حنيفة ومشرجا عندهما.

٢٢٢٠٤:- وحاصل الخلاف بينهم أن التسليم بما ذا يتم؟ قال أبو حنيفة: بالنصب والتسوية بعد الجفاف، وقالوا: بهذه الأشياء وبالتشريح أيضا، وفى الينابيع: فإن تلف بعد التشريح فهو من مال المؤاجر بالإجماع.

٢٢٢٠٥:- وفى القدورى: الخياط إذا خاط فى بيت المستأجر فإن خاط بعضه لم يكن له أجر، وإن هلك فلا ضمان عليه، فلم يوجب الأجر بخياطة بعض

الثوب، وإنه يخالف ما ذكر في الأصل، قال: وإن فرغ منه فله الأجر، وعلى قولهما إذا هلك قبل الفراغ من العمل أو بعده قبل التسليم إلى المالك فهو ضامن فالمحل مضمون في يد الأجير عندهما، فلا يخرج عن الضمان إلا بالتسليم إلى المالك، فإذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا أجر له، وإن شاء ضمنه مخيطاً وأعطاه الأجر.

٢٢٢٠٦: - وفي الأصل: إذا إستأجر رجلاً يضرب له لبناً بملبن معلوم ويطبخ له في أتون المستأجر ببدل معلوم فهو بمنزلة الخباز، وإخراجه من الأتون من تمام عمله، حتى لو هلك قبل الإخراج بعد ما نضج وكف عنه النار، فإنه لا أجر له ولو هلك بعد ما أخرج من الأتون فله الأجر، وهذا إذا كان العمل في دار المستأجر، فأما إذا كان العمل في دار نفسه فلا أجر له، حتى يسلمه إلى المالك كما في مسألة الخبز، والله أعلم.

الفصل العاشر فى إجارة الظئر

٢٢٢٠٧:- القياس يأبى جواز إجارة الظئر لأنها ترد على استهلاك العين مقصودا وهو اللبن فهو بمنزلة ما لو استأجر شاة أو بقرة مدة معلومة بأجرة معلومة ليشرب لبنها لكننا جوزناها استحسانا لقوله تعالى: (فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن بالمعروف) وهذا العقد لا يرد على العين وهو اللبن مقصودا، وإنما يرد على فعل التربية والحضانة وخدمة الصبى، واللبن يدخل فيه تبعاً لهذه الأشياء ومثل هذا جائز كما لو استأجر صباً لصبغ الثوب فإنها جائزة.

٢٢٢٠٨:- وطريق الجواز أن يجعل العقد وارداً على فعل الصباغ والصبغ يدخل فيها تبعاً فلم تكن الإجارة واردة على استهلاك العين مقصودا، خرج على هذا فصل البقرة والشاة لأن هناك عقد الإجارة يرد على استهلاك العين مقصودا.

٢٢٢٠٩:- وفى الهداية: وقيل: إن العقد يقع على اللبن والخدمة تابعة، ولهذا لو أرضعته بلبن شاة لاتستحق الأجر، والأول أقرب إلى الفقه، وفى الكافى: والصحيح هو الأول، وفى التجريد: ولا بد من أن تكون المدة معلومة وما جاز فى استئجار العبد للخدمة جاز فى الظئر، وما بطل هناك بطل ههنا.

٢٢٢١٠:- م: إذا جازت هذه الإجارة ينظر بعد هذا ان لم يشترط فى عقد الإجارة أنها ترضع الصبى فى منزل الأب، ولم يكن العرف فيما بين الناس أنها ترضع الصبى فى منزل الأب فلها الخيار إن شاءت أرضعت الصبى فى منزل الأب، وإن شاءت أرضعته فى منزلها، وإن لم يشترط عليها الإرضاع فى منزل الأب لا نصاً ولا عرفاً فلا يلزمها ذلك، وإن شرط عليها الإرضاع فى منزل الأب أرضعته فى بيت الأب.

٢٢٢١١:- وفي الفتاوى العتابية: ولهم أن يمنعوا زوجها، وكان ينبغي

أن لا يصح هذا الشرط، وكذلك إذا لم يشترط ذلك عليها صريحا، لكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس أن ترضع الظئر الصبي في منزل أبيه لزمها ذلك، ولو ضاع الصبي من يدها أو وقع فمات أو سرق شيء من حلي الصبي أو ثيابه فلا ضمان على الظئر، وطعام الظئر وكسوتها على الظئر إذا لم يشترط ذلك في عقد الإجارة على المستأجر.

٢٢٢١٢:- ثم إذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها،

وإن استأجرها بمكيل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته، وإن استأجرها بثياب يشترط فيه جميع شرائط السلم، وقد مر ذلك في صدر الكتاب، وإن استأجرها بطعامها وكسوتها، ووصف ذلك جاز بالاتفاق، وإن لم يصف فالقياس أن لا يجوز، وهذا قول أبي يوسف ومحمد والشافعي، وفي الاستحسان يجوز وهو قول أبي حنيفة، وإذا صحت الإجارة كان لها الوسط من الطعام، والكسوة، وفي المضمرة: أما إذا كان الثياب معلومة الجنس والطول والعرض والرقعة، وضربوا لذلك أجلا، وسموا لها كل يوم من دقيق معلوم يجوز بالإجماع.

٢٢٢١٢:- أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال: قدم رسول الله صلى الله

عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم، صحيح البخاري، السلم، باب السلم في وزن معلوم ٢٩٨/١ برقم: ٢١٨٨ ف: ٢٢٤٠.

أخرج ابن ماجة في سننه عن أبي هريرة يقول: نشأت يتيما، وهاجرت مسكينا وكنت أجيروا لابنة غزوان بطعام بطني وعقبة رجلى أحطب لهم إذا نزلوا واحدو لهم إذا ركبوا فالحمد لله الذي جعل الدين قواما، وجعل أبا هريرة إماما. سنن ابن ماجة، الرهون، باب إجارة الأجير على طعام بطنه ١٧٦/٢ برقم: ٢٤٤٥.

٢٢٢١٣:- **وفى الهداية:** فان سمي الطعام دراهم فهو جائز، ومعنى تسمية الطعام دراهم أن يجعل الأجرة دراهم مقدرة، ثم يدفع الطعام مكانها، ولو سمي الطعام وبين قدره جاز أيضا، ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الإيفاء عند أبي حنيفة خلافا لهما، **وفى الخلاصة، الخانية:** أما فى الكسوة لابد من بيان الأجل، فان بين الأجل يجوز عند الكل، م: والذى يجب على الظئر بعد الاستيجار الإرضاع، والقيام بأمر الصبي فيما يصلح من رضاعه وغسل ثيابه.

٢٢٢١٤:- **وفى المضمرات:** يريد به أن تمضغ له الطعام، ولا تأكل شيئا يفسد لبنها، ويضره، م: وما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر، وكان ذلك عرف ديارهم، أما فى عرف ديارنا ما يعالج به الصبيان على أهلها، **وفى المضمرات:** والفتوى على أنه ليس عليها الدهن والريحان.

٢٢٢١٥:- م: وطعام الصبي على أهله إن كان الصبي يأكل الطعام، وعلى الظئر أن تهينه، **وفى الينابيع:** وعليها أيضا طبخ طعامه، م: والمرجع فى ذلك العرف، **وفى الفتاوى العتابية:** وليس على الظئر من أعمال أبوى الصبي شئ إلا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا.

٢٢٢١٦:- م: وليس على الظئر ولا للمسترضع أن يفسخ هذه الإجارة إلا

٢٢٢١٣:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر قال: سألت الزهري عن رجل ائتمى من رجل إلى مكة، فاشترط عليه نفقته قال: إن لم يعطه ورقا فلا بأس به إذا أعطاه طعاما، مصنف عبد الرزاق ٨/ ٢١٦ برقم: ١٤٩٤٤.

٢٢٢١٦:- أخرج ابن أبي شيبة فى مصنفه عن الحكم قال: سألت عن رجل آجر غلامه سنة، فأراد أن يخرج به قال: له أن يأخذه قال: وسألت حمادا: فقال: لا يأخذه إلا من مضرة. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، فى الرجل يكرى من الرجل ١١/ ١٦٦ برقم: ٢١٨٠٩. المحلى لابن حزم الإجازات ٧/ ٩ تحت رقم المسئلة ١٢٩١.

ونقل المحلى من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن ائتمى دابة إلى أرض معلومة فأبى أن يخرج، قال قتادة: إذا حدث نازلة يعذر بها لم يلزمه الكراء. المحلى لابن حزم، الإجازات ١٠/ ٧ تحت رقم المسئلة: ١٢٩٢.

بعذر كما فى سائر الإجارات، والعذر لأهل الصبى أن لا يأخذ لبنها، أو يتقيأ، وكذلك إن حبلت لأن الحبل يفسد اللبن، وكذلك إذا مرضت، وكذلك إذا كانت سارقة، وكذلك إذا كانت فاجرة بينة الفجور.

٢٢٢١٧:- وفى السغناقى: بخلاف ما إذا كانت كافرة لأن كفرها فى اعتقادها، ولا يضر ذلك بالصبى ولا يبعد أن يقال عيب الفجور فوق عيب الكفر، ألا ترى أن نساء بعض الرسل كانت كافرة كامرأة نوح ولوط عليهما السلام، وفى الخانية: وإذا ظهرت الظئر كافرة، أو زانية، أو مجنونة، أو حمقاء كان لهم أن يفسخوا الإجارة.

٢٢٢١٨:- م: وكذلك إذا أرادوا سفرا وأبت هى الخروج معهم، وكذلك إذا كانت سيئة الخلق بذية اللسان، والعذر من جانب الظئر أن تمرض مرضا لا تستطيع معه الارضاع إلا بمشقة يلحقها، وكذلك إن حبلت، وكذلك إذا آذوها بالسنتهم ولم يكفوا عنها، وكذلك إذا لم تكن معروفة بالظئورة وهى ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما إذا كانت تعرف بذلك، ومعنى قوله لاتعرف بذلك أن تكون هذه أولى إجارة منها، وفى الفتاوى العتائية: أو لاتعلم بمشقة الظئارة، ثم علمت.

٢٢٢١٩:- م: وإن كان الصبى قد ألفها ولا يأخذ لبن غيرها وهى لاتعرف بالظئورة كان لها الفسخ أيضا فى ظاهر الرواية، وروى عن أبى يوسف أنه ليس لها الفسخ إذا كان يخاف على الصبى من ذلك، قال شمس الأئمة الحلوانى

٢٢٢١٧:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن إبراهيم قال: لا بأس برضاع الزانية، أو لبن المحوسية. مصنف ابن أبى شيبه، النكاح، ما قالوا فى الرضاع بلبن اليهودية ٩/ ٤٧١ برقم: ١٧٩٢٣.

قول المصنف: "ألا ترى أن نساء بعض الرسل كانت كافرة" كما قال الله تعالى: ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط. سورة التحريم رقم الآية: ١٠.

والإعتماد على رواية أبى يوسف، وتأويل قول محمد إذا كان الصبى يعالج بالغذاء من الفانيذ والسمن ونحو ذلك مما يعالج به الصبيان، أو يأخذ لبن الغير بنوع حيلة، أما إذا كان لا يعالج بالغذاء، ولا يأخذ لبن غيرها فجواب محمد كجواب أبى يوسف وعليه الفتوى.

٢٢٢٠:- **وفى العيون:** وإذا استأجر ظئرا للصبى شهرا فلما انقضى الشهر أبت أن ترضعه، والصبى لا يقبل ثدى غيرها، قال محمد: أجبرها على أن ترضعه بأجر مثلها قال يحتمل أن يكون هذا الجواب فى المعروفة لهذا العمل، وإن كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظئورة بغير إذن الزوج ذكر فى الأصل مطلقا أن للزوج حق الفسخ قيل: هذا إذا كان الزوج ممن يشينه ذلك لشرفه، أما إذا كان الزوج ممن لا يشينه فليس له حق الفسخ وقيل له: حق الفسخ فى الحالين وهو الصحيح كما أن المرأة إذا كانت من الاشراف، وأهل البيوتات فأجرت نفسها للظئورة كان للأولياء حق الفسخ لدفع العار عن انفسهم.

٢٢٢١:- **وفى الكافى:** وللزوج أن يمنع امرأته عما يوجب خلافا فى حقه، **وفى السغناقى:** ولأنها فى الارضاع والسهر تتعب، وذلك ينقص جمالها، وجمالها حق الزوج، فكان له أن يمنعها، م: وإن كان زوجها مجهولا لا يعرف أنها امرأته إلا بقولها فليس له أن ينقض الإجارة، م: وإذا كان لها زوج معروف، وقد استوجرت شهرا فانقضى الشهر والصبى لا يأخذ لبن غيرها إن كانت أجرت نفسها بغير إذن الزوج فللزوج أن ياباه، وإن خيف أن يموت الصبى، وإن كانت آجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج أن يمنعها إذا كان الصبى لا يأخذ لبن غيرها، **وفى المضمرات:** وبه يفتى

٢٢٢٢:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن الضحّاك قال: إذا كان للمرأة صبى مرضع فهى أحق به ولها أجرة رضاع مثلها إن قبلته، وإن لم تقبله استرضع له من غيرها إن قبل الصبى من غيرها، فذلك، وإن لم يقبل جبرت على رضاعه وأعطيت أجر مثلها. مصنف ابن أبى شيبه، الطلاق، ما قالو: فى الحرة تجبر على رضاع ابنها ٩/ ١٩١ برقم: ١٩٥٤٥.

٢٢٢٢٢: - م: وفي العيون: وإن كان الزوج قد سلم الإجارة فأراد أهل الصبى أن يمنعه عن غشيانها مخافة الحمل أن يضر ذلك بصبيهم فلهم أن يمنعه عن ذلك في منزلهم، وإن لقيها في منزله فله أن يغشيا ولا يصح للظئر أن تمنعه عن ذلك.

٢٢٢٢٣: - وفي الظهيرية: وإذا حبلت كان لهم أن يفسخوا الإجارة ولهم أن يمنعوا أقرباءها عن المكث في منزلهم، وأما الزيارة فينظر إن كان يؤدي ذلك إلى الإخلال بتعاهد الصبى كان لهم حق المنع، وليس عليها أن تمكث في بيتهم إذا لم يشترطوا ذلك عليها.

٢٢٢٢٤: - م: وكل ما يضر بالصبى نحو الخروج عن منزل الصبى زمانا كثيرا، أو ما أشبه ذلك فلهم أن يمنعوها عنه وما لا يضر فليس لهم منعها عنه، ومعنى قوله كل ما يضر الصبى لامحالة، أما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه.

٢٢٢٢٥: - وفي المضمرة: ذكر في الباب الثاني والعشرون من شرح أدب القاضي، وإذا لم يكن للصبى أو لآبيه مال، ولا يقبل الصبى ثدى غير الأم، هل تجبر الأم على إرضاعه، أم لا؟ قال الحلواني في ظاهر الرواية: أنه لا تجبر عندنا وروى عن أبي حنيفة في النوادر: أنها تجبر، قال القاضي خان، وبه يفتى.

٢٢٢٢٦: - م: وفي الأصل: إذا استأجر الرجل ظئرا لولده الصغير، ثم مات الرجل لا تنتقض إجارة الظئر، وكان الفقيه أبو بكر البلخي يقول: إنما لا تبطل إجارة الظئر بموت الأب إذا كان للصبى مال، وإذا لم يكن له مال تبطل بموت الأب، ومنهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الإجارة بموت الأب وإطلاق محمد في الكتاب يدل عليه، ثم قال محمد: وأجرة الظئر في ميراث الصبى قيل أراد به أجر ما تستقبل من المدة بعد موت الأب، أما ما وجب من الأجر حال حياة الأب يستوفى من جميع التركة، وقيل: الكل يستوفى من نصيب الصغير وهو الصحيح.

٢٢٢٢٧:- وفي النوازل: استأجر الرجل ظئرا لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهورا مات أب الصغير، فقالت عمة الصغير للظئر أرضعيه، حتى نعطيك الأجر فارضعته شهورا، قال: إن لم يكن للصبى مال حين استأجرها الأب فمن يوم مات الأب الأجر على العمة، ثم ينظر إن كانت العمة وصية الصغير رجعت بذلك فى مال الصغير، وما لا فلا، وإن كان للصبى مال يوم استأجرها، فلا أجر كله فى مال الصبى.

٢٢٢٢٨:- وفي الظهيرية: ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الأب، ثم أصاب الصغير مالا، قال رضى الله عنه: سئل والدى عن هذه المسئلة قال: قيل: أجر مامضى على الأب، وأجر مابقى فى مال الصغير.

٢٢٢٢٩:- م: وإن ماتت الظئر انتقضت الإجارة كما إذا مات الاجير، وكذا إذا مات الصبى، وإذا استأجر الرجل ظئرا لترضع صبيين له، فمات أحدهما فانه يرفع عنها نصف الأجر، وليس لأب الصبى إقامة صبى آخر مقام الصبى.

٢٢٢٣٠:- ولو استأجر ظئرين ترضعان صبيا واحدا، فماتت احدهما فللاخرى نصف الأجر إن كان لهنهما واحدا، وإن كان لهنهما متفاوتا فبحساب ذلك، فالحاصل أن الأجر يتوزع على لهنهما، وفي الفتاوى العتائية: ويقسم الأجر عليهما نصفين، ولا يعتبر بكثرة ارضاع إحدهما.

٢٢٢٣١:- م: وإن آجرت الظئر نفسها من قوم آخر ترضع صبيا لهم، ولا

٢٢٢٣٢:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الحكم فى الرجل يؤاجر داره عشر سنين فيموت قبل ذلك: تنتقض الإجارة، وتبطل العارية. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، الرجل يؤاجر داره سنين ١١/ ٦٤٢ برقم: ٢٣٥٦٣.

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال: البيع والموت يقطع الإجارة أما فى الموت فقضى به الشعبي، وأما نحن فنقول: فى البيع. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب البيع يقطع الإجارة ٨/ ١٩١ برقم: ١٤٨٣٧.

يعلم بذلك أهلها الأولون، حتى يفسخوا هذه الإجارة فارضت كل واحد منهما، وفرغت فقد أثمت، وهذه خيانة منهما ولها الأجر على الفريقين، ولا تصدق بشئ منه، وفي الفتاوى العتائية: والأجر طيب لها ولا ينقص من الأجر الأول إن أرضعت ولدهم في المدة المشروطة، وي طرح من الأجر بقدر ما تخلفت وهو نظير ما إذا دفعت الظئر الصبي إلى خادمتها، حتى أرضعته فلها الأجر كله استحساناً، وفي الخانية: والأصح أنها لا تستحق الأجر.

٢٢٢٣٢- م: وهو نظير من استأجر قصارا ليقصر له ثوبا، أو خياطاً ليخيط له ثوبا، ولم يشترط عليه العمل بنفسه فعمل بغيره، فإنه يستحق الأجر كذا هنا، فأما إذا شرط عليها الإرضاع بنفسها فدفعتها إلى خادمتها، حتى أرضعته، هل تستحق الأجر، فقد اختلف المشايخ فيه، والصحيح أنها لا تستحق الأجر، وإن أرضعته بلبن شاة، أو غذته بطعام، حتى انقضت المدة فلا أجر له، وفي الفتاوى العتائية: اتفاقاً.

٢٢٢٣٣- م: وإن جحدت الظئر ذلك وقالت: ما أرضعته بلبن البهائم، وإنما أرضعته بلبني، فالقول قولها مع يمينها استحساناً، وإن قامت لأهل الصبي بينة على ما ادعو فلا أجر لها، قال شمس الأئمة الحلواني: تأويل المسئلة أنهم أشهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة، وما أرضعته بلبن نفسها، أما لو اكتفوا بقولهم ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم، وإن أقاما البينة أخذت ببينة الظئر.

٢٢٢٣٤- وإذا استأجر الأب أم الصغير لارضاعه فهو على وجهين، إما إن استأجرها حال قيام النكاح، أو بعد الطلاق، وأما إن استأجرها بمال نفسه، أو بمال الصغير، فإن استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز، وفي الخانية: فإن أرضعته ذكر القدوري، وشمس الأئمة السرخسي: أنه لا أجر لها.

٢٢٢٣٥- م: واختلفت عبارة المشايخ في تخريج المسئلة، بعضهم قالوا: إرضاع الصبي حال قيام النكاح واجب عليها ديانة، وإن لم يكن واجبا عليها

حكما، وكما لا يجوز استيجارها لايجوز استيجار خادمتها، وفي الخانية: لترضع ولدا منها، وكذا لايجوز استيجار مديرتها، ولو استأجر مكاتبة لها جاز، ولو استأجرها بمال الصغير روى ابن سماعة عن محمد أنه يجوز، وفي الخانية: ويكون لها الأجر، وبعض مشايخنا اخذوا بهذه الرواية، م: وهو مشكل على العبارات كلها.

٢٢٢٣٦:- هذا إذا استأجرها حال قيام النكاح، وأما إذا إستأجرها بعد الطلاق، فإن كان الطلاق رجعيا لايجوز، وإن كان الطلاق بائنا ففى ظاهر الرواية يجوز، وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه لايجوز.

٢٢٢٣٧:- وفي الخانية: وإن كانت المعتدة عن طلاق بائن أو ثلاث فى ظاهر الرواية تصح الإجارة، وتستحق الأجر، وعند أبى حنيفة فى رواية لاأجر لها كما لو استأجرها قبل الطلاق، م: هذا إذا استأجرها لا رضاع ولده منها، فلو استأجرها لا رضاع ولده من غيرها يجوز، وفي الخانية: وكان لها الأجر لأن ذلك غير مستحق عليها، وفي جامع الفتاوى: وزاد الخصاف فقال: إن كان استأجرها بمال الصبى وهو ابنه من غيرها جاز.

٢٢٢٣٨:- وفي الظهيرية: ولو استأجرها بعد انقضاء المدة لارضاع ولده منها جاز، فإذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الإجارة، قال رضى الله عنه: قال والدى: لارواية لهذه المسئلة، وسألت الشيخ الأجل ظهير الدين المرغينانى قال: لاتبطل الإجارة.

٢٢٢٣٩:- م: ولو استأجر الرجل أمه أو ابنته، أو أخته ترضع صبيا له جاز، وفي الخانية: ويجب الأجر. م: وكذلك كل ذات رحم محرم منه، وفي التجريد: وإذا استأجر الأب الظئر للولد أرضعته عند الأم.

٢٢٢٤٠:- وإذا لقط لقيطا فاستأجر له ظئرا فالأجر عليه، وهو متطوع، وإرضاع اليتيم على من يجب عليه نفقته، فإن كان اليتيم لاوارث له، فالرضاعة فى بيت المال.

٢٢٢٤١:- م: وفي فتاوى أهل سمرقند: إذا استأجر ظئرا لترضع ولده سنة

بمائة درهم على أنه إن مات الصبي قبل ذلك فالدراهم كلها للظئر، فهذا شرط يفسد الإجارة، فإن مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما أَرْضعت أجر مثلها، وترد البقية إلى المستأجر.

٢٢٢٤٢:- **وفى فتاوى الفضلى:** استأجر ظئرا لترضع ولده سنة على أن أجرتها ليلة ويوما خمسون درهما، وباقي السنة ترضع مجانا، فأرضعت شهرين ونصفا، ثم مات الولد يحسب لها من ذلك أجر مثلها على رضاع شهرين ونصف، ويرد الباقي.

٢٢٢٤٣:- **وفى الفتاوى العتائية:** ثم بعد الفرقة الأم أحق به إن كانت ترضع بغير شيء، أو ترضع بمثل ما ترضع به غيرها، وإن كانت تطلب أكثر غيرها أولى، وللمكاتبة أن تؤجر نفسها ظئرا، أو أمتها لأنها من الكسب، وكذلك للمكاتب والعبد المأذون أن يواجروا، فإن عجز المكاتب انتقضت عند محمد، وعند أبي يوسف لا تنتقض، ولو استأجرت المكاتبة ظئرا، ثم عجزت.

٢٢٢٤٤:- **م: وفى فتاوى أبى الليث:** مسلمة ترضع ولدا الكافر بالأجر فلا بأس به فقد صح أن عليا رضى الله عنه أجر نفسه من كافرة ليسقى لها الماء من بئر كل دلو بتمرة.

٢٢٢٤٥:- **وفى السراجية:** ولا بأس بأن يستأجر المسلم الظئر الكافرة، أو التي قد ولدت من الفجور.

٢٢٢٤٤:- حديث على أخرجه أحمد عن مجاهد بألفاظ آخر فانظر: عن مجاهد قال: قال على: جعت مرة بالمدينة جوعا شديدا، فخرجت أطلب العمل فى عوالى المدينة فإذا أنا بامرأة قد جمعت مدرا، فظننتها تريد بله فأتيته فقاطعتها كل ذنوب على ثمرة، فمددت ستة عشر ذنوبا، حتى مجلت يداى ثم أتيت الماء فاصبت منه، ثم أتيتها فقلت: بكفى هكذا بين يديها وبسط اسماعيل يديه وجمعهما فعدت لى ستة عشر ثمرة، فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأكل معى منها. مسند أحم قديم ١/ ١٣٥ برقم: ١١٣٥.

٢٢٢٤٥:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن إبراهيم قال: لا بأس برضاع الزانية أو لبن المجوسية. مصنف ابن أبى شيبة، النكاح، ماقالوا فى الرضاع بلبن اليهودية ٩/ ٤٧١ برقم: ١٧٩٢٣.

م: الفصل الحادى عشر

فى الاستيجار للخدمة

٢٢٢٤٦:- قال محمد فى الأصل: ويكره للرجل أن يستأجر امرأة حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها، وفى النوازل: حرة آجرت نفسها من رجل ذى عيال فلا بأس به، ولكن يكره أن يخلو بها لما فيه من احتمال الوقوع فى الفساد، وفى الكبرى: قال القاضى فخر الدين: ما ذكر فى النواذر تفصيل لما قال فى الكتاب وبه يفتى.

٢٢٢٤٧:- وفى الفتاوى الخلاصة: لو استأجر امرأة لتخدمه لايحوز، ولو كانت المرأة أمة جاز، م: وقال أبو حنيفة: إذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر بأجر مسمى لايحوز كما لو استأجرها لتعمل من أعمال البيت من الخبز والطبخ، وإرضاع ولده منها.

٢٢٢٤٨:- وفى الخانية: رجل استأجرها لغسل ثيابه، قال: ينبغي أن يكون لها الأجر كخياطة الثوب، وفى الصيرفية: استأجر امرأته لتخبز له خبزاً، فإن كان للأكل لايحوز وللبيع جائز.

٢٢٢٤٩:- م: ولو استأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس خدمة البيت كرعى دوابه، وما أشبه ذلك يحوز، لأن ذلك غير مستحق عليها، ولو استأجرت امرأة زوجها ليخدمها، وفى الفتاوى الخلاصة: أو ليرعى غنمها، م: قال: هو جائز، هكذا ذكر فى ظاهر الرواية، وروى أبو عصمة سعد بن معاذ المروى عن أبى حنيفة أنه باطل.

٢٢٢٤٦:- أخرج الحاكم فى مستدركه عن ابن عمر حديثاً طويلاً طرفه هذا: إلا لايخلون رجل بامرأة إلا كانا ثلثهما الشيطان. المستدرک للحاكم، العلم ١/ ١٦٥ برقم: ٣٨٧ قديم ١/ ١١٤. سنن الترمذى، الرضاع، باب ما جاء فى كراهية الدخول على المغيبات ١/ ٢٢١ تحت رقم: ١١٨١.

٢٢٢٥٠:- وذكر فى كتاب جعل الآبق أن المرأة حين استأجرت

زوجها فله أن لا يخدمها، ومتى رفع إلى القاضى، فالقاضى يفسخ العقد وينقضه، فمن مشايخنا من قال: ليس فى المسئلة اختلاف الروايتين، لكن تأويل ماروى أبو عصمة أنه باطل، أنه سيطل، ومنهم من قال: لا، بل فى المسئلة روايتان، على ظاهر الرواية يجوز، وله حق الفسخ بالمرافعة إلى القاضى، وعلى رواية أبى عصمة لا يجوز، وفى الكبرى: ولو خدمها فله عليها الأجر قال القاضى فخر الدين وبه يفتى.

٢٢٢٥١:- م: واتفقت الروايات أن الأب إذا أجر نفسه للخدمة من ابنه

لا يجوز، حتى كالم له أن يفسخ من غير قضاء ولا رضا، واتفقت الروايات فى الزوج أو الأب إذا خدما أنهما يستحقان المسمى نص على هذا فى المزارعة، فانه قال: فى المزارعة كل من لا يجوز أن يستأجر للخدمة فله أجر المثل إلا الوالد والزوج.

٢٢٢٥٢:- وفى الفتاوى العتائية: ولو استأجر الابن اباه، أو المرأة زوجها

يجوز ولا يجبر على الخدمة، وله أن يفسخ، ولو فعل يجب الأجر ويستوى إن كان الأب والزوج مسلما، أو كافرا، أو عبدا.

٢٢٢٥٣:- م: وفى الفتاوى: امرأة قالت لزوجها اغمز رجلى على أن لك

على ألف درهم فغمز الزوج رجلها إلى أن قالت لا أريد الزيادة، فالإجارة باطلة، وهذا الجواب موافق رواية أبى عصمة، ويخالف ظاهر الرواية، ثم الزوج أو الأب إذا كان خدما كان له المسمى إتفقت الروايات فى ذلك.

٢٢٢٥٤:- ولو استأجر الرجل ابنه للخدمة، أو استأجرت المرأة ابنها

للخدمة لم يجز، وإذا خدمه فلا أجر له، إلا إذا كان الابن عبدا للغير، أو مكاتبا للغير، فاستأجره أحدهما من المولى ليخدمه.

٢٢٢٥٥:- وفى الظهيرية: ولو كان الابن مكاتبا، فاستأجره أبوه جاز،

سواء كان الابن محتاجا أو لم يكن، وكذلك لو كان الابن كافرا والأب مسلما، أو على العكس لم يجز ذلك فى الخدمة.

٢٢٢٥٦م: - وإن كان الابن حراً فاستأجره أحدهما ليرعى غنما له، أو استأجره لعمل آخر وراء الخدمة يجوز، وإذا استأجر الابن أمه، أو جده، أو جدته للخدمة لا يجوز، ولو خدم فله المسمى ويستوى في ذلك أن يكون الابن حراً أو عبداً، مسلماً أو كافراً، ويجوز الاستيجار للخدمة فيما بين الأخوة وسائر القربات، ومن مشايخنا من قال: إذا استأجر عمه للخدمة، والعم أكبر أو استأجر أخاه الأكبر للخدمة لا يجوز.

٢٢٢٥٧م: - ويكره للمسلم أن يواجر نفسه من الكافر للخدمة، ويجوز إذا فعل، وفي الفتاوى الخلاصة: وللزرع والسقى لا يكره. وفي فتاوى الفضلى:

٢٢٢٧م: - أخرج البخارى فى صحيحه عن مسروق ثنا خباب قال: كنت رجلاً قيناً فعملت للعاص بن وائل، فاجتمع لى عنده فأتيته أتقاضاه فقال: لا والله لأقضيك، حتى تكفر بمحمد فقلت: أما والله حتى تموت، ثم تبعث فلا قال: وانى لميت، ثم مبعوث قلت: نعم قال: فإنه سيكون لى ثم مال وولد، فاقضيك فانزل الله أفرأيت الذى كفر بآيتنا وقال لأوتينّ مالا وولداً. صحيح البخارى، الإجازات، باب هل يواجر الرجل نفسه من مشرك ١/ ٣٠٤ برقم: ٢٢٢٠. ف: ٢٢٧٥.

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن الحسن قال: إذا اسلم عبد الذمى رفع إلى الإمام فباعه فى المسلمين ودفع ثمنه إلى مولاه وقال الحسن: لا يخدم مسلم كافراً. مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، فى عبد الذمى أو أمته تسلم ١١/ ٥٢١ برقم: ٢٣١٠٩.

قول المصنف: "فيما سوى الخدمة" أخرج الترمذى فى سننه عن محمد بن كعب القرظى قال: حدثنى من سمع على بن أبى طالب يقول: خرجت فى يوم شات من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخذت إهاباً معطوناً، فحربت وسطه فأدخلته عنقى، وشدت وسطى فخمرته بخوص النحل، وإنى لشديد الجوع، ولو كان فى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام لطعمت منه، فخرجت الشمس شيئاً، فمررت بيهودى فى مال له، وهو يسقى بكرة له، فاطلعت عليه من ثلثة من الحائط، فقال مالك: يا أعرابى هل لك فى دلو بتمرة؟ فقلت: نعم، فافتح الباب، حتى أدخل ففتح، فدخلت فأعطاني دلو، فكلما نزع دلو أعطاني ثمرة، حتى امتلأت كفى أرسلت دلو، وقلت حسبي فأكلتها، ثم جرعت من الماء، فشربت، ثم جئت المسجد فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه. سنن الترمذى، صفة القيامة ٢/ ٧٤ برقم: ٢٥٩١.

لا يجوز إجارة المسلم نفسه من النصراني للخدمة، وفيما سوى الخدمة يجوز، والأجير في سعة من ذلك ما لم يكن في ذلك إذلال.

٢٢٢٥٨:- وفي الحاوى: سئل أبراهيم بن يوسف عمن أجر نفسه من النصراني ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة، ويعطى كل يوم في عمل آخر درهمين لا يواجر نفسه منهم، ويطلب الرزق من طريق آخر.

٢٢٢٥٩:- وفي النوازل: سئل أبو بكر عن رجل أجر نفسه من المجوسى ليوقد لهم النار، قال لا بأس به قيل: ايش الفرق لأبى يوسف ومحمد بين هذا وبين الذى أجر نفسه فى عمل الخمر للنصارى، قال: لأن النار يجوز التصرف فيها، والانتفاع بها، والخمر ليس كذلك، وفي الفتاوى الخلاصة: ولو أجر نفسه ليحمل الخمر يكره.

٢٢٢٦٠:- م: ولو استأجر الرجل عبدا لخدمه كل شهر بأجر مسمى، فله أن يستخدمه من السحر إلى ما بعد العشاء الآخرة، والقياس أن يكون له استخدامه آناء الليل والنهار من الشهر كله، وإذا استأجر الرجل عبدا شهرين شهرا بخمسة وشهرا بستة، كان الشهر الأول بخمسة، والشهر الثانى بستة، وفي الجامع الصغير الحسامى: حتى لو عمل فى الأول دون الثانى استحق خمسة دراهم، ولو عمل فى الثانى دون الأول استحق ستة دراهم.

٢٢٢٦١:- م: وإذا استأجر عبدا بالكوفة ليستخدمه، ولم يعين مكانا للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة، وليس له أن يستخدمه خارج الكوفة، فإن سافر به ضمن.

٢٢٢٥٩:- قول المصنف: "ولو اجر نفسه ليحمل الخمر يكره" أخرج الترمذى فى سننه عن أنس بن مالك قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقبها، وبائعها، وأكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له. سنن الترمذى، البيوع، باب ما جاء فى بيع الخمر والنهى عن ذلك ١/ ٢٤٢ برقم: ١٣١٣.

٢٢٢٦٢م: وذكر في صلح الأصل أن من ادعى دارا فصالحه المدعى عليه على خدمة عبده ستة كان له أن يخرج بالعبد إلى أهله، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني: لم يرد بقوله له أن يخرج بالعبد إلى أهله إن سافر به، وإنما أراد به أن يخرج به إلى أهله في القرى، وافنية البلدة قال محمد: وهذا كما قلنا في باب الإجارة.

٢٢٢٦٣م: من إستأجر عبدا ليخدمه ليس له أن يسافر به، وفي الهداية: إلا أن يشترط ذلك، م: وله أن يخرج إلى أهله في القرى وافنية الدار، وكان الشيخ شمس الأئمة السرخسى يفرق بين مسألة الصلح وبين مسألة الإجارة، وكان يقول: في مسألة الصلح لصاحب الخدمة أن يسافر بالعبد، وليس للمستأجر أن يسافر بالعبد المستأجر للخدمة، وحكى عن الفقيه أبى اسحاق الحافظ أنه كان يقول: لارواية عن محمد في فصل الإجارة.

٢٢٢٦٤م: قال محمد وليس للمستأجر أن يضرب الغلام بخلاف الدابة، فإن لمستأجر الدابة للركوب أن يضرب الدابة لأنه لا يمكن استخراج السير منها بدون الضرب، فيكون مأذونا فيه.

٢٢٢٦٥م: وفي الذخيرة: ذكر مسألة ضرب الدابة مطلقة هنا، وفي الأصل: وليس لمستأجر الدابة أن يضربها أصلا في قول أبى حنيفة، ولو ضربها

٢٢٢٦٤م: أخرج مسلم في صحيحه عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبى مسعود الأنصارى قال: كنت أضرب غلاما لى فسمعت من خلفى صوتا أعلم أبا مسعود لله أقدر عليك منك عليه، فالتفت فإذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال: أما لو لم تفعل للفحتك النار أو لمستك النار. صحيح مسلم، الأيمان، باب صحبة المماليك ١٦٥٩/٢.

وأخرج أيضا في صحيحه عن جابر بن عبد الله أنه كان يسير على جمل له قد أعبى فأراد أن يسبيبه قال: فلحقنى النبى صلى الله عليه وسلم فدعألى وضربه فسار سيرا لم يسر مثله. صحيح مسلم، المساقاة باب بيع البعير ٢٨/٢ برقم: ٧١٥.

فعطبت ليضمن، ولو دفع المستأجر الآجر إلى العبد، فإن كان العبد هو العقاد فقد برئ عن الآجر، وإن لم يكن عقادا لا يبرأ، وإن حصل الرد إلى من يده يد المولى من حيث الحكم.

٢٢٢٦٦:- وإذا استأجر الرجل عبدا للخدمة فله أن يكلفه ما هو من انواع الخدمة، وفي تجنيس خواهر زاده: من غسل ثوب وخبز وعلف دابة، واستقاء من البئر، وفي الفتاوى العتائية: وحلب شاته ولا يكلفه الخياطة، ولا ما أشبهها، وإن كان يحسنها لأنه ليس من أنواع الخدمة، وله أن يواجر من غيره للخدمة، م: وله أن يكلفه أن يخطط له ثوبا، وإن يخبز له، هكذا ذكر في الكتاب، قالوا: وهذا إذا كانت خياطة، وخبز لا يبد للمستأجر منه، فأما إذا أراد أن يعقد خياطا يخطط ثياب الناس، أو يعقد خبازا ليخبز للناس، وفي الفتاوى العتائية: أو قصارا، أو نجارا ليس له ذلك.

٢٢٢٦٧:- م: وطعام العبد على صاحبه، وليس على المستأجر من ذلك شيء، قال: وإذا نزل بالمستأجر ضيفان فعلى العبد المستأجر أن يخدمهم، وإن تزوج العبد المستأجر امرأة بعد ما استأجر العبد، فعلى العبد أن يخدم المستأجر، ويخدم المرأة أيضا.

٢٢٢٦٨:- وفي المنتقى: رواية ابراهيم عن محمد رجل آجر عبدا له سنة، ثم أن العبد أقام بينة أن المولى كان أعتقه قبل الإجارة، فالأجرة للعبد، ولو قال العبد: إنى حر، وقد فسخت الإجارة، ولم يكن له بينة ودفعه القاضى إلى مولاه، وأجبره المولى على العمل، ثم أقام بينة أنه حر، وإن المولى أعتقه قبل الإجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى، ولو لم يقل: فسخت الإجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير

٢٢٢٦٧:- أخرج مسلم في صحيحه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق. صحيح مسلم، الإيمان، باب صحبة المماليك ٥٢ / ٢ برقم: ١٦٦٢. مسند أحمد قديم ٢ / ٢٤٧، جديد برقم: ٧٣٥٨.

بالغ فادعى العتق وقد أجره المولى، وقال: قد فسخت، ثم عمل وباقي المسئلة بحالها فالأجر للعبد.

٢٢٢٦٩:- **وفى القدورى:** وإذا أجر الرجل عبده سنة فلما مضت ستة أشهر أعتقه فعتقه جائز، وكان العبد بالخيار إن شاء مضى على الإجارة، وإن شاء فسخ، وإذا أجاز لم يكن له ينقص بعد ذلك، وأجر ما مضى للسيد. **وفى الفتاوى العتائية:** إن لم يكن عليه دين، وما بقى للعبد، **وفى التجريد:** وقال الشافعى: ليس له أن يفسخ، وإن كان المولى حين أجر العبد استعجل الأجرة، ثم أجاز العبد بعد العتق، فالأجرة كلها للسيد، ولو كان العبد هو الذى أجر نفسه بإذن المولى، ثم عتق بعد ما مضى مدة فله حق الفسخ، والعبد هو الذى يلى قبض الأجرة، **وفى الفتاوى العتائية:** وإن كان قد قبض المولى جميع الأجر قبل عتقه، فذلك له إن لم يكن على العبد دين، وإن كان صرفه إلى غرماء فما فضل يكون له، لأنه كسب عبده، وإن أجر العبد نفسه بغير إذن المولى إن سلم من العمل يصح ويجب الأجر، وصح قبضه وليس للمستأجر أن يسترد الأجر منه، ولو عتق لا خيار له، لأنه باشر بنفسه فما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات، وإن هلك من العمل قبل أن يعتق لم تصح الإجارة، وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا أجر له.

٢٢٢٧٠:- **وفى الهداية:** ومن استأجر عبدا شهرا بدرهم فقبضه فى أول الشهر، ثم جاء آخر الشهر وهو أبق، أو مريض، فقال: أبق أو مرض حين أجرته فقال المولى: لم يكن ذلك إلا قبل أن تأتيني بساعة، فالقول قول المستأجر، وإن جاء به وهو صحيح فالقول قول المواجه، **وفى الكافى:** ومن غصب عبدا فأجر العبد نفسه، وسلم من العمل صحت الإجارة.

٢٢٢٧١:- **وفى الجامع الصغير الحسامى:** يجوز للعبد قبض الأجر

٢٢٢٧١:- أخرج البخارى فى صحيحه عن أنس بن مالك قال: حجج رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجهم. صحيح البخارى، البيوع، باب من أجرى الأمصار ١/ ٢٩٤ برقم: ٢١٥٩ ف: ٢٢١٠ الإجازات، باب ضريبة العبد ١/ ٣٠٤ برقم: ٢٢٢٢ ف: ٢٢٧٧.

بالإجماع، م: وإن أخذ العبد الأجر فأخذ الغاصب الأجر منه فأكله لا يضمن عند أبي حنيفة، وقال: يضمن ولو وجد المولى الأجر قائما أخذه، م: ولو أجر المكاتب عبده، ثم عجز ورد في الرق فالإجارة باقية في قول أبي يوسف، وقال محمد: تنتقض الإجارة، ولو استأجر عبدا، ثم عجز بطلت الإجارة في القولين.

٢٢٢٧٢:- ولو أجر الرجل عبداً له، ثم استحق، وأجاز المستحق الإجارة، فإن كانت الإجارة قبل استيفاء المنفعة جاز، وكانت الأجرة للمالك، وإن أجاز بعد استيفاء المنفعة لم تعتبر الإجارة، والأجر للعائد، وإن أجاز في بعض المدة فالأجرة في الماضي والباقي للمالك في قول أبي يوسف، وقال محمد: أجر ما مضى للغاصب، وما بقى فهو للمالك.

٢٢٢٧٣:- وفي فتاوى أبي الليث: إذا آجرت المرأة دارها من زوجها وسكنها جميعاً، فلا أجر لها وهو بمنزلة استيجارها لتطبخ أو لتخبز، ولو استأجر الرجل غلاماً لخدمه فرفع الغلام شيئاً من متاع البيت ووقع من يده شيء على شيء آخر من متاع البيت فكسره فلا ضمان على الغلام، ولو وقع على وديعة كانت عند المستأجر وكسرها فالغلام ضامن.

٢٢٢٧٤:- وفي اليتيمة: ذكر السرخسى في باب إجارة الرقيق أنه إذا استأجر عبداً للخدمة فله أن يواجر من غيره للخدمة؛ لأن هذا مما لا يتفاوت الناس فيه عادة كسكنى الدار، ولأن العبد عاقل لا يعتاد إذا كلف فوق طاقته.

٢٢٢٧٥:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجر الذمي مسلماً للخدمة لا يجوز ويفسخ، ولو خدمه يجب الأجر لإكرامه في هذا.

٢٢٢٧٤:- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر في رجل استأجر أجيراً، فأجره بأكثر مما استأجره، قال: الفضل للأول. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في الرجل يستأجر الدار يؤجر بأكثر ١١ / ٦٩١ برقم: ٢٣٧٤٦.

وأخرج أيضاً عن الحكم قال: إذا استأجر الرجل الدار فأجر بعضها وأسكن بعضها، قال: لا بأس. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، باب من رخص في ذلك إذا عمل فيه بشيء ١١ / ٦٩٤ برقم: ٢٣٧٦٧.

م: ومما يتصل بهذا الفصل

إجارة الصبي والإستيجار له

٢٢٢٧٦:- إذا آجر الأب أو الجد، وفي الخانية: أب الأب، وهو الوصى فى عمل من الأعمال فهو جائز، ولا يجوز إجارة غيرهم إذا كان له واحد منهم، وإن لم يكن له واحد من هؤلاء، فأجر ذو رحم محرم منه فى حجره جاز بطريق التهذيب والرياضة، فإن لصاحب الحجر ولاية تهذيب من كان فى حجره، وإن كان فى حجر ذى رحم محرم فأجر من هو أقرب كالصبي إذا كان فى حجر العمة أو الأخ، أو الأم فأجرته الأم جاز فى قول أبى يوسف، وقال محمد: لا يجوز وللذى ولى الإجارة على الصغير أن يقبض الأجرة، وليس له أن ينفقها عليه.

٢٢٢٧٧:- وفي الخانية: إذا لم يكن له ولاية التصرف فى ماله كما لو وهب للصغير مال، كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة، وليس له أن ينفقها على الصغير، وفي الفتاوى العتائية: ولا ينفق عليه إلا الأب، وقيل: يجوز أن ينفق ما لا بد للصغير منه، وإن كان أطلق القاضى يجوز مطلقا.

٢٢٢٧٨:- م: ولأب والجد ووصيهما إجارة عبد الصغير وسائر أمواله، فأما غير هؤلاء ممن الصغير فى حجره لا يملك إجارة مال الصغير، وعن محمد: أنه قال: استحسّن أن يواجرُوا عبده، قال وكذلك استحسّن أن ينفقوا عليه ما لا بد منه، وفي الكبرى: قال فخر الدين: يفتى أن لهم انفاق ما لا بد للصغير منه.

٢٢٢٧٨:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن مجاهد قال: فى مال اليتيم إن اتجرت فيه، فريحت فله، وإن ضاع ضمنت، وإن وضعته فهلك فليس عليك.

وأخرج أيضا عن إبراهيم قال: لا بأس أن يعمل الوصى بمال اليتيم قلت لابراهيم: إن توى يضمن قال: لا. مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، فى مال اليتيم يدفع مضاربة ١١ / ١٦١

٢٢٢٧٩: -م: ولو آجر الأب والجد، أو وصيهما الصغير، ثم بلغ الصغير فهو بالخيار، إن شاء مضى على الإجارة، وإن شاء فسخ، فرق بين هذا وبين ما إذا آجروا عبد الصغير، ثم بلغ الصغير حيث لا يكون له ولاية الفسخ.

٢٢٢٨٠: - وفي الصيرفية: إذا آجر ولده الصغير بالنفقة والثياب له سنة فانفق عليه، ومضت السنة قال للأب أن يطالب بأجر مثله، لأن الإجارة وقعت فاسدة، وما وقع للصبي فهو متبرع، وفي الفتاوى: له أن يطالب اگر آن مقدار جامه خرج نه كرده باشد، م: وإن آجر الوصى نفسه، وفي الخانية: أو عبده الصغير لا يجوز.

٢٢٢٨١: - وفي الذخيرة: كان الشيخ الاجل شمس الأئمة الحلواني يقول: كان القاضى الإمام يقول: على قياس مسئلة المضاربة ينبغى أن يقال: للوصى أن يواجر نفسه فى عمل من أعمال اليتيم بأقل الأجر، وإن للوصى أن يجعل نفسه مضارباً لليتيم فى ماله، والمضاربة اجارة، والمضارب أجير رب المال، قال وبه قال بعض مشايخنا: قال: والصحيح أنه لا يجوز بخلاف المضاربة.

٢٢٢٨٢: - وفي جامع الفتاوى: الوصى إذا آجر نفسه من الصغير يجوز عند أبى يوسف ومحمد، وعند أبى حنيفة لا يجوز، ولو استأجر الوصى الصغير لنفسه فينبغى أن يجوز فى قول أبى حنيفة.

٢٢٢٨٣: - وفي الخانية: جاز فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف إذا كان بأجرة لا يتغابن بمثلها، وأما الأب إذا استأجر الصغير لنفسه لاشك فى جواز هذه الإجارة، وأما إذا آجر نفسه، وفي الكبرى: أو عبده، م: للصغير بمثل أجر المثل ذكر فى عامة الرويات أنه يجوز عندهم جميعاً، وذكر فى بعض الروايات أنه لا يجوز، هكذا ذكر شيخ الإسلام فى شرحه، وكذلك الوصى إذا استأجر من نفسه لم يجز.

٢٢٢٨٤: - وكذلك العبد المحجور إذا آجر نفسه لم يجز، فإن عمل فهذا على وجهين: أما إن سلم من العمل، وفى هذا الوجه القياس أن لا يجب الأجر،

وفى الاستحسان: يجب الأجر المسمى، وأما إن هلك المحجور من العمل، وفى هذا الوجه إن كان المحجور صبيا فعلى عاقلة المستأجر ديته، وعليه الأجر فيما عمل قبل الهلاك، وإن كان المحجور عبدا فعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد.

٢٢٢٨٥:- وفى الخانية: ولو كان وصيا ليتيمين فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كما لو باع مال أحدهما من الآخر، م: قال فى القدورى: وأحد الوصيين يملك أن يواجر الصبى فى قول أبى حنيفة، ولا يواجر عبده، وقال محمد: يواجر عبده.

٢٢٢٨٦:- وفى الفتاوى العتابية: ولو استأجر الوصى رجلا ليعمل لليتيم يجوز بأجر المثل، وإن زاد على أجر المثل بالغاما بلغ، ولو أسكن داره انسانا غصبا لا يجب الأجر، وقيل: ينظر إلى نقصان الدار وإلى الأجر فأيهما كان خيرا للصبى يجب ذلك، فعلى هذا لا تجوز الإجارة الطويلة المرسومة لدار الصبى.

٢٢٢٨٧:- م: وفى المنتقى: وإذا لم يكن أب الصبى حائكا فليس لمن كان الصغير فى حجره أن يسلمه إلى حائك الوصى إذا أجر منزل اليتيم بدون أجر المثل يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه الأجر، ذكر الفضلى فى فتواه: أنه يجب أن يصير غاصبا على أصول علمائنا ولا يلزمه الأجر.

٢٢٢٨٨:- ذكر الخصاف فى كتابه أن المستأجر لا يكون غاصبا بل يلزمه أجر المثل، ولو كان سمي فيه الأجر وجب المسمى ولايزاد عليه، والقاضى الإمام أبو عبد الله السعدي كان يفتى بقول الخصاف، حتى حكى عنه أنه قال: ولو غصب انسان دار صبى يجب عليه أجر المثل فإذا افتاه فى الغصب فما ظنك فى هذا، والفتوى على أنه يجب أجر المثل فى هذه الصورة بالغاما بلغ إلا إذا انتقض المنزل بسبب سكنى المستأجر، وكان ضمان النقصان انفع لليتيم من أجر المثل، فحينئذ يجب ضمان النقصان أما بدون ذلك يجب أجر المثل،

وهكذا يقول: فيمن سكن دار صغير، أو حانوت صغير، وإنه معد للاستغلال أنه يجب أجر المثل إلا إذا انتقض بسبب سكنه، وضمان النقصان أنفع للصغير، فحينئذ يجب ضمان النقصان.

٢٢٢٨٩:- وفي وصايا الفتاوى: رجل أقعد صبيًا مع رجل يعمل معه، فاتخذ له هذا الرجل كسوة، ثم بدا للصبي أن لا يعمل معه، قال: إن كان أعطاه كرباسا والصبي هو الذى يكلف خياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل.

الفصل الثانى عشر

فى صفة تسليم الإجارة

٢٢٢٩٠:- إذا وقع عقد الإجارة صحيحا على مدة، أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائما مدة الإجارة، فإن عرض فى بعض المدة، أو المسافة ما يمنع الانتفاع سقط الأجر بقدر مدة المنع، وذلك بأن يغصب غاصب، أو يحدث فيه مرض أو إباق، أو يغرق الأرض، أو ينقطع عنها الشرب، وإن اختلفا بعد انقضاء مدة الإجارة فى تسليم ما استأجر فى مدة الإجارة، فالقول قول المستأجر مع يمينه.

٢٢٢٩١:- وفى التجريد: والبيئة بينة المواجه، ولو اتفقا أنه سلم فى أول المدة أو المسافة، واختلفا فى حدوث العارض فقال المستأجر: عرض لى مامنعنى الانتفاع به من مرض، أو غصب، أو إباق و جحد المواجه ذلك، فإن كان ذلك العارض قائما عند الخصومة، فالقول قول المستأجر مع يمينه، وإن لم يكن قائما فالقول قول المواجه على علمه، وفى التجريد: والبيئة بينة المستأجر، ولو اتفقا أن المنع قد عرض واختلفا فى مدة بقاء المنع، فالقول قول المستأجر.

٢٢٢٩٢:- وفى الفتاوى الخلاصة: استأجر منزلا من دار، وفى الدار سكان فادخله الدار، وخلق بينه وبين المنزل، فقال بعد مدة: حال بينى وبين المنزل فلان يحكم الحال إن كان فيه الغاصب فلا أجر عليه، وإن كان ساكن هو يجب.

٢٢٢٩٣:- م: قال فى المنتقى: عن أبى يوسف المستأجر إذا جاء بالعبد المستأجر مريضا، أو قال قد أبقي، أقام رب العبد بينه أنه كان عمل كذا وكذا، وأقام المستأجر بينة أنه كان قد أبقي يومئذ، أو كان مريضا فالبيئة بينة العبد.

٢٢٢٩٤:- وفى الأصل: رجل تكارى من رجل منزلا فقال: دونك المنزل

فأنزله معناه بالفارسية اينك خانه، جائے فرود، آمدن فرود أى بنشیں، إلا أنه لم يفتح الباب فجاء رأس الشهر يطالب صاحب المنزل بالأجر فقال المستأجر لم تفتح لى ولم أنزله، فإن كان يقدر على فتحه فالكراء واجب، وإن كان لا يقدر على فتحه لا يجب الكراء، فقال شمس الأئمة الحلوانى: وكسر الغلق ليس بشئ، حتى لا يكون للآجر أن يحتج على المستأجر، فيقول هذا كسرت الغلق ودخلت فى الباب.

٢٢٢٩٥:- وإذا استأجر دابة سنة فلم يسلمها إليه، حتى مضى شهر وقد

طلب التسليم، ثم تحاكما فليس للآجر أن يمنع المستأجر من القبض فى باقى المدة قالوا: هذا إذا لم يكن فى مدة الإجارة وقت يرغب لأجله فى الإجارة ويتخير فى قبض الباقى ولو سلم الدار إلا بيتا كان مشغولا بمتاع الآجر دفع عنه من الأجر بحساب ذلك، وفى الفتاوى العتائية: وله الخيار فى الباقى ليفرق الصفة عليه فإذا قرع البيت قبل الفسخ لزمت الإجارة، م: بخلاف ما إذا انهدم بيت منها، أو حائط منها، وسكن المستأجر فى الباقى حيث لا يسقط شئ من الأجر. والله أعلم.

الفصل الثالث عشر

في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك

٢٢٢٩٦:- قال محمد: ليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك، وعلى الذى آجر أن يقبض من منزل المستأجر، وفي الملتقط: وإذا استأجر من رجل وشرط الرد على المستأجر فالإجارة فاسدة.

٢٢٢٩٧:- م: قال محمد في الأصل: وإذا استأجر رحي وطحن عليه شهرا بأجر مسمى فحمله إلى منزله، فمؤنة الرد على رب الرحي، وأراد بالرحى رحي اليد ويقال بالفارسية: دس آس، ثم قال: المصرو غير المصرو فى ذلك سواء فى القياس فى الإجارة والعارية، ففى الإجارة تجب مؤنة الرد على رب المال، وفى العارية تجب مؤنة الرد على المستعير قال مشايخنا: تأويل هذا إذا كان الإخراج بإذن رب المال، فأما إذا حصل الإخراج بغير إذن رب المال فمؤنة الرد على الذى أخرجه مستعيرا كان أو مستأجرا، وفي السراجية: قال هشام رحمه الله: يجب أن تكون مؤنة الرد فى الأجير المشترك عليه.

٢٢٢٩٨:- قال ابن سماعة فى نوادره: عن محمد رجل استأجر من آخر دابة أياما معلومة يركبها فى المصر، فانقضت الأيام فامسكها فى منزله لم يحىئ صاحبها، يأخذها فنفتت فلا ضمان عليه من قبل أنه ليس عليه الرد فى الإمساك، فلو أن المستأجر ساق الدابة ليردها على المواقر فى منزله مع أنه ليس عليه الرد، فهلك فى الطريق لا ضمان عليه.

٢٢٢٩٩:- ولو ذهب المالك إلى بلد آخر، وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها

٢٢٢٩٩:- أخرج عبد الرزاق عن حماد قال: من اكترى فتعدى فهلك فله الكرى الأول، والضمنان عليه، وإن سلم فلا شئ إلا الكراء الأول قال معمر: وقال ابن شبرمة: له الكراء الأول والضمنان وكراء ماتعدى. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكراء يتعدى به ٨ / ٢١١ برقم: ١٤٩٢٥.

على المالك، فهلك في الطريق كان عليه الضمان، فيصير بالإخراج عن البلدة غاصبا. ٢٢٣٠٠:- ولو استأجرها من موضع مسمى إلى موضع مسمى يذهب عليها ويجيء، فإن على المستأجر أن يردها إلى الموضع الذي استأجرها فيه، وهذا الشرط معتبر وهو بمنزلة بيان مكان الإيفاء في السلم، فإن ذهب بها إلى منزله وأمسكها ضمن إذا هلك، ولو قال: أركبها إلى موضع كذا، وأرجع إلى منزلي، فليس على المستأجر أن يردها إلى المكان الذي استأجرها فيه، وعلى الآجر بأن يأتي منزل المستأجر ويقبضها منه.

٢٢٣٠١:- وفي الذخيرة: وعن أبي يوسف فيمن استأجر دابة من مصر إلى مصر فأمسكها في بيته فهلك قال: إن أمسكها مقدار ما يمسكها الناس ليهيؤا أمورهم فلا ضمان والأجر ثابت، فإن أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الإجارة وهي مغصوبة عنده، وعن محمد أنه قال بالضمان من غير هذا التفصيل.

٢٢٣٠٢:- م: وفي المنتقى: استأجر دابة وردها إلى دار المستأجر، وأدخلها مربوطها فربطها، وأغلق عليها فلا ضمان يعني إذا هلك أو ضاعت، كل شيء يفعل بها صاحبها إذا ردت عليه، فإذا فعله المستأجر برئ، ولو أدخلها دار صاحبها، أو أدخلها مربوطها، ولم يغلق عليها فهو ضامن يعني إذا هلك أو ضاعت، وستأتي هذه المسائل في مسألة إجارة الدواب.

٢٢٣٠٠:- وأخرج البيهقي في سننه عن شريح أنه قال: ليس على مستكرى ضمان، فإن تعدى فجاوز عليها الوقت فعطبت، قال شريح: يجتمع عليه الكراء والضمان. السنن الكبرى، الإجارة، باب لاضمان على المكترى ٩/ ٤٥ برقم: ١١٨٧٨.

الفصل الرابع عشر

فى تجديد الإجارة بعد صحتها والزيادة فيها

٢٢٣٠٣:- وإذا زاد الآجر، أو المستأجر فى المعقود عليه، أو المعقود به، فهذا على وجهين: إن كانت الزيادة مجهولة لاتجوز الزيادة، سواء كانت الزيادة من الآجر، أو من المستأجر، وإن كانت الزيادة معلومة إن كانت من جانب الآجر تجوز، سواء كانت الزيادة من جنس ما آجره، أو من خلاف جنس ما آجره، وإن كانت من جانب المستأجر إن كانت من جنس ما أستأجر لايجوز، وإن كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز.

٢٢٣٠٤:- وفى الخانية: المستأجر إذا زاد فى الأجر بعد مامضى بعض المدة، لاتصح الزيادة ويصح الحط.

٢٢٣٠٥:- وذكر شيخ الإسلام فى شرح كتاب الصلح: إبراهيم عن محمد استأجر من آخر أرضا باكرار حنطة، فزاد رجل للمؤاجر كرا فأجره المؤاجر منه، فذهب المستأجر الأول فزاده كرا وجدد الإجارة، فالإجارة هى الثانية وانفسخت الأولى بمقتضى تجديد الثانية، وذكر هذه المسئلة عن أبى يوسف ووضعها فيما زاد المستأجر الأول على المستأجر الثانى فى الأجر وسلمها رب الدار للأول بهذه الزيادة، وبالأجر الأول، وذكر أن الإجارة الأولى لاتنتقض، وهذه زيادة زادها فى الأجر، وحاصل الجواب أن صاحب الدار إذا جدد الإجارة تنتقض الأولى، وإذا لم يحدد لاتنتقض الأولى، وتكون الثانية زيادة.

٢٢٣٠٦:- وفى الحاوى: سئل عمن غصب دارا، ثم آجرها، ثم اشتراها ليوأجرها ثانيا قال: الإجارة ماضية، وإن استقبلها فهو افضل وأطيب.

٢٢٣٠٧:- وفى الملتقط: ولو آجر دابته غدا بدرهم، ثم آجرها اليوم من

انسان إلى ثلاثة أيام ليس للأول أخذ الدابة كذلك عن عيسى والفقهاء.

٢٢٣٠٨: - وفي الينايع: ولو كانت الأرض المستأجرة وقفاً وقد

استأجرها بمدة طويلة، إن كان السعر بحاله لم يزد لهم ينقص جاز، وإن غلا أجر مثله يفسخ العقد ويجدد العقد ثانياً.

٢٢٣٠٩: - م: وعن محمد استأجر رجلاً شهراً ليعمل له عملاً مسمى

بأجر معلوم، ثم أمره في خلال الشهر بعمل آخر بدرهم مثلاً فالإجارة الثانية ناسخة للإجارة الأولى بالقدر الذي دخل في الإجارة الأولى، حتى لا يكون له الأجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر، فإذا فرغ من العمل الثاني لزمه أجره، وذلك درهم وتعود الإجارة الأولى، والله أعلم.

الفصل الخامس عشر

فى بيان ما يجوز من الإجازات وما لايجوز

وهذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع يفسد العقد فيه لمكان الجهالة

٢٢٣١٠ - وفى الفتاوى العتابية: ثم الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل

بان لايعين محل العمل، وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لايبين المدة، وقد يكون لجهالة البدل، وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد، فالفساد يجب فيه أجر المثل، ولا يزداد على المسمى إن سُمى فى العقد مالا معلوما، وإن لم يسم يجب فيه أجر المثل بالغاما بلغ، وفى الباطل لايجب الأجر والعين غير مضمون فى يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة.

٢٢٣١١ - وفى السغناقى: وإذا كان المسمى بعضه معلوما وبعضه

مجهولا كما فى مسألة المرممة، والنائبة، يجب أجر المثل بالغاما بلغ، أراد بتلك المسئلة ماإذا تكارى رجل من رجل دارا كل شهر بعشرة على أن ينزلها فيه، وأهله على أن يعمل الدار ويرم ما كان فيه خراب، وما نابتها من نائبة من جهة السلطان، أو غيره قال: الإجارة فاسدة.

٢٢٣١٢ - وفى النسفية: سئل عمن قال أجرتك هذه الدار بحدودها

وحقوقها بكذا درهما موصوفا نصفها كذا إلى غرة شهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك إن شئت، وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الإجارة فقال: لا لأنه لم يبين أول المدة، وكانت مجهولة فلا بد من أن يقول: من وقت كذا، أو من هذه الساعة إلى وقت كذا لتصير المدة معلومة.

٢٢٣١٣:- وفي الخانية: الإجارة إذا كانت فاسدة ووجب أجر المثل

هل يجب بالغاً ما بلغ ينظر إن كان فاسد الإجارة بجهالة المسمى من الأجر، أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ، وكذا لو استأجر داراً، أو حانوتاً سنة بمائة درهم على أن يرمها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاً ما بلغ، وأما إذا كان فساد الإجارة بحكم شرط فاسد، وتجاوز ذلك كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى.

٢٢٣١٤:- م: قال محمد في الأصل: إذا استأجر الرجل قدراً بعينه

ليطبخ فيه اللحم، فإن بين الوقت بان قال يوماً أو بين مقدار اللحم يجوز، وإن لم يبين واحداً منهما لا يجوز، لمكان الجهالة، وكذا في إجارة الموازين والمكائيل ينبغي أن يبين المدة، أو مقدار ما يكيّله أو يزنه، وإن لم يبين واحداً منهما لا يجوز لمكان الجهالة.

٢٢٣١٥:- قال في الأصل: إذا استأجر الرجل نصيباً من دار غير مسمى

بأن قال لغيره: استأجرت منك نصيبك من هذه الدار، أو من هذا العبد، أو من هذه الدابة، ولم يبين نصيبه لا يجوز على قول أبي حنيفة، وعلى قول أبي يوسف يجوز إذا علم بالنصيب بعد ذلك وهو قول محمد.

٢٢٣١٦:- قال: رجل استأجر أرضاً، ولم يذكر أنه يزرعها، أو ذكر أنه

يزرعها، ولكن لم يذكر أى شئ يزرعها، فالإجارة فاسدة بجهالة المعقود عليه، لأن الأرض تستأجر لزراعة الحنطة، وتستأجر لزراعة الشعير ولزراعة الذرة، ولزراعة الأرز، والتفاوت في ذلك في حق الأرض تفاوت فاحش، فما لم يبين شئ من ذلك لا يصير المعقود عليه معلوماً.

٢٢٣١٤:- يؤيد المسألة ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري في رجل يكتري من رجل

إلى مكة، ويضمن له الكرى نفقته إلى أن يبلغ، قال: لا، إلا أن يوقت أياماً معلومة، وكذا معلوماً من الطعام، يعطيه أيام كل يوم. مصنف عبد الرزاق، البيوع ٨/ ٢١٤ برقم: ١٤٩٣٨.

٢٢٣١٧:- وفي خزانة الفقه: استيجار الأرض لايجوز ما لم يسم مايزرع فيها، أو يقول: على أن يزرع فيها مايشاء، م: فإن زرعها نوعا من هذه الأنواع ومضت المدة، فالقياس أن يجب أجر المثل، وفي الاستحسان يجب المسمى، وينقلب العقد جائزا، وعلى هذا إذا استأجر دابة إلى بغداد ليحمل عليها، ولم يذكر أى شئ يحمل عليها فالإجارة فاسدة، فإن اختصاصا قبل أن يحمل عليها شيئا ابطال القاضى الإجارة، وإن حمل عليها ما يحمل الناس على مثلها، وهلك في الطريق فلا ضمان، وإن بلغ ذلك المكان المسمى فعليه أجر المثل قياسا والمسمى استحسانا.

٢٢٣١٨:- وفي الفتاوى العتابية: وإن استأجر دابة للركوب، ولم يعين الراكب، أو ثوبا للبس، ولم يعين اللابس، أو ارضا ولم يعين من يزرعها. وفي شرح الطحاوى: أو استأجر قدرا للطبخ، ولم يبين مايطبخ فيه، لم يجز، فإن عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا،

٢٢٣١٩:- وفي شرح الطحاوى: فإن اختصاصا قبل العمل، فإن القاضى يفسخ العقد بينهما، وإن استعمله قبل الفسخ يتعين أول الراكب، وأول اللابس، وكذلك إذا طبخ في القدر، أو زرع في الأرض قبل الفسخ يتعين وجازت الإجارة، ويجب المسمى من الأجر.

٢٢٣٢٠:- وفي الفتاوى العتابية: ولو شرط أن يزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن النقصان، ولا أجر عليه، ولو استأجر دابة ليركبها في حاجته لم يجز إلا أن يقول: في حاجته إلى موضع كذا، أو لحاجته في المصر جاز، لأن المصر كله مكان واحد.

٢٢٣٢١:- وفي الأصل: استأجر خرابا ليسكن فيه، أو أحد زوجي الباب ليسد الباب، أو أحد زوجي المقرض ليقطع الثوب لم يجز؛ لأن انتفاع لايتأتى إلا بغيره.

٢٢٣٢٢- م: قال وإذا استأجر الرجل ابلا إلى مكة ليحمل عليها محملا فيه رجلان، وما يصلحهما من الوطاء والدثر، وقد رأى المكارى الرجلين، ولم ير الوطاء والدثر فهو فاسد قياسا بجهالة المجهول، وفي الاستحسان يجوز، وينصرف ذلك إلى ما يحتاج إليه مثلهما في طريق مكة من الوطاء والدثر.

٢٢٣٢٣- وفي التفريد: ولكل محمل قربتان من ماء، أو راويتان من أعظم مايكون، وذلك معلوم عرفا والمعلوم عرفا كالمعلوم شرطا، ولو اكرى محملا إلى مكة فحمل رجلين بغطاء، أو دثر لابد، وإن يرى الرجلين لأنه مقصود، ولا حاجة إلى بيان الوطاء والدثر، ولو شرط حمل القرب من الماء ينبغى أن يبين، لأنه مقصود في البادية، ولو شطر هدايا مكة يحملها ولم يبينها جاز استحسانا، وذكر في الشروط لابد من بيانها، وإن اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة لا يلتفت إلى من يريد الخروج قبل وقته بأيام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه، وتكثير المؤنة، وكذا لا يلتفت إلى قول المكارى إذا ذكر وقتا يخاف فوت الحج غالبا، ولو شرطا شيئا يجريان على موجب شرطهما.

٢٢٣٢٤- ولا بأس بكراء مكة قبل أيام الحج بشهر، أو سنة لأنه في معنى إجارة مضافة، وإذا مات المكارى في بعض الطريق فللمستأجر أن يركب إلى تمام المدة معناه: إلى أن يجد قاضيا يواجرها منه، أو من غيره، وكذا في السفينة إذا مات المواجر في بعض الطريق.

٢٢٣٢٥- م: وكذلك إذا استأجر زاملة يحمل عليها كذا من الدقيق والسويق، وما يصلحهما من الخل والزيت، ويعلق عليها من المعالق من المطهرة، وما أشبهها، ولم يبين شيئا من ذلك فهو على القياس والاستحسان الذي ذكرنا، وإذا استأجر ابلا، أو حمارا ليحمل عليها الحنطة، ولم يبين مقدار الحنطة، ولا أشار إليها، ذكر شيخ الإسلام أنه لا يجوز، وذكر شمس الأئمة الحلواني: أنه يجوز، وينصرف إلى المعتاد، وهذا القول أشبه بمسئلة المحمل والزاملة، وفي الفتاوى العتائية: وعليه الفتوى.

٢٢٣٢٦:- وفي الخانية: رجل استأجر بعيرا للحمل فحمل البعير في العرف هو الوسق وهو بالأمناء مائتان، وأربعون منا، وفي الصغرى: ذكر في العشر والخراج الحمل ثلاث مائة رطل من العراق، فيجب أن يكون مائة وخمسين منا، وهذا يجب أن يكون حمل الحمار.

٢٢٣٢٧:- وفي الفتاوى العتائية: إذا تكارى زاملة تحمل كذا من الدقيق والسويق، وكذا من الخل والزيت والمعاليق لابد من بيان كيل الدقيق، لأنه مقصود ولا حاجة إلى بيان وزن الخل والزيت والمعاليق، لأنه تبع.

٢٢٣٢٨:- ولو استأجر دابة، ولم يعينها، أو عينا آخر، ولم يعينها في العقد، لم يجز إلا إذا عين وقبل المستأجر جاز، ولو استأجر دابة إلى حسون، ولم يعين الحسون، أو إلى فرغانة، ولم يعين موضعها لم يجز، وقيل: إلى سمرقند يجوز، لأنه اسم لعين البلدة، وإلى حجاز لا يجوز لأنه من كرمينية إلى وردب، وفي الولو الحجة: والمختار للفتوى أنه يجوز، لأنه يراد به عند الإجارة المدينة عرفا، فإن بلغه إلى أقصاه يجب أجر المثل بالغاً مبالغ ولا ينقص عن المسمى، وإن بلغه إلى أدناه يجب أجر المثل، ولا يبلغ إلى المسمى إن كان أكثر.

٢٢٣٢٩:- وفي الظهيرية: رجل استأجر دابة من سمرقند إلى بخارى ولم يسم رساتيقها ولا قصبته، ولا بقعة بعينها قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل: الإجارة فاسدة، لأن بخارى اسم القصبة مع سوادها.

٢٢٣٣٠:- وفي الفتاوى الخلاصة وفي الأصل: لو تكارى دابة إلى فارس فالإجارة فاسدة، واعلم بأن فارس وخراسان والشام، وفرغانة وبغداد اسم الولاية بالإجماع، وبلخ وبخارى وسمرقند وأوزجند اسم القصبة، وفي كل موضع هو اسم الولاية إذا بلغ الأدنى له أجر مثلها لايزاد على المسمى، وإن ركب إلى الأقصى له أجر مثلها لا ينقص عن المسمى، وفي كل موضع هو اسم البلد إذا رأى الدار يجب عليه أن يأتي بيته.

٢٢٣٣١:- قال محمد: إذا استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر بعشرة دراهم ولم يسم ما يطحن وكم يطحن عليها كل يوم جاز، وله أن يطحن عليها مقدار ما تحمل الدابة وتطيق، وما يطحن مثلها قدر في العرف.

٢٢٣٣٢:- قال: وهو نظير ما لو استأجرها ليحمل عليها جاز، وله أن يحمل قدر ما تحمل، قال استأجر داراً أو بيتاً، ولم يسم الذي يريد لها، القياس أن تفسد الإجارة، وفي الاستحسان: لا تفسد.

٢٢٣٣٣:- وإذا دفع الرجل إلى سمسار درهما وأمره أن يشتري له كذا وكذا على أن يكون الدرهم المدفوع له، أو دفع إليه ثوباً وأمره أن يبيعه، ويكون هذا الدرهم له، أو استأجر رجلاً آخر بدرهم لبيع له، أو يشتري له، فهذا فاسد.

٢٢٣٣٤:- والحيلة في ذلك من وجهين: أحدهما أن يستأجر يوماً إلى الليل بأجر معلوم يبيع له ويشترى، والثاني أن يأمره أن يبيع له واشترى، ولا يشترط له شيئاً فيكون معيناً له، ثم يعوضه بعد الفراغ من العمل بمثل ذلك الأجر، ثم في السمسار، وفي جميع ذلك ما كان فاسداً من ذلك إذا باع واشترى، فله أجر المثل لا يجاوز به المسمى، كما في سائر الإجازات الفاسدة ويطيب له ذلك.

٢٢٣٣٥:- وفي الصغرى: وإن كان أجر المثل مختلفاً من الناس من يستقصي، ومنهم من يساهل في مثل هذا يجب الوسط.

٢٢٣٣٦:- وفي التيممة: ذكر خواهرزاده في باب الإجارة الفاسدة أن استئجار البناء وحده ممن ليس له أرضه لا يجوز، لأنه لا يمكن الانتفاع بمجرد البناء

٢٢٣٣٧:- يؤيد المسألة ما أخرجه عبد الرزاق من طريق الثوري: إذا أكرى رجل رجل من رجل، ولم يسم ما يحمل، ولم يوقت، قال: يحمل على الدابة ما شاء، ولا يتعدى ما يرى الناس، أنه يحمل، ويرد إن شاء، ويركض كما يركض الناس، فإن سمى شيئاً لم يعده، وإذا أكرى دابة فأكراها غيره ضمن، وإن كان مثل شرطه. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٨ / ٢١٢ برقم: ١٤٩٢٩.

من غير أرض ذكر الحلواني، وكان القاضي الإمام يحكى عن استاذہ قال رضى الله عنه: هو أبو بكر محمد بن الفضل البخارى لو كان قرية من قرية بخارى أنه يجوز ويفتى بجواز إجارة البناء دون الأرض بعرف الناس.

٢٢٣٣٧:- وذكر السرخسى أن فى الإجارة الفاسدة بالتمكن من الإستيفاء لا يجب الأجر كما فى النكاح الفاسد، وذكر فيه أن المستأجر فى الإجارة الفاسدة إذا هلك فإنه لا يضمن كما فى الإجارة الصحيحة.

٢٢٣٣٨:- وسئل الحسن بن على المرغينانى عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الأسود، ولا يصلح فى هذا العمل شئ غير الدم ويأخذ أجره بهذا العمل هل تطيب له هذه الأجرة؟ فقال: نعم، وسئل عن قال: دفعت لك هذا الحمار، وسئل أيضا عن بذر مشترك مبذور بين صاحب الأرض وغيره، واستأجر الشريك الأرض من صاحب الأرض مشاعا هل يجوز على قول أبى يوسف ومحمد، والشافعى؟ فقال: لا.

٢٢٣٣٩:- وسئل أيضا عن استأجر دالية إجارة صحيحة، وهى التى يعمل فيها الحمر، ثم انقطع الماء مدة هل تسقط عنه الأجرة مدة الانقطاع؟ فقال: نعم.

٢٢٣٤٠:- م: وإذا استأجر نهرا يابس ليحرق فيه الماء إلى أرض له، أو إلى رعى ماء له، أو إستأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزا به، أو استأجر ميزابا ليسيل فيه غسالته، أو بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لايجوز.

٢٢٣٤١:- قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني: العرف المعتمد فى جنس هذه المسائل أن الإجازات جوزت بخلاف القياس لحاجة الناس، وهذه ليست من إجازات الناس، فيعمل بالقياس، وروى عن محمد إذا استأجر موضع أرض معروف ليسيل ماءه فهو جائز.

٢٢٣٤٢:- وفى الذخيرة: استأجر طريقا ليمر فيه فهو فاسد فى قول أبى حنيفة، وعلى قولهما يجوز، فك أنه استأجر جزء شائعا، وكانت المسئلة على الخلاف،

حتى لو بين مكانا معلوما تجوز الإجارة بلا خلاف، وكان الشيخ الإمام أحمد الطواويسى يقول: إذا لم يبين مكانا معلوما ينبغي أن لاتجوز الإجارة بالإجماع.

٢٢٣٤٣:- وفيها: لو استأجر موضع أرض مدة معلومة، أو استأجر السطح مدة معلومة، ولم يقل شيئا جاز، وله أن يسيل الماء فيها.

٢٢٣٤٤:- وفي الحاوى: ومن رضى بأجر الماء لغيره فى أرضه، أو بمروره فى أرضه، واطلق له ذلك، ثم بدا له فله منع ذلك، ولو باع الأرض قبل المنع فللمشتري ما كان لبائعه، عن محمد أنه قال لا بأس للمستأجر أن يبنى بيتا، أو رباطا فى الدار المستأجرة إذا كان لا يضر بالدار.

٢٢٣٤٥:- م: ولو استأجر ميزابا ليركبه فى داره كل شهر بأجر معلوم جاز، ولو استأجره وهو فى الحائط ليسيل الماء فيه، لم يجز.

٢٢٣٤٦:- وفي الخانية: ولو استأجر بكرة، أو دلوا، أو رشاء ليسقى غنمه لايجوز، فإن ذكر لذلك وقتا معلوما، أو شهرا جاز، وإذا استأجر موضعا من حائط ليضع عليه جذعا، أو استأجر موضع كوة من الحائط بعينها ليدخل عليه منها الضوء، والريح، أو استأجر حائطا ليبنى عليه سترة، أو استأجر موضع وتد فى الحائط ليلعلق به الأشياء، أو استأجر موضع ميزاب فى حائط لايجوز، بعض مشايخنا قالوا: إنما لايجوز إذا لم يبين موضع البناء، والجذع والكوة والوتد، حتى يكون المعقود عليه مجهولا، أما إذا بين ذلك يجوز، ومنهم من قال: إنما لايجوز إذا لم يبين مقدار الجذع، والكوة والميزاب والوتد، حتى لايجوز لمكان الجهالة، أما إذا بين جاز، ومنهم من قال: لايجوز على كل حال.

٢٢٣٤٧:- وإن استأجر موضعا معلوما ليتد فيها الأوتاد يصلح بها الغزل كى ينسج جاز، ولو استأجر حائطا ليتد فيه الأوتاد يصلح عليها الابريسم لينسج به شعرا، أو ديباجا لايجوز، كذا ذكر بعض مشايخنا، وفى عرف ديارنا ينبغي أن يجوز لأن الناس تعاملوا فى ذينك الفصلين، وفى الذخيرة، وفى نوادر هشام: استأجر وتدا يوتد به جاز، معناه ميخ بمزد، گرفت تا بخانه برد وبر ديوار خانه خود سخب کند.

٢٢٣٤٨ م: - وإذا تكارى دابة إلى بغداد على أنه إن بلغ إليها فله رضاه يعنى مايرضى به من الأجر فالإجارة فاسدة لجهالة البدل، وكذلك إذا استأجرها بحكمه، أو بحكم صاحب الدابة، وكذلك إذا تكارى دابة بمثل ماتكارى به أصحابه كانت الإجارة فاسدة قالوا: وهذا إذا لم يكن ماتكارى به أصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل كان مختلفا بأن كان بعض أصحابه تكارى مثل هذه الدابة بعشرة، وبعضهم تكارى بأقل من ذلك، وبعضهم بأكثر، فأما إذا كان معلوما بأن كان أصحابه يتكاريون مثل هذه الدابة بعشرة لايزيدون، ولا ينقصون، وقد عرف ذلك كان العقد جائزا، وإن كان ذلك مختلفا فعليه وسط من ذلك، يريد به أن أجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الأحوال قديكون عشرة، وقد يكون أقل من عشرة، وقد يكون أكثر من عشرة، فعليه الوسط من ذلك نظرا للجانبين، ومراعاة لكل الطرفين.

٢٢٣٤٩ م: - وفي الظهيرية: رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين، ولم يعين العمل لم تصح الإجارة، وإن عمل يوما، وامتنع عن العمل فى اليوم الثانى لايجبر على العمل لفساد الإجارة، وفي الخانية: وإن كان سمي له عملا معلوما جازت الإجارة، وبعد ماضى يوم لا يطلب منه العمل.

٢٢٣٥٠ م: - وفي الظهيرية: وإن دفع إلى رجل درهمين ليعمل له كذا يومين من الأيام كانت الإجارة فاسدة، بخلاف ما إذا استأجره يوما، فإنه تنصرف الإجارة إلى اليوم الذى يلى العقد.

٢٢٣٥١ م: - وفي العيون: قال هشام: سألت محمدا عن رجل استأجر أرضا بألف درهم، وأجر مثلها مائة درهم ومنحه ماء من غير أرضه أو أجره أرضا ومنحه من الثمرة جاز لأنه هرب من الحرام.

٢٢٣٤٨ م: - أخرج البيهقى عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن استيجاء الأجير يعنى حتى يبين له أجره. السنن الكبرى للبيهقى، الإجارة، باب لاتجوز الإجارة، حتى تكون معلومة ٩ / ٣٩ برقم: ١١٨٥٥.

م: نوع آخر

يفسد العقد فيه لمكان الشرط

٢٢٣٥٢:- وفي الهداية: الإجارة تفسدها الشروط كما تفسد البيع قال محمد: رجل استأجر من آخر عبدا شهرا بأجر مسمى على أنه إن مرض فعليه أن يعمل بقدر الأيام التي مرض من الشهر الداخل لا تجوز هذه الإجارة.

٢٢٣٥٣:- رجل تكارى من رجل بيتا شهرا بعشرة دراهم على أنه إن سكن يوما، ثم خرج فعليه عشرة دراهم كانت الإجارة فاسدة، وإذا تكارى دابة على أنه كلما ركب الأمير ركب هو معه، فهذا فاسد أيضا لجهالة المعقود عليه، وفي الخانية: وعليه كلما ركب الأمير أجر مثله.

٢٢٣٥٤:- وفي الفتاوى العتائية: وأما ما يفسد بالشرط الفاسد بأن شرط على المستأجر تطيين الدار، ومرمتها، أو على أن يعمرها ويحسب من الأجر، أو يرجع به على الآخر، وشرط عليه أن يغلق بابا، أو يدخل سقفها جذعا، وقيل: يجوز استحسانا، ولو دفع إليه الدار ليرمها ويسكنها فهو اعارة.

٢٢٣٥٥:- م: وإذا تكارى دابة بالكوفة إلى بغداد بخمسة دراهم إن بلغه وإلا فلا شيء له فالإجارة فاسدة، وفي الأصل: إذا استأجر أرضا بدراهم مسماة وشرط خراجها على المستأجر، فإن هذا لا يجوز.

٢٢٣٥٦:- وإعلم بأن هذه المسئلة على وجهين: إما إن كان الخراج خراج مقاسمة كلها بأن كان الخراج نصف ماتخرجه الأرض، أو ما أشبهه، أو بعضها بأن كانت وظيفة كل جريب درهم وسدس ما يخرج منها، أو ما أشبهه، أو كان الخراج خراج وظيفة بأن كانت وظيفة كل جريب درهم، فإن كان الخراج خراج مقاسمة كلها أو بعضها فعلى قول أبي حنيفة لا يجوز،

وعندهما يجوز العقد، وإن كان الخراج خراج وظيفة كلها فالعقد جائز بلا خلاف بين العلماء، م: ومن مشايخنا من قال: ينبغي أن لا يجوز، وإن كان الخراج خراج وظيفة، وفي المضمرة: في ملتقط الملخص الفتوى على أنه لا يجوز مطلقاً، وفي الولوالجية: وكذا لو أجرها واشترط العشر على المستأجر عند أبي حنيفة، لأن العشر على الآجر عنده، فصار هذا عنده، والخراج عندهم سواء.

٢٢٣٥٧: - م: ولو كانت أرضاً عشرية فأجرها وشطر العشر على المستأجر جاز في قول أبي يوسف ومحمد، وعلى قول أبي حنيفة لا يجوز، وفي الصيرفية: المستأجر دفع الجباية بغير أمر الآجر يرجع عند النسفى.

٢٢٣٥٨: - وفي الفتاوى العتائية: ولو قال أد خراجها ولا أجر عليك فهو إجارة فاسدة، وكذلك إذا شرط في الدابة إن بدا له أن يرجع عن بعض الطريق، فعليه تمام الأجر، أو شرط إن لم يبلغه إلى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله، وعليه أجر مثل ماركب، وكذلك أن شرط العلف على المستأجر، وإن لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه، أو شرط عليه إن يرد العين إلى الآجر، وله حمل ومؤنة، وإن لم يكن له حمل ومؤنة جاز، أو شرط عليه أن يرده بلا عيب، أو شرط عليه ضمان العين لو هلك أو يعيب.

٢٢٣٥٩: - ولا يجوز إذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عدداً من لبن نفسه، أو شرط على الخياط أن يخيط قباء ويطنه، أو يحشو من عنده، ولو فعل يجب أجر المثل، وقيمة اللبن والقطن والبطانة، وهذا بخلاف النداف والحذاء.

٢٢٣٦٠: - ولو استأجر لقطع الأشجار في قرية كذا على أن يعطيه أجر الذهاب والمجئ فسد، ولو فعل يجب أجر المثل، وله أجر مثل الذهاب ولا يجب أجر المجئ.

٢٢٣٦١: - م: قال محمد في الجامع الصغير: رجل استأجر أرضاً بدرهم

على أن يكربها ويزرعها أو يسقيها ويزرعها، فهذا جائز، وإن شرط عليه أن يشيها، أو يكرى أنهارها، أو يُسرقُها، فإنه فاسد.

٢٢٣٦٢:- واختلفوا في تفسير التشنية: قال: أن يرها مكروبة، فإن كان تفسيره هذا فهو شرط مخالف للعقد، وقال بعضهم: تفسير التشنية أن يكربها مرتين، ثم يزرعها، وفي الجامع الصغير الحسامي: هو الصحيح، فإن كانت تفسيره هكذا فالفساد يختص بديارهم، وكذا في ديار نَسَفَ، فأما إذا كان الأرض بلدة تحتاج إلى تكرار الكراب، فاشتراط التشنية لا يفسد، وكذا إذا شرط عليه أن يُسرقنها، فإن كان السرقة من عند المستأجر فقد شرط عليه عينا هو مال، فإن كان يبقى منفعته إلى العام الثاني يفسد العقد، وإن كان لا يبقى منفعته إلى العام القابل لا يفسد العقد، وذكر شيخ الإسلام إذا شرط على المستأجر أن يردّها مكروبة، فإن كان شرط أن يردّها مكروبة بكراب في مدة الإجارة، فالقعد فاسدة.

٢٢٣٦٣:- وإن شرط أن يردّها مكروبة بكراب يكون بعد الإجارة، فالمسألة على وجهين: (١) إما إن قال صاحب الأرض: آجرتك هذه الأرض بكذا وبأن تكربها بعد مضي المدة، ففي هذا الوجه العقد جائز، (٢) وإن قال: آجرتك بكذا على أن تكربها بعد انقضاء مدة الإجارة، وفي هذا الوجه العقد فاسد، وإن أطلق الكراب إطلاقاً ينصرف إلى الكراب بعد العقد، ويصح العقد، ولكن جواب هذا الفصل يخالف ظاهر ما ذكرها هنا، ولا يظن به لأنه قال ذلك جزاء فالظاهر أنه على رواية أخرى بخلاف ما ذكر هنا، وفي الصغرى: واستفدنا هذه التفاصيل من جهته، وهي صحيحة وبها يفتى، أراد بقوله من جهة الإمام خواهرزاده، وكذلك إذا شرط كرى الأنهار على المستأجر يفسد العقد، ومن مشايخنا من فرق بين الجدّاول والأنهار فقال: اشتراط كرى الجدّاول صحيح والأول أصح، وفي الكافي: وليس المراد بكرى الأنهار الجدّاول في الصحيح، فإن اشتراط كرى الجدّاول صحيح.

٢٢٣٦٤: م. وإذا تكارى دارا من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها، فالإجارة فاسدة، وقال: فيمن استأجر دارا وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه، ولا يسكن معه غيره أن الإجارة جائزة، وللموآجر فى هذا الشرط منفعة.

٢٢٣٦٥:- قال شيخ الإسلام لا بد من التأويل إذا لايجئ بينهما فرق فنقول: تأويل الصورة الثانية أنه لا يكون فى الدار بيئر بالوعة ولا بئر وضوء، ومتى لم يكن فيها بئر فلا منفعة للموآجر فى هذا الشرط، وتأويل الصورة الأولى: أنه كان فى الدار بئر وضوء أو بئر بالوعة، وإن كان كذلك كان لرب الدار فى هذا الشرط نوع منفعة، فإنه شرط لا يقتضيه العقد، ثم إذا فسدت الإجارة فى الصورة الأولى، فسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاً ما بلغ.

٢٢٣٦٦:- رجل تكارى من رجل دارا كل شهر بعشرة على أن ينزلها هو بنفسه، وأهله على أن يعمر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطى أجر حارسها، وما نابتها من نائبة من جهة سلطان، أو غيره فالإجارة فاسدة قالوا: هذا الجواب صحيح فى العمارة، والنوائب لأن العمارة على رب الدار، وأنها مجهولة فى نفسه فصار هو بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئاً مجهولاً، فأما أجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئاً مجهولاً فلا يفسد العقد، فإن لم يسكنها فلا أجر عليه، وإن سكن فله أجر مثلها بالغاً ما بلغ لا يجاوز به المسمى المعلوم، وكذلك إذا كان المسمى بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً كما فى مسألة المرمة والنائبة يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ.

٢٢٣٦٧:- هذا هو الكلام فى طرف الزيادة على المسمى، وأما الكلام فى طرف النقصان عن المسمى نقول: إذا كان المسمى كله معلوماً، وفسد العقد بسبب آخر من الأسباب ينقص ثمن المسمى، حتى أنه إذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة، وإذا كان المسمى بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً

لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسألة النائبة، والمرمة فإنه لا ينقص عن القدر المعلوم، حتى أن في مسألة النائبة والمرمة إذا كان أجر المثل خمسة تجب عشرة، وهو القدر المعلوم من المسمى.

٢٢٣٦٨: - وفي الصيرفية: سئل القاضي جمال الدين عمن قال: إعمل إلى سنة تادخترتو دهم فعمل له ثلاث سنوات قال: تجب عليه أجر مثل سنة واحدة، وإن وفى بالشرط لأن الخدمة لاتصلح أن تكون أجرة، استأجر راعيا ليحفظ الاغنام المغصوبة يصح، وإذا قبض المستأجر بحكم الإجارة الفاسدة، أو الجائزة، فهو أحق من سائر الغرماء.

م: نوع آخر

فى قفيز الطحان وما هو فى معناه

٢٢٣٦٩:- صورة قفيز الطحان أن يستأجر الرجل من آخر ثورا ليطحن بها الحنطة على أن يكون لصاحبها قفيز من دقيقها، أو يستأجر انسانا ليطحن له الحنطة بنصف دقيقها أو ثلثه، أو ما أشبه ذلك، وفى الفتاوى العتائية: أو يذبح شاة بدرهم ورطل من لحمها، م: فذلك فاسد، ط، وفى الكافى: وكذلك إذا استأجر رجلا ليحمل طعاما بقفيز منه، أو استأجر حمارا ليحمل عليه طعاما بقفيز منه، وفى الفتاوى العتائية: ولو فعله فله أجر المثل لايزاد على المسمى، وفى الكافى: وهذا بخلاف ما لو اشتركا فى الاحتطاب فاحتطب أحدهما وجمعه الآخر فإنه يجب الأجر بالغا مبالغ عند محمد، وفى الهداية: وهذا بخلاف ما إذا استأجره بحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث يجب الأجر. ٢٢٣٧٠:- م: والحيلة فى ذلك لمن أراد الجواز أن يشترط صاحب الحنطة قفيزا من الدقيق الجيد، ولم يقل من هذه الحنطة، أو يشترط ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لأن الدقيق إذا لم يكن مضافا إلى حنطة بعينها يجب فى الذمة والأجر كما يجوز أن يكون عينا مشارا إليه يجوز أن يكون دينا فى الذمة، ثم إذا جاز حينئذ يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة إن شاء، وإنما يشترط أن يقال ربع هذه

٢٢٣٦٩:- أخرج الطحاوى فى مشكل الآثار عن أبى سعيد الخدرى قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل، وعن قفيز الطحان، مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من نهيه عن قفيز الطحان ١/ ٢١٠ برقم: ٧١٧. سنن الدارقطنى، البيوع، ٣/ ٤٢ برقم: ٢٩٦٦، السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب النهى عن عسب الفحل ٨/ ٢٥٠ برقم: ١١٠٠٨، مسند أبو يعلى الموصلى ١/ ٤٤٢ برقم: ١٠٢٠.

الحنطة من الدقيق الجيد ليكون الاجر معلوم القدر، **وفى الخانية:** وكذا لو استأجر رجلا ليحنى هذا القطن بعشرة أمناء من هذا القطن لايجوز، ولو قال: بعشرة أمناء من القطن، ولم يقل من هذا القطن جاز.

٢٢٣٧١: - م: ولو استأجر حانوتا بنصف ماريح منه، فالإجارة فاسدة، وكان على المستأجر أجر مثل الحانوت.

٢٢٣٧٢: - وإذا دفع الرجل إلى حائك غزلا لينسجه بالنصف، أو ما أشبه ذلك فالإجارة فاسدة، **وفى العتابة:** عند علمائنا، **وفى السراجية:** وبه افتى الشيخ الإمام السرخسى، ومشايخ بلخ كنصر بن يحيى ومحمد بن سلمة، وغيرهما كانوا يفتون بجواز هذه الإجارة فى الثياب لتعامل أهل بلدهم فى الثياب، والتعامل حجة يترك به القياس، ويخص به الأثر، **وفى الظهيرية:** وبه أخذ الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلوانى والقاضى الإمام أبو على النسفى، **وفى الفتاوى العتابة:** قال السيد الإمام الشهيد: انا لاناخذ باستحسان مشايخ بلخ، وإنما نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين، م: وإذا فسدت الإجارة كان للحائك أجر مثل عمله، والثوب لصاحب الغزل، **وفى الخلاصة:** وللحائك اجر مثله لكن لايجاوز به قيمة المسمى إلا إذا كان الفساد بجهالة المسمى بأن جعل الأجرة دابة أو ثوبا، فيكون للأجير أجر مثله بالغامبلغ.

٢٢٣٧٣: - **وفى الهداية:** إذا استأجر الرجل حمارا يحمل طعاما بقفيز منه، فالإجارة فاسدة، ولا يجاوز بالأجر قفيزا، م: قال: وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضا

٢٢٣٧٤: - يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبه عن الشعبي، والحكم عن إبراهيم: أنهم كرهوا أن يدفع الرجل الثوب إلى النساج بالثلث، قال: وكان عطاء لايرى بذلك باسا. مصنف ابن أبى شيبه، البيوع والاقضية، فى الرجل يدفع إلى الحائك الثوب ١١ / ٢٠٠ برقم: ٢١٩٧١. وأخرج أيضا عن الحسن: أنه كره أن يدفع الثوب إلى الحائك بالثلث والربع. مصنف ابن أبى شيبه ١١ / ٢٠٠ برقم: ٢١٩٧٥.

ليغرسها أشجارا، أو كرما من عند نفسه إلا أن الأرض، والأشجار بينهما نصفين، فالعقد فاسد.

٢٢٣٧٤:- وفى شرح القدورى: وإذا دفع الرجل إلى رجل دابة ليعمل عليها بالنصف، فإن تقبل الطعام، ثم حمل عليها كان الأجر كله للمقبل، ولصاحب الدابة أجر مثل الدابة، ومن أجر الدابة ليحمل عليها، فهو لرب الدابة ولهذا أجر مثل عمله.

٢٢٣٧٥:- وفى الولوالجية: ولو استأجر عبدا مأذونا، أو غير مأذون بنصف ما أكتسب على هذه الدابة فالإجارة فاسدة، وله أجر المثل، وإن كان العبد غير مأذون، ولم يستأجره من مولاه إن سلم الغلام فله الأجر وإن لم يسلم كان ضامنا بقيمته، ولا أجر عليه.

٢٢٣٧٦:- وإن تكرار دابة إلى بغداد على أنه إن بلغه إياها فله رضاه فبلغه فقال: رضاي عشرون درهما فله أجر مثلها إلا أن يكون أكثر من عشرين، فلا يزداد عليها، وينقص من عشرين، فإنه لم يشترط لصاحب البدل مع العشرين منفعة أخرى، وفى مثل هذه الإجارة ينقص عن المسمى، أما لا ينقص عن المسمى إذا شرط مع المسمى لصاحب البدل منفعة أخرى.

٢٢٣٧٧:- م: وفى مضاربة الأصل: وإذا دفع رجل إلى رجل دابة ليعمل عليها، ويوآجرها على أن مارزق الله من شئ فهو بيننا نصفين فأجرها، وأخذ غلتها فإن جميع غلة الدابة تكون لصاحب الدابة، وللعامل أجر مثل ما عمل فيما عمل، وأنها إجارة فاسدة بعد هذا ينظر إن أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الأجر كان الأجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله.

٢٢٣٧٨:- وهذا بخلاف ما إذا كان العامل لا يوآجر الدابة من الناس، وإنما يتقبل الأعمال من الناس، ثم يستعمل الدابة فى ذلك، فإن الأجر يكون للعامل، وعلى العامل أجر مثل الدابة.

٢٢٣٧٩:- قال: وإذا دفع الرجل إلى رجل بعيرا ليسقى به الماء، ويبيع على أن مارزق الله تعالى فى ذلك من شئ فهو بيننا نصفين، فهذا فاسد بعد هذا القول إذا استعمل البعير والراوية، وباع الماء كان الثمن كله للعامل، وعلى العامل أجر مثل البعير والراوية، وهكذا الجواب إذا أعطاه شبكة ليصيد بها على أن ماصاد من شئ فهو بيننا فما أصطاد يكون للصائد، وعليه أجر مثل الشبكة لصاحب الشبكة.

٢٢٣٨٠:- وإذا تكرر الرجل بعيرا ليحمل عليها أمتعة نفسها ويبيعها من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته، فهذه الإجارة فاسدة، وجميع ما اكتسب المكترى فهو له، وعليه لصاحب البعير أجر مثل عمله.

٢٢٣٨١:- وإذا دفع الرجل إلى رجل بيتا لبيع فيه البر على أن مارزق الله تعالى فى ذلك من شئ فهو بيننا نصفين فقبض البيت، وباع فيه البر فأصاب مالا، فإن جميع ذلك لصاحب البر، ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت.

٢٢٣٨٢:- وإعلم بأن هذه الإجارة فاسدة لأنه لم يذكر فيها مدة، وإذا فسدت الإجارة كان على العامل أجر مثل البيت، وكان ما أصاب العامل من المال له، ولو كان صاحب البيت دفع إليه البيت ليؤجر ويبيع فيه البر على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بينهما، فهذا فاسد، فإذا أجر البيت وأخذ أجره كان الأجر كله لصاحب البيت، وإذا استوفى عمله كان لرب البيت أجر مثل عمله.

٢٢٣٨٣:- وفى الفتاوى العتائية: إذا قال خذ الألف واشتر به طعاما، أو أكثر السفينة شهرا فغص فى البحر فما وجدت فبيننا، فهذا ليس باستيجار وعليه قيمة الطعام، وأجر السفينة، ولو قال: استأجرتك كل يوم بدرهم فهو فاسد، وأما ماصاده فللمستأجر، وللعامل أجر مثل عمله، ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما يتجر، أو رجلا يرعى غنما بلبنها وصوفها لم يجز، ويجب أجر المثل، ولو قال آجرتك، ولم يذكر الأجر، أو أجره بميتة، أو دم أو قال: آجرتك هذه الدار على أن تؤذن، أو تؤم بمسجدى لم يجز، ويجب عليه أجر المثل بالغ ما بلغ، وكذا إذا جعل الأجر عددا من الدراهم، ولم يبين وزنها لم يجز.

٢٢٣٨٤:- وفى الخانية: ولو دفع سمسما إلى دهان ليعصره على أن

يكون بعض الدهن له لا يجوز.

٢٢٣٨٥:- وفى فتاوى الفضلى: استأجر رجلا ليحصد له القصب فى

الأجمة على أن يعطى له أجره خمس حزمات من قصب هذه الأجمة لا يجوز، وإن

عين خمس حزمات، وقال: استأجرتك بهذه الحزمات الخمسة يجوز، ولو لم

يضيف الأجر إلى قصب الأجمة بل قال: استأجرتك على أن تحصد هذه الأجمة

بمخمس حزمات من القصب لا يجوز، بخلاف تذرية الكدس واجتناء القطن حيث

يجوز إذا ذكر فى الأجر حنطة، أو قطنا من غير أن يضيف إلى حنطة الكدس أو

القطن المجتنى، وإن كان لا يجوز إذا أضيف إليهما.

نوع منه

فى فساد الإجارة إذا كان المستأجر مشغولا بغيره

٢٢٣٨٦:- قال محمد: إذا استأجر الرجل أرضا فيها زرع، أو رطبة، أو قصب، أو شجر، أو كرم مما يمنع الزراعة، فهذا فاسد، وفى الفتاوى العتائية: والصحيح أنه يصح لكن لا يجب الأجر ما لم يسلم فارغا، أو يبيع ذلك منه، م: والمراد من الزرع المذكور فى هذه المسئلة الزرع الذى لم يدرك بحيث يضره الحصاد، أما إذا أدرك الزرع بحيث لا يضره الحصاد، ذكر شيخ الإسلام فى شرح كتاب الإجازات: أنه يجوز، ويؤمر الأجر بقلع الزرع، وهكذا ذكر الصدر الأجل الشهيد.

٢٢٣٨٧:- وهو نظير ما لو آجر دارا فيها متاع الآجر، فإن الإجارة جائزة، ويجبر الآجر على التفريغ كذا، هنا هكذا روى عن محمد، وفى الظهيرية: وعليه الفتوى، وفى الخانية: إلا أن يكون فى التسليم ضرر فاحش فكان له أن ينقض الإجارة، هكذا ذكر الكرخى رواية عن محمد أنه يجوز، ويؤمر بالتفريغ والتسليم، وعليه الفتوى.

٢٢٣٨٨:- م: وذكر الإمام أبو على النسفى فيما إذا استأجر بيتا مشغولا بأمتعة الآجر كذا نظن أن الإجارة جائزة، والتسليم لا يصح، وكنا نفتى به حتى وجدت رواية عن محمد أن الإجارة لا تجوز، ومن آجر أرضا فيها زرع لا يجوز، فإن فرغها وسلمها لا يصح أيضا، ثم أن محمدا نص على فساد هذا العقد، وهكذا حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى أن هذا العقد فاسد، وبعض مشايخنا قالوا: أنه موقوف إلى أن يفرغ الأرض، والحاكم الشهيد مال إلى ظاهر ما ذكر محمد.

٢٢٣٨٩:- وفى القدورى: إذا استأجر أرضا سنة فيها رطبة فالإجارة

فاسدة، فان قلع رب الارض وسلمها أرضا بيضاء فهو جائز، فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الإجارة، ثم قلع الرطبة لم يعد العقد، وإن مضى من مدة الإجارة شيء قبل أن يختصما، ثم قلع الرطبة، فالمستأجر بالخيار إن شاء قبضها على تلك الإجارة، وطرح عنه أجر ما لم يقبض، وإن شاء ترك، هذا جملة ما ذكر القدورى.

٢٢٣٩٠- ثم الزرع إذا لم يدرك، وأراد جواز الإجارة فى الأرض، فالحيلة فى ذلك أن يدفع الزرع إليه معاملة، إن كان الزرع لرب الأرض على أن يعمل المدفوع إليه فى ذلك بنفسه، وأخوانه وأعوانه على أن ما رزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم، سهم من ذلك للدافع، وتسعة وتسعون سهما للمدفع إليه، ثم يأذن له الدافع أن يصرف السهم الذى له إلى مؤنة هذه الضيعة، أو إلى شيء أراد، ثم يؤاجر الأرض منه، وإن كان الزرع لغير رب الأرض ينبغى أن يؤاجر الأرض منه بعد مضى السنة التى فيها الرزق فتحوز الإجارة مضافة إلى وقت فى المستقبل.

٢٢٣٩١- وحيلة أخرى إذا كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه، بثمان معلوم ويتقاضى، ثم يؤاجر الأرض منه، وفى الفتاوى الخلاصة: وإن كان لغيره يؤاجر بعد مضى السنة فلو آجر مع هذا بدون الحيلة، ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائزا.

٢٢٣٩٢- وكذلك الحيلة فى الشجر والكرم يدفع الأشجار والكرم معاملة، أو يبيع الأشجار والكرم منه، ثم يؤاجر الأرض منه، ثم أن بعض مشايخنا زيفوا حيلة بيع الأشجار والكرم، وكانوا لا يجوزون إجارة الأراضى فيها أشجار وكرم بهذه الحيلة، وكانوا يقولون: يبيع الأشجار هنا بيع تلجئة لبيع رغبة، ومن المشايخ من يقول: يحكم الثمن إن كان الثمن الذى قبل بالأشجار مثل قيمة الأشجار، أو أكثر ما يستدل به على أن يبيع الأشجار بيع رغبة فتحوز الإجارة بعد ذلك وما لا فلا، وكان الحاكم عبد الرحمن الكاتب، والشيخ الإمام اسماعيل

الزاهد وغيرهما من المشايخ يقولون: ان الاجارة صحيحة، وبيع الأشجار بيع رغبة، إلا أن المستأجر يمنع من قلع الأشجار لمكان العرف والعادة.

٢٢٣٩٣:- وكان الطحاوى رحمه الله يقول: بصحة بيع الأشجار وبصحة هذه الإجارة بشرط أن يبيع الأشجار بطريقها، ويبين طريقها معلوما لها من جانب الأرض، أما بدون ذلك لا يجوز البيع، ولا الإجارة بعده، ومن المشايخ من زيف حيلة بيع الأشجار من وجه آخر، فقال: فى بيع الأشجار مطلقا يدخل موضعها من الأرض فى البيع على أصح الروايتين، وإذا دخل لا يمكن تجويز إجارة ذلك الموضع، ثم إذا فسخت الإجارة، وكان فيها بيع الأشجار لا يشترط فسخ بيع الأشجار نصا بعد فسخ الإجارة بل يفسخ البيع فى الأشجار بطريق الدلالة والفسخ مما يثبت بطريق الدلالة.

٢٢٣٩٤:- وفى الخانية: رجل اشترى الثمار على رؤس الأشجار، ثم استجار الأشجار لترك الثمار إلى أن يدرك وقتا معلوما، لم يكن عليه أجر الاشجار، وفى الذخيرة: الإجارة باطلة ويطيب له ما زاد فى الثمار.

٢٢٣٩٥:- م: وإذا اشترى ثمرة فى نخل، ثم استأجر النخل مدة لبيعها فيها لم يحجز، وكذلك إذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها، ثم استأجر أرضها لابقاء الرطبة لا يجوز، ولو اشترى نخلة فيها تمر ليقلعها، ثم استأجر الارض لبيعها جاز، وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقلعها، ثم استأجرها لبيعها جاز، ولو استعار الأرض فى ذلك كله جاز.

٢٢٣٩٦:- وفى اليتيمة: سئل والدى عن رجل استأجر من رجل أرضا لاجل المبطحة بمقدار معلوم، وعندها من التراب والسرقين لاصلاحها، ولم يبين المدة ولا ثمن السرقين من أجر الأرض، هل يصح هذا الاستيجار بهذا القدر فقال: لا يصح، قيل له: لو أن المستأجر أنفق فيها لرفع الفاليز من البذو ما يحتاج إليه فى ذلك، ثم تبين أن ذلك الاستيجار فاسد، هل تلغوا نفقته أم له أن يضمن رب

الأرض، فقال: نعم، ولا يضمن له رب الأرض قيل له: لو لم يكن له التضمن في الشرع هل له يده على اتلاف اليقطين وافساد ما اصلح فقال: له يد على اتلاف اليقطين، فأما إفساد ما اصلح فسفة، ووتخبث، فلا يمكن من ذلك.

٢٢٣٩٧:- وسئل القاضي على السغدي عن أرض مشتركة بين الأب والابن، والابن غائب، وهو عاقل بالغ أراد الأب أن يواجر نصيبه، ونصيب الابن من الأراضي بأمر القاضي ثلاث سنين بأجر مسمى، هل له ذلك؟ فقال: يجوز، وهذا هو حيلة فيما إذا انفسخت الإجارة بموت المستأجر والآجر غائب، وأرادت الورثة أخذ ذلك بالاجارة، فإنه ينبغي لهم أن يرفعوا الأمر إلى القاضي، حتى يؤاجرها منهم بأجر مسمى ثلاث سنين لايجوز أكثر من ذلك.

٢٢٣٩٨:- وسئل بعضهم عن رجل في يده أرض وقف عليه ما عاش، وبعده على زيد وآجرها عشر سنين، وقبض الأجرة فعاش خمس سنين، ثم مات، هل للموقوف عليه أن يخرجها من يده من غير أن يضمن له ما أدى؟ فقال: انتقضت الإجارة، فيسترد الدار من يد المستأجر، ويرجع بما بقى من الأجرة في تركة الآجر، فان لم يكن له تركة فهو خسران لحقه، لو شاء الله لابتلاه بأشد من هذا، وفي الينابيع: ولو استأجر كرما ليأكل ثمرته، لم يجوز.

٢٢٣٩٩:- وفي الذخيرة: أرض فيها رطبة اشترى رجل ما على الأرض من الرطبة ليحصدها، ثم استأجر أرضا لايجوز، وكذا إذا كان في الأرض شجرة، فاشترى ما على الأرض ليقطعها، ثم استأجر الأرض لايجوز.

٢٢٤٠٠:- ولو اشترى رجل قصيلا ليقطعه، أو أطلق العقد، حتى صح الشراء، ثم استأجر الأرض مدة معلومة ليترك القصيل جاز، فان تركه هذا المستأجر، حتى بلغ الزرع يجب الأجر للبائع وطابت الزيادة له لصحة الإجارة، ولو كان المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك، ولم يذكر مدة معلومة، فالإجارة فاسدة، فإن تركه في الأرض، حتى أدرك لزمه أجر المثل، بخلاف النخيل

حيث لا يجب الأجر هناك أصلاً، قال: ويطيب له من الزرع بقدر الثمن، وما غرم من الأجر و يتصدق بالفضل، هذا الذى ذكرنا قياس قول أبى حنيفة ومحمد، أما على قول أبى يوسف تطيب الزيادة فى الوجوه كلها.

٢٢٤٠١:- وفى الكافى: ولو استأجر المشتري البائع لحفظ المبيع قبل القبض فسدت، لأن الحفظ واجب عليه بلا أجر، وصح استيجاره لتعليم عمل نحو الخياطة، ولو استأجر الراهن المرتهن، أو المالك الغاصب للحفظ لا يصح، وإن استأجرهما لتعليم عمل جاز.

ومما يتصل بهذا النوع

مسائل الشيوع فى الإجارة

٢٢٤٠٢:- وفى الخانية: إجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة فى قول أبى حنيفة، وعليه الفتوى، وفى التهذيب: إجارة المشاع فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم خلافا لهما، والفتوى على قولهما، وفى الكافى: وصورته أن يؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غير الشريك، أو يؤجر نصف عبد، أو نصف دابة، وفى التهذيب: أو يؤجر أحد الشريكين من أجنبى فهو على الخلاف، وعند أبى طاهر الدباس يجوز اتفاقا.

٢٢٤٠٣:- م: قال محمد: فى رجل آجر نصف داره مشاعا من أجنبى لم يجر، وإذا سكن المستأجر فيها يجب أجر المثل، وهذا قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى: يجوز، وإذا سكن المستأجر فيها يجب المسمى، وإذا آجر من شريكه يجوز بلا خلاف فى ظاهر الرواية، وفى الفتاوى الخلاصة: سواء كان مشاعا يحتمل القسمة، أو لا يحتمل، م: وروى فى النوادر: عن أبى حنيفة أنه لا يجوز.

٢٢٤٠٤:- ولو استأجر داره من رجل، ثم تقايلا العقد فى نصفه لا يبطل العقد فى النصف الثانى بلا خلاف فى ظاهر الرواية، وفى النوادر: عن أبى حنيفة أنه تبطل الإجارة فى النصف الثانى.

٢٢٤٠٥:- وفى التهذيب: والشيوع الطارى لا يفسدها اجماعا كما لو آجرها، ثم تفاسخا فى نصفها، أو مات أحدهما أو يستحق بعضها تبقى فى الباقي، وفى النصاب وفى الصغرى: وجوازها فى المشاع أن يلحقها حكم حاكم ليصير متفقا عليه، أو حكم حكم إن تعذرت المرافعة إلى القاضى، أو يعقد العقد فى الكل أولا، ثم يفسخ فى نصفه، أو ربه بقدر ما اتفق عليه العاقدان.

٢٢٤٠٦:- م: وإذا آجر دراه من رجلين يجوز بلا خلاف، وفى الكافى:

وكل واحد من المستأجرين يملك منفعة النصف شائعاً، م: وإذا مات أحدهما تبطل الإجارة فى نصيبه، وتبقى فى نصيب الحى صحيحة، وكذلك إذا أجرة الرجلان داراً من رجل فمات أحد المؤجرين بطلت الإجارة فى نصيبه، وفى نصيب الحى صحيحة، وفى الكافى: فى ظاهر الرواية، وفى الخانية: فإن رضى وارث الميت وهو كبير أن تكون حصته على الإجارة، ورضى به المستأجر جاز، وإن كان هذا إجارة المشاع فى نصيبه لكنها من الشريك، وكذا إذا مات أحد المكارين بطل الكراء فى نصيبه، ويبقى فى نصيب الآخر.

٢٢٤٠٧: - وفى الجامع الصغير العتائى: رجلان أجرة دارهما من رجل جاز بالإجماع، ولو فسخ أحدهما برضاء المستأجر، أو مات أحدهما لا يطل فى النصف الآخر.

٢٢٤٠٨: - م: وإذا كانت الدار بين رجلين أجرة أحدهما نصيبه من أجنبى، فقد اختلف المشايخ فيه على قول أبى حنيفة، بعضهم قالوا: لا يجوز، وهكذا روى الحسن فى جامعه عن أبى حنيفة.

٢٢٤٠٩: - ولو استأجر علو منزل ليمر فيه إلى حجرته لم يجز فى قول أبى حنيفة، وعندهما يجوز، قال الشيخ أحمد الطواويسى: ينبغى أن لا تجوز هذه الإجارة اجماعاً، وذكر محمد فى النوادر: فى مواضع أنه يجوز، قال القاضى أبو على النسفى: وبه كان يفتى شيخنا.

٢٢٤١٠: - وفى العتائية: لو كان البناء لرجل والعرصة لرجل آخر، أجرة صاحب البناء بناءه لامن صاحب العرصة، اختلف المشايخ فيه، قال: والفتوى على أنه يجوز، وفى الفتاوى الخلاصة: أما من صاحب العرصة لا اشكال أنه يجوز، لو استأجر العرصة دون البناء يجوز.

٢٢٤١١: - وفى اليتيمة: سئل الحسن بن على عمّن قال لآخر: أجرة منك نصف هذه الدار مشاعاً، وهذه الدار الفارغة بكمالها، هل تصح فى الفارغة، أم لا تصح فيهما، فقال: لا تصح فى الفارغة.

م: نوع منه

فى الاستيجار على الطاعات

٢٢٤١٢:- وإذا استأجر الرجل رجلاً ليعمله القرآن، أو ليعلم ولده القرآن لايجوز، ومعناه أنه لا يتقعد أصلاً، حتى لا يجب للأجير شئ بحال من الأحوال، وفى الظهيرية: ولا أجر فى ذلك، بين لذلك وقتاً أو لم يبين.

٢٢٤١٣:- م: ومشايخ بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن إذا ضرب لذلك مدة، وأفتوا بوجوب المسمى، وعند عدم ذكر الاستيجار أصلاً، أو عند الاستيجار بدون ذكر المدة أفتوا بوجوب أجر المثل، قالوا: وإنما كره تعليم القرآن بالأجر فى الصدر الأول، لأن حملة القرآن كانوا قليلاً، وكان التعليم واجباً، حتى لا يذهب القرآن، وفى زماننا كثر حملة القرآن فلم يكن التعليم واجباً فجاز الاستيجار عليه.

٢٢٤١٢:- أخرج أبو داؤد عن عبادة بن الصامت قال: علمت ناساً من أهل الصفة القرآن والكتاب، فأهدى إليّ رجل منهم قوساً، فقلت: ليست بمال، وأرمى عنها فى سبيل الله، لآتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سألنه، فأتيته فقلت: يا رسول الله! رجل أهدى إليّ قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن، وليست بمال، وأرمى عنها فى سبيل الله تعالى، قال: إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها. سنن أبى داؤد، البيوع، باب فى كسب المعلم ٢/ ٤٨٥ برقم: ٣٤١٦.

قلت: الفتوى على تعليم القرآن بالأجرة كما سيأتى حكم الجواز، فأنظر إلى رقم المسئلة: ٢٢٤١٣.

٢٢٤١٣:- أخرج ابن أبى شيبه، عن الوضين بن عطاء قال كان بالمدينة ثلاثة معلمين يعلمون الصبيان، فكان عمر بن الخطاب يرزق كل رجل منهم خمسة عشر كل شهر. مصنف ابن أبى شيبه، البيوع والأفضية، فى أجر المعلم ٢٨/ ١١ برقم: ٢١٢٢٨.

وأخرج أيضاً عن الحكم قال: ما علمت أن أحداً كرهه، يعنى أجر المعلم. مصنف ابن أبى شيبه، ٢٨/ ١١ برقم: ٢١٢٣٣.

٢٢٤١٤:- وذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخارى: كان المتأخرون من أصحابنا يجوزون ذلك، ويقولون إنما كان المتقدمون قالوا: يكره ذلك، لأنه كان للمعلمين عطيات من بيت المال، وكانوا مستغنيين عمالا بدلهم من أمر معاشهم، وقد كان فى الناس رغبة فى التعليم بطريق الحسبة، وللمتعلمين مروة فى المجازاة بالاحسان من غير شرط، أما اليوم ليس لهم عطيات من بيت المال، والتعليم يشغلهم عن اكتساب مالا بدلهم من أمر المعاش، وانقطع رغبة المتعلمين فى الاحسان فتجوز الإجارة، ويجبر المستأجر على دفع الأجرة ويحبس لها وبه يفتى.

٢٢٤١٥:- وفى الخانية: حكى عن محمد بن سلام أنه قال: اقضى بتسمير باب الوالد بأجرة المعلم، وفى المضمرات: وفى الملتقط: ولو امتنع أب الصبي من أداء الوظيفة التى يجب عليه فى المراسم: چون حلوى وپنجشنبهى وعيدى، فالشيخ الإمام الأجل الاستاذ يكتب على الفتوى معلمى را بدرهمى خوشنود كند.

٢٢٤١٦:- والحيلة فيه أن يستأجر المعلم مدة معلومة، ثم يأمره بالتعليم ولو استأجر فيعلم ولده الكتابة، أو الخط، أو النجوم، أو الطب، أو التعبير، جاز بالاتفاق، م: وكذلك يجبر المستأجر على الجائزة المرسومة، وهذا استحسان أيضا استحسان المشايخ، وكذا يفتى بجواز الاستيجار على تعليم الفقه فى زماننا.

٢٢٤١٧:- وفى الصغرى: وفى الاستيجار لتعليم الحُرز روايتان، فى رواية الملتقط لايجوز، وفى رواية القدورى يجوز، وكذا الاستيجار على الحج والغزو وسائر الطاعات لايجوز، وفى المضمرات: وصورة الاستيجار على الحج أن يقول: استأجرتك أن تحج عنى بكذا، وكان شمس الأئمة الحلوانى، والقاضى ركن الإسلام على السغدى لايفتيان بجواز الاستيجار على تعليم القرآن، وهكذا حكى عن الشيخ أبى الفضل.

٢٢٤١٨:- وفى المضمرات، فى الخلاصة، وفى الأصل: لايجوز الاستيجار

على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأدب والتدريس والتذكير والحج والغزو، وعند أهل المدينة يجوز، وبه أخذ الشافعي، وبه أخذ نصير وعثمان وأبو نصر، وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث.

١٩٢٢- وفي الكبرى: تعليم الفرائض وحساب الوصايا وغير ذلك بالأجر جائز.

٢٠٢٢- وفي الذخيرة: والاستيجار على تعليم الشعر والأدب لا يجوز، هذا كله إذا لم يذكر لذلك مدة معلومة، فأما إذا ذكر لذلك مدة معلومة بأن استأجر شهرا ليعلم ولده الشعر أو الأدب يجوز، وكذا على سائر الأعمال نحو الخط والهجاء وسائر الحرف إذا استأجره عليه إن بين لذلك مدة يجوز، ويستحق المسمى إذا سلم نفسه تعلم أو لم يتعلم، وإن لم يبين لذلك وقتا ينعقد فاسدا، حتى يستحق أجر المثل إذا تعلم.

٢١٢٢- وفي الصغرى: ولو شرط أن يحذقه في ذلك العمل فهو غير جائز، لأنه ليس في وسعه، والحذاقة لمعنى في المتعلم دون المعلم، ولأن الحذاقة ليس لها حداثتهى إليه، وكان مجهولا جهالة تفضى إلى المنازعة.

٢٢٢٢- وفي الروضة للزندويستى: كان شيخنا أبو محمد عبد الله الخيزاخيزى يقول: في زماننا يجوز للإمام والمؤذن والمعلم أخذ الأجر، وسيأتى بيان الحيلة للجواز على قول الكل في فصل الاستيجار على تعليم الأعمال.

٢٣٢٢- وفي النوازل: استأجر مؤدبا مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم يعلم صبيين، أحدهما العربية والآخر القرآن، فقال المؤدب: أنا لست من يأتية تعليم القرآن، فاستأجر معلما وضم الصبي إليه بما يعلمون الناس، واعط أجره من أجرى فسلم الصبي إلى معلم فلما جاء رأس الشهر حبس عن المؤدب ثلاثة دراهم، فقال المؤدب: أنا لأرضى بما حبست لأن أجر المعلم يكون كل شهر نصف درهم، أو درهما، قال خطاط المؤدب الذى خاطب به المستأجر قريب من تو كيله إياه

بذلك فيحط من أجره قدر ما يستحقه المعلم الذى ضم إليه الصبى .

٢٢٤٢٤ :- وفي المضممرات، وفي فتاوى الفضلى: ولو استأجر المعلم

على حفظ الصبيان، أو تعليم الخط أو الهجاء جاز، وفي الأصل: ولو شرط عليه أن يحذقه فهو فاسد، وفي الشروط للشيخ الإمام الأجل لودفع ابنه أو غلامه ليعلم الحساب لا يجوز، ولو شرط عليه أن يقوم عليه فى تعليم هذه الأشياء يجوز.

٢٢٤٢٥ :- وفي فتاوى آهو: بعث صبيه إلى معلم وبعث إليه أشياء كثيرة

فعلم شهرا، فغاب هل لأب الصبى أن يأخذ ما أعطاه قال: لو بعث ذلك لأجل الأجرة فما يكون فاضلا عن أجرة الشهر يأخذه.

٢٢٤٢٦ :- وفي الولوالجية: ولو استأجر كتبا ليقراً فيها شعرا كانت أو

فقها أو غيره، لم يجز، وكذلك إجارة المصحف، وإن سمي لذلك وقتا معلوما، ولا أجر له إن قرأ.

٢٢٤٢٧ :- وفي جامع الفتاوى: رجل قال للفقير علم ولدى اللغة واحضر

كل يوم بيتى ففعل الفقيه: وعلم ولده اللغة، قال: إن أشار إلى عمل معلوم، أو مدة معلومة صح، ويكون استيجارا، أما إذا لم يبين العمل والمدة لاتصح الإجارة.

م: نوع

فى الاستيجار على المعاصي

٢٢٤٢٨:- وإذا استأجر المسلم من المسلم بيتا يصلى فيه لم يجز، متولى المسجد إذا تعذر عليه الحساب بسبب أنه أُمي لا يكتب ولا يقرأ، فاستأجر رجلا يكتب له ذلك لا يحل له أن يعطى أجر الكتابة من مال المسجد، ولو استأجر رجلا ليكنس المسجد ويغلق الباب ويفتحه بمال المسجد جاز، وإن استأجر الرجل حمالا ليحمل له خمرا فله الأجر فى قول أبى حنيفة، وقال محمد وأبو يوسف لا أجر له.

٢٢٤٢٩:- قال القدورى: قال محمد: سألنا بمكة ميت مات من المشركين فاستأجروا له من يحمله إلى بلدة أخرى، قال أبو يوسف: لا أجر عليه، قلت: إنه إن كان الحمال يعرف أنه جيفة فلا أجر عليه، وإن لم يعلم فله الأجر، وهذا بخلاف مالهو استأجره لينقله إلى مقبرة البلد حيث يجوز، فى الخانية: والفتوى على قول محمد.

٢٢٤٣٠:- وفى فتاوى أبى الليث: إذا أجر نفسه من مجوسى ليقود له ناراً فلا بأس به.

٢٢٤٣١:- وفى نوادر هشام: عن محمد رجل استأجر رجلا ليصور له صوراً أو تماثيل الرجال فى بيت أو فسطاط فإنى أكره ذلك، وأجعل له الأجر، قال هشام: تأويله إذا كان الإصباغ من قبل الأجير.

٢٢٤٣٢:- وفى العيون: لو استأجر رجلا لينحت له أصناماً أو يزخرِف له بيتاً بتماثيل، والإصباغ من رب البيت فلا أجر له لأن فعلها معصية.

٢٢٤٣٣:- وكذا لو استأجر نائحة أو مغنية فلا أجر لها؛ لأن فعلها معصية،

وفى الهداية: ولا يجوز الاستيجار على النوح والغناء، وكذا سائر الملاهى.

٢٢٤٣٤:- **وفى المضممرات:** فى المنافع أعلم أن التغنى حرام فى جميع

الأديان، فقال فى الزيادات: إذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب، وذكر منها الوصية للمغنين والمغنيات، وحكى عن ظهير الدين المرغينانى أنه قال: من قال: لمقرى زماننا احسنت عند قراءته يكفر.

٢٢٤٣٥:- **وفى الكبرى:** رجل جمع المال وهو كان مطرباً مغنياً، هل

يباح له ذلك المال؟ إن كان من غير شرط يباح له الأخذ، وإن كان على الشرط يرد على صاحبه، وإن لم يعرف تصدق به.

٢٢٤٣٦:- **وفى الفتاوى العتائية:** وأما المعصية نحو أن يستأجر نائحة، أو

مغنية، أو لتعليم الغناء، أو استأجر بربطاً أو نحوه، أو استأجر الذمى رجلاً ليخصى عبداً لا يجوز، وقيل: وفى البقر والفرس يجوز.

٢٢٤٣٧:- **وفى فتاوى أهل سمرقند:** إذا استأجر رجلاً لينحت له طنبورا

أو بربطاً، ففعل يطيب له الأجر إلا أنه يأنم فى الإعانة على المعصية.

٢٢٤٣٨:- ولو استأجر الذمى مسلماً ليبنى له بيعة، أو صومعة، أو

٢٢٤٣٣:- أخرج الترمذى عن أبى أمامة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

لاتبيعوا القينات، ولا تشتروهن، ولا تعلموهن، ولا خير فى تجارة فيهن، وثمنهن حرام، فى مثل هذا أنزلت هذه الآية: "ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله، إلى آخر الآية. سنن الترمذى، البيوع، باب ما جاء فى كراهية بيع المغنيات ١ / ٢٤١ برقم: ١٣٠٠.

وأخرج ابن أبى شيبه عن الحسن أنه كره أجر النائحة، والمغنية. مصنف ابن أبى شيبه، ١١ / ٣٧٢ برقم: ٢٢٦٠١.

وأخرج أيضاً عن إبراهيم: أنه كره أجر النائحة، والمغنية، والكاهن. مصنف ابن أبى شيبه،

البيوع والأفضية، فى أجر المغنية والنائحة ١١ / ٣٧٢ برقم: ٢٢٦٠٢.

كنيسة جاز ويطيب له الأجر، وكذلك لو أن امرأة استكتبت كتابا إلى حبيبها جاز، ويطيب له الأجر، وفي الفتاوى الخلاصة: إذا بين الشرط وهو اعداد الخط وقدره.

٢٢٤٣٩ م:- وقال أبو حنيفة لاتجوز الإجارة على شئ من اللهو والمزامير والطبل وغيره، لأنها معصية والإجارة على المعصية باطلة، وفي اللؤلؤ الحية: وكذلك على الخط وقراءة الشعر، قال: وإن أعطى المستأجر شيئا من اللهو ليلهو به فضاع، أو انكسر فلا ضمان عليه.

٢٢٤٤٠ م:- قال وإذا استأجر الذمي من المسلم بيعة ليصلى فيها، فإن ذلك لايجوز، وفي التجريد: وإذا كان في السواد جاز.

٢٢٤٤١ م:- وكذلك المسلم إذا استأجر من المسلم بيتا ليجعله مسجدا يصلى فيه المكتوبة والنافلة، فإن هذه الإجارة لاتجوز في قول علمائنا، وعند الشافعى تجوز، ومن مذهبننا أن الإجارة على ما هو طاعة لاتجوز، وعند الشافعى تجوز، وكذلك الذمي يستأجر رجلا من أهل الذمة ليصلى لهم، فإن ذلك لايجوز.

٢٢٤٤٢ م:- وفي الذخيرة: وإذا استأجر رجل من أهل الذمة مسلما يضرب لهم الناقوس فإنه لايجوز، وفي الحاوى: سئل إبراهيم بن يوسف عن أجر نفسه من النصراني ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم فى عمل آخر درهما، قال: لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر.

٢٢٤٤٣ م:- قال: وإذا استأجر مسلما ليحمل له خمرا، ولم يقل ليشرب، أو قال: ليشرب جازت الإجارة فى قول أبى حنيفة خلافا لهما.

٢٢٤٤٣ م:- قلت: الإحتياط على قول الصاحبين، لأن الحديث يوافق قولهما كما أخرج الترمذى عن أنس بن مالك قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقها، وبائعها، وأكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له. سنن الترمذى، البيوع، باب ماجاء فى بيع الخمر والنهى عن ذلك ٢٤٢/١ برقم: ١٣١٣. شبير أحمد القاسمى بمدرسة شاهی مراد آباد الهند.

٢٢٤٤٤:- وكذلك إذا استأجر الذمى من مسلم بيتا ليبيع فيه الخمر جازت الإجارة فى قول أبى حنيفة خلافا لهما، وإذا استأجر الذمى مسلما ليحمل له ميتة، أو دما يجوز عندهم جميعا، وإذا استأجر الذمى ذميا لنقل الخمر، أو استأجر منه بيتا ليبيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا، وهذا بخلاف مالو استأجر ذمى من ذمى بيتا يصلى فيه حيث لايجوز، ولو استأجر مسلما ليرعى له خنازير يجب أن يكون على الخلاف كما فى الخمر، ولو استأجر لبيع له ميتة لم يجز.

٢٢٤٤٥:- وإذا استأجر الذمى من المسلم دارا ليسكنها فلا بأس بذلك، وإن شرب الخمر فيها، أو عبد فيها الصليب، أو أدخل فيها الخنازير لم يلحق المسلم فى ذلك شئ، وكان بمنزلة مالو آجر دارا من فاسق، وفى الخانية: كمن باع غلاما ممن يقصد به الفاحشة، أو باع جارية ممن يأتيها فى غير المأتى.

٢٢٤٤٦:- ولواتخذ فيها بيعة، أو كنيسة، أو بيت نار يمكن من ذلك إن كان فى السواد، قال شيخ الإسلام: أراد بهذا إذا كان استأجرها الذمى ليسكنها، ثم أراد بعد ذلك أن يتخذها كنيسة، أو بيعة فيها، فأما إذا استأجرها فى الابتداء ليتخذها بيعة أو كنيسة لاجوز، ألا ترى إلى ما ذكر قبل هذا، لأن الذمى إذا استأجر من المسلم بيعة ليصلى فيها لم يجز.

٢٢٤٤٧:- بعض مشائخنا قالوا: ما ذكر فى سواد الكوفة لأن عامة سكانها أهل الذمة والروافض، وأما فى سوادنا عامة سكانها المسلمون فيمنعون عن إحداث الكنائس كما يمنعون عنها فى الأمصار، وكثير من المشايخ قالوا: لا يمنعون عن إحداث الكنائس فى سوادنا أيضا.

٢٢٤٤٨:- قال: وإذا استأجر كتابا يقرأ فيه لاجوز نحو كان أو فقها أو غيره، وكذلك إذا استأجر مصحفا، وكذا إذا استأجر قاريا يقرأ عليه شيئا لاجوز الإجارة.

نوع منه

فى الاستيجار على الأفعال المباحة نحو تعليم

الصنعة والتجارة والهدم والبناء والحفر وأشباه ذلك

٢٢٤٤٩:- وإذا دفع عبده إلى رجل ليقوم عليه أشهراً مسماة فى تعليم

النسج على أن أعطاه المولى كل شهر شيئاً مسمى فهو جائز.

٢٢٤٥٠:- أما على قول من قال: بأن الإجارة على تعليم القرآن إنما لم

يجز لأن تعليم القرآن طاعة فظاهرة أن تعليم النسج مباح، وليس بطاعة، وأما على

قول من قال: بأن الإجارة على تعليم القرآن إنما لم يجز، لأن التعليم ليس من عمل

الأجير بل من فهم المتعلم، فلان الإجارة ههنا وقعت على أن يقوم عليه، ويحفظه،

ولكن ذكر النسج ليرغب المولى فيما يحصل له فى أثناء العقد من عمل الحياكة،

فإن الصبى ربما يأخذ ذلك لفهمه وذكائه، فهذا جار مجرى البيع المقصود هو

القيام عليه، وفى وسع الأستاذ الوقاية، ولو شرط عليه تعليم الحياكة، ولم يقل ليقوم

عليه فى عمل كذا يجب أن لا يجوز كما فى تعليم القرآن.

٢٢٤٥١:- ولو شرط على المعلم أن يقوم على ولده شهراً فى تعليم القرآن

يجب أن يجوز، وإن كان الأستاذ هو الذى شرط للمولى أن يعطيه ذلك ويقوم

على غلامه فى تعليم ذلك فهو جائز.

٢٢٤٥٢:- وإن لم يشترط كل واحد منهما على صاحبه الآخر يعنى

الأستاذ مع المولى، ودفعه على وجه الإجارة، فلما فرغ الأستاذ من التعليم، قال

الأستاذ: لى الأجر على رب العبد، وقال رب العبد بل لى الأجر على الأستاذ فانى

أنظر فى ذلك العمل إلى ما يصنع أهل تلك البلدة، فإن كان المولى هو الذى يعطى

الأجرة فعلى المولى أجر مثله للأستاذ، وإن كان الأستاذ هو الذى يعطى الأجر

فعلى الأستاذ أجر مثله للمولى، قال الشيخ أحمد الطواويس معنى قوله دفعه على وجه الإجارة أن ذلك العمل مما لا يعمل بغير بدل.

٢٢٤٥٣:- وفي الخانية: قال شمس الأئمة الحلواني: كان شيخنا الإمام يقول: عرف ديارنا فى الأعمال التى تفيد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر، وما أشبه ذلك فما كان من جنس ذلك يكون الأجر على المولى إن كان مسمى فالمسمى، وإن لم يكن مسمى فأجر المثل عليه للأستاذ، ومالم يكن من جنس هذا يجب الأجر على الأستاذ.

٢٢٤٥٤:- وفي الولوالجية: إذا أراد الرجل أن يدفع عبده إلى عامل بأجر مسمى سنة، فأراد رب العبد أن يستوثق من الأستاذ، قال أبو حنيفة: الوجه فى ذلك أن يؤجره الشهر الأول بجميع الأجر إلا درهما، ويؤجر بقية السنة بذلك الدرهم، حتى لو أراد الأستاذ فسخ العقد بعد مضى الشهر يمنع لما يلحقه من زيادة الأجر، وإن أراد الأستاذ أن يستوثق جعل السنة كلها إلا الشهر الأخير بدرهم، حتى لو أراد رب العبد فسخ العقد بعد مضى المدة يمنع فيحصل التوثق.

٢٢٤٥٥:- م: إذا استأجر الرجل سمسمارا ليشتري له الكرايس، أو استأجر دلالا لبيع له الثوب، فاشترى فإن لم يبين لذلك أجلا لا يجوز، وفي العتائية: فان باع وقبض الثمن فهو أمانة، وفي الخانية: فان ذكر لذلك وقتا أولا، ثم الأجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع كذا، أو تشتري جاز، وإن ذكر الأجرة أولا ثم الوقت، بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبيع كذا، أو تشتري لا يجوز.

٢٢٤٥٦:- وإذا أخذ السمسمار أجر مثله، هل يطيب له ذلك؟ قال الشيخ

٢٢٤٥٦:- أخرج البخارى تعليقا قال: ولم ير ابن سيرين، وعطاء، وإبراهيم، والحسن بأجر السمسمار بأسا. صحيح البخارى، الإجازات، باب أجر السمسمرة ٣٠٣/١.

وأخرج ابن أبى شيبة عن الحكم، وحماد، عن إبراهيم وابن سيرين، قالوا: لأبأس بأجر السمسمار إذا اشترى يدا بيد. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، فى أجر السمسمار ٣٣٩/١١ برقم: ٢٢٥٠٠.

المعروف بخواهرزاده: يطيب له ذلك، وقال بعضهم: لا يطيب للدلال والسمسار أجر مثله، هذا إذا أمر السمسار بالبيع، أو الدلال بالشراء، ولم يذكر له وقتا، أما إذا ذكر له وقتا بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لى هذا الثوب، أو تشتري لى كذا كان له المسمى ويطيب له عند الكل.

٢٢٤٥٧:- وفي المضمورات: وإذا فسد العقد وجب أجر المثل بعد الفراغ من العمل على ما جرى فيه العرف من أهل تلك الصناعة، ثم علم الحيلة فى آخر باب السمسار من الإجازات، فقال: إن شاء أمره أن يشتري له شيئا، أو يبيع ولا يشترط له الأجر، ثم يواسيه بشئ إذا فرغ من العمل إما هبة أو عوضا بإزاء ذلك العمل كمن خرج من الحمام، أو شرب ماء من السقاية، أو احتجم، ثم أعطاه شيئا.

٢٢٤٥٨:- وهذا كله إذا وقع الإجارة على البيع والشراء لا على المدة، أما إذا استأجر مدة معلومة للبيع والشراء فقد صح.

٢٢٤٥٩:- م: وفي واقعات الناطقى: إذا قال لرجل: بع هذا المتاع، ولك درهم، أو قال: اشتر لى هذا المتاع ولك درهم، ففعل فله أجر مثله لا يجاوز به الدرهم.

٢٢٤٦٠:- وفي الدلال والسمسار يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه إن من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم.

٢٢٤٦١:- وفي العيون: رجل دفع إلى رجل ثوبا وقال له بعه بعشرة فما زاد فهو بينى وبينك، قال أبو يوسف: إن باعه بعشرة، أو لم يبعه فلا أجر له،

٢٢٤٦١:- أخرج البخارى تعليقا: قال ابن سيرين: إذا قال: بعه بكذا وكذا، فما كان من ربح فهو لك، أو بينى وبينك فلا بأس به. صحيح البخارى، الإجازات، باب أجر السمسرة ٣٠٣/١.

وأخرج ابن أبى شيبة عن الزهرى قال: إذا دفع الرجل إلى الرجل متاعا، فقال: ما استفضلت فهو لك، أو: فبينى وبينك فلا بأس به. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية ٥٨٢/١٠ برقم: ٢٠٧٧٤.

وإن تعب في ذلك ولو باعه بائني عشر، أو أكثر أو أقل فله أجر مثل عمله لا يجاوز درهما، وقال محمد: أرى له أجر مثل عمله، وفي الظهيرية: بالغ ما بلغ، وإن لم يبع إذا تعب، والفتوى على قول أبي يوسف.

٢٢٤٦٢: - وفي الحاوي: سئل محمد بن سلمة عن أجره السمسار، وما يعطى المندادى فى بيع المزايدة، وما قال أصحابنا فى ذلك أنها فاسدة فقال: أرجو أن لا بأس به، وإن كانت فى الأصل فاسدة لكثرة تعامل الناس وكثير من هذا غير جائز فى الأصل، فجوزوه لحاجة الناس إليه مثل دخول الحمام، فهذه إجارة ليس فيها بيان مدة المكث، ومقدار ما يستعمل من الماء وغير ذلك.

٢٢٤٦٣: - وعنه أيضا: قال رأيت ابن شجاع يقاطع نساجا ينسج له ثيابا فى كل سنة، ويقاطعه عند السنة بالثلث، وعن أبى مطيع قال لبعض أصحابه، ائتنى بخياط فأتى به فدفع إليه دواحا، ولم يقاطعه، ثم أعطاه أجره، ففى هذا يعتبر غالب أمور التجارة.

٢٢٤٦٤: - م: وفي فتاوى أبى الليث: إذا قال للدلال: إعرض ضيعتى، وبعها على أنك إذا بعته فلك من الأجر كذا، فلم يقدر الدلال على إتمام الأمر فباعها دلال آخر، قال الفقيه أبو القاسم، إن كان الأول قد عرضها، وصرف فيه روز جارا، (١) معرب "روزگار بالفارسية يعتد به فأجر المثل له واجب بقدر عناءه وعمله، وعن أبى نصر مثل ما قال الفقيه أبو القاسم: فإنه سئل عن دفع ثوبا إلى مندادى يبيعه بأجر فنادى ولم يبع صاحبه، قال له أجر مثله، قال الفقيه أبو الليث: هذا هو القياس، أما فى الاستحسان لا يجب له الأجر إذا تركه، وهذا موافق لقول أبى يوسف فى المسئلة المتقدمة، وعليه الفتوى.

٢٢٤٦٥: - وفي فتاوى أبى الليث أيضا: رجل يبيع شيئا بالمزايدة فاستأجر مناديا ينادى ببيع ذلك، فإن بين له وقتا أو قال له: ينادى كذا صوتا فذلك جائز، وما لا فلا، وفي الكبرى: دفع إلى مندادى ليبيعه بإجارة فنادى فلم يبعه صاحبه، قال

أبونصر: له أجر مثله، وقال الفقيه أبو الليث: لاشئ له فى الاستحسان.

٢٢٤٦٦:- وفى الفتاوى العتائية: لو استأجر ليصيد له أو ليغزل أو استأجر

للخصومة، أو لتقاضى الدين، أو لقبض الدين لا يجوز وإن ذكر المدة، وإن استأجر بقبض العين يجوز إلا رواية عن محمد.

٢٢٤٦٧:- وفى الظهيرية: الدلال فى البيع إذا أخذ دلالته بعد البيع، ثم

انفسخ البيع بينهما بسبب من الأسباب سلم له ما أخذ.

٢٢٤٦٨:- وفى الخانية: دلال فى يده ثوب، فقال له رجل: هذا ثوبى

سرق منى، فدفع الدلال الثوب إلى الذى أعطاه برئ عن الضمان.

٢٢٤٦٩:- م: وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف رجل ضل منه شئ

فقال: من دلنى عليه فله درهم فدلّه إنسان فلا شئ له، ولو قال لانسان بعينه: إن دلتنى عليه فلك درهم، فإن دله من غير مشى معه، فكذلك الجواب لا يستحق به الأجر، وإن مشى معه ودل، فله أجر مثله، وفى الفتاوى العتائية: لايزاد على درهم.

٢٢٤٧٠:- م: وفى فتاوى أهل سمرقند: استأجر رجلا ليصيد له أو

ليحتطب له، فإن وقت لذلك وقتا جاز، وإن لم يوقت ولكن عين الصيد، أو الحطب فالإجارة فاسدة، وما اصطاد أو احتطب فهو للمستأجر، وإن كان الحطب الذى عينه ملك المستأجر فالإجارة جائزة، وفى الحاوى: وإن استعان بإنسان ليحتطب له أو يصطاد له، فإن الصيد والحطب للعامل.

٢٢٤٧١:- وفى الفتاوى العتائية: إذا استأجر طبلا ليس بلهو، وذكر مدة

يجوز، أو رجلا يحمل الحيفة، أو يقتل مرتدا، أو يذبح شاة، أو ذئبا يجوز.

٢٢٤٧٢:- ولو استأجر طبيا، أو كحالا، أو جراحا يداويه، وذكر مدة جاز.

٢٢٤٧٣:- وفى الخانية: رجل دفع حمولة إلى حمال ليحملها إلى بلدة

كذا فسلمها إلى السمسار فحملها، فقال السمسار للحمال: إن وزن الحمولة فى البار بانج كذا، وقد نقصت فى الوزن فإننا لا أعطيك من الأجر بحساب ما نقصت،

ثم اختلفا بعد ذلك، فقال السمسار: أو فيتك الأجر بحساب مانقصت، وقال الحمال: ما استوفيت كان القول فى انكار استيفاء قول الحمال ولا خصومة بينه وبين السمسار، إنما الخصومة بين الحمال وبين صاحب الحمولة.

٢٢٤٧٤: م- وفى القدورى: عن محمد فيمن قال لغيره: أقتل هذا الذئب أو هذا الأسد فلك درهم وهما صيد ليس للمستأجر فله أجر مثله لا يجاوز به درهما، قال: ويكون الصيد للمستأجر.

٢٢٤٧٥: م- وفى فتاوى الفضلى: إذا استأجر الرجل رجلا ليهدم جداره ويبنى حيطانه كل ذراع بكذا بأجر كذا، أو ليكسر حطبه جازت الإجارة، وإن لم يذكر الأجل، وكذلك لو استأجر رجلا ليخبز له عشرين منا من الخبز بدرهم يجوز، وإن لم يذكر الأجل.

٢٢٤٧٦: م- ولو استأجر رجلا ليذرى كدسه، أو قال له بالفارسية "باي يك درم خرمن برباد كن" لايجوز، ولو قال "باي يك درم اين ديوار باز كن" جاز، وفى الخانية: بين لذلك وقتاً ولم يبين.

٢٢٤٧٧: م- وفى الأصل: ١ استأجره ليبنى له حائطاً بالأجر والجص وسمى كذا كذا أجرة من هذه الآجرات، وكذا كذا كرا من الجص ولم يسم الطول والعرض، كانت الإجارة فاسدة قياساً، صحيحة استحساناً، ولو سمي كذا كذا عدداً من الأجرة، أو اللبنة، ولم يسم الملبن، ولم يره إياه إن كان ملبن أهل تلك البلدة واحداً، أو كان لهم ملابن مختلفة إلا أن غالب عملهم على ملبن واحد جازت الإجارة استحساناً، وإن كان ملابنهم مختلفة، ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الإجارة فاسدة.

٢٢٤٧٨: م- وإذا استأجره ليبنى له حائطاً بالربض، وشرط عليه الطول والعرض جاز، وإذا استأجره ليعمر له فى هذه الساحة بيتين ذى سقفين أو ذى سقف واحد وبين طوله وعرضه والسور وغير ذلك ويقال بالفارسية "نجر درادن" لايجوز،

هكذا ذكر فى فتاوى أبى الليث، والصواب أنه يجوز إذا كان بالآلات المستأجر لتعامل الناس، ومسئلة الاستيجار لبناء الحائط بالأجر والحص تقدم ذكرها.

٢٢٤٧٩:- ولو استأجره ليحفر له بئرا فى داره وسمى عمقها وسعتها، حتى جازت الإجارة، فلما حضر بعضها وجد جبلا أشد عملا وأشد مؤنة، فإن كان يقدر على حفرها بالآلة التى يحفر بها الآبار إلا أنه يلحقه زيادة مشقة، وتعب فإنه يجبر على العمل، وإن كان لا يقدر على حفرها بالآلة التى يحفر بها الآبار لا يجبر عليه.

٢٢٤٨٠:- وهل يستحق الأجر بقدر ما عمل؟ لم يذكر محمد هذه المسئلة فى الكتاب، وحكى فتوى شمس الإسلام الأوزجندى: أنه يستحق إذا كان يعمل فى ملك المستأجر بخلاف ما إذا كان يعمل فى غير ملكه.

٢٢٤٨١:- وفى الفتاوى العتائية: ولو استأجره ليحفر له بئرا، أو سردابا لابد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره، وفى السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه، وفى التجريد: قال أبو الحسن: إذا أراه موزعا من الصحراء يحفر فيه بئرا فهو بمنزلة كونه فى ملكه، وهذا قياس قول أبى حنيفة، وقال محمد: لا يكون قابضا إلا بالتخلية، وإن أراه الموضع وهو الصحيح، وإن كان فى غير ملكه وقد عمل بعضه، فللمستأجر أن يمتنع من التسليم حتى يتم العمل فى قول محمد، وعلى رواية الحسن هو قابض عليه، وعليه الأجرة.

٢٢٤٨٢:- م: وإن شرط عليه أن كل ذراع فى طين، أو سهلة بدرهم، وكل ذراع فى جبل بدرهمين، وكل ذراع فى الماء بثلاثة دراهم، وبين مقدار طول البئر عشرة مثلا فهو جائز.

٢٢٤٨٣:- ولو استأجر ليحفر له بئرا فى داره، فظهر الماء فى البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذى شرط عليه، فإن أمكنه الحفر فى الماء بالآلة التى يحفر بها الآبار أجبر على الحفر، وإن احتيج إلى اتخاذ آلة أخرى لا يجبر عليه، وكذا لو استأجره

ليحفر له فى حجارة مروة، فلما حفر البعض استقبله بحجارة صفا ضمن، فان أمكنه حفر الصفا بالآلة التى يحفر بها المروة أجبر على الحفر وما لافلا.

٢٢٤٨٤:- وفى شرح الطحاوى: ولو وجدها رخوة من حيث يخاف

التلف لا يجبر أيضا، ولو حفر بعضها، فأراد أن يأخذ الأجر بحصة ذلك فإنه ينظر إن كان البئر فى يد المستأجر فله أن يطالب بالأجرة بحصته ويجبر على حفر الباقي، وما حفر منها يصير مسلما إلى صاحبه، حتى لو أنهار بعد ذلك أو دفع فيها الماء، أو التراب، وسواها مع الأرض لا يسقط من أجره شيء، وبمثله لو كانت الأجرة وقعت على حفر البئر فى ملك الغير فليس للحافر طلب الأجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمه إليه، حتى لو أنهار البئر بعد ذلك، وأدخل السيل أو الريح فيها التراب وسواها مع الأرض لا تجب الأجرة.

٢٢٤٨٥:- وإذا استأجر رجلا ليحفر له حوضا عشرة فى عشرة، وسمى

عمقها وعرضها ببدل معلوم فحفر خمسة فى خمسة يجب ربع المسمى.

٢٢٤٨٦:- م: وإذا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا فأنهار، أو دفن

فيه إنسان قبل أن يأتى المستأجر بجنازته فهو على التفصيل الذى ذكرنا فى حفر البئر، قيل: هذا إذا كان فى ملك المستأجر، وإن كان فى غير ملكه فلا أجر له، ولو استأجره ليحفر له قبرا ولم يسم فى أى المقابر جاز استحسانا، وينصرف إلى المكان الذى يدفن فيه أهل تلك المحلة موتاهم، قال مشايخنا: الجواب بناء على عرف أهل الكوفة، فان لكل محلة مقبرة خاصة يدفنون موتاهم فيها، ولا ينقلون موتاهم إلى مدافن محلة أخرى، أما فى ديارنا ينقل الموتى من محلة إلى مقابر محلة أخرى، فلا بد من تسمية المكان، حتى لو كان موضعا كان لأهل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم إلى محلة أخرى، أو كان موضعا لهم مقبرة واحدة يجوز له الإجارة من غير تسمية المكان.

٢٢٤٨٧:- وإذا عين المستأجر للأجير مكانا يحفر فيه القبر فحفر فى

مكان آخر، فالمستأجر بالخيار إن شاء رضى بذلك وأعطاه الأجر، وإن شاء رد ذلك عليه، ولا أجر له، وإذا لم يصفوا له طول القبر وعرضه وعمقه جاز استحسانا، يؤخذ بأوسط ما يعمل الناس.

٢٢٤٨٨:- وفي الخاتمة: وإن استوجر لحفر القبر إن بين الطول والعرض والعمق يجوز قياسا واستحسانا، وإن لم يبين الطول والعرض والعمق فى القياس لايجوز، وفى الاستحسان يجوز، ويقع على الوسط مما يعمل الناس.

٢٢٤٨٩:- وفي الفتاوى العتائية: ولا يحتاج إلى بيان طوله وعرضه، لأنه معلوم بالعادة والتسليم بالتخلية أو بدفن الميت، فإن دفن فيه آخر قبل التخلية فلا أجر، ولو حفر غير موضع التعيين فلا أجر إلا إذا رضوا بذلك، وليس على الحفار تطيينه، وعليه حثوا التراب للعرف، والحد والشق يعتبر فيه العرف.

٢٢٤٩٠:- وفي النوازل: سئل عن أجر القبر يكون من جميع المال، قال: هو بمنزلة الكفن من جميع المال.

م: نوع منه فى المتفرقات

٢٢٤٩١:- قال أبو حنيفة: لا يجوز أن يستأجر من عقار مائة ذراع، أو من أرض جريبا أو جريبين إذا كان أكثر من ذلك، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز، ولا يجوز استئجار القناة والبئر والنهر والعين ليسقى منها غنمه أو أرضه.

٢٢٤٩٢:- وكذلك إذا كان لرجل شرب فى نهر فاستأجر ليسقى منه غنمه أو أرضه لم يجز، والحيلة فى ذلك أن يواجر منه موضعا معلوما من حريم البئر، أو النهر ليكون عطنا لمواشيه ويبيع له سقى المواشى من البئر والنهر، كذا ذكر شمس الأئمة قالوا: وهذا إذا كان المواشى بحيث ينقطع الماء عن شربها، فأما إذا لم يكن كذلك فلا حاجة إلى الإذن إذا لم يضر المواشى بحريم البئر والنهر، وفى التهذيب: وإن استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز أيضا والفتوى على الجواز بعموم البلوى.

٢٢٤٩٣:- م: ولا تجوز إجارة الآجام والأنهار للسملك وغيره، ولا تجوز إجارة المراعى، لم يرد به إجارة الأراضى، فان إجارة الأراضى جائزة، وإنما أراد به إجارة الكلا.

٢٢٤٩٤:- والحيلة فى جوازها أن يستأجر موضعا من الأرض ليضرب فيها فسطاطا، أو يجعله حظيرة لغنمه تصح الإجارة ويبيع صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى، وفى جامع الفتاوى: وله أن يمنع من يريد أن يدخل هذه الأرض.

٢٢٤٩٥:- وفى الذخيرة: قال محمد: إذا استأجر الرجل مرعى لدوابه بعبد، أو أمة، أو ثوب، أو دراهم مسماة، فالإجارة باطلة، ولا ضمان عليه فيما رعاه، فان كان الذى أجر المرعى قد قبض العبد، وأعتقه، أو باعه، فعتقه ويبيعه فيه جائز،

ومن استأجر نخيلا ليجد ثمرته بعبد وقبض المواجه العبد لا يملكه.

٢٢٤٩٦:- وإذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليسقى منها السقائون ويأخذ منهم الأجر، فهذا على وجهين، إما إن بنى هذه المشرعة على ملكه، أو بنى على ملك عامة الناس، فإن بنى على ملكه إن آجرها منهم للاستقاء لم يجز، وإن آجرها ليقوم فيها السقائون ويصنعون القرب فيها، ويوقفون الدواب فيها جاز، فأما إذا بنى المشرعة على ملك العامة، ثم آجرها من السقائين لايجوز، سواء آجر منهم للاستقاء، أو آجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب، لايجوز فى الأحوال كلها.

٢٢٤٩٧:- وفى التجريد: ولو استأجر دابة، أو عبدا يوما ولم يسم ما يحمل عليها ولا ما يستأجر له العبد، فإن اختصموا حين وقعت الإجارة فسخ العقد، وإن مضى الوقت قبل أن يختصما، فالقياس أن يجب أجر المثل إذا حمل، وفى الاستحسان يجب المسمى.

٢٢٤٩٨:- وفى السراجية: إستأجر عبدا لبيع له أو ليشتري جاز، فلو لحقه دين أخذ المستأجر من المؤجر بذلك، ولا سبيل للغرماء على المستأجر.

٢٢٤٩٩:- وفى الولوالجية: ولو استأجر بكرة، أو دلو ليسقى بها غنمه فهو فاسد إلا أن يسمى وقتا، وإذا استأجر الرجل دراهم، أو دنانير أو حنطة، أو شعيرا، أو ما أشبه ذلك من الوزنيات، أو الكيليات ليعمل بها كل شهر بدرهم لايجوز.

٢٢٥٠٠:- ولو استأجر الدراهم، أو الدنانير شهرا ليزن بها، أو استأجر الحنطة، أو الشعير ليعير بها مكيالا، ذكر فى الأصل أنه يجوز، وقال أبو الحسن الكرخي: وعندى أنه لايجوز، بعض مشايخنا قالوا: ما ذكر فى الأصل: محمول على ما إذا استأجر ليعير بها مكيالا بعينه، وما ذكر أبو الحسن محمول على ما إذا استأجر ليعير بها مكيالا لابعينه، وبعضهم قالوا: فى المسئلة روايتان، ولو استأجر الدراهم أو الحنطة يوما مطلقا، ولم يبين لما إذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة فى الأصل: قال

شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده لقائل أن يقول: يجوز، ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتيالا لجواز العقد، وبقائل أن يقول: لا يجوز، وإليه مال الكرخى.

٢٢٥٠١:- وفى الذخيرة: وعن أبى القاسم الصفار إذا استأجر منه حجر ميزان كل شهر بدرهمين، هل يجب الأجر؟ قال: إن كان ذلك حجرا كما ذكرنا، وليس له قيمة لا يجب الأجر، ولا تجوز هذه الإجارة.

٢٢٥٠٢:- وذكر شمس الأئمة السرخسى فى تعليل مسئلة لو استأجر حجرا ليزن به يوما إلى الليل جاز، وهكذا ذكر بعض مشايخنا.

٢٢٥٠٣:- وفى الولوالجية: ولو استأجر من رجل ألف درهم بدرهم كل شهر يعمل بها، فهو فاسد ولا أجر عليه، وكذا الدنانير والمكيل والموزون.

٢٢٥٠٤:- م: وإذا استأجر الرجل نخلا أو شجرا على أن يكون ما أثمر للمستأجر لا يجوز، وإذا أطلق الإجارة على النخل اطلاقا، ولم يشترط شيئا لم يذكر محمد هذه المسئلة فى الأصل: قال شيخ الإسلام ولقائل أن يقول: يجوز وتصرف الإجارة إلى منفعة محضة تتحقق من الأشجار مع بقاء العين كبسط الثياب على أغصانها، أو شد الدابة بها والإجارة على مثل هذه المنفعة جائزة، وقد ذكر الكرخى فى مختصره: ان من استأجر نخلا أو شجرا ليسط عليه ثيابه لا يجوز.

٢٢٥٠٥:- وفى المنتقى: إذا استأجر الرجل سطحا ليحفف ثيابه عليه جاز، قال: ولا يشبه هذا إذا استأجر الرجل نخلا ليحفف ثيابه عليه.

٢٢٥٠٦:- وإذا استأجر الرجل علو منزل لىبنى عليه لم يجز فى قول أبى حنيفة، ويجوز فى قول أبى يوسف ومحمد، فمن مشايخنا من قال: موضوع المسئلة إذا كان العلو لرجل، والسفل لرجل أجر صاحب العلو من رجل لىبنى عليه، وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة أخرى، أن صاحب العلو إذا أراد أن يحدث فى العلو بناء، قال أبو حنيفة: ليس له ذلك أضربا لسفل، أو لم يضر فإذا لم يملك صاحب العلو إحداث البناء بنفسه لم يملك التملك من غيره بالإجارة، حتى لو

كان العلو والسفل لواحد، فانه تجوز هذه الإجارة عندهم جميعا، ومنهم من قال: لابل المسئلة على الخلاف، وإن كان العلو والسفل لواحد، فعلى هذا لا تكون المسئلة مسألة بناء، وتكون مسألة مبتدأة فلا بد أن يتكلم كل واحد منهما بكلام مبتدأ، اطلاق محمد يدل على هذا.

٢٢٥٠٧:- وفى الظهيرية: رجل استأجر عبدا، أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر فى الكتاب: أنه لا يجوز، قال الفقيه أبو الليث: فى الدابة نأخذ بقول المتقدمين، أما فى زماننا فالعبد يأكل من مال المستأجر عادة.

٢٢٥٠٨:- م: ومن استأجر أرضا لبنى جازت الإجارة، وإن كان قدر البناء مجهولا، ولو استأجر سطحاً ليبيت عليه شهرا ذكر فى كتاب الصلح، وفى بعض روايات كتاب الإجازات أنه يجوز، وذكر فى بعض المواضع أنه لا يجوز، فمن مشايخنا من وفق، فقال: ما ذكر فى كتاب الصلح، وفى بعض روايات كتاب الإجازات محمول على ما إذا كان العلو مسقفاً، أو لم يكن مسقفاً ويكون محجراً بأن دور عليه الحائط، وما ذكر فى بعض المواضع محمول على ما إذا لم يكن مسقفاً ولا محجراً، ومن المشايخ من قال: فى المسئلة روايتان، ومن المشايخ من زيف ما ذكر فى بعض المواضع.

٢٢٥٠٩:- وقال: يجوز إستيجار السطح للبيتوتة على كل حال، واطلاق لفظ كتاب الصلح وبعض روايات كتاب الإجازات يدل عليه.

٢٢٥١٠:- وفى الحاوى: وصى أو متول آجر منزل اليتيم أو الوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة، ويجب أجر المثل، قيل: للخصاف أتفتى بهذا؟ قال: نعم، وبعضهم جعل المستأجر بسكونته فيه غاصبا، فلا أجر عليه، وكذا الاب قال القاضى، وأنا أفتى بايجاب أجر المثل فى هذه الصورة أيضا كما قال الخصاف.

٢٢٥١١:- م: وإذا استأجر القاضى رجلا ليقوم عليه فى مجلس القضاء

شهرا بأجر مسمى فهو جائز كما لو استأجر شهرا للخدمة، ويدخل فى ذلك الحدود والقصاص، ولو استأجر القاضى لاقامة الحدود خاصة أو لاستيفاء القصاص خاصة إن لم يذكر لذلك مدة لاشك أنه لاتجوز الإجارة، وإن ذكر لذلك مدة لم يذكر محمد هذا الفصل فى الكتاب: وذكر الشيخ أبو الحسن الكرخى فى كتابه: أنه تجوز، وإليه مال الشيخ شمس الائمة الحلوانى، والشيخ الإمام الطواويسى فى شرح كتاب الإجارة، وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهرزاده: أنه لاتجوز، **وفى الابانة:** وإن فعل الأجير استحق أجر المثل.

٢٢٥١٢:- م: وإذا قضى القاضى لرجل على رجل بالقصاص فى النفس فاستأجر المقضى له رجلا يستوفى ذلك، على قول أبى حنيفة وأبى يوسف لايجوز، وعلى قول محمد يجوز، **وفى الذخيرة:** ثم على قول أبى حنيفة إذا قتل الأجير ذلك الرجل كما لايجب المسمى لايجب له أجر المثل، وفيما دون النفس تجوز الإجارة بالإجماع، ولو استأجر للربح يجوز.

٢٢٥١٣:- **وفى الخانية:** إذا استأجر رجلا شهرا ليعمل له فى بيته لايملك أن يأمره باستيفاء القصاص، ولا يجب له الأجر على قول أبى حنيفة وأبى يوسف. ٢٢٥١٤:- **وفى جامع الفتاوى:** قال محمد: لو استأجر الإمام رجلا ليقول المرتد والأسارى لم يجز عند أصحابنا.

٢٢٥١٥:- **وفى الخانية:** ولو استأجر الأمير ذميا أو مسلما ليقول أسيرا حربيا كان فى يده، فقتله لاشئ له، وقال محمد: يجب الأجر المسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد.

٢٢٥١٦:- **وفى الذخيرة:** ذكر محمد إذا قتل رئيس القوم، فقال الأمير: من جاء برأسه، حتى ينصب فيعلموا أن رئيسهم قد قتل فيتفرقون فله كذا، فذهب رجل وجاء برأسه فلا شئ له إذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان، فلا يحتاج فى المحجى برأس الرئيس إلى القتال، وكان ينبغى أن يكون له ماسمى الأمير

لأنه استأجره بعمل معلوم، وليس هذا من أعمال الجهاد إذا كان لا يحتاج فيه إلى القتال، والجواب أن هذا الاستيجار لم ينعقد أصلاً، لا بوصف الصحة ولا بوصف الفساد، لأن الأجر مجهول غاية الجهالة، كما لو قال الأمير: استأجرت واحداً من أهل العسكر، حتى يجيئ برأس الرئيس، ولم يعين أحداً، ولو كان الأمير عين واحداً من أهل العسكر، فقال: إن جئتني برأسه فلك كذا، فذهب الرجل وجاء برأسه، أو قال الأمير: لجماعة بأعيانهم أيكم جاء نى برأسه فله كذا، فجاء رجل برأسه فله أجر المثل. ٢٢٥١٧:- وإذا كان أمير عسكر المسلمين فى دار الحرب، وقد أقاموا على مطمورة ليس فيها رجال يقاتلون، وإنما كان فيها النساء والصبيان والأموال، فقال الأمير: من حفظ هذه المطمورة لليلة، حتى يصبح فلكل واحد حفظها كذا، فحفظها قوم، حتى أصبحوا فلكل رجل منهم ماسمى له الإمام، وبعض مشايخنا قالوا: فى مسألة حفظ الحصن الإجارة لا تنعقد حيث لم يخاطب قوماً معينين، وإنما ثبت فى الزمان الثانى حين يشتغل الحافظ بالحفظ، ويرضى به الإمام، فهو فى معنى الإجارة بالتعاطى، وذلك جائز.

٢٢٥١٨:- م: إذا استأجر سنورا لأخذ الفارة لايحوز، ولو استأجر كلباً أو بازياء ليصيد به ذكر فى أضاحى الزغفرانى أنه يحوز، وفى العتائية: وبه نأخذ.

٢٢٥١٩:- م: وذكر القدورى مسألة الكلب والبازي، وقال: لايحوز، وفى الخانية: ولو استأجر كلباً ليحرس داره قالوا: لايحوز، وفى الظهيرية: لو استأجر قرداً ليكنس البيت، قيل: ينعى أن يحوز إذا بين المدة لأن القرد يضرب فيعمل بالضرب بخلاف السنور، م: وكذا لو استأجر ديكاً ليصيح،

٢٢٥١٩:- قول المصنف: "ولو استأجر فحلاً" أخرج البخارى عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل. صحيح البخارى، الإجازات، باب عسب الفحل ١/ ٣٠٥ برقم: ٢٢٢٩، برقم: ٢٢٨٤، سنن الترمذى، البيوع، باب ماجاء فى كراهية عسب الفحل ١/ ٢٤٠ برقم: ١٢٩١، سنن أبى داود، البيوع، باب فى عسب الفحل ٤٨٦/ ٢ برقم: ٣٤٢٩.

وفى جامع الفتاوى: أو حماما ليقرقر، م: لم يجز، ولو استأجر فحلا للأنزاء فهو باطل، وعن أبى يوسف فيمن استأجر ثيابا ليبسطها فى بيت، ولا يجلس عليها، **وفى الظهيرية:** ولا ينام، ولكن يتجمل، م: إن الإجارة فاسدة، وكذا روى عن محمد فيمن استأجر دابة ليجنيها فلا أجر لها.

٢٢٥٢٠:- **وفى الفتاوى الخلاصة:** رجل استأجر دابة ليربطها على بابه ليرى الناس أن له فرسا أو أنية ليصنعها فى بيته يتجمل بها، ولا يستعملها، أو دارا لايسكنها لكن ليظن الناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يستخدمه، أو دراهم يضعها فى بيته فالإجارة فاسدة، ولا أجر له إلا إذا كان الذى يستأجر قد يكون أن يستأجر لينتفع به.

٢٢٥٢١:- **م: وفى المنتقى:** إذا استأجر تيسا أو كبشا للدلالة ليسوق به الغنم لايجوز، **وفى الخانية:** ولا أجر له، **وفى القدورى:** ولو استأجر شاة ليرضع منها جديا، أو صبيا لم يجز، وليس هذا كالأدمى.

٢٢٥٢٢:- **وفى الفتاوى العتائية:** ولو استأجر بقرة ليشرب اللبن، أو كرما، أو شجرا ليأكل ثمره أو أرضا ليرعى غنمه القصيل، أو شاة ليجز صوفها، فهو فاسد كله، وعليه قيمة الثمرة والصوف والقصيل، لأنه ملك الآجر، وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما إذا استأجر الأرض ليرعى الكلاء.

٢٢٥٢٣:- **وفى الخانية:** ولو استأجر قلما ليكتب به إن بين لذلك وقتا صحت الإجارة وإلا فلا، **وفى النوازل:** إذا بين الوقت والكتابة صحت الإجارة.

٢٢٥٢٤:- **م:** وإذا استأجر من آخر عبدا أو دابة وشرط على المستأجر طعام العبد، وعلف الدابة لم يجز، وعلى هذا إذا استأجر عبدا كل شهر بأجر معلوم وطعام أو استأجر دابة كل شهر بأجر معلوم وعلفها لايجوز.

٢٢٥٢٥:- **وفى المنتقى:** استأجر سيفا شهرا ليقلده أو استأجر قوسا شهرا ليرمى عنه يجوز، وإذا استأجر وتدا ليوتد به ذكر هذه المسئلة فى المنتقى: بهذه العبارة فى موضع، وذكر أنه يجوز، وذكر فى موضع آخر إذا استأجر وتدا ليعلق به

بعض أمتعته لاتجوز هذه الإجارة.

٢٢٥٢٦:- ولو استأجر قوما يحملون جنازة، أو يغسلون ميتا، فإن كان فى موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء فلا أجر لهم، وإن كان ثمة أناس غيرهم فلهم الأجر.

٢٢٥٢٧:- وفى الذخيرة: إذا استأجر أرضا لينصب فيها الشبكة للصيد جاز إن وقت ذكره، فى العيون: وإذا استأجر أرضا ليلبن منها، فالإجارة فاسدة واللبن كله للبان، وعليه قيمة التراب إن كان له ثمة قيمة، وأجر مثل الأرض إن لم يكن للتراب قيمة فى ذلك الموضع.

٢٢٥٢٨:- ولو كان فى رفع التراب منفعة الأرض فلا شئ عليه، وفى الفتاوى الخلاصة: فان نقصت الأرض بذلك ضمن نقصانه، ويدخل أجر المثل فيه، وإن لم يكن فيه نقصان لا شئ عليه.

٢٢٥٢٩:- وفى العتائية: إذا استأجر سنجة أو ميزانا ليزن بها يجوز، لأنها منفعة.

م: الفصل السادس عشر

فيما يجب على المستأجر، وفيما يجب على الآجر

٢٢٥٣٠:- قال نفقة: المستأجر على الآجر سواء كانت الأجرة عينا، أو كانت منفعة، حتى أن من استأجر دابة إلى بغداد بسكنى بيت شهرا، أو بخدمة عبد شهرا، أو استأجر عبدا بسكنى بيت شهرا، كان علف الدابة ونفقة العبد على الآجر قال وتطيين الدار، وإصلاح ميازيبها، وما بنى من بناءها على رب الدار دون المستأجر ولا يجبر على ذلك، ولكن للمستأجر أن يخرج إذا لم يعمل، وللمستأجر أن لا يرضى بذلك، وإن كان استأجرها وهي كذلك ورآها فلا خيار له.

٢٢٥٣١:- وفي الظهيرية: رجل استأجر بيتا، ثم وكف الماء من السقف لا يجبر صاحب البيت على إصلاح سقفه.

٢٢٥٣٢:- م: قال وإصلاح بئر الماء وبئر البالوعة والمخرج على رب الدار، وإن كان امتلا من فعل المستأجر فلا يجبر على ذلك، وفي التفريد: وإن امتنع يصير عذرا في فسخ الإجارة، وفي الخانية: ولا يكون ذلك على المستأجر، فإن فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب من الأجر، وكذا الغلق والسلم، وكذلك كل ستره تركها مخل بالسكنى على رب الدار.

٢٢٥٣٣:- قال: وإن انتقضت الإجارة، وفي الدار تراب من كنسه فعليه أن يرفعه، وإن كان امتلا خلاها ومجاريها من فعله، فالقياس أن يلزمه نقله، قال: فإن أصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحتسب له ما أنفق، وفي الظهيرية: فإن اختلفا في التراب الظاهر أن القول قول المستأجر أنه استأجرها وهو فيها.

٢٢٥٣٤:- وفي الذخيرة: إذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له أن يسقى من ماء البئر للوضوء وغيره من غير إذن صاحب الدار، فإن وقعت في البئر نجاسة، أو نزل بها آفة فليس على واحد منهما إصلاحه.

٢٢٥٣٥:- **وفى الخانية:** وفى إجارة الحمام نقل الرماد والسرقين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر، سواء كان المسيل ظاهراً أو مسقفاً، فإن شرط ذلك على الأجر فسدت الإجارة، وإن شرط على المستأجر جازت الإجارة والشرط، فإن أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله كان القول قوله.

٢٢٥٣٦:- **وفى فتاوى آهو:** قال الإمام برهان الدين: إن كان فسخ الإجارة بعد الحصاد، فالإرتفاع على المستأجر، وقبله على الآجر.

٢٢٥٣٧:- **وفى الخانية:** ولو أن رجلاً قال لغيره: انفق على بنا دارى، ولم يقل على أن ترجع بذلك علىّ، اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام السرخسى: الصحيح أنه يرجع.

م: ومما يتصل بهذا الفصل

فصل التوابع

٢٢٥٣٨:- والأصل فيه أن الإجارة إذا وقعت على عمل، وكل ما كان من توابع ذلك العمل، ولم يشترط في الإجارة ذلك على الأجير فالمرجع فيه العرف، حتى قال في الكتاب: من استأجر رجلا ليضرب له لبناء، فالرسل والملبن على اللبان ان جرت العادة، وفي الخانية: والتراب على المستأجر، وفي جامع الفتاوى: وليس على اللبان إلا الملبن، م: وكذلك في الدقيق الذى يصلح الحائك به الثوب يعتبر العرف.

٢٢٥٣٩:- وفي الخانية: وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب السلك الذى يخييط به الثوب والإبرة على الخياط باعتبار العرف، وفي الخانية: وهذا فى عرفهم، أما فى عرفنا السلك على صاحب الثوب، ولو كان الثوب حريرا، فالإبر يسم الذى خاط به الثوب يكون على صاحب الثوب.

٢٢٥٤٠:- وفي الكبرى: وفي غزل الخياط إذا لم يكن فيه عادة فهو على صاحب الثوب، وهو كالصباغ يكون الصبغ عليه، فإن لم يكن فيه عادة فعلى صاحب الثوب.

٢٢٥٤١:- م: وإخراج الخبز من التنور على الخباز بحكم العرف، وكذلك الطباخ إذا استوجر فى عرس، وفي الخانية: أو وليمة، فإخراج المرقعة من القدور إلى القصاع على الطباخ، وإن استوجر لطبخ قدر خاص، فإخراج المرقعة من القدور ليس عليه.

٢٢٥٤٢:- وإذا تكارى دابة للحمل ففى الاكاف والحبال والجوالق يعتبر العرف، وكذا إذا تكاراها للركوب ففى اللجام والسرج يعتبر العرف أيضا، وإذا

تكارى دابة ليحمل الحنطة إلى منزله، فانزال الحمل على ظهر الدابة على المكارى، وفى الإدخال فى المنزل يعتبر العرف، وكذلك الحمال يحمل على ظهره ففى الإدخال فى المنزل يعتبر العرف، وليس على المكارى أن يصعد به السطح، وفى الخانية: أو الغرفة إلا أن يكون اشترط ذلك وبين له.

٢٢٥٤٣:- وفى النوازل: روى عن أبى يوسف، وعن أبى حنيفة فى رجل تكارى دابة فحمل عليها دقيقاً أو سمناً، أو زيتاً فلما انتهى إلى منزل المستأجر، فأراد المستأجر أن يحمل المكارى ذلك فيدخله منزله فأبى ذلك المكارى قال: هذا ما يفعل الناس ويتعاملون عليه كما كان على المكارى فيما يعمل الناس فعلى المكارى إدخاله، وقال أبو يوسف: فهذا حسن، وفى الخانية: وكذا صب الطعام فى الحقق لا يكون عليه إلا بالشرط.

٢٢٥٤٤:- م: وفى سلك الخياط إذا لم تكن عادة معروفة فهو على صاحب الثوب.

٢٢٥٤٥:- إذا استأجر وراقاً وشرط عليه الحبر والبياض، فاشترط الحبر جائز، واشترط البياض باطل، وفى الكبرى: وحث التراب إلى القبر على الحفار بناء على عرفهم.

٢٢٥٤٦:- م: وإذا استأجر قصاراً ليقصر له ألف ثوب فحملها على القصار إلا أن يشترط القصار حملها على رب الثياب حمال حمل احمالاً بكذا فلما بلغ الموضع نزل فى دار، ووضع الاحمال فى موضع منها، ثم وزنها على صاحبها وسلمها إليه فلم يرفعها أياماً، ثم اختصموا فى كراء ذلك الموضع، ورب الدار يأخذ الحمال بالكراء، فإن كانت الاحمال فى موضع مستأجر بالعقد فالكراء على من استأجر، وإن كانت الأحمال فى موضع يستعمل بأجر غير معقود، فبعد الوزن والتسليم يجب الكراء على المسلم إليه وقيل: ذلك يجب على الحمال.

٢٢٥٤٧:- وفى النوازل: قال نصير: سألت الحسن بن زياد عن رجل

استأجر مكاريا على أن يحمل له حنطة على من يكون الجوالق والجبل، قال: إن كان يحمل المكارى على دوابه فهو عليه، وإن كان يحمله على عنقه، أو على دواب المستأجر فهو على رب الحنطة.

٢٢٥٤٨:- قال الفقيه: العادة في زماننا أن لا تكون الجوالق على الحمال في الأحوال كلها، وإنما هو على صاحب الحنطة إلا أن يشترطه على الحمال، وأما الجبل فهو على الحمال لأن عليه أن يشد كي لا يسقط عن ظهره أو عن دابته.

٢٢٥٤٩:- وسئل أبو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على من قطف العنب، ووزنه قال إذا باع مجازفة فالقطف والجمع على المشتري، وإذا باع موازنة فعلى البائع إلا أن يحتال البائع أن لا يجب عليه الوزن، فيقول: إنها بالوزن كذا، إما أن يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن، وإما أن يكذبه فيكلفه وزنه.

٢٢٥٥٠:- وفي الحاوي: سئل أبو القاسم عمن استقرض مختوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال: على المقرض إلا إذا قال المقرض استأجر لى من يحمله، فالأجر على المقرض وله الرجوع على المقرض بذلك.

٢٢٥٥١:- وسئل أبو نصر الدبوسى حمال وقف فى الطريق أياما، حتى لزم صاحب الأحمال أجر الأوعية أجرا كثيرا على من يكون أجر الأوعية، قال صار الحمال فى وقوفه فى الطريق مخالفا وغاصبا وعليه رد ما قبض من الأجر من هنا إلى مالك الأحمال وأجر الأوعية على صاحب الأحمال.

م: الفصل السابع عشر

فى الرجل يستأجر فيما هو شريك فيه

٢٢٥٥٢:- وإذا استأجر أحد الشريكين نصف دابة صاحبه أو نصف عبد صاحبه على أن يحمل نصيبه من الطعام المشترك إلى موضع كذا، والطعام غير مقسوم، فلا أجر له، وفى الجامع الصغير الحسامى: وقال الشافعى: له المسمى إذا بين الأجر وبين موضع الحمل، وفى الجامع الصغير الاسيحيانى: ولا يلزم على هذا ما إذا استأجر بيتا من رجل يضع فيها طعاما بينهما فإنه يصح لأن المعقود عليه منافع البيت ولا وضع الطعام، م: وعلى هذا الإجارة على عمل فى محل مشترك.

٢٢٥٥٣:- قال محمد: ولو استأجر أحدهما نصف سفينة صاحبه ليحمل الطعام المشترك إلى موضع كذا فهو جائز، وكذلك لو أراد أن يطحن الطعام المشترك ولأحدهما ربحى فاستأجر أحدهما نصف الجوالق على أن يحمل فيه هذا الطعام إلى موضع كذا.

٢٢٥٥٤:- قال محمد فى العيون: عقيب ذكر هذه المسائل: كل شئ استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فإنه لا يجوز، فإذا عمل فلا أجر له، وفى الكبرى: مثل الدابة، وكل شئ استأجره أحدهما من صاحبه مما لا يكون منه العمل فهو جائز، وذلك نحو الجوالق واشباهه، قال الفقيه أبو الليث: هذا رواية الأصل فإنه ذكر محمد فى كتاب المضاربة: لو استأجر من صاحبه بيتا أو حانوتا لا يجب الأجر.

٢٢٥٥٥:- وفى الكبرى: ذكر القدورى كل شئ لا يستحق به الأجرة إلا بايقاع العمل فى العين المشتركة، فإذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجز مثل أن يستأجر لنقل الطعام بنفسه أو بغلامه أو دابته، وكل ما يستحق الأجرة فيه من غير

ايقاع العمل فى المال المشترك، فالإجارة جائزة مثل أن يستأجر دارا يجوز فيها الطعام، أو سفينة أو جوالقا، وعن أبى يوسف أن الإجارة فى الدور والسفينة لا تجوز، قال القاضى فخر الدين: الفتوى على ما ذكره فى العيون، والقدرى.

٢٢٥٥٦:- وفى نوادر ابن سماعة: رجل استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة إلى منزله بدرهم، فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع إذا لم يكونا شريكين قبل ذلك فى الحمل والعمل، وكذلك لو استأجرهما لبناء حائط، أو حفر بئر فلو كانا شريكين فى العمل يجب الأجر كله ويكون بين الشريكين، ويصير عمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما.

٢٢٥٥٧:- وفى التجريد: ذكر أبو الحسين فى الجامع: إذا كان عبد واحد بين اثنين فأجر أحدهما نصيبه من صاحبه ليحتطب معه شهرا على أن يضع نصيبه مع صاحبه هذا شهرا، فإن هذا لا يجوز فى العبد الواحد، وإنما لا يجوز فى العاملين المختلفين إذا كانا عبيدين.

٢٢٥٥٨:- وفى الأصل: إذا استأجر الرجل قوما يحفرون له سردابا إجارة صحيحة فعملوا إلا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الأجر مقسوما بينهم على عدد الرؤوس قال بعض مشايخنا: هذا إذا لم يكن التفاوت بين الأجراء فى العمل فى هذه الصورة تفاوتاً فاحشاً، أما إذا فحش التفاوت لا يقسم الأجر على عدد الرؤوس كما فى مسألة الدابتين، وإن لم يعمل أحدهما لمرض، أو عذر آخر إن لم يكن بينهما شركة بأن لم يشتركا فى تقبل هذا العمل سقط حصة أجرة المريض.

٢٢٥٥٩:- وهو نظير رجل دفع أرضه إلى رجل مزارعة فجاء آخر وزرع ذلك الأرض متبرعا كان الزرع لصاحب الأرض، وإن اشتركا فى تقبل هذا العمل يجب كل الأجر، وتكون حصة المريض له.

٢٢٥٦٠:- وفى فتاوى أبى الليث: صانعان آجر أحدهما آلة عمله من

الآخر، ثم اشتركا في ذلك العمل، فإن كانت الإجارة وقعت على كل شهر يجب الأجر في الشهر الأول ولا يجب بعد ذلك، وإن أجرها عشر سنين مثلاً، فالأجر واجب عليه في ذلك كله.

٢٢٥٦١:- وعن محمد بن سلمة أن الشركة توهن الإجارة وصورة مانقل عنه: رجل استأجر حانوتا من آخر، ثم اشتركا في عمل يعملان في ذلك الحانوت، ويقول: محمد بن سلمة يفتي ويسقط الأجر إذا عملا فيه بحكم الشركة.

٢٢٥٦٢:- وإذا تَكَارَى دارا شهرا، فأقام معه رب الدار فيها إلى آخر الشهر، فقال المستأجر: لأعطيك الأجر إنك لم تخل بيني وبين الدار فعليه من الأجر بحساب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل، وفي الكبرى: أجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكر هنا أنه الأجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ أو للخبز، وفيه نظر وينبغي أن يجوز قال القاضي خان: الفتوى على أنه يصح.

٢٢٥٦٣:- وفي الفتاوى العتائية: ولو سكن المستأجر مع رب الدار فيها يجب على المستأجر حصة ما في يده، ولو استأجر البيت والرحى من رجل والبعير والمتاع من آخر صفقة واحدة انقسم الأجر المسمى على كل واحد، ولو كان لواحد بيت على نهر فجاء آخر بالحجرين ومتاعهما فنصبهما في البيت واشتركا أن يطحنا حبوب الناس فما حصل فبينهما نصفين جاز، وهي شركة التقبل، وليس للبيت والمتاع أجر.

م: الفصل الثامن عشر

فى فسخ الإجارة بالعدر

وبيان مايصلح عذرا وما لا يصلح

٢٢٥٦٤:- قال: الإجارة تنفسخ بالأعذار عندنا، وفي الظهيرية: وذلك إما أن يكون من قبل أحد العاقلين، أو من قبل المعقود عليه، وفي الزاد: وعند الشافعي لا تنتقض بعذر وبغير عذر، وعند بعض الناس تنقض بعذر وبغير عذر، وفي التجريد: والعذر أن يحدث في العين ما يمتنع الإنتفاع به أو تنتقص المنفعة، وفي الهداية: وهو عجز العاقد عن المضى في موجهه إلا بتحمل ضرر زائد لم يستحق به.

٢٢٥٦٥:- وفي الكافي: وتنفسخ بخيار الشرط والعيب والعذر، أما الأول ففيه خلاف الشافعي فإن شرط الخيار في الإجارة يصح عندنا، ويعتبر أول المدة من وقت سقوط الخيار، وعند الشافعي لا يصح.

٢٢٥٦٦:- م: استقبح محمد قول من يقول: بأن الإجارة لا تنفسخ بالأعذار فقال: رأيت لو أن رجلا استأجر رجلا ليقع سنه بوجع أصابه أو استأجر رجلا ليقطع يده لأكلة وقعت فيها، فسكن الوجع وبرأت اليد لا يجبر المستأجر على المضى على الإجارة والتمكين من قلع السن وقطع اليد، ورأيت لو استأجر رجلا ليتخذ وليمة العرس فماتت المرأة أيجبر المستأجر على المضى لاشك أنه لا يجب لما في المضى من الضرر، وإنه قبيح، ثم العذر إذا تحقق تنفسخ الإجارة بنفس العذر، أو يحتاج فيه إلى الفسخ لم يذكر محمد هذا، وإشارات الكتاب

٢٢٥٦٤:- نقل ابن حزم من عبد الرزاق عن قتادة فيمن اكرى دابة إلى أرض معلومة، فأبى أن يخرج، قال قتادة: إذا حدث نازلة يعذر بها لم يلزمه الكراء. المحلى بالآثار لابن حزم ١٠ / ٧ تحت رقم المسئلة ١٢٩٢.

متعارضة في بعضها يشير إلى أنها تفسخ بنفس العذر، وبه أخذ بعض المشايخ، وفي عامتها يشير إلى أنها تحتاج فيه إلى الفسخ، وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح، وفي التهذيب: وفي رواية الأصل ينتقض بدون الرضا والقضاء وقيل: هو الصحيح.

٢٢٥٦٧: - م: ومن المشايخ من قال: كل عذر يمنع المضي في موجب العقد شرعا تنتقض الإجارة بنفسه، ولا يحتاج فيه إلى الفسخ كما في مسألة الآكلة وقلع السن، فإن بعد ما برأت اليد، وسكن الوجع لا يجوز قطع اليد، وقلع السن، فلا فائدة في إبقاء العقد فتنتقض ضرورة، وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا، ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ.

٢٢٥٦٨: - وفي الظهيرية: لو استأجر دابة بعينها إلى بغداد لطلب غريمه أو لطلب عبد آبق، ثم حضر الغريم، أو عاد الآبق تنتقض الإجارة، وكذلك لو ظن أن في بناء داره خللا فاستأجر رجلا ليهدم البناء، ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل بطلت الإجارة، ثم إذا احتيج إلى الفسخ على ما عليه اشارات عامة الكتب ينفرد صاحب العذر بالفسخ، أو يحتاج فيه إلى قضاء القاضى، أو رضاء العاقد الآخر، ذكر في الزيادات: أنه يشترط القضاء أو الرضاء، وأشار في الجامع الصغير، وفي الأصل: إلى أنه لا يشترط القضاء أو الرضاء، وفي الخلاصة الخانية: ما ذكر في الزيادات هو الصحيح.

٢٢٥٦٩: - م: ومن شرط القبض من المشايخ اختلفوا فيما بينهم، بعضهم قالوا: ما ذكر في الزيادات محمول على عذر يحتمل الإشتباه كما إذا لحق الآجر دين، وهو يدعى أنه لا وفاء له إلا من ثمن الدار، أو يحتمل أن له وفاء بعين الدار المستأجر، فيحتاج إلى قضاء ليزول الإشتباه بالقضاء، وما ذكر في الأصل وفي الجامع الصغير محمول على ما إذا كان العذر امرا واضحا لا اشتباه فيه، فلا يحتاج فيه إلى القضاء، ومنهم من قال: في المسئلة روايتان، وفي الخانية: والصحيح أن

العدر إذا كان ظاهراً ينفرد، وإن كان مشتبهاً لا ينفرد، وفي الذخيرة: وصحح شيخ الإسلام الرواية المطلقة، وصحح شمس الأئمة الحلواني في مسألة الدين إذا باع المستأجر بقدر الدين رواية الزيادات، وهكذا ذكر فخر الإسلام أن في الدين يفتى برواية الزيادات، وفيما عدا الدين يفتى بعامة الروايات.

٢٢٥٧٠:- وفي الخلاصة: ثم في فسخ الإجارة في أيام الفسخ لا تشترط حضرة صاحبه ولا علمه، وفي شروط الحاكم السمرقندي قيل: هذا قول أبي يوسف هو المختار في فسخ الإجارة، والقاضي الإمام الأجل الأستاذ أفتى أنه يشترط علم صاحبه كما هو قولهما والمفتي هذه في المسئلة بالخيار إن شاء أخذ بقولهما، وإن شاء أخذ بقول أبي يوسف.

٢٢٥٧١:- م: إذا حدث في العين المستأجرة عيب لا يوجب خللاً في المنافع لم يكن للمستأجر أن يفسخ العقد، وذلك نحو العبد المستأجر للخدمة إذا ذهب أحدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة، أو سقط شعره أو سقط حائط من الدار لا ينتفع به في سكنائها، وإن كان العيب يوجب خللاً في المنافع كالعبد إذا مرض والدابة إذا أدبرت والدار إذا انهدم بعض بناءها، حتى أوجب نقصاناً في سكنى الباقي كان للمستأجر أن يفسخ العقد، فإن شاء رضى بالخلل واستوفاه كذلك، وإن شاء فسخ العقد.

٢٢٥٧٢:- وفي الخانية: رجل استأجر داراً وقبضها فسقط فيها حائط، أو انهدم بيت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الإجارة بحضرة الآجر ولا يصح فسخه عند غيبته، وإن انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند غيبته وحضرته، ويسقط الأجر عن الكل ولا تنفسخ الإجارة ما لم يفسخ، م: وإن بنى المواجه ما سقط من الدار قبل فسخ المستأجر فلا خيار للمستأجر، ولو كان المواجه غائباً فليس للمستأجر أن يفسخ.

٢٢٥٧٣:- **وفى الكبرى:** ولو خرج حال غيبة الآجر فعليه الأجر، ولو سقطت الدار كلها فله أن يخرج سواء كان صاحب الدار شاهداً، أو غائباً، فهذا إشارة إلى أن عقد الإجارة يفسخ بانهدام الدار فإنه قال: للمستأجر أن يخرج سواء كان صاحب الدار شاهداً، أو غائباً، ولم يفسخ العقد، وإن احتيج إلى الفسخ يشترط حضرة صاحبه كما فى المسئلة المتقدمة.

٢٢٥٧٤:- وهذا فصل اختلف أصحابنا فيه بعضهم قالوا: يفسخ العقد بانهدام الدار، وانقطاع الماء عن الرحى، وانقطاع الشرب عن الأرض إذا كان لا يمكنه أن يزرعه، **وفى الفتاوى العتائية:** وأما العذر فى الرحى انقطاع الماء أو انكسار الحجر.

٢٢٥٧٥:- **م:** ومنهم من قال: لا يفسخ العقد بانهدام الدار، **وفى الصغرى:** وفى إجازات شمس الأئمة إذا انهدمت الدار الصحيح أنه لا تنفسخ لكن سقط الأجر منه فسخ، أو لم يفسخ، **وفى الذخيرة:** نص فى إجازات الأصل: أن الإجارة فى الرحى لا تنفسخ بانقطاع الماء عنها.

٢٢٥٧٦:- **م:** روى هشام عن محمد فيمن استأجر بيتاً، فأنهدم، ثم بناه الآجر فليس للمستأجر أن يمنع ولا للآجر، فهذا إشارة إلى أن العقد لا يفسخ بانهدام الدار.

٢٢٥٧٧:- **وفى الخانية:** وعن محمد إذا انهدمت الدار المستأجرة فبناها المواجهر، فأراد المستأجر أن يسكن بقية مدة الإجارة لم يكن للآجر أن يمنعه من ذلك، أراد به إذا بناها قبل انقضاء مدة الإجارة، وقبل أن يفسخ المستأجر الإجارة، فإن بناها بعد الفسخ ليس للمستأجر أن يسكنها بعد الفسخ.

٢٢٥٧٨:- **م:** **وفى فتاوى الفضلى:** إذا نقض الدار المستأجرة برضى المستأجر، أو بغير رضاه لا تنتقض الإجارة، وهذا بمنزلة مالو غصب الدار المستأجرة من المستأجر فهناك لا تنتقض الإجارة، ولكن يسقط الأجر عن

المستأجر مادامت الدار في يد الغاصب.

٢٢٥٧٩:- ومن المشايخ من قال: يفسخ العقد بانهدام الدار، ثم يعود بالبناء، ومثل هذا جائز، ألا ترى أن الشاة المباعة إذا ماتت في يد البائع يفسخ العقد، ثم إذا دبغ جلددها يجوز ويعود العقد بقدره كذا هنا، فإن بنى المواجه كلها قبل الفسخ فللمستأجر أن يفسخ العقد إن شاء، هكذا ذكر في النوادر، وأنه مخالف رواية هشام عن محمد في مسئلة البيت.

٢٢٥٨٠:- قال محمد في السفينة المستأجرة إذا نقضت وصارت الواحاً، ثم ركبت واعدت سفينة: لم يجبر على تسليمها إلى المستأجر، وفي نوادر ابن سماعة: عن أبي يوسف رجل استأجر داراً وقبضها، فانهدم بيت منها يرفع عنه من الأجر بحصته ولا يؤخذ واحد منهما ببناء هـ.

٢٢٥٨١:- وفي الفتاوى العتائية: إذا خرج المستأجر عن الدار بعذر سقط عنه الأجر، وفي رواية الزيادات لا يسقط إلا إذا سكن الأجر الدار فيكون رضا بالفسخ.

٢٢٥٨٢:- م. وإذا استأجر غلاماً لخدمته في المصر، ثم أراد المستأجر أن يسافر فهذا عذر له في فسخ الإجارة، فأما إذا استأجره لخدمته مطلقة، ولم يقيد بالمصر، ثم أراد المستأجر أن يسافر هل يكون عذراً في فسخ الإجارة؟ فهذه المسئلة تبتنى على مسئلة أخرى أن من استأجر عبداً في المصر للخدمة، هل له أن يسافر فإن كان له أن يسافر يكون ذلك عذراً، وإن لم يكن له أن يسافر لم يكن عذراً، فإن قال المواجه للقاضي أنه لا يريد السفر لكنه يريد فسخ الإجارة، وقال: المستأجر أنا أريد السفر فالقاضي يقول: للمستأجر مع من يخرج، فإن قال مع فلان وفلان، فالقاضي يسألهم أن فلانا هل يخرج معكم وهل استعداد للخروج، فإن قالوا: نعم، يثبت العذر عندى وما لا فلا.

٢٢٥٨٣:- وبعض مشائخنا قالوا: القاضي يحكم بزيه وثيابه، فإن كان ثيابه ثياب السفر يجعله مسافراً، وبعضهم قالوا: إذا أنكر الأجر السفر فالقول قوله

وبعضهم قالوا: القاضى يحلف المستأجر بالله أنك عزمت على السفر، وإليه مال الكرخى، والقدرورى، وكذلك لو خرج من المصر، ثم عاد يحلف بالله أنك قد خرجت قاصدا إلى الموضع الذى ذكرت أولا.

٢٢٥٨٤:- وإن أراد رب العبد أن يسافر لا يكون عذرا له فى فسخ الإجارة، ونظير هذه المسئلة إذا استأجر من آخر الدار يسكنها، ثم عزم على السفر كان ذلك عذرا له فى فسخ الإجارة، وإن كان الآخر هو الذى عزم على السفر لا يكون له عذرا فى فسخ الإجارة.

٢٢٥٨٥:- وفى التجريد: وإذا أراد أى المواجه السفر والنقلة لم يفسخ العقد فى العقار، وقال محمد: لا يكون للمواجه عذر فى فسخ الإجارة فى الابل والعقار إلا من دين قاذح يلحقه ولا يجد قضاء إلا من ثمنه.

٢٢٥٨٦:- وفى الينابيع: وإذا أراد أن يسافر أو ينتقل إلى حرفة أخرى مثل أن يترك التجارة ويأخذ فى الزراعة، أو إستأجر أرضا للزراعة، فتركها وأخذ فى التجارة فهو عذر، أما لو وجد أرخص مما استأجر، فليس ذلك بعذر.

٢٢٥٨٧:- م: وإذا استأجر حانوتا فى السوق ليعمل فيه عملا مثلا، تابزازى كند، ثم لحقه دين أو افلس وقام عن السوق، فهذا عذر فى فسخ الإجارة ولو لم يكن شئ من ذلك، ولكن أراد المستأجر أن يتحول إلى حانوت آخر هو أوسع وأرخص ويعمل ذلك العمل، لم يكن ذلك عذرا، ولو أراد أن يقوم من هذا العمل ويعمل عملا آخر ذكر فى فتاوى الصغرى أن هذا عذر.

٢٢٥٨٨:- وذكر فى فتاوى الأصل: هذه المسئلة على التفصيل فقال: إن تهيأ له العمل الثانى على ذلك الدكان ليس له النقص، وإن لم يتهيأ فله النقص، وذكر فى الجامع الصغير: مطلقا أنه ليس بعذر.

٢٢٥٨٩:- المواجه إذا وجد زيادة عن الأجرة لا يكون ذلك عذرا فى فسخ الإجارة، وفى الخانية: ولو استأجر دابة إلى بغداد، ثم بدا له أن يقعد عن

السفر، أو اكترى ابلا للحج، ثم بدا له أن لا يحج عامه ذلك أو مرض أو عجز عن السفر كان عذرا.

٢٢٥٩٠:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو استأجر دابة ليركبها إلى بغداد فبدا للمستأجر أن لا يخرج فهذا عذر، وكذا لو بدا له في بعض الطريق، وكذا لو مرض أو لزمه غرم، أو خاف أمرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب معه، فبعض هذا عيب في المعقود عليه، وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج، وإن عرض لصاحب الدابة مرض فلا يستطيع الخروج، أو حبسه غريم لم يكن له أن ينقض الإجارة ويرسل معها رجلا آخر.

٢٢٥٩١:- م: وفي فتاوى أبي الليث: رجل ساكن في قرية استأجر أرضا في قرية أخرى، ثم بدا له أن يترك هذه الأرض ويزرع أرضا أخرى في قرية أخرى، قال: إن كان بينهما مسيرة سفر كان عذرا له في فسخ الإجارة وإلا فلا.

٢٢٥٩٢:- وإذا لحق الآجر دين قادم لاوفاء له إلا من ثمن الدار المستأجرة أو من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر، وفي الفتاوى العتائية: ولم يفصل بين القليل والكثير، م: وينبغي للآجر أن يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ العقد، وليس للآجر أن يفسخ بنفسه.

٢٢٥٩٣:- وفي الحاوي: عن ابن مقاتل فيمن له دار في إجارة أراد أن ينقض الإجارة ويبيع داره، إن كان معسرا لانفقة له ولا عياله فله أن ينقضها في قياس قول علمائنا، وفي السراجية: ولو باع المستأجر ليقضى دينه لم يصح مالم يرفع إلى القاضي، وعليه الفتوى.

٢٢٥٩٤:- وفي الخانية: وإذا أراد القاضي فسخ الإجارة لأجل الدين، اختلفوا فيه، قال بعضهم: يبيع الدار فينقذ بيعه وتنفسخ الإجارة، وقال بعضهم: يفسخ الإجارة أولا، ثم يبيع هذا إذا كان الدين ظاهرا، فإن لم يكن ولكن صاحب الدار أقربا الدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة: يصح إقراره وفسخ

القاضى الإجارة بينهما باقراره بالدين، وقال صاحبه: لا يصح اقراره.

٢٢٥٩٥:- م: ثم إذا رفع الأمر إلى القاضى إن طلب من القاضى أن ينقض الإجارة، فالقاضى لا ينقضها، وإن طلب من القاضى أن يبيع المستأجر بنفسه أو يأمر الأجر، أو غيره بالبيع أجاب القاضى إلى ذلك، وهذا الجواب إنما يتأتى على ظاهر الرواية، لأن على ظاهر الرواية حق المستأجر لا يمنع البيع، ولكن يمنع التسليم وللمشتري الخيار بين أن يترص إلى مضى مدة الإجارة، وبين أن يرفع الأمر إلى القاضى ويطلب التسليم أو الفسخ، فإذا رفع الأمر وثبت البائع الدين بالينة فالقاضى يمضى البيع وتضمن ذلك نقض الإجارة، فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه إلى الأجر الغريم، وإلى أن يمضى القاضى البيع، فالأجرة واجبة على المستأجر وكان الأجر للأجر ويكون طيبا له.

٢٢٥٩٦:- وكذلك لو أن الأجر باع الدار بنفسه قبل أن يتقدموا إلى القاضى، ثم تقدموا إلى القاضى فعلى المستأجر أجر الدار، حتى ينقض القاضى الإجارة بامضاء البيع، وتنفيذه، هذا إذا كان الدين على الأجر ظاهرا معلوما للقاضى، أما إذا لم يكن ظاهرا معروفا وإنما عرف بإقرار الأجر وصدقه المقر له فى إقراره، وكذبه المستأجر، فعلى قول أبى حنيفة بيعت الأرض ونقضت الإجارة، وعلى قولهما لاتباع الأرض ولا تنقض الإجارة.

٢٢٥٩٧:- وفى الفتاوى العتائية: إذا باع القاضى يبدأ بدين المستأجر من ثمنها، فما فضل للغمراء، حتى لو لم يكن فى الثمن فضل لم يفسخ، وبعد الفسخ له أن يحبس الدار، حتى يصل إليه ما عجل وقيل: يحل له السكنى فى الدار، ولو هلك فى زمان الحبس يهلك أمانة، ولو مات الأجر وعليه دين، فالمستأجر أحق به من الغرماء.

٢٢٥٩٨:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو أن المستأجر احتاج إلى مال الإجارة بسبب العجز عن الكسب، أو الفقر أو المرض له أن يفسخ الإجارة.

٢٢٥٩٩:- وفي الفتاوى العتائية: ولو كان أرضا وزرعها لم يفسخ بعذر الدين، حتى يدرك الزرع، ويخرج الآجر من السجن إلى أن يدرك، ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة فليس له أن يفسخ الشراء ويصبر، حتى تنقضى مدة الإجارة، ولو باع الآجر بغير إذن المستأجر ورد المستأجر البيع هل يفسخ البيع اختلف المشايخ فيه، والأصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها بإذن المستأجر انفسخت الإجارة، ولو حبسها، فإن رضى بالتسليم، ثم رد على الآجر يعيب بقضاء لاتعود الإجارة.

٢٢٦٠٠:- وفي الإجارة الفاسدة إذا فسخ فللمستأجر أن يحبس، حتى يأخذ ما عجل، ولو شرط الآجر تعجيل الأجرة له أن يحبس الدار، حتى يستوفى جميع الأجرة، وله حق المطالبة، وفي التجريد: ليس له أن يحبسها بدين آخر، وفي الهداية: ومن آجر عبدا ثم باعه فليس بعذر.

٢٢٦٠١:- م: وفي الأصل: إذا انهدم منزل الآجر، ولم يكن له منزل آخر فأراد أن يسكن هذا المنزل، لم يكن له ذلك، وفي الولوالجية: وكذلك إن أراد التحول عن المصرفى جانب آخر.

٢٢٦٠٢:- وفي فتاوى أبي الليث: إذا تَكَارَى ابلا من الكوفة إلى بغداد، ثم بدا له أن يتَكَارَى بغلا، وفي الفتاوى: أو ابلا أجود منه، م: فهذا ليس بعذر بل هذا تمنى أما لو اشترى بعيرا أو دابة فهو عذر.

٢٢٦٠٣:- وفي الذخيرة: رجل استأجر عبدا ليعلمه سنة بمائة درهم، ورطل من خمر وتقابضا، ثم أراد الآجر أن ينقض عقده بحكم الفساد فله ذلك، ولكن لا يسترد العبد، حتى يسترد الآجر، فإن مات الآجر بيع العبد فيستوفى الآجر الأجرة أولا، وما بقى فهو لغرماء الآجر، فإن مات العبد بعد فسخ الإجارة قبل الإسترداد مات من مال الآجر.

٢٢٦٠٤:- م: وفي الأصل: إذا استأجر من آخر منزلا، ثم أن المستأجر

اشترى منزلاً، وأراد أن يتحول إليه، ويفسخ الإجارة فليس له ذلك وهذا ليس بعدر.

٢٢٦٠٥:- قال في الجامع الصغير: الخياط إذا استأجر غلاماً ليخيط معه

فافلس الخياط، وفي الخلاصة الخانية: أو مرض، م: وقام عن السوق فهذا عذر،

وأما إذا أراد أن يترك الخياطة ويعمل في الصرف فهذا ليس بعدر.

٢٢٦٠٦:- وفي الهداية: وتأويل المسئلة خياط يعمل لنفسه، أما

الذى يخيط بأجر فرأس ماله الخيط والمخيط والمقراض، فلا يتحقق الإفلاس

فيه، م: وكان محمد قال: هذا في خياط يعمل لنفسه، أما الخياط الذى يعمل

لغيره قد يتحقق افلاسه بأن يظهر خيانتة عند الناس فيمتنعون عن تسليم الثياب

إليه أو يلحقه ديون.

٢٢٦٠٧:- وقال في كتاب الإجازات: إذا استأجر من آخر حانوتا لبيع

فيه الطعام، ثم بدا له أن يقعد في سوق الصيارفة، فهذا عذر، وإذا استأجر إنساناً

ليقرض ثياباً له أو ليخيط، أو ليقطع قميصاً له أو ليني له بناءً، أو ليزرع أرضاً له

بيذره، ثم بدا له أن لا يفعل كان ذلك عذراً، وفي الفتاوى العتائية: ولو أراد أن يأتي

باعلم منه فليس بعدر إذا كان يحسن ذلك العمل، وكذا إذا استأجر ليحفر البئر،

وكذلك إذا استأجر للحجامة والفصد، ثم بدا له أن لا يفعل كان ذلك عذراً، ولو

امتنع الأجير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا يفسخ الإجارة.

٢٢٦٠٨:- وإذا استأجر أرضاً ليزرعها فغرقت الأرض، أو نزلت،

وفي الفتاوى العتائية: أو سبخت كان ذلك عذراً له في فسخ الإجارة، فإن

مرض المستأجر وعجز عن الزراعة، فإن كان ممن يعمل بنفسه، فهذا عذر،

وإن كان يعمل باعوانه فهذا ليس بعدر.

٢٢٦٠٩:- وفي الولوالجية: ولو استأجر عبداً لخدمه فمرض العبد

فللمستأجر أن يفسخ الإجارة، وإن أراد رب العبد أن يفسخ ليس له ذلك، فإن لم

يفسخ الإجارة، حتى برئ العبد، فالإجارة لازمة، وي طرح من الأجر بحساب ماتعطل.

٢٢٦١٠م: وإذا أبق العبد المستأجر فللمستأجر أن يفسخ الإجارة وهو عذر، وإذا وجد العبد المستأجر للخدمة سارقاً، فهذا عذر، وإن كان العبد غير حاذق للعمل الذى استأجره عليه، فهذا لا يكون عذراً للمستأجر فى فسخ الإجارة، فإن كان عمله فاسداً كان له الخيار.

٢٢٦١١م: وإذا وقعت الإجارة على دواب بعينها لحمل المتاع فماتت انفسخت الإجارة بخلاف ما إذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الأجر إليه فماتت لا ينفسخ العقد، وعلى الأجر أن يأتى بغير ذلك، وعن أبى يوسف أن للمواجر حق الفسخ أيضاً، وإن مرض الأجر فى هذه الصورة ذكر القدورى فى شرحه أن له حق الفسخ، وهذا خلاف رواية الأصل.

٢٢٦١٢م: وفي التجريد: ولو مات الجمال فى بعض الطريق فللمستأجر أن يركب إلى مكة بالأجر المسمى، فإذا وصل إليها رفع الأمر إلى الحاكم، فينظر الحاكم ما هو الأصلح، فإن رأى يبيع الجمال وحفظ الثمن للورثة فعل، وإن رأى إمضاء الإجارة إلى الكوفة فعل.

٢٢٦١٣م: وعن أبى يوسف فى امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف طواف الزيارة، وأبى الجمال أن يقيم معها مدة النفاس، فهذا عذر للجمال فى فسخ الإجارة، ولو ولدت قبل يوم النحر وقد جاء يوم النحر، وبقي من مدة نفاسها مدة الحيض عشرة، أو أقل أجبر الجمال على المقام معها.

٢٢٦١٤م: وفي الفتاوى الخلاصة: رجل استأجر رجلاً ليعلمه حرفة كذا فى هذه السنة فمضى نصف السنة، ولم يعلمه شيئاً للمستأجر أن يفسخ الإجارة.

٢٢٦١٤م: - أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن إياس بن معاوية: فى الغلام يدفعه الرجل إلى الرجل يعمل، ثم يخرج قبل أن ينقضى شرطه قال: يرد على معلمه ما أنفق. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى الرجل يكرى من الرجل غلامه ١١/ ١٦٦ برقم: ٢١٨٠٨. وأخرج أيضاً عن شعبة عن الحكم قال: سألت عن رجل أجر غلامه سنة، فأراد أن يخرج قال: له أن يأخذه، قال: وسألت حماداً، فقال: لا يأخذه إلا من مضرة. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى الرجل يكرى من الرجل غلامه ١١/ ١٦٦ برقم: ٢١٨٠٩.

٢٢٦١٥- م: وإذا اشترى شيئاً وأجره من غيره، ثم اطلع على عيب فله رده بالعيب ويفسخ الإجارة، وإذا أجر الرجل نفسه في عمل من الأعمال، ثم بدا له أن يترك ذلك، وينتقل إلى غيره بأن كان حجاماً مثلاً أجر نفسه للحجامة، ثم قال: اتعب من هذا العمل وأريد أن أتركه ليس له ذلك، وإن كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب بذلك فله أن يمتنع عن العمل، وأن يفسخ الإجارة.

٢٢٦١٦- وكذلك المرأة إذا أجزت نفسها ظفراً وهو مما يعاب بذلك فلا هلهما أن يخرجوها، وكذا إن انتهى لم يجبر عليه.

٢٢٦١٧- وعن محمد فيمن استأجر أرضاً ليزرع شيئاً سماه فزرعها وأصاب الزرع آفة وقد ذهب وقت زراعة ذلك النوع، فإن أراد أن يزرع ما هو أقل ضرراً من الأول أو مثله فله ذلك، وإلا فسخت الإجارة والزمته ما مضى من الأجر.

٢٢٦١٨- وإذا انتقص الماء عن الرحي، فإن كان النقصان فاحشاً فللمستأجر حق الفسخ، وإن كان غير فاحش فليس له حق الفسخ، قال القدوري: إذا صار يطحن أقل من نصف حنطة فهو فاحش.

٢٢٦١٩- وفي واقعات الناطفي: إذا قل الماء ويدور الرحي ويطحن على نصف ما كان يطحن فللمستأجر رده أيضاً، ولو لم يرده، حتى طحن كان هذا رضاء منه، وليس له أن يرد الرحي بعد ذلك، وهذه الرواية تخالف رواية القدوري.

٢٢٦٢٠- هذا إذا انتقص الماء عن الرحي في بعض المدة، وإذا انقطع الماء عن الرحي في بعض المدة نحو أن يستأجر رحي ماء كل شهر باجر مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر، فلم يعمل فللمستأجر الخيار هكذا ذكر في الأصل.

٢٢٦٢١- وهذا نص أن الإجارة لا تنفسخ بانقطاع الماء عن الرحي كالعبد المستأجر إذا أبق في مدة الإجارة، فإن لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الإجارة فيما بقي من الشهر لزوال الموجب للفسخ ويرفعه عنه الأجر بحساب ذلك.

٢٢٦٢٢:- بعضهم قالوا: معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر، حتى إذا انقطع الماء عشرة أيام من الشهر، وذلك ثلث المسمى فيسقط منه ثلث المسمى، فكذلك هذا، وقال بعضهم: أراد بقوله بحساب ذلك أى بحصة ما انقطع من الماء، وبيان ذلك أن ينظر إلى بيت رحي عشرة أيام وهو يطحن بكم يستأجر وهو لا يطحن بكم يستأجر، فإن كان يطحن ويستأجر عشرة أيام بعشرة ولا يطحن يستأجر بخمسة يسقط خمسة دراهم وهو حصة ما انقطع من الماء ولا يسقط ثلث المسمى كما قاله الأولون، قال شيخ الإسلام، وما قاله الأولون أصح، لأن ظاهر الرواية يشهد لهذا فإنه قال فى الأصل: الماء إذا انقطع الشهر كله، ولم يفسخها المستأجر، حتى مضى الشهر فلا أجر عليه فى ذلك، ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليه مع منفعة الطحن وجب بقدره ما يحص منفعة السكنى.

٢٢٦٢٣:- وذكر القدورى فى شرحه أن من استأجر رحي ماء سنة فانقطع الماء بعد ستة أشهر فامسك الرحي حتى مضت السنة، فعليه الأجر لسته أشهر، ولا شئ عليه لما بقى، وإن كان البيت ينتفع به بغير الطحن فعليه من الأجر بحصته.

٢٢٦٢٤:- وفى نوادر ابن سماعة: عن محمد رجل استأجر رحي ماء باداتها وبيتها والماء جار، ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر.

٢٢٦٢٥:- قال: ولو استأجر والماء منقطع عنها وقال أنا اصرف ماء نهري إليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الأجر صرف الماء إليه، أو لم يصرف، وإن كان سعى لذلك وحفر نهرا من نهريه إلى رحيه ومر به فقال: بدا لى فى حفرها كان له أن يترك الإجارة، فإن حفر وأجرى الماء، ثم بدا له أن يصرف إلى زرعه ويترك الإجارة، لم يكن له ذلك ويلزم الأجر، فإن جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضراراً عظيماً إن انقطع الماء عنه جعل هذا عذراً له أن يترك الإجارة.

٢٢٦٢٦:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف رجل استأجر أرضاً

وانقطع عنها شربها، وقد بقي من الإجارة شيء قال: إن كانت مما يصلح أن يزرع عربا فلم يخاصم في الإجارة، ولم ينقصها، حتى مضت المدة لزمه الأجر تاما، وإن خاصم فيها كان له أن يردها ويعطيه من الأجر بحسابه، وإن كانت مما لا يزرع عربا لم يلزمه أجر ما بقي من السنة وله أن يخاصم في ردها.

٢٢٦٢٧:- وفي الفتاوى العتائية: وإذا فسد الزرع ولا يمكن إعادته فهو عذر، فإن شاء المستأجر زرع ما هو دونه في الضرر ويرد بحصته من الأجر، وإن انقطع الماء، فإن أمكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا، وإن لم يمكن يكون عذرا، وإن فسخ، حتى مضت المدة فلا أجر، وإن لم يفسخ وسقاه سقط حق الفسخ، وإن كان الماء يكفي لبعض دون البعض فله الخيار، وإذا مضت لزمه الأجر في حصة ما صار رؤيا من الأرض.

٢٢٦٢٨:- وفي فتاوى آهو: سئل القاضي بديع الدين أذن المستأجر الأجر ببيع أشجار الضيعة، قال: لا تنفسخ الإجارة سئل أيضا قيل: للمستأجر أتشتري المستأجرة: بعشرة، فقال: اشتريها بتسعة، فقال البائع أبيعها بعشرة، قال: ذلك لا يكون فسخا.

٢٢٦٢٩:- وسئل أيضا: استأجر دارا بأجرة معلومة، وسكن مدة، ثم ذهب خوفا عن عسكر خوارزم، فأجرها المالك غيره بعد ما كان أخذ الأجر المعجل من الأول فجاء المستأجر الأول، هل له أن يخرج الثاني ويأخذ الأجر بقدر ما سكن، قال: نعم إن تركها لاعلى وجه الفسخ، وإجازة اجارتها لغيره، وإن لم يجز فصاحب الدار غاصب والأجرة له ولا شيء للمستأجر.

٢٢٦٣٠:- وسئل القاضي جمال الدين قال الاجر اين خانه را بفلان فروشم، فقال: بعه قال: تنفسخ، ولو قال المستأجر بمن فروش فقال: نعم، فلا.

٢٢٦٣١:- م: رجل استأجر من رجل عبدا كل شهر بدرهم مثلا فمرض العبد، ولم يقدر على مثل ما كان يعمل إلا أنه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله أن ينقض الإجارة، وإن لم ينقضها، حتى مضى الشهر لزمه الأجر، فإن مرض مرضا لا يقدر على العمل فلا أجر عليه.

٢٢٦٣٢: - وفي نوادر ابن سماعة: عن أبي يوسف رجل استأجر رجلا

ليحفر له بئرا فلقى جبلا له الأجر بحساب ماحفر، فإن كانت بلدة يكون فيها ذلك فبلغ إلى ماهو أصلب مما رأى، فإن كان يعلم أن ذلك سيلقاه كان عليه أن يحفر، فإن قال لم أعلم حلف بالله لم تعلم وكان الا بحساب ماحفر، قال الحاكم أبو الفضل هذا الجواب خلاف جواب الأصل وقدمر جنس هذه المسئلة قبل هذا.

٢٢٦٣٣: - وعنه أيضا في رجل استأجر رجلا ليحفر له بئرا في مواضع أراه

إياه، وأراه قدر استدارتها وشرط عليه أن يحفرها عشرة أذرع، كل ذراع بكذا فحفره منها ذراعا، ثم مات فإنه يقوم ماحفر ويقوم مابقى، ثم يقسم الأجر على القيمتين فيعطى حصة ماحفر ومعنى هذا أنه ينظر إلى قيمة ذراع من الأعلى وإلى قيمة ذراع من الأسفل، ثم إذا ظهرت قيمة الأعلى وقيمة الأسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل ذراع من الذراعين ويكون كل حصة من القيمتين.

٢٢٦٣٤: - وإذا تكارى دابة فوجدها لاتبصر بالليل، أو وجدها جموحا

أو عضوضا فله أن يردّها، وإذا ردها ليس له أن يطالب المكارى بدابة أخرى إن وقعت الإجارة على هذه الدابة بعينها، وإن وقعت الإجارة على دابة لا بعينها فله أن يطالبها بدابة أخرى.

٢٢٦٣٥: - وفي مزارعة العيون: إذا استأجر من آخر أرضا وزرعها فلم

يجد ماء ليسقيها فبيس الزرع قال: إن استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذى يرجى منه السقى فعليه الأجر، وإن انقطع كان له الخيار، وإن استأجر بشربها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالأجر عنه ساقط كما لو انقطع الماء عن الرعاء المستأجرة.

٢٢٦٣٦: - وفي الفتاوى الخلاصة: استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فلم يجد

الماء ليسقيها فبيس الزرع سقط عنه الأجر سواء استأجرها بشربها، أو بغير شربها كذا اختاره الفقيه.

٢٢٦٣٧:- م: وفي موضع آخر إذا استأجر أرضا وماء ليزرعها فخرّب النهر الأعظم فلم يستطع سقيها فهو بالخيار إن شاء ردها، وإن شاء أمسكها، فإن لم يرد، حتى مضت المدة فعليه الأجر إذا كان بحال يمكنه أن يحتال عليه فيزرع منها شيئا، أما إذا كان بحال لا يمكن أن يزرع منها شيئا بوجه من الوجوه ولا حيلة له في ذلك فلا أجر عليه، وفي الخانية: وكذا لو لم ينقطع الماء، ولكن سال فيه الماء، حتى لم يتهيأ له الزرع لأجر عليه.

٢٢٦٣٨:- م: وفي فتاوى الفضلي: استأجر أرضا فانقطع الماء إن كانت الأرض تسقى بماء الأرض، أو كانت بماء المطر، ولكن انقطع المطر أيضا فلا أجر عليه.

٢٢٦٣٩:- وفي الوقعات: لو استأجر أرضا فغرقت الأرض قبل أن يزرعها ومضت المدة، فلا أجر عليه كما لو غصبها من المستأجر رجل وزرعها لم يجب الأجر على المستأجر، ولو زرعها المستأجر فصاب الزرع آفة فهلك أو غرق، ولم تنبت فعليه الأجر كاملا لأنه قد زرع، رواه ابن رستم عن محمد.

٢٢٦٤٠:- وفي الفتاوى الخلاصة: لو غرقت قبل أن يزرعها لأجر عليه قال في المحيط: والفتوى على أنه لا أجر على المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع إلا إذا تمكن، وأعاد مثله أو دونه في الضرر بالأرض، وكذا لو منعها غاصب فلو قبض الأرض، ولم يزرعها حتى مضت السنة يجب عليه تمام الأجر.

٢٢٦٤١:- ولو استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فقل ماءها أو انقطع، فله أن يخاصم، حتى يفسخ القاضى العقد بينهما، وبعد ما فسخ يترك الحاكم بيده بأجر مثلها إلى أن يدرك الزرع، وروى هشام عن محمد رجل استأجر أرضا فزرعها وقل ماءها وانقطع فله أن يخاصم الآخر، حتى يفسخ القاضى العقد بينهما وبعد ما فسخ القاضى العقد تترك الأرض في يد المستأجر بأجر المثل، حتى يدرك زرعه،

فإن سقى زرعه لا يكون له حق الفسخ بعد ذلك وكان ذلك منه رضا، والفتوى فى مسئلة هلاك الزرع أنه لأجر على المستأجر فيما بقى من المدة بعد هلاك الزرع إلا إذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه فى الضرر بالأرض.

٢٢٦٤٢:- وإذا احتل الزرع بأن قل ماءه وانقطع فالجواب فيه على نحو ما ذكره هشام، وعليه الأجر إذا لم يرفعه، وإن لم يسقه.

٢٢٦٤٣:- وفى مزارعة فتاوى أهل سمرقند: رجل استأجر أرضا من أراضى الجبل فزرعها فلم يثمر عامه، ولم ينبت، حتى مضت السنة، ثم مطر ونبت فالزرع كله للمستأجر، وليس عليه كراء الأرض ولا نقصانها، وقوله لا كراء عليه معناه أنه لا كراء عليه قبل النبات، فأما بعد ما نبت يجب أن تترك الأرض فى يد المستأجر بأجر المثل، كما لو انقضت المدة، وفى الأرض زرع لم يستحصد بعد، فإن هناك تترك الأرض فى يد المستأجر بأجر المثل كذا هنا.

٢٢٦٤٤:- وفى الكبرى: بخلاف ما إذا مات أحدهما قبل تمام المدة وفى الأرض زرع، ولم يستحصد حيث يبقى بأجر المثل.

٢٢٦٤٥:- وفى فتاوى أبى الليث: رجل استأجر طاحونتين بالماء فى موضع يكون الحضر على المواجر عادة فاحتاج النهر إلى الكرى، وصار بحال لا يعمل إلا باحدى الرحائين، فإن كان بحال لو صرف الماء إليهما جميعا عملا ناقصا فله الخيار لا اختلال ماهو المقصود بالعقد وعليه أجرهما، إن لم يفسخ لتمكنه من الانتفاع بهما، وإن كان بحال لو صرف الماء إليهما لم يعمل فعليهما أجر أحدهما إن لم يفسخ، فإن تفاوت أحدهما فعليهما أجر أكثرهما إذا كان كل الماء يكفيهما، وفى الحاوى: وهذا فى موضع يكون الحفر على المواجر، أما لو كان على المستأجر فعليهما الأجر كملا.

٢٢٦٤٦:- م: ولو استأجر خيمة وانكسر أو تادها فالأجر واجب وليس

للمستأجر حق الفسخ لاجله، ولو انقطع الا طناب فلا أجر له، وإذا قلع الأجر شجرة من أشجار الضياع فللمستأجر حق الفسخ إن كانت الشجرة مقصودة.

٢٢٦٤٧:- وإذا استأجر الرجل رجلا ليذهب بحمولته إلى موضع كذا فلما ذهب نصف الطريق بدأ للمستأجر أن لا يذهب إلى ذلك الموضع، وترك الإجارة وطلب من الأجر نصف الأجر قال إن كان النصف الثانى من الطريق مثل الأول فى الصعوبة، والسهولة فله ذلك ولا يسترده بقدره.

٢٢٦٤٨:- وفى الظهيرية: ولو أظهر المستأجر فى الدار شيئا من اعمال الشئ كشرب الخمر، وأكل الربوا أو الزنا أو اللواطه فإنه يؤمر بالمعروف وليس للآجر ولا للجيران أن يخرجوه من الدار.

٢٢٦٤٩:- وكذلك لو اتخذ داره ماوى اللصوص، وفى الخانية: وإن ارتد والعياذ بالله لا يفسخ الإجارة، ولكن يجبر على الإسلام، فإن أبى قتل، وإن أراد المستأجر أن يجعل الدار بيعة أو كنيسة، فإن يمنع عن ذلك، وأما أهل الذمة لا يمنعون عن استيجار الدور فى مواضع كلها.

٢٢٦٥٠:- وفى الخانية: ذكر فى المنتقى: رجل أمر رجلا أن يستأجر دار فلان بعينه، ثم أن الأمر اشتراها من صاحبها عبد ما استأجرها وكيله، ولم يعلم هو عقد الوكيل، ثم علم فلنه لا يكون له أن يردّها، وتكون فى يده بحكم الإجارة.

٢٢٦٥١:- وفى الذخيرة: استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت إلى مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد فى هذه المدة ثلاث مرات هل للمستأجر أن يفسخ العقد فقد قيل: له ذلك.

٢٢٦٥٢:- استأجر انسانا ليعلمه هذا العمل فى هذه السنة، فمضى نصف السنة، ولم يعلم شيئا، كان له حق الفسخ، هكذا حكى فتوى شيخ الإسلام على الاستيجار إلى الصحراء.

٢٢٦٥٣:- ولو استأجر أجيراً يوماً للعمل في الصحراء كاتخاذ الطين ونحوه فمطر ذلك اليوم بعد ما خرج الأجير إلى الصحراء لا أجر له، هكذا كان يفتي ظهير الدين المرغيناني، سئل شمس الأئمة الحلواني عمن استأجر حماماً في قرية مدة معلومة، فنفر الناس ووقع الجلاء، أو مضت مدة الإجارة هل يجب الأجر؟ قال: إن لم يستطع الترفق بالحمام فلا، وأجاب ركن الإسلام على السغدي بلا مطلقاً، ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الأجر كذا أجابا.

م: الفصل التاسع عشر

فيما يكون فسخا فى الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا

٢٢٦٥٤:- كل من وقع له عقد الإجارة إذا مات تنفسخ الإجارة بموته، ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته، وإن كان عاقدا يريد الوكيل والأب والوصى، وكذلك المتولى فى الوقف إذا عقد، ثم مات وفى الكافى: وقال الشافعى: لا تنتقض الإجارة بموت المتعاقدين ولا بموت أحدهما.

٢٢٦٥٥:- وفى جامع الفتاوى: إذا مات المواجه فسخ المستأجر عليه الأجر لأنه مضى على الإجارة وما غصب وعليه الفتوى خصوصا فى مواضع أعدت للغلة.

٢٢٦٥٦:- م: وذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده أنه تنفسخ الإجارة وزاد رحمه الله فى شرح كتاب التحرى من أجر ملك الغير ومات الأجر قبل إجازة المالك أنه تنفسخ الإجارة كما فى بيع العين، وفى الخانية: وإن مات بعد الإجارة لا تبطل.

٢٢٦٥٧:- وفى الصغرى: فى عقد الفضولى يشترط لصحة الإجارة قيام أربعة أشياء: (١-٢) العاقدان، (٣) والمالك، (٤) والمعقود عليه، فإن كان الثمن عرضا يشترط قيامه أيضا فتصير خمسة فى هذه الصورة.

٢٢٦٥٨:- وفى الظهيرية: ولا تبطل الإجارة بجنون الأجر والمستأجر وإذا

٢٢٦٥٤:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال: البيع والموت يقطع الإجارة أما فى الموت ففوضى به الشعبى، وأما نحن فنقول: فى البيع. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب البيع يقطع الإجارة ٨ / ١٩١ برقم: ١٤٨٣٧.

ارتد الآجر والمستأجر- والعياذ بالله- ولحق بدار الحرب، وقضى القاضى بلحوقه بطلت الإجارة، وإن عاد مسلما إلى دار الإسلام فى مدة الإجارة.

٢٢٦٥٩م:- وإن وقعت الإجارة على شئ بعينه فهلك ذلك الشئ بطلت الإجارة بهلاكه.

٢٢٦٦٠م:- وفى الولوالجية: ولو كان المستأجر رجلين مات أحدهما انتقضت فى حصته، وكذلك إن كان المؤجر اثنين فمات أحدهما.

٢٢٦٦١م:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فأدى الأجر أحدهما انفسخت الإجارة فى حصته، ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع أحدهما انفسخت فى حصته دون الآخر، ولو مات المستأجر فى بعض الطريق عليه من الأجر بحساب ما سار ويبتل بحساب ما بقى.

٢٢٦٦٢م:- وفى الخانية: وتبطل الإجارة بموت الموكل، ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الوصى والأب والقاضى فى إجارة الوقف، وإذا جرت العادة بين وكيل المواجر ووكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الإجارة.

٢٢٦٦٣م:- وإذا ملك المستأجر العين بميراث أو هبة أو نحو ذلك بطلت الإجارة.

٢٢٦٦٤م:- وإن وقعت الإجارة على دابة بغير عينها بأن استأجر رجلا، حتى يحمل هذا المتاع على إبل فهو جائز، ثم إذا جاز هذا العقد وجاء الآجر بإبل ودفعه إلى المستأجر فمات فى يده فعلى الآجر أن يأتى بغير ذلك فيحمل المتاع وليس له أن يفسخ الإجارة بموت ما سلم، فأما إذا عين الابل، أو المعقود عليه منفعة دابة بعينها، فإذا هلك يطل العقد ضرورة.

٢٢٦٦٥م:- وفى الكافى: إذا مات أحد المستأجرين، أو أحد الآجرين تبطل الإجارة فى نصيبه، وبقيت الإجارة فى نصيب الحى، وقال زفر: تفسد فى نصيب الحى أيضا.

٢٢٦٦: - وإذا قال الآجر للمستأجر: بع المستأجر فقال: هلا، لا تنفسخ الإجارة ما لم يبيع، وحكى عن بعض المشايخ فى أن الآجر إذا قال للمستأجر: بع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز، ولو كان مكان الإجارة رهن فقال الراهن للمرتهن: بع الرهن من فلان، فباع من غيره لا يجوز، وفى الإجارة الطويلة إذا قال المستأجر للآجر مال إجاره بده، فقال: هلا دهم ينفسخ العقد، وإن لم يدفع، وكذلك فى باب البيع إذا قال المشتري للبائع: بهائى من بازده فقال: البائع بدهم ينفسخ العقد، إليه أشار محمد فى باب الرابع من الزيادات.

٢٢٦٧: - وعلى هذا إذا قال المستأجر للآجر فى الإجارة الطويلة: مال إجاره بده فقال: روا باشد تنفسخ الإجارة.

٢٢٦٨: - وفى الإجارة الطويلة إذا أخذ مال الإجارة من غير سابقة الطلب إن أخذ الكل تنفسخ الإجارة، وإن أخذ البعض دون البعض قال بعض مشايخنا: إن أخذ الأكثر تنفسخ العقد، وإن أخذ الأقل لا ينفسخ وبه كان يفتى الصدر الشهيد، وقال بعضهم: لا ينفسخ العقد بأخذ البعض من غير تفصيل وقال بعضهم: ينفسخ العقد بقدر ما أخذ وقال بعضهم: إن أخذ البعض بطريق الفسخ أو بدلالة تدل على الفسخ ينفسخ العقد فى الكل، وإن كان المأخوذ أقل، وإن أخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا ينفسخ ما لم يأخذ الكل، وبه كان يفتى شيخ الإسلام ظهير الدين المرغينانى.

٢٢٦٩: - وفى الفتاوى الخلاصة: المستأجر إذا طلب مال الإجارة فقال الآجر: نعم، أو قال بالفارسية: هلا، أو هلا بدهم أو زمان بدهم ينفسخ، ولو قال الآجر روا باشد لا ينفسخ، أما لو قال: روا باشد بدهم ينفسخ.

٢٢٧٠: - وفى فتاوى آهو: ولو قال: طلب كنم اگر بیابم بدهم لا ينفسخ، هكذا حكى عن القاضى بديع الدين وسئل أيضا: قال للآجر: مال إجاره نقد كن، فقال: هلا قال: ينفسخ، ولو قال: مال إجاره خود بگير مرا خرج ميشود،

فقال: تودانى قال بديع الدين: إن نوى الفسخ يفسخ وإلا فلا، وإذا قال الآخر مال إجاره خود بغير، فقال: هلا، يفسخ، وقال القاضى جمال الدين: لا يفسخ.

٢٢٦٧١:- آجر داره، ثم إن المستأجر آجرها من الآخر، ثم مات المالك تنفسخ الاجارتان هو الصحيح.

٢٢٦٧٢:- وفى الفتاوى العتائية: ولو طلب المستأجر مال الإجارة فقال الآخر: نعم انفسخ، وكذا لو قال: هو جائز انفسخ بخلاف قوله هو يجوز، ولو آجرها المستأجر من عبد رب الدار، فإن كان مأذونا مديونا يصح كالأجنبى، وإن لم يكن عليه دين لا يصح.

٢٢٦٧٣:- م: وإذا بعث المستأجر إلى الآخر فقال: سيم نقد شده است بيا وبغير، فلما جاء المستأجر قال الآخر، فقد انفقت الدراهم على نفسى لاتنفسخ الإجارة، وإذا قال المستأجر للآخر عند الفسخ، فسخت الإجارة فى المحدود الذى استأجرته منك صح الفسخ، وإن لم يذكر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر إلى القباله، وكذلك إذا قال الآخر للمستأجر: فسخت الإجارة فى المحدود الذى آجرته منك صح الفسخ.

٢٢٦٧٤:- وفى فتاوى شمس الأئمة الأوزجندى: رجل استأجر من رجلين دارا مشتركا بينهما، ودفع المفتاح إلى أحدهما وقبل هو انفسخت الإجارة فى حصته، وإذا باع الآخر المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع فى حق البائع والمشتري ولا ينفذ فى حق المستأجر، حتى لو سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج إلى تجديده.

٢٢٦٧٥:- وذكر الصدر الشهيد فى هذا الفصل روايتين، والصحيح أنه لا يحتاج إلى تجديد البيع، وإن جاز المستأجر البيع نفذ البيع فى حق الكل، ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر إلى أن يصل إليه ماله، وإن رضى بالبيع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الإجارة لا للانتزاع من يده، وعن بعض مشايخنا أن الآخر إذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم، ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه

فى الحبس، ولو أجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه فى الحبس.

٢٢٦٧٦:- وفى شرح الطحاوى: من أجره داره، ثم باعها قبل انقضاء المدة، فإن البيع جائز فيما بين البائع والمشتري، حتى أن المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس له أن يمنع من الأخذ إلا إذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الإجارة، فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضى العقد بينهما فإنه لا يعود جائزا بمضى المدة.

٢٢٦٧٧:- ولو أن المستأجر أجاز البيع جاز، وبطلت الإجارة فيما بقى من المدة، ولو فسخ فإنه لا يفسخ البيع بينهما، حتى أن المدة إذا انقضت كان للمشتري أن يأخذه هذا هو ظاهر الرواية.

٢٢٦٧٨:- وروى الطحاوى عن أبى حنيفة ومحمد أن المستأجر له أن ينقض البيع، وإذا نقض البيع لا يعود جائزا، وروى عن أبى يوسف أنه ليس للمستأجر نقض البيع والإجارة فيها كالعيب، فإن كان المشتري عالما وقت الشراء بعقد الإجارة فليس له أن يطالب البائع بتسليم الدار إلى أن يمضى وقت الإجارة، وإن لم يكن عالما وقت الشراء فهو بالخيار إن شاء نقضه بالعيب، وإن شاء أمضاه.

٢٢٦٧٩:- وكذلك هذا الحكم فى الإقرار بداره لرجل بعد ما أجرها، فإن إقراره يصح فى نفسه ولا يصح فى حق المستأجر، فلما مضت المدة يقضى بالدار للمقر له.

٢٢٦٨٠:- م: وإذا باع الآجر المستأجر بغير رضا المستأجر، وأراد المستأجر فسخه، فقد ذكرنا فى البيوع أنه ليس له ذلك، وذكر الصدر الشهيد فى الفتاوى الصغرى: أنه له ذلك فى ظاهر الرواية، وفى رواية الطحاوى ليس له ذلك، وكان الشيخ الإسيبى يقول: للمستأجر حق الفسخ وهو اختيار شمس الأئمة السرخسى، هكذا ذكر نجم الدين النسفى فى شرحه الشافى، والشيخ السيد الإمام أبو شجاع فى رهن الجامع

٢٢٦٨١:- وذكر شيخ الإسلام المعروف بنحواهرزاده أن في المسئلة روايتين في رواية ليس له ذلك وإنه استحسان وعليه الفتوى، وفي السراجية: وكذلك الحكم في الاقرار، وقال شمس الأئمة السرخسي: ينفسخ، وبه أخذ حسام الدين.

٢٢٦٨٢:- وفي الولوالجية: وكذلك الحكم في الإقرار إذا أقر بداره لرجل بعد ما أجرها، فإن اقراره في حق نفسه يصح ولا يصح في حق المستأجر، فإذا مضت المدة فحينئذ يقضى للمقر له.

٢٢٦٨٣:- م: وفي الإبانة: اشترى من آخر عبدا، أو أجره، ثم اطلع على عيب فله أن ينقض الإجارة ويرده، ولو كان مكان الإجارة رهن لم يكن له ذلك.

٢٢٦٨٤:- م: وإذا باع الآجر المستأجر برضا المستأجر، حتى انفسخت الإجارة، أو تفاسخا العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف، أو كان بحال في جواز بيعه باختلاف المشايخ فهو للمستأجر.

٢٢٦٨٥:- وفي الفتاوى العتائية: ويترك بأجر إلى أن يتسحصد ويدرك، ولو لم يثبت الزرع، حتى انفسخ، ثم نبت الزرع فهو لصاحب البذر.

٢٢٦٨٦:- م: فلو أبرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعوى، ثم أدرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر، وادعى الغلة لنفسه، وخاصم فيها هل يصح دعواه، وهل تسمع خصومته، فقد قيل: ينبغي أن تسمع.

٢٢٦٨٧:- ولو كان الآجر قد رفع الغلة، ثم أن المستأجر أبرأه عن الخصومات والدعوى، ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه.

٢٢٦٨٨:- وفي الذخيرة: في المنتقى: عن محمد رجل استأجر رجلا شهرا ليعمل له عملا معلوما مسمى بأجر معلوم مثلا بدرهم، ثم أجره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدرهم مثلا، فالأجرة الثانية ناسخة للإجارة الأولى بالقدر الذي دخل في الإجارة الأولى، حتى لا يكون له أجران بل يرفع عنه الأجر الأول بحصة ذلك القدر، فإذا فرغ من العمل الثاني لزم أجره وذلك درهم وتعود الإجارة الأولى.

٢٢٦٨٩:- **وفى الظهيرية:** وفى الإجارة الطويلة إذا كتب فى الصك ولكل واحد منهما أن يفسخ فى مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضى الإمام أبو على النسفى وغيره من المشايخ: أن العاقد يفسد، وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يفسد العقد.

٢٢٦٩٠:- رجل استأجر دارا إجارة طويلة، ثم أن الآخر نقض بناءها برضا المستأجر، ثم جدد بناءها كانت الإجارة باقية ببقاء الأصل.

٢٢٦٩١:- **وفى فتاوى آهو:** قال القاضى بدیع الدين: فسخ الإجارة وقبض مال الإجارة وأجل فى البعض قال جاز.

٢٢٦٩٢:- وسئل القاضى جمال الدين باع الآخر المستأجر فلما بلغ الخبر إلى المستأجر جاء إلى المشتري وقال: سمعت كه اين خانه را كه در إجارة من است تو بخريدى مرا زمان ده تامل إجاره خود حاصل كنم فافتنى بالفسخ ونفاذ البيع، ولو قال فضولى للمستأجر: خذ مال الإجارة فقال: هلا لا يفسخ إلا أن يكون رسولا بأن أرسله الآخر وقال آجر: تو گفت مال إجاره بگير، فقال: هلا يفسخ، وقال القاضى بدیع الدين: لو تفاسخ الفضولى لا يفسخ ويكون موقوفا على إجارة الآخر.

٢٢٦٩٣:- وسئل ايضا تفاسخ الإجارة، ثم أن المستأجر آجرها من غيره وضمن مال الإجارة الأجر الأول لهذا الآخر الفضلى قال لا تكون إجارة لهذا الآخر الفضولى.

٢٢٦٩٤:- وإذا فسخ القيم الإجارة مع المستأجر هل تصح؟ ولو صح نفذ عليه أو على الواقف قال: إن لم تكن الإجارة مقبوضة تصح وتنفذ على الواقف.

٢٢٦٩٥:- **وفى الظهيرية:** العبد المأذون له فى التجارة إذا استأجر شيئا من اكسابه، ثم حجر عليه بطلت الإجارة، ولو آجر المكاتب نفسه، ثم عجز لا تبطل الإجارة، وكذلك العبد المأذون له إن آجر نفسه، ثم حجر عليه المولى لا تبطل الإجارة فى قول محمد.

الفصل العشرون

فى إجارة الثياب والأمتعة والحلى والفسطاط وما أشبهها

٢٢٦٩٦:- إذا استأجر الرجل ثوبا ليلبسه إلى الليل بأجر معلوم فهو جائز، وكذلك إذا استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم فهو جائز، ولو لم يبين من يلبس، أو من يركب لا يجوز، فإن البسه غيره فهو ضامن إن أصابه شئ يريد به إذا استأجره ليلبسه بنفسه، فإن لم يصبه فلا أجر عليه.

٢٢٦٩٧:- م: ولو استأجر ثوبا يوما إلى الليل للبس، ولم يبين اللابس، أو استأجر دابة إلى الليل للركوب، ولم يبين الراكب، حتى فسدت الإجارة، فاختصما إلى القاضى قبل أن يلبس غيره، فإن القاضى يفسخ الإجارة بينهما دفعا للفساد، وإن لم يختصما، حتى يلبس هو يوما إلى الليل، أو ألبس غيره فالقياس أن لا تعود الإجارة جائزة، ويجب عليه أجر المثل، وفى الاستحسان تعود جائزة، ويجب المسمى.

٢٢٦٩٨:- وإذا استأجر الرجل قميصا ليلبسه إلى الليل بدرهم فلم يلبسه ووضع فى منزله، حتى مضى اليوم فعليه الأجر كاملا، وإن لم يفعل ذلك، ولكنه إتزر به يوما إلى الليل فهو ضامن إن هلك الثوب فى يده ولا أجر له، وإن لم يهلك فالقياس أن لا يجب الأجر، وفى الاستحسان يجب، وفى الفتاوى العتائية: ويجوز الإرتداء به، ولو لبس عبده بغير إذنه فالضمان على العبد يتعلق برقبته.

٢٢٦٩٨:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى رجل استأجر من رجل ثوبا كل يوم بدرهم فلبسه شهرا إلا يومين قال: يأخذ منه أجر اليومين لأنه منعه منفعة والأجر والدابة بمنزلة ذلك. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يكرى الدابة فيموت ٢١٣/٨ برقم: ١٤٩٣٢.

٢٢٦٩٩م:- وإذا استأجرت المرأة درعا لتلبسه أياما معلومة ببذل معلوم فهو جائز، ولها أن تلبسه النهار كله، ومن الليل أوله وآخره وتلبسه في طرفي النهار ولا تلبس فيما بين ذلك إذا كان الثوب ثوب ضيافة وتجمل، وقد جعل ما بين طرفي الليل مستثنى أن اللفظ تناوله ظاهرا، لأن الأيام ذكرت بلفظ الجميع، فتناول ما بازاءها من الليالي إنما فعل هكذا بناء على العرف فيما بين الناس أنهم لا يلبسون ثوب الضيافة والتجمل بل إن كان ثوب بذلة ومهنة كان لها أن تلبس الليالي كلها.

٢٢٧٠٠م:- فرع على ثوب الضيافة والتجمل إن كان ثوب بذلة، فقال: إذا لبسه الليل كله فتخرق إن تخرق في الليل فهو ضامن، وإن تخرق في غير الليل بأن تخرق في الغد فلا ضمان، وإن صارت مخالفة باللبس في كل الليل، قال وليس لها أن تنام فيه يعنى في ثوب الضيافة، والمراد به النوم في النهار.

٢٢٧٠١م:- هذا إذا كان الثوب ثوب ضيافة، فأما إذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم، ولو كانت استأجرته لمخرج تخرج به يوما بدرهم فلبسته في بيتها فعليه الأجر بخلاف ما إذا استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم خارج المصرف ركبها في منزله حيث لا يجب الأجر، ولو ضاع الثوب منها في اليوم فلا أجر عليها، وإن اختلفا في الضياع، فقال رب الثوب: لم يضع في اليوم، وقالت هي: لا بل ضاع في اليوم، فإنه يحكم الحال إن كان في يدها وقت المنازعة، فالقول قول رب الثوب مع يمينه، وإن لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها.

٢٢٧٠٢م:- هذا إذا ضاع ثم وجد، وإن لم يوجد لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب، وينبغي أن يكون القول قولها أيضا، وإن سرق الثوب منها فلا ضمان بخلاف الأجير المشترك إذا سرق من يده فانه يضمن على قولهما، ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عليها وإن حصل الهلاك بجناية يدها، بخلاف الأجير المشترك إذا هلك المال من جناية يده حيث يضمن.

٢٢٧٠٣:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجر قميصا ليلبسه فيذهب إلى موضع كذا فلبسه في البيت ضمن قال الفقيه أبو الليث لا يضمن، ولو استأجر ليلبسه كل شهر بدرهم فحبسه في البيت سنين، فعليه لكل شهر درهم إلى أن يعلم أنه لو كان يلبسه يتخرق في تلك المدة، وإن استأجر يوما إلى الليل على أنه إن بدا له لم يرده فلم يرده عشرة أيام، فعليه أجر كل يوم استحسانا والحلى كالثوب، والفسطاط والخيمة والقبة كالثوب عند أبي يوسف، وعند محمد كالبيت، ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن، وليس له أن يعطيها غيره بعارية، أو نحوه كالثوب عند أبي يوسف.

٢٢٧٠٤:- وفي الخانية: رجل استأجر من آخر فسطاطا، وقبض كان له أن يؤجر من غيره كما في الدار.

٢٢٧٠٥:- م: وإذا استأجر الرجل قبة لينصبها في بيته ويبيت فيها شهرا بخمسة دراهم فهو جائز، وإن لم يسم مكان النصب، وإن نصبها في الشمس والمطر، وكان على القبة في ذلك ضرر فهو ضامن، وفي تجنيس خواهرزاده: ولا أجر عليه وإن سلمت القبة كان عليه الأجر استحسانا.

٢٢٧٠٦:- ولو شرط أن ينصبها في دار فنصبها في دار أخرى من قبله أخرى، ولكن في ذلك المصر فلا ضمان، فإن أخرجها إلى مصر، أو إلى السواد فلا أجر عليه سلمت القبة، أو هلك.

٢٢٧٠٧:- ولو استأجر فسطاطا يخرج به إلى مكة يستظل به فإنه يجوز، وله أن يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه، وإن أسرج في الخيمة، أو الفسطاط، أو القبة، أو علق به قنديلا فافسد فلا ضمان عليه، وإن اتخذ فيه مطبخا فهو ضامن، وفي الخانية: لما انتقص إلا إذا كان الفسطاط معدا لذلك بأن كان من المسح وغيره.

٢٢٧٠٨:- ولو استأجر فسطاطا يخرج به إلى مكة ذاهبا وجائيا ويحج به

ويخرج في يوم كذا فهو جائز، وإن لم يبين متى يخرج، فإن لم يكن لخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يتأخر عنه، فالإجارة فاسدة قياسا واستحسانا، وإن كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر، فالإجارة جائزة استحسانا، وإن تخرق الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان، وإن لم يتخرق، ولكن قال المستأجر لم أستظل تحته، ولم أضرب به وقد ذهب به إلى مكة فعليه الأجر، ولو انقطع أطنابه، وانكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه.

٢٢٧٠٩:- ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين: أما إن اختلفا في مقدار الانتفاع مع اتفاقهما على أصل الانتفاع، وفي هذا الوجه القول قول المستأجر، وإن اختلفا في أصل الانتفاع، وفي هذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه يحكم الحال كما لو وقع هذا الاختلاف في انقطاع الماء في إجارة الرحي، فإن كان المستأجر اتخذ أطنابا من عند نفسه أو عمودا من عن نفسه ونصبه، حتى رجع فعليه الأجر كله.

٢٢٧١٠:- وفي الفتاوى العتابية: ولو أخرجها مع نفسه، ولم ينصبها مع الامكان يجب الأجر، ولو علفها من مصره، حتى هلكت ضمن، وعلى قول الفقيه لا يضمن.

٢٢٧١١:- م: وإن أوقد نارا في الفسطاط فافسد الفسطاط، أو احترق كالا سراج إن أوقد مثل ما يوقد الناس عرفا وعادة في الفسطاط فافسد الفسطاط، أو احترق الفسطاط فلا ضمان، وإن جاوز المتعارف فهو ضامن، فبعد ذلك ينظر إن أفسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل، ولا أجر عليه، وإن أفسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الأجر كاملا إذا كان قد انتفع بالباقي، وإن لم يفسد شيء منه وسلم، وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان، القياس أن لا يجب الأجر، وفي الاستحسان يجب، وإن شرط رب الفسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو ضامن وعليه الأجر كما إذا سلم الفسطاط،

وإن كان المستأجر لم يخرج بنفسه، فأراد أن يؤجر الفسطاط من رجل يخرج إلى مكة، أو أراد أن يعبر ذلك فله ذلك في قول محمد، وعلى قولهما ليس له ذلك، فإذا فعل فهو ضامن ولا أجر عليه.

٢٢٧١٢:- ولو أن المستأجر خلف الفسطاط بالكوفة في بيته أو بيت غيره، وخرج بنفسه فلا كراء عليه، والقول قول المستأجر مع يمينه في أنه لم يخرج الفسطاط.

٢٢٧١٣:- قال ولو كان المستأجر دفع الفسطاط إلى رجل أجنبي ليدفعه إلى صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه فقد برأ جميعاً، وإن أبى صاحب الفسطاط أن يقبله فليس له ذلك إن هلك الفسطاط عند هذا الرجل قبل أن يحمله إلى صاحبه، ذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد صاحب الفسطاط بالخيار إن شاء ضمن المستأجر، وإن شاء ضمن ذلك الرجل، ولم يذكر قول أبي حنيفة.

٢٢٧١٤:- قالوا وينبغي على قوله أن يقال إن كان المستأجر دفع الفسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصبا بأن أمسك الفسطاط قدر ما يمسكه الناس إلى أن يرتحل ويستوى أسبابه إذا كانت الحالة هذه لاضمان على الثانى، ومن مذهب أبى حنيفة أن المودع الثانى لا يضمن، وإنما يضمن المودع الأول، فأما إذا أمسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما يمسكه الناس، حتى يصير غاصبا ضامنا له، ثم دفع إلى الناس يخيّر المالك إن شاء ضمن الأول، وإن شاء ضمن الثانى، فإن ضمن المستأجر فالمستأجر لا يرجع على ذلك الرجل، وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر.

٢٢٧١٥:- قال أبو حنيفة إذا استأجر الرجلان أحدهما بصرى والآخر كوفى فسطاطا من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائيا بأجرة معلومة، وذهبابه إلى مكة واختلفا، قال البصرى: إنى أريد أن أتى البصرة، وقال الكوفى: إنى أريد أن أرجع إلى الكوفة، وأراد كل واحد أن يذهب بالفسطاط إلى حيث قصد فهذا على

وجهين: إما إن ذهب البصرى بالفسطاط إلى بصرة، أو ذهب الكوفى به إلى الكوفة، وكل وجه من ذلك على وجهين: أما إن ذهب به بأمر صاحبه، أو بغير أمره، فإن ذهب البصرى بالفسطاط إلى بصرة إن ذهب بغير أمر صاحبه فالبصرى ضامن الفسطاط كله، ولا ضمان على الكوفى وليس عليهما أجر الرجعة، وهذا إذا ذهب البصرى إلى بصرة بغير أمره، فأما إذا ذهب به بأمر الكوفى فالبصرى ضامن بجميع الفسطاط والكوفى يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليهما.

٢٢٧١٦:- هذا الذى ذكرنا إذا ذهب البصرى بالفسطاط إلى بصرة، فأما إذا ذهب به الكوفى إلى الكوفة إن ذهب به بغير أمر البصرى فإنه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصرى ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء فى الرجعة، ولا يحجب على البصرى شئ فى الرجعة، هذا إذا ذهب الكوفى إلى الكوفة بغير أمر البصرى، فلا ضمان على البصرى فى نصيبه على قول محمد سواء أعار منه نصيبه، أو أودعه بأن قال: انتفع به يوما فى نوبتك واحفظها به فى نوبتى، وأما فى قول أبى يوسف فكذلك الجواب إذا أودعها من الكوفى، وإن كان أعار نصيبه من الكوفى أو أجر يجب أن يضمن البصرى نصيبه على قول أبى يوسف.

٢٢٧١٧:- والكلام فى وجوب الضمان على الكوفى نظير الكلام فى وجوب الضمان على البصرى وعليهما الأجر، وإن كان أعار منه لا أجر على البصرى لأنه صار مخالفاً، وإن ارتفعا إلى القاضى وقصا عليه القصة، واختصما فى ذلك فإن القاضى إن شاء لم يلتفت إلى ما قالوا: مالم يقيما بينة على ذلك، وإن شاء القاضى صدقهما فيما قالوا: ثم هو بالخيار إن شاء ترك ذلك فى أيديهما، وإن شاء فسخ الإجارة، فإن فسخ الإجارة بعد هذا يؤجر نصيب البصرى من الكوفى إن رغب فى إجارة نصيب البصرى، حتى يصل إلى الغائب عين الفسطاط مع الأجر، ويكون هذا أولى من الإجارة من غيره وتجوز هذه الإجارة عندهم جميعاً.

٢٢٧١٨:- وإن أجر المشاع، وإن لم يرغب الكوفى فى إجارة ذلك

يؤاجر من غيره إن وجد وتجاوز هذه الإجارة، وإن أجر المشاع، وإن لم يجد أحدا
يؤاجر نصيبه يودع نصيب البصرى من الكوفى إن رآه ثقة، حتى يصل إلى المالك،
وإن شاء ترك ذلك فى أيديهما.

٢٢٧١٩:- وإذا تكارى الرجل الفسطاط من الكوفة إلى مكة ذاهبا
وجائيا، ثم خرج منه إلى مكة ورجع فعليه الكراء ذاهبا وهو ضامن قيمة الفسطاط،
ولو لم يضمه صاحب الفسطاط، ولم يختصما، حتى حج من قابل ورجع
بالفسطاط فلا أجر عليه فى الرجعة.

٢٢٧٢٠:- روى عن الحسن البصرى أنه قال: لا بأس بأن يستأجر حلى
الذهب بالذهب وحلى الفضة بالفضة، كما إذا استأجر دارا فيها صفايح ذهب
بذهب، وإذا استأجرت المرأة حليا معلوما لتلبسه يوما إلى الليل ببدل معلوم
فحبسته أكثر من يوم صارت غاصبة قالوا: هذا إذا حبسته بعد الطلب، أو حبسته
مستعملة أما إذا حبسته لتحفظ لاتصير غاصبة، قبل وجود الطلب من صاحبه.

٢٢٧٢١:- والحد الفاصل بين الامساك للحفظ والامساك للاستعمال أنه
إذا أمسك العين فى موضع يمسك للاستعمال فى ذلك الموضع فهو استعمال،
وإذا أمسك فى موضع لا يمسك للاستعمال فى ذلك الموضع فهو حفظ.

٢٢٧٢٢:- فعلى هذا قالوا: إذا تسورت بالخلخال، أو تخلخلت بالسوار
أو تعمم بالقميص، أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ، وليس باستعمال،
وإذا ألبست غيرها فى ذلك اليوم فهى ضامنة ولا أجر عليها، وإن استأجرته كل يوم
بأجر مسمى فحبسته شهرا، ثم جاءت به فعليها أجر كل يوم حبسته، وإن
استأجرته يوما إلى الليل فإن بدلها حبسه كل يوم بذلك الأجر فلم يردده عشرة أيام
فالإجارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفى الاستحسان تجوز.

٢٢٧٢٣:- وفي الفتاوى العتابية: وكل مستأجر عين أو حيوان، أو

متاع أو دار إذا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الأجر ويجب أجر

ما انتفع به، فإن اختلفا في فساده في الزمان الماضي في جميع المدة يحكم

الحال، والقول في الماضي قول من يشهد له الحال، وإن كان سالما في

الحال واتفقا على فساده في بعض المدة واختلفا في مقداره، فالقول قول

المستأجر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر.

الفصل الحادى والعشرون

فى إجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر

٢٢٧٢٤:- وفى الواقعات: رجل دفع ثوبا إلى خياط فقطعه ومات قبل أن يخطيه، قال عيسى بن أبان: لا أجر له، وقال أبو سليمان: له أجر القطع، وفى الخانية: وهو الصحيح، وفى الكبرى: قال القاضى فخر الدين، والفتوى على قول أبى سليمان. ٢٢٧٢٥:- م: وعن أبى يوسف فيمن استأجر دابة يذهب بها إلى منزله، ثم بدأ له غير ذلك فردها فعليه من الأجر بحساب ذلك يعنى بحساب ماذهب إلى منزله. ٢٢٧٢٦:- وفى نوادر ابن سماعة: عن محمد فى خياط خاط ثوب رجل بأجر، ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر للخياط ولا يجب على الخياط أن يعيد العمل.

٢٢٧٢٧:- وفى الخانية: قال المصنف: هذا إذا لم يخطه فى دار صاحب الثوب، فإن خاطه فى داره كان له الأجر وليس على الخياط أن يخط مرة أخرى فى الوجهين: وإن كان الخياط هو الذى فتقه فعليه أن يعيد العمل، وكذلك الاسكاف على هذا.

٢٢٧٢٨:- وفى الذخيرة: وكذا المكارى إذا حمل فى بعض الطريق فخوفوه فرجع وأعاد الحمل إلى الموضع الأول لا أجر له كذا ذكر فى الفتاوى، ولم يذكر الجبر على الإعادة، وينبغى أن يجبر كما فى المسائل المتقدمة.

٢٢٧٢٥:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال: سئل الشعبى عن رجل استأجر دابة إلى مكان، ففضى حاجته دون ذلك المكان قال: له من الأجر ذلك بقدر المكان الذى انتهى إليه. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يكرى الدابة فيموت ٨/ ٢١٣ برقم: ١٤٩٣٦.

٢٢٧٢٩:- وكذلك الملاح إذا حمل الطعام إلى الموضع المسمى فى العقد فضربت الريح السفينة وردها إلى مكان العقد فلا أجر للملاح إن لم يكن الذى اكترها معه، وإن كان معه فعليه الكراء، **وفى الكبرى:** وإن لم يبلغ الموضع المسمى فعليه من الكراء بقدر ما سارت، م: وإذا لم يكن الذى اكترى معه، حتى لم يجب الأجر لا يجبر الملاح على أن يعيد، وإن كان الملاح هو الذى رد السفينة أجبر على الإعادة إلى الموضع المشروط، وإن كان الموضع الذى رجعت إليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه، فعلى الملاح أن يسلمه فى موضع يقدر رب الطعام على قبضه منه، ويكون له أجر مثله فيما سار من هذا المسير، فإن قال الذى اكترى السفينة بعد مارد بها الريح: لا حاجة لى فى سفينتك أنا اكترى غيرها فله ذلك رواه هشام عن محمد.

٢٢٧٣٠:- ولو اكترى بغلا إلى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع فرده إلى موضعه، فعليه الأجر بقدر ما سار، فإن قال المستأجر للقاضى: مر صاحب البغل فليبلغنى إلى حيث استأجرته، وله على الذى شارطته عليه قال: إن شاء الآجر فعل ذلك وإلا قيل للمستأجر: استأجره إلى ذلك المكان الذى بلغت، ثم هو يحملك من ثمة إلى حيث استأجرته، هكذا رواه هشام عن محمد قال: وعلى هذا السفينة.

٢٢٧٣١:- قال محمد **فى الجامع الصغير:** وإذا استأجر الرجل رجلا ليذهب إلى البصرة ويجيئ لعياله فذهب فوجد بعضهم ميتا، وجاء بمن بقى فله من الأجر بحسابه، **وفى الخانية:** قالوا: هذا إذا كان عياله معلومين.

٢٢٧٣٢:- م: حكى عن الفقيه أبى جعفر أنه قال: تأويل المسئلة إذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد، أما إذا كانت مؤنة البعض، ومؤنة الكل سواء، يجب جميع الأجر، **وفى الخلاصة، الخانية:** ولو ذهب ولم يحمل أحدا منهم لم يستوجب شيئا.

٢٢٧٣٣:- رجل استأجر رجلا ليذهب بكتاب له إلى البصرة إلى فلان، ويجيب بجوابه فذهب فوجد فلانا قد مات، وفي الخلاصة، الخانية: أو غائباً فرد الكتاب إلى المرسل فلا أجر له، وهذا قول أبي حنيفة وقال محمد: له أجر الذهاب وقول أبي يوسف مضطرب، وفي الخانية: واختلفوا في قول أبي يوسف، والأصح أن قوله كقول أبي حنيفة، وفي المنظومة في باب أبي حنيفة: ويوجبان أجرة الذهاب.

٢٢٧٣٤:- م: واعلم بأن هنا مسألتين إحداهما إذا استأجر رجلا ليذهب بكتابه إلى البصرة إلى فلان، ولم يشترط عليه المجيب بجوابه، والثانية أن يشترط عليه المجيب بجوابه ومحمد ذكر في الكتاب: ما إذا اشترط عليه المجيب بالجواب، ولم يذكر ما إذا لم يشترط عليه بالمجيب بالجواب ولا بد من ذكرها، فنقول: فيما إذا لم يشترط المجيب بجوابه إذا ترك الكتاب ثمة، حتى يوصل إليه إذا حضر بأن كان غائباً، وإلى قريبه، وفي نسخة إلى ورثته بأن كان ميتاً، فإنه ليستحق الأجر كملاً.

٢٢٧٣٥:- وكذلك إذا وجد المرسل إليه ودفع الكتاب إليه، فلم يقرأ، حتى عاد من غير جواب فله الأجر، وإن لم يجده أو وجدته لكن لم يدفع الكتاب إليه بل رد الكتاب إليه فعلى قول أبي حنيفة لا أجر له، وقال محمد: له الأجر في الذهاب، وقول أبي يوسف مضطرب فيه، وفي الكبرى: قال القاضي فخر الدين: لا شيء له إذا مزقه لأنه أبطل عمله، وفي الهداية: وإذا ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الأجر بالذهاب بالإجماع.

٢٢٧٣٦:- م: وأجمعوا على أنه إذا استأجر ليذهب بطعام له إلى البصرة إلى فلان فذهب، ولم يجد فلانا، أو وجدته، ولكن لم يدفع الطعام إليه بل رده أنه لأجر له، وأجمعوا على أنه إذا استأجره ليبذل رسالته إلى فلان بالبصرة، فذهب

الرجل، ولم يجد المرسل إليه، أو وجده إلا أنه لم يبلغه الرسالة، ورجع أن له الأجر، وأجمعوا على أنه لو ذهب إلى فلان بالبصرة، ولم يذهب بالكتاب أنه لا أجر له، وفيما إذا شرط عليه المجيء بجوابه إذا دفع إلى فلان، وأتى بجوابه فله الأجر كاملاً، ولو كان المكتوب إليه غائباً، فدفع إلى آخر ليدفعه إليه، أو دفع إلى المكتوب إليه فلم يقرأ، ورجع هذا الرجل فله أجر الذهاب، ولو مزق الكتاب ذكر في فتاوى أهل سمرقند: أن عليه أجر الذهاب في قولهم ولا يفتى به، وإن رد الكتاب قال أبو حنيفة لا شيء له من الأجر، وقال محمد: له أجر الذهاب، وقول أبي يوسف مضطرب.

٢٢٧٣٧:- قال شمس الأئمة الحلواني: في شرح إجازات الأصل وينبغي أن لا يسلم فصل الرسالة على مذهب أبي حنيفة، ثم أن الأجير يستحق الأجر على المرسل لا على المرسل إليه، وذكر الشيخ فخر الإسلام على البزدوى هذه المسئلة في تعليقه، وذكر قول أبي يوسف مع قول محمد.

٢٢٧٣٨:- وفي نوادر هشام: عن محمد رجل تكارى سفينة على أن يذهب بها إلى موضع كذا ويحمل عليها كذا فيجئ بها، فذهب بالسفينة إلى ذلك الموضع فلم يجد ذلك الشيء، ثم رجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة، وإن قال: إكتريتها منك على أن تحمل إليّ الطعام من موضع كذا إلى هنا فذهب فلم يجد الطعام فرجع بالسفينة فلا شيء له من الكراء.

٢٢٧٣٩:- وروى إبراهيم عن محمد في الدابة مثل هذا، وصورة ما روى إبراهيم رجل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها إلى المدائن، ويحمل عليها طعاماً من المدائن، فذهب فلم يجد الطعام، فإن على المستأجر أجر الذهاب، ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن، ولم يستأجرها ليذهب من موضع العقد، وباقي المسئلة بحالها، فإنه لا أجر عليه في الذهاب أيضاً.

٢٢٧٤٠:- وعلى هاتين المسئلتين قسنا مسألة صارت واقعة للفتوى،

وصورتها رجل اشترى من آخر شجرا فى قرية واستأجر أجرا لقلعها، وذهب بهم إلى الشجرة، ثم أن البائع مع المشتري تقايلا البيع فى الشجرة، ولم يتهيا قلع الشجرة يجب للأجراء أجرة الذهاب، فقلنا إن استأجر الأجراء ليذهبوا إلى موضع الشجرة يقلعونها فلهم أجر الذهاب.

٢٢٧٤١:- وفى الذخيرة: وإن استأجرهم لقلع الشجرة، ولم يتعرض

للذهاب فى العقد فلا أجر لهم، وذكر القاضى الإمام ركن الإسلام على السغدى: أن من استأجر رجلا ليحمل له طعاما، أو حطبا من قرية إلى منزله فى المصر، فذهب الرجل ولم يجد الطعام، أو الحطب أن له أجر الذهاب فقاسه على مسألة ذكرها محمد فى السير.

٢٢٧٤٢:- وصورتها رجل من أهل العسكر استأجر رجلا ليأتى له

بالطعام، والعلف من بعض المطامير وسمى له مطمورة بعينها بأجرة معلومة، فالإجارة جائزة، ولو ذهب الأجير إلى تلك المطمورة فلم يجد فيها طعاما، ولا علفا فرجع المستأجر بغير شئ فله أجر الذهاب، يعنى حصة الذهاب من المسمى.

٢٢٧٤٣:- وفى الكبرى: هذا إن سمي المطمورة، فإن لم يسم ينظر إلى

أجر مثله فى ذهابه ولا يجاوز به ماسمى له من ذلك يعنى من حصته.

٢٢٧٤٤:- وفى النوازل: رجل اكرى دابة إلى بلدة ليحمل من هناك

حمولاته فجاء المكارى، فقال: ذهبت فلم أجد المحمل فان صدقه المستكرى فى ذلك، فعليه أجر الذهاب خاليا عن حمل، فقله إلى بلدة كذا بمنزلة قوله ليذهب بها إلى بلدة كذا.

٢٢٧٤٥:- وفى فتاوى الفضلى: استأجر دابة فى المصر ليحمل الدقيق من

الطاحونة أو ليحمل الحنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة مطحونة، أو لم

يجد الحنطة فى القرية فعاد إلى المصر ينظر إن كان قال: استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة، حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب عليه نصف الأجر، فأما إذا كان قال: استأجرت منك هذه الدابة بدرهم، حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فههنا لا يجب الأجر فى الذهاب.

٢٢٧٤٦:- وفى فتاوى أهل سمرقند: إستأجر رجلا ليذهب إلى موضع كذا ويدعو فلانا بأجر مسمى، فذهب الرجل إلى ذلك الموضع فلم يجد فلانا يجب الأجر، وفى الأصل: استأجر رجلا ليقطع له أشجارا فى قرية بعيدة، ولم يتعرض للذهاب والمجيئ فلا أجر على المستأجر فى ذهابه ومجيئه.

الفصل الثاني والعشرون

فى بيان التصرفات التى يمتنع المستأجر عنها والتي لا يمتنع وفى تصرفات الآجر

٢٢٧٤٧:- وإذا استأجر داراً، أو بيتاً، ولم يسم الذى يريد هاله، حتى جازت الإجارة استحساناً لاقياساً كان للمستأجر أن يسكنها، وأن يسكنها، وله أن يضع متاعه فيها وله أن يربط فيها دوابه، قال مشايخنا: إنما يكون له ولاية ربط الدواب فيها إذا كان فيها موضع معد لربط الدواب، فأما إذا لم يكن ليس له ولاية ربط الدواب، وما ذكر فى الكتاب فهو بناء على عرف ديارهم لأن فى عرف ديارهم الربط يكون فى الدار لسعة دورهم، أما فى زماننا فبخلافه.

٢٢٧٤٨:- وفى الفتاوى الخلاصة: ويربط الدابة على باب داره وليس لالآجر أن يدخل دابته الدار المستأجرة بعد ماسكن المستأجر، وضمن ماتلف به هذا إذا آجر كل الدار، وإن لم يواجر صحن الدار له أن يربط فى الصحن، م: وله أن يعمل فيها ما بداله من العمل مالا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء، وغسل الثياب أما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحى والحدادة والقسارة، فليس له ذلك إلا برضاء صاحبه.

٢٢٧٤٩:- وبعض مشايخنا قالوا: أراد بالرحى رحى الماء، ورحى الثور، لا رحى اليد، وبعضهم قالوا: إن كان رحى اليد يضر بالبناء يمنع عنه أيضاً، وإن كان لا يضر لا يمنع، وإلى هذا مال الشيخ شمس الأئمة الحلوانى وعليه الفتوى، وأما كسر الحطب فيها فقد ذكر مشايخنا أنه لا يمنع عن المعتاد، وبعضهم قالوا: يمنع ويومر بالكسر خارج الدار.

٢٢٧٥٠:- وفى السغناقى: والذى لا يوهن البناء، فإن زاد على ذلك

وكان بحيث يوهن البناء فليس له أن يفعل إلا برضاء صاحب الدار، وفي الفتاوى العتائية: وله أن يصنع في الدار ما لا يضر بالبناء نحو الطبخ والخبز وكسر الحطب بالقدوم لا بالفأس.

٢٢٧٥١:- ولو أنه أقعد فيه قصارا وحدادا، أو عمل ذلك بنفسه فانهدم شئ من البناء من عمل الحدادة، أو القصارة ضمن قيمة ذلك ولا أجر عليه فيما ضمن، وإن لم ينهدم شئ من البناء من عمل الحدادة والقصارة لا يجب الأجر المسمى قياسا ويجب الأجر المسمى استحسانا.

٢٢٧٥٢:- م: فإن اختلف الأجر والمستأجر في ذلك فقال: المستأجر استأجرت للحدادة وقال الآجر: آجرت للسكنى دون الحدادة، فالقول قول الآجر، وكذا إذا أنكر الإجارة في نوع دون نوع، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المستأجر.

٢٢٧٥٣:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجرا حانوتا على أن يقعد أحدهما حدادا، والآخر قصارا، فاقسما ونهايتا، فلا أحدهما أن يقعد من الأجراء ما لا يضر بالآخر، وليس له أن يبنى حائطاً منفرداً نصيبه، ولو شرطاً فيما بينهما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر موخرها فهذا لا يلزم شيئاً، وإن كان هذا الشرط مع الآجر فسد العقد.

م: ومما يتصل بهذه المسألة

٢٢٧٥٤:- إذا استأجر الرجل من آخر داراً على أن يقعد فيها حدادا، فأراد أن يقعد فيها قصارا فله ذلك إن كانت مضرتهم واحدة، أو كانت مضرة القصار اقل، وفي الولوالحية: وإن كان أكثر مضرة، لم يكن له ذلك، وكذلك الرحي على هذا.

٢٢٧٥٥:- قال رجل تكارى منزلاً، أو داراً من رجل على أن يسكن فيها فلم يسكنها، ولكنه جعل فيها طعاماً حنطة، أو شعيراً أو تمرًا وغير ذلك، فأراد ربّ الدار أن يمنعه، وقال: لأنه يخرّب الدار قال: ليس له ذلك.

٢٢٧٥٦:- رجل استأجر داراً وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها فعطب فيها انسان، ينظر إن كان حفر بإذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه، وإن كان قد حفر بغير إذن رب الدار فهو ضامن.

٢٢٧٥٧:- وفي الولوالجية: رجل اشترى مشجرة وقطعها واستأجر أرضاً ليضع فيها، وللأرض المستأجرة طريق في الأرض الأخرى، فأراد صاحب الاشجار أن يمر في هذه الأرض بخشبته وحمولته ليس لصاحب الأرض أن يمنعه، وإن كان فيه ضرر لأنه محتاج إلى إخراجها، وذلك يكون بطريقه، وطريقه هذا.

٢٢٧٥٨:- م: رجل استأجر من رجل حانوتاً، وحانوتاً آخر من رجل آخر فنقب أحدهما إلى الآخر ليرتفق بذلك فإنه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحانوتين بتمامه.

٢٢٧٥٩:- وإذا تَكَارَى منزل من رجل سنة بعشرة دراهم، فخرج الرجل من البيت وخلف أهله فأكثروا من المنزل بيتاً وانزلوا انساناً بغير أجر فانهدم البيت الذى أسكنوه فيه فهذا على وجهين: (١) إما أن ينهدم من سكنى الساكن، (٢) أو من غيره وفي الحاليين لاضمان على المستأجر.

٢٢٧٦٠:- وهل يضمن الأهل والساكن إن حصل الإنهدام لا من سكناه؟ فلا ضمان على واحد منهما فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف الآخر، وعلى قول محمد يجب الضمان ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله، فإن ضمن الأهل فالأهل لا يرجع على الساكن، وإن ضمن الساكن فالساكن يرجع على الأهل، وإن انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالإجماع، والعقار يضمن بالاتلاف بالإجماع، والساكن متلف هنا لما انهدم من سكناه، وهل له أن يضمن الأهل؟ فالمسئلة على الاختلاف الذى ذكرنا.

٢٢٧٦١:- وإذا تَكَارَى منزلاً، ولم يسم ما يعمل فيه فاقعد فيه حداداً، أو قصاراً فهذا على وجهين: إما إن انهدمت الدار من عمله، وفى هذا الوجه عليه

ضمان ما انهدم قال: ولا اجر عليه فيما ضمن، ولم يقل في الكتاب أنه هل يجب الآجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي أن يجب.

٢٢٧٦٢:- إذا ربط المستأجر دابته على باب الدار المستأجرة فضربت انسانا فمات أو هدمت حائط غيره فلا ضمان عليه، ولو أدخل صاحب الدار دابته في الدار المستأجرة أو ربطها على بابها فأوطأت انسانا فهو ضامن إلا إذا فعل ذلك بإذن المستأجر، أو أدخل الدار متعمدا ليرم منها ما استرم.

٢٢٧٦٣:- هذا بخلاف ما لو أعار رجل دارا من رجل، ثم أن المعير ربط دابته على باب البيت فضربت انسانا، أو هدمت جدارا فإنه لا ضمان عليه.

٢٢٧٦٤:- م: وإذا تَكَارَى دارا من رجل شهرا بدرهم، وفي الدار بئر فأمر الآجر المستأجر أن يَكْنَس البئر ويخرج ترابها منها، فأخرج فالقها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في صحن الدار، أو لم يأذن هذا إذا كنس المستأجر البئر والقي الطين في صحن الدار، وإن فعل الآجر ذلك والقي الطين في صحن الدار فعطب به إنسان، إن فعل ذلك بإذن المستأجر فلا ضمان، وإن فعل بغير إذن المستأجر فيه الضمان، والجواب فيه نظير الجواب فيما إذا وضع متاعا آخر له في الدار المستأجرة، فعطب به انسان هذا إذا حصل القاء التراب في صحن الدار، وإن حصل اللقاء خارج الدار في طريق المسلمين فعطب به انسان فالملقى ضامن الآجر والمستأجر في ذلك على السواء.

٢٢٧٦٥:- رجلان استكريا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على حدة، فعمل كل واحد منهما واعطى صاحبه بيته، وسكن فيه صاحبه فانهدم احد البيتين، أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما، وإن سكن كل واحد منهما بيت صاحبه من غير إذن صاحبه فإنه يضمن كل واحد منهما ما انهدم من سكناه عندم جميعا.

٢٢٧٦٦:- رجلان استأجرا حانوتا يعملان فيه بانفسهما فاستأجر

احدهما أجراء واقعهدهم بالحنوت مع نفسه وأبى صاحبه قال له أن يقعد في نصيبه من شاء منهم ما لم يدخل على شريكه ضرر بين.

٢٢٧٦٧:- وإن أراد احدهما أن يبنى في وسط الحانوت بناء فليس له ذلك، فإن بنى المستأجر تنورا، أو كانونا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران، أو احترق بعض الدار لاضمان عليه، سواء فعل بإذن رب الدار أو بغير إذنه، فإن صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنعه الناس من ترك الاحتياط في وضعه، أو أوقد نارا لا يوقد مثله في التنور في البيوت كان ضامنا.

٢٢٧٦٨:- وفي الصغرى: استأجر دابة بعينها ليضع عليها حملا مقدرا، فأراد المكارى أن يضع عليها شيئا من متاعه مع متاع المستأجر للمستأجر، أن يمنع المكارى عن ذلك، مع هذا إذا وضع وبلغت الدابة في ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما إذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الأجر بحصته.

٢٢٧٦٩:- وفي الذخيرة: في شرح الطحاوى: أن للمستأجر أن يعير ويودع ويواجر ذكر المسئلة مطلقة وتاويلها إذا كان المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به، أما إذا كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له أن يواجر ولا أن يعير، حتى أن من استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له أن يواجر غيره ولا أن يعيره.

٢٢٧٧٠:- وفي فتاوى آهو: سئل القاضى بديع الدين أعطى المستأجر رهنا لغريمه، فأجرة المدة التي كانت في يد الغريم على من تجب؟ قال: لا تجب على المستأجر لأنه دخل في ضمانه لما رهنه، وإذا وجب الضمان عند الهلاك لا يجب الأجر، وإن سلمه إليه سليما، ولو أخذها منه بغير رضاه يجب عليه الأجر لأن له ولاية الإسترداد.

٢٢٧٧١:- وسئل أيضا عن قلع شجرة من صنعة المستأجر قال ليس للمستأجر ولاية التضمن، ولو فعله الوارث ضمنه، وما أخذه من قيمته رهن، حتى يستوفى مال الإجارة.

الفصل الثالث والعشرون

فى استيجار الحمام والرحى

٢٢٧٧٢: - وفى الزاد: ويجوز أخذ أجرة الحمام والحمام، وبعض العلماء كره أجرة الحمام، ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء، والصحيح ما ذكرنا، وتأويل ما رووا من كراهته أنه كان مكشوف العورة، فأما بعد الستر فلا.

٢٢٧٧٣: - م: وإذا استأجر الرجل حماما شهورا معلومة بأجر معلوم فهو جائز كما لو استأجر دارا أو بيتا، فإن كان حماما للرجال وحماما للنساء، وقد حددهما جميعا إلا أنه سمي فى الإجارة حماما، فالقياس أنه لا تجوز هذه الإجارة، وفى الاستحسان تجوز، قال مشايخنا: هذا إذا كان باب الحمامين واحدا والدهليز واحدا، أما إذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد، حتى يسميها وعمارة الحمام فى اصلاح قدره ومسيل ماءه، وما لا يتهيأ الانتفاع به على الآجر.

٢٢٧٧٢: - أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن أبى جعفر البجلي قال: دخل رجل الحمام فأعطاه أجرا على دخول الحمام قال واعطاه ثيابه يمسكها قال: فضاعت الثياب قال: فخاصمه إلى شريح قال: فقال: شريح: أعطيت على أمساك الثياب؟ قال: لا، ولكن أعطيته على دخول الحمام فقال له شريح: قم فلا شئ لك. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى رجل دخل الحمام فأعطى صاحب الحمام ١١ / ٦٦١ برقم: ٢٣٦٢٩.

وأخرج الطبرانى فى الكبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إتقوا بيتا يقال له الحمام فقالوا: يا رسول الله! يذهب بالدرن وينفع المريض قال: فمن دخله فليستتر، المعجم الكبير للطبرانى ١١ / ٢٣ برقم: ١٠٩٣٢.

وأخرجه عبد الرزاق بتغير يسير، الطهارة، باب الحمام للرجال ١ / ٢٩٠ برقم: ١١١٦.

قول المصنف: "ويجوز أخذ أجرة..... الحمام" أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال: احتجم النبى صلى الله عليه وسلم وأعطى الحمام أجره، ولو علم كراهية لم يعطه. صحيح البخارى، الإجازات، باب خراج الحمام ١ / ٣٠٤ برقم: ٢٢٢٤ ف: ٢٢٧٩.

٢٢٧٧٤: - وإن شرط المرممة على المستأجر فسدت الإجارة، ولو شرط رب الحمام على المستأجر عشرة دارهم كل شهر بمرمته مع الأجر كان جائزاً، وهذه هى الحيلة لجواز الإجارة، متى أراد أن يجعل بعض المرممة أجراً يبين قدر ما يحتاج إليه المرممة فى الإجارة، ثم يأمره بصرف ذلك إلى المرممة فيصير وكيلاً من جهته بالانفاق عليه.

٢٢٧٧٥: - وفى الفتاوى العتائية: كما لو أمر رب الدابة المستأجر أن ينفق على دابته ببعض الأجرة يجوز استحساناً، أو يقول تركتك أجر شهرين لمرمة الحمام يجوز، م: هكذا ذكر فى الكتاب ولم يحك فيه خلافاً، من مشايخنا من قال: ما ذكر فى الكتاب قول أبى يوسف ومحمد، فأما على قول أبى حنيفة لايجوز، هذا التوكيل إذا لم يعين الأجراء، أو باعة الآلات، ومنهم من قال: بأنه يجوز بلا خلاف فإن قال المستأجر قد رمت الحمام بها لم يصدق، والقول قول رب الحمام إلا أن يقيم البينة على ذلك.

٢٢٧٧٦: - وإن أراد المستأجر أن يقبل قوله فى ذلك من غير حجة، فالحيلة أن يدفع العشرة إلى رب الحمام، ثم يدفعها رب الحمام إليه ويأمره بانفاقها فى مرممة الحمام فيكون أميناً، وحيلة أخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر أن يجعل لمقدار المرممة عدلاً، حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق، لأن العدل أمين وليس لرب الحمام أن يمنع المستأجر من الماء ومسيل ماء الحمام، أو موضع سرقينه وإن لم يشترطه، وكذلك كل شئ لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بالحمام إلا به فهو على هذا.

٢٢٧٧٧: - قال: ولو أن مسيل ماء الحمام امتلأ فانه يجب على المستأجر تفريغ ذلك ظاهراً كان أو باطناً، وفى الذخيرة: بخلاف البالوعة إذا امتلأت من جهة المستأجر، فإن التفريغ يجب على الآجر.

٢٢٧٧٨: - م: قال: ولو أن رب الحمام شرط على المستأجر نقل

الرماد، والسارقين، فإن ذلك لا يفسد الإجارة، وإن شرط على رب الحمام أوجب فساد الإجارة.

٢٢٧٧٩:- قال: وإذا استأجر رجل من رجل حمامين أشهراً مسمأة كل شهر بأجر معلوم، فانهدم أحدهما فهو على وجهين: إما أن ينهدم أحدهما قبل القبض أو بعد القبض، فإن انهدم أحدهما قبل القبض كان المستأجر بالخيار فيما بقى إن شاء أخذ الباقي بحصته من الأجر، وإن شاء ترك، فرق بين هذا وبينما إذا استأجر حماماً سنة بكذا فلم يسلم إلى المستأجر شهرين، ثم سلم في الباقي وأبى المستأجر فانه يجبر على قبضه.

٢٢٧٨٠:- هذا إذا انهدم أحدهما قبل القبض، فأما إذا انهدم أحدهما بعد القبض فلا خيار للمستأجر، وفي الفتاوى العتائية: ويلزمه الأجر بحصته وذكر الكرخي الخيار فيه.

٢٢٧٨١:- م: هذا إذا كان المستأجر حمامين، فأما إذا كان المستأجر حماماً واحداً، ثم انهدم بيت منه كان له الخيار سواء انهدم قبل القبض، أو بعد القبض، وفي الفتاوى العتائية: وإن فسد بئراً لماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء، ولكن للمستأجر حق الفسخ.

٢٢٧٨٢:- وفي الفتاوى الخلاصة: رجل استأجر الحمام فانكسر القدر إن استأجر الحمام بقدره سقط الأجر، م: وإذا استأجر حماماً بغير قدر واستأجر القدر من غيره، فانكسر القدر فلم يعمل في الحمام أشهراً، وقد استكراه لسنة فطلب صاحب الحمام أجره وصاحب القدر أجر قدره قال عليه أجر الحمام.

٢٢٧٨٣:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجر عبداً، وحماماً، وقبضهما، ومات العبد لزمه الحمام بحصته لأنه هو المقصود، وإن انهدم الحمام وبقى العبد، وقد استأجره لعمل الحمام فله الخيار، ولو استأجر لعمل آخر فلا خيار له.

٢٢٧٨٤:- م: قال محمد في الأصل: وإذا استأجر الرجل رحى بالبيت

الذى هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر، ثم طحن فيها طحنا بثلاثين درهما فى الشهر فربح عشرين، هل تطيب هل الزيادة، فهذا عى وجهين: إما أن أصلح فيه شيئا ينتفع به فى الرحى بأن كرى نهرها أو نقب الحجر، أو لم يصلح، فإن لم يصلح فإن كان يلى الطحن بنفسه تطيب له الزيادة، فاما إذا كان رب الطعام هو الذى يلى الطحن بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة، وإن كان أصلح شيئا فانه تطيب له، وإن كان لا يلى الطحن بنفسه ويجعل الزيادة بازاء منفعة ما أصلح فلا يكون ربها فتطيب له.

٢٢٧٨٥:- **وفى الفتاوى العتائية:** إستأجر رحى ماء بيتها وأدواتها مدة معلومة جاز، ولا يدخل الحجر بذكر الحقوق الا بذكره، وإن انقطع الماء فله أن يفسخ، ولو استأجر رجل رحائى ماء فقل الماء بسبب انكباس النهر، فإن كان الماء مقدار ما يدرو به أحدهما ينظر فى عرف أهل البلد إن كان الحفر على المستأجر لا يسقط شئ من الأجر، وإن كان الحفر على رب الطاحونة يسقط أجر إحدى الرحائين، وإن كان يدور بهما على سبيل المعتاد يجب الأجر كاملا.

٢٢٧٨٦:- **وفى الفتاوى الخلاصة:** رجل استأجر طاحونة فاحتاج إلى الكرى وصار بحال لا يعمل إلا إحدى الرحيين إن كان الحفر على المواجه عادة، وكان بحال لو جرى الماء إليهما يعملان عملا ناقصا يلزمه أحدهما، وله الخيار، وإن كان لا يعملان يلزمه أجر أحدهما، وإن تفاوتتا عليه اجر اكثرهما، وإن كان الحفر على المستأجر عليه الأجر كاملا.

٢٢٧٨٧:- **م: قال فى الأصل:** إذا استأجر الرجل من رجل موزعا على نهر لىنى عليه بيتا ويتخذ عليه رحى على أن الحجارة والحديد والمتاع من عند المستأجر فهو جائز، فإن انقطع ماء النهر كان عذرا فى فسخ الإجارة، فإن فسخ لم يبق لواحد منهما على صاحبه سبيل، وإن لم يفسخ، حتى عاد الماء سقط حقه فى الفسخ.

٢٢٧٨٨:- وهل يسقط الأجر بحساب ما انقطع من الماء، أو لا يسقط

لم يذكر هذا في الكتاب قالوا: ويجب إن لا يسقط، وإذا خاف أن ينقطع الماء فيفسخ الإجارة، فاكري البيت والحجرين والمتاع خاصة فهو جائز، وإن انقطع الماء يكون عذرا، وكذلك لو شرط أن لا خيار، متى انقطع الماء لا يكون بهذا الشرط عبرة.

٢٢٧٨٩:- وإذا استأجر الرجل رحى ماء على أن يطحن فيها حنطة فطحن فيها غير الحنطة، هل يصير مخالفا؟ إن كان ضرر ما طحن مثل ضرر الحنطة، أو دونه لا يكون مخالفا، وإن كان في الضرر فوق ضرر الحنطة يكون مخالفا، فتعين فيه أحكام الغصب.

٢٢٧٩٠:- وفي الولوالجية: طاحونة، أو حمام بين اثنين إستأجر نصيب كل واحد منهما مستأجر على حدة، ثم إن احد المستأجرين انفق في مرمة ذلك بإذن مواجره، فاراد أن يرجع على الذى لم يؤجر منه نصيبه قال لا يرجع، ويكون في نصيبه متطوعا.

٢٢٧٩١:- م: وإذا استأجر الرجل رحى من رجل وبيتا من آخر وبغيرا من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر بأجر معلوم، فأجروا ذلك فهو جائز، فان لم يؤجروا، ولكن اشتركوا على أن يكون من عند أحدهم الرحى، ومن الآخر البيت ومن الآخر الجمل على أن يؤجروا ذلك ما رزق الله تعالى من شئ كان بينهم أثلاثا كانت هذه الشركة فاسدة، فان كان واحد منهم وكل صاحبه على أن يؤجر ملكه فيكون بدل منفعة ملكه بينهم اثلاثا، فالتوكيل على هذا الوجه باطل كما لو حصل التوكيل بمثل هذا في بيع العين بأن قال: بع عبدى ليكون الثمن بينى وبينك كان التوكيل باطلا، وإذا كان التوكيل باطلا وفسدت الشركة بعد هذا ينظر إن أجروا الحمل بعينه دون البيت والرحى، فان أجرا الحمل لصاحب الحمل لأنه عوض ملكه، وعلى صاحب الحمل أجر مثل البيت وأجر مثل الرحى لا يجاوز ثلث أجر البعير عند أبى يوسف، وعند محمد يجاوز بالغا مابلغ.

٢٢٧٩٢:- كما لو قال: بع عبدى ليكون الثمن بينى وبينك يكون الثمن

كله لبائع العبد لأنه عوض ملكه، ويكون للبائع أجر مثل عمله لا يجاوز نصف الثمن، وعند محمد بالغاً ما بلغ، وكذلك إن أجروا البيت بعينه أو أجروا الرchy، فالأجر كله لصاحب البيت، أو لصاحب الرchy، وعلى صاحب البيت أجر مثل الرchy، وإن اشتركوا على أن يتقبلوا الاعمال من الناس كان جائزاً.

٢٢٧٩٣:- قال: وإذا كان لرجل بيت ونهر ورحى ومتاعها، فانكسر الحجر الأعلى فجاء رجل فنصف مكانه حجراً بغير أمر صاحبه وجعل يطحن للناس بأجر معلوم، ويتقبل الطعام بالأجر فهو مسيء في ذلك ولا أجر عليه، ولو كان وضع الحجر الأعلى برضاء من صاحبه على أن الكسب بينهما نصفين، وعلى أن يعملوا بانفسهما كان هذا بمثل الباب الأول يعني متى أجروا الحجر الأعلى كان جميع الأجر لصاحب الحجر الأعلى، وإن تقبل كل واحد فهو بينهم.

٢٢٧٩٤:- قال: ولو أن رجلاً بنى على نهر بيتاً ونصب فيه رحى بغير رضاء صاحب النهر، ثم تقبل الطعام فطحنه فكسب مالا كان له الكسب ويصير غاصباً لأرضه فيعتبر فيه أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الأرض، ولكن لا يضمن الماء.

٢٢٧٩٥:- وفي العيون: رجل أجر بيتاً فيه رحى، فقال: أجرتك هذا البيت بكل حق هو له، ولم يسم الرchy فللذى أجر أن يقلع رحاه وليس الماء، والرحى من حقوق البيت، وإن أجرها بحجرها فله حقوق الرchy فإن انقطع الماء فلم يردّها حتى مضت السنة، وكان البيت ينتفع به دون الرchy قسم الأجر عليهما فلزمه بحساب ذلك البيت، وليس للحجر من أجر، وإن لم ينتفع بالبيت ولا بالرحى فلا شيء على المستأجر، وإن لم يردّه.

٢٢٧٩٦:- وفي جامع الفتاوى: رب الرchy إذا أراد أن يستوثق من المستأجر، حتى لا يسقط الأجر بانقطاع الماء يواجر البيت ليسكنه ويأذن له في الرchy من غير شرط فيجوز إذا كان البيت يمكن أن يسكن المستأجر فيه، وإن كان لا يمكن لا يجب الأجر.

م: الفصل الرابع والعشرون

فى الكفالة بالأجر وبالمعقود عليه

٢٢٧٩٧:- وتجوز الكفالة والحوالة بالأجر فى جميع الاجارات، سواء كانت الإجارة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنفعة، أو باشتراط التعجيل، أو لم تكن واجبة، وفى الفتاوى العتائية: وتصح الكفالة بالأجر عينا كان أو ديناً.

٢٢٧٩٨:- م: وإن عجل الكفيل الأجر لم يرجع على الأصيل، حتى يحل الأجل، ولو اختلف الأجر والكفيل والمستأجر فى مقدار الأجر، فقال الكفيل: هو درهم، وقال الأجر: هو درهمان، وقال المستأجر هو: نصف درهم، فالقول قول المستأجر لانكاره الزيادة، ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر إلا بنصف درهم، ولو أقاموا جميعاً البينة فالبينة بينة الأجر، وإن كانت الأجرة شيئاً بعينه بأن كان ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز، وإن هلك الثوب عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر بأجر المثل.

٢٢٧٩٩:- ولو استأجر داراً بخدمة عبد شهراً، وكفل بالعبد انسان لصاحب الدار إن كفل بتسليم العبد يجوز، وإن كفل بخدمة العبد لا يجوز، وهو نظير ما لو استأجر خياطاً ليخيط له ثوباً، وشرط عليه خياطة بنفسه، وكفل به انسان إن كفل بتسليم نفس الخياط صح، وإن كفل بخياطته لا يصح، ثم فى مسألة الخياط إذا لم تصح الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجع على صاحب الثوب بأجر مثل عمله، وإذا صحت الكفالة وخاط الكفيل رجع على المكفول عنه بأجر مثله بالغاً ما بلغ إذا كانت الكفالة بأمره.

- ٢٢٨٠٠:- وإذا استأجر الرجل من رجل محملا، أو زاملة إلى مكة بأجر مسمى وكفل له رجل بالحمولة، فهذا على وجهين: إما أن يستأجر المحمل مطلقا، أو استأجر المحمل على إبل لا بعينها، وفي هذا الوجه الكفالة صحيحة، وإن استأجر المحمل على إبل بعينها، وكفل رجل عنه بالحمولة لاتصح.
- ٢٢٨٠١:- ولو استأجر دارا ليسكنها، أو أرضا ليزرعها، وكفل رجل بالوفاء بالزراعة وبالسكنى، فهو باطل وقال أبو حنيفة: إذا عجل المستأجر الأجر وكفل له رجل بالأجر إن انتقضت الإجارة، فالكفالة جائزة.

الفصل الخامس والعشرون

فى الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر
وفى الدعاوى والخصومات وإقامة البيّنات

هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه

فى الاختلاف الواقع بين الشاهدين فى الآجر
وفى الاختلاف بين الآجر والمستأجر

فى البدل وفى المبدل

٢٢٨٠٢:- قال محمد: وإذا اختلف الشاهدان فى مقدار الآجر فهو على وجهين: إن كانت الحاجة إلى القضاء بالعقد بأن وقع هذا الاختلاف قبل استيفاء المعقود عليه، فالشهادة باطلة، سواء كان المدعى يدعى أقل المالىن، أو كان يدعى أكثر المالىن، وإن كانت الحاجة إلى القضاء بالدين دون العقد بأن وقع هذا الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه إن كان المدعى يدعى أقل المالىن لا تقبل الشهادة عندهم بالإجماع، وإن كان يدعى أكثر المالىن، فإن اتفق الشاهدان على الأقل لفظاً بأن شهد أحدهما بألف وخمسة مائة والآخر بألف والمدعى يدعى الألف والخمسة مائة تقبل الشهادة على الأقل بالإجماع، وإن لم يتفقا لفظاً بأن شهد أحدهما بألف والآخر بألفين، والمدعى يدعى الألفين لا تقبل الشهادة عند أبى حنيفة أصلاً، وعندهما تقبل على الأقل.

٢٢٨٠٣:- وفى الفتاوى العتابية: ولو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما

بالركوب والآخر بالحمل، أو بالركوب والحمل، أو اختلفاً في الصبغ في باب الثوب لم تقبل، ولو شهد أحدهما بخمسة والآخر بستة لم تقبل عند أبي حنيفة، قيل: هذا قبل استيفاء المنفعة، فأما بعده تقبل على الأقل إذا كان المدعى يدعى الأكثر كما في دعوى الدين، قال شمس الأئمة السرخسي: الأصح عندي أنه لا تقبل.

٢٢٨٠٤ - م: ولو أن رجلاً ادعى قبل رجل أنه ائتمنى دابتين بأعيانهما بعشرة دراهم إلى بغداد، وأقام على ذلك البينة، وأقام رب الدابتين البينة أنه أكره أحدهما بعينها إلى بغداد بعشرة دراهم، كان أبو حنيفة يقول أولاً: بأنه يقضى بإجارة الدابتين إلى بغداد بخمسة عشر درهماً إذا كان أجر مثلهما على السواء وهو قول زفر: ثم رجع، وقال: يقضى بإجارة الدابتين إلى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد، وكان الجواب فيه كالجواب فيما إذا ادعى صاحب الدابة أنه أجره إلى الفرات، أو إلى الصراط وهو النصف بعشرة، وقال المستأجر: لا بل إستأجرته إلى بغداد بخمسة كان يقول أولاً: بأنه يقضى إلى بغداد بائني عشر ونصف، وهو قول زفر، ثم رجع، وقال: يقضى بعشرة دراهم إلى بغداد وهو قول أبي يوسف ومحمد، فكذا ذلك هذا الذي ذكرنا إذا اتفقا على جنس الأجر، وأما إذا اختلفا في جنس الأجر بأن قال صاحب الدابة: أكرتكم إحداهما إلى بغداد بدينار، وأقام البينة على ذلك، وأقام المستكرى البينة أنه استكراهما جميعاً إلى بغداد بعشرة دراهم فإنه يقضى بإجارة الدابتين إلى بغداد بدينار وخمسة دراهم إذا كان أجر مثلهما على السواء.

٢٢٨٠٥ - وإذا قال المواجه: إنما آجرتك الدابة إلى هذا الموضع، وقال الراكب: لا بل اعترنى الدابة، وجاوز الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن، ولو ركب رجل دابة إلى بغداد، فقال الراكب: اعترنيها، وقال رب الدار: آجرتها منك بكذا، فالقول قول الراكب، ولا ضمان عليه إن هلكت الدابة من ركوبها.

٢٢٨٠٦ - وفي الخانية: رجل ائتمنى دابة إلى بغداد، ثم قال: اعترنيها،

وقال رب الدابة: آجرتها بدرهم ونصف، فالقول قول الراكب، فإن أقام صاحب الدابة الشاهدين، فشهد له شاهد بدرهم، وشاهد بدرهم ونصف، فإنه يقضى له بدرهم واحد، ولو كان الأجير يدعى الإجارة بدرهمين، فشهد شاهد بدرهم، وشاهد بدرهمين لا يقبل فى قول أبى حنيفة.

٢٢٨٠٧- وفى الفتاوى العتائية: ولو اكترى دابتين إحداهما بعينها إلى الحيرة والأخرى إلى القادسية، فنفقت إحداهما واختلفا، فقال المكبرى: التى نفقت قد اكريتها إلى الحيرة، وقد خالفت فعليك الضمان، وقال المكبرى لاهى التى أكريتها إلى القادسية، فالقول قول المكبرى، وضمن المكبرى قيمتها، ولو قال المكبرى: اكرتيت هذه إلى بغداد بعشرة، وقال المكبرى: اكرتيت هذه وهذه بعشرة، وأقاما البينة فهما له إلى بغداد بدينار، ولو قال المكبرى: اكرتيت هذه إلى بغداد بدينار، وقال المكبرى: اكرتيت هذه وهذه إلى بغداد بعشرة درهم فهما له إلى بغداد بعشرة، ولو قال المكبرى: اكرتيت هذه إلى بغداد بدينار، وقال المكبرى: هذه وهذه إلى بغداد بدينار وعشرة دراهم، فهما له إلى بغداد بدينار وخمسة دراهم، وإن أقام المكبرى بينة إلى الفرات بعشرين درهما، وأقام المكبرى بينة إلى بغداد بدينار وركب إلى بغداد يقضى بعشرين درهما ونصف دينار عملا بالبينتين، وفى الفتاوى العتائية: إذا قال المكبرى: اكريتها إلى بغداد بخمسة، وقال المكبرى: اكرتيتها إلى البصرة بعشرة، وهو النصف يتحالفان وأيهما أقام البينة تقبل بينته، وإن أقام البينة أخذ بينة رب الدابة فى إثبات زيادة الأجر، وأخذ بينة المستأجر فى إثبات زيادة المسافة إلى بغداد، ولو قال المكبرى: اكرتيتك هذه إلى بلخ بعشرة، وقال الأجر: استأجرتنى بعشرة لابلغ دابتك إلى فلان ببلخ فلا شئ لكل واحد منهما على صاحبه، فإذا أقام البينة فبينه رب الدابة أولى.

٢٢٨٠٨- م: وفى نوادر هشام: عن أبى يوسف رجل دفع ثوبا إلى خياط، ثم قال رب الثوب: أعطيتك الثوب على أن أجره درهم، وقال

الخياط: لم تسم لى أجرا، فالقول قول رب الثوب، وإن قال رب الثوب: لم اسم لك أجرا، وقد أخذته على سبيل الأجر، وقال الخياط: سميت لى درهما فانه يحلف رب الثوب، وله أجر مثله.

٢٢٨٠٩ - وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف رجل ادعى على غيره أنى استأجرت هذه الدار من هذا سنة، أحد عشر شهرا بدرهم، وشهرا بتسعة، وأقام على ذلك بينة، وأقام رب الدار البينة أنه آجرها منه سنة بعشرة قال: تؤخذ بينة رب الدار.

٢٢٨١٠ - وعنه أيضا: رجل أقام بينة أنى استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة دراهم، وأقام رب الدابة بينة أنى آجرتها منه شهرا بعشرة دراهم، فإننى أقبل بينة رب الدار، فأجعلها شهرا بعشرة وأجعل على المستأجر فى الشهر الثانى خمسة دراهم.

٢٢٨١١ - وفى جامع الفتاوى: ولو قال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم، وقال الآخر: استأجرت هذا الشهر وشهرا آخر كاملا بخسمة، ففى الشهر الأول يجب عشرة دراهم، وفى الشهر الثانى درهما ونصف.

٢٢٨١٢ - م: هشام قال: سألت أبا يوسف عن رجل فى يديه دار سكنها شهرا، فأقام رجلان كل واحد منهما بينة أنها داره آجرها منه يعنى من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة والذى فى يديه الدار ينكر دعواهما، قال أبو يوسف: الدار بين المدعين نصفين، ولكل واحد منهما خمسة دراهم استحسانا، والقياس أن يكون لكل واحد عشرة دراهم.

٢٢٨١٣ - وفى جامع الفتاوى: رجل أقام بينة أنه آجر هذا من هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر كل شهر بثلاثة دراهم، وأقام المستأجر البينة أنه استأجرها ستة أشهر كل شهر بدرهم، فعليه لثلاثة أشهر تسعة، ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم لكل شهر درهم.

٢٢٨١٤: - وفي الولو الحية: ادعى على رجل أنه استاجره ليمسك متاعه

فى سفينة إلى خوارزم بعشرة دراهم، وادعى صاحب السفينة أنه حمل متاعه فى سفينته من ترمذ إلى خوارزم بخسمة عشر، فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه، ولو أقاما البينة فالبينة بينة الملاح.

٢٢٨١٥: - م: قال محمد فى الأصل: ولو أن رجلا سلم ثوبا له إلى صباغ

يصبغه أحمر على ما وصف له بالعصفر، ثم اختلفا فى الأجر بعد الفراغ من العمل فقال الصباغ: عملته بدرهم، وقال رب الثوب: بل عملت لى بدانقين فأيهما أقام البينة قبلت، وإن قامت لهما بينة تؤخذ بينة الصباغ، وإن لم يقم لأحدهما بينة ذكر أنه يحكم قيمة ما زاد الصبغ فيه فيجعل القول قول من يشهد له قيمة الصبغ، فإن كانت قيمة الصبغ درهما أو أكثر، فالقول قول الصباغ مع يمينه: بالله ما صبغته بدانقين، وإن كانت قيمة ما زاد الصبغ دانقين، أو أقل، فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه بالله ما شرطت له درهما، وفى الفتاوى العتائية: وإن كان ما بين ذلك فالقول لرب الثوب مع اليمين.

٢٢٨١٦: - وفى الخائية: وإن كان يزيد فى قيمة الثوب نصف درهم يعطى

للصباغ نصف درهم بعد يمينه ما صبغه بدانقين، وإن كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب، وإن كانت قيمة الصبغ لا تشهد لأحدهما بأن كان نصف درهم فإنهما يتحالفان ذكر التحالف فى هذا الفصل فى بعض روايات هذا الكتاب، ولم يذكر فى البعض، وكذلك إن كان الصبغ زعفرانا فهو مثل العصفر، وإن كان الصبغ أسود، وفى الفتاوى العتائية: وكل صبغ هو نقصان فاختلف فى أجره، م: فالقول قول رب الثوب مع يمينه، وهذا قول أبى حنيفة، وأما على قول أبى يوسف، فالجواب فيه كالجواب فى العصفر والزعفران.

٢٢٨١٧: - وفى الفتاوى العتائية: وكذلك القول قوله فى كل عامل ليس

لعمله أثر فى العين كالغسل والحمال والأجير للحفظ ونحوه.

٢٢٨١٨ م: هذا إذا اختلفا في مقدار الأجر، فأما إذا اختلفا في أصل الأجر، فقال صاحب الثوب: عملته لى بغير أجر، وقال الصباغ: لا بل عملته بأجر كان القول قول صاحب الثوب مع يمينه ولا يتحالفان عند أبى حنيفة، وكان يجب أن يتحالفا، وإذا لم يجب التحالف فقلنا القول قول رب الثوب، وكان الجواب فى هذه المسئلة عند أبى حنيفة كالجواب عند الكل فيما إذا اختلفا فى نوع العقد فى مسئلة الحمل والقسارة، وثمة لا يتحالفان عندهم جميعا، وعندهما يتحالفان ومتى حلف يجب على رب الثوب قيمة ما زاد الصبغ فيه، فيفسد التحالف.

٢٢٨١٩ م: قال: ولو أن رجلا اختلف هو والقصار فى أجر الثوب، فقال القصار عملته بربع درهم، وقال رب الثوب: عملته بقرط، فهذا على وجهين: إما أن يختلفا فى مقدار الأجر قبل الشروع فى العمل، أو بعد الفراغ من العمل، فإنهما يتحالفان ويترادان، وهكذا الجواب فيما تقدم من المسائل إذا اختلفا فى مقدار الأجر قبل الشروع فى العمل تحالفا وترادا، فأما إذا اختلفا فى مقدار الأجر بعد الفراغ من العمل ذكر أن القول قول رب الثوب مع يمينه، ولم يحكم قيمة ما زادت القسارة فيه.

٢٢٨٢٠ م: وفى الكبرى: إذا اختلفا فى الأجرة بعد مضى مدة الإجارة وبلوغ الغاية التى استأجر إليها فالقول قول المستأجر مع يمينه، ولا يمين على المواجه، فرق محمد بين المبيع الهالك وبين المنافع المستوفاة، فإنه يرى التحالف بعد هلاك المبيع ولا يرى ذلك بعد استيفاء المنافع، وعن أبى يوسف وجب التحالف والقضاء بأجر المثل، وهذا يخالف قوله فى البيع، وروى عنه أن القول قول المستأجر إلا أن يأتى بشئ مستنكر هذا إذا اختلفا فى مقدار الأجر.

٢٢٨٢١ م: وكذلك إذا اختلفا فى جنس الأجر أنه دراهم، أو دنانير، أو فى صفته أنه جيد، أو ردى يتحالفان إذا كان الاختلاف قبل الشروع فى العمل، وإن كانت الأجرة عينا إن اختلفا فى جنسه، أو فى قدره يتحالفان، ولو اختلفا فى صفته

لا يتحالفان، والقول قول المستأجر بخلاف ما إذا كانت الأجرة ديناً، وإذا اختلفا في مقدار البدل، وكان ذلك قبل استيفاء المعقود يتحالفان كما في بيع العين، فبعد ذلك إن كان الاختلاف في الأجرة يبدأ بيمين المستأجر، وإن كان الخلاف في المنفعة يبدأ بيمين المواجه، وأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه، وإن أقاما البيئة فالبيئة بيئة المواجه إن كان الخلاف في الأجرة، وإن كان الخلاف في المنفعة فالبيئة بيئة المستأجر.

٢٢٨٢٢:- ولو ادعى المواجه فضلاً فيما يستحقه من الأجر، وادعى المستأجر فضلاً فيما يستحقه من المنفعة، فالأمر في التحالف على ما بينا، وإن أقاما البيئة قبلت بيئة كل واحد على الفضل الذي يستحقه نحو أن يدعى الأجر شهراً بعشرة دراهم والمستأجر شهرين بخمسة، وأقاما البيئة يقضى بشهرين بعشرة، فإن لم يكن لكل واحد منهما بيئة، وقد استوفى بعض المنفعة، فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي.

٢٢٨٢٣:- وإن كان اختلافاً فهما في الأجرة في النوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والآخر دنانير، فالأمر في التحالف والنكول وإقامة البيئة على ما بينا، وإن أقاما البيئة فالبيئة بيئة الآخر، وإن اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة بأن قال المواجه آجرتك إلى القصر بدينار، وقال المستأجر: بل إلى الكوفة بعشرة دراهم، وأقاما البيئة فهي إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم.

٢٢٨٢٤:- وفي الخانية: فإنهما يتحالفان وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وأيهما أقام البيئة قبلت، فإن أقاما البيئة فانه يقضى إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم، وإن كان القصر على النصف من بغداد إلى الكوفة يقضى إلى القصر بدينار وبيئة الآخر، ومن القصر الكوفة بخمسة دراهم بيئة المستأجر.

٢٢٨٢٥:- رجل أمر رجلاً ببيع عين من أعيان ماله فباعه، ثم اختلفا، فقال المأمور: بعته بأجر، وقال الأمر: لا بل بغير أجر، فإن كان المأمور دلالاً يعرف به كان له الأجر، وإلا فلا، وكذا الخياط والصباغ والله أعلم.

نوع آخر

٢٢٨٢٦:- قال: إذا اختلف الخياط ورب الثوب، فقال: أمرتك أن تقطعه قباء، وقال الخياط: أمرتني أن أقطعه قميصا، فالقول قول رب الثوب، وفي الخاتية: مع يمينه، م: والخياط ضامن، وقال ابن أبي ليلي: القول قول الخياط ولا ضمان عليه، وإن شاء رب الثوب أخذه وأعطاه أجر مثله، وفي الينايع: يزيد بالقباء الذي هو ذوطاق واحد من غير بطانة ولا قطن، وقال بعض أصحابنا: بأن منفعة القميص والقباء يقع على وجه واحد، وإنما تختلف الأغراض فقد وجد المعقود عليه مع المعقود، وكانوا يقولون لو قطعه سراويل لم يجب له أجرة.

٢٢٨٢٧:- قالوا: والرواية بخلاف هذا فانه روى عن محمد أنه لو دفع شبهها إلى رجل ليضربه طستا، وفي الكبرى: ووصف له فضرب به كوزا فارسيا قيمته مثل شبهه، فإن شاء ضمنه مثل شبهه وفي الكبرى: والكوز للعامل، م: وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثل ماعمل، وفي الكبرى: لا يجاوز به المسمى، م: فكذا في السراويل يجب أن يكون كذلك، وفي الهداية: أو قال صاحب الثوب للصباغ: أمرتك أن تصبغه أحمر فصبغته أصفر، وقال الصباغ: لابل أمرتني أصفر، فالقول قول صاحب الثوب.

٢٢٨٢٨:- م: وروى عن أبي يوسف إذا أمره أن تنزع ضرسا له بأجر فنزع، فقال الأمر: أمرتك بغير هذا، فالقول قول الأمر مع يمينه، وفي الظهيرية: ويضمن القالع أرش السن، وهذا قول أبي حنيفة، وكذا لو أمره أن يقطع شيئا من جسده، أو يبط قرحته.

٢٢٨٢٩:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو قلع ما أمره، ولكن سن آخر متصل بهذا السن فسقط ضمن، م: قال ولو أعطى صباغا ثوبا ليصبغه، ثم اختلفا

فقال رب الثوب: أمرتك أن تصبغه بالعصفر، وقال الصباغ: بالزعفران، فالقول قول رب الثوب.

٢٢٨٣٠: - وفي الفتاوى العتائية: إذا دفع إلى نداف قباء ليندف عليه من

قطن نفسه كذا بكذا جاز.

٢٢٨٣١: - م: قال: ولو دفع إلى نداف ثوبا ليندف عليه قطنا وأمره أن يزيد

من عنده ما رأى، وقد ندف عشرين أستارا، فقال رب الثوب: دفعت إليك خمسة عشر أستارا، وأمرتك أن تزيد عليه عشرة أساتير فلم تزد إلا خمسة، وقال النداف: دفعت إلى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة، وقد زدت، فالقول قول النداف، وعلى صاحب القباء أن يدفع إليه عشرة أساتير من قطن.

٢٢٨٣٢: - ولو اختلفا فيما أمر به أيضا فقال صاحب الثوب: دفعت إليك

خمس عشرة، وأمرتك أن تزيد خمسة عشر، وقال النداف: دفعت إلى عشرة، وأمرتني أن أزيد عشرة، فردت فصاحب الثوب بالخيار إن شاء صدقه، ودفع إليه عشرة أساتير، وأخذ القباء، وإن شاء أخذ قيمة ثوبه، ومثل عشرة أساتير، وكان الثوب للنداف.

نوع آخر

٢٢٨٣٣:- ولو دفع إلى خياط ثوبا ليقطعه قباء، ودفع إليه البطانة والقطن فخطاه، فقال رب الثوب: البطانة ليست ببطانتى، وفي جامع الفتاوى: والخياط يخالفه، م: فالقول قول الخياط مع يمينه إنها بطانته قال: ويسع لرب الثوب أن يأخذ البطانة ويلبسها.

٢٢٨٣٤:- قال: وكذلك لو أعطى حمالا متاعا ليحمله من موضع إلى موضع، ثم اختلفا فقال رب المتاع: ليس هذا متاعى، وقال الحمال: هذا متاعك، فالقول قول الحمال مع يمينه، وفي الخانية: قال أبو يوسف: القول قول الحمال مع يمينه، م: ولا يكون على الأمر أجر إلا أن يصدقه ويأخذه.

٢٢٨٣٥:- قال: والنوع الواحد والنوعان فيه سواء إلا أنه فى النوع الواحد أفحش وأقبح يريد بهذا أنه لو حمله طعاما، أو زيتا، فقال الحمال: هذا طعامك بعينه، وقال رب الطعام كان طعامى أجود من هذا فإنه يحسن أن يكون القول قول رب الطعام، ويبطل الأجر، ويحسن أن يكون القول قول الحمال، ويأخذ الأجر إذا كان قد حمله.

٢٢٨٣٦:- فأما إذا كان نوعين مختلفين بأن جاء به شعيرا، وقال رب الطعام: كان حنطة لم يجب له الأجر، حتى يصدقه ويأخذه.

٢٢٨٣٧:- وفي جامع الفتاوى: إذا قال صاحب الثوب للقصار: ليس هذا بثوبى الذى أمرتك بقصارته، والقصار يقول هو هذا، فالقول قول القصار فى الثوب، والقول قول صاحب الثوب فى الأجرة، حتى أنه لا أجر عليه، ولو قال الثوب ثوبى، ولكن الثوب الذى أمرتك بقصارته غير هذا، فالثوب له من غير أجر.

نوع آخر

٢٢٨٣٨:- المَواجِر إذا وجد بالأجر عيباً، وأراد أن يردّه على المَستأجر فهذا على وجهين: إما أن يصدقه المَستأجر في ذلك، أو يكذبه والأجرة عين كُتوب بعينه، أو حنطة بعينها، أو كان ديناً بأن كانت الأجرة دراهم، أو دنانير، أو مكيلاً، أو موزوناً في الذمة سوى الدراهم والدنانير، فإن صدقه المَستأجر كان له أن يردّه على المَستأجر سواء كانت الأجرة ديناً أو عيناً، وإن كذبه المَستأجر، وقال: ما أعطيتك هذا، إن كانت الأجرة ديناً ولم يكن أقر المَواجِر بقبض الجِياذ ولا بالاستيفاء إنما أقر بقبض الدراهم لا غير، فالقياس أن يكون القول قول المردود عليه، وهو المَستأجر، وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المَواجِر.

٢٢٨٣٩:- هذا إذا لم يقر بقبض الجِياذ، فأما إذا أقر بقبض الجِياذ بأن قال: قبضت الجِياذ، أو قال: قبضت الأجر، أو استوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المَواجِر على ذلك، فأما إذا كان عيناً فالقول قول المردود عليه قياساً واستحساناً.

٢٢٨٤٠:- ولو استأجر فامئاً من رجل بيتاً فباع فيه زماناً، ثم خرج منه، واختلفا فيما فيه الرفوف وأشباهه، فقال رب البيت: كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المَستأجر لا بل أحدثته، فالقياس أن يكون القول قول رب الدار مع يمينه، وفي الاستحسان القول قول المَستأجر.

٢٢٨٤١:- وهكذا الجِواب في الطحان وسائر الصناعات إذا اختلفا فيما يحدثه الصانع في العرف والعادة دون الأجر، فالمسئلة على القياس والاستحسان الحاصل في جنس هذه المسائل أن كل شيء يحدثه المَستأجر عادة لحاجته إليه فالقول قول المَستأجر.

٢٢٨٤٢:- ولو اختلف رب الدار والمَستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا،

أو فى باب، أو فى خشبة أدخلها فى السقف، فقال رب الدار أنا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر بل أنا أحدثت، فان القول فى هذا قول رب الدار مع يمينه، وما كان له فى الدار من لبن موضوع رطب ويابس، أو جذع موضوع أو باب موضع، أو آجر، أو حص فهو للمستأجر، فإن أقاما جميعا البينة على ذلك ففى كل شئ جعلنا القول فيه قول المستأجر، فالبينة بينة رب الدار.

٢٢٨٤٣:- ولو اختلفا فى الحص، أو فى السترة، أو فى التنور فالقول فيه قول رب الدار، قيل: هذا فى التنور بناء عرفهم، أما فى عرفنا القول فيه قول المستأجر. ٢٢٨٤٤:- وفى الفتاوى العتائية: ولو خرج المستأجر من الدار، ثم اختلفا فيما فى الدار، فما كان مركبا نحو الباب والسرير وغلق الباب، فالقول قول رب الدار، وما كان مفصلا نحو الفرش والأوانى والخشب الموضوع، فالقول فيه قول المستأجر.

٢٢٨٤٥:- وفى الولوالجية: ولو كان فى الدار كوارات نحل، أو حمامات كان للمستأجر، ولو أقر رب الدار أن المستأجر حصصها، أو فرشها بالآجر، أو غير ذلك كان للمستأجر أن يقلع كل شئ أحدث فيها مالا يضر قلعه بالدار، وأما مايضر قلعه فليس له أن يقلعه، وكل شئ لم يقلع يجب على رب الدار قيمته يوم يختصمون. ٢٢٨٤٦:- وفى الذخيرة: إذا باع مستأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري فجاء صاحب الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري، فالمسئلة على وجهين: (١) إن كان السكنى متصلا ببناء الحانوت، وهو ليس من آلات صناعة المستأجر، فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه، فإذا حلف رجع المشتري على المستأجر بالثمن، (٢) وإن كان من آلات صناعة المستأجر، فالقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب الحانوت على السكنى.

٢٢٨٤٧:- م: ولو انهدم بيت من الدار، فقال المستأجر: نقضه لى وقال رب الدار: بل هو لى إذا عرف انهدام البيت، فالقول قول رب الدار، وإن كان

النقض منقولاً، فالقول فى المنقول قول المستأجر، وفى المنقول إنما يجعل القول قول ذى اليد إذا لم يعرف أنه فى يد المدعى، فأما إذا علم، فالقول قول المدعى، وإن كان لا يعرف، فالقول قول المستأجر، وإن كان رب الدار أمر المستأجر أن يبنى فى الدار على أن يحسب له ذلك من الأجر، واختلفا فقال المستأجر: أمرتنى بالبناء، وقد بنيت وقال رب الدار لم تبني، فالقول قول رب الدار مع يمينه، وإن أقر بالبناء إلا أنهما اختلفا فى مقدار ما أنفق ذكر أن القول قول رب الدار مع يمينه.

٢٢٨٤٨:- قالوا: وهذا إذا كان مشكل الحال بأن اختلف فى ذلك أهل تلك الصناعة فقال بعضهم: كما يقول رب البيت: أنه يذهب فى نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت، وقال بعضهم: لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر، حتى تعذر معرفة قول أحدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار، والمستأجر يدعى زيادة إيفاء الأجر، ورب الدار ينكر فيكون القول قوله، فأما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما، وقالوا: ليذهب من النفقة فى مثل هذا البناء ما يقوله أحدهما، فالقول قوله.

٢٢٨٤٩:- ولو كان على باب منها مصراعان أحدهما ساقط والآخر معلق بالباب، واختلفا فى الساقط، فالقول قول رب الدار إذا عرف أنه أخوه، وإن كان منقولاً، فالقول قول المستأجر فى المنقول، ولو كان بيتاً سقفه مصور بجذوع مصورة فسقط جذع منها، وكان مطروحاً فى البيت، فاختلف رب الدار والمستأجر فيه، فقال رب الدار: هو سقف هذا البيت، وقال المستأجر: بل هو لى وهو يقرآن تصاويره موافقة لتصاوير البيت، فان القول فى ذلك قول رب الدار مع يمينه، وإن كان منقولاً.

٢٢٨٥٠:- إذا تكاثر من رجل فى الدار، وفى الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله فى الدار وخلق بينه وبين المنزل، وقال: اسكنها فلما جاء رأس

الشهر طلب رب المنزل الأجر، فقال المستأجر: ماسكنته حال بينى وبين المنزل فيه الذى كان يسكن فى الدار، أو غاصب ولا بينة له بذلك، والساكن مقر بذلك أو جاحد لا يلتفت إلى قول الساكن، وإذا لم يقبل قول الساكن بقى الاختلاف بين الآجر والمستأجر، فينظر فى ذلك إن كان المستأجر هو الساكن فى الدار حالة المنازعة، فالقول قول رب الدار، وعليه الأجر، وإن كان الساكن فى المنزل غير المستأجر، فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه.

٢٢٨٥١:- رجل تكارى من رجل بيتا كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت أجر البيت، فقال المستأجر: إنما اعترنيته، أو أسكنتنيته بغير أجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما، فالقول قول الساكن مع يمينه، وإن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب المنزل، وكذلك إذا قال الساكن: إن الدار دارى ولا حق لك فيها، فالقول قول الساكن مع يمينه، فإن قال الساكن: الدار لفلان وكلنى بالقيام عليها، فالقول قول الساكن ويكون خصما للمدعى، وإن قال المستأجر: إنك وهبت لى المنزل فلا أجر لك، وقال الآجر: بل آجرتك، فالقول قول المستأجر فى الأجر، وإن أقاما جميعا البينة تؤخذ ببينة الموهوب له بخلاف ما إذا ادعى الساكن العارية، وصاحب المنزل يدعى الإجارة وأقاما جميعا البينة، فإن البينة هناك بينة صاحب المنزل.

٢٢٨٥٢:- رجل تكارى منزلا من رجل فى داره على أنه أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم ومؤنتهم مادام فى الدار، فالإجارة فاسدة، فان سكن كان عليه أجر المثل كما فى سائر الإجازات الفاسدة، فإن قال المستأجر: انفقت على عيالك، وقال صاحب المنزل: لم تنفق، فالقول قول صاحب المنزل، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المستأجر.

٢٢٨٥٣:- رجل تكارى دارا شهرا بعشرة دراهم فسكنها يوما، أو يومين، ثم تحول إلى دار أخرى كان للآجر أن يطالبه بأجر جميع الشهر، فإن قال إنما

استأجرتها يوما واحدا، فان أقاما البينة فالبينة بينة الآجر.

٢٢٨٥٤:- وإذا استأجر من آخر دارا شهرا بدرهم، فسكنها شهرين فعليه أجرة الشهر الأول دون الشهر الثانى، فإن انهدم شئ من سكنه فى الشهر الثانى يضمن ولا ضمان فيما انهدم فى سكنه فى الشهر الأول، فإن اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر: إنما انهدم من سكنى فى الشهر الأول، وصاحب الدار يقول: إنما انهدم من سكنك فى الشهر الثانى فعليك الضمان، فالقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار، وقد مرت هذه المسئلة فى فصل انعقاد الإجارة أيضا.

٢٢٨٥٥:- رجل تكارى بيتا، أو دارا على أن يسكنها شهرا، فأعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر فرب المنزل يطلبه بالأجر، فقال المستأجر: لم أقدر على فتحه، وقال الآجر: بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما، فانه ينظر إلى المفتاح الذى دفع إليه للحال إن كان مفتاحا يلائم هذا الغلق، ويمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر فى قوله لم أقدر على فتحه، وإن كان مادفع من المفتاح لا يلائم الغلق، ولا يمكن فتح الباب به فالقول قول المستأجر، وفى الإبانة: وبه يفتى.

٢٢٨٥٦:- م: وإن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب المنزل، وهذا كله إذا لم يكن أقر الساكن بأصل الكراء، فأما إذا أقر بأصل الكراء، ثم ادعى الهبة أو العارية، فانه لا يصدق، وعليه الأجر إلا أن يقيم بينة على الهبة، فحينئذ لا أجر عليه، وللمستأجر خيار الرؤية إن لم يكن رأى المستأجر، فإن اختلفا، فقال صاحب الدار: قد كنت رأيت، وقال المستأجر: لم أر، فالقول قوله، فإذا حلف أنه لم يرها ردها إلا أن تقوم بينة أنه قد رآها.

٢٢٨٥٧:- وفى جامع الفتاوى: ولو ادعى أنه أخذ هذه الدار من ذى اليد شهرا بعشرة دراهم، وجاء آخر وأقام البينة كذلك قضى بعشرة واحدة بينهما،

وعند زفر لكل واحد إذا أقام البينة عشرة.

٢٢٨٥٨:- وفي الملتقط: مستأجر الدار إذا ادعى شراء الدار، فالإجارة

لازمة إذا لم يثبت البيع

٢٢٨٥٩:- وفي الذخيرة: أجر من آخر حانوتا ودفع إليه المفتاح فلم يقدر

المستأجر على فتحه وضل المفتاح أياما، ثم وجدته، فإن كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه أجر مامضى، وإن كان لا يمكن فتحه به لم يجب الأجر.

٢٢٨٦٠:- وفي الفتاوى العتائية: ولو قال المستأجر لرب الدار بعد ما خرج:

إنك كنست الدار وكان لى فيها دراهم فألقيتها مع التراب، فإن صدقه ضمن وإلا فلا.

م: نوع آخر

٢٢٨٦١:- إذا استأجر الرجل من آخر حماما مدة معلومة، ثم اختلفا

فى مقدار الحمام أنه للمستأجر، أو لصاحب الحمام، فالقول قول صاحب الحمام، ولو انقضت مدة الإجارة، وفى الحمام رماذ كثير، أو سرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لى، وقال المستأجر: هو لى وأنا أنقله، فالقول قول المستأجر إذا لم يعرف كون المدعى فى يد صاحب الحمام قبل هذا، فأما الرماذ إن كان من عمل المستأجر، وكان مقرا بذلك فعليه أن ينقله، فإن جحد أن يكون من عمله فالقول قوله.

نوع آخر

٢٢٨٦٢:- وإن استأجرت المرأة حليا معلوما لتلبسه يوما إلى الليل فهو

جائر، فإن ألبست غيرها فى ذلك اليوم فهي ضامنة ولا أجر عليها، وإن اختلفا، فقال رب الحلى: لبسته، وقالت: لابل ألبست غيرى ذكر أن القول قول صاحب الحلى، معنى هذا أنهما اختلفا فى الأجر، فقال رب الحلى: لبسته بنفسك فعليك الأجر، وقال المرأة: ألبست غيرى فلا أجر على.

٢٢٨٦٣:- قالوا: ويجب أن يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار إذا ادعى أنه غصب منه قال: يحكم الحال إن لم يكن فيها ساكن غيره وقت المنازعة كان القول قول رب الدار، وإن كان فيها ساكن غيره كان القول قول المستأجر كما في مسألة الرحاء إذا اختلفا في انقطاع الماء وجريانه، فكذا هنا يجب أن يحكم الحال إن كان في يدها وقت المنازعة، فالقول قول رب الحلبي، وإن كان في يد غيرها، فالقول قولها، فإن هلك الحلبي كان لرب الحلبي أن يصدقها ويضمنها ولا أجر له كما لو ثبت الإلباس معاينة، وإن كذبها فقد أبرأها من الضمان، ثم يكون القول قول صاحب الحلبي.

نوع آخر

٢٢٨٦٤:- إذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد، فقال المستأجر: أكرتني من الكوفة إلى بغداد بعشرة، وقال رب الدابة: بل أكرتني من الكوفة بعشرة دراهم إلى قصر والقصر هو المنتصف إن لم تقم لأحدهما بينة فإنهما يتحالفان ويترادان، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة كان أبو حنيفة يقول أولاً: يقضى إلى بغداد بخمسة دراهم وهو قول زفر، ثم رجع وقال: يقضى إلى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد.

٢٢٨٦٥:- وإذا استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها إليه بغير سرج ولا لجام، وقال: أكرتني عريانا، ولم أكرك بسرج ولا لجام، وقال المستكرى: استكرتني بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة وهذا بخلاف المسئلة الأولى، فإن ثمة يتحالفان وهنا لا يتحالفان.

٢٢٨٦٦:- وإذا تكارى الرجل ثلاث دواب من بغداد إلى مدينة الرى بأعيانها كانت الإجارة جائزة، وإنما شرط مدينة الرى لأنه لو استأجرها إلى الرى كان لاتصح الإجارة في ظاهر الرواية لأن اسم الرى يشتمل على المدينة والريستاق.

٢٢٨٦٧:- وإذا اجازت الإجارة فلو أن المكارى باع هذه الدواب من غيره أو وهب، أو تصدق، أو آجر، أو أعار، أو أودع فجاء المستكرى ووجد الدواب فى يد غيره، فأراد أن يقيم البينة على إجارته، هل تقبل بينته؟ فهذا على وجهين: (١) إما أن يكون المكارى حاضرا، (٢) أو غائبا، فإن كان المكارى حاضرا فإنه تقبل بينته عليه، وإن كان يقر أنه آجرها منه، وإذا سمعت بينة المستأجر وكان المكارى باعها من غيره، إن كان باعها بعذر بأن كان عليه دين قاذح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة، وإن كان باعها بغير عذر كان المستأجر أحق بها إلى أن تنقضى مدة الإجارة، وإن كان آجر من غيره يعنى الأجر الأول، أو أعار، أو وهب، أو تصدق كان المستأجر أحق بها إلى أن يستوفى إجارته، ثم تجوز هذه التصرفات ويكون الجواب فى هذه التصرفات كالجواب فيما إذا كان باعه بغير عذر.

٢٢٨٦٨:- هذا الذى ذكرنا إذا كان المكارى حاضرا، فأما إذا كان المكارى غائبا، فإن بينة المستأجر تقبل إذا كان الذى فى يديه الدابة مشتريا، أو متصدقا عليه، أو موهوبا له بعد هذا إن كان باعها المكارى بعذر فلا سبيل له على الدابة، وإن كان باعها من غير عذر، أو وهب، أو تصدق كان المستأجر أحق به إلى أن يستوفى إجارته.

٢٢٨٦٩:- فأما إذا كان الذى فى يديه الدابة مستأجرا، أو مستعيرا، أو مودعا وقد صدقه المستكرى فيما قال فلا تقبل بينته عليه، ثم يقول فى الكتاب: والمستأجر أحق بها، حتى يستوفى إجارته ولم يذكر أن المستأجر الأول أحق بها أم الثانى، فيجب أن يكون الجواب على التفصيل، إن كان المكارى حاضرا فالمستأجر الأول أحق بها، وإن كان غائبا فالمستأجر الثانى أحق بها، لأن المكارى إذا كان حاضرا فيبينة المستأجر الأول مقبولة فى هذه الحالة والثابت بالبينة العادلة كالثابت معاينة، ولو عاين القاضى إجارته أولا جعل الأول أحق بها، فكذا إذا ثبت بالبينة.

٢٢٨٧٠:- وأما إذا كان المكارى غائبا فيبينة المستأجر الأول لا تقبل فى

هذه الحالة فيكون الثانى أحق بها إلى أن يستوفى إجارته، ذكر شيخ الإسلام خواهرزاده المسئلة على هذا الوجه، وذكر أحمد الطواويسى والشيخ فخر الإسلام على البزدوى قالا: إن بينة المستأجر على صاحب اليد إذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له.

٢٢٨٧١:- رجل استأجر دابة من رجل إلى واسط بعشرة دراهم، وقال

المكارى للمستكرى: استكر علىّ غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأجره علىّ، واعطه نفقة ينفق على نفسه، وعلى الدابة من كراء الدابة كان ذلك جائزا، فان اختلفا فقال المستكرى: استكرت الغلام وأعطيت نفقته ونفقة الدابة من كراء الدابة وقد برئت من الآخر، وانكر صاحب العبد استيجار العبد، فالقول قول صاحب الدابة أنه لم يستأجره وعلى المستكرى البينة أنه استأجر الغلام إن كان المستكرى وكيلا بالاسيتجار فان أقام البينة على أنه استأجر الغلام بعد هذا أو أقر الغلام أنه قبض منه النفقة إلا أنه ضاع، أو سرق منه، وانكر المكارى كان القول قوله يعنى قول الغلام.

٢٢٨٧٢:- رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيا، فمات المكارى فى الطريق،

فان الإجارة لا تنتقض، فان استأجر المستكرى رجلا، حتى يقوم على الدابة جاز، وإن كان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة، فان اختلفت الورثة والمستكرى، فقالت الورثة: إنما أجرك يوما هذه الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المستكرى ذلك، فالقول قوله، وإن أقاما بينة فالبينة بينة الورثة.

٢٢٨٧٣:- وإذا استأجر الرجل دابة من رجلين إلى بغداد ذاهبا وجائيا

فقال أحدهما: أكريناكها بعشرة دراهم، وقال الآخر، بخمسة عشر، فهذا على وجهين: إما أن يصدق المستأجر أحدهما فيقول: اكتريتها بعشرة، أو لا يصدق أحدهما فيما يدعى، ويقول: اكتريتها بخمسة، وقد اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه، أو بعد استيفاء المعقود عليه، فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه، وليست

لهم بنية والمستأجر يكذب كل واحد منهما وادعى الإجارة بخمسة فانه يجب التحالف فى نصيب كل واحد منهما، وإذا تحالفوا فسخ القاضى العقد فى جميع الدابة، وإن كان المستأجر يصدق أحدهما بان كان يدعى العقد بعشرة فإنه لا يجب التحالف فى حصة الذى صدقه ويتحالفان فى حصة الذى يدعى العقد بخمسة عشر، فإذا تحالفا وطلب أحدهما الفسخ من القاضى، أو طلبا جميعا، فإن القاضى يفسخ العقد فى حصته وتبقى الإجارة فى حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كما لو مات أحدهما، وإن وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه، فالقول قول المستأجر مع يمينه، وهذا الجواب على قول أبى ويوسف ومحمد لا يشكل، فأما على قول أبى حنيفة ففيه اختلاف المشايخ.

٢٢٨٧٤:- وإن أقاما جميعا البينة فإنه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما

ادعى من الاجر.

٢٢٨٧٥:- هذا إذا اختلفا فى قدر المعقود عليه فى المسير، فقال أحدهما:

اكريناكها إلى المدائن، وقال الآخر: إلى بغداد، واتفقوا على الكراء فهذا على وجهين: (١) إما أن يختلفا قبل المسير والمستأجر يصدق أحدهما فيما يدعى ويكذب ويدعى المسير إلى مكان آخر ابعد مما يقران فإنه يجب التحالف فى نصيب كل واحد منهما، فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضى فسخ القاضى العقد فى جميع الدابة، وإن كان المستأجر يصدق أحدهما فيما يدعى فإنه لا يجب التحالف فى نصيبه إنما التحالف فى نصيب الآخر، فإذا حلف يفسخ العقد فى نصيبه وتبقى الإجارة فى نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا، هذا إذا اختلفا قبل المسير، (٢) وإن اختلفا بعد المسير إلى أحد المكانين، فالقول قول الآجر مع اليمين، وإن أقاموا جميعا فالبينة بينة المستأجر إذا كان يدعى زيادة مسير على ما يقولون.

٢٢٨٧٦:- وفى الكافى: استأجر رجلا ن دابة للركوب من الرى: إلى

الكوفة فلما بلغا الكوفة قال أحدهما: إكترينا إلى الكوفة ذاهبا وآتيا، وقال الآخر:

إلى مكة ذاهبا وآتيا جعلها القاضى موقوفة، ويمنع كل واحد منهما من الذهاب إلى الموضع الذى يدعى وأمر بالنفقة عليها.

٢٢٨٧٧:- وهذا إذا أقام كل واحد منهما بينة على مادعاه وله بيعها ودفعها ما أنفقا إليهما، فان طلب كل واحد الكراء الذى دفع إلى صاحب الدابة لم يدفع، ولكن يجعل الثمن فى أيديهما موقوفا إلى أن يبرهن أن ربها مات وللقاضى أن لا يسمع خصومتهم ولا يأمر بالبيع والنفقة.

٢٢٨٧٨:- م: وإذا استأجر الرجل دابة أو غلاما ليذهب له بكتاب إلى بغداد، فاختلف المستأجر والأجير، فهذا على وجهين: إما أن يختلفا فى إيفاء العمل بأن قال العبد: دفعت الكتاب إلى فلان، وقال المرسل: مادفعت إليه، أو اختلفا فى إيفاء الأجر بان قال المرسل: أعطيتك الأجر، أو قال: أعطاك المرسل إليه، وانكر الغلام ذلك، فان اختلفا فى إيفاء العمل، فالقول قول المرسل، وإن اختلفا فى إيفاء الأجر، فالقول قول الغلام.

٢٢٨٧٩:- رجل تكارى دابة من رجل ولم يسم بغلا، أو حمارا، فجاءه بحمار، فان اختلفا فقال المستكرى: إنما استكرت منك هذا البغل بخمسة دراهم، وقال المكارى: لا بل اكرتيتك هذا الحمار بخمسة دراهم، فهذا على وجهين: (١) إما أن اختلفا قبل الركوب، (٢) أو بعد الركوب، فان اختلفا قبل الركوب وليس لأحدهما بينة، فإنهما يتحالفان، وإن اختلفا بعد الركوب، ولم تقم لاحدهما بينة، فالقول قول المستأجر، فأما إذا أقاما جيمعا البينة أن وقع الاختلاف فى المعقود عليه، وهى المنفعة، فان اختلفا قبل الركوب، فالبينة بينة المستأجر، وإن وقع بينهما الاختلاف فى الأجر، فان اختلفا قبل الركوب، فالبينة بينة المكارى.

٢٢٨٨٠:- وإذا تكارى الرجل دابة من الكوفة إلى فارس وسمى مدينة معلومة فالإجارة جائزة، فإن اختلفا فى النقد، فقال المستأجر: أعطيك نقد فارس،

وقال المكارى: لا بل عليك نقد الكوفة كان عليه نقد المكان الذى فيه العقد لانقد المكان الذى حصل فيه الوجوب.

٢٢٨٨١:- وإذا استأجر الرجل دابة إلى الحيرة، فقال رب الدابة: هذه الدابة دونك فاركبها إلى الحيرة، فلما كان بعد مارجع من الحيرة اختلفا، فقال المستكرى: لم أذهب بها إلى الحيرة فلا أجر علىّ، وقال صاحب الدابة: بل ذهبت بها إلى الحيرة، ولى عليك الأجر، فهذا على وجهين: (١) إما أن علم خروجه إلى الحيرة، (٢) أو لم يعلم خروجه، فإن لم يعلم خروجه وتوجهه إلى الحيرة، فالقول قول المستأجر، فان علم خروجه إلى الحيرة، فالقول قول صاحب الدابة.

٢٢٨٨٢:- وفي الخانية: ولو ركب دابة رجل إلى الحيرة، فادعى أنه أعارها إلى الحيرة، وقال صاحبها: بل اكرتيتها إلى الجبانة إلى أطراف البيوت بدرهم، فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب، فلا يلزمه شئ، وإن هلك كان القول قول صاحب الدابة، ويضمن الراكب قيمتها، فان أقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك أنه اكرتها إلى الحيرة بدرهم لا يقبل بينته.

م: نوع آخر

٢٢٨٨٣:- وإذا وقع الاختلاف بين المستأجر وصاحب الرحى، فهذا على وجهين: (١) إما أن يختلفا فى مقدار مدة الانقطاع بأن قال صاحب الرحى: انقطع الماء خمسة أيام، وقال المستأجر: انقطع الماء عشرة أيام، (٢) أو يختلفان فى أصل الانقطاع بأن قال المستأجر: انقطع الماء عشرة أيام، وقال صاحب الرحى: لم ينقطع، فان اختلفا فى مقدار مدة الانقطاع بعد ما اتفقا على الانقطاع، فالقول قول المستأجر مع يمينه، فأما إذا اختلفا فى أصل الانقطاع فانه يحكم الحال إن كان الماء جاريا وقت الخصومة، فالقول قول المستأجر.

٢٢٨٨٤:- وإذا استأجر الرجل رحى ماء، فانكسر أحد الحجرين،

أو الدوارة، فهذا عذر، وله أن يفسخ الإجارة، وكذلك إن انكسر البيت، فإن اختلفا، فهذا على وجهين: إما أن يختلفا في مدة الانكسار بعد ما اتفقا على الانكسار، أو يختلفا في أصل الانكسار، فإن اختلفا في مدة الانكسار بعد ما اتفقا على الانكسار، والجواب فيه كالجواب فيما إذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء وفي أصل الانقطاع.

٢٢٨٨٥: - وإذا تكارر الرجل من غيره إبلا مسماة من الكوفة إلى مكة، ثم اختلفا في الخروج فقال أحدهما: أنه خرج بعشرة ذى القعدة، وقال الآخر: لابل خرج بعد خمس مضين من ذى القعدة، فانه يؤخذ بقول من يقول: أنه خرج بعد خمس مضين من ذى القعدة، وهذا بخلاف ما لو قال أحدهما: خرج بعد النصف من ذى القعدة، وقال الآخر: بل خرج بعد خمس مضين فإنه لا يؤخذ بقول واحد منهما ويؤخذ بالوقت المعتاد، وهذا كله إذا لم يتفقا على شئ من الوقت، فأما إذا اتفقا على وقت، فإنه يجب الأخذ بذلك، وإن كان ما اتفقا عليه خلاف المعتاد.

نوع آخر

٢٢٨٨٦:- الأصل فى هذا النوع أن التنازع متى وقع بين اثنين لم يصبر قول أحدهما حجة على الآخر، وهذا ظاهر، والثانى: أن القضاء بالبينة على الغائب وللغائب من غير أن يكون عنه خصم حاضر، إما حكمى، أو قصدى لا يجوز، والقضاء للغائب بإقرار الحاضر جائز، والثالث: وهو أن البينة متى قامت بحفظ مال الغائب، ودفع الهلاك والفساد عن المال، فالقاضى بالخيار إن شاء قبل، وإن شاء لم يقبل.

٢٢٨٨٧:- قال: رجلان استأجر دابة من الرى إلى الكوفة بأجر مسمى فلما ذهبا إلى الكوفة اختصما عند القاضى، فقال أحدهما: اكتريناها من فلان إلى مكة ذاهبا وجائيا، ولا بينة لواحد منهما، فإن القاضى يقضى بالدابة ملكا للمقر له الغائب، فإن طلبا من القاضى أن يأمرهما بالنفقة عليها، أو يبيعها، فالقاضى لا يأمرهما بذلك، فإن أقام كل واحد منهما البينة على ادعاه من الكراء وزكيت البينتان وقف القاضى فى أيديهما ولا يأذن لواحد منهما فى الركوب إلى الموضع الذى يدعى، ولكن يأمرهما أن ينفقا عليها على ما يرى إن رجعا قدوم صاحبها، وإن لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالبيع.

٢٢٨٨٨:- وإذا باعا الدابة بأمر القاضى وقف القاضى والثلث فى أيديهما، فإن كانا قد أنفقا عليها بأمر القاضى وثبت ذلك عند القاضى، فالقاضى يعطيها من الثمن مقدار ذلك، وإن أقاما جميعا البينة على أنهما أوفيا الكراء، وطلبا الثمن بقية حقهما فى الكراء لم يقبل القاضى ذلك، فإن أقاما البينة على صاحب الدابة، قبل القاضى ذلك، وأوفى بقية حقهما فيما عجلا من أجر ويأخذ مابقى من الثمن ويضعه على يدى ثقة حتى يحضر ورثة الميت، وإن أحب القاضى فى جميع هذا المسائل أن لا يتعرض لهما فلا يأمرهما ببيع، ولا نفقة وسع ذلك.

٢٢٨٨٩:- ولو اكتبيا دابة من بغداد إلى الكوفة ذاهبا وجائيا، فلما بلغا الكوفة بدأ لاحدهما أن يرجع إلى بغداد كان ذلك عذرا في فسخ الإجارة، فان رفعنا الأمر إلى القاضى فى فسخ الإجارة، وتصادقا على ذلك ولم يقيما بينة، فالقاضى لا يتعرض شئ من ذلك، فإن أقاما البينة مع تصادقهما على ذلك، فالقاضى لا يفسخ الإجارة لكنه إن شاء آجر ذلك النصف من شريكه على سبيل النظر، وفى الكتاب يقول إن شاء القاضى يكرى الدابة كله من الذى يرجع إلى بغداد، ومعناه أن القاضى يكرى النصف الذى كان لصاحب العذر، وهو الذى يريد الرجوع إلى بغداد ويقدر الكراء فى النصف الذى كان له، وإن شاء اكتبى نصفها من آجر فيركبانها جميعا، أو على سبيل التهاؤ كما كانا يفعلان مع الأول، أشار فى بعض روايات هذا الكتاب أنهما إذا تصادقا على ما ادعيا فى هذه المسئلة، ولم يقيما بينة أن القاضى يتعرض لهما إن شاء آجر ذلك النصف من شريكه الذى يريد الرجعة إلى بغداد، أو من رجل آخر على سبيل النظر.

٢٢٨٩٠:- وذكر فى مسئلة أول البيوع أنهما إذا أجمعا على شئ، فالقاضى يتركهما، وما أجمعا عليه ولا يتعرض لهما، وليس فى المسئلة روايتان لكن ما ذكر فى مسئلة أول البيوع جواب القياس، وما ذكر ههنا جواب الاستحسان، ولو أقاما البينة، القياس أن لا يتعرض لهما، وفى الاستحسان إن فعل ذلك كان أحسن وأفضل، ثم لم يذكر فى الكتاب أنه إذا لم يجد من يكرى ذلك النصف، هل له أن يودع ذلك النصف من الذى يريد الرجوع إلى بغداد؟ وذكر فى موضع آخر أنه إن شاء فعل ذلك فيكون النصف فى يده بالوديعة والنصف بالإجارة فيركب يوما، وينزل يوما، وهذا الإطلاق على قولهما، وأما على قول أبى حنيفة إجارة النصف من رجل آخر لا يجوز.

٢٢٨٩١:- ابن سماعة عن محمد رجل دفع إلى قصار ثوبا ليقصره له بدرهم، فقال القصار: هذا ثوبك، وقد قصرته بدرهم كما أمرتنى، وقال دافع

الثوب: ليس هذا ثوبى، وثوبى غير هذا، فالقول قول القصار، وفي الخانية: فى قول أبى حنيفة أن هذا ثوبه ولا يضمن بقول الدافع والقول قول دافع الثوب فيما ادعى عليه القصار من الأجر ولا أجر للقصار، وإن قال رب الثوب هذا ثوبى، ولم أمرك أن تقصره والذي دفعت إليك لتقصره غير هذا فإنه يأخذ هذا الثوب ولا أجر عليه.

٢٢٨٩٢- قال: ولو كان هذا فى القطع والخياطة لم يأخذه، ولكنه يضمن الخياط قيمته ويتركه على الخياط إن شاء، ولم يثبت مثل هذا الخياط فى فصل القصار.

٢٢٨٩٣- هشام قال: سألت محمدا عن رجل دفع إلى قصار ثوبا ليقصه بدرهم، فأعطاه القصار ثوبا، وقال: هذا ثوبك، وقال رب الثوب: ليس هذا ثوبى، فأخذه رب الثوب ويراه عوضا عن ثوبه قال: لا يسعه لبسه، أو قال: بيعه، وفي الظهيرية والخانية: قال محمد: لا يسعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيعه، م: إلا أن يقول رب الثوب للقصار: أخذته عوضا عن ثوبى فيقول القصار: نعم.

٢٢٨٩٤- هشام قال: سألت محمدا عن القصار ومن بمعناه إذا دفع إليهم الشئ بأجر إذا ادعى رد ذلك الشئ على الدافع لا يصدق عليه إلا بينته، وكذلك الأجير المشترك فى رعى البقر والغنم، وهذا الجواب مستقيم على قول محمد، ومن يرى أن يد الأجير المشترك يد ضمان، أما من يرى أن يده يد أمانة، وهو أبو حنيفة يقول: يقبل قوله فى الرد كالمودع، وكذلك إن ادعى الموت كان كما إذا ادعى الرد.

٢٢٨٩٥- وفي الكبرى: ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد أن يكون استأجره وقيمة العبد يوم جحد ألف درهم ومضت السنة وقيمه ألف درهم، ثم مات العبد، فالإجارة له لازمة ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا ذكر فى نواذر هشام عن محمد، ولم يذكر الخلاف ويجب أن يكون فيه خلاف أبى يوسف.

٢٢٨٩٦:- قال هشام: قلت لمحمد كيف تجمع الآجر والضمان قال: لم يجتمعا قال هشام: إنما لزمه الآجر لأنه قد استعمله السنة كلها فيما استأجره له فلما مضت السنة كان عليه أن يرده، فإذا لم يرده صار ضامنا للقيمة، وقد كان لزمه الآجر قبل أن يضمن.

٢٢٨٩٧:- م: قال: ولو تكاراه على أن يحمل له مملوك فادعى أنه مات صدق بلا بينة، وليس بنو آدم كالبهائم.

٢٢٨٩٨:- وفي الكافي: لو استأجر عبدا شهرا بدرهم فقبضه في أول الشهر، ثم جاء في آخر الشهر والعبد مريض أو أبق، فاختلغا فقال المستأجر: أبق أو مرض حين استأجرته، وقال رب العبد: لم يكن ذلك إلا قبل أن تأتيني بساعة، فالقول للمستأجر، ولو كان صحيحا في الحال، أو غير أبق، فالقول للموajer.

٢٢٨٩٩:- م: ابن سماعة عن محمد في رجل آجر رجلا دارا بعشرة دراهم فاستحقها رجل ببينة قامت له على الدار، وقال: كنت دفعتها إلى الآجر وأمرته أن يواجرها لي فالأجرة لي، وقال الآجر: كنت غصبتها منه، وآجرتها، فالأجرة لي، فالقول قول رب الدار، يأخذ الأجرة، وإن أقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لم تقبل بينته، وإن أقام بينة على إقرار المستحق بما ادعى من الغصب قبلت بينته، وكانت الأجرة له.

٢٢٩٠٠:- قال: ولو كان الآجر بنى في الأرض بناء، ثم آجرها مبنية فقال رب الأرض: أمرتك أن تبني وتواجر، وقال الآجر: غصبت منك، وبنيتها وآجرتها قال: يقسم الآجر على قيمة الأرض غير مبنية، وعلى البناء فما أصاب الأرض فهو لرب الأرض، وما أصاب البناء فهو للغاصب.

٢٢٩٠١:- إبراهيم وهشام عن محمد رجل في يديه أرض زرعها، فقال رب الأرض: أمرتك أن تزرع فزرعت بأمرى وقال المزارع: غصبتها، وزرعتها لنفسى، فالقول قول المزارع يأخذ منه قدر بذره ونفقتة، ويتصدق بالفضل.

٢٢٩٠٢:- وفي فتاوى الفضلى: فيمن استأجر ضياعا بعضها

مزروعة وبعضها فارغة قال: يجوز فى الفارغة دون المشغولة، وإذا اختلفا فالقول للمواجر.

٢٢٩٠٣:- وفي الخانية: وإن اختلفا فقال الآجر: آجرتها وكانت مشغولة

مزروعة، وقال المستأجر: كانت فارغة كان القول فى ذلك قول الآجر، م: قال القاضى ركن الإسلام على السغدى: ينبغى أن يحكم الحال إن كانت فارغة، فالقول قول الآجر، وإن لم يكن فللمستأجر.

٢٢٩٠٤:- وفي الدعوى من الفتاوى: أرسل صاحب الكرايس إلى قصار

رسولا ليسترد ثيابه الأربع فلما أتى به، فإذا هو ثلاثة، قال القصار: دفعت إليه أربعة، وقال الرسول: دفع إلى ولم يعده قال: يسأل صاحب الثياب، فأيهما صدقه منها برئ عن خصومته، وأيهما كذبه يحلفه، فإن حلف برئ، وإن أبى لزمه ما ادعاه، فإن صدق القصار وجب عليه أجر الثوب الرابع، وإن كذبه وحلف، فللقصار على صاحب الثوب اليمين على الأجر، فإن حلف برئ عن الأجر بحصة الثوب الرابع.

٢٢٩٠٥:- قال أبو بكر: استأجر من آخر دابة، وذهب إلى سمرقند فجاء

آخر وادعاه لنفسه، ولم يصدقه أنه مستأجره واستحق عليه، هل للآجر أن يرجع عن بائعه؟ قيل: لا، وإليه أشار فى الباب الثانى، فإنه قال: جارية فى يد عبد الله فقال إبراهيم لمحمد: هذه الجارية بعثتها منك وسلمتها إليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا إبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد، ولو استحق انسان الجارية بالبينة من يد عبد الله ليس لمحمد أن يرجع على إبراهيم، فإن كان مدعى الدابة ادعى فعلا على الذى فى يديه الدابة بيان قال: هذه الدابة ملكى غصبته منى ينتصب هو خصما وتسمع عليه البينة، ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه.

٢٢٩٠٦:- إذا ادعى على آخر أنى استأجرت هذه الدار التى فى يديك من

فلان بتاريخ كذا قبل أن تستأجرها أنت، هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعى

فى حق إثبات الإجارة عليه، حتى لو أقام بينة على الإجارة، هل تسمع بينته؟ فهذا على وجهين: (١) إما إذا ادعى المدعى على صاحب اليد فعلا بأن قال: استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها، فأخذتها منى بغير حق، أو غصبتها منى تسمع بينته، (٢) وأما إذا قال: استأجرت من فلان قبل أن تستأجر أنت، وقد سلم إليك، ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته.

٢٢٩٠٧:- وفى النوازل: سئل عن دلال باع ضيعة رجل، فقال الأمر: أمرتك أن تبيع بغير أجر، وقال الدلال: بل بعت بالأجر، قال أبو نصير: إن كان المأمور معروفا بالدلالة لا يصدق الأمر، وله الأجر، والله أعلم.

نوع آخر من هذا الفصل

١. ٢٣٣٠: - قد كتبنا أن الأيام المستثناة فى الإجارة الطويلة غير داخله تحت العقد، فلو أجره المستأجر من غيره يبين تلك الأيام فى الإجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادى عشر والثانى عشر مثلاً من شهر كذا، ويستثنى نصاً ليتبين الداخل من الأيام فى العقد الثانى من غير الداخل، هكذا ذكر الحاكم الشهيد السمرقندى رحمه الله فى كتاب الشروط، وهذا إذا كتب ذكر الإجارة الثانية على حدة، أما إذا كتب فى الذكر الأول، أو على ظهره، فذكر فيه سوى الأيام المستثناة المذكورة فيه يكفى لجواز العقد الثانى.

٢. ٢٣٣٠: - وفى الذخيرة: ثم إذا أراد أن يكتب كتاب الإجارة الطويلة فى دار، يكتب بعد التسمية هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلانى من فلان بن فلان جميع الدار التى هى ملك الآجر هذا فى يده، ويجب تصرفه، وموضع هذه الدار فى بلدة كذا فى محلة كذا فى سكة كذا بقرب مسجد كذا فى رفيقه كذا على من يدخلها، أو يساره، أو المنزل الأول منها والثانى والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وبحقوقها ومرافقها التى حق لها من حقوقها وكل هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها، وكل قليل وكثير هو لها أو منها من حقوقها بثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من تسع وعشرين سنة أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا بكذا وكذا درهما جيدة منقطة معدودة، وزنه بوزن سبعة نصفها كذا على أن يسكنها المستأجر هذا ويسكنها من أحب ويتنفع بها، أو وجوه الانتفاع، ويؤجرها من شاء إجارة صحيحة نافذة لازمة لافساد فيها، ولاعدة، ولا تلجئة على أن يكون تسع وعشرين سنة من أوائلها سوى الأيام المستثناة منها بأربعة دراهم خمسة أسداس درهم قسط كل

سنة منها سوى الأيام المستثناة سدس درهم، وقبض المستأجر هذا جميع هذه الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب يوم وقع عقد الإجارة هذه قبضا صحيحاً فارغاً عن كل شاغل ومائع وسلم الأجرة المستأجر هذا جميع الأجرة المذكورة في هذا الكتاب بتمامه وكما له على سبيل التعجيل إلى الآجر هذا، وقبضه منه الآجر هذا قبضاً صحيحاً، وجعل كل واحد من المتعاقدين صاحبه بالخيار في هذه الأيام يفسخ هذا العقد أيهما شاء وأحب وتفرقا عن مجلس هذا العقد طائعين راغبين لاعلة لهما، ولالواحد منهما من مرض، أو غيره، ولايولى على واحد منهما، ولاعليها، وتفرقا بعد صحة عقد هذه الإجارة، وتمامه تفرق الابدان، والأقوال بعد ما أقرأ على أنفسهما أنهما رأيا هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب ظاهرها، وباطنها وسائر أرضها، وبناءها، وجميع حقوقها وما فيها، ومنها من قليل، وكثير داخلاً فيها، وخارجاً منها وعرفاه، ورأياه عند عقد هذه الإجارة، ورضيا به وتعاقدا على ذلك في يوم كذا وسنة كذا.

٣٣٣٠٣: قالوا: ولاينبغي أن يكتب في اشتراط الخيار على أن لكل واحد منهما حق الفسخ في هذه الأيام بمحضر من صاحبه، وبغير محضر من صاحبه؛ لأن على قول بعض مشائخنا رحمهم الله لايصح الفسخ بدون محضر من صاحبه على قياس قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وكان هذا شرطاً فاسداً دخل في هذا العقد، فيجب فساد العقد.

نوع آخر من هذا الفصل

٣٣٣٠٤: اختلف مشائخنا رحمهم الله ممن يجوز الإجارة الطويلة في فصل، وهو أنه إذا كان بين أحد العاقدين بحيث لايعيش إلى مدة ثلاثين سنة معه غالباً هل يصح الإجارة؟ فبعضهم لم يجوزوا ذلك، وممن لايجوزه القاضي الإمام أبو عاصم العامرى، وبعضهم جوزوا ذلك، وممن جوز ذلك، الخصاف رحمه الله.

٣٣٣٠٥: - وإذا استأجر شيئاً إجارة طويلة صحيحة بدنانير دين

موصوفة، فأعطاه مكان الدنانير دراهم، ثم تفاسخا العقد، فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدرهم، ولو كان العقد فاسداً، وباقي المسألة بحالها يطالب الأجر بإعطاء الدرهم.

٢٣٣٠٦:- وإذا آجر أرضاً وفي الأرض زرع، أو أشجار لا يجوز، وإن أراد الحيلة في ذلك، فقد مر ذكره في الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب.

٢٣٣٠٧:- وإذا استأجر كرمًا لم يره، وقد كان باع صاحب الكرم الأشجار قبل الإجارة، حتى صحت الإجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم، ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كما في البيع، ولو أكل من ثمار الكرم، فقد قيل: لا يبطل خيار الرؤية.

٢٣٣٠٨:- وإذا قال لغيره: آجرتك دارى هذه، أو قال: أرضى هذه على أنك تفسخ العقد متى شئت كانت الإجارة فاسدة.

م: الفصل السادس والعشرون

فى إستيجار الدواب

٢٢٩٠٨:- وفى الهداية: ويجوز إستيجار الدواب للركوب والحمل، فإن أطلق الركوب جاز أن يركب من شاء، وفى المضمرات: يريد به إن لم يعين الراكب جاز أن يركبها من شاء، فإذا عين الراكب ليس أن يركبها غيره، حتى لو ركبها المستأجر أو غيره بأمره بعد ماتعين ركبها فعطبت ضمن قيمتها، وعلى هذا إذا استعار دابة للركوب وأطلق.

٢٢٩٠٩:- وفى الخانية: رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يواجرها ويعيرها ويودعها، هكذا قال فى الكتاب، وهذا إنما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس، أما إذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب غيره، وفى الفتاوى العتائية: فإن أركب غيره ضمن إن تلف، وإن سلم فلا أجر لأنه غاصب. ٢٢٩١٠:- قال محمد فى الأصل: إذا تكارى الرجل من رجل إبلا مسماة بغير عينها من الكوفة إلى مكة، فالإجارة جائزة، قال الشيخ خواهرزاده: ليس تفسير المسئلة أنه استأجر إبلا بغير اعيانها لأن إستيجار الابل بغير اعيانها لا يجوز لجهالة المعقود عليه.

٢٢٩٠٨:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال: إذا اكترى رجل من رجل ولم يسم ما يحمل، ولم يوقت، قال: يحمل على الدابة ماشاء، ولا يتعدى ما يرى الناس أنه يحمل ويرد إن شاء، ويركض كما يركض الناس، فإن سمى شيئاً لم يعده، وإذا اكترى دابة فأكراها غيره ضمن، وإن كان مثل شوطه. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٢١٢/٨ برقم: ١٤٩٢٩.

٢٢٩٠٩:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن أشعث قال: سألت الشعبي والحكم عن الرجل يكترى الابل، ثم يكرىها بأكثر مما استأجرها، قال: لا بأس إذا عمل فيها بنفسه. مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، من رخص فى ذلك إذا عمل فيه بشئ ١١/ ٦٩٤ برقم: ٢٣٧٦٣.

٢٢٩١١:- ألا ترى أنه لو استأجر عبدا للخدمة لأبعينه لايجوز، وإنما التفسير أن يتقبل المكارى الحمل، فيقول له المستكرى إحملنى إلى مكة بكذا، فيكون المعقود عليه الحمل فى ذمة المكارى، وإنه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الإجارة كما فى الخياط والقصار، وما أشبه ذلك، قال الصدر الشهيد: ونحن نفتى بالحواز كما ذكر فى الكتاب، وتفسير ذلك ماقلنا وصار ذلك معتادا، حتى لو لم يكن كذلك لايجوز.

٢٢٩١٢:- وفى الذخيرة: استأجر دابة إلى سمرقند: فدفع إليه رب الدابة وخلى بينه وبينها جاز، ولا يجبر رب الدابة أن يرسل غلامه معه، وقال محمد: يؤمر بان يرسل غلامه معه، قال شيخ الإسلام: يرسل غلامه معه إن شاء، أما لا يجبر عليه. ٢٢٩١٣:- وفى الغياثية: استأجر دابة من سمرقند إلى بخارى، اختلف مشايخ بخارى فيه، قال شمس الأئمة السرخسى: الأظهر أنه لايجوز، قال الصدر الشهيد حسام الدين: لكن فى عرفنا يجوز وبه يفتى، وفى الصبرية: استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى على غيرها، قال: لا يستحق الأجر ويكون متبرعا.

٢٢٩١٤:- وفى الظهيرية: ولو تكاراها من الفرات إلى جعفى وجعفى قبيلتان بالكوفة، ولم يسم أى القبيلتين هى، أو إلى الكناسة، ولم يسم أى الكناستين هى الظاهرة أو الباطنة، فعليه أجر مثلها.

٢٢٩١٥:- قال شمس الأئمة السرخسى: ومثله ببخارى إذا تكاراها إلى السهلة، ولم يبين أى سهلة هى سهلة قوت أو سهلة الامير، ولو تكاراها إلى جنوب، ولم يبين أى القريتين هى، والسهلة ريكستان وسهلة الأمير ورب سمرقند.

٢٢٩١٦:- وفى الفتاوى: إذا تكارى دابة إلى موضع معلوم بأربعة دراهم على أن يرجع فى يومه ذلك فلم يرجع إلى خمسة أيام، قال: يجب درهمان أجرة الذهاب، لأنه يخالف فى الرجوع إذا استأجر بعيرا إلى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء، وفى العارية على الذهاب والمجيئ.

٢٢٩١٧:- وفي فتاوى آهو: إستأجر دابة ليحمل عليها مائة من الحنطة،

فمرضت فلم تطق إلا خمسين فحمل عليها، هل يرجع على المكارى بحصة ذلك؟
قال القاضى بديع الدين : لا، لأنه رضى بذلك.

٢٢٩١٨:- وفي جامع الفتاوى: ولو استأجر دابة إلى مكان معلوم بعينه

بأجر معلوم، ولم ينقلها إلى ذلك المكان، وقد استعملها فلا أجر عليه، ولو نقل إلى ذلك المكان فى الموضع الذى استأجر الدابة، ولو مكث مثل ما يكون فى انتظار خروج القافلة، فعليه الأجر لذهابه إلى ذلك المكان ركب أو لم يركب، ولو مكث كثيرا مقدار ما لا يكون فى انتظار القافلة، وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الأجر.

٢٢٩١٩:- وفي جامع الفتاوى: ولو استأجر دابة يوما ليقطع بها،

فأمسكها وقد ورم بطنها، أو امتلئت فركب فى الدار التى هو فيها فماتت غرم.

٢٢٩٢٠:- وفي الأصل: رجل تكارى دابتين من رجل صفقة واحدة

على أن يحمل عليها عشرين مختوما، فحمل على كل واحدة منهما عشرة مختايم، قال: يقسم الأجر على مثل كل دابة منهما، ولا ينظر إلى ما يحمل عليهما، وفي الفتاوى العتائية: وكذا إذا استأجر غلامين للخياطة ونحوه.

٢٢٩٢١:- م: وإذا تكارى قوم مسماة إبلا على أن المكارى يحمل عليه من

مرض منهم، أو من أعيب منهم، فهو فاسد، وفي الأصل: ولو شرطوا عليه عقبة الأجراء، وتفسيرها أن يركب واحد منهم، ثم ينزل، ثم يركب الآخر، ثم ينزل، فذلك جائز.

٢٢٩٢٢:- وإذا أجر الرجل دابة إلى الجبانة، أو إلى الجنازة، فهذا

لا يجوز، قالوا: إنما لا يجوز إلى الجبانة فى بلدة لأهلها جبانتان إحداهما بعيدة

٢٢٩١٩:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الشعبى قال: هو ضامن فيما خالف وليس

عليه كراء. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٨/ ٢١٣ برقم: ١٤٩٣١.

والأخرى قريبة، ولا يدري إلى أيتهما آجر، أما إذا كانت جبانة واحدة يجوز، وتقع الإجارة على أول حدود من تلك الجبانة.

٢٢٩٢٣:- وفي الجنازة: إنما لا يجوز إذا كان المصلى اثنين، أو ثلاثة، ولا يدري إلى أيهم آجر، أما إذا كان المصلى واحداً، أو أكثر إلا أنه يعلم إلى أيها آجر يجوز، وإذا استأجر دابة ليشيع عليها رجلاً، أو ليتلقى رجلاً لا يجوز، وفي الظهيرية: إلا أن يسمى موضعاً معلوماً.

٢٢٩٢٤:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو تكارى من الكوفة إلى الحيرة ذاهباً وجائياً له أن يبلغ أهله بالكوفة إذا رجع، وكذلك لو استأجر إلى الكوفة يبلغ عليها منزله بها، وكذا في حمل المتاع، ولو نزل في موضع، وقال: هذا منزلي، ثم قال أخطأت في ناحية أخرى لا يصدق.

٢٢٩٢٥:- ولو تكارى على دخول عشرين يوماً إلى موضع كذا فأدخل المكارى في خمس وعشرين يوماً، قال يحط عنه من الأجر بحساب ذلك، وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد، قال أبو حنيفة: إذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم، فحمل عليها عشرين فسلمت فعليه الأجر تام، فإن عطبت بعد ما بلغت، فعليه نصف قيمتها، والأجر تام وهو قول أبي يوسف.

٢٢٩٢٦:- وفي الظهيرية: رجل استأجر بعيراً من الكوفة إلى مكة ذاهباً وآتياً، ثم مات بعد ما قضى المناسك، فإنما عليه من الأجر بحساب ذلك، ثم بين فقال: يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف عشر، ويبتل عنه أربعة أعشار ونصف، وهذا المسئلة عجبية.

٢٢٩٢٦:- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري في رجل اكترى فمات المكترى في بعض الطريق قال: هو بالحساب. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يكرى الدابة فيموت
٢١٣/٨ برقم: ١٤٩٣٥.

٢٢٩٢٧:- قال شمس الأئمة السرخسى: وبيان تخريج هذه المسئلة أن من الكوفة إلى مكة سبعة وعشرين مرحلة، فذلك الذهاب والإياب كذلك، وقضاء المناسك فى ستة أيام فى يوم التروية يخرج إلى منى، ومن منى يخرج إلى عرفات فى يوم عرفة، وفى يوم النحر يعود إلى مكة لطواف الزيارة وثلاثة أيام بعده للرمى، فيحسب كل يوم مرحلة، فإذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشر.

٢٢٩٢٨:- وإذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع إلى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزء من ستين جزء من الأجر، سبعة وعشرين جزء للذهاب إلى مكة، وستة أجزاء لقضاء المناسك، وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشر ستة، قال شمس الأئمة: هذا وربما يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلاث مراحل، فان من الكوفة إلى مكة على طريق المدينة ثلاثين مرحلة، فان كان شرط ذلك فى الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزء، ويتقرر عليه ستة وثلاثون جزء من ثلاثة وستين جزء من الأجر ثلاثون للذهاب وستة لقضاء المناسك.

٢٢٩٢٩:- وإن اشترط الممر على المدينة فى الإياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزء من ثلاثة وستين جزء من الأجر، للذهاب سبعة وعشرون جزء، ولقضاء المناسك ستة، وإن كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة والإياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءاً، وإنما يتقرر عليه ستة وثلاثون جزء من أحد عشر جزءاً من الأجر، ولم تعتبر السهولة والوعورة فى المراحل بقسمة الكراء عليها.

٢٢٩٣٠:- م: ومن هذا الجنس إذا استأجر دابة من رجل كل شهر بعشرة على أنه متى بدا له من ليل، أو نار حاجة ركبها، فان سمي بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز، وإن لم يسم مكاناً لا يجوز.

٢٢٩٣١:- وإذا تكارى الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان إلى مكان معلوم، حتى جازت الإجارة فحبسها من الغد إلى انتصاف النهار، ثم بدا للرجل أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر فلا أجر، وهل يضمن بهذا الحبس؟ إن حبسها بقدر ما يحبس الناس لانتظار خروج ذلك الرجل لا يضمن، وإن كان أكثر من ذلك يضمن.

٢٢٩٣٢:- وإذا تكارى الرجل دابة إلى الكوفة ليركبها إلى مكة، أو إلى مصر آخر كان له أن يبلغ بها منزله، سواء استأجرها للركوب أو للحمل، وهذا استحسان، والقياس أن يقال: لما انتهى إلى أول حدود تلك البلدة تنتهى الإجارة.

٢٢٩٣٣:- وإذا استأجر دابة فله أن يركبها، وإن استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها، وإذا حمل عليها لا يستحق الأجر.

٢٢٩٣٤:- **وفى البقالى:** إذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل عليها رجلا لا يضمن.

٢٢٩٣٥:- وإذا استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة دراهم، ولم يسم كم يطحن عليها كل يوم، فالإجارة جائزة إذا سمي ما يطحن، وهو نظير ما لو استأجرها ليحمل عليها الحنطة، ولم يبين مقدار ما يحمل فانه يجوز على ما ذكر شمس الأئمة الحلوانى، وله أن يحمل عليها مقدار ما يحمل كذا هنا، **وفى الفتاوى العنابية:** ولو لم يذكر المدة، ولم يسم ما يطحن، وكم يطحن لا يجوز، ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة افقرة حنطة جاز.

٢٢٩٣٦:- **وفى الظهيرية:** لو استأجر ثورا ليطحن عشرة افقرة حنطة، فطحن أحد عشر قفيزا، فعطب فيضمن جميع القيمة، وكذا فى العارية.

٢٢٩٣١:- نقل المحلى من طريق عبد الرزاق عن قتادة فيمن اكرى دابة إلى أرض معلومة فأبى أن يخرج قال قتادة: إذا حدث نازلة يعذر بها لم يلزمه الكراء. المحلى بالآثار لابن حزم، إجازات ١٠/٧ تحت رقم المسئلة: ١٢٩٢.

٢٢٩٣٧:- وفي الخانية: رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحنطة، أو الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز، وإن لم يبين مقدار ما يطحن، وهكذا قال بعض المشايخ، وقال الشيخ الإمام المعروف بخواهرزاده: لابد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم، وعليه الفتوى.

٢٢٩٣٨:- وفي الفتاوى الخلاصة: اكرى إبلا إلى بغداد فاختلفا في وقت الخروج، فالأمر إلى المستأجر، وكذا في تعيين الطريق إذا لم يكن له طريقان متفاوتان.

٢٢٩٣٩:- وفي الخانية: رجل اكرى إبلا من بخارى إلى بغداد للحج، ثم اختلفا في وقت الخروج من بخارى، فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارى.

٢٢٩٤٠:- رجل اكرى إبلا من الكوفة إلى مكة للحج ذاهبا وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية، ويوم عرفة، ويوم النحر، وثلاثة أيام للتشريق، م: وإذا تكارى دابة من رجل إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بغداد فمات المستأجر ببغداد ولم يرجع منها كان للمكارى أن يأخذ أجر الذهاب من تركته.

٢٢٩٣٧:- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري في رجل يكرى من رجل إلى مكة ويضمن له الكرى نفقة إلى أن يبلغ، قال: لا، إلا أن يوقت أياما معلومة وكيلا معلوما من الطعام يعطيه إياه كل يوم. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يكرى على الشيء المجهول ٢١٤ / ٨
برقم: ١٤٩٣٨.

الفصل السابع والعشرون

فى مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك

هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه

٢٢٩٤١:- قال محمد فى الجامع الصغير: رجل استأجر حمارا بسرج، فنزع ذلك السرج، واسرجه بسرج يسرج بمثله الحمر فلا ضمان عليه، وفى الخانية: وإن أسرجه بسرج لا يسرج به الحمار كان ضامنا فى قول أبى حنيفة.

٢٢٩٤٢:- وإذا استأجر دابة ليحمل عليها حنطة بكيل معلوم إلى مكان معلوم، فحمل عليها شعيرا بمثل ذلك الكيل إلى ذلك المكان وهلك الدابة لا يضمن، وإن كان الشعير بمثل وزن الحنطة والمسئلة بحالها يضمن، وفى الظهيرية: وفى قولهم جميعا.

٢٢٩٤٣:- وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرح كتاب العارية: إذا استعار دابة ليحمل عليها كذا منا من الحنطة فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير، أو السمسسم أو الازر أنه يضمن قيمتها وذكر شيخ الإسلام فى شرحه أنه لا يضمن إستحسانا وهو الأصح وبه كان يفتى الصدر الشهيد.

٢٢٩٤٤:- ولو استأجرها ليحمل عليها عشرة أفقزة شعير فحمل عليها خمسة أفقزة حنطة ضمن قيمتها، وقيل: فيه روايتان، وإذا استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا بكيل معلوم فحمل عليها حنطة بمثل ذلك الكيل ضمن قيمتها، وفى الكبرى: ولا أجر عليه فى قولهم جميعا كذا قال أبو الليث الحافظ وهو صحيح.

٢٢٩٤٥:- وفي الفتاوى الخلاصة: وفي مختصر القدوري: وإن سمي نوعا

أو قدرا يحمل على الدابة نحو أن يقول: خمسة أقفزة حنطة له أن يحمله عليها ما هو مثل الحنطة في الضرر، أو أقل كالشعير والسهم، وليس له أن يحمل ما هو اضر من الحنطة كالملاح والحديد، ولا يخرج من العهدة إلا بالرد إلى المالك.

٢٢٩٤٦:- وفي الخانية: وإن استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل

عليها في أحد الجوالقين شعيرا، وفي الآخر حنطة فعطبت الدابة ضمن نصف قيمتها وعليه نصف أجرها لأنه في النصف موافق، وفي النصف مخالف.

٢٢٩٤٧:- م: وإذا استأجر ليحمل عليها حنطة، أو شعيرا بوزن معلوم فحمل

عليها لبناء، أو رملا، أو حديدا بمثل وزن الحنطة، أو الشعير ضمن كذلك إذا حمل عليها تبن أو حطبا، أو قطنا بمثل وزن الحنطة والشعير ضمن، وفي المضمرات: بحيث يجاوز موضع الحمل قال القاضي فخر الدين، وبه يفتى.

٢٢٩٤٥:- أخرج عبد الرزاق من طريق معمر قال: إذا دفعها إلى رجل فحمل

عليها مثل شرطه، قال: لاشيء عليه، ولا ضمان. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٢١٢/٨ برقم: ١٤٩٣٠.

٢٢٩٤٦:- أخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين في رجل استأجر أجيرا ليحمل على ظهره

شيئا إلى مكان معلوم، فزاد عليه، فغرمه شريح بقدر ما زاد عليه بحساب ذلك. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٢١٢/٨ برقم: ١٤٩٢٦.

٢٢٩٤٧:- أخرج عبد الرزاق عن حماد قال: من اكترى فتعدى فهلك، فله الكرى

الأول، والضمان عليه، وإن سلم فلا شيء إلا الكراء الأول، قال معمر: وقال ابن شبرمة: له الكراء الأول والضمان، وكراء ماتعدى. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٢١١/٨ برقم: ١٤٩٢٥.

٢٢٩٤٨:- ولو استأجر ليحمل عليها تبنا أو قطنا، أو حطبا، أو رملا،

أو حديدا، أو لبناء، فحمل عليها حنطة، أو شعيرا بمثل وزن هذه الأشياء لا يضمن.

٢٢٩٤٩:- وفي الفتاوى العتابية: والزبيق والزيت مثل، وكذا الهروى مع

المروى، ولو حمل الاكيسة، أو الطيالة مكان الثوب الزطى ضمن.

٢٢٩٥٠:- ولو حمل زاملة مكان المحمل ضمن، ولو استأجر دابة على

أن لاحدهما ثلثيها، وللآخر ثلثها، فحمل عليها الأول سبعة والآخر عشرة ضمن

هذا أربعة وثلثا من سبعة عشر.

م: نوع آخر

٢٢٩٥١:- إذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها أحد عشر مختوما فعطبت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الأجر كاملا ويضمن جزء من أحد عشر جزء من قيمة الدابة والمضمون يصير ملكا للضامن بأداء الضمان، قالوا: وتأويل المسئلة من وجهين، أحدهما إذا كانت الدابة تطيق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل، أما إذا كانت لا تطيق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا، والثاني أن يحمل عليها أحد عشر مختوما دفعة واحدة.

٢٢٩٥٢:- أما إذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة، ثم حمل عليها مختوما وعطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها إذا حمل الحادى عشر فى المكان الذى حمل العشرة، أما إذا حمل فى مكان آخر چنانكه بوفتراك بر أو يخت يضمن مقدار الزيادة على قياس مسئلة تأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى.

٢٢٩٥٣:- وفى الولوالجية: ولو أمر رجلا أن يضرب عبده عشرة أسواط، فضربه أحد عشر سوطا، فمات من ذلك وقع عنه ما يقصر العشرة الأسواط وضمن مانقصه السوط الآخر مضروبا عشرة أسواط ويضمن مابقى من قيمته.

٢٢٩٥٤:- وفى الخانية: وإن استأجرها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل خمسة عشر مختوما حنطة وجاء بالحمار سليما فهلك قبل أن يرده إلى صاحبه إن كان الحمار يعلم أنه يطيق ذلك كان عليه ثلث القيمة، وكمال الأجر المسمى، وإن كان لا يطيق يضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر.

٢٢٩٥٥:- وفى الفتاوى العتائية: ولو أمر المكترى لرب الدابة أن يحملها

وهو يعلم أنه زيادة أو لا يعلم، لا يضمن المكترى وهذه حيلة، وإن اكتراها ليحمل عليها عشرة فجعل فى جوالق عشرين فأمر رب الدابة أن يضعه عليها ففعل، وهلك لا ضمان، وإن حملا معا ضمن المستأجر ربع القيمة، ولو كانا فى عدلين فحمل كل واحد منهما عدلا معا، أو حمل المستأجر، أولا، ثم رب الدابة لا ضمان أصلا ولو حمل ربها أولا ضمن المستأجر نصف القيمة.

٢٢٩٥٦:- وفى الكبرى: ولو استأجر دابة ليكرب بها جريبا فكرب جريبا ونصف جريب، وهلك الثور فانه يضمن جميع القيمة.

٢٢٩٥٧:- م: قال: وإذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل مع نفسه آخر إن سلمت الدابة فعليه الأجر كاملا ولا ضمان، وإن هلكت الدابة من ركوبها بعد مابلغا المكان المشروط فعليه الأجر كاملا ويضمن نصف قيمة الدابة، ويكون للمالك فى ذلك الخيار إن شاء ضمن المستأجر، وإن شاء ضمن ذلك الغير، فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا، وإن كان مستعيرا لا يرجع عليه، ثم فى حق الضمان يستوى أن يكون ذلك الغير أخف أو أثقل.

٢٢٩٥٨:- قالوا: وإنما يضمن نصف قيمة الدابة إذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين، أما إذا كانت لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة، وإن ضمن نصف القيمة صار نصف الدابة ملكا له بالضمان، ثم إن محمدا أو جب فى هذه المسئلة نصف القيمة مطلقا.

٢٢٩٥٩:- وذكر فى الجامع الصغير: فيمن استأجر دابة إلى القادسية،

٢٢٩٥٦:- أخرج ابن أبى شيبه عن إبراهيم قال: ليس على المستكرى، والمستعير، والمستودع ضمان إلا أن يخالف، منصف ابن أبى شيبه، البيوع والأقضية، فى المضاربة والعارية والوديعة ١١/ ١٧٩ برقم: ٢١٨٦٤.

٢٢٩٥٧:- أخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين قال: جعل شريح على رجل تعدى بقدر ماتعدى. منصف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٨/ ٢١٢ برقم: ١٤٩٢٧.

فاردف رجلا خلفه، فعطبت الدابة ضمن بقدر الزيادة، وذكر في الجامع الصغير أيضا:
بعد مسألة القادسية بيسير واعتبر فيها الحرز والظن.

٢٢٩٦٠:- وفي القدوري: يقول المستأجر يضمن النصف سواء كان
الثاني أخف أو أثقل، قال الشيخ فخر الإسلام على البزدوى: وحاصل ذلك أن يعتبر
الحرز والظن، وإن اشكل يعتبر فيها العدد، وفي الابانة: إنما يعتبر في ذلك أن يرجع
إلى أهل البصر فيسأل عنهم هذا الحمل كم تزيد على ركوبه في الثقل.

٢٢٩٦١:- وفي الخانية: ذكر شمس الأئمة الحلواني هذا إذا كان الرديف
كبيرا، أو صغيرا لا يستمسك على الدابة، م: وإن حمل عليها مع نفسه صغيرا
لا يمكنه استعمال الدابة ولا تصرفها ضمن بحساب مازاد، ثم إذا ركب وحمل
عليها مع نفسه حملا إنما يضمن بقدر مازاد، وفي الخانية: وبعضهم سووا بين
الصغير والكبير، فقال: يضمن القيمة، فإن اراد صاحب الدابة أن يضمن الرديف
نصف القيمة كان له ذلك ولا يرجع الرديف بذلك على المستأجر وضمن
المستأجر لا يرجع المستأجر بما ضمن على الرديف.

٢٢٩٦٢:- هذا إذا ركب في غير مكان الحمل، فأما إذا ركب مكان
الحمل يضمن جميع القيمة، فعلى قياس هذه المسئلة نقول: إذا استأجر دابة
ليركبها فركبها وحمل على عاتقه عشرة يضمن جميع قيمة الدابة، وهذا إذا
كانت الدابة تطيق أن يركب عليها مع الحمل، أما إذا كانت لا تطيق يجب
جميع الضمان في الأحوال كلها.

٢٢٩٦٣:- وفي الذخيرة: إذا استكرى دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم
حنطة فجعل في الجوالق عشرين محتوما، وأمر المكارى أن يحمل هو عليها،
فحمل هو ولم يشاركه المستكرى في الحمل لاضمان عليه أصلا إذا هلك
الدابة، ولو حملاه جميعا المكارى والمستكرى ووضعاه على الدابة ضمن
المستكرى ربع القيمة، وإن كانت الحنطة في جوالقين، فحمل كل واحد جوالقا

ووضعها على الدابة جميعا، لا يضمن المستأجر شيئا ويجعل حمل المستأجر مما كان له مستحقا بالعقد، وفي الفتاوى الخلاصة: وكذا لو حمل المستأجر أولا، وإن حمل رب الدابة أولا يضمن نصف قيمة الدابة.

٢٢٩٦٤:- وإذا استأجر دابة ليركبها فليس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها إن لبس مثل ما يلبسه الناس فلا ضمان، وإن لبس مالا يلبسه الناس ضمن بحساب ما زاد.

٢٢٩٦٥:- وإذا استأجر دابة ليركبها فلم يركب بنفسه بل اركب غيره ضمن قيمة الدابة.

٢٢٩٦٦:- وفي الأصل: إذا تكارى الرجل من غيره دابة يحمل عليها انسانا بأجر معلوم، فحمل عليها امرأة ثقيلة فعطبت الدابة، إن كانت الدابة بحال تطبيقها فانه لا ضمان عليه، وعليه الأجر استحسانا، وإن كانت الدابة بحال لا تطبق حملها يكون ضامنا.

٢٢٩٦٧:- رجل استأجر دابة ليركبها انسان فاركبها امرأة ثقيلة بسرج، أو رحل فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المرأة إلا أن يعلم أن مثل تلك الدابة لا تطبق حملها فيضمن قيمتها إذا عطبت.

٢٢٩٦٨:- م: وإذا استأجر دابة ليركبها فحمل عليها صبيا صغيرا، فعثرت الدابة من حملة فهو ضامن، وفي الخانية: ضمن الكل ألا ترى أن من استأجر دابة ليركبها فأردف مع نفسه صغيرا لا يستمسك نفسه على الدابة ضمن بقدر ثقله، ولو أردف مع نفسه من يستمسك نفسه على الدابة ضمن نصف القيمة.

٢٢٩٦٩:- وفي المبسوط: ولو ولدت المرأة في الطريق فاركت معها، أو ولدت الناقة فاركت الولد مع نفسها، والدابة تطبق يضمن قدر ثقل الولد، وعن محمد استأجرها ليركبها في المصر يوما، فخرج عليها، ثم ردها في ذلك اليوم إلى المصر برئ عن الضمان وعنه استأجرها ليركب فاركت غيره، ثم انزله وركب لا يبرأ من الضمان.

٢٢٩٧٠:- ولو استأجرها أن يحملها إلى موضع كذا، فقادها إلى هناك،

ولم يركب ولم يحمل وجب الأجر، ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الأجر.

٢٢٩٧١:- ولو استأجرها ليركبها في المصرة عشرة أيام فحبسها، ولم

يركب شيئاً فعليها الأجر ولا يضمن، ولو حبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر في الزيادة، ولو انفق عليها كان متبرعا، ولو كانت الدابة على الأرى فاستأجرها ليركبها فلما جاء الليل قال لم اركبها، فإن دفعها إلى المستأجر فعليها الأجر، وإلا فلا، ولو استأجرها إلى الحيرة فقال: لم اركبها ولم اذهب، وقد مكث مقدار ما يذهب ويرجع، فإن علم أنه توجه إلى الحيرة لم يصدق، وإن ردها من ساعته فلا أجر.

٢٢٩٧٢:- وإذا استأجر حمارا بسرج، فاسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمر

فهو ضامن بقدر مازاد باتفاق الروايات بالإجماع، إلا إذا كان هذا السرج أثقل من الذي شرط في العقد، وإن كان السرج أخف من الأول، أو مثله فلا ضمان.

٢٢٩٧٣:- وكذلك لو استأجره بأكاف، فنزع ذلك الإكاف وأوكفه إكاف

هو أخف من الأول أو مثله فلا ضمان، وإن أوكفه بأكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة، وفي الخانية: وإن أوكفه بإكاف يوكف بمثله الحمار كان ضامنا في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الأول: يضمن بحساب ذلك فعلى هذا في السرج ينبغي أن يكون عند أبي حنيفة يضمن جميع القيمة وعندهما يضمن بقدر مازاد من الثقل.

٢٢٩٧٤:- وإذا استأجر حمارا بإكاف ليركبه فنزع الأكاف واسرجه

فلا ضمان.

٢٢٩٧١:- أخرج عبد الرزاق عن الثوري: في رجل استأجر من رجل ثوبا كل يوم

بدرهم، فلبسه شهرا إلا يومين، قال: يأخذ منه اليومين، لانه منعه منفعتة والأجر، والدابة بمنزلة ذلك. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يكرى الدابة فيموت في بعض الطريق أو يعقد فلا يخرج ٢١٣/٨ برقم: ١٤٩٣٢.

٢٢٩٧٥:- ولو استأجر حمارا بسرج ليركبه فحمل عليه مكان السرج أكافا وركبه فهو ضامن، هكذا ذكر في الجامع الصغير: قالوا: وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: هو ضامن بقدر مازاد، وفي الذخيرة: حتى لو كان ثقل الأكاف ضعف ثقل السرج يضمن نصف قيمة الدابة، ومنهم من قدر ذلك بالمساحة، حتى لو كان السرج يأخذ من ظهر الدابة قدر شبرين والأكاف قدر أربعة أشبار ضمن نصف القيمة، وذكر في الأصل: وقال هو ضامن بقدر مازاد ولم يذكر الخلاف فمن مشايخنا من قال: الاختلاف بين الروایتين عند أبي حنيفة فإنه ذكر في الجامع الصغير: أن على قول أبي حنيفة هو ضامن، ولم يذكر أنه ضامن جميع القيمة، أو بقدر مازاد فصار ماذكر في الأصل: تفسير ما ذكر في الجامع الصغير: ومنهم من قال في المسئلة روايتان، على قول أبي حنيفة على رواية الأصل يضمن بقدر مازاد وهو قولهما، وعلى رواية الجامع الصغير: يضمن جميع القيمة.

٢٢٩٧٦:- وهذا إذا كانت دابة تو كف بمثل هذا الأكاف، أما إذا كانت دابة لا تو كف أصلا أو لا تو كف بمثل هذا الأكاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا، وأن الفقيه أبو بكر يوفق بين الروایتين ويقول: رواية الجامع الصغير محمولة على دابة تصلح للأكاف، ورواية الأصل محمولة على دابة لا تصلح للأكاف، ومن مشايخنا من لم يوفق بين الروایتين من هذا الوجه.

٢٢٩٧٧:- ولو استأجر حمارا عريانا فاسرجه وركب فهو ضامن، قال مشايخنا: إذا استأجره من موضع إلى موضع لا يمكن الركوب إليه إلا بسرج، نحو أن يستأجره من بلد إلى بلد لا يضمن، وكذلك لو استأجره ليركبه في المصر، والمستأجر ممن لا يركب في المصر عريانا فلا ضمان، وثبت الإذن بالاسراج في حقه دلالة، فإن كان المستأجر ممن يركب في المصر عريانا فعليه الضمان، ثم إذا ضمن يضمن جميع القيمة، أو بقدر مازاد لا ذكر لهذه المسئلة في الأصل وقد

اختلف المشايخ فيه، فبعضهم قالوا: يضمن بقدر مازاد، وبعضهم قالوا: يضمن جميع القيمة وهو الصحيح.

٢٢٩٧٨: - وفي الفتاوى العتائية: ولو كان عربانا فاسرجه بسرج يسرج مثله، أو وكفه بإكاف مثله، إن كانت المسافة بعيدة بحيث لا يركب إليها في العادة إلا بالسرج والإكاف لا يضمن لأنه إذن له دلالة، وإن كانت قريبة والرجل من ذوى اليهئية، فكذا، وإن لم يكن ضمن.

٢٢٩٧٩: - م: ولو استأجر دابة بغير لجام والجمها لاضمان عليه، إن كانت دابة يلجم مثلها، فان ابدلها بلجام آخر فلا ضمان، هكذا ذكر القدورى، وفي الخانية: وإن كانت تركب بغير لجام فالجمها بلجام لاتلجم بمثله كان ضامنا.

٢٢٩٨٠: - وفي الهداية: وإن كبح الدابة بلجامها، أو ضربها فعطبت، ضمن عند أبى حنيفة، وقالوا: لا يضمن إذا فعل فعلا متعارفا، وفي المضمرات: ليس لمستأجر الدابة أن يضربها أصلا عند أبى حنيفة، فإن ضربها وعطبت ضمن، وقالوا: لا يضمن بالضرب المعتاد، وعن اسماعيل الزاهد أنه قال: لو استأجرها ليركبها، فضربها فماتت بضربها إن كان يضربها بإذن صاحبها وأصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالإجماع إلا أن يكون مأذونا فى ذلك الموضع بعينه.

٢٢٩٨١: - وفي الفتاوى العتائية: فإن عنف فى السير ضمن اجماعا، وكذا المعلم والمؤدب وأستاذ الحرفة يضمن بالضرب، فان كان بإذن المولى والأب لم يضمن، ولو ضرب الأب بنفسه ضمن، لأنه يضربه لمنفعة نفسه فتقيدت الإباحة بشرط السلامة كضرب الزوج زوجته.

٢٢٩٨٠: - أخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: يضمن كل عامل أخذ اجرا إذا ضيّع، قال معمر: وقال لى ابن شبرمة: لا يضمن إلا ما عنت بيده. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان الأجير الذى يعمل بيده ٢١٦/٨ برقم: ١٤٩٤٥.

٢٢٩٨٢: - م: قال محمد: إذا استأجر من آخر دابة إلى الحيرة بدرهم، فجاوز بها إلى القادسية، وفي الخانية: فجاوز بها مقدار مالا يسامح الناس فيه وركب في تلك الزيادة، أو لم يركب، ثم ردها إلى الحيرة، فنفقت فهو ضامن، قال: وكذلك العارية.

٢٢٩٨٣: - قيل: هذا إذا استأجرها، أو استعارها إلى الحيرة ذاهبا وجائيا، فإذا ردها إلى الحيرة ونفقت فلا ضمان عليه، وقيل: هو ضامن في الوجهين وإليه أشار في الجامع الصغير.

٢٢٩٨٤: - لقب المسئلة أن المستأجر، أو المستعير إذا خالف، ثم عاد إلى الوفاق هل يبرأ عن الضمان؟ فقد اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: يبرأ كالمودع وإليه أشار محمد في كتاب العارية، وبعضهم قالوا: لا يبرأ، وفي الجامع الصغير العتايي: لكن الصحيح أن لا يبرأ عن الضمان.

٢٢٩٨٥: - م: وروى ابن سماعة عن محمد أن المستأجر يبرأ بالعود إلى الوفاق، وصورة ما ذكر ابن سماعة رجل استأجر من آخر دابة أياما معلومة يركبها، فخرج عليها من المصمر، ثم ردها إلى المصمر في تلك الأيام فنفقت في يده لم يضمن بمنزلة المودع، والصدر الشهيد كان يميل إلى القول الثاني، وغيره من المشايخ في زماننا كانوا يميلون إلى القول الأول.

٢٢٩٨٦: - وعن أبي يوسف في النوادر: رواية أخرى انه إذا استعارها، أو استأجرها ذاهبا وجائيا لا يبرأ عن الضمان، وإذا استأجر، أو استعار ذاهبا لا جائيا يبرأ عن الضمان.

٢٢٩٨٧: - وفي الخانية: وفي الأصل: رجل تكارى دابة إلى موضع معلوم، فلما سار بعض الطريق ضعفت الدابة عن السير، فإن كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للمستأجر الخيار إن شاء نقض الإجارة، وإن شاء تربص إلى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالب بدابة أخرى، فإن كان المستأجر تكارى منه

حمولة بغير عينها ليحمله إلى ذلك المكان، فإذا ضعفت الأولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى، وفي الينابيع: ولو هلك المستأجر فاستحقه رجل يضمن المستأجر قيمته، ورجع على الأجر بما ضمن.

٢٢٩٨٨:- وفي جامع الفتاوى: إذا استأجر ليحمل عليها عشرة اقفرة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين قفيزاً، فحمل فعطبت الدابة بخير المالك في التضمنين، فإن ضمن الثاني رجع على الأول، وإن ضمن الأول لا يرجع على الثاني لأنه هو الذى غره.

٢٢٩٨٩:- ولو استأجر دابة إلى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذى بقى أشد يقسم الكراء على السهولة والشدة؛ لانه رب فرسخ كراءه درهم، ورُبَّ فرسخ كراءه درهمان.

٢٢٩٩٠:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجر دابة ليركب إلى موضع كذا ذاهباً وجائياً بعلفها، حتى فسدت، ثم رجع وارف غيره يجب أجر مثل الذهاب ونصف أجر مثل الرجوع، ولو هلك ضمن نصف قيمة الدابة، ولو استأجر دابة إلى موضع كذا، فلما سار نصف الطريق جحد، فقال: هى ملكى لا يجب الأجر من حين جحد فى قول أبى يوسف: وقال محمد: يجب الأجر إذا أقيم عليه البينة، ولا يبرأ عن الضمان إلا بالرد.

٢٢٩٩١:- وفي الينابيع: ولو استأجر دابة إلى مكان فركبها إلى مكان آخر فعطبت ضمنها، وإن كان ذلك اقرب من المشروط عليه، ولو ذهب إلى المكان المشروط عليه، لكنه سلك طريقاً لا يسلكه الناس فهو مخالف، ويجب عليه الضمان، ولو بلغ إليه ورجع وسلم الدابة إلى صاحبها فله الأجر المسمى، ولو ترك الطريق العام وسلك طريقاً آخر يسلكه الناس لا يكون مخالفاً.

٢٢٩٩٢:- م: وفي القدورى: قال أبو يوسف ومحمد: فيمن استأجر دابة إلى مكان معلوم، فلما سار بعض الطريق ادعاها لنفسه، وجحد أن يكون استأجرها

وصاحب الدابة يدعى الإجارة، وفي الفتاوى العتائية: لا يجب الأجر من حين جحد في قول أبي يوسف، وقال محمد: يجب الأجر إذا أقيم البينة ولا يبرأ عن الضمان، فإن نفقت من ركوبه فلا ضمان، وإن نفقت قبل أن يركب ضمن، ولو أنقضت المسافة فجاء بها ليردها على صاحبها فنفقت وجب الضمان، قال أبو بكر: هو مخالف فلا أجر عليه، وقال الفقيه أبو الليث: عندي أنه غير مخالف وعليه الأجر.

٢٢٩٩٣:- وفي الذخيرة: ذكر في المنتقى: برواية ابن سماعة عن هذه المسئلة فأجاب على التفصيل الذي ذكره القدوري أن الدابة إن هلك قبل الركوب ضمنها، وإن ركبها وهلك من ركوبه فلا ضمان ويخرج عن ضمان الغصب.

٢٢٩٩٤:- استأجر قميصا ليلبسه ويذهب إلى مكان كذا فلم يذهب إلى ذلك الموضع ولبسه في منزله، قال أبو بكر: هو مخالف ولا أجر عليه، وقال الفقيه أبو الليث: عندي أنه غير مخالف وعليه الأجر.

٢٢٩٩٥:- وفي شرح الطحاوي: قال: وإذا عطبت دابة مستأجرة أو عبد مستأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الإجارة.

٢٢٩٩٦:- استكرى دابة لمسيرة فرسخ، فسار عليها سبعة فراسخ، فعليه من الكراء مقدار ما شرط، وفيما زاد على الفرسخ هو غاصب فلا أجر عليه، ولو ارضى صاحب الدابة بشئ كان له خيرا في الأجر.

٢٢٩٩٧:- استأجر حمارا ليحمل عليه وقر حنطة إلى المدينة، وباعها

٢٢٩٩٥:- أخرج عبد الرزاق عن شريح قال: ليس على المكترى ضمان. مصنف

عبد الرزاق، البيوع، باب ليس على المكترى ضمان ٨ / ١٧١ برقم: ١٤٧٥٧.

وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال: ليس على المستكرى، والمستعير، والمستودع ضمان إلا أن يخالف. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأفضية، في المضاربة والعارية والوديعة ١١ / ١٧٩

وانصرف إلى منزله فوضع على الحمار مقدار قفيز من الملح فأخذه مرض في الطريق، فمات فعليه ضمان الحمار إذا حمل عليه الملح بغير إذن صاحب الحمار.

٢٢٩٩٨:- وفي الحاوى: سئل عمن دفع إلى آخر بغيره وأمره أن يكرهه

ويشتري له به شيئاً، فعصى البعير فباعه، وأخذ الثمن فهلك الثمن في يده قال: إن باع في موضع لا يقدر على الوصول إلى الحاكم لم يضمن، وفي موضع قدر على الوصول إلى الحاكم، ولم يرفع إلى الحاكم ضمن، وإن كان يستطيع أن يمسكه ويرده على المالك مع العمى ضمن أيضاً.

٢٢٩٩٩:- وفي النسفية: سئل عن امرأة استأجرت حماراً على أن تركبه من

القرية إلى البلدة، ولم يذهب صاحب الدابة إلى البلدة، ولم يرد على هذا فذهبت المرأة والرجل يتبعها واشتغل الرجل بأمرها وذهبت المرأة وحدها إلى البلدة، وجعلت الحمار في بيتها على من يجب الضمان قال: لا يجب الضمان على واحد منهما.

٢٣٠٠٠:- وسئل عمن آجر دابة من آخر ليحمل شيئاً معلوماً إلى مكان

معلوم، ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلاً ليذهب مع الدابة، ثم يرجع بها، وقال: أرجع بها إلى مع العير، فوصل إلى الموضع المقصود ورجعت العير وتحلف هذا الأجير، فاستعمل هذه الدابة أياماً في عمل نفسه، ثم رجع بها مع عير أخرى فاغير على هذه الدابة هل يضمن الأجير؟ قال: نعم، لو لم يستعملها لم يضمن، وإن لم يرجع يضمن لأنه أجير خالف والأجير إذا خالف، ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة في قوله الآخر، وهو قول أبي يوسف ومحمد، ويبرأ بقوله الأول وهو قول زفر.

٢٣٠٠١:- م: استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم إلى منزله

يوماً إلى الليل، وكان يحمل الحنطة إلى منزله، وإذا أراد الذهاب إلى موضع الحنطة ثانياً كان يركبها فعطبت الدابة ذكر عن أبي بكر أنه يضمن قيمة الدابة، قال

أبو الليث: هذا هو القياس لكن في الاستحسان لا يضمن، وفي الكبرى: قال القاضي فخرج الدين والفتوى على ما ذكره أبو الليث.

٢٣٠٠٢:- استأجر حمارا يحمل عليه عشرين وقرا من التراب إلى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن وكلما عاد المستأجر من أرضه يحمل عليه وقرا من اللبن، فان هلك الحمار في الرجوع مع اللبن يضمن قيمة الحمار دون الأجر، وإن سلم الحمار، حتى تم العمل فعلى المستأجر تمام الدرهم في كل وقرا من التراب نصف دانق، ويجوز أن يخالف في العمل، ولم يجب الأجر المسمى إذا سلمت الدابة عن ذلك العمل كما في مسألة فرسخ وسبعة فراسخ التي مرت، وكمن استأجر دابة إلى موضع فجاوزها، ثم عاد إلى الوفاق لا يعود امينا بل هو ضمين، حتى لو هلكت الدابة في طريق ذلك الموضع المعين يضمن قيمتها، ثم إذا سلمت الدابة يجب تمام الأجر، وكذا لو استأجره دابة ليركب بنفسه إلى مكان كذا، فركب وأردف غيره صار غاصبا في النصف.

٢٣٠٠٣:- ولو استأجر حمارا ليحمل عليه كذا كذا، فزاد على ماسمى، وحمل الحمولة إلى ذلك المكان، فلما وضع الحمولة، وجاء بالحمار سليما، فضاع قبل أن يرده إلى صاحبه، ينظر إلى ما زاد من الحمولة فيضمن من قيمة الحمار بذلك القدر، رواه بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة.

٢٣٠٠٤:- وهذا كما ذكر في اختلاف زفر أن من استأجر حمارا من الكوفة إلى القادسية ذاهبا وجائيا، فجاوز به إلى القادسية، ثم عاد به سليما، ثم منها إلى الكوفة فعليه نصف ماسمى من الأجر عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

٢٣٠٠٣:- أخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين: في رجل استأجر أجيرا، ليحمل على ظهره شيئا إلى مكان معلوم، فزاد عليه، فغرمه شريح بقدر ما زاد عليه بحساب ذلك. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الكرى يتعدى به ٨ / ٢١٢ برقم: ١٤٩٢٦.

٢٣٠٠٥:- وفي النسفية: سئل عمن استأجر حمارا لينقل عليه السرقين بأجر معلوم، والحمار ضعيف، وقال المستأجر: أنه لا يقوى على الحمل، وقال الآخر: بل يقوى واحمل عليه مثل حملة فتعبت، فأصابت رجله آفة قال: لا يضمن.

٢٣٠٠٦:- م: وعن أبى يوسف فيمن استأجر دابة من مصر إلى مصر فأمسكها فى بيته، فهلك قال: إن أمسكها مقدار ما يمسك الناس ليهيئوا أمورهم فلا ضمان والأجر ثابت، وإن أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الإجارة، وهى مغصوبة عنده.

٢٣٠٠٧:- وفي الذخيرة: وفي المنتقى: استأجر غلاما شهرا بعشرة فى الخياطة، فاستعمله فى اللبن ليلبنه بعشرة، فعطبت فى ذلك ضمن، وإن لم يعطب فى ذلك، حتى رده إلى الخياطة فعطب فيها فلا ضمان.

م: نوع آخر

٢٣٠٠٨:- وفي فتاوى أبي الليث: رجل جاء بدابته إلى بيطار، وقال:

أنظر فيها، فان بها علة فنظر فيها، فقال: بها علة يقال لها فارة يعنى موش، فأمره صاحب الدابة بإخراجها، فأخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البيطار.

٢٣٠٠٩:- وفي المتنقى: رجل قال لصيرفى: أنقد لى عشرة دراهم بكذا

ففعّل، ثم وجد صاحب الدراهم فيها زيوفاً، أو ستوقاً فلا ضمان على الصيرفى، ولكن يرد من الأجر بحساب ما وجد زيفاً، حتى أن فى مسئلتنا لو وجد الكل زيفاً يرد كل الأجر.

٢٣٠١٠:- وفي فتاوى النفسى: إذا أخذ من له الدراهم دراهمه ممن عليه،

وقد انتقدم الناقد، ثم خرج بعض الدراهم زيوفاً، أو ستوقاً فلا ضمان على الناقد، ولكن يرد القابض الزيوف على الدافع، فإن انكر الدافع، وقال: ليس هذا من دراهمى، فالقول قول القابض، وفي الكبرى: مع يمينه، وفي الخانية: هذا إذا لم يكن الآخذ أقر باستيفاء حقه، أو باستيفاء الجياد، فإن أقر بذلك، ثم أراد أن يرد البعض بعيب الزيافة، وانكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله.

٢٣٠١١:- م: سأل ورّاقاً أن يكتب له جامع القرآن وينقطه ويعشره بكذا

ويعجمه وأعطاه الكاغذ والحبر، وشرط له أربعين درهما فكتب، وترك بعض العواشر وأخطأ فى النقط، قال: إن فعل ذلك فى كل ورقة فالدافع بالخيار، إن شاء

٢٣٠٠٨:- أخرج ابن أبى شيبه من طريق يونس بن أبى اسحاق قال: سمعت الشعبي

يقول: ليس على حجام، ولا بيطار، ولا مدا وضمان. مصنف ابن أبى شيبه، الديات، الطبيب والمداوى والخاتن ١٤/ ٢١٣ برقم: ٢٨١٧١.

أخذ المكتوب، وأعطاه أجر مثل عمله، لا يجاوز به المسمى، وإن شاء ترك المكتوب وضمنه مثل كاغذه وحبره، وإن كان الوراق وافقه في بعضه وخالفه في بعضه، أخذ وأعطاه حصة ماوافق من المسمى وحصلته ماخالفه من أجر المثل.

٢٣٠ ١٢ - ولو دفع إلى صباغ ثوبا ليصبغه بعصفر برقع الهاشمي فصبغه بغير عصفر، فهذا على وجهين: إن صبغه أولا برقع الهاشمي، ثم صبغه بثلاثة أرباع القفيز، فصاحب الثوب بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض ولا أجر له، وإن شاء أخذ مصبوغا برقع الهاشمي وأعطاه المسمى، ومازاد ثلاثة أرباع القفيز في الثوب، وإن كان صبغه ابتداء بقفيز فله مازاد الصبغ فيه ولا أجر له، وفي الخانية: وهكذا ذكر القدوري وهو قول أبي يوسف.

٢٣٠ ١٣ - م: وروى ابن سماعة عن محمد بخلافه فقال: له أن يضمه قيمة ثوبه أبيض، وله أن يأخذ الثوب ويعوضه الأجر، ومازاد ثلاثة أرباع القفيز فيه مجتمعا كان أو متفرقا، وفي الخانية: أما على قول محمد إذا أجره أن يصبغه بمن من عصفر بدرهم فصبغه بمنوين بضربة واحدة، إن شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض، وإن شاء أخذ الثوب، وأعطاه درهما، ومازاد من من العصفر في ثوبه، وروى ابن سماعة عن محمد ما يوجب التسوية في الجواب بين أن يصبغه بضربة، أو بضربتين، وفي الكبرى: وإليه مال السرخسي، م: وستأتي هذه المسئلة مع تفريعاته في فصل المتفرقات.

٢٣٠ ١٤ - ولو دفع إلى صباغ ثوبا وأمره أن يصبغه بزعفران أو ببقم، فخالف بصبغه غير مسمى إلا أنه من ذلك الصبغ يريد به إن لم يصبغ صبغه، وقد كان صاحب الثوب أمره أن يصبغه، فالمالك بالخيار، إن شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وسلم له الثوب، وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله، وفي الكبرى: لا يجاوز به المسمى.

٢٣٠ ١٥ - وفي الفتاوى العتائية: ولو اختلفا في كيفية الصبغ قبل العمل

تحالفا ويفسخ العقد، وإن كان بعد العمل، فالقول قول رب الثوب، ولو سرق الثوب من الصباغ بعد الصبغ لا يضمن عند أبى حنيفة، ولا أجر له لأن التسليم لم يقع، وكذا كل صانع لعمله أثر في العين.

٢٣٠ ١٦ - وفي القدوري: إذا أمر انسانا أن ينقش اسمه في فص خاتمه فغلط ونقش اسم غيره ضمن الخاتم، وفي الفتاوى العتائية: وإن شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم، وإن أخذه وأعطاه مثل أجر عمله لا يزداد على المسمى، وكذا إذا دفع إلى نجار بابا، وأمره أن ينقشه كذا ففعل غير مأمره فله الخيار، وإن وافق أمره إلا قليلا فلا عبرة به.

٢٣٠ ١٧ - م: ولو أمره أن يحمر له بيتا فخضر قال: يعطيه مازاد الخضرة فيه ولا أجر له، ولكن يعطيه قيمة الصبغ مازاد في البيت، وفي الفتاوى العتائية: وإن أمر أن ينقش بابه وجداره أحمر فنقشه أخضر فإن شاء ضمنه، وإن شاء أخذ وأعطاه مازاد الصبغ فيه ولا أجر له.

٢٣٠ ١٨ - ولو أمر النجار يسمك سمك بيته فاسمكه، واقامه على حاله، ثم سقط من غير فعله فله الأجر ولا ضمان عليه.

٢٣٠ ١٩ - وقال محمد في الجامع الصغير: عن أبى حنيفة في رجل استأجر أرضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة، قال: هو ضامن يريد أن تمكن في الأرض نقصان ولا أجر عليه.

٢٣٠ ٢٠ - وقال محمد فيه أيضا: في رجل دفع إلى خياط ثوبا وأمره أن يخيطه قميصا بدرهم فخاطه قباء، وفي الفتاوى العتائية: أو أمره أن يخيطه روميا فخاطه فارسيا وأقر بالخلاف، فلصاحب الثوب الخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه،

وترك القباء عليه، وإن شاء أخذ القباء وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا خيار لصاحب الثوب، والخياط ضامن قيمة ثوبه، وفي الكافي: كما لو خالفه في خياطة القميص من حيث الطول والعرض، ولو خاطه قميصا مخالفا لما وصفه لم يجب المسمى ولا يجاوز به المسمى كما هو الحكم في الإجارة الفاسدة.

٢١. ٢٣٠ - م: وبعض مشايخنا قالوا: أراد بالقباء القرط الذي هو ذو طاق واحد، فإن هذا القباء يشبه القميص، فإن بعض الناس يستعملونه استعمال القميص، وكان موافقا من وجه مخالفا من وجه، فإن شاء رضى به باعتبار جهة الموافقة، وإن شاء تركه باعتبار جهة المخالفة إلا أن في الكتاب أطلق القباء اطلاقا، فيدل ذلك على أن الحكم في الكل، وإن اختلفا، فقال الخياط: امرتني بهذا، وقال رب الثوب: أمرتك بقميص، فالقول قول رب الثوب مع يمينه، وإن أقاما البينة فالبينة بينة الخياط.

٢٢. ٢٣٠ - م: ولو أمره بأن يخطط له قميصا فخاطه سراويل، هل يتخير رب الثوب؟ فعلى قول العبارة الأولى في مسألة القباء لا يتخير، وعلى قول العبارة الثانية يتخير، وأنه أقرب إلى الصواب وفي الكافي: وهو الأصح.

٢٣. ٢٣٠ - م: فقد روى عن محمد فيمن دفع إلى رجل شبرا ليضرب له طستا فضرب له كوزا أن له أن يأخذه ويعطيه أجر المثل فكذا في السراويل.

٢٤. ٢٣٠ - م: قال: إذا دفع إلى حائك غزلا لينسج له سبعا في أربع يريد أن يكون طوله سبعا وعرضه أربع، فخالف، فهذا على وجهين: إما أن يكون الخلاف من حيث القدر، أو من حيث الصفة، والخلاف من حيث القدر على وجهين: (١) إما أن يكون إلى زيادة، (٢) أو إلى نقصان بأن حاك ستا في أربع، والخلاف من حيث الصفة على وجهين أيضا، إما أن يكون من حيث الزيادة بأن أمره أن ينسجه رقيقا فنسجه صفيقا، أو من حيث النقصان بأن أمره أن ينسجه صفيقا

فنسجه رقيقاً، ففي الفصول كلها صاحب الغزل بالخيار إن شاء ترك الثوب على النساج وضمن له غزله، وإن أخذ الثوب وأعطاه الأجر، ولم يذكر محمد أنه يعطيه المسمى، أم أجر المثل، وقد اختلف فيه المشايخ، قال بعضهم: بأن يعطيه أجر المثل على كل حال لا يجاوز به مسمى إن كان أجر مثله أكثر، وإن كان أقل أو مثل المسمى يعطيه ذلك، وقال بعضهم: يعطيه المسمى إذا أخذ الثوب ورضى بالعيب، وإذا أخذ الثوب، ولم يرض بالعيب فإنه يعطيه أجر المثل لا يجاوز به ماسمى، وإلى هذا ذهب أبو بكر الأعمش ومحمد بن سلمة، وإذا وجب أجر المثل على قول هذا القائل، فإن كان الخلاف من حيث الزيادة في القدر فإنه يعتبر أجر مثل العمل المأمور به، وهو سبعة أذرع في أربعة لا أجر مثل العمل المأتى به ثمانية أذرع في أربعة، ولكن لا يجاوز به المسمى كما في سائر الإجازات الفاسدة.

٢٥ ٢٣٠:- وإن كان الخلاف من حيث النقصان في القدر فإنه يعطيه أجر مثل ما عمل بقدر الحصة من المسمى، وينظر إلى أجر مثل عمله فيما عمل، وإن كان أقل أو مثل حصة الباقي من المسمى فانه يعطيه ذلك، وإن كان زيادة يعطيه بقدر حصته من المسمى ولا يجاوز به.

٢٦ ٢٣٠:- وفي الفتاوى العتائية: وفي النقصان يعطيه أجر مثل ما جاء به، ولا يزداد على المسمى يريد به على حصة من المسمى، وتفسيره أنه أمره سبعة في أربع وتكسيه ثمانى وعشرون، وما جاء به سبع في ثلاث وهو أحد وعشرون، والنقصان بالربع ينقص عن المسمى ربه فيجب أجر مثل ما جاء به ولا يزداد على على ثلاثة أرباع المسمى، وإن اختلفا في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب، ويتخير إن خالفه في الشرط.

٢٧ ٢٣٠:- م: وإن كان الخلاف من حيث الصفة إن كان من حيث الزيادة فإنه يعطيه أجر مثل عمله بقدر العمل المأمور به ولا يعتبر الزيادة، فإن كان ذلك مثل المسمى يعطيه ذلك، وإن كان أكثر من ذلك لا يجاوز به المسمى، وإن

كان من حيث النقصان فإنه يعطيه أجر مثل عمله مقدار الجميع المسمى لا ينقص عن المسمى، بخلاف ما إذا كان النقصان من حيث القدر فإنه يقدر أجر المثل ببعض المسمى، فأما إذا كان النقصان من حيث الصفة فإنه لا يسقط شيء من المسمى، وإن كان أكثر لا يجاوز به المسمى، ثم على قول هذا القائل إذا وجب اعتبار المسمى إن كان الخلاف من حيث القدر، إن كان إلى زيادة يجب المسمى لا غير، ولا يجب بسبب الزيادة شيء، وإن كان إلى النقصان ينقص عن المسمى بحصة مانقص من العمل، وإن كان الخلاف من حيث الوصف إن كان إلى زيادة يجب المسمى لا غير، ولا يجب بسبب الزيادة شيء، وإن كان إلى نقصان يجب جميع المسمى.

٢٨ ٢٣٠: - وفي الصغرى: رجلان استأجر شيئاً فدفعا أحدهما إلى صاحبه ليمسك لا يضمن إذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة.

٢٩ ٢٣٠: - وفي النوازل: سئل أبو بكر عن أكار، قال له صاحب الضيعة أخرج هذه الحنطة إلى الصحراء أو هذه الجوزق، أو هذا الجوز، فانه رطب، حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه، حتى فسد، قال إن قبل: الاكار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل، حتى فسد ضمن في الجوز، وإن كانت حنطة يغرم قيمتها والفساد له، قال الفقيه: وإذا لم يجد من الرطب مثله، فعليه قيمته، وإن كان يقدر على المثل فعليه مثله.

٣٠ ٢٣٠: - قال: وإذا دفع إلى خياط ثوبا، وقال أنظر إلى هذا الثوب، فإن كفاني قميصا فاقطعه وخطه درهم، فقال: نعم، ثم قطعه، وقال: بعد ما قطعه أنه لا يكفيك فالخياط ضامن قيمة الثوب، ولو قال للخياط: انظر إلى هذا الثوب أيكفيني قميصا، فقال: نعم فقال له: اقطعه فقطعه فإذا هو لا يكفيه قميصا لا ضمان عليه، ولو قال انظر إلى هذا الثوب أيكفيني قميصا، فقال: نعم، فقال صاحب الثوب

فأقطعه، أو قال أقطعه إذن فلما قطعه إذا لا يكفيه لا ذكر لهذه المسئلة فى الكتب، وحكى عن الفقيه أبى بكر البلخى أنه قال: يضمن.

٢٣٠ ٣١:- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل دفع ثوبا إلى خياط، وقال له أقطعه، حتى يصيب القدر طوله خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء ناقصا إن كان قدرا صبع ونحوه ليس بشئ، فإن كان أكثر يضمه.

٢٣٠ ٣٢:- م: وفى فتاوى الفضلى: استأجر حمارا فتركه على باب منزله، ودخل المنزل ليرفع خشبة الحمار، فخرج، ولم يجد الحمار قال: إن غاب الحمار عن بصره ضمن إلا أن يكون ذلك فى موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب تضييعا مثل أن يكون فى سكة غير نافذة ويكون فى بعض القرى؛ فحينئذ لا ضمان.

٢٣٠ ٣٣:- وفى الفتاوى الخلاصة: وإن عد تضييعا ضمن، ورأيت فى بعض الفتاوى إذا ربط الحمار المستأجر على باب داره فدخل داره، ثم خرج، ولم يجد الحمار فهو ضامن إن غاب عن بصره من غير فصل، فإذا كان للمستأجر حماران فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر إن غاب عن بصره فهو ضامن.

٢٣٠ ٣٤:- وفى فتاوى الأصل: من استأجر حمارا فضلّ منه فى الطريق فتركه، ولم يطلبه، حتى ضاع قال: إن ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له، فإن علم فطلبه، ولم يظفر به فلا ضمان عليه، وكذلك لو لم يطلب، وكان آيسا من وجوده لو طلب بالقرب فى حوالى الموضع الذى ذهب منه لا ضمان عليه يريد إذا غاب عن بصره، وإن ذهب وهو يراه، ولم يمنعه فهو ضامن، وعلى هذا مستأجر الحمار إذا جاء بالحمار إلى الخبر، وترك الجماد فاشتغل بشرى الخبز فضاع الحمار إن غاب عن بصره فهو ضامن، فإن لم يغب عن بصره فلا ضمان.

٢٣٠ ٣٥:- وفى الفتاوى الفضلى: إذا استأجر حمارا وربطه على الأرى

فى سكة نافذة، وفى الفتاوى الخلاصة: وليس له منزل فى تلك السكة ولا بقربه إن ستأجره ليركب وهناك قوم نيام ليسوا من عيال المستأجر ولا من أجرائه، فسرقت الحمار، فإن كان المستأجر لم يستحفظهم ضمن لتركه الحفظ الواجب عليه، وإن كان استحفظهم، أو بعضهم وقبلوا حفظه، ولم يكن اشترط ركوب نفسه فى عقد الإجارة، وكان الأغلب فى مثل ذلك الموضوع أن نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون إضاعة لها لا يضمن، وإن كان الموضوع موضعاً نوم من يحفظ الدواب يكون إضاعة لها فهو ضامن يعنى إذا لم يستحفظهم، فأما إذا استحفظهم وقبلوا حفظه، فالضمان على من قبل لاعلى المستأجر.

٢٣٠ ٣٦:- هذا كله إذا لم يشترط المستأجر ركوب نفسه، أما إذا شرط ركوب نفسه ضمن لأنه إذا شرط ركوب نفسه فله أن يودع لأن له أن يعير ويوآجر، ومن له أن يعير ويوآجر فله أن يودع.

٢٣٠ ٣٧:- ومن هذا الجنس رجل استأجر حماراً واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلكت الدابة فى يد الأجير، إن كان المستأجر استأجرها ليركب بنفسه يضمن، وإن لم يسم الراكب فلا ضمان عليه.

٢٣٠ ٣٨:- وفيه أيضاً: استأجر حماراً ليحمل عليه إلى المدينة فحمل وتساقط فى طريق المدينة، ثم تخلف لحاجة بول، أو غائط أو حديث مع غيره فذهب الحمار قبله وعطب، فإن لم ينقل عنه الحمار، ولم يتوار عنه فلا ضمان، وإن توارى عنه فهو ضامن.

٢٣٠ ٣٩:- وفى فتاوى الأصل: مستأجر الحمار إذا أوقف الحمار وصلى الفجر فذهب الحمار، أو انتهب، فإن رآه ينتهب أو يذهب فلم يقطع الصلاة ضمن.

٢٣٠ ٤٠:- وفى الفتاوى العتائية: إن اشتغل بالصلاة فى الطريق والحمار بين يديه فضاع، فإن غاب عن بصره، ولم يقطع الصلاة لم يتبعه ضمن، وإن لم يغيب عن بصره، حتى ضاع لا يضمن.

٤١ ٢٣٠: - وفي الخانية: ولو أن رجلا كان على دابة في العارية أو

بالإجارة نزل عنها في سكة، ودخل المسجد ليصلي وخلي عنها فضاعت كان ضامنا قالوا: هذا إذا لم يربطها بشئ، أما إذا ربطها بشئ لا يضمن، قال شمس الأئمة السرخسي: الصحيح عندى أنه إذا غيَّيها عن بصره ضمن، فانه لو كان في الصحراء فنزل للصلوة وامسكها، فانفلتت منه لا يضمن.

٤٢ ٢٣٠: - م: وسئل أبو بكر عمن أمر رجلا أن يستكرى له حمارا

ويذهب إلى مكان كذا على أن يوفى الأجير الأجرة، ففعل المأمور ذلك وأدخله رباطا فهجم عليه اللصوص في ذلك الرباط واستولوا على الحمار، قال: فان كان الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه فلا ضمان وعليه الأجر إن كان فرغ من استعماله.

٤٣ ٢٣٠: - رجل استأجر رجلا ودفع إليه حمارا وخمسين درهما،

وفي الظهيرية، والخانية، والكبرى: ودفع إليه حمارا وخمسين درهما ليذهب إلى بلد كذا ويشتري له شيئا فذهب المأجور، وأخذ السلطان حمر القافلة فذهب بعض أصحاب الحمر في طلب الحمر، وفي الخانية، والظهيرية، والكبرى: واستردوا من السلطان ولم يذهب البعض، وهذا الأجير لم يذهب أيضا قال: إن كان الذين ذهبوا في طلب الدواب منهم من وجد دابته، ومنهم من لم يجد دابته فلا يلزم على من لم يذهب في ترك الذهاب بسبب ما يلزم في الذهاب من الشدة والمشقة فلا ضمان.

٤١ ٢٣٠: - أخرج عبد الرزاق من طريق عبد الله بن عكيم الجهني قال: قال عمر بن

الخطاب: العارية بمنزلة الوديعة، ولا ضمان فيها إلا أن يتعدى. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب العارية ١٧٩/٨ برقم: ١٤٧٨٥.

وأخرج الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال: ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع غير المغل ضمان. سنن الدارقطني، البيوع ٣/٣٦ برقم: ٢٩٣٩. شبير أحمد القاسمي بمدرسة شاهي مراد آباد الهند

٤٤ ٢٣٠ :- وفي فتاوى الاصل أيضا: رجل استأجر من آخر حمارا ليذهب

به إلى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصا فلم يلتفت إلى ذلك الخبر وذهب، فأخذه اللصوص، وذهبوا بالحمار، قال الفقيه أبو بكر: إن كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأمواهم فلا ضمان وإلا فهو ضامن.

٤٥ ٢٣٠ :- سئل الفقيه أبو جعفر عن جماعة أجرة كل واحد حماره رجلا

وأمروا رجلا يذهب معه يتعاهد الدواب فذهب معه، فقال له المستأجر: قف هنا، حتى أذهب أنا بحمار واحد وأحمل الجوالق فذهب بالحمار فلم يقدر على الأخذ منه فلا ضمان على المتعاهد.

٤٦ ٢٣٠ :- وفي الذخيرة: ومن هذا الجنس رجل استكرى دابة من القرية إلى

المصر فبعث صاحب الدابة رجلا مع المستكرى فاشتغل المبعوث في الطريق بأمر وذهب المستكرى وحده وضاع الحمار من يده فلا ضمان على الرجل المبعوث.

٤٧ ٢٣٠ :- وفي الفتاوى الخلاصة: رجل استأجر من آخر دابة أياما

معلومة يركبها في المصر فانقضت المدة فامسكها في بيته، ولم يحج صاحبها بأخذها فنفتت لاضمان عليه.

٤٨ ٢٣٠ :- م: وفي فتاوى الفضلى: اكرى رجل حمارا من بلد كش إلى

بخارى فعمي الحمار في الطريق وصاحب الحمار ببخارى فأمر المكارى رجلا أن ينفق على الحمار من عنده كل يوم مقدارا معلوما وقاطعه أجرته إلى أن يقبض صاحب الحمار حماره فامسك الأجير الحمار أياما، وأنفق عليه من علفه، ثم هلك الدابة في يد الأجير، ففي المسئلة حكمان حكم النفقة، وحكم الضمان، أما حكم النفقة فقد مر من قبل، وأما حكم الضمان، فإن كان المستكرى اكتره لركوب نفسه فهو ضامن من قيمة الحمار، وإن اكتره للركوب ولم يسم الراكب فلا ضمان عليه.

٤٩ ٢٣٠ :- وفيه أيضا: إذا دفع الرجل فرسه إلى رجل ليذهب به إلى قريته

ويوصله إلى ولده فذهب به وسار مرحلة، ثم أنه سيب الفرس في رباط، ومضى لوجهه فجاء رجل من أهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس، فاستأجر رجلا ليذهب به إلى تلك القرية فذهب الأجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق، فضمن الفرس على من يجب، قال لاشك أن الأول ضامن لتسييبه، وأما مستأجر الأجير الذي ذهب بالفرس إلى منزله إن كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه، وإن أخذه، ثم دفعه إلى الأجير، فإن اشهد أنه إنما أخذه ليرده على صاحبه، وكان الأجير ممن في عياله لا ضمان أيضا، وإن ترك الاشهاد أو أشهد لكن الأجير لم يكن في عياله ضمن، وأما الأجير فهو ضامن على كل حال هكذا ذكر، وهذا الجواب في حق الأجير مشكل إذا كان المستأجر أشهد أنه أجره ليردها على المالك والأجير في عيال المستأجر.

٢٣٠٥٠:- وفي الكبرى: وإن سلم الفرس في ذلك الرباط إلى ابن أخ صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان، فإذا ضمن الأجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر.

٢٣٠٥١:- وفي الذخيرة: وفي بعض الفتاوى خر كرى درراه بماند كرى گیرنده رفت وخررا ماند و خداوند خر باخر نبود، فأخذ اللصوص الحمار، وذهبوا به فلا ضمان على المستكرى، وكذلك إن كان المكارى مع الحمار إلا أن المستكرى لم يكن معه فذهب المكارى وترك الحمار وأخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكارى، قالوا: هذا إذا لم يمكن للمكارى حمل المتاع على دابة أخرى، فأما إذا أمكنه ولم يحمل كان عليه الضمان.

٢٣٠٥٢:- م: وفي فتاوى أبي الليث: رجل استأجر حمارا لينقل التراب من خربه، فأخذوا في النقلة فانهدمت الخربة، وهلك الحمار قال إن انهدمت من معالجة المستأجر ضمن قيمة الحمار، وإن انهدمت من غير معالجة بل لرخواوة فيها ولم يعلم المستأجر فلا ضمان.

٢٣٠٥٣:- وفيه أيضا: اكترى حمارا ليحمل عليه الشوك فدخل في سكة

فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فضرب الحمار، فوقع الحمار فى النهر مع الحمل فاشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الحمار إن كان المكان بحال لايسع فيه مثل ذلك الحمار فهو ضامن، وإن كان الحمار يسع فى ذلك الموضع مع الحمل إن عنف فى الضرب، حتى وثب الحمار بضربه يصير ضامنا لما ذكرنا، وإن وقع لامن ضربه فلا ضمان عليه.

٢٣٠٥٤:- وفيه أيضا: إستأجر حمارا لينقل عليه الحطب، وكان ينقل عليه الحطب ويوفر كما يوفر مثله فصدم الحمار على حائط، ووقع فى النهر وهلك إن لم يعنف عليه فى السوق بل ساق مثل مايسوق الناس مثل ذلك الحمار فى مثل ذلك الطريق فلا ضمان له، وإن كان بخلافه فهو ضامن، وفي الفتاوى العتائية: وإن كان يعلم أنه قلما يسلم ضمن لأنه سبب لتلفه، وكذا إذا ساقه على قنطرة ضيقة.

٢٣٠٥٥:- م: رجل استأجر حمارا وقبضه فارسله فى كرمه مع بردعته فسرق بردعته، فاصابه البرد فمرض فرده على صاحبه فمات من ذلك المرض إن كان الكرم حصينا والبرد بحال لا يضر الحمار، ولو كان عليه البردعة لاضمان عليه، وإن كان الكرم غير حصين والبرد بحال يضر الحمار مع البردعة ضمن قيمتها، وإن كان البرد بحال يضر الحمار مع البردعة والكرم حصين، فعليه قيمة الحمار دون البردعة، ولو كان الكرم غير حصين، وكان البرد بحال لا يخاف التلف على الدابة مع بردعة فهو ضامن بقيمة البردعة وعليه نقصان الحمار وقت الرد على صاحبه.

٢٣٠٥٦:- وفي الفتاوى العتائية: ولو اكرى الدابة رجلان فمات أحدهما فى بعض الطريق أجز المكرى على أن يكرى للذى يريد السير نصف بعيره بنصف الأجر وله أن يحمل معه مثل الذى مات، ولو استأجروا سفينة ليحملهم فيها، فمات بعضهم حمل الباقيين بحصتهم وله أن يحمل مثل من مات، أو أكثر مالم يضر الباقيين فى سيرهم المشروط، فان قال: أحدهم أقيم هنا، فان كان فى بعض البوادرى أجبر إلى أن ينتهى إلى أقرب العمران.

٢٣٠٥٧:- اكرى ابلإ إلى مكة ذاهبا وجائيا، فمات المكرى بعد قضاء المناسك فعليه من الأجر بحسابه، ولو أراد المكرى أن ينصب على المحمل كنيسة أو قبة لا يملك ذلك ولا يملك أن يبدل من جنسها ما هو أعظم منها، وإن كان دونها أو مثلها جاز.

٢٣٠٥٨:- ولو أراد المكارى أن يبدل البعير مثل الأول جاز، ولو انكسر المحمل فركب على الدابة يجب الأجر بكماله، وإذا هرب الجمال فانفق المستكرى على الدابة بأمر الحاكم، أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع بما انفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق إلا ببينة.

٢٣٠٥٩:- وإذا قال المكارى للمستكرى: استأجر عنى غلاما وأعطه النفقة ينفقها على الدابة ففعل فنفقته لازمة على رب الدابة سواء هلك النفقة في يد الغلام، أو انفقها، وإن استأجره بغير أمر رب الدابة، فالغلام أجير المستأجر وليس على رب الدابة شيء، ولو دفع المكارى الدابة إلى المستكرى لا يجب عليه أن يبعث تلميذه، أو غلامه، وعن محمد أنه يجب.

٢٣٠٦٠:- م: زرع بين ثلاثة نفر بالشركة حصدوها، فاستأجر واحد منهم حمارا لينقل عليه حزم البر، فدفع الحمار للشريك لينقل الحزم فعطب الحمار، وكانت معاملاتهم أنه يستأجر أحدهم البقر ويستعمله هو وشريكه لاضمان عليه.

٢٣٠٦١:- استأجر قبانا ليزن به حملا، وكان في عمود القبان عيب لم يعلم به المستأجر فوزن به فانكسر، فإن كان مثل ذلك الحمل يوزن بمثل ذلك القبان مع العيب، فلا ضمان، وإن كان بخلافه فهو ضامن هكذا ذكر

٢٣٠٥٧:- أخرج عبد الرزاق من طريق معمر قال: سألت الزهري عن رجل اكرى بعيرا، فمات الرجل في الطريق، قال: إن كان البعير يرجع خاليا ليس عليه شيء، فارى له قدر ماركب بعيره. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يكرى الدابة فيموت في بعض الطريق ٨/ ٢١٣
برقم: ١٤٩٣٤.

فى فتاوى أبى الليث: وينبغى أن يقال: إذا لم يعلم الآجر المستأجر بالعيب فقد أذن له أن يزن به القدر الذى يوزن فيه بدون ذلك العيب، فإذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان عليه، **وفى الكبرى:** قال القاضى فخر الدين: وبه يفتى.

٢٣٠ ٦٢:- استأجر قدرا فلما فرغ حمله على حمار ليرده على الآجر فزلقت رجل الحمار، وانكسر القدر، فإن كان الحمار يطيق حمل ذلك القدر فلا ضمان عليه، وإن كان الحمار لا يطيق حمل ذلك القدر فهو ضامن، **وفى النوازل:** قيل: إن كان رده على المواجر، فإذا حمله المستأجر لا يضمن، قال: لأن العادة بين الناس أن المستأجر يحمل إلى المواجر فلاجل ذلك لا يضمن.

٢٣٠ ٦٣:- إذا استأجر فأسا واستأجر أجيرا ليعمل له، فدفع إليه الفأس فذهب الأجير بالفأس قد اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: المستأجر ضامن، وبعضهم قالوا: إن كان استأجر الأجير أولا فهو ضامن، وينبغى أن يقال: إن كان الناس يتفاوتون فى استعمال الفأس، فلا بد لصحة الإجارة من تعيين من يستعمل الفأس، كما لو استأجر دابة للركوب يشترط لصحة الإجارة تعيين الراكب، وإذا عين نفسه، حتى صحت الإجارة يصير مخالفا بالدفع إلى الأجير، وإذا لم يعين المستعمل، حتى فسد العقد، فإن استعمل الفأس أولا بنفسه، ثم دفعه إلى الأجير يضمن عند بعض المشايخ إذا لم يبين، وإن دفعه إلى الأجير قبل أن يستعمله بنفسه فهو ليس بمخالف، فإن استعمله المستأجر بعد ذلك بنفسه، هل يضمن؟ يجب أن يكون فى المسئلة اختلاف المشايخ، وإن كان الناس لا يتفاوتون فى استعمال الفأس، فالإجارة صحيحة عين المستعمل، أو لم يعين، ولا ضمان على المستأجر إذا دفعه إليه قبل أن يستعمله بنفسه، أو بعد ما استعمله، **وفى الخانية:** والأصح أنه إذا استأجر الفأس أولا لعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن إلا أن يكون الأجير معروفا بالخيانة.

٢٣٠ ٦٤:- استأجر من رجل مرا، وجعله فى الطريق، ثم حول وجهه عن الطريق، ودعا أجيرا له، ولم يبرح عن مكانه ذلك، ثم نظر إلى المر، فإذا قد ذهب به قال: إن كان تحويل وجهه لم يطل، حتى لا يسمى مضيعا للمر لا ضمان عليه، والقول فى ذلك قوله مع يمينه إن كذبه الآخر، وإن طال إلتفاته فهو ضامن.

٢٣٠ ٦٥:- وفى الذخيرة: إذا استأجر سرجا ليركبه شهرا فأعطاه غيره فهو ضامن، وإن استأجر أكافا لينقل عليه حنطة شهرا فهو جائز، وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك، وإذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره، فلا ضمان، ولو إستأجر محملا ليركبه، فليس له أن يحمل غيره.

٢٣٠ ٦٦:- وفى الخانية: وإذا شق راوية رجل فلم يزل يسيل مافيهما، حتى مال الجانب الآخر، ووقع فانخرق ضمن الشاق قيمتها جميعا إلا أن يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق، ولو شققها شقا صغيرا، وقال صاحبها: بئس ماصنعت، ثم ساق البعير فزلق الرجل بما سأل منه لا يضمن.

٢٣٠ ٦٧:- وفى فتاوى آهو: استأجر عبدا للخدمة فسقط من يده شئ، فانكسر الذى وقع عليه إن كان الواقع الذى وقع عليه ملك المستأجر لا يضمن، وإن وقع على شئ هو وديعة عند المستأجر يضمن الأجير خاصة، وإن سقط من يد المودع شئ على وديعة، فافسدها يضمن.

٢٣٠ ٦٨:- وفى الحاوى: سئل أبو القاسم عمن أرسل رسولا إلى مستأجر دراه يطلب الأجرة فبعث إليه خاتمه، فقبض الموجه إليه الخاتم، ثم قال له الرسول: رد الخاتم علىّ فقال دعه عندي، فاني لأعرفك، ثم بعد ذلك يقول ذهب منى، وقد وضعته فى ترازودان، ثم قال: لأدرى أين وضعته، قال: قول الرسول رده علىّ لا يدخل فى الضمان، وإذا وضعه فى الخرز، أو بين يديه فسرق قبل القيام، فالقول قوله ولا ضمان عليه.

٢٣٠٦٩:- وفي الولو الحية: سمسار باع ما أمر ببيعه وامسك الثمن بأمر صاحبه بذلك فسرق عنده لاضمان عليه، وكذلك الحمال إذا جاء بالحمل فقال: صاحبه امسكه فهلك عنده لاضمان عليه، أما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الأجر إذا أمسك بأمره بعد العمل فهلك إن قبض الأجر فهو على ما ذكرنا، وإن لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف.

٢٣٠٧٠:- وفي الهداية: وإذا فصد الفصاد، أو بزغ البزاغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك.

٢٣٠٧١:- وفي الجامع الصغير: يبطار بزغ دابة بدانق فنفتت، أو حجام حجم عبدا بأمر مولاه، فمات لاضمان عليه فيما عطب، وفي الفتاوى العتائية: ولو شرط عليهم أن يسرى فليس بشئ.

٢٣٠٧٢:- وكذلك الختان، فإن قطع الحشفة خطأ، فإن برأ يجب كمال الدية، وإن هلك يجب نصف الدية لانه إذا مات فالتلف حصل بفعلين قطع الجلدة وقطع الحشفة واحدهما مأذون فيه، وهو قطع الجلدة، ولو استأجر ليقطع يده أو اصبعه، أو يقلع سنه جاز، ولو مات لا يضمن، ولو اختلفا فقال المستأجر: أمرتك غير هذا فالقول قوله، وما كان أعطى له على وجه الأجرة لا يضمن.

٢٣٠٧٠:- أخرج ابن أبي شيبة عن شريح قال: ليس على المداوى ضمان. مصنف ابن أبي شيبة، الديات، الطبيب والمداوى والختان ١٤/ ٢١٣ برقم: ٢٨١٦٩.

وأخرج أيضا عن الحسن قال: إذا جاوز الطبيب ما أمر به فهو ضامن. مصنف ابن أبي شيبة، الديات، الطبيب والمداوى والختان ١٤/ ٢١٢ برقم: ٢٨١٦٥.

٢٣٠٧١:- أخرج ابن أبي شيبة من طريق يونس بن أبي اسحاق قال: سمعت الشعبي يقول: ليس على حجام، ولا يبطار، ولا مداو ضمان. مصنف ابن أبي شيبة، الديات، الطبيب والمداوى والختان ١٤/ ٢١٣ برقم: ٢٨١٧١.

٢٣٠٧٣:- وفي الخانية: رجل استأجر خبازا، ليطبخ له طعاما فى وليمة، فافسد الطعام فأحرقه، أو لم يطبخ كان ضامنا، ولو لم يفسد الخباز شيئا، ولكن رب الداب اشترى راوية من ماء، وأمر صاحب البعير، فأدخلها الدار فساق البعير فجرى على القدر فكسرها، وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد، وكذا لو سقط البعير على ولد صغير، أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير.

الفصل الثامن والعشرون

فى بيان حكم الأجير الخاص والمشارك

هذا الفصل يشتمل على أنواع أيضا

الأول فى بيان حد الفاصل بين الأجير المشارك والخاص وبيان أحكامها

٢٣٠٧٤:- فنقول وبالله التوفيق: اختلفت عبارات المشائخ فى الحد

الفاصل بينهما، بعضهم قالوا: الاجير المشارك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل، وفى الفتاوى العتابة: ولا عبرة للمدة فيه، ولا يجب الاجر إلا بالعمل كالحمال والملاح والحائك، والاسكاف والخياط والنداف والصباغ، والقصار والراعى والحجام والبزاغ والبناء وللبان والحفار.

٢٣٠٧٥:- م: والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم النفس

وبمضى المدة ولا يشترط العمل فى حقه لاستحقاق الاجر، وبعضهم قالوا: الأجير المشارك، من يتقبل العمل من غير واحد، والاجير الخاص من يتقبل من واحد، وإنما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الأولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياطاً ليخيط له هذا الثوب بدرهم أو استأجر قصاراً ليقصر له هذا الثوب بدرهم، وإنما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضى المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر إنساناً شهراً لخدمته والاجارة على العمل إذا كان العمل معلوماً صحيحة بدون بيان المدة، والاجارة على المدة لا تصح إلا ببيان نوع من العمل، وإذا جمع بين العمل، وبين المدة وذكر العمل أولاً نحو أن يستأجر داعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً

يعتبر هو اجيرا مشتركا إلا إذا صرح في آخر كلامه بما هو حكم أجير الواحد بأن قال: على أن لاترعى غنم غيرى مع غنمى.

٢٣٠٧٦:- وفى الذخيرة: وإذا ذكر المدة أولا نحو أن يستأجر راعيا

شهرًا ليرعى له غنما مسماة بدرهم يعتبر هو اجير واحد إلا إذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الأجير المشترك، فيقول وترعى غنم غيرى مع غنمى.

٢٣٠٧٧:- م: إذا عرفت الحد الفاصل بين الاجير الخاص وبين الاجير

المشترك، فنقول: من حكم الأجير الخاص أن ما هلك على يده من غير صنعه فلا ضمان عليه بالإجماع، وكذلك ما هلك من عمله المأذون فيه فلا ضمان عليه بالإجماع، وفى شرح الطحاوى: إلا إذا خالف فيه، والخلاف بأن يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ماتولد منه حينئذ.

٢٣٠٧٨:- م: ومن حكم الاجير المشترك أن ما هلك على يده من غير

صنعه فلا ضمان عليه فى قول أبى حنيفة، وهو قول زفر والحسن، وأنه قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب، أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كالحريق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة، وقال أبو يوسف ومحمد: إن هلك بأمر يمكن التحرز عنه فهو ضامن، وإن هلك بأمر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان عليه، وفى الإبانة: أخذ الفقيه أبو الليث فى هذه المسئلة بقول أبى حنيفة

٢٣٠٧٧:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن إبراهيم قال: يضمن الراعى إذا كان

يرعى لهذا ولهذا، فإذا كان يرعى لك وحدك فليس عليه ضمان. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، الراعى عليه ضمان ١١ / ٦٩٨ برقم: ٢٣٧٨٨.

٢٣٠٧٨:- أخرج عبد الزراق فى مصنفه عن إبراهيم قال: يضمن كل أجير مشترك

إلا خادما قال: وكان حماد لا يضمن شيئا من هذا، قال الثورى: وقال مطرف عن الشعبي: يضمن ما أعنت بيده. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان الأجير الذى يعمل بيده

وبه أفتى، وفي المرازعة والمعاملة الفتوى على قول أبى يوسف، ومحمد لمكان الضرورة والبلوى، وفي إجارة المتاع على قول أبى حنيفة.

٢٣٠٧٩: - وفي التجريد: إذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن، م: وما هلك فى يده بعلمه كالقصار إذا دق الثوب فتحرق أو القاه فى التنور فاحترق أو الملاح إذا غرقت السفينة من مده والحمال إذا تعثر، فهو ضامن عند علمائنا، وفي المضمورات: خالف أو لم يخالف، وفي التجريد: وقال زفر والشافعى لاضمان عليه.

٢٣٠٨٠: - وفي الفتاوى العنائية: لو انقطع حبل الحمال، أو زحم الناس هو ضمن لأنه بفعله فإن زحم الناس فلاضمان عليه عند أبى حنيفة .

٢٣٠٧٩: - أخرج البيهقى فى سننه عن الشافعى قال: قد ذهب إلى تضمين القصار شريح فضمن قصاراً احترق بيته فقال: تضمننى وقد احترق بيتى فقال: شريح: أرأيت لو احترق بيته كنت تترك له أجرك أخبرنا بهذا عنه ابن عيينة. السنن الكبرى، الإجارة، باب ماجاء فى تضمين الأجراء ٩/٤٤ برقم: ١١٨٧٠.

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن أبى ليلى أنه قال فى قصار استعان صاحب الثوب فدق معه فحرق الثوب قال: يضمن القصار. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، فى قصار استعان صاحب الثوب فدق معه ١١/٦٣١ برقم: ٢٣٥٢٦.

وأخرج أيضاً عن مسروق وشريح أنهما قالوا فى قصار حرق ثوبا: يضمن قيمته ويأخذ ثوبه إليه. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، فى القصار والصباغ وغير ١١/٨٤ برقم: ٢١٤٥٣، مصنف عبد الرزاق. البيوع، باب ضمان الاجير يعمل بيده ٨/٢١٩ برقم: ١٤٩٥٥.

٢٣٠٨٠: - أخرج البيهقى فى سننه عن أبى الهيثم أنه قدم دهن له من البصرة وانه استأجر حمالا يحمله والقارورة ثمن ثلاث مائة أو أربع مائة فوقعت القارورة وانكسرت فأردت أن يصلح الحنى فأبى فخاصمته إلى شريح، فقال له شريح: انما أعطى الأجر لتضمن فضمنه شريح ثم لم يزل الناس حتى صالحته. السنن الكبرى، الإجارة، باب ما جاء فى تضمين الأجراء ٩/٤٥ برقم: ١١٨٧٦. شبير أحمد القاسمى بمدرسة شاهی مراد آباد الهند.

٢٣٠٨١:- م: إذا وجب الضمان على الاجير المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له، وإن شاء ضمنه قيمته معمولاً، وعليه أجر المثل.

٢٣٠٨٢:- وفي المضمرة: ثم إذا ضمن عندهما إن كان الهلاك قبل العمل ضمن قيمته غير معمول، ولا أجر فيه، وإن هلك بعد العمل، فصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه قيمته معمولاً، ويعطيه أجرته، وفي شرح الطحاوى: يعنى يحط قدر الأجرة عن الضمان، وإن شاء ضمنه قيمته غير معمول ويحط مقدار الأجرة من العمل.

٢٣٠٨٣:- وفي شرح الطحاوى: ولو ادعى الرد على صاحبه وصاحبه ينكر فالقول قول الاجير عند أبى حنيفة، ولكن لا يصدق فى دعوى الأجره وعندهما القول قول صاحب الثوب، وفي السراجية: وأفتى بعضهم بالصلح على نصف القيمة فيما تلف فى يد الاجير المشترك بغير صنعه بشئ لا يمكن الاحتراز عنه فى الجملة، وكذا كل أجير مشترك كالقصار والصباغ والراعى.

٢٣٠٨٤:- وفي الخلاصة الخانية: فإن شرط عليه فى العقد بان شرط عليه ضمان ما هلك فى يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت الإجاره فى قولهم، وإن شرط عليه ضمان ما هلك فى يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة، ونحوها، فكذلك عند أبى حنيفة، وعندهما يصح الشرط والعقد.

٢٣٠٨١:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن مسروق وشريح أنهما قالوا فى قصار حرق ثوباً قيمته يأخذ ثوبه إليه.

وأخرج أيضاً عن مسروق وشريح قال: كانا يضمنان القصار شرواه يوم أخذه. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، فى القصار والصباغ وغيره ١١/ ٨٤ برقم: ٢١٤٥٣-٢١٤٥٢.

٢٣٠٨٥:- وفي شرح الطحاوى: قال من استأجر رجلا على خياطة، ثوبه أو

على قصارة ثوبه وقبضه فتلف فى يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه.

٢٣٠٨٦:- وفي الإبانة: وفي الأجير المشترك كالخياط ونحوه يجب

أن يكون مؤنة الرد عليه لاعلى رب الثوب، ومؤنة رد المرهون على الراهن، ومؤنة رد الودیعة على صاحب الودیعة، ومؤنة رد المستعار على المستعير، ومؤنة رد المغصوب على الغاصب.

٢٣٠٨٧:- م: ثم الأجير المشترك إنما يضمن بما جنت يده عندنا إذا

كان محلا يعمل مسلما إليه تسليما يكفى لنقل ضمان العقد لو كان مشتريا، والمضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد، وفى وسع الأجير دفعه.

٢٣٠٨٨:- وفي المضمرات: وإن كان الأجير المشترك راعى الغنم

والبقر وغيرهما للعامة، فما تلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته، ولو ساق الدواب على السرعة، فازدحموا على القنطرة فدفع بعضهم بعضا فوقعوا فى الماء وعطبوا ضمن قيمتهم

٢٣٠٨٥:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عامر قال: لا يضمن القصار إلا ما جنت

يده. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، فى القصار والصباغ وغيره ١١/ ٨٥ برقم: ٢١٤٥٨.

ونقل المحلى من طريق شعبة عن إبراهيم النخعى قال: لا يضمن الصائغ ولا القصار أو قال

الخياط وأشباهه. المحلى لابن حزم، الإجازات ٢٩/٧ تحت رقم المسئلة ١٣٢٥

٢٣٠٨٨:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن إبراهيم قال: يضمن الراعى إذا كان

يرعى لهذا ولهذا، فإن كان يرعى لك وحدك فليس عليه ضمان. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، الراعى عليه ضمان ١١/ ٦٩٨ برقم: ٢٣٧٨٨.

نوع آخر

فى الحمال ومكارى الدابة والسفينة

٢٣٠٨٩:- قال محمد فى الجامع الصغير: فى رجل استأجر حمالا ليحمل له دنا من الفرات إلى مكان معلوم بأجر معلوم، فوقع الحمال فى بعض الطريق وانكسر الدن، فإن شاء ضمنه قيمته فى المكان الذى حملة ولا أجر له، وإن شاء ضمنه فى المكان الذى انكسر وأعطاه من الأجر بحسابه، وهذا مذهب علمائنا الثلاثة.

٢٣٠٩٠:- هذا إذا حصل التلف بجناية يده أما إذا حصل لاجنبابة يده إن حصل بأمر لا يمكن التحرز عنه لاضمان عليه بالإجماع وله الأجر، وإن هلك بأمر يمكن التحرز عنه، فكذلك عند أبى حنيفة لاضمان عليه وله الأجر بحساب ذلك، وعندهما يجب الضمان والمالك بالخيار كما لو حصل التلف بجناية يده.

٢٣٠٩١:- وفى الذخيرة: هذا إذا انكسر فى وسط الطريق، فاما إذا اسقط من رأسه، أو زلق رجله بعد ما انتهى إلى المكان المشروط، وانكسر الدن فله الأجر، ولاضمان عليه، هكذا حكى عن القاضى صاعد النيسابورى، وهذا يوافق قول محمد آخر، فأما على قول أبى يوسف، وهو قول محمد أولا، فالحمال يجب أن يكون ضامنا.

٢٣٠٩٠:- نقل المحلى من طريق حماد بن سلمة عن يزيد بن عبد الله بن موهب قال: فى حمال استؤجر لحمل قلة غسل فانكسرت قال: لاضمان عليه. المحلى لابن حزم. الإجازات ٢٩/٧ تحت رقم المسئلة ١٣٢٥.

٢٣٠٩١:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن خالد الحذاء قال: حدثنى شيخ منا أنه اشترى مركنا من نجار فاكترى له من يحمله فحملة رجل فبينما هو يمشى لقيه كسف فاختصما إلى هشام بن هبيرة فقضى عليه بالمركن. مصنف عبد الرزاق. البيوع، باب ضمان الأجير الذى يعمل بيده ٢١٨/٨ برقم: ١٤٩٥٢.

٢٣٠٩٢: - م: قال محمد فى الأصل: فى الملاح إذا أخذ الأجر وغرقت السفينة من موج أو ريح أو مطر، وفى الظهيرية: أو قرح، وفى الخانية: أو شئ وقع عليها أو صدمة جبل، م: أو من شئ ليس فى وسعه دفعه فلا ضمان عليه، وإن حصل الغرق من أمر يمكن التحرز عنه، فكذلك عند أبى حنيفة خلافا لهما، وإن حصل الغرق من عمله بأن غرقت من مده أو معالجته أو خرقة ضمن الملاح أو من خرقة يضمن إذا لم يكن صاحب المتاع فيها.

٢٣٠٩٣: - وفى الخانية: وإن غرقت السفينة من مده أو معالجته أو خرقة ضمن الملاح، بخلاف الضرب بالمحداق خشبة يساق بها السفينة، م: وإن كان صاحب المتاع فى السفينة أو وكيله وغرقت السفينة من مده ومعالجته فلا ضمان عليه إلا أن يخالف، وفى الخانية: إلا أن يضع فيها شيئا، أو يفعل فعلا يعتمد الفساد.

٢٣٠٩٢: - أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن شبرمة قال: سألت ابن هبيرة وابن أبى ليلى عن رجل استأجر سفينة فانكسرت فقلت: ليس عليه ضمان، وقال ابن أبى ليلى: يضمن الأجير قلت: فإن أصابته صاعقة من السماء فاحترقت قال: فابصرها ابن هبيرة فقال: لا ضمان عليه. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان الأجير الذى يعمل بيده ٢١٨/٨ برقم: ١٤٩٥١. وأخرج ابن أبى شيبه عن شريح أنه كان لا يضمن الملاح غرقاً ولا حرقاً. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، فى الأجير يضمن أم لا ١٠/١٠٣ برقم: ٢٠٨٧٠.

٢٣٠٩٣: - أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن ابن شبرمة وابن أبى ليلى فى سفينة تواجر فى البحر فتتكسر وفيها متاع قال ابن شبرمة لا يضمن، وقال ابن أبى ليلى: يضمن وقال سفيان: لا نرى عليه ضماناً. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، فى الرجل يستأجر السفينة فتغرق ٦٣٠/١١ برقم: ٢٣٥٢٢.

٢٣٠٩٤: م- وهذا بخلاف مالو عثرت الدابة المستأجرة فسقط المتاع فهلك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة، فإن الأجير يضمن، قياس مسألة السفينة من الدابة، إن كان صاحب المتاع راكبا على الدابة، فعثرت الدابة من سياقه وسقط المتاع وفسد فهو ضامن، ولو كان كذلك لا يضمن، وكذا هنا.

٢٣٠٩٥: م- وفي المنتقى: لو حمل متاعا على حمال، وصاحب المتاع يمشى معه فعثرت الحمال وسقط المتاع وفسد فهو ضامن.

٢٣٠٩٦: م- وفي الولوالجية: ولو مطرت السماء ففسد الحمل أو أصابه الشمس ففسد فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة، ويضمن في قول أبي يوسف، م: وقال أبو حنيفة إن كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع، وفي الفتاوى العتائية: أو ولد.

٢٣٠٩٧: م- استأجر الدابة ليحملها فعثرت الدابة، فمات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل، وإن كان الهلاك من جهة يده.

٢٣٠٩٨: م- وفي الفتاوى العتائية: وإن دفع المولى المتاع إلى الغلام لم يضمن المتاع أيضا، م: ثم إنما يضمن المتاع إذا كان العبد بحيث لا يصلح بحفظ المتاع، فأما إذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع، وقد نص على هذا في مسألة السفينة، فقال: وكذلك السفينة لو حمل فيها رقيقا مع متاعه ومثلهم لا يحفظون شيئا، فغرقت السفينة من فعله، وهلك المتاع وهلك الرقيق فإن الملاح يضمن المتاع، ولا يضمن الرقيق.

٢٣٠٩٩: م- شرط لضمان المتاع أن لا يصلح مثل هذا الرقيق للحفظ بهذا تبين لك أنه إذا كان يصلح لا يضمن المتاع، وكذلك ما هلك من غير صنع الأجير

٢٣٠٩٤: م- أخرج ابن أبي شبة في مصنفه عن الشعبي قال: سمعته يقول: إذا ساق الرجل دابته سوقاً رقيقاً فلا ضمان عليه، وإذا اعنف في سوقها فأصابت فهو ضامن. مصنف ابن أبي شبة. الديات، السائق والقائد ماعليه ١٤/١٥١ برقم: ٢٧٨٧٩.

المشترك إنما يجب عليه ضمانه عندهما إذا صار العين مسلماً إلى الأجير، حتى قال محمد: وإذا كان رب المتاع والمكاري راكبين على الدابة المستأجرة، أو سائقين، أو قائدين، فعثرت الدابة وهلك المتاع الذي عليه لاضمان على المكاري، وكذا روى عن أبي يوسف أنه إن سرق المتاع من رأس المال، ورب المتاع معه فلا ضمان عليه.

٢٣١٠٠- وفي الفتاوى العتائية: وإن نفرت الدابة فسقط المتاع لم يضمن، وإن عثر بسوق رب المتاع أو بقوده يضمن المكاري، وكذا إذا كان يسوقهما، ولو كان صاحب المتاع على دابته، ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معهم لم يضمن المكاري، وهذا التقسيم على قول أبي يوسف، ولو حملة على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة، فعثر وسقط لا يضمن صاحب الدابة، وإن لم يكن راكباً لكن مشى معه ضمن عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يضمن، وإن عثر بسوق رب الدابة ضمن، وفي جامع الفتاوى: وكذلك القطار إذا كان عليها حمولة وصاحبها راكب على بعير منها لاضمان على الحمال.

٢٣١٠١- وفي اليتيمة: سئل الحسن بن علي عمن استأجر سفينة مشاراً إليها ليحمل فيها أمتعته هذه، فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وغرق، وهو كانت تطيق ذلك والمستأجر معها يضمن قال: لا.

٢٣١٠٢- وسئل علي بن أحمد عن ركاب سفينة موقرة خافوا الغرق أو قد امسكت سفينتهم على الأرض فخرج بعض الركاب، فاستأجروا سفينة، ودخل فيها بعض الركاب، وأدخلوا بعض الاحمال، وفعلوا ذلك مرة بعد أخرى، فخفت السفينة وجرت وانفقوا في الأجرة قدراً من الدنانير، أتكون تلك الأجرة على الذين باشروا العقد أم على جميع الركاب وصاحب الاحمال، وقد كانوا راضين بما فعل أولئك؟ فقال: على العاقدين يجب الأجر والمرافقة أولى.

٢٣١٠٣- وفي المنتقى: لو كانت سفن كثيرة، وصاحب المتاع أو الوكيل في إحداها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها

صاحب المتاع، أو وكيله وضمن ماسوى ذلك، وفي الفتاوى العتابية: وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلاة الفرض، أو لحاجة، ولم يغب عن بصره لم يضمن الملاح إلا بالتعدي، م: قال هذا كله على قول أبى يوسف ومحمد قال ثمة ولأبى يوسف فيما إذا كانت السفن كثيرة قول آخر، فقال: إذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا، حتى يكونوا فى دفعة واحدة فلا ضمان على الملاح، وإن تقدم بعضها بعضا، وكذلك القطار إذا كان عليها حمولة، ورب الحمولة على بعير فلا ضمان على الحمل.

٢٣١٠٤:- وعن أبى يوسف فيمن استأجر حمالا ليحمل له فرقا من سمن، فحملة صاحبه والحمل جميعا ليضعاه على رأس الحمل فوق وتتحرق الفرق لا يضمن الحمل، وكذا روى ابن سماعة فى نوادره، وفي الحاوى: قيل لو كان هذا وقت انزاله، فالحمل ضامن، قال الفقيه القياس أن يضمن النصف؛ لأن الفرق وإن كان فى يد الحمل، فقد سقط من فعلها وبه أقول.

٢٣١٠٥:- م: قال وفي نوادر ابن سماعة: ولو حملة ثم وضعه فى بعض الطريق، ثم أراد رفعه فاستعان برب الفرق فرعا ليضعابه فوق، فتحرق، فالحمل ضامن، وإن حملة إلى بيت صاحبه، ثم انزله الحمل مع صاحب الفرق من رأس الحمل فوق من أيديهما، فالحمل ضامن عند أبى يوسف، وهو قول محمد أولا، ثم رجع محمد، وقال: لا ضمان على الحمل، قال الفقيه أبو الليث: القياس أن يضمن الحمل النصف وكثير من مشائخنا أفتوا به.

٢٣١٠٤:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن ابن سيرين قال: كل أجير أخذ أجرا فهو ضامن إلا من عدو مكابر أو أجير يده مع يدك. مصنف ابن أبى شيبة. البيوع، باب الأجير يضمن أم لا ١٠٢/٦٠٢ برقم: ٢٠٨٦٨.

٦٠٢٣١: - وفي الفتاوى العتائية: ولو استأجر حاملين، فحمل أحدهما

كله إن كانا شريكين فله نصف الاجر؛ لأنه في حمل النصف متبرع، ولو حمل إلى المكان الذي اشترط، فقال صاحب الحمل: امسكه فامسك، فضع لم يضمن ويجب الأجر، ولو حبسه لاستيفاء الأجر حين طلب منه ضمن، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه ليس له أن يطالب بالأجر ما لم يضع عن رأسه، ولو حمل إلى دار المستأجر، وأدخله فعثر فسقط، أو أراد أن يضع عن رأسه فسقط ضمن، ولو كسره إنسان آخر لم يضمن هو ويجب له الأجر.

٧٠٢٣١: - م: وروى ابن سماعة عن محمد إذا كان رب المتاع، والمكاري يسوقان الدابة فلا ضمان على المكاري، وعن أبي يوسف إذا كان رب المتاع مع المكاري، فعثرت الدابة فلا ضمان على المكاري، وإن كان عثار الدابة من سياقه أو قياده.

٨٠٢٣١: - وفي التفريد: الحمال إذا بلغ المنزل لا يطلب الأجرة قبل وضعه، ولو هلك العين قبل التسليم بعد الفراغ يجب الأجر عند أبي حنيفة وعندهما لا يجب بل يضمن.

٨٠٢٣١: - أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكمل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه، ولم يعطه أجره. صحيح البخاري، الاجارات، باب إثم من منع أجر الأجير ٣٠٢/١ برقم: ٢٢١٥ ف: ٢٢٧٠.

وأخرج البيهقي في شعب الأيمان عن جابر بن عبد الله حديثاً طويلاً وطره هذا: وأما الخامسة فانه إذا كان آخر ليلة غفرلهم جميعاً، فقال رجل من القوم، أهى ليلة القدر؟ فقال: لا، ألم تر إلى العمال يعملون فإذا فرغوا من أعمالهم وفوا أجورهم. شعب الايمان للبيهقي. الصيام، فضائل

٢٣١٠٩:- وفي اليتيمة: سئل أبو حامد رحمه الله عن رجل استأجر تركماناً

ليحمل له هذا الدبس من مرو إلى بلخ، فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر، فلما أراد أن يمر به البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس، وتلك القنطرة مما يسلك مع هذا الحجر، هل يضمن التركمان أم لا؟ فقال: يجب الضمان على التركمان الذي كان يستعمله، وسئل عنها يوسف بن أحمد فأجاب به كذلك.

٢٣١١٠:- وسئل الخجندی عمن استأجر دابة أو جملًا لوضع الحمل، ثم

كب الجمل عن ظهره، وفسد بهذا السبب هل يجب الضمان على صاحب الجمل، وصاحب الجمل يقوده جملة، فقال: نعم.

٢٣١١١:- م: قال محمد رحمه الله في الأصل: إذا انقطع جبل الحمال

وسقط الحمل ضمن الحمال بالاتفاق.

٢٣١١٢:- وفي الفتاوى العتائية: ولو حملة بحبل صاحب المتاع فأنقطع

لا يضمن، ولو قال رب المتاع للحمال: احمله، فحملاه فسقط لم يضمن؛ لأن التسليم إليه لم يتم، ولو حملة، ثم استعان في وضعه من رب المتاع، فوضعا فهلك ضمن عند أبي يوسف، وعند محمد رحمه الله لم يضمن، ولو قال له احمل أيهما شئت هذا بنصف درهم، فحملهما معاً فله نصف أجرهما ويضمنهما إن هلكا، ولو حمل أحدهما أو لا فهو متطوع في الثاني ويضمنه إن هلك؛ لأنه حمل بغير إذنه.

٢٣١١٣:- ولو استأجره ليحمل جلود ميتة، فدبغها، فهلك أو اتلفها فلا

أجر ولا ضمان؛ لأنه ليس بمال، ولو استأجر ليحمل هذا الدراهم إلى فلان فانفقها في نصف الطريق، ثم دفع مثلها إلى فلان فلا أجر له؛ لأنه ملكها بأداء الضمان، قال حمال بلغ الموضع المشروط، ووضع الأحمال في دار، ثم وزنها وسلمها إلى رب المتاع، فلم يرفعها أياماً، ثم اختصما في كراء، فهلك الموضع فالكراء على من استأجر ذلك الموضع، وإن وضعها من غير استئجار، وهو موضع يوضع فيه بأجر

فإن كان سلم إلى رب المتاع فالأجر على رب المتاع، وإن كان قبل التسليم فالأجر على الحمل.

٢٣١١٤:- ولو استأجر مما لا يحمل له حمولة إلى بلد كذا فيسلمها إلى فلان فسلمها، فقال السمسار: إن وزن الحمولة كذا وقد نقضت، فلا أعطيك من الأجر بحساب مانقص فلا خصومة له في الأجر مع السمسار، ولا للسمسار معه فيما نقص.

٢٣١١٥:- م: وفي فتاوى أبى الليث: الحمل إذا نزل في مفازة وتهيا له الانتقال، فلم لا ينتقل، حتى فسد المتاع بسرقة أو مطر فهو ضامن وتاويله إذا كان السرقة والمطر غالباً.

٢٣١١٦:- وفي الوقعات: استأجر حملاً لا يحمل له طعاماً في طريق كذا، فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس، فهلك المتاع فلا ضمان، قالوا: وهذا إذا كان الطريقان متقاربين، فاما إذا كان بينهما تفاوت من حيث الطول والقصر أو السهولة والصعوبة ضمن الأجير، وهو رواية هشام عن محمد رحمه الله غير انه اطلق في الكتاب؛ لأن الطريقين إذا كانا يسلكهما الناس قلما يقع التفاوت فيهما، حتى لو حملة في البحر ضمن الأجير، وفي الفتاوى العتائية: بكل حال، وإن كان مما يحمله الناس لما كان بينهما تفاوت فاحش، ولكن إذا بلغ فله الأجر في البحر وغيره، قال الناطفي رحمه الله: وهكذا الجواب عندى في البضاعة إلا أن يأذن صاحبه في حملة في البحر.

٢٣١١٧:- وفي الخائية: حمال استأجر من رجل جوالق ليحمل فيها شيئاً فأخذ الجوالق فأخذه السلطان ليحمل له حملاً، فذهب الحمل واشتغل بما أمره السلطان فسرق الجوالق إن لم يجد الحمل بدأ من أن يشتغل بما أمره السلطان، وخاف على نفسه العقوبة بترك ذلك لا يضمن، وإن كان يجد بدأ من أن لا يشتغل بذلك الحمل كان ضامناً.

٢٣١١٨:- م: وفي فتاوى أبى الليث رحمه الله: إذا استأجر مكارياً يحمل

له عصيراً على دابته إلى موضع معلوم، فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ العدلين من جانب، ورمى بالعدل الآخر من الجانب، فانشق العدل من رمية، وخرج العصير، فالمكارى ضامن لنقصان الزق والعصير.

٢٣١١٩:- ولو استأجر حملاً ليحمل حقيقته إلى مكان معلوم فانشقت الحقيبة بنفسها، وخرج مافيها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: الحمل ضامن كالحمل إذا انقطع حبله، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا يضمن الحمل، ولا يشبه هذا انقطاع الحبل، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله وبه نأخذ ونحن نفتي به أيضاً، وفي المضمرات: قال القاضي فخر الدين والفتوى على ما قاله أبو الليث، وفي الفتاوى الخلاصة: الحمل إذا كان يحملها على عنقه، فعثر واهراق وصاحبها معه فهو ضامن.

٢٣١٢٠:- م: وفي فتاوى الفضلى رحمه الله: إذا دفع حملاً إلى المكارى ليحمله إلى موضع، وشرط عليه أن يسير ليلاً، وصاحب الحمل معه يسير ليلاً، فضاعت الدابة مع الحمل، قال إن كان المكارى ضيع بترك الحفظ ضمن، ولا خلاف، وإن ضاعت الدابة من غير تضييع من المكارى لم يضمن المكارى في قول أبي حنيفة خلافاً لهما، وينبغي أن لا يضمن إذا كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف.

٢٣١١٨:- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي الهيثم العطار قال: استأجرت حملاً ليحمل لى شيئاً، فكسره فخاصمته إلى شريح فضمنه، وقال: إنما استأجرك لتبلغه، ولم يستأجرك لتكسره. مصنف ابن أبي شيبة. البيوع، في الأجير يضمن أم لا ٦٠٣/١٠ برقم: ٢٠٨٧٢.

٢٣١١٩:- نقل ابن حزم في المحلى من طريق حماد بن سلمة عن يزيد بن عبد الله موهب قال في حمال: استؤجر لحمل قلة عسل فانسكرت قال: لا ضمان عليه. المحلى لابن حزم، الإجازات ٢٩/٧ تحت رقم المسئلة ١٣٢٥.

٢٣١٢٠:- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن محمد أنه كان لا يضمن الأجير إلا من تضييع. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في الأجير يضمن أم لا ٦٠٢/١٠ برقم: ٢٠٨٦٧.

٢٣١٢١:- وفي فتاوى أبى الليث: مكارى حمل كرايس رجل فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس، وذهب بالحمار، قال: إن كان لا يمكنه التخليص منهم بالحمار والكرباس، وكان يعلم أنه لو حمله أخذ اللصوص الحمار والكرايس فلا ضمان عليه.

٢٣١٢٢:- وفي الفتاوى العتائية: قال: الجوالق والحبل للدابة على المكارى، وإن كانت دابة المستأجر، فليس ذلك على الحمل، أما الحمل على الظهر عليه الحبل دون الجوالق، وهذا أمر يرجع إلى العرف.

٢٣١٢٣:- وسئل أبو جعفر عمن دفع إلى رجل بغير الكراء، فعمى فى بعض الطريق فباعه المكترى، وضاع الثمن من يده فإن كان فى موضع لم يمكنه الدفع إلى الحاكم، ولم يقدر يأتى به إلى المالك لم يضمن.

٢٣١٢١:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن ابن سيرين قال: كل أجير أخذ أجراً فهو ضامن إلا من عدّ مكابراً وأجير يده مع يدك. مصنف بان أبى شيبه، البيوع، فى الأجير يضمن أم لا؟ ١٠/٦٠٢ برقم: ٢٠٨٦٨، فى القصار والصباغ وغيره ١١/٨٤ برقم: ٢١٤٥٤

م: نوع آخر فى النِّسَاج والخِيَّاط

٢٣١٢٤:- قد ذكرنا بعض مسائل النِّسَاج فى فصل الحبس بالاجر ومن جملة ما لم يذكر ثمة نِسَاج كان ساكناً مع سهره، ثم اكرت داراً وانتقل إليها، وترك الغزل ثمة فلا ضمان عليه عند أبى حنيفة وعندهما هو ضامن على كل حال.

٢٣١٢٥:- وفى فتاوى الفضلى رحمه الله: إذا دفع إلى نِسَاج غزلاً لينسجه كرباساً، فدفع النِّسَاج إلى آخر لينسجه، فسرق من عند الآخر، إن كان الآخر أجير الأول على فلا ضمان واحد منهما، وفى الفتاوى الخلاصة: عند أبى حنيفة خلافاً لهما، م: وإن لم يكن أجير الأول، وكان أجنبياً ضمن الأول بلا خلاف، ولا يضمن الآخر فى قول أبى حنيفة رحمه الله خلافاً لهما، وفى الفتاوى الخلاصة: وعندهما إن شاء ضمن الأول، وإن شاء ضمن الآخر، وفى الجامع الفتاوى: وكذلك فى الصانع إذا دفع إلى مثله.

٢٣١٢٦:- وفى القدورى: ومن استوجر على عمل فله أن يعمل بنفسه وأجرائه إلا إذا شرط عليه العمل بنفسه، فحينئذ ضمن بالدفع إلى الأجير، وفى التهذيب: ولو اشترى من حائك غزلاً وأمره أن ينسج منه ثوباً موصوفاً فهو فاسد.

٢٣١٢٧:- وفى اليتيمة: كتبت إلى حسن بن على إذا استأجر حائكاً ليحوك له كذا ذراعاً بأجرة معينة، ودفع له الغزل، فلما أخذ فى العمل وجد الغزل

٢٣١٢٦:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن أبى خلدة قال: سألت عكرمة وابا العالية، فقلت: إنى رجل خياط أقطع الثوب وأواجهه بأقل مما أحذه به قال: تعمل فيه شيئاً؟ قلت: نعم، أقطعه واضمه قال: لأبأس. مصنف ابن أبى شيبة. البيوع، الرجل يدفع إلى الخياط الثوب فيقطعه ٥٠٦١٠ برقم: ٢٠٤٢٧-٢٠٤٢٨.

ينقطع، ولا يمكنه إقامة العمل إلا بآيام كثيرة هل يجبر على اتمامه أم له الخيار فقال: له الخيار إن كان فاحشاً.

٢٣١٢٨:- وفي فتاوى آهو: سئل قاضى بديع الدين إلى نساج، وقال: إنه خمسة عشر ذرعاً، ومن ذكر ما يافت، فنسجه فإذا هى عشرون، قال: لا يجب مازاد على خمسة عشر لأنه متبرع فى ذلك، ولو قال: هرگز بدر مى يافتى ههنا يجب عليه أجرة عشرين ذراعاً.

٢٣١٢٩:- م، وفي فتاوى أهل سمرقند: نساج ترك كرباس رجل فى بيت الطراز، فسرق ليلاً فإن كان بيت الطراز حصيناً يمسك الثياب فى مثله لا يضمن، وإن لم يكن حصيناً، ولا يمسك الثياب فى مثله إن رضى صاحب الكرباس بترك الكرباس فيه فلا ضمان فيه، وإلا فهو ضامن.

٢٣١٣٠:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولا يجب عليه أن يبيت فى بيت الطراز، لكن إذا أغلق الباب فى الليل ذهب، ولو سرق من بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصيناً إلا إذا كثر.

٢٣١٣١:- م، وفي فتاوى أبى الليث رحمه الله: دفع إلى نساج كرباساً، بعضه منسوج وبعضه غير منسوج، فسرق من عنده، فعلى قول من يقول بأن الأجير المشترك يضمن ما هلك على يده من غير صنعه يضمن النساج كل الثوب.

٢٣١٣٢:- وفي الفتاوى العتائية: ولو دفع إلى حائك ثوباً بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج الباقي، فسرق فعند أبى حنيفة لا يضمن شيئاً، وعند أبى يوسف يضمن غير المنسوج؛ لأنه فيه مودع، وعند محمد رحمه الله يضمنهما، وفى النصاب: والأصوب أن يصطلحاً على شئ، ثم يتقاصان، ثم يرى بعد ذلك كل واحد منهما صاحبه.

٢٣١٣٣: م- إذا دفع إلى خياط كرباساً، فخاطه قميصاً وبقي منه قطعة، فسرقت القطعة فهو ضامن، وكذا لو دفع صرماً إلى اسكاف، ففضل عنه شيء، فسرق منه.

٢٣١٣٤: - وذكر الحاكم في المنتقى: إذا دفع إلى خياط ثوباً، وقال: إقطعه حتى يصيب القدم وكمه خمسة أشبار وعرضه كذا، فجاء به ناقصاً، قال: إن كان قدر اصبع أو نحوه، فليس بشيء، وإن كان أكثر منه فله أن يضمه، وكثير من مسائل الخياط مرت في الفصل السابع والعشرين، وفي الفتاوى الخلاصة: لو أن الخياط إذا فرغ بعث الثوب على يد ابنه، وهو غير بالغ إن كان عاقلاً يمكنه حفظه لايضمن لو طرّ الطراز، وذهب الثوب.

٢٣١٣٥: - وفي الفتاوى العتابية: ولو استأجره شهراً لعمل الخياطة فهو أجير وحد، ثم إن استأجره ليخيط له ثوباً بعينه في يوم من الشهر بدرهم جاز، ويرفع عنه أجر ذلك اليوم، وهو درهم من أجر الشهر.

٢٣١٣٣: - أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: كان عليّ يضمن الخياط والصباغ وأشباه ذلك احتياطاً للناس. مصنف عبد الرزاق. البيوع، باب ضمان الأجير الذي يعمل بيده ٢١٧/٨ برقم: ١٤٩٤٨.

نوع آخر

فى المسائل العائدة إلى الحمام

٢٣١٣٦:- قد ذكرنا بعض المسائل العائدة إلى الحمام فى فصل إجارة الحمام، ومن جملة ما لم يذكر ثمة رجل دخل الحمام، وقال لصاحب الحمام: إحتفظ الثياب، فلما خرج لم يجد ثيابه، فإن أقر صاحب الحمام أن غيره رفعه، وهو يراه ويظن أنه يرفع ثياب نفسه فهو ضامن، وإن أقر أنى رأيت أحداً يرفع ثيابك إلا أنى ظننت إن الرافع أنت، فلاضمان، وإن سرق وهو لا يعلم به، فلاضمان عليه، إن لم يذهب عن ذلك الموضع، ولم يضعه وهذا قول الكل لأن صاحب الحمام مودع فى حق الثياب إذا لم يشترط بأن يحتفظ الثياب أجراً، فأما إذا شرط بأن يحتفظ الثياب أجراً، أو دفع الثياب إلى الثيابى، وهو الذى يحتفظ الثياب بأجر، وفارسيته جامه دار، فلاضمان عليه، فيما سرق عند أبى حنيفة خلافاً لهما لأنه أجبر مشترك، وفى الإبانة: إذا قال الأجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام، فيكون حينئذ على الاختلاف.

٢٣١٣٧:- وفى الولوالجية: وإن شرط عليه الضمان إذا هلك يضمن فى قولهم جميعاً، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: الشرط وغير الشرط سواء، لأنه أمين وشرط الضمان على الأمين باطل.

٢٣١٣٨:- م، وفى الفتاوى الفضلى: إمراة دخلت الحمام وأعطت ثيابها إلى المرأة التى تمسك الثياب بأجر، فلما خرجت لم تجد ثوباً من ثيابها، قال: إن كانت هذه المرأة قبل هذه المرأة تدفع ثيابها إلى هذه الممسكة، وتعطيها الأجر على حفظ ثيابها، فلاضمان عليها عند أبى حنيفة خلافاً لهما، وإن كان هذا أول مرة دخلت هذه الحمام، ودفعت ثيابها إلى هذه الممسكة،

فلا ضمان عليها، في قولهم جميعاً، وفي الخانية: إذا لم تعلم أنها تحفظ الثياب باجر. م: وعلى قياس ما ذكرنا عن محمد رحمه الله [أن كل عمل لا يعمل إلا بأجر فالأمر به لمن يرصد له استئجار ينبغي أن تكون الثيابية اجيرة مشتركة عند محمد رحمه الله] حتى تضمن عنده، والفتوى على قول أبي حنيفة أن الثيابي لا يضمن، إلا بما يضمن المودع.

٢٣١٣٩:- رجل دخل الحمام، وقال لصاحب الحمام: أين أضع الثياب، فأشار صاحب الحمام إلى موضع فوضع ثمة، ودخل الحمام، ثم خرج رجل وأخذ الثياب، فلم يمنع صاحب الحمام، فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام، وهذا قول أبي سلمة وأبي نصر الدبوسي رحمهما الله، وكان أبو القاسم رحمه الله يقول: لا ضمان على صاحب الحمام، والأول أصح، وفي الصغرى: وبه يفتى.

٢٣١٤٠:- م: وهو نظير ما لو دخل بدابته خاناً، وقال [لصاحب الخان: أين اربطها، فقال: هناك فربط، وذهب فلما رجع لم يجد دابته فقال] صاحب الخان لصاحب الدابة: إن صاحبك قد أخرج الدابة ليسقيها، ولم يكن له صاحب ضمن صاحب الخان.

٢٣١٤١:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو نام صاحب الثياب، فسرقت الثياب إن نام قاعداً، لا يضمن، وإن نام مضطجعاً ضمن. وفي نصب النوازل: الثيابي إذا خرج من الحمام، فضايع ثوب إن ترك ضائعاً ضمن، وإن أمر الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن.

٢٣١٤٢:- م: رجل دخل الحمام ونزع الثوب بين يدي صاحب الحمام، ولم يقل بلسانه شيئاً، فدخل الحمام، ثم خرج، ولم يجد ثيابه، فالمسألة على وجهين: إن لم يكن للحمامي ثيابي يضمن صاحب الحمام ما يضمن المودع، وفي الفتاوى العتائية: قال الشيخ الإمام خواهرزاده وبه يفتى. م: وإن كان للحمامي ثيابي إلا أنه لم يكن حاضراً، فكذلك الجواب أيضاً، وإن كان حاضراً، لم

يضمن صاحب الحمام، إلا إذا نص صاحب الثياب على استحفاظ صاحب الحمام بأن قال له: أين أضع الثياب فحينئذ يصير صاحب الحمام مودعاً، فيضمن ما يضمن المودع.

٢٣١ ٤٣ - وإذا دخل رجل الحمام، ودفع ثيابه إلى صاحب الحمام، واستأجره للحفظ، واشترط عليه الضمان إذا تلف، فضاع الثياب كان الفقيه أبوبكر يقول: يضمن الحمامي إجماعاً، وكان يقول: الأجير المشترك إنما لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله [إذا لم يشترط عليه الضمان، أما إذا شرط عليه الضمان يضمن، وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله] يسوى بين شرط الضمان وعدم الشرط، وكان يقول: بعدم الضمان، قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ ونحن نفتى به.

٢٣١ ٤٤ - وفي الحاوي: خرج رجل من الحمام ولبس ثياباً بالاجر والحمامي ينظر، وخرج فخرج صاحب الثوب، ولم يجد ثيابه، فاخبر بذلك الحمامي، قال: أنا عرفت ذلك، قال محمد بن سلمة ضمن الحمامي، وقال القاسم: لم يضمن، وقال أبو نصر الدبوسي: الصحيح ما قاله ابن سلمة رحمه الله عندي، قال أبو نصر رحمه الله: وكذا لو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس، ولم يقبل الجالس، ولم يرد عليه، ضمن عند الهالك للتعارف.

٢٣١ ٤٥ - وفي الخانية: امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية تنظر إليها، فدخلت الحمامية في الحمام لتخرج الماء، فتغسل صبي إبنتها وإبنتها مع صبيها كانت في دهليز الحمام ترى أمها، فضاعت ثياب المرأة، قالوا: إن غابت الثياب عن عين الحمامية، وعن عين ابنتها ضمنت الحمامية، وإلا فلا.

م: نوع آخر

فى البقار والراعى والحارس

٢٣١٤٦:- قال محمد رحمه الله فى الأصل: وإذا استأجر الرجل راعىً يرعى غنماً معلوماً له مدة معلومة بأجر معلوم، فهذا جائز، ويكون الراعى اجيراً مشتركاً، إلا إذا قال: على أن لا ترعى غنم غيرى مع غنمى فحينئذ يصير أجير وحده، ولو كان استأجره مدة معلومة [على أن يرعى غنماً معلوماً له بأجر معلوم فهو جائز، ويكون أجير وحده، وإذا قال: وترعى غنم غيرى مع غنمى، فحينئذ يكون أجير مشترك، ثم] أن الراعى أجير وحده، ومات من الأغنام واحد حتى لم يضمن لا ينتقص من الأجر بحسابها، وكان للآجر أن يكلفه رعى أغنام آخر.

٢٣١٤٧:- ولو ضرب شاة منها ففقأ عينها أو كسر يدها ضمن، ولو هلك شئ منها فى السقى أو الرعى لم يضمن، هذا إذا كان الراعى اجيراً وحده، فأما إذا كان اجيراً مشتركاً فإنه لا يضمن مامات من الأغنام عندهم جميعاً، وهذا إذا ثبت

٢٣١٤٦:- أخرج البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: مابعث الله نبياً إلا رعى الغنم، فقال أصحابه: وأنت، فقال: نعم، كنت ارعاها على قرارىط لاهل مكة. صحيح البخارى. الإجازات، باب رعى الغنم على قرارىط ٣٠١/١ برقم: ٢٢٠٧، ف: ٢٢٦٢.

٢٣١٤٧:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن شريح فى رجل استأجر رجلاً يعمل على بيعه فضرب البعير ففقأ عينه قال: يضمنه. مصنف عبد الرزاق، البيوع، ضمان الأجير الذى يعمل بيده ٢١٧/٨ برقم: ١٤٩٤٧.

قول المصنف: ولو هلك الخ: أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الحسن أنه كان يضمن الراعى إلا من موت.

وأخرج أيضاً عن إبراهيم قال: يضمن الراعى إذا كان يرعى لهذا ولهذا، فإذا كان يرعى لك وحدك فليس عليه ضمان. مصنف ابن أبى شيبة. البيوع، الراعى عليه ضمان ١١/٦٩٧ - ٦٩٨ برقم: ٢٣٧٨١ - ٢٣٧٨٨.

الموت بتصادقهما أو بالبيئة، فأما إذا ادعى الراعى الموت وجحد رب الأغنام، فعلى قول أبى حنيفة القول قول الراعى، وأما عندهما القول قول رب الأغنام.

٢٣١٤٨:- ولو ساقها إلى المرعى فعطبت منها شاة لامن سياقه بأن صعدت الجبل أو مكاناً مرتفعاً، فتردى منه، فعطبت فلا ضمان عليه فى قول أبى حنيفة، وعلى قولهما ضمن، وكذلك لو أوردها نهراً ليسقيها، وغرق شاة منها، فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله لا ضمان، وعلى قولهما يضمن، وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق منها، فالمسألة على الخلاف .

٢٣١٤٩:- ولو ساقها فى الماء ليسقى فغرقت، أو ليسلك ضمن بلا خلاف بين علمائنا الثلاثة رحمهم الله، ولو ساقها وعطبت شاة منها من سياقه بأن استعجل عليها، فعثرت وانكسر رجلها أو اندق عنقها، فعليه الضمان عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله.

٢٣١٥٠:- وفى الخانية: الراعى أو البقار إذا ضرب شاة ففقأ عينها أو كسر رجلها ذكر فى الأصل أنه يكون ضامناً، قال مشائخنا رحمهم الله هذا على قياس قول أبى حنيفة، أما على قياس قولهما إن ضربها فى الموضع المعتاد ضرباً معتاداً، ينبغى أن لا يكون ضامناً، وقال بعضهم: ينبغى أن يضمن بالضرب فى الغنم عندهم جميعاً، لأن الغنم فى العادة يساق بالصياح، وبالصفح باليد، فإن ضربها بالخشبة كان ضامناً عند الكل ، وفى الإبانة: الراعى إذا كان أجيراً مشتركاً كما هو المعتاد فى الرساتيق يضمن ما هلك.

٢٣١٥١:- م: وإذا ساق الراعى الغنم فتناطحت بعضها بعضاً من سياقه، أو وطئ بعضها بعضاً من سياقه، فإن كان الراعى مشتركاً فهو ضامن على كل حال

٢٣١٥١:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الحكم قال: إن السائق والقائد والراكب يغرم ما أصابت دابته بيد، أو رجل وطئت أو ضربت. مصنف ابن أبى شيبة، الديات السائق والقائد ما عليه ١٤ / ١٥٢ برقم: ٢٧٨٨٣.

وفى الخانية: وكذا لو كان البقر لقوم شتى، وهو أجير احدهم يكون ضامناً لما تلف من سياقه.

٢٣١٥٢: - م: وإن كان خاصاً إن كانت الأغنام لواحد فلا ضمان عليه، وإن كانت الأغنام لاثنيين أو ثلاثة فهو ضامن، وصورة الأجير الخاص فى حق الاثنيين أو الثلاثة أن يستأجر رجلان أو ثلاثة راعياً شهراً ليرعى غنماً لهم، أو لهما وللراعى إن بيعت بالأغنام على يدى غلامه، أو أجيره، أو ولده الكبير الذى فى عياله، **وفى الفتاوى العتابية:** وله أن يرعى بنفسه وجيره وتلميذه ومن هو فى عياله، م: فإن هلك فى يده حالة، فإن كان الراعى مشتركاً، فلا ضمان عليه فى قول أبى حنيفة رحمه الله على كل حال، وعندهما إن هلك بأمر يمكن التحرز عنه فهو ضامن كما لو رد بنفسه وهلك فى يده حالة الرد، وإن كان الراعى أجير خاص، فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه، وهلك فى يده حالة الرد، وشرط أن يكون الراد كبيراً، يقدر على الحفظ، وشرط أن يكون فى عياله.

٢٣١٥٣: - وذكر الشيخ أحمد الطواويسى رحمه الله: أن للمشارك أن يرد بيد من ليس فى عياله، وليس للخاص ذلك، والحاكم مهرؤية سوى بينهما، وقال ليس لهما ذلك، **وفى الفتاوى العتابية:** ولو دفع إلى غير هؤلاء ليحفظ، فضاء ضمن.

٢٣١٥٤: - م: الراعى المشترك إذا خلط الأغنام بعضها من بعض، فإن كان يمكنه التمييز بأن كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه، والقول قول الراعى فى تعيين الغنم، وإن كان لا يمكنه التمييز بأن كان يقول: لا أعرف غنم كل واحد فهو ضامن قيمة الأغنام، والقول قول الراعى فى مقدار القيمة، ويعتبر قيمة الأغنام يوم الخلط، وهذا على قول أبى حنيفة لا يشكل، وعلى قولهما اختلف المشائخ رحمهم الله، بعضهم قالوا: يعتبر القيمة يوم القبض، وقال بعضهم: يوم الخلط وهو الصحيح، وقيل يجب أن يخير أرباب الغنم إن شاءوا ضمنوا، وإن شاءوا أخذوها مشتركة كما فى خلط الحنطة بالحنطة.

٢٣١٥٥:- وإذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم، فإن الراعى يحلف ما هذه غنم هذا؛ لأنه يدعى عليه يعنى لو أقر به يلزمه، فإذا انكر يستحلف، فإن حلف برئ، وإن نكل ضمن القيمة لصاحبه.

٢٣١٥٦:- وفي الخانية: وإن دفع غنم رجل إلى غير صاحبها فاستهلكها المدفوع إليه فأقر الراعى بذلك ضمن الراعى، ولا ضمان على المدفوع إليه، ولا يقبل قول الداعى على المدفوع إليه إن كان الراعى أقر وقت الدفع أنها للمدفع إليه، وفي الفتاوى الناصرى: إن كان ترك البقرة ترعى فسرقت لا يضمن.

٢٣١٥٧:- م: إذا خاف الراعى على شاة منها فذبحها فهو ضامن قيمتها يوم ذبحها، قال مشائخ بلخ: هذا إذا كان يرجى حيا بأن كان مشكل الحال يرجى حياتها وموتها، أما إذا تيقن بموتها، فلا ضمان عليه. وفي الولوالجية: وكان هذا بمنزلة ما قالوا فى القصاب إذا اشترى شاة، وشدد رجله، فجاء إنسان وذبح لا يضمن.

٢٣١٥٨:- م: وذكر الصدر الشهيد فى الباب الأول من شركة واقعاته إن من ذبح شاة لا يرجى حياتها يضمن، والبقار والراعى لا يضمن فى مثل هذا، فرق بين الأجنبى وبين الراعى، والفقيه أبو الليث سوى بينهما، فقال لا يضمن الأجنبى كما لا يضمن الراعى، والبقار لوجود الاذن بالذبح دلالة فى حق الكل فى هذه الحالة، وهو الصحيح، وكذلك الجواب فى البعير، لأن الذبح فى هذه المواضع لاصلاح اللحم، فأما فى الحمار فلا يذبح، وكذلك فى البغل وفى الفرس لا يذبح أيضا عند أبى حنيفة رحمه الله؛ لأن الصحيح من مذهبه أن لحم الفرس مكروه كراهة التحريم.

٢٣١٥٩:- وفي النصاب: الراعى والبقار إذا خاف هلاك شاة أو بقرة، فذبحها ذكر فى الأصل أنه يضمن، وذكر فى النوادر أنه لا يضمن استحساناً وعليه الفتوى، وفي الخانية: والمختار للفتوى أنه يضمن فى الثانية أى فى الأجنبى، ولا يضمن فى الأولى، ولو قال صاحب الغنم ذبحتها وهى حية، وقال الراعى: لا،

بل ذبحتها وهى ميتة كان القول قول الراعى.

٢٣١٦٠:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو قال له المالك اذبحها، إن لم

يكن فى بطنها ولد، فقال الراعى: ليس فى بطنها ولد أعلم يقيناً، فإذا فى بطنها ولد ضمن أيضاً.

٢٣١٦١:- م: وإذا باع المالك بعض الأغنام، فإن كان الراعى خاصاً لم

يبتل شيئ من الأجر، وإن كان مشتركاً يبتل من الأجر بحصة ما باع، والكلام فيه نظير الكلام فيما إذا مات بعض الأغنام، وفى الولوالجية: ولو كان هلك من الغنم نصفها، أو أكثرها كان له الأجر تاماً ما دام يرعاها، وهذا إذا كان أجير وحده.

٢٣١٦٢:- وإذا أراد رب الغنم أن يزيد فى الغنم ما يطيق الراعى كان له

ذلك إذا كان الراعى خاصاً، وصار الأجير فى حق الرعى بمنزلة العبد وله أن يكلف عبده من الرعى ما يطيق، فكذا هنا، ولا يكلف فوق طاقته وسواء سمي له الغنم أو لم يسم، فالعقد جائز إذا بين المدة هذا إذا استأجر شهراً ليرعى غنمه، ولم يشر إلى الغنم، فأما إذا أشار إلى الغنم بأن قال: استأجرك لترعى هذه الأغنام، ثم أراد المستأجر أن يزيد فى الغنم، فالقياس أن ليس له ذلك كما فى الراعى المشترك، وفى الاستحسان له ذلك.

٢٣١٦٣:- وإن ولدت الأغنام أولاداً، فإن كان الراعى أجير خاص فعليه

رعى الأولاد، وإن كان الراعى أجير مشترك، فليس عليه رعى الأولاد، وإن شرط على الأجير المشترك رعى ما يحدث من الأولاد فهو شرط فاسد لو قارن العقد يفسد به العقد قياساً، وفى الاستحسان يجوز.

٢٣١٦٤:- أخرج مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنه قال: للمملوك، طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق. صحيح مسلم، الإيمان،

باب صحبة الممالك ٥٢/٢ برقم: ١٦٦٢.

٢٣١٦٤:- وفي الولوالحية: وكذلك الإبل والبقر والحمير والخيل والبغال، وفي السراجية: والراعى والبقار ليس عليه رعى الأولاد حتى لو ولدت شاة أو بقرة، فترك الولد فى الجبانة، حتى ضاع لم يضمن بخلاف أجير الواحد.

٢٣١٦٥:- م: وليس للراعى أن ينزى على شئى منها بغير أمر صاحبها، وإن فعل ذلك ضمن ماعطب منها، ولو أن الراعى لم يفعل ذلك، ولكن الفحل الذى فى الغنم نزا على واحدة منها فعطبت فلاضمان على الراعى فى ذلك بالاجماع، وفي الخانية، والظهيرية: فلاضمان على الراعى فى قول أبى حنيفة، م: إن كان الراعى أجير خاص، وإن كان أجيراً مشتركاً فكذلك الجواب عند أبى حنيفة وعندهما هو ضامن وإن ندت واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو فى سعة من ذلك، ولاضمان عليه فيما ندت بالاجماع إن كان الراعى خاصاً، وعند أبى حنيفة، إن كان الراعى أجيراً مشتركاً فكذلك وعندهما يضمن، وإن ترك حفظ مانت، ورأيت فى بعض النسخ أن لاضمان عليه فيما ندت إذا لم يجد من يبعثه بردها، أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك، وإن تكارى [من يجيى بالواحدة متطوع].

٢٣١٦٦:- وإن تفرقت الغنم والبقر فرقاً، فلم يقدر على اتباع كلها وأقبل على فرقة منها، وترك ماسوى ذلك فهو فى سعة من ذلك، ولاضمان عليه وعلى قولهما يضمن، وإذا كان أجير مشترك، فرعاها فى بلد فعطبت واحدة منها، أو هلكت بأفة نحو الغرق فى الماء، وافتراس السبع والسقوط من الجبل، وما أشبه ذلك، فقال رب الغنم: إنما شرطت عليك أن ترعى فى موضع كذا، وقال الراعى: اشترطت على الرعى فى الموضع الذى رعيته، فالقول قول رب الغنم حتى يضمن الراعى بالاجماع، والبيئة بينة الراعى حتى لا يضمن فى قول أبى حنيفة.

٢٣١٦٧:- وكذلك إذا كان الراعى أجير خاص، واختلفا على نحو ما بينا، فالقول قول رب الأغنام، وإذا خالف الراعى ورعاها فى غير المكان الذى أمره

فعطبت فهو ضامن ولا اجر له، وإن سلمت الغنم القياس أن لا أجر له، وفي الاستحسان يجب الأجر.

٢٣١٦٨: - وفي الحاوى: سئل عمن خلط أغنامه فى قطع وأتى على ذلك مدة، وزعم صاحب الأغنام أنه لا يحفظ بغير اجر، قال: إن كان الحافظ معروفاً أنه يحفظ بأجر كان القول له، وعلى صاحب الأغنام الأجر.

٢٣١٦٩: - راعى الرماك إذا توهق رمكة فوقع الوهق فى عنقها ف جذبها فعطبت فهو ضامن، وإن فعل ذلك باذن صاحب الرمكة، فلا ضمان، هكذا ذكر فى الأصل، قال بعض مشائخنا رحمهم الله: إذا كان الراعى أجير وحده، فأما إذا كان أجير مشترك فهو ضامن، وعامتهم على أنه لا ضمان على كل حال، وفي الولوالجية: والصحيح أنه لا فرق بين أجير الواحد والمشارك.

٢٣١٧٠: - م: وإذا شرطوا على الراعى ضمان ما عطب بفعله فهو جائز، ولا يفسد به العقد، فإن شرطوا عليه ضمان مامات منها إن كان الشرط فى العقد يفسد العقد، وإن شرطوا ذلك بعد العقد لا يصح الشرط، ولا يفسد العقد هكذا ذكر شيخ الإسلام، وفي الفتاوى العتابية: هو الصحيح والمختار للفتوى.

٢٣١٧١: - م: وعلى قياس ما ذكر القدورى فى بيوعه أنه إذا الحق بالعقد الصحيح شئ من الشروط المفسدة التحقت بأصل العقد وفسد العقد فى قول أبى حنيفة رحمه الله يجب أن يقال على قول أبى حنيفة فى فصل الإجارة إذا الحق هذا الشرط بالعقد أن يفسد.

٢٣١٧٢: - وإذا شرطوا على الراعى أن مامات منها ياتى بسمتها، وإلا فهو ضامن فليس عليه إتيان السمّة، وهل يفسد العقد بهذا الشرط؟ فهو على التفصيل الذى ذكرنا فى المسألة المتقدمة، وفي الخانية: ويكون القول قول الراعى، وإن لم يات بالسمّة.

٢٣١٧٣: م- وإذا قال رب الغنم للراعى، دفعت إليك مائة شاة، وقال الراعى: لا، بل تسعون، فالقول قول الراعى، وإن أقاما البيئة فالبيئة بيئته صاحب الغنم، وليس للراعى أن يسقى من ألبان الغنم، وأن يأكل، وفي تجنيس خواهرزاده: ولا يبيع، فإن فعله ضمن.

٢٣١٧٤: م- وليس للراعى إذا كان خاصاً أن يرعى غنم غيره باجر فلو أنه أجر نفسه من غيره لعمل الرعى ومضى على ذلك شهور، ولم يعلم الأول به فله الأجر كاملاً على كل واحد منهما لا يتصدق بشيء من ذلك إلا أنه يأثم.

٢٣١٧٥: م- وفي الولوالجية: بخلاف ما إذا استأجره يوماً للحصاد، أو للخدمة، فحصد في بعض اليوم، أو خدم لغيره لا يستحق الأجر كاملاً، ويأثم.

٢٣١٧٦: م- ولو كان تبطل من الشهر يوماً، أو يومين، أو مرض سقط الأجر بقدره، ولو دفع إليه غنمه ليرعى على أن أجرها ألبانها وأصوافها، فإن هذا فاسد.

٢٣١٧٧: م- ولو دفع رجل غنمه إلى راعى واشتد على الراعى جبناً معلوماً وسمناً معلوماً، وما بقى من ألبانها وسمنها، وأصوافها فهو للراعى، فهذا فاسد، وما أصاب الراعى من ألبانها وسمونها فهو ضامن، وله على صاحب الغنم أجر المثل.

٢٣١٧٣: م- قول المصنف: وليس للراعى أن يسقى من ألبان الغنم: أخرج أحمد في مسنده عن ابن مسعود قال: كنت ارعى غنماً لعقبة بن أبي معيط فمر بى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فقال: يا غلام! هل من لبن؟ قال: قلت: نعم، ولكنى مؤتمن، قال فهل من شاة لم ينز عليها الفحل، فأتيته بشاة، فمسح ضرعها فنزل لبن، فحلبه فى إناء، فشرب وسقى ابا بكر ثم قال للضرع اقلص فقلص قال: ثم أتيته بعد هذا فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنى من هذا القول قال: فمسح رأسى، وقال یرحمك الله فإنك غليم معلّم. مسند أحمد قديم ١/ ٣٧٩ جديد برقم: ٣٥٩٨. شير أحمد القاسمى بمدرسة شاهى مراد آباد الهند.

٢٣١٧٨: - وفي الحاوى: والحيلة أن يبيع نصف البقرة من الأجر بثمن

معلوم، ثم يأمره بذلك، فيكون المحدث بينهما.

٢٣١٧٩: - قال: وإن دفع الراعى غنم رجل إلى غيره فاستهلكها المدفوع

إليه وأقر بذلك الراعى فإن لصاحب الغنم أن يضمن الراعى، وليس له أن يضمن القابض إذا لم يقر أن المقبوض ملك المدعى، ولم تقم للمدعى بينة، فإن أقام المدعى البينة، إن ما قبض كان له، أو أقر القابض بذلك، إن كان ما قبض قائماً بعينه فى يد القابض كان للمدعى أن يأخذه؛ لأنه وجد عين ماله، وإن كان مستهلكاً، كان المالك بالخيار إن شاء ضمن القابض، وإن شاء ضمن المدعى.

٢٣١٨٠: - وإذا رعى الراعى فى مكان لم يؤذن بالرعى فيه، هل يستحق

الأجر؟ فهذا على وجهين: إما إن عطبت الغنم أو سلمت، فإن عطبت فإنه لأجر عليه، وإن سلمت فالقياس أن لا يستحق الأجر، وفى الاستحسان يستحق الأجر.

٢٣١٨١: - وفى الفتاوى العتائية: ولو اختلف فى المكان فالقول قول

الراعى؛ لأنه انكر سبب الضمان، وفى فتاوى أهل سمرقند: بقار لأهل قرية ومرعاهم بين أشجار ملتفة لا يقدر البقار على النظر إلى جميع الدواب، فذهبت [دابة] من دواب سرحه لاضمان عليه.

٢٣١٨٢: - وفيه أيضاً: أهل موضع جرى العرف بينهم أن البقار إذا دخل

السرح فى السكك أرسل كل بقرة فى سكة صاحبها، ولا يسلمها إلى صاحبها، ففعل الراعى كذلك، فضاعت بقرة أو شاة قبل أن يصل إلى صاحبها، قال أبو نصر الدبوسى رحمه الله: لاضمان عليه، وقال بعضهم: إذا لم يعد ذلك خلافاً لاضمان عليه، وفى الفتاوى العتائية: الأجير بالحفظ يضمن بترك الحفظ، وذلك أن يغيب عن بصره حتى ضاع.

٢٣١٨٣: - م: وذكر فى النوازل: أن من أرسل بقرة إلى بقار ليرعاها، فجاء

ليلة، وزعم أنه رد بقرته، وأدخلها القرية، فطلبها صاحبها فى القرية، فلم يجدها، ثم وجدها بعد أيام قد نفقت فى نهر فى الجبانة، قال إن كان أهل القرية رضوا من البقار بأن يأتى بالبقور إلى القرية، ولم يكلفوه أن يدخل كل بقرة فى منزل صاحبها، فالقول للبقار إنى قد جئت بالبقرة إلى القرية مع يمينه، ولا ضمان عليه إذا حلف، وإن أبى أن يحلف ضمن قيمتها.

٢٣١٨٤: - وفى الفتاوى العتائية: ولو جاء رجل ببقرة، وأدخلها فى السرح فمضى أيام وهو معروف بأنه يحفظ بأجر أنه يجب الأجر.

٢٣١٨٥: - م، وفى المنتقى: اشترط البقار أنى إذا أدخلت البقرة القرية إلى موضع كذا منها مسمى، فأنا بريء منها، فالشرط جائز، وهو بريء، فإن مات بقرة رجل منهم، فجاء بمثلها إلى موضع البقر الذى اجتمع فيه البقرة، ثم يخرجها، قال: فهو على الشرط الأول. وفى الفتاوى العتائية: يعنى يبرأ الراعى إذا أدخلها فى القرية. وفى الكبرى: ولا ينبغى أن يشارطه الناس.

٢٣١٨٦: - م. وإن بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع، ولم يسمع بالشرط الذى كان بينه وبين أهل القرية، لم يبرأ البقار حتى يرد عليه، وإن كان سمع الشرط، فالشرط جائز استحساناً، وفى الكبرى: قال القاضى فخرالدين رحمه الله: والفتوى على ما ذكرنا.

٢٣١٨٧: - م، وفى النوازل: امرأة بعثت ثوراً إلى بقار، ثم جاء الرسول إليه، فقال: الثور لى وأخذ منه، فهلك الثور، إن قامت لها بينة فلها أن ترجع إلى البقار، ثم لا يرجع البقار على الرسول إن كان يعلم أنه لهما ومع ذلك دفع إليه، وإن لم يكن علم بذلك يرجع.

٢٣١٨٨: - وفى الفتاوى الخلاصة: أهل قرية دفعوا حمرهم إلى رجل ليرعاه، فبعثوا معه رجلاً من القرية، فقالوا: لانعرف الراعى، فقال الراعى للرجل:

كن مع الحمر حتى اذهب بهذا الحمار، فاحمل عليه كذا، فذهب بالحمار، ولا يدري أين ذهب لا يضمن الرجل.

٢٣١٨٩:- م: بقار ترك الباقورة فى جبانة وغاب عنها ف وقعت الباقورة فى زرع رجل فافسدته لاضمان عليه، إلا أن يكون البقار هو الذى أرسلها فى الزرع **وفى الخانية:** إذا أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة فى الزرع، أو أتلقت مال إنسان يضمن البقار.

٢٣١٩٠:- م: أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة، فذهبت منها بقرة فى نوبة أحدهم، قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله: هو ضامن فى قول من يضمن الأجير المشترك [وهو الصحيح؛ لأن الفتوى على أنه لا يضمن الأجير المشترك] إلا ماتلف بصنعه، وذكر المسئلة فى مجموع النوازل قال ثمة: وإذا كان نوبة أحدهم، فلم يذهب هو لكن استأجر رجلاً ليحفظها، فأخرج الباقورة إلى المفازة، ثم رجع إلى الأكل يعنى الأجير، ثم عاد، فضاع البقرة منها ينظر إن ضاع بعد ما رجع عن الأكل، فلاضمان عليه، وإن ضاع قبل ذلك، فهو ضامن، ولاضمان على صاحب النوبة بحال، ولكن هذا إذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه.

٢٣١٩١:- **وفى الذخيرة:** قالوا: وإنما يضمن الأجير إذا ترك الدواب من غير حافظ من أهله، [وإن ترك مع الدواب حافظاً من أهله] فلاضمان على الأجير بحال.

٢٣١٩٢:- **وفى الخانية:** بقار يحفظ بأجر، فترك البقر عند رجل يحفظها، ورجع هو إلى القرية ليخرج منها ماتخلفت، أو لحاجة نفسه، فضاع بعض ما كان خارجاً، قالوا: إن لم يكن الحافظ فى عياله ضمن، وإلا فلا.

٢٣١٩٣:- م: رجل أستوجر بحفظ الخان فسرقت الخان شيئاً لاضمان عليه هذا جواب الفقيه أبى حعفر، وذكر بعد هذا عن أحمد بن محمد بن القاضى

فى حارس يحرس الحوانيت فى السوق، فنقب حانوت، وسرق منه شىء أنه ضامن قال الفقيه أبو بكر رحمه الله عندى، أن الحارى اجير خاص ألا ترى أنه لو أراد يشغل نفسه فى صنف آخر لم يكن له ذلك، والفتوى على قول الفقيه أبى بكر والفقيه أبى جعفر رحمهما الله.

٢٣١٩٤:- وإذا استأجر الحارس واحداً من أهل السوق فله أن يأخذ الأجرة منهم جميعاً ويحل له أن يأخذ منهم إذا كان المستأجر رئيسهم، وإن كرهوا، ولم يرضوا بذلك فكراهم باطلة.

نوع آخر فى القصار وتلميذه

٢٣١٩٥:- وفى الفتاوى الخلاصة: إذا هلك عند القصار الثوب لأجر له، ولا يضمن إن هلك بغير فعله عند أبى حنيفة، وعندهما يضمن وبعض الائمة افتوا بالصلح بالنصف، وإن لم يرض الخصمان يفتى بقول أبى حنيفة.

٢٣١٩٦:- م: وفى فتاوى أبى الليث: قصار وضع الثوب على الخشب فى الحانوت واقعد ابن اخته حافظاً، وغاب القصار، فدخل ابن اخته الحانوت الأسفل فطرز الطراز الثوب، فهذا على وجهين إن كان الأسفل بحال لو دخله إنسان غاب عن عينه الموضع الذى كان فيه الثوب، وإنه على وجهين أيضاً، إن كان ابن اخته ضمه إلى القصار أبوه أو أمه، أو لم يكن له أب ولا أم فضمه القصار إلى نفسه، فالضمان على الصبى مأذوناً؛ لأن الصبى المأذون يؤاخذ بضمان تضييع الوديعة، أما إذا كان محجوراً، فانه لا يؤاخذ باستهلاك الوديعة، وتضييعها، وإن كان الصبى غير منضم إلى القصار من جهة ماذكرنا لكن القصار أخذ بيده، واقعده حافظاً للحنوت، فالضمان على القصار، وإن كان الصبى بحيث يراه مع دخوله ذلك الموضع، فإن كان الصبى منضمّاً إليه، فلا ضمان على واحد منهما.

٢٣١٩٧:- قصار سلم ثياب الناس إلى أجير له ليشمسها فى المقصرة ويحفظها، فنام الأجير، ثم رجع بالثياب، وقد ضاع منها خمس قطع لا يدرى كيف ضاعت ومتى ضاعت، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله: إذا لم يعلم أنه ضاع فى حال نومه، فالضمان على القصار دون الأجير، وإن علم أنه ضاع فى حال نومه، فالأجير ضامن بتركه الحفظ الواجب عليه، وإن شاء صاحب الثوب ضمن القصار فى الوجهين جميعاً.

٢٣١٩٥:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن عامر قال: لا يضمن القصار إلا ما جنت يده. مصنف ابن أبى شيبة. البيوع، فى القصار والصباغ وغيره ١١/ ٨٥ برقم: ٢١٤٥٨.

٢٣١٩٨:- قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: إنما قال له: أن يضمن القصار؛ لأنه كان يأخذ في مسألة الأجير المشترك بقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله لاضمان على القصار، وبه نأخذ. وفي الخانية: والفتوى على قول أبي حنيفة.

٢٣١٩٩:- م: قصار رهن ثوب قصارة بدينه عند رجل، ثم افتكه، وقد أصاب الثوب نجاسة عند المرتهن، فلما نظر إليه صاحب الثوب كلف القصار بتنقيته، فامتنع القصار من ذلك، وتشاجرا، فترك الثوب في يد القصار، فهلك عنده إن كانت النجاسة، لم ينقص من قيمة الثوب شيئاً، فلا شيء على القصار، فإذا افتكه وحلّى بينه وبين المالك خرج عن ضمان قيمة الثوب، والنجاسة إذا لم ينقص من قيمة الثوب لا يلزمه بسببها شيء، بمنزلة من صب عبد غيره نجاسة، فعجل صاحب العبد عنده ليغسل تلك النجاسة، فهلك لاضمان عليه، وإن كانت تنقص قيمته، فليس على القصار إلا نقصان الثوب، والثوب هلك أمانة.

٢٣٢٠٠:- وهو نظير من خرق ثوب إنسان خرقاً يسيراً، فقال له رب الثوب: اصلح هذا الخرق [فابى]، فترك الثوب عنده، فهلك لم يكن على المخرق إلا نقصان الخرق كذا هنا.

٢٣٢٠١:- وفي الظهيرية: قصار شمس ثوب القصار، فاحترق كان ضامناً، وكذا لو عصر الثوب، فخرق، وإن فعل ذلك أجير القصار، ولم يتعمد الفساد لا يضمن الأجير ويضمن الأستاذ.

٢٣٢٠٢:- وعن محمد رحمه الله إذا أدخل القصار سراجاً في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن وقول أبي حنيفة يخالفه.

٢٣٢٠٣:- م: وإذا دق أجير القصار ثوباً من ثياب القصار، فخرقه أو عصره،

٢٣٢٠٣:- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن طلحة بن سعيد قال: سمعت بكير بن عبد الله ابن الأشج يحدث أن عمر بن الخطاب ضمن الصنائع الذين انتصبوا للناس في أعمالهم ما أهلكوا في أيديهم. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في القصار والصباغ وغير ١١/٨٣ برقم: ٢١٤٤٩.

فتخرق، فلا ضمان عليه، إلا أن يخالف، والاستاذ ضامن. وفي التحريد: تلميذ القصار وسائر الصناع واجيرهم لا ضمان عليهم إلا بالتعدى ويضمن الاستاذ، ولا يرجع عليهم. ٤٠٣٢٠٢: م: وإذا وطئ ثوباً، فتخرق إن كان ثوباً يوطأ مثله.

وفي الفتاوى العتائية: بان كان صفيقاً، م: فلا ضمان عليه بذلك، وإن كان ثوباً لا يوطأ مثله، فإنه يضمن سواء كان من ثياب القصار، أو لم يكن، وهذا بخلاف مالو حمل شيئاً في بيت القصار باذن الاستاذ، فسقط على ثوب، فتخرق إن كان من ثياب القصار [لا يضمن الأجير، وإنما يضمن الاستاذ، وإن لم يكن من القصار] ضمن الأجير، وفي الوطئ يضمن في الحالين إذا كان مما لا يوطأ مثله.

٥٠٣٢٠٢: م: وفي الخانية: وكذا لو عثر، فسقط عليها، م: وكذلك لو دخل بنار، أو يسراج بأمر القصار فوقعت شرارة على ثوب، فأحرقته. وفي الكبرى: أو أصابته دهن، م: إن كان من ثياب القصار [فلا ضمان على الأجير، وإنما الضمان على الأستاذ، وإن لم يكن من ثياب القصار ضمن الأجير].

٦٠٣٢٠٢: م: وفي الفتاوى الخلاصة: لو كان الثوب وديعة عند الاستاذ، فالضمان على الأجير، ولو اطفأ السراج وتركه في الحانوت، فإذا بقى شرارة، فوقعت على ثوب رجل فاحترق لا يضمن.

٧٠٣٢٠٢: م: وكذلك إذا استأجر رجلاً ليخدمه فوقع شيء من يده من متاع البيت أو سقط على شيء من متاع البيت ففسده فإنه لا ضمان عليه، بخلاف مالو سقط على وديعة كان عند صاحب البيت فافسد كان الضمان على الخادم وهذا بخلاف المودع إذا سقط من يده شيء، فوقع على الوديعة فافسدها يضمن وهنا قال: لا يضمن.

٧٠٣٢٠٢: م: أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن إبراهيم قال: يضمن كل أجير مشترك لإخادمك الخ. مصنف عبد الرزاق. البيوع، باب ضمان الأجير الذي يعمل بيده ٨/ ٢١٧ برقم: ١٤٩٤٦.

٢٣٢٠٨: - وفي الخانية: وإن كان بساطاً أو وسادة استعاره للبسط

لا يضمن رب البيت، ولا الأجير أيضاً، وفي الفتاوى العتابية: وكذلك إذا دخل الضيف في منزله فمشوا على بساط، أو جلسوا على وسادة، أو كان متقلداً بسيف، فجلس وتخرق بالسيف الوسادة، أو وطى ثوباً يوطأ مثله، لم يضمن، ولو كان وديعة أو ثوباً لا يوطأ مثله ضمن.

٢٣٢٠٩: - وفي الفتاوى العتابية: ويضمن القصار ماتلف بدقه المعتاد،

أو احترق بالنورة في الحجب، أو بالتشميس قرب الثوب إن شاء ضمنه قيمته معمولاً، وأعطاه الأجر، وإن شاء ضمنه غير معمول، ولا يعطى الأجر، ولو قال لرب الثوب: لا يحتمل هذا الثوب الدق، أو قال رجل للزجاجي: اقطع هذه الزجاجية، فقال قلما يسلم من القطع، فقال: إن تخرق، أو انكسر فلا شيء عليك [فدق الثوب] وقطع الزجاج، فتخرق الثوب، وانكسر الزجاج، فإن كان لا يسلم مثله غالباً فلا يضمن؛ لأنه رضى به، وإن كان يسلم مثله أحياناً ضمن.

٢٣٢١٠: - وفي الولوالجية: ولو حمل الأجير حملاً في بيت القصار فعثر

فسقط، وتخرق بعضها كان ذلك على القصار دون الأجير.

٢٣٢١١: - م: ولو أن أجير القصار فيما يدق من الثياب انفلتت منه المدقة

فوقعت على ثوب، فتخرق فهذا على وجهين: أما إن انفلتت المدقة أولاً على

٢٣٢٠٨: - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إبراهيم ليس على المستكرى والمستعير

والمستودع ضمان إلا أن يخالف. مصنف ابن أبي شيبة. البيوع، في المضاربة والعارية، والوديعة ١١/١٧٩ برقم: ٢١٨٦٤.

٢٣٢٠٩: - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن مسروق وشريح أنهما قالا: في قصار

خرق ثوباً يضمن قيمته ويأخذ ثوبه إليه.

وأخرج أيضاً عن مسروق وشريح قال: كانا يضمنان القصار شرواه يوم أخذه. مصنف ابن

أبي شيبة. البيوع، في القصار والصباغ وغيره ١١/٨٤ برقم: ٢١٤٥٣، ٢١٤٥٢.

الثوب قبل أن يقع على الخشبة التي يدق عليها، أو انفلتت بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها، فإن انفلتت قبل أن يقع على ثوب القصار، وخرق ثوباً، إن كان من ثياب القصار [فلاضمان عليه، وإنما الضمان على الاستاذ، وإن وقع على ثوب ليس من ثياب القصار] فإن الأجير يضمن، فأما إذا انفلتت المدقة بعدما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصار، فأصاب ثوباً آخر ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يضمن بلا تفصيل بين إن يكون ذلك من ثياب القصار، أو لم يكن .

٢٣٢١٢ :- حكى عن أبى بكر البلخى رحمه الله أنه كان يقول يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا وقعت المدقة ابتداء على الثوب، وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل، فكذلك هذا.

٢٣٢١٣ :- وإن أصابت آدمياً يجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا فى الثوب إن كان الانقلاب على الآدمى قبل أن يقع على الخشبة، فالضمان على الغلام، وإن كان بعد ما وقعت على الخشبة يجب أن يكون الضمان على الاستاذ لا على الأجير كأن الاستاذ فعل بنفسه.

٢٣٢١٤ :- وفى الولوالجية: ولو أصاب ذلك إنساناً فقتله كان ضمانه على الأجير دون الأستاذ هكذا ذكر فى الكتاب، وذكر الشيخ المعروف بنخواهرزاده رحمه الله هذا فى الوجه الأول وهو ما إذا أصاب إنساناً قبل أن يقع المدقة على الخشبة، أما فى الوجه الثانى : وهو ما إذا أصاب المدقة على الخشبة أولاً، فكذلك الجواب على قول، فأما على ظاهر الرواية إلا أن هذا غير سديد والصحيح هو الأول.

٢٣٢١٥ :- م: ولو كسر شيئاً من أداة القصار على هذا الوجه إن كان مما يدق به ويدق عليه بمثله، فلاضمان عليه، فأما إذا كان مما لا يدق به، ولا يدق على مثله فالأجير ضامن.

٢٣٢١٦ :- وفى الخانية: ولو انكسر شئ بعمل التلميذ من أداة القصار

إن كان مما يدين به، أو يدين عليه لا يضمن التلميذ، وإن كان مما لا يدين به ولا يدين عليه ضمن التلميذ.

٢٣٢١٧:- وفي الحاوي: قصار ضمن قيمة الثوب بسبب، ثم ظهر الثوب، قال أبو نصر رحمه الله تعالى: لا يملكه القصار.

٢٣٢١٨:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو دفع الثوب إلى القصار ليقصره غداً، أو إلى ثلاثة أيام وقبل القصار فأخر، ولم يفرغ غداً إلى ذلك الوقت وطالبه مراراً، ولم يدفع حتى سرق ضمن.

٢٣٢١٩:- م: ولو جفف القصار على جبل فمرت به حمولة فخرقته لاضمان عليه في قول أبي حنيفة، وعندهما يضمن والسائق ضامن.

٢٣٢٢٠:- وفي العيون: قصار استعان برب الثوب ليدق معه فأعانه وتخرق الثوب، ولا يدرى من أيّ الدقين تخرق، فالضمان كله على القصار رواه ابن سماعة، وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله أن على القصار نصف القيمة باعتبار الاحوال، وفي الفتاوى العتائية: وهو الصحيح، وفي الكبرى: قال القاضي فخر الدين: الفتاوى على أنه لا يضمن إلا بالنصف، والظاهر أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله كذلك وهذا يجب أن يكون على قولهما خاصة، أما على قول أبي حنيفة ينبغى أن لا يضمن القصار اصلاً، ما لم يعلم أنه تخرق من دقه بناء على أن يد الأجير المشترك يد أمانة عنده، ويد ضمان عندهما، أو يكون قوله كقول أبي يوسف اعتباراً للاحوال.

٢٣٢١٩:- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن شريح قال: يضمن القائد والسائق والراكب. مصنف عبد الرزاق. العقول، باب غرم القائد ٩/٤٢٢ برقم: ١٧٨٧٠. منصف ابن أبي شيبة، الديات، السائق والقائد ما عليه ١٤/١٥١ برقم: ٢٧٨٧٧.

٢٣٢٢١:- **وفى الظهيرية:** وروى عن أبى يوسف رحمه الله أن

القصار يضمن نصف الثوب ويعتبر فيه الأحوال، كما إذا جلس إنسان على فضل ثوب إنسان، ولم يعلم به صاحب الثوب حتى قام، فتخرق كان على الجالس نصف النقصان، وأما على قول أبى حنيفة ينبغى أن لا يجب الضمان فى فصل القصار، أو يجب عليه نصف الضمان كما قاله أبو يوسف اختاره الفقيه أبو الليث، **وفى الخانية:** وهو نظير مالهو تمسك رجل بثوب إنسان، فجذب صاحب الثوب ثوبه، فتخرق كان على المتمسك نصف الخرق .

٢٣٢٢٢:- **م: وفى النوازل:** سلم ثوباً إلى قصار أو خياط، ثم وكل رجلاً بقبضه، فدفع إليه القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب، ولا ضمان على الوكيل إذا هلك الثوب فى يده، ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه.

٢٣٢٢٣:- **وفى المنتقى:** رجل عنده ثياب وديعة، فجعل فيها ثوباً له، ثم طلبها صاحبها، فدفعها كلها إليه فضاع ثوب المستودع، فالأخذ ضامن له؛ لأن كل من أخذ شيئاً على أنه له، فضاع فهو ضامن له، وإن كان رب الثوب بعث رجلاً ليأخذ ثوبه، فدفع القصار إليه ثوب غير المرسل إن كان الثوب للقصار، فلا ضمان على الرسول، وإن كان لغيره ضمن رب الثوب أيهما شاء، فإن ضمن القصار لم يرجع على الرسول، وإن ضمن الرسول لم يرجع على القصار.

٢٣٢٢٤:- **وفى الفتاوى العتائية:** ولو دفع القصار ثوب إنسان إلى غيره خطأ، فقطع وخاطه، فرب الثوب يضمن أيهما شاء، فإن ضمن القاطع لا يرجع على أحد، وإن ضمن القصار رجع هو على القاطع، ويأخذ القاطع ثوبه من القصار.

٢٣٢٢٥:- وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه فى الثياب إلى إنسان، ولم يعلم فقطعه الأخذ ضمن الأخذ للقصار، وثوبه وكذلك كل من دفع متاع نفسه على ظن أنه له، ولو قال القصار: هذا ثوبك يصدق؛ لأنه أمين، وكذا فى كل أجير مشترك.

٢٣٢٢٦:- وهل يحل الانتفاع؟ إن أخذه عوضاً عن ثوبه يحل، وإلا فلا،

ولا أجر عليه إن انكر ثوبه، وكذلك إذا قال القصار: ونحوه دفعت الثوب إليك صدق أبى حنيفة وعندهما لا يصدق إلا بحجة.

٢٣٢٢٧:- وفي الخانية: قصار أمره صاحب الثوب أن يمسك الثوب بعد العمل حتى ينقد الأجر، فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن القصار فى قول أبى حنيفة.

٢٣٢٢٨:- وسئل القاضى شمس الإسلام الاوزجندى رحمه الله عمن دفع ثوبه إلى قصار ليقصره اليوم، فلم يفعل اليوم حتى هلك الثوب، هل يضمن القصار، قال: نعم، رجل بعث ثوباً إلى قصار بيد تلميذه، ثم قال للقصار: إذا أصلحته فلا تدفعه إلى تلميذى، فلما أصلحه دفعه إلى تلميذه، فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار؟ ف قيل إن كان التلميذ حين دفع الثوب إلى القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعث به إليك لا يضمن، وإن كان قال ذلك للقصار، فإن صدق القصار التلميذ فى ذلك ضمن، وإلا فلا.

٢٣٢٢٩:- وفي الذخيرة: دفع إلى قصار ثوباً ليقصره، فجاء صاحب الثوب يطلب الثوب، فقال القصار دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه فالقصار ضامن.

٢٣٢٣٠:- وقعت واقعة فى زماننا صورتها قوم من السراق أتوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماءً للشرب، وقال: انا رجل رستاقى محتاج إلى الماء حاجة شديدة، وباقي السراق قد اختفوا، ففتح القصار الباب، وأخرج الماء، فجلس طالب الماء على العتبة، واشتغل بالشرب، فحضر الباقون، ودخلوا الحانوت وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكرى بيس الناس فاتفقت أجوبة فى الفتاوى أن هذا لا يكون سرقاً غالباً، ويجب الضمان على القصار.

٢٣٢٣١:- وقاسوا هذه المسألة على مسألة ذكرها في شرح القدروى لو

احترق حانوت القصار من نار وقع من السراج، إن ذلك لا يعتبر حرقاً غالباً من قبل أنه يمكن إطفاء ذلك لو علم به في الابتداء، والحرق الغالب الذى لا يمكن تداركه لو علم فى الابتداء، فالسرق الغالب الذى لا يمكن استدراكه لو وقع العلم فى الابتداء، وهناك يمكن استدراكه، والتحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب.

٢٣٢٣٢:- وفى الخانية: ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق

صح شرطه؛ لأنه ذلك مقدور له

نوع آخر في المتفرقات

٢٣٢٣٣:- وفي النوازل: دفع إلى رجل مصحفاً ليعمل فيه، ودفع الغلاف معه، أو دفع سيفاً إلى صيقل ليصقله، ودفع الجفن معه، فسرقت لا يضمن الغلاف، وفي القدوري: عن محمد رحمه الله أنه قال: يضمن المصحف والغلاف والسيف والجفن، وإن أعطاه مصحفاً ليعمل له غلافاً أو سكيناً ليعمل [له نصاباً، فضا ع المصحف أو السكين لم يضمن، وهذا كله على قول محمد رحمه الله أما على قول] أبى حنيفة لا يضمن إلا ما هلك بصنعه أو بالتقصير في الحفظ كالمودع، والفتوى على قول أبى حنيفة رحمه الله.

٢٣٢٣٤:- وفي الذخيرة، وفي المنتقى: عن أبى يوسف رحمه الله رجل دفع إلى رجل سيفاً ليصلح من جفنه، فضا ع نصله لم يضمن، وكذلك لو دفع إليه مصحفاً ينقطه بأجر، فضا ع غلافه لا يضمن.

٢٣٢٣٥:- وكذلك لو دفع ثوباً ليرفوه في المنديل، فضا ع المنديل، وكذلك لو دفع إليه ميزاناً ليصلح كفته، فضا ع العود الذى يكون فيه الميزان، ولو دفع إليه ثوباً يقطعه صفة على سرجه فهو ضامن للصفة والسرج جميعاً.

٢٣٢٣٦:- دفع إلى صائغ ذهباً ليتخذ له سواراً منسوجاً والنسج لم يكن من عمله فاصلح الذهب وطوله، ودفع إلى من ينسجه، فسرق من الثانى، فإن كان الصائغ الأول دفعه إلى الثانى بغير أمر مالكة، ولم يكن الثانى أجيراً لأول، ولا تلميذاً له كان للمالك أن يضمن أيهما شاء فى قولهما، وعند أبى حنيفة رحمه الله الصائغ الأول ضامن، أما الأجير فإن ذكر أنه سرق منه بعد العمل لم يضمن، وأما مادام فى العمل فيده يضمنان

٢٣٢٣٣:- أخرج ابن أبى شيبه عن طلحة بن أبى سعيد قال: سمعت بكير بن عبد الله بن الأشج يحدث أن عمر بن الخطاب ضمن الصناع الذين انتصبوا للناس فى أعمالهم ما أهلكوا فى أيدهم. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع، فى القصار والصباغ وغيره ٨٣/١١ برقم: ٢١٤٤٩.

م: نوع آخر

٢٣٢٣٧:- الرد فى الأجير المشترك نحو القصار، والخياط، والنساج
على الأجير بخلاف ما لو آجر عبداً، أو دابة، وفرغ المستأجر فانه يجب الرد
على صاحب الدابة.

نوع آخر

٢٣٢٣٨:- النخاس أجير مشترك حتى لو ضاع جارية أو غلام عنه لا يصنعه
لا يضمن عند أبى حنيفة رحمه الله، وكذلك يتيمان أجير مشترك فمتى ضاع شئ
لا يصنعه كان فى وجوب الضمان عليه خلاف بين أبى حنيفة وصاحبيه رحمهم الله.
٢٣٢٣٩:- وكذلك الدلال أجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب إلى
رجل ليراه ويشترى، فذهب بالثوب، ولم يظفر به، فلا ضمان على الدلال، ولو
كان فى يد الدلال ثوب، فقال له رجل: هذا مالى سرق منى فدفع الدلال ذلك
إلى من أعطاه، فلا ضمان عليه.

٢٣٢٤٠:- وفى الذخيرة: رجل دفع إلى الصباغ ابريسماً ليصبغه له بكذا،
ثم أن صاحب الابريسم [قال: لا تصبغ ابريسمى ورده علىّ كذلك، فلم يدفعه، ثم
هلك الابريسم] فى يد الصباغ فلا ضمان على الصباغ.

٢٣٢٤١:- وفى الفتاوى الخلاصة: والكحال إذا صب الدواء فى عين
رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالتختان إلا إذا غلط، فإن قال رجلان: إنه ليس
بأهل وهذا من حرق فعله، وقال رجلان هو أهل لا يضمن، فإن كان من جانب
الكحال واحد ومن ذلك الجانب اثنان ضمن. وفى جنایات مجموع النوازل: وإن
قال للكحال: داو بشرط أن لا يذهب البصر، فذهب البصر لا يضمن.

٢٣٢٤١:- أخرج أبوداؤد فى سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال: من تطيب، ولا يعلم منه طب فهو ضامن. سنن أبى داؤد، الديات،
باب فيمن طب، ولا يعلم منه طب فاعنت ٢/ ٦٣٠ برقم: ٤٥٨٦.

م: نوع آخر

٢٣٢٤٢:- إذا دفع إلى القصار ثوباً، فلما سلمه القصار إليه، قال هذا ليس بشوبي، قال محمد رحمه الله: القول قول القصار مع يمينه في قول من يضمن القصار، وفي قول من لا يضمنه، ولكن لا يصدق في الأجر، ولا أجر له، ولو قال القصار: رددت عليك الثوب لا يصدق إلا ببينة، وكذلك الراعي المشترك إذا قال ذلك، أو قال: مات عندي، هذا كله رواية هشام عن محمد رحمه الله، وروى بشر بن المريسى عن أبي يوسف رحمه الله في القصار إذا قال القصار: رددت عليك فالقول له، قال بشر رحمه الله: هذا وهم منه، وينبغي في قياس قوله مع يمينه، وهذا بناء على أن يد الأجير عنده يد أمانة كيد المودع، وعندهما يضمنان كيد الغاصب، وقد ذكرنا أن الفتوى في هذا على قول أبي حنيفة.

٢٣٢٤٣:- وفي دعوى النوازل: دفع إلى قصار أربع قطع كرباس ليغسلها، فلما فرغ من ذلك، أعطى أجرته، فقال القصار: إبعث رسولاً عدلاً، لأبعثها إليك، ففعل فإذا هو ثلاث قطع والقصار يدعى أنه بعث الأربعة، فضاغ على يد رسوله يزعم أنه دفع، ولم يعدها على يسأل صاحب الثوب أيهما الصادق، فأيهما صدق برئ عن دعواه، ووجب له اليمين على الأجر، فإن حلف برئ من الأجر بحصة ذلك الثوب، وإن نكل لزمه ما ادعى، وفي الفتاوى العتائية: فأيهما صدقه برئ عن الضمان، ويحلف الآخر فإن صدق القصار وجب أجره بتمامه، وإن كذب القصار، وحلفه، فحلف، فللقصار على صاحب الثوب اليمين على الأجير، فإن حلف صاحب الثوب برئ عن حصته من الأجر.

٢٣٢٤٤:- وفي الفتاوى الفضلى: استأجر حملاً [ليحمل] له حمولة إلى بلد كذا، ويسلمها إلى السمسار، فحملها، فقال السمسار للحمال: إن وزن الحمولة في النار نامج كذا، وقال قد نقصت في الوزن، فانا لا أعطيك من الأجر

بحساب مانقص، ثم اختلفا بعد ذلك، فقال السمسار، أو فيتك الأجر وكذبه الحمال، فالقول قول الحمال، ولا خصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه.

٢٣٢٤٥: - وفي العيون: عن محمد رحمه الله فيمن دفع إلى ملاح اكرار حنطة يحمل كل كربكذا، فلما بلغ موضع الشرط، قال رب الطعام: نقص طعامي، وقد كان كاله على الملاح، وقال الملاح: لم ينقص، فالقول قول صاحب الطعام، ويقال للملاح كله حتى تأخذ منه من كل كر مقدار ماسمي، ولو طلب ضمان الملاح، وقد كان دفع إليه أجره فالقول للملاح، ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه مانقص من طعامك، فيحتمل أن يكون المراد به حتى تسترد من الأجر بقدر مانقص من طعامك، ويحتمل أنه أراد به تضمنين ما انتقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ، فإن كان المراد به الأول فهو ظاهر على قول الكل، وإن كان المراد به الثاني، فهذا على قول محمد رحمه الله خاصة أو على قوله وقول أبي يوسف: أما على قول أبي حنيفة رحمه الله ليس لصاحب الطعام تضمنين الملاح إلا بجناية، أو تقصير منه، والفتوى على قوله.

٢٣٢٤٦: - م، وفي النوازل: راكب سفينة قال له صاحب السفينة، حملتك بدرهمين فهات الدرهمين [وقال الراكب بل استأجر تنى لأحفظ السكان بدرهمين، فهات الدرهمين] فأقاما البيئة يقبل بيئة الراكب.

٢٣٢٤٧: - وذكر بعد هذا رجل ادعى على آخر أنك استأجر تنى لأحفظ السكان في سفينتك من ترمذ إلى آمل بعشرة دراهم، وادعى عليه رب السفينة أنى حملتك في سفينتى من ترمذ إلى آمل بخمسة دراهم، فالقول لكل واحد منهما مع يمينه، والبداية يمين احدهما ليست بأولى من البداية يمين الآخر لاستواء حالهما في الدعوى والانكار، فللقاضى أن يبدأ باحدهما، وإن أقرع نفيًا للتهمة، فحسن، ولا أجر لكل واحد منهما على صاحبه، وإن أقاما البيئة فالبيئة بيئة الملاح وله على صاحب السفينة عشرة دراهم، ولا أجر لصاحب السفينة على الملاح.

٢٣٢٤٨:- ولو ادعى رجل على آخر أنى أكثرينك بغلاً من ترمذ إلى بلخ بعشرة درهم وادعى عليه الآخر أنك استأجر تنى لابلغة إلى فلان ببلخ بخمسة دراهم فالقول لكل واحد منهما مع يمينه، ولا أجر، وإن أقاما البينة، فبينة صاحب البغل أولى.

٢٣٢٤٩:- وفي الفتاوى الفضلى: المستأجر إذا ادعى أنه استأجر الأرض، وفي الخانية: أو البيت، م: وهى فارغة، وادعى المواجه أنها كانت مشغولة مزروعة فالقول للمواجه بخلاف المتبائعين يختلفان فى فساد البيع بشرط، قال القاضى الإمام على السغدى رحمه الله: فى الإجارة يعتبر الحال إن كانت الأرض فارغة فالقول للمستأجر، وإن كانت مشغولة فالقول للآجر كما فى جريان الماء فى الطاحونه، وفي الكبرى: قال القاضى فخر الدين: الفتوى على قول القاضى على السغدى، وفي الخانية: قال رحمه الله ينبغى ان يكون القول قول منكر الشغل؛ لأن فى صحة إجارة المشغول روايتين، والصحيح أنها جائزة ويؤمر بالتفريغ والتسليم.

٢٣٢٥٠:- م، وفي النوازل: أجر داره سنة فلما انقضت السنة أخذ الدار وكنسها وسكنها، فقال المستأجر كان لى فيها دراهم فكنستها وألقيتها، فإن صدقه رب الدار فى ذلك ضمن، وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه.

نوع آخر

٢٣٢٥١:- إذا دفع إلى نساج غزلاً لينسجه، أو دفع إلى قصار ثوباً ليقصره، أو إلى صباغ ليصبغه، فجدد المدفوع إليه الغزل والثوب وحلف على ذلك، ثم أقر وجاء به منسوجاً، أو مقصوراً، أو مصبوغاً، فإن كان قد عمل قبل الجحود فله الأجر، وإن كان عمل بعد الجحود، ففي النساج الثوب للنساج، وهو ضامن للمالك غزلاً مثل غزله؛ لأنه بالجحود صار غاصباً ومن غصب غزلاً ونسجه بطل حق المالك وضمن مثل ذلك الغزل، ولا أجر له، وفي القصار الثوب لصاحبه ولا أجر له، وفي الفتاوى العتائية: فإن اختلفا فالقول لرب الثوب،

وروى عن محمد أنه يجب الأجر بكل حال [وفى الصباغ يخير رب الثوب إن شاء أعطاه قيمة ما زاد الصبغ فيه، وإن شاء ترك على ثوبه، وضمن قيمته أبيض كما فى الغاصب].

٢٣٢٥٢:- وفى واقعات الناطفى: ثوب مخيط قال رب الثوب أنا خطته، وقال الخياط أنا خطته، فإن كان فى يد رب الثوب أو فى داره فالقول قول رب الثوب مع يمينه، وفى الخانية: ولا أجر للخياط، م: وإن كان فى يد الخياط، أو فى أيديهما فالقول للخياط مع يمينه، وفى الخانية: وله الأجر

الفصل التاسع والعشرون

فى التوكيل فى الإجارة

٢٣٢٥٣:- الفتاوى العتائية: ولو وكل رجلاً يؤجر داره فله أن يواجر بماعز وهان وبأى ثمن كان عند أبى حنيفة، وعندهما لا يملك إلا بأجر مثل الدار أو بغبن يسير.

٢٣٢٥٤:- م: إذا وكل الرجل رجلاً بأن يستأجر له داراً بعينها ببدل معلوم ففعل، فالأجر يطالب الوكيل بالأجرة، والوكيل يطالب المؤكل وللوكيل أن يطالب المؤكل بالأجر، وإن لم يطالبه الآخر، وإذا وهب الأجر الأجر من الوكيل أو أبرأه صح، وللوكيل أن يرجع بالأجر على الآخر.

٢٣٢٥٥:- الوكيل باستيجار الدار إذا ناقض الإجارة مع الآخر إن لم يكن الوكيل قبض الدار المستأجر فمناقضته صحيحة قياساً واستحساناً، وإن قبضه فالقياس أن يصح المناقضة، وفى الاستحسان لا يصح.

٢٣٢٥٦:- وفى الفتاوى العتائية: ولو أجره الوكيل إجارة فاسدة لاضمان عليه، ولو وكله بأن يستأجر له داراً فاستأجر وسكن جميع المدة فالأجر عليه.

٢٣٢٥٧:- وفى الصيرفية: الوكيل بالإجارة لو استأجرها من المستأجر قال: لا يجوز؛ لأنه صار آجراً ومستأجراً، وقال قاضى بديع رحمه الله: كنا نفتى به، ثم رجعت وأفتى بالجواز. م: وإذا وكله أن يستأجر أرضاً له شهراً فاستأجرها شهرين فالشهر الأول للموكل والشهر الثانى للوكيل.

٢٣٢٥٨:- وإذا وكل رجلين باستيجار دار أو أرض فاستأجر أحدهما وقع العقد له، وإن دفعها الوكيل إلى المؤكل انعقدت بينه وبين المؤكل إجارة مبتدأة بالتعاطى.

٢٣٢٥٩:- وفى نوادر ابن سماعة: عن محمد وفى الامالى عن أبى يوسف رجل أمر رجلاً أن يواجر داره أو أرضه من رجل بأجر معلوم، ففعل ثم أن المواجر ناقض المستأجر الإجارة، فالنقض جائز، ولا ضمان على المواجر، ولو كان الأجر شيئاً بعينه، وتعجل الأجر ذلك، لا يجوز مناقضة على الأمر.

٢٣٢٦٠:- وإذا وكل الرجل رجلاً أن يستأجر له داراً بعينها من رجل هذه السنة بمائة درهم فاستأجرها الوكيل، وقبضها من المواجر وأراد المؤكل أخذها من الوكيل فمنعها الوكيل من المؤكل حتى يأخذ الأجر، فهذه المسألة على وجهين: (١) الأول: أن يكون الأجرة مطلقة ففى هذا الوجه ليس للوكيل أن يحبس الدار من الموكل، فإن منعها الوكيل مع أنه ليس له حق المنع حتى مضت السنة فالأجر واجب على الوكيل، ولو استأجر الدار لنفسه سنة، وقبض الدار مدة الإجارة كان عليه الأجر وإن لم يسكن كذا هنا، ويرجع الوكيل على المؤكل بالأجر. [(٢) الوجه الثانى: أن يكون الأجر مؤجلاً إلى سنة والجواب فى هذا الوجه نظير الجواب فى الوجه الأول والكلام فى هذا الوجه أظهر.

٢٣٢٦١:- ولو غصب رجل أجنبى الدار من المستأجر أو من الأجر حتى تمت السنة لم يجب عليهما أجر، ورأيت فى تعليق جدى القاضى الإمام جمال الدين رحمه الله ذكر فى بعض الروايات الوكيل فى هذه الصورة لا يرجع بالأجر على الآجر استحساناً قال ثمة: وهو الصحيح وهذا روى ابن سماعة فى نوادره عن أبى يوسف رحمه الله.

٢٣٢٦٢:- قال: وكذلك لو كان الأمر قبض الدار على الوكيل [ثم تعدى عليها الوكيل، فاخرجها من يد الأمر حتى مضت السنة لزم الأجر لرب الدار على الوكيل] ويرجع الوكيل بها على الأمر، فإن انهدمت الدار من سكنى الوكيل فلا ضمان عليه.

٢٣٢٦٣:- ثم قال محمد رحمه الله فى هذه المسألة من المسألة الأولى

من الباب: أن الوكيل يرجع بالأجر على الأمر فى القياس، هذا الذى ذكرنا إذا استأجر الوكيل الدار سنة بمائة درهم مؤجلة أو مطلقة، فأما إذا شرط الوكيل تعجيل الأجرة صح عليه وعلى الأمر فإن قبض الوكيل الدار، ودفع الأجرة، أو لم يدفع فله أن يمنع الدار من الأجر حتى يستوفى الأجر، فإذا منع الوكيل الدار من المؤكل بعد، طلب المؤكل حتى مضت السنة والدار فى يد الوكيل، فالأجر للأجر على الوكيل، ولا يرجع به على الأمر، فلو لم يطلب الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل الأجر، ورجع به على الأمر، فإن مضى نصف السنة، ثم طلب الأمر الدار، فمنع الوكيل منه حتى تمت السنة، وجب الأجر كله على الوكيل ويرجع الأمر بحصة ما كان قبل الطلب، ولا يرجع بحصة ما بعد الطلب والمنع.

٢٣٢٦٤:- **وفى الظهيرية:** رجل أمر رجلاً بأن يستأجر داراً بعينها سنة، فاستأجر المأمور، فابى أن يدفعها إلى الأمر وسكنها المأمور بنفسه حتى مضت السنة، قال أبو يوسف رحمه الله: الأجر على الأمر لاعلى المأمور، وقال محمد رحمه الله: يجب الأجر على الأمر.

٢٣٢٦٥:- **وفى فتاوى آهو:** المؤكل مع المستأجر إذا تفاسخا يفسخ، وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الإجارة؟ قال القاضى الإمام بديع الدين رحمه الله: لا، لأن الفسخ لم يظهر فى حقه.

٢٣٢٦٦:- **وفى اليتيمة:** سئل على بن أحمد رحمه الله عن رجل آجر أرض رجل فسمع ذلك المالك، فقال: لا أجيز هذا العقد، ثم قال بعد أيام، أجزته هل يجوز أم لا؟ فقال: إن رده فليس له أن يجيزه من بعد، قال رحمه الله: هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا.

٢٣٢٦٧:- **وفى نوادر ابن سماعة:** عن محمد رحمه الله رجل أمر رجلاً أن يستأجر له أرضاً بعينها فاستأجرها المأمور كما أمره الأمر به، ثم أن الأمر اشترى الأرض لنفسه بعد ذلك من صاحبها، وهو لا يعلم بالإجارة، ثم علم فإنه لا يكون له

أن يردّها، ويكون فى يده بحكم الإجارة معنى قوله لا يردّها لا يرد الإجارة.

٢٣٢٦٨:- وفيه أيضا: الوكيل باستيجار دار بعينها بعشرة إذا استأجرها بخمسة عشر، ودفعها إلى المؤكل، وقال: إنما استأجرتها بعشرة فلا أجر على الأمر، وعلى الوكيل الأجر لرب الدار، وهذه المسألة دليل أن الإجارة، لا ينعقد بالتعاضى.

٢٣٢٦٩:- وفى نوادر إبراهيم عن محمد الوكيل بإجارة الأراضى إذا دفع الأرض مزارعة إن كان البذر من قبل الوكيل لا يجوز، وإن من قبل المزارع جاز.

٢٣٢٧٠:- وفى نوادر بشر عن أبى يوسف: فى الوكيل بإجارة الدار بعشرة إذا آجرها بخمسة عشر فهذا فاسد ويتصدق بالخمسة إن كان قد أخذها.

٢٣٢٧١:- وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله: رجل آجر رجلاً داراً، ثم استحقها رجل بينة قامت له على الدار، وقال: كنت دفعتها إلى الآخر وأمرته أن يواجرها لى فالأجر لى، وقال الآخر: كنت غصبتها وآجرتها، فالأجر لى، فالقول قول رب الدار، وإن أقام الآخر بينة على ما ادعى من الغصب لا يقبل بينته، وإن أقام بينة على إقرار المستحق بما ادعى من الغصب قبلت بينته، وكانت الأجرة له.

٢٣٢٧٢:- ولو كان الآخر بنى فى الأرض بناء، ثم آجرها مبنية، فقال رب الأرض أمرتك أن تبني وتواجر، وقال الآخر: غصبتك وبنيتها وآجرتها، قال: يقسم الأجر على قيمة الأرض غير مبنية، وعلى البناء فما أصاب الأرض فهو لرب الأرض، وما أصاب البناء فهو للغاصب.

٢٣٢٧٣:- وفى الصيرفية: آجر دار غيره مدة فمضت المدة، ولم يجز المالك فالأجرة للفضولى، ويكون غاصباً سواء أجاز، أو لم يجز.

٢٣٢٧٤:- وفى الإبانة: فى عقد الفضولى يشترط لصحة الإجارة قيام أربعة أشياء العاقدان والمالك، والمعقود عليه، وإن كان الثمن عرضاً يشترط قيامه أيضاً، فيصير خمسة فى هذه الصورة، وفى النكاح لا يشترط قيام الفضولى.

الفصل الثلاثون

فى الإجار الطويلة المرسومة ببخارى

٢٣٢٧٥:- وفى الفتاوى العتائية: الإجارة الطويلة ببخارى صحيحة عند عامة المشائخ، ويكون الإجارة بعد الأيام المستثناة بمعنى الإجارة المضافة، والأيام المستثنى غير داخلة فى العقد، ولا أجر لها لكن السكنى يطيب له.

٢٣٢٧٦:- وإذاباع رب الدار يتوقف، فإذا دخلت الأيام المستثناة نفذ البيع وانفسخت الإجارة المضافة، وله أن يجبس ليستوفى ما عجل.

٢٣٢٧٧:- م: قال محمد رحمه الله فى كتاب الشروط: فى رجلين آجرا من رجل داراً عشرين، فخاف المستأجر أن يخرجاه منها، فأراد أن يستوثق من ذلك، فالحيلة أن يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم، والشهر الآخر ببقية الأجر، فإن معظم الأجر إذا كان للشهر الآخر فهما لا يخرجانه من الدار، وعن هذه المسألة استخرجوا الإجارة الطويلة المرسومة ببخارى وجعلوا أجر السنين المتقدمة شيئاً قليلاً، وجعلوا معظم الأجر للسنة الأخيرة.

٢٣٢٧٨:- وحكى أن فى الإبتداء كانوا يكتبون بيع المعاملة، فلما كان فى زمن الفقيه محمد بن إبراهيم الميدانى رحمه الله كره ذلك لمكان شبهة الربا، وأحدث هذا النوع من الإجارة ليصل الناس إلى الاسترباح باموالهم، فيحصل لهم منفعة الدار، والأرض مع الأمن عن ذهاب شئ مقصود من المال، فجعل المال بمقابلة السنين المتقدمة شيئاً قليلاً من الأجر، وجعل بقية المال بمقابلة السنة الأخيرة، واستثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة، وشرط الخيار لكل واحد منهما فى هذه الأيام الثلاثة.

٢٣٢٧٩:- وقد اخبرنى من أثق به: إنى وجدت الإجارة الطويلة المرسومة

فى فتاوى قديمة مروية عن محمد رحمه الله برواية الشيخ الإمام أبى حفص الكبير، وإنما شرط الخيار لكل واحد منهما ليتمكن كل واحد منهما من الفسخ، فيصل إلى أصل ماله بواسطة الفسخ، وإنما استثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة حتى يشترط الخيار فى هذه الأيام المستثناة، فيكون شرط الخيار فى غير الأيام الداخلة فى العقد، ولو كان شرط الخيار فى الأيام الداخلة يزيد الخيار على ثلاثة أيام فى العقد، وإنه يفسد العقد عند أبى حنيفة.

٢٣٢٨٠:- وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخارى يفتى بجواز هذه الإجارة، وكذا من بعده من أئمة بخارى إلى يومنا هذا، وكان الزهاد من مشائخنا كالشيخ الإمام أبى بكر حامد، والشيخ أبى حفص السفكردى رحمه الله، وأمثالهما لا يفتون بجواز هذه الإجارة، **وفى الظهيرية:** ويكرهونها اشد الكراهة، م: وكانوا يقولون: فيها شبه الربا، وليس الأمر كما قالوا، والمعنى المجوز دفع حاجة الناس بأموال الغير.

٢٣٢٨١:- **وفى الولوالجية:** قال: أجزت هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة أيام فى كل سنة، فهذا جائز، ولو قال: على أنه بالخيار ثلاثة أيام فى آخر كل سنة لا يجوز عند أبى حنيفة.

٢٣٢٨٢:- **وفى الخانية:** وهى على وجهين: (١) أحدهما: أنه إذا أراد يواجر الكرم إجارة طويلة، أو الأرض، وفيها زرع يبيع الأشجار، والزرع بأصولها من الذى يريد الاستيئجار بثمن معلوم، ويسلم إليه ثم يواجر منه الأرض مدة معلومة ثلاث سنين، أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة، أو كل ستة أشهر بمال معلوم على أن يكون أجر كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منها من تلك الأجرة كذا، وبقية مال الإجارة يكون بمقابلة السنة الخيرة، وأن يكون لكل واحد منها ولاية فسخ الإجارة فى أيام الخيار.

٢٣٢٨٣: - (٢) والوجه الثاني: أن يدفع الأشجار أو الزرع الذى فى

الأرض معاملةً إلى الذى يريد الإجارة على أن يكون الخارج بينهما مائة سهم سهم منها للدافع، والباقى للعامل، ثم يؤكل العامل فى صرف نصيبه من الخارج فيما أحب، ثم يواجر منه الأرض مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير أن يكون أحد العقدين شرطاً فى الآخر، ومشائخ بلخ وبعض مشائخ بخارى انكروا الوجه الأول، وقالوا: يبيع الأشجار ويبيع الزرع ليس يبيع رغبة بل هو فى معنى التلجنة، وبعضهم يجوزون طريق البيع أيضاً، وقالوا: ليس هذا يبيع التلجنة بل هو يبيع رغبة، وقال بعضهم: إن باع الأشجار، أو الزرع بثمان المثل، أو أكثر يكون رغبة، وإلا فلا وهذا ليس بصحيح أيضاً.

٢٣٢٨٤: - وذكر الطحاوى رحمه الله أنه إذا باع الأشجار وأجر الأرض

جاز بشرط أن يبيع الأشجار بطريقها إلى الباب إن كان لها طريق، وإن لم يكن لها طريق يينغى أن يبين للأشجار طريقاً معلوماً من الأرض حتى لو لم يبين لايجوز، وكان الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين رحمه الله يقول: الإجارة بطريق يبيع الأشجار باطلة كما قال بعض المشائخ رحمهم الله.

٢٣٢٨٥: - م: [ثم اختلف المشائخ رحمهم الله] الذين قالوا بجواز هذه

الإجارة انها يعتبر عقداً واحداً، أو عقوداً مختلفة، بعضهم قالوا: يعتبر عقوداً متفرقة حتى لايزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام فى عقد واحد، فيفسد به العقد عند أبى حنيفة، وبعضهم قالوا: يعتبر عقداً واحداً، وبعض المحققين من مشائخنا قالوا: يتعدى الفساد إلى الكل اعتبرناها عقداً واحداً، أو عقوداً.

٢٣٢٨٦: - فإن طلب حيلة فى جواز هذه الإجارة، فالحيلة إذا كانت الدار

للصغير أن يجعل الإجارة بتمامه للسنة الأخيرة، ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة مالا هو أجز مثله، أو أكثر، ثم يرى والد الصغير المستأجر عن أجرة السنين

المتقدمة ويصح إبراءه عند أبي حنيفة، ومحمد خلافاً لأبي يوسف، وإن أراد أن يصير مجمعاً عليه يلحق به حكم الحاكم.

٢٣٢٨٧:- والحيلة إذا استأجر الأب للصغير أن ينظر إلى أجر مثله كل سنة لهذه الدار، فيجعل مال الإجارة [على اعتباره للسنين المتأخرة، وللسنين المتقدمة شيئاً قليلاً، صورته إذا كان مال الإجارة] ألف درهم مثلاً وأجر مثل هذه الدار بكل سنة مائة يجعل بمقابلة عشرين سنة من أوائل هذه السنين شيء قليل، ويجعل بمقابلة عشرين سنين المتأخرة ألف إلا شيء قليل، فيجوز ويحصل المقصود.

٢٣٢٨٨:- وفي الذخيرية: وإن كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا يجوز هذه الإجارة. م: قال الصدر الشهيد والأصح عندي أنه يعتبر عقوداً في حق سائر الأحكام عقداً واحداً في حق ملك الأجرة بالتعجيل. وفي الظهيرية: أو باشتراط التعجيل، ويبتنى على هذا الاختلاف إجارة دار اليتيم إجارة طويلة، واستيجار الدار لليتيم إجارة طويلة.

٢٣٢٨٩:- ووجه البناء أن هذا العقد لا شك أنه لا يصح في المدة التي يصيبها قليل الأجر في الإجارة؛ لأنه يكون ضرراً في حق الصغير، ولا يصح في المدة التي يصيبها كثير الأجر في الاستيجار أيضاً، وهل يتعدى الفساد إلى الباقي، فمن جعله عقوداً قال: لا يتعدى الفساد إلى الباقي، ومن جعله عقداً واحداً، قال: يتعدى الفساد إلى الباقي، والشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله كان يفتي بتعدى الفساد إلى باقي المدة، وكان يقول هذا عقد واحد لفظاً ومعنى.

٢٣٢٩٠:- وفي الفتاوى الخلاصة: في الإجارة الطويلة إذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة، والإجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعتبر السنة بالأيام، ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة، فالحيلة أن يبيع الآجر المستأجر قبل أيام تمام السنة من غير إذن المستأجر حتى إذا جاءت أيام الفسخ

ينفسخ، وعلى قول البعض ينفسخ مضافاً، وبعض المشائخ افتوا بقول أبي يوسف ومحمد دفعاً للخرج.

٢٣٢٩١:- **وفى الذخيرة:** إذا دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر على المزارع حتى صار المزارع مستأجراً للأرض، ثم أجره من غيره إجارة طويلة من غير رضا المزارع لا يجوز، فإن رضى به المزارع انفسخت مزارعته وينعقد الإجارة الطويلة- **وفيه-** اجاره طويلة رافسخ كرد يد اجر من مستأجرا را گفت مال إجازات را برا بزمان ده دادش حق حبس باطل شود مستأجرا را. م: وكما يجوز الإجارة الطويلة فى العقار، والضياح يجوز فى الدواب والمماليك أيضاً، **وفى الخانية:** وكل شئ ينتفع به مع بقاء عينه، م: إذا المعنى لا يوجب الفصل وهذا كله فى الأملاك.

جئنا إلى الأوقاف

٢٣٢٩٢:- فنقول إذا استأجر وقفا من الأوقاف من المتولى مدة طويلة، فإن كان الواقف شرط أن لا يوجر أكثر من سنة، **وفى الذخيرة:** إلا إذا كان إيجارتها أكثر من سنة أنفع للفقراء، فحينئذ يوجر أكثر من سنة واحدة، وقال الفقيه أبو جعفر: إنما اجوز فى ثلاث سنين، ولأجوز فيما زاد على ذلك، والصدر الشهيد حسام الدين (تغمده الله بالرحمة والرضوان) كان يقول فى الضياح يفتى بالجواز فى ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة فى عدم الجواز، وفى غير الضياح يفتى بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة إلا إذا كانت المصلحة فى الجواز، وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان، والموضع.

٢٣٢٩٣:- ثم إذا استأجر الوقف على الوجه الذى جاز فرخصت أيجرتها لا يفسخ الإجارة، وإذا ازداد أجر مثلها بعد مضى بعض المدة، ذكر فى فتاوى أهل سمرقند أنه لا يفسخ العقد، وذكر فى شرح الطحاوى: أنه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد، وإلى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى.

٢٣٢٩٤:- ولو كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ الإجارة فيها بأن كان فيها زرع لم يستحصد بعد، فإلى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك، وبعد الزيادة إلى تمام السنة يجب أجر مثلها، وزيادة الأجر إنما يعرف إذا ازدادت عند الكل، ذكر الطحاوى هذه الجملة فى كتاب المزارعة، فأما فى الأملاك لا يفسخ العقد رخص أجر مثلها، أو غلا باتفاق الروايات.

٢٣٢٩٥:- وفى الذخيرة: حمام الوقف إذا أجره المتولى من رجل، فجاء رجل، وزاد فى الاجر ليس للمتولى أن ينقض الإجارة الأولى إذا أجره بأجر مثله، أو انقص بقدر ما يتغابن الناس فيه.

٢٣٢٩٦:- وفى الخانية: وإن كانت الإجار الأولى، بما لا يتغابن فيه الناس يكون فاسدة فله أن يواجرها إجارة صحيحة، أما من الأول، أو من غيره بأجر المثل، أو بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر، وإن كانت الإجارة الأولى بأجر المثل ثم ازداد أجر مثله كان للمتولى أن يفسخ الإجارة، وما لم يفسخ يكون على المستأجر الأجر المسمى.

٢٣٢٩٧:- م: وإذا استأجر من آخر داراً، أو أرضاً مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلاً، ثم أن الأجر أجرها من غيره إجارة طويلة مرسومة لاشك أن الإجارة الطويلة لا يجوز فى مدة الإجارة القصيرة لما ذكرنا أن الإجارة المتأخرة لا ينعقد أصلاً، وهل يجوز فيما وراءها، فمن جعلها عقداً واحداً يقول: لا يجوز، ومن جعلها عقوداً متفرقة يقول: يجوز.

٢٣٢٩٨:- وإذا باع الأجر المستأجر فى الإجارة الطويلة، ثم جاء وقت الاختيار هل ينفذ البيع؟ حكى عن الشيخ عبد الواحد الشيبانى رحمه الله أن فى المسألة روايتان بعض مشائخ زماننا قالوا: يجب أن يفتى بعدم النفاذ احترازاً عن التلبيس والاحتيال، قال الصدر الشهيد حسام الدين: يجب أن يكون نفاذ هذا البيع فى الإجارة الطويلة باتفاق الروايات.

٢٣٢٩٩: - وفي الذخيرة: وإن كان الآجر باع المستأجر في أيام الفسخ

قبل الفسخ، ذكر الشيخ الإمام السرخسي أن هذا الفصل يجب أن يكون على الروايتين أيضاً، كما لو باعه قبل أيام الفسخ، وكان الصدر الشهيد حسام الدين يقول: يجب أن ينفذ البيع هنا باتفاق الروايات - وفيه - وهب المستأجر الآجر في الإجارة الطويلة قبل انفساخ الإجارة لا يصح.

٢٣٣٠٠: - وفي الحاوي: سئل عمن استأجر منازل إجارة طويلة على

الرسم، ثم أن المواجه نقض هذه المنازل برضا المستأجر أولاً وجدد بناءها، قال: لا ينتقض الإجارة.

نوع آخر من هذا الفصل

١- ٢٣٣٠: - قد كتبنا أن الأيام المستثناة فى الإجارة الطويلة غير داخله تحت العقد، فلو أجره المستأجر من غيره يبين تلك الأيام فى الإجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادى عشر والثانى عشر مثلاً من شهر كذا، ويستثنى نصاً ليتين الداخل من الأيام فى العقد الثانى من غير الداخل، هكذا ذكر الحاكم الشهيد السمرقندى رحمه الله فى كتاب الشروط، وهذا إذا كتب ذكر الإجارة الثانية على حدة، أما إذا كتب فى الذكر الأول، أو على ظهره، فذكر فيه سوى الأيام المستثناة المذكورة فيه يكفى لجواز العقد الثانى.

٢- ٢٣٣٠: - وفى الذخيرة: ثم إذا أراد أن يكتب كتاب الإجارة الطويلة فى دار، يكتب بعد التسمية هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلانى من فلان بن فلان جميع الدار التى هى ملك الآجر هذا فى يده، ويجب تصرفه، وموضع هذه الدار فى بلدة كذا فى محلة كذا فى سكة كذا بقرب مسجد كذا فى رفيقه كذا على من يدخلها، أو يساره، أو المنزل الأول منها والثانى والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وبحقوقها ومرافقها التى حق لها من حقوقها وكل هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها، وكل قليل وكثير هو لها أو منها من حقوقها بثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من تسع وعشرين سنة أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا بكذا وكذا درهما جيدة منقطة معدودة، وزنه بوزن سبعة نصفها كذا على أن يسكنها المستأجر هذا ويسكنها من أحب ويتنفع بها، أو وجوه الانتفاع، ويؤجرها من شاء إجارة صحيحة نافذة لازمة لافساد فيها، ولاعدة، ولا تلجئة على أن يكون تسع وعشرين سنة من أوائلها سوى الأيام المستثناة منها بأربعة دراهم خمسة أسداس درهم قسط كل

سنة منها سوى الأيام المستثناة سدس درهم، وقبض المستأجر هذا جميع هذه الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب يوم وقع عقد الإجارة هذه قبضا صحيحاً فارغاً عن كل شاغل ومائع وسلم الأجرة المستأجر هذا جميع الأجرة المذكورة في هذا الكتاب بتمامه وكما له على سبيل التعجيل إلى الآجر هذا، وقبضه منه الآجر هذا قبضاً صحيحاً، وجعل كل واحد من المتعاقدين صاحبه بالخيار في هذه الأيام يفسخ هذا العقد أيّهما شاء وأحبّ وتفرقا عن مجلس هذا العقد طائعين راغبين لاعلة لهما، ولالواحد منهما من مرض، أو غيره، ولايولى على واحد منهما، ولاعليها، وتفرقا بعد صحة عقد هذه الإجارة، وتمايه تفرق الابد ان، والأقوال بعد ما أقرأ على أنفسهما أنهما رأيا هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب ظاهرها، وباطنها وسائر أرضها، وبناءها، وجميع حقوقها وما فيها، ومنها من قليل، وكثير داخلاً فيها، وخارجاً منها وعرفاه، ورأياه عند عقد هذه الإجارة، ورضيا به وتعاقدا على ذلك في يوم كذا وسنة كذا.

٣٣٣٠٣:- قالوا: ولاينبغي أن يكتب في اشتراط الخيار على أن لكل واحد منهما حق الفسخ في هذه الأيام بمحضر من صاحبه، وبغير محضر من صاحبه؛ لأن على قول بعض مشائخنا رحمهم الله لا يصح الفسخ بدون محضر من صاحبه على قياس قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وكان هذا شرطاً فاسداً دخل في هذا العقد، فيجب فساد العقد.

نوع آخر من هذا الفصل

٣٣٣٠٤:- اختلف مشائخنا رحمهم الله ممن يجوز الإجارة الطويلة في فصل، وهو أنه إذا كان بين أحد العاقدين بحيث لا يعيش إلى مدة ثلاثين سنة معه غالباً هل يصح الإجارة؟ فبعضهم لم يجوزوا ذلك، وممن لايجوزه القاضي الإمام أبو عاصم العامرى، وبعضهم جوزوا ذلك، وممن جوز ذلك، الخصاف رحمه الله.

٣٣٣٠٥:- وإذا استأجر شيئاً إجارة طويلة صحيحة بدنانير دين

موصوفة، فأعطاه مكان الدنانير دراهم، ثم تفاسخا العقد، فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدراهم، ولو كان العقد فاسداً، وباقي المسألة بحالها يطالب الأجر بإعطاء الدراهم.

٢٣٣٠٦:- وإذا آجر أرضاً وفي الأرض زرع، أو أشجار لا يجوز، وإن أراد الحيلة في ذلك، فقد مر ذكره في الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب.

٢٣٣٠٧:- وإذا استأجر كرمًا لم يره، وقد كان باع صاحب الكرم الأشجار قبل الإجارة، حتى صحت الإجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم، ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كما في البيع، ولو أكل من ثمار الكرم، فقد قيل: لا يبطل خيار الرؤية.

٢٣٣٠٨:- وإذا قال لغيره: آجرتك دارى هذه، أو قال: أرضى هذه على أنك تفسخ العقد متى شئت كانت الإجارة فاسدة.

الفصل الحادى والثلاثون فى الليف

٢٣٣٠ ٩:- إذا استأجر الرجل داراً، ولم يسم ما يعمل فيها ينصرف إلى السكنى، وليس له ان يعمل فيها عمل القصارين والحدادين، فإن عمل وانهدم كان عليه الضمان، ولا أجر عليه، فإن سلم لأجر عليه قياساً وعليه الأجر استحساناً.

٢٣٣١ ١٠:- وإذا استأجر ثوباً ليلبسه مدة معلومة بأجر معلوم ليس له أن يلبس غيره، فإن البس غيره فى ذلك الوقت إن هلك ضمنه الملبس، ولا أجر عليه، وإن سلم لأجر عليه أيضاً.

٢٣٣١ ١١:- وإذا استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم بأجر معلوم ليس له أن يركب غيره، فإن حمل عليها غيره ضمن، ولا أجر عليه، وقد مرت فى إجارة الثياب، وإن ركب هو وحمل معه آخر، فسلمت، فعليه الكراء كله، وإن عطبت بعد بلوغها ذلك المكان من ذلك الركوب، فعليه الأجر كله، وهو ضامن بنصف قيمته، وإذا استأجر دابة ليذهب فى مكان كذا، فذهب بها فى مكان آخر، وسلمت الدابة، أو هلكت فلا أجر عليه.

٢٣٣١ ١٢:- والأصل فى جنس هذه المسائل، وهو أن استيفاء المعقود عليه يوجب الأجر على المستأجر. (١) إذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو معقود عليه. (٢) أما إذا لم يتمكن فلا، ألا ترى أن من استأجر من آخر ثوباً بعينه ليلبسه، وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوباً آخر، ثم أن المستأجر لبس الثوب المغصوب دون الثوب المستأجر، فإن كان متمكناً من لبس الثوب المستأجر، بأن كان فى بيته، فإنه يجب الأجر على المستأجر فى الثوب المستأجر، وإن لم يكن متمكناً، بأن غصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر، لأجر على المستأجر أصلاً لهذا؛ لأن فى الوجه الأول استوفى مالىس بمعقود عليه، وهو منافع الثوب المغصوب مع تمكنه من استيفاء ما هو

معقود عليه، وفى الوجه الثانى مالىس هو معقود عليه مع عجزه عن استيفاء ماهو معقود عليه، ومتى استوفى ماهو معقود عليه وزيادة، فإن سلم العين يسقط اعتبار الزيادة، ويجب الأجر، ولا يجب الضمان.

٢٣٣١٣ :- وإن هلك العين بسبب استيفاء تلك الزيادة أن صار المستأجر بسبب استيفاء الزيادة مستعملاً كل العين، يجب ضمان كل العين، وإن صار مستعملاً بعض العين يجب ضمان البعض، وهل يجب الأجر؟ ففيم إذا وجب [الضمان كل العين لا يجب شىء من الأجر، وفيما إذا وجب] ضمان العين بقدر الزيادة يجب كل الأجر، ومتى كان المستوفى مع مداخل تحت العقد جنساً واحداً من حيث الاسم إلا أن بينهما تفاوتاً، فإن كان تفاوتاً فاحشاً التحقاً بجنسين مختلفين فلا يعتبر معقوداً عليه، فباستيفائه لا يجب الأجر، وإن كان التفاوت يسيراً لا يلتحقان بجنسين مختلفين بل يعتبر الجنس واحداً، ويكون التفاوت راجعاً إلى الصفة، فإن لم يسلم يجب الضمان، ولا يجب الأجر، وإذا سلم يجب الأجر، ولا يجب الضمان.

٢٣٣١٤ :- [إذا ثبت هذا جئنا] إلى مسألة البيت فنقول المعقود عليه لما كان هو السكنى، فإذا سكن، وعمل فيها عمل القصارين والحدادين، فقد استوفى ماهو معقود عليه، وهو سكنه، إلا أنه استوفى زيادة شىء بسبب عمل القصارين والحدادين، فإن سلمت الدار سقط اعتبار الزيادة، وإن هلك الدار لا يجب الأجر، ويجب كل الضمان [لأنه باستيفاء هذه الزيادة صار مستعملاً كل الدار، فيجب كل الضمان عند الهلاك] ولم يجب شىء من الأجر.

الفصل الثانى والثلاثون

يقرب إلى المسائل التي هي بمعنى قفيز الطحان

٢٣٣١٥:- قال إذا دفع إلى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فالحادث كله لصاحب البقرة، وعليه أجر مثل عمل المدفوع إليه، وضمن العلف، قال: فلو مضى على ذلك زمان، واتخذ المدفوع إليه بعض اللبن مصلاً، والبعض قائم فى يده فما كان قائماً فى يده من اللبن فهو للمالك، وما اتخذه المدفوع إليه مصلاً فهو للمدفوع إليه، وانقطع حق المالك عنه لتبدل الاسم والمعنى، وعلى المدفوع إليه لصاحب البقرة مثل ذلك اللبن.

٢٣٣١٦:- وعلى هذا إذا دفع الدجاجة إلى رجل ليكون البيضات بينهما، فلو أن المدفوع إليه دفع البقرة، أو الدجاجة إلى رجل آخر بالنصف

٢٣٣١٥:- أخرج الطحاوى فى مشكل الآثار عن أبى سعيد الخدرى قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل، وعن قفيز الطحان. مشكل الآثار، بيان مشكل ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من نهيه عن قفيز الطحان. ٢١٠/١ برقم: ٧١٧، السنن الكبرى للبيهقى. البيوع، باب النهى عن عسب الفحل ٢٥٠/٨ برقم: ١١٠٠٨، سنن الدارقطنى. البيوع، ٤٢/٢

وأخرج الطبرانى فى الكبير عن عوف بن مالك الأشجعى قال: غزونا مع عمرو بن العاص ومعنا عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فاصابتنا مخمصة شديدة، فوجدت قوماً يريدون أن ينحروا جزوراً، فقلت اعينكم عليها، وانحرها وتقطعونى منها شيئاً، قالوا: نعم، ففعلت، فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب، فقال: قد تعجلت أجره وما أنا بآكله، وقال أبو عبيدة مثل ذلك فتقدم على النبى صلى الله عليه وسلم فلما رآنى قال يا صاحب الجزور. المعجم الكبير للطبرانى ٧١، ١٨ برقم: ١٣١، السنن الكبرى للبيهقى، الإجارة، باب لا تجوز الإجارة حتى تكون معلومة ٤٠/٩ برقم: ١١٨٥٧

فهلك فى يده، فالمدفوع إليه الأول ضامن، فلو أن المدفوع إليه بعث البقرة إلى السرح فلا ضمان لمكان العرف.

٢٣٣١٧:- وفى ييوع الفتاوى: إمراة أعطت بذر الفيلق إلى إمراة بالنصف، فقامت عليه، حتى أدرك فالفيلق لصاحب البذر؛ لأنه حدث من بذره ولها على صاحب البذر قيمة الورق وأجر مثلها.

٢٣٣١٨:- وفى إجارات الفتاوى: إذا دفعت بذر الفيلق إلى أختها وأخيها على أن الفيلق بينهم اثلاثاً، فلما خرج الدودة، قالوا: إن أكثرها قد هلك، فقال لهما: ادفعا إلىّ ثمن البذر، وأنا منه برئى، وهما كاذبان، وقد خرج الفيلق كله، فالفيلق كله لها، ولهما عليها قيمة ورق الفرصاد إن كان له قيمة، وأجر مثل عملهما فى ذلك.

٢٣٣١٩:- وفى مضاربة فتاوى أبى الليث: إذا دفعت إلى إمراة دوداً لتقوم عليها بنفقتها على أن الفيلق بينهما نصفان فهو بمنزلة المضاربة، وكل الفيلق لصاحب الدود، وعليها أجر المثل، وثمر الأوراق.

٢٣٣٢٠:- ولو غصب من آخر دود القز أو بيض الدجاجة فامسكها، حتى خرج الفيلق والفرخ [لمن يكون الفرخ والفيل]؟ حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله أنه قال: إن خرج بنفسه فهو لصاحبه.

٢٣٣٢١:- والحيلة فى جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة، وصاحب الدجاجة والبقرة نصف الدجاجة، والبقرة من المدفوع إليه ويرثه عن ثمن ما اشترى، فيكون الخارج بينهما.

٢٣٣٢٢:- رجل له غريم فى مصر آخر قال لرجل: اذهب إليه وطالبه بالدين الذى لي عليه، وهو كذا فإن قبضته فلك عشرة من ذلك ففعل فله أجر المثل.

الفصل الثالث والثلاثون فى الاستصناع

٢٣٣٢٣:- ذكرنا فى كتاب البيوع كيفية الاستصناع وصفته، وما يجوز فيه وما لا يجوز، ولم يذكر ثمة المسائل، فتذكر هنا، ومحمد رحمه الله أورد باب الاستصناع فى البيوع والإجارات، فنحن فعلنا كذا اتباعاً له، والاستصناع أن يكون العين والعمل من الصانع، فأما إذا كان العين من المستصنع لا من الصانع يكون إجارة، ولا يكون استصناعاً.

٢٣٣٢٤:- وفى تجنيس خواهرزاده: الاستصناع أن يشتري منه شيئاً ويستصنع البائع فيه مثل أن يشتري الأديم، ويأمر البائع أن يتخذ له منه خفاً يصف له قدره، وعمله فهذا جائز استحساناً، وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة، وأشباهها إذا بين صفته وقدره.

٢٣٣٢٥:- م: قال محمد رحمه الله: وإذا اسلم الرجل إلى حائك فى ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنسه، ورقعته والغزل من الحائك، حتى كان استصناعاً، فالقياس أن يجوز [ولكن استحسن، وقال: لا يجوز] وإن ضرب [لذلك اجلاً يصير سلماً، ذكر المسألة فى كتاب الإجارات من غير ذكر خلاف].

٢٣٣٢٦:- وذكر فى كتاب البيوع من شرح شيخ الإسلام [أن الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلماً بضرب الأجل] فى قول أبى حنيفة رحمه الله، وعندهما لا يصير سلماً، وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلماً بضرب الأجل [بالإجماع].

٢٣٣٢٧:- وفي القدوري: وإن ضرب في الاستصناع أجلاً فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه إلى قبض البدل في المجلس، ولا خيار لواحد منهما في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف، ومحمد رحمهما الله ليس بسلم من غير فصل بين مال الناس فيه تعامل، وبين ما لا تعامل لهم فيه، فذكر المسألة في كتاب الإجارة من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الإسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلماً بضرب الأجل بالإجماع.

٢٣٣٢٨:- قال محمد رحمه الله: وإذا دفع حديداً إلى حداد ليصنعه اناء مسماة بأجر مسمى، فجاء به الحداد على ما أمره به صاحب الحديد فإنه لا خيار لصاحب الحديد، ويجبر على القبول، ولو خالفه فيما أمر به، فإن خالفه من حيث الجنس بأن أمره أن يصنع له منه قدوماً فصنع له مرأً ضمن حديداً مثل حديده، ولا اناء له، ولا خيار لصاحب الحديد، وإن خالفه من حيث الوصف بأن أمره أن يصنع له منه قدوماً يصلح للنجار، فصنع منه قدوماً لكسر الحطب، فصاحب الحديد بالخيار إن شاء ضمنه حديداً مثل حديده، وترك القدوم عليه، ولا أجر، وإن شاء أخذ القدوم، وأعطاه الأجر، وكذلك الحكم في كل ما يسلمه إلى عامل ليصنع منه شيئاً مسماة كالجلد يسلمه إلى الاسكاف ليصنع خفين أو ما أشبهه.

٢٣٣٢٩:- رجل سلم غزلاً إلى حائك لينسجه، وأمره أن يزيد في الغزل رطلاً من عنده، فهذا على أربعة أوجه (١) الأول: أن يقول: اقرضني رطلاً من غزلك على أن أعطيك مثله، وأمره أن ينسج منه ثوباً على صفة معلومة بأجرة

٢٣٣٣٧:- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن طلحة بن أبي سعيد قال: سمعت بكير بن عبد الله ابن الأشج يحدث: أن عمر بن الخطاب ضمن الصانع الذين انتصبوا للناس في أعمالهم ما أهلكوا في أيديهم. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في القصار والصباغ وغيره ٨٣/١١
برقم: ٢١٤٤٩

معلومة، فإنه جائز استحساناً سواء كان الاستقراض مشروطاً في عقد الإجارة أو لم يكن، والقياس فيما إذا كان الاستقراض مشروطاً في عقد الإجارة لا يجوز الإجارة. (٢) **وأما الوجه الثاني:** وهو إذا قال زدني رطلاً من غزلك على أن أعطيك غزلاً، مثل غزلك فإنه جائز ويكون قرضاً. (٣) **الوجه الثالث:** أن يقول زدني غزلاً، وسكت فإنه يجوز أيضاً، ويكون قرضاً، ثم إن لم يكن مشروطاً في عقد الإجارة جازت الإجارة قياساً، واستحساناً، وإن كان مشروطاً، فالمسألة على القياس، والاستحسان الذي ذكرنا، فإن وقع الاختلاف بين رب الثوب، وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل، فقال رب الثوب: لم تزد فيه شيئاً، وقال الحائك: لا، بل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع يمينه، **وفى الخانية:** على علمه أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل، م: وعلى الحائك البينة، فإن نكل رب الثوب عن اليمين يثبت ما ادعاه الحائك، فيلزم رب الثوب ذلك، وإن حلف برئ عما ادعاه الحائك، وإن كان الثوب قائماً سيأتي الكلام فيه بعد هذا إن شاء الله تعالى. (٤) **الوجه الرابع:** أن يقول زد رطلاً من غزلك على أن أعطيك ثمن الغزل وأجر عملك كذا درهماً، فالقياس أن لا يجوز، وفي الاستحسان يجوز.

٢٣٣٣٠:- وإذا جاز هذا فإن اختلفا بعد الفراغ من الثوب، فقال رب الثوب: لم تزد فيه شيئاً، وقال الحائك: زدت فيه ما امرتني، فهذا على وجهين أيضاً، فإن كان مستهلكاً ذكر أن القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه. (١) فإن نكل عن اليمين ثبتت الزيادة، وكان عليه جميع ماسمى للحائك بعضه بازاء العمل وبعضه ثمن الغزل. (٢) وإن حلف لم يثبت الزيادة ذكر محمد في الكتاب أنه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه أجر الثوب.

٢٣٣٣١:- ومعرفة ذلك أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله فيما أمر به، وذلك عمله في من ونصف، وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك؛ لأنه

قابل المسمى بالغزل وبالعَمَل في مَنْ ونصف؛ لأنّ منا من الغزل أعطاه المستأجر، ونصف من اشترى منه، فيطرح عنه ثمنه، وما أصاب العمل، وهو أجر الثوب يلزمه، حتى انه إن كان المسمى مثلاً ثلاثة دراهم بازاء الغزل، وبازاء العمل، وقيمة الغزل درهم وأجر مثل عمله فيما [أمر به درهمان من المسمى، يطرح عنه درهم ثمن الغزل، ويقسم مابقى من المسمى على أجر مثل عمله فيما] عمل وفيما لم يعمل فلا بد أن يطرح عنه حصة ذلك من الأجر.

٢٣٣٣٢:- وكيف يتعرف حصة مالم يعمل في الزيادة من الأجر مما عمل اختلف فيه المشائخ، قال بعضهم: يتعرف باعتبار الوزن إن كان مادفع إليه مناً من غزل، وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل، وذلك درهمان عليهما أثلاثاً، ثلثاه بازاء ماعمل وثلثه بازاء مالم يعمل، فيطرح عنه الثلث، ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره.

٢٣٣٣٣:- وقال بعضهم: بانه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة، والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره، وإذا وجب اعتبارها يجب أن يقسم الباقي من المسمى، وذلك درهمان على أجر مثل عمله [في من وأجر مثل عمل في من ونصف فإن كان أجر مثل عمله] في من ونصف درهمين، ونصف، وفي من درهمان يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح عنه من درهمين نصف درهم حصة مالم يعمل اللهم إلا أن يكون التفاوت بين القصير، والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الأجر، ونقصانه، ولم يذكر محمد رحمه الله أن صاحب الثوب يخير.

٢٣٣٣٤:- ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى؟ فعلى قول بعضهم [أجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى، وعلى قول بعضهم] إن رضى بالعيب، فعليه المسمى بحساب ذلك، وإن لم يرض بالعيب، فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى، ومحمد رحمه الله ذكر الأجر في هذه المسألة مطلقاً، ولم يقل

المسمى، فيجب تخريجها على حسب ما ذكرنا في المسألة الأولى، فأما إذا كان قائماً، إن كان لا يعرف مقدار مادفع إليه صاحب الغزل، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان هالكاً من أوله إلى آخره.

٢٣٣٣٥:- وإن كان الثوب قائماً فكان الجواب فيه كالجواب فيما إذا كان الثوب مستهلكاً في جميع ما ذكرنا إلا في حكم واحد، وهو أنه متى حلف، ولم يثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمنه غزلاً مثل غزله، فأما ماعدا ذلك، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان مستهلكاً، فأما إذا كان الثوب قائماً، وقد عرف مقدار مادفع إليه من الغزل، فإن تصادقا على أن مادفع من إذا كان الثوب قائماً فإنه يوزن الثوب، ولا يلتفت إلى قول واحد منهما بل يوزن الثوب، فإن وزن فإذا هو من واحد لم يثبت الزيادة بيقين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين.

٢٣٣٣٦:- وإن كان منونين فالقول قول الحائك إن لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق، وإن ادعى أن الزيادة من الدقيق فإنه يرى أهل البصر من تلك الصناعة، فإن قالوا: قد يزيد الدقيق مثل هذا، فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه، وإن قالوا: الدقيق لا يزيد هذا القدر صار الظاهر شاهداً للحائك، فيكون القول قوله لكن مع اليمين.

٢٣٣٣٧:- قال ولو إن رجلاً دفع سمسماً إلى رجل، فقال: اقشره وربّه ببنفسج واعصره على أن أعطيك أجرك درهماً كان هذا فاسداً إلا أن يكون قدر ما يربى به مثل هذا السمس من البنفسج معروفاً فيما بين الناس فحينئذ يكون جائزاً، فرق بين هذا وبين ما إذا دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه بعصفر كانت الإجارة جائزة، وإن لم يبين قدر العصفر.

٢٣٣٣٨:- قال: وإذا دفع الرجل جلدًا إلى الإسكاف واستأجره باجر مسمى على أن يخرز له خفين، وسمى له المقدار والصفة على أن ينعله الإسكاف ويطنه من عنده، ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استسحاناً، والقياس أن لا يجوز.

٢٣٣٣٩:- وفى الذخيرة، وفى المنتقى: ذكر محمد رحمه الله رجل دفع إلى خياط ظهارة، وقال بطنها لى من عندك فهو جائز، فصار فى المسألة روايتان، ولو دفع إليه بطانة، وقال ظهرها لى من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات، ثم ان محمداً رحمه الله جوز هذا التصرف، وإن لم ير صاحب الجدل النعل والبطانة وصرفه إلى بطانة ونعل يليق بذلك الخف.

٢٣٣٤٠:- وكذا إذا أمر الرجل اسكافاً أن يخرز على خفيه ومكعبيه أربع قطع من صرم بكذا، ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحساناً، وكذا ترقيع الخرق فى الخفاف من غير أن يرى الإسكاف الرقاع، وفى نوادر بن سماعة: شرط الاراءة فى النعل، وهكذا فى القطع الأربع، وهكذا فى ترقيع الخرق فإذا فيه روايتان.

٢٣٣٤١:- م: وإذا جازت هذه الإجارة استحساناً، فإذا عمل الاسكاف واتى به إن كان عمله مقارباً صالحاً لافساد فيه اجبر صاحب الجدل على القبول، ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه، وليس لصاحب الجدل خيار الروية لافى حق العمل، ولا فى حق النعل هذا إذا عمل عملاً مقارباً صالحاً، فأما إذا افسد بأن خالف فى صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجدل بالخيار إن شاء ترك الخف عليه، وضمنه قيمة جلده، وإن شاء أخذ الخف وأعطاه الأجر، فان ترك الخف عليه وضمنه فلا أجر عليه، وإن أخذ الخف فانه يعطيه أجر مثل عمله فى خرز الخف غير منعل، ثم بعد ذلك يعطيه قيمة مازاد النعل فيه.

٢٣٣٤٢:- ومعرفة قيمة مازاد النعل فيه أن ينظر إلى قيمة الخف مخرزاً غير منعل ومبطن، وإلى قيمته منعلاً ومبطناً فإن كان قيمته غير منعل ولا مبطن عشرة وقيمه منعلاً اثنى عشر علم أن قيمة مازاد فيه درهما، فيكون درهما قدر مازاد النعل فيه، ينظر إلى أجر مثل عمله فى خرز الخف غير منعل، ومبطن، فإن كان ثلاثة يضم إلى قيمة فيصير خمسة، ثم يقابل بالمسمى، فإن كان خمسة مثل المسمى، أو أقل من المسمى فلا إسكاف ذلك، وإن كان المسمى أقل من خمسة

بأن كان المسمى أربعة فإنه يعطى له أربعة، وإذا اعتبر قيمة مازاد النعل، والبطانة فيه، لا يعتبر أجر مثل عمله فى خرز النعل، فمتى أو جبنا أجر مثل عمله فى خرز النعل لا يستحق أجر مثل عمله مرتين.

٢٣٣٤٣:- فرق بين هذه المسألة وبينما إذا دفع مخزراً إلى إسكاف لينعله بنعل من عنده بأجر معلوم، حتى جازت الإجارة استحساناً للتعامل، فنعله بنعل لا ينعل به الخفاف، حتى افسد الخف بذلك، وثبت لصاحب الخف الخيار كما فى هذه المسألة، واختار الأخذ فله أن يعطيه أجر مثل عمله، وقيمة ما اتصل به من النعل مزائلاً غير مخرز، لا يجاوز به مسمى وهنا أو جب مع أجر المثل قيمة مازاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل، والبطانة مزائلاً غير مخرز، والمتصل بخفه للاسكاف فى الموضوعين عين مال وعمل.

٢٣٣٤٤:- ثم فى احد الموضوعين أو جب قيمة مازاد النعل، وفى الموضوع الآخر أو جب قيمة النعل مزائلاً غير مخرز من مشائننا من قال: لافرق بين المسألتين ما ذكر فى تلك المسألة يكون ذكراً فى هذه المسألة أن صاحب الخف إذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله فى خرز الخف والنعل والبطانة، ثم قيمة النعل والبطانة مزائلاً فله ذلك، كما فى تلك المسألة، ومنهم من فرق، وقال: فى مسألتنا أمكن ايجاب قيمة ما زاد النعل والبطانة فيه، ثم قال محمد فى المسألتين جميعاً: لا يجاوز به مسمى، فمن مشائننا رحمهم الله من قال: أراد بقوله لا يجاوز به مسمى، فيما يخص العمل، فأما ما يخص النعل فانه يجب بالغاً مبالغ، ومنهم من قال: بانه لا يجاوز به مسمى فى حق النعل والعمل جميعاً.

٢٣٣٤٥:- و فرق محمد بين هذه المسألة وبين مسألة الصبغ فإنه قال: إذا دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه بعصفر من عنده، فصبغه بما سمي إلا أنه خالف فى صبغه ما أمر به بأن اشبع أو قصر فى الاشباع، حتى تعيب الثوب، قال: صاحب الثوب: بالخيار إن شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيض، وإن شاء أخذ

الثوب، وأعطاء أجر مثل عمله لا يجاوز به ماسمى، ولم يقل يعطيه قيمة مازاد الصبغ فيه كما فيه قال فى مسألة الخف يعطيه قيمة مازاد النعل فيه، والعمل فى الموضوعين حصل بحكم العقد، والصانع فى الموضوعين جميعاً موافق من وجه مخالف من وجه، فى أصل العمل موافق، وفى الصفة مخالف.

٢٣٣٤٦:- ثم قال فى الصبغ يعطيه أجر مثل عمله ولم يوجب قيمة مازاد الصبغ فيه، وفى النعل أو جوب قيمة مازاد النعل فيه مع أجر مثل عمله، ولم يوجب المسمى، وهذا على قول من يقول بإيجاب المسمى، وفى مثل هذه الحيلة يجب أجر المثل على قول هذا القائل وعلى قول من قال بإيجاب أجر على كل حال متى خالف لا يحتاج إلى هذا التأويل.

٢٣٣٤٧:- الفتاوى العتائية: وكذا إذا دفع إلى فلانسى قطعة، وأمره أن يتخذ له قلنسوة ببطانة نفسه فهو على ما وصفنا، فإن جاء به غير جيد فلا خيار له إلا إذا شرط عليه الجيد فيخير.

٢٣٣٤٨:- م: ولو أن رجلاً دفع خفه إلى رجل لينعله من عنده بأجر مسمى، فأنعله ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه، وإن لم يكن جيداً، ولا خيار له، وإن شرط الجودة، فأتى بما ينطلق عليه اسم الجيد اجبر على القبول، ولا خيار له، وإن لم يكن جيداً فيخير، ولو اختلفا فى قدر الأجر بأن قال الإسكاف: شرطت لى درهماً، وقال رب الخف: شرطت لك دانقين، وقد خرزه على ما وصف له، ولم يختلفا فى ذلك، وأقاما جميعاً البينة، فالبينة بينة العامل، ولم يذكر الجواب فيما إذا لم يقيم لهما بينة، ويجب أن يحكم فى [ذلك] قيمة النعل مزاياً، أو يجعل القول قول من شهد له قيمة النعل كما فى مسألة الصبغ، وكما فى مسألة النكاح على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله إذا اختلفا فى مقدار المسمى، فإن كانت قيمة النعل درهماً، كما يدعيه الإسكاف، فالقول قوله مع اليمين إلا أن يكون رب الخف ادعى انه حط عنه أربعة دوانق وانكر الإسكاف، فيكون القول قول

الاسكاف مع يمينه، وإن كانت النعل تشهد لصاحب الخف بأن كان دانقين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه إلا أن الإسكاف إذا ادعى أنه زاده أربعة دوانق، ولما حلف صاحب الخف لم يثبت الزيادة فيقضى له بدانقين، ولا يتحالفان، وإن [كان] المبيع قائماً عندهم جميعاً، وإن كانت قيمة النعل لا يشهد لأحدهما بأن كان نصف درهم فإنه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه أدعى الإسكاف أن رب الخف زاده على هذا الموجب نصف درهم، وانكر رب الخف، وأدعى صاحب الخف براءة دائق، وانكر الإسكاف ذلك، فجعل كل واحد مدعياً ومدعى عليه، فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه بخلاف ما إذا كانت قيمة النعل يشهد لأحدهما.

٢٣٣٤٩ :- هذا إذا اختلفا في مقدار الأجر، فأما إذا اختلفا في أصل الأجر، فقال صاحب الخف : عملته لى بغير أجر، وقال الإسكاف لا، بل عملت لك بأجر ذكر أنه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، فإن حلفا، ولم يثبت واحد من الأجرين ذكر أن صاحب الخف يغرم قيمة ما زاد النعل فيه، وكان يجب أن يضمن قيمة نعله مزايلا، قال: ولو عمل الخف كله من عنده، حتى كان استصناعاً، ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الأجر كان القول قول الإسكاف، وكان يجب أن يتحالفا.

٢٣٣٥٠ :- وفي الكبرى: عن محمد فيمن دفع إلى صائغ عشرة دراهم فضة، وقال: زد عليها درهمين، وقال رب القلب: لم تزد عليها شيئاً فانهما يتحالفان، ثم الصائغ بالخيار إن شاء دفع إليه القلب وأخذ منه خمسة دراهم الأجرة، وإن شاء دفع عشرة دراهم فضة، وأخذ القلب أما التحالف، فليس هو التحالف الموضوع للفسخ لكن الصائغ يدعى على صاحب القلب القرض وهو منكر، فيستحلف، وصاحب القلب يدعى على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء سوى أجرة العمل، وأنه ينكر، فيستحلف وصاحب القلب أيضاً، والكلام فى

البديلية كما مرفى مسألة اختلاف راكب السفينة مع مالكيها، وإذا سقط دعوى الصائغ في القلب حكمنا بان الوزن عشرة، وإنما بذل له درهماً بضاعته اثني عشر، فيلزمه العشرة خمسة، ودانيق، وللصائغ أن يحبس القلب ويعطيه مثل فضته.

٢٣٣٥١- م: قال وإذا اختلف الصباغ ورب الثوب، فقال رب الثوب:

أمرتك بان تصبغه، وقال الصباغ أمرتني أن صبغه بزعفران قال: القول قول رب الثوب مع يمينه، وهذا قول علماء نا، وقال ابن أبي ليلى رحمه الله بان القول قول الصباغ مع يمينه والخلاف في هذه المسألة نظير الخلاف فيما إذا قال أكلت مالك بإذنك أو هدمت دارك بإذنك وانكر صاحب المال الأذن، فعلى قول علمائنا القول قول صاحب المال مع يمينه، ويضمن المقر، وعلى قول ابن أبي ليلى رحمه الله القول قول المقر مع اليمين، ولا ضمان عليه.

٢٣٣٥٢- قال: وإذا استصنع الرجل خفين عند اسكاف، فعمله، ثم فرغ

منه قال المستصنع ليس هذا على المقدار والخرز والتقطيع الذي أمرتك، وقال الإسكاف بل بهذا أمرتني، وأراد الاسكاف أن يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ إذا ادعى أن ماصبغ كان بإذنه، وأراد استحلاف صاحب الثوب كان له ذلك.

الفصل الرابع والثلاثون فى المتفرقات

٢٣٣٥٣:- ذكر فى النوازل: إذا قال الآجر أجرتك هذه الدار سنة بألف

درهم كل شهر بمائة يقع الإجارة على الف ومائتى درهم، ويصير القول الثانى فسخاً للأول كما لو باع بالف، ثم باع باكثر قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: إنما يجعل هذا فسخاً للأول إذا قصدا أن يكون الإجارة كل شهر بمائة، أما إذا غلطا فى التفسير لا يلزمه إلا الف درهم، فإن ادعى الأجر انه كان قصدهما فسخ الأول، وادعى المستأجر الغلط فى التفسير فالقول قول مدعى الفسخ مع يمينه.

٢٣٣٥٤:- وفيه أيضاً- إذا قال لآخر أجرتك دارى هذه يوماً واحداً بكذا

وسنة [إلا يوماً] مجاناً، أو قال أجرتك دارى هذه سنة يوماً بكذا، وباقي السنة مجاناً، فسكنها السنة كان عليه أجر مثل عمله فى يوم واحد، ولا شئ له فى الباقي.

٢٣٣٥٥:- وفى الغيائية: ولو دفع إلى رجل مسحة ليعمل بها، فقال: كم

أجرها قال: لا اريد الأجر لكن اعمل لى خشبة بمقبض المسحة، فلما عمل به طلب الأجر فإن كان للخشبة التى طلب منه قيمة فهو إجارة فاسدة.

٢٣٣٥٦:- م: دفع وإذا الرجل إلى قصار ثوباً ليقصره فقصر وتصادقا أن

الدفع قد حصل مطلقاً، وإنهما لم يشترطا شيئاً لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة فى الأصل، وذكر فى النوادر أن على قول أبى حنيفة رحمه الله القصار متبرع، ولا أجر له، وعلى قول محمد رحمه الله أن اتخذ دكاناً، وانتصب لعمل القصارة بالاجر يجب الاجر، وما لافلا، وفى الذخيرة: قال شيخ الإسلام وعليه الفتوى. م: وعلى قول أبى يوسف رحمه الله متبرع إلا أن يكون خليطه، وهو أن يكون يدفع إليه ثيابه للقصارة بأجر عادة.

٢٣٣٥٧:- وفى الكبرى: دفع إلى قصار ثوباً، ولم يشارطه، فلما فرغ

القصار من غسله قال الدافع غسله مجاناً، قال أبو حنيفة إن كان القصار حريفاً فله

أجر المثل، وإلا فالقول قول الدافع، وفي رواية أخرى اعتبر الخلطة، وهو قول أبي يوسف، وقال محمد رحمه الله له الأجر، ولا يجعل مجاناً خريفاً كان أو غير خريف وبه يفتى، وكذا في الصباغ والخياط.

٢٣٣٥٨:- وفي الفتاوى العتائية: ثم عند أبي حنيفة لما جعل القول لرب الثوب لا يجب الأجر لكن في مسألة الخف والصبغ يعطيه مازاد الصبغ والنعل فيه بعد أن يحلف بالله ما شرطت عليه من الأجر.

٢٣٣٥٩:- م: وإذا قال للحمال احمل هذا إلى بيتي، أو قال للخياط خط إن كان الخياط معروفاً بأنه يخييط بأجر، والحمال كذلك يجب الأجر، وما لافلا.

٢٣٣٦٠:- وفي إجازات المنتقى: سئل محمد رحمه الله عن رجل دفع إلى قصار ثوباً ليقصره، فقصر وقال قصرت بغير أجر وضاع، قال أما في قولي إذا كان قصاراً قد نصب نفسه للقصار لم اصدقه وضمنه كما لا اصدق رب الثوب في هذه الصورة إذا قال للقصار قصرت لى مجاناً، وقال القصار قصرت بأجر، أما على قول أبي يوسف رحمه الله القول قول القصار كما أن عنده القول قول رب الثوب إذا قال للقصار: قصرت بغير أجر، وفي نكاح النوازل: إذا دفع إلى قصار ثوباً ليقصره، ولم يذكر الأجر يحمل على الإجارة لمكان العرف. وفي السراجية: إلا إذا قال لا أريد الأجرة.

٢٣٣٥٧:- أخرج البخاري تعليقاً: واكثرى الحسن من عبد الله بن مرداس حماراً، فقال بكم؟ فقال: بدانقين، فركبه، ثم جاء مرة أخرى، فقال: الحمار الحمار، فركبه، ولم يشارطه، فبعث إليه بنصف درهم. صحيح البخاري، البيوع، باب من أجرى أمر المصار على ما يتعارفون بينهم ٢٩٤/١

٢٣٣٦٠:- أخرج ابن أبي شيبة عن علي: أنه كان يضمن القصار، والصباغ، والصواغ، وقال: لا يصلح الناس إلا ذلك. مصنف ابن أبي شيبة. البيوع والأقضية- في القصار والصباغ وغيره

٢٣٣٦١:- وفى باب الأجر من صرف الكافى إذا دفع الرجل إلى رجل ذهباً أو فصة وأمره ان يصوغه قلباً أو ابريقاً، فصاغه كذلك، ثم اختلفا، فقال: الدافع عملته لى بغير أجر، وقال العامل: عملته بأجر ذكر فى الرواية أن القول قول الدافع، وعن أبى يوسف ان هذا الرجل إن كان أعلم على باب دكانه بعلامة، أو نحو ذلك بحيث يعلم انه لا يعمل إلا بأجر، فالقول قول العامل، وإن لم يكن كذلك فالقول قول الدافع.

٢٣٣٦٢:- وعن محمد رحمه الله أنه إذا كان بين هذا الرجل، وبين العامل خلطة واعطاء بحيث اعتادا [أنهما] لا يعقدان كل مرة، ولا يشترطان شرطاً فالقول قول العامل، وإن لم يكن بينهما خلطة على نحو ما ذكرنا فالقول قول الدافع، قال وكذلك لو اختلفا [فى] مقدار الأجر فالقول قول الدافع.

٢٣٣٦٣:- وفى هذا الباب أيضاً إذا استقرض من آخر كرحنطة، وقال: اطحنها لى بدرهم فطحنها، وكان ذلك قبل أن يقبضها المستقرض، فذلك باطل، ولا أجر للمقرض.

٢٣٣٦٤:- وإذا باع الدلال ضيعة رجل بأمره، فقال صاحب الضيعة: بعته بغير أجر، وقال الدلال بل بعث بأجر فإن كان هذا الدلال معروفاً بأنه يبيع أموال الناس بأجر لا يصدق الأمر على دعواه، ويجب أجر المثل.

٢٣٣٦٥:- وفى النوازل: استقرض من آخر دراهم، وسلم إلى المقرض حماره ليمسكه، ويستعمله إلى شهرين، حتى يؤدى إليه الدراهم، فالحمار عند المقرض

٢٣٣٦٤:- أخرج البخارى تعليقاً: ولم ير ابن سيرين، وعطاء، وإبراهيم، والحسن بأجر السمسار بأساً. صحيح البخارى. الإجارة، باب أجر السمسرة ٣٠٣ / ١
وأخرج ابن أبى شيبه عن الحكم، وحماد، عن إبراهيم وابن سيرين قالوا: لا بأس بأجر السمسار إذا اشترى يداً بيد. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع والأفضية، فى اجر السمسار ٣٣٩ / ١١
برقم: ٢٢٥٠٠

بمنزلة المستأجر إجازة فاسدة، فإن استعمله، فعليه أجر مثله، وكذلك إذا سلم إلى المقرض داره ليسكنها فهي إجارة فاسدة، ولا يكون رهنا.

٢٣٣٦٦: - وفيه - لو استقرض دراهم من رجل، وقال اسكن حانوتي هذا فما لم أرد عليك دراهمك فلا أطالبك بأجرة الحانوت، والأجرة التي يجب عليك هبة لك فدفعت المقرض الدراهم، وسكن الحانوت مدة، قال إن كان ذكر ترك الأجرة عليه مع استقراضه منه المال فالأجرة واجبة على المقرض يريد به أجر المثل، وإن كان ذكر ترك الأجرة قبل الاستقراض، أو بعده فلا أجر على المقرض والحانوت عنده عارية، قيل: والصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين، وفي الكبرى: قال فخر الدين وعليه الفتوى.

٢٣٣٦٧: - وفي الخانية: رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في دراه قالوا: يجب أجر المثل على المقرض، وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حماراً ليستعمله [المقرض ويكون عنده إلى أن يوفيه المستقرض دينه فبعثه المقرض إلى السرح وسلمه] إلى بقار [ليعتلف] فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار.

٢٣٣٦٨: - وفي النوازل: وسئل أبو القاسم عن رجل قال لرجل اقضني عشرة اقفزة حنطة فاقضه، واستأجر من يحمله على من يجب أجر الحمال؟ قال على المقرض، ويرجع المقرض بذلك على المستقرض.

٢٣٣٦٩: - وفي متفرقات الذخيرة: رجل استأجر من آخر داراً بمائة دينار، فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة على أن يكون قرضاً لرب الدار على القابض، ثم انتقضت الإجارة بينهما بموت أحدهما لاسبيل للمستأجر على المستقرض، فبعد ذلك إن كان المستأجر نقد المستقرض اردى من أجرة الدار رجع على الآجر بما أدى، وإن نقد أفضل لم يرجع على الآجر [إلا] بمثل ما أمره بالاداء، ويرجع الآجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر.

٢٣٣٧٠م: - وفي نوادر بن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها، ثم وجدها خمسة عشر جريباً، أو وجدها تسعة أجرة، قال: فله الأجر الذي سماه، ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه كل جريب بدرهم ذكر الحاكم استأجر عبداً للخدمة مدة معلومة، وعجل الأجرة ثم مات المواجه كان للمستأجر أن يمسك العبد، حتى يرد الأجر عليه، وإن مات العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان، ويرجع بالأجر فيأخذ بقوله حتى يرد الأجر عليه أى حصة مابقى من المدة.

٢٣٣٧١م: - ابن سماعة عن محمد رحمه الله رجل اكترى من رجل داراً بعبد سنة، فسكن الدار ثم ناقض الإجارة فى العبد فانه يرد العبد ويعطيه أجر مثل الدار.

٢٣٣٧٢م: - وفي النوازل: وقال محمد بن مقاتل رحمه الله: إن كان للمفقود نصيب فى دار مقسوم على حدة فلا ينبغي لاحد أن يسكنه، ولا يواجره بغير أمر القاضى، وللقاضى أن يواجره إن خاف أن يخرب إن لم يسكنه احد، أو يأمر بقبض الأجر وبحفظ على المفقود، وإن كان للمفقود نصيب فى دار غير مقسوم فلشريكه أن يسكن الدار قدر نصيبه قال، وذكر عن محمد بن الحسن أن له أن يسكن جميع الدار إذا خاف الشريك إن لم يسكنها أن يخرب.

٢٣٣٧٣م: - رجل تكارى منزلاً كل شهر بدراهم معلومة، فطلق الرجل المستكرى المرأة، وخرج من المصر وذهب، هل لصاحب المنزل سبيل على المرأة؟ قال لا، وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من الدار، حتى الهلال فإن جاء الهلال، والزوج غائب، هل لصاحب الدار أن يفسخ الإجارة ويخرج المرأة من الدار؟ يجب أن يكون المسألة على الاختلاف على قول أبى حنيفة، ومحمد ليس له ذلك، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله له ذلك.

٢٣٣٧٤م: - إذا تكارى منزلاً كل شهر بدرهم على أن ينزله، ولا ينزل غيره فتزوج إمراة، أو امرأتين فله أن ينزلهما، وليس لصاحب الدار أن يابى فهذا المسألة مؤولة، وتاويلها لا يكون للمنزل بئر بالوعة، ولا بئر وضوء.

٢٣٣٧٥:- وفي الأصل: إذا استأجر الرجل من آخر داراً، ودفعها إلى رب

الدار إلا بيتاً منها كان فيه متاع له وسكنها المستأجر، قال: يرفع عنه بحصة ذلك.

٢٣٣٧٦:- قال: وإذا استأجر الرجل داراً شهراً مسماة بأجر معلوم، ثم

أراد رب الدار أن يشتري من المستأجر بالأجر شيئاً قبل القبض جاز، وكذلك الفامى يستأجر البيت يبيع فيه كل شهر باجر معلوم، وكان رب البيت يأخذ منه الدقيق والسويق، ويشتري بذلك شيئاً يعنى بالأجر قبل استيفاء المنفعة كان جائزاً، ولو أن رب البيت أراد أن يتعجل الأجر كله قبل الهلاك، فأبى المستأجر أن يعطيه فإنه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ماسكن.

٢٣٣٧٧:- قال: ولو أن رجلاً استقرض من رب البيت أجر هذين الشهرين

فأمر رب البيت الفامى أن يعطيه ذلك، وكان الرجل يشتري به من الفامى السويق والدقيق والزيت والسمن، حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز.

٢٣٣٧٨:- قال: ولو اشترى المستقرض من الفامى بالأجر ديناراً، فإنه

يجوز إذا اشترى الدينار بعد وجوب الأجر بأن مضت المدة، أو شترط التعجيل عندهم جميعاً، وإن لم يكن وجب الأجر، فإن كان قبل مضى المدة، واشترط التعجيل، فعلى قول أبى يوسف الأول، وهو قول محمد رحمه الله يجوز، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله الآخر لا يجوز.

٢٣٣٧٩:- قال: ولو كان للفامى على الرجل المستقرض ديناراً، وأجر

البيت عشرة دراهم كل شهر [فمضى شهر] ثم أمر رب البيت الفامى أن يدفع أجر هذين الشهرين إلى هذا الرجل قرضاً عليه ورضى الرجل بذلك فهو جائز، وإن كان الجنس مختلفاً بأن كان احدهما ديناراً والآخر دراهم إلا أن يكون صرفاً، ثم يجوز هذا الصرف عندهم بحصة ما وجب من أجر شهر عندهم جميعاً، فأما بحصة ما لم يجب من الأجر، وهو الشهر الثانى يجب أن يكون المسألة على الخلاف يجوز عند محمد رحمه الله، وهو قول أبى يوسف الأول، ولا يجوز فى قول أبى يوسف

الآخر كما لو باشر المقرض الصرف بأجر لم يجب بعد، وهو الشهر الثانى، ثم قال: وليس هذا بصرف فى ما بين رب البيت والمستقرض [ولكنه صرف فيما بين المستقرض] والفامى.

٢٣٣٨٠- ثم قال وهذا كله قول ابى يوسف، وهو قول محمد رحمه الله، فأما على قوله الآخر [فانه] لايجوز، قال: ولو كان رب البيت اقرضه الدراهم على أن يرد عليه ديناراً بعشرة دراهم فانه لايجوز، قال: فإن أحاله على هذا الوجه بالدراهم الآخر على الفامى يريد أنه احاله على الفامى ليأخذ الأجر منه ليعطيه ديناراً، فقاص الفامى بالدينار الذى له على المستقرض [وأخذ البعض حوائجه فإنما لرب البيت على المستقرض] عشرون درهماً تاويله إذا وجب أجر هذين الشهرين، حتى جاز الصرف عندهم جميعاً، وصار المستقرض مستقرضاً عشرين درهماً من الفامى بالمقاصة، فيكون لرب البيت على المستقرض ما اقتضى من الفامى، وذلك عشرون درهماً، ولا يكون عليه دينار، كما شرط عليه، قال: ولو أن هذا الفامى لم يكن وجب عليه أجر هذين الشهرين، ولكن رجل استقرض من رب البيت أجر هذين الشهرين، فأمر هذا الفامى أن يعطيه اياه، وإن يعجله له وطابت نفس الفامى بذلك، فاعطى الرجل دقيقاً، أو زيتاً، أو ديناراً بعشرة، ثم مات رب البيت قبل أن يسكن الفامى شيئاً من هذين الشهرين، أو انهدم البيت فإن الفامى لا يرجع على الرجل بشيئ، ولكن يرجع على رب البيت [بعشرين درهماً، ويرجع رب البيت على الرجل بعشرين درهماً قرضاً عليه، وذلك لما ذكرنا أن المستقرض صار وكياً عنه بالقبض أولاً، حتى يصح القرض، ثم لنفس فإذا قبض ناب قبضه مناب قبضين، فصار قابضاً له أولاً، ثم نفسه بحكم القرض، وإذا صار قابضاً للآمر صار كأل الأمر قبض بنفسه ثم أقرضه.

٢٣٣٨١- ولو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم اقرضه من

المستقرض، ثم انفسخت الإجارة، لم يكن للقامي أن يرجع على المستقرض بشيء، وإنما يرجع، على رب البيت، ثم رب البيت يرجع على المستقرض بحكم القرض، فكذلك هذا، ثم يرجع بعشرين درهماً على رب البيت] فى قول أبى يوسف الأول، وهو قول محمد، وأما على قول أبى يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدارهم، فأما ما يخص الدينار فإنه لا يرجع على رب البيت بالدارهم، ولكن يرجع على المستقرض، فيأخذ منه الدينار.

٢٣٣٨٢:- فى الفتاوى الخلاصة: رجل استأجر حجرة خان، ووضع فيها متاعه، واقفلها وغاب، فجاء مقفل الخان وفتح القفل بغير مفتاح، وأخرج المتاع عنه، ووضع فى موضع آخر عشرة أيام، ثم أعاد متاعه إلى الحجرة واقفلها، ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الأجر من وقت إخراج المتاع.

٢٣٣٨٣:- فى اليتيمة: سئل أبو ذر عن استأجر داراً، فسكنها غاصب فى مدة يمكن إخراجها، فقال: لا أجر لمدة الغصب، وسألت أبا الفصل الكرمانى عن رجل غصب صفرأً، ودفع إلى الصائغ ليتخذ له قمقمة بكذا من الأجر، والصائغ يعلم انه غاصب هل له الأجر على الأمر؟ فقال: نعم، قلت له: لو غصب صفرأً فاتخذ قمقمة، ثم جاء المالك هل له أن يأخذها؟ فقال: ليس له أن يأخذها، قلت له: ولو غصب تبرأً، فجعله سوارأً، فجاء المالك، فقال: له أن يأخذها بغير شيء عند أبى حنيفة رحمه الله.

٢٣٣٨٤:- وسئل على بن أحمد رحمه الله عن رجل له دكان، وذلك الدكان فى يد رجل آخر فطلب [قوم] من المالك أن يواجر ذلك الدكان منهم، فقال: لا أواجره منكم؛ لأنه لاحق لى فيه اليوم لأنى أجرته من ذى اليد، وقد بقى من المدة أيام فالحوا عليه، وقالوا: أجره منا، وإنا ندفع ذاليد، ونخرجه منه فأجره منهم، هل يصح إقراره بانه بقى من المدة أيام وهل يصح الإجارة منهم بعد هذا الإقرار فقال: لا يصح فيما بقى [من] المدة الأولى.

٢٣٣٨٥:- **وفى الفتاوى:** إذا استأجر مشاطة لتزيين العروس فالإجارة فاسدة، والأجر مكروه غير طيب لها إلا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط، ولاتقاضى، فيكون أهون وفيه نظر، والصواب أن يقال: إذا استأجرها مدة معلومة، أو كان العمل معلوماً له الأجر أنه يجوز الإجارة، ويطيب لها الأجر. **وفى الظهيرية:** وقيل: ينبغي أن يجوز إذا كانت الإجارة موقتة، أو كان العمل معلوماً له الأجر، ولم ينقش التمثال على وجه العروس.

٢٣٣٨٦:- **م، وفى فتاوى الفضلى:** الدلالة فى النكاح لا يستوجب الأجر، وبه كان يفتى رحمه الله، وغيره من مشائخ زمانه كانوا يفتون بوجوب أجر المثل لها، **وفى المضمرات:** وبه يفتى.

٢٣٣٨٧:- **وفيه أيضاً:** أهل بلدة ثقلت عليهم مؤنة العمال فاستأجروا رجلاً بأجرة معلومة ليذهب، ويرفع أمرهم إلى السلطان الأعظم ليخفف عنهم بعض التخفيف، وأخذ الأجرة من عامتهم، غنيهم، وفقيرهم، ذكر أنه إن كان بحال لو ذهب إلى بلد السلطان يتهيأ له اصلاح الأمر بيوم أو يومين جازت الإجارة، وإن كان بحال لا يحصل ذلك إلا بمدة، فإن وقتوا للإجارة، وقتاً معلوماً، فالإجارة جائزة، والأجر كله له، وإن لم يوقتوا فالإجارة فاسدة وله اجر مثله والأجر عليهم على قدر مؤنتهم، وهذا نوع توسع واستحسان، أما على قول الكتاب لايجوز هذه الإجارة إلا موقتة وبه يفتى، **وفى الخانية:** وقال بعضهم: لا يصح هذه الإجارة على كل حال.

٢٣٣٨٨:- **وفى النوازل:** سئل عن قدر النخاس إذا أراد أن يواجرها من إنسان، وأراد أن يكون مضموناً عند المستأجر كيف الحيلة فيه؟ قال يبيع منه نصف القدر بكمال قيمتها ويواجر منه نصف الباقي مدة معلومة بما شاء من الأجر، قيل له: أيجوز هذا؟ قال يجوز فى قول أصحابنا جميعاً، وإنما اختلفوا إذا أجر من غير شريكه، فأما إذا أجر من شريكه يجوز فى قولهم جميعاً.

٢٣٣٨٩:- **وسئل أبو القاسم عن عين ماء بقرية استأجرها بعض أهل**

القرية أجيرا ليقطع الأحجار ويكسح العين فيزيد في الماء، أيكون الزيادة لجميع أهل القرية أم للذى استأجر الأجير؟ قال: إذا كسح العين لا يستحق الزيادة، وفي الحاوى: الأجر على أهل القرية، وكذلك لو حفر عيناً أخرى في حريم هذا العين فهو لجميع أهل القرية، ولو حفر عيناً أخرى من حريم هذا العين، فالماء له. وفي الحاوى: ولا أجر عليه، وليس له أن يجرى تلك الزيادة فى بئر القرية إلا أن يحفر نهراً آخر فى أرض الموات، أو ملك نفسه.

٢٣٣٩٠- م: قال فى الأصل: رجل تزوج امرأة، فنزل عليها وهى فى منزله بكراء، فمكث عندها سنة، فجاء صاحب المنزل يطلب أجر منزله، فقالت المرأة للزوج: أجر منزله عليك، فقال الزوج: إنما استكرت، فأجره عليك، وقالت المرأة: فقد اخبرتك أنه معى بأجر، وقال الرجل: ما اخبرتني أنها تسكن باجر، فإنه لاعبرة لانكار الزوج أنها لم تخبره، فلا يجب عليه الأجر، فإن ضمن الأجر عنها لرب البيت الآن يؤخذ الزوج بالاجر؛ لأنه كفل عنها بالأجر لرب المنزل، والكفيل يؤخذ بما كفل به، فإن أدى لا يرجع سواء كفل بإذنها أو بغير إذنها، فإن لم يضمن لرب المنزل ذلك، ولكن اشهد لها بان قال اضمن لك الأجر ولم يضمن لرب البيت، فإنه لا يلزمه الأجر.

٢٣٣٩١- قال فى الأصل: أيضاً رجلان استأجرا منزلاً من رجل كل شهر بدرهم، واشترطا فيما بينهما على أن ينزل أحدهما فى اقصى الحانوت، والآخر فى مقدمه، ولم يشترطا ذلك فى أصل الإجارة، قال: الإجارة جائزة، ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك، ثم ذكر فى الكتاب أن الإجارة لا يفسد إذا لم يكن شرطاً فى أصل الإجارة، ولم يذكر أنهما إذا شرطاً ذلك فى الإجارة، هل يفسد الإجارة؟ قال مشائخنا رحمهم الله: وللقائل أن يقول: بأنه يفسد الإجارة، وللقائل أن يقول: بانه لا يفسد الإجارة.

٢٣٣٩٢- روى بشر عن أبى يوسف رحمه الله فى رجل استأجر رجلاً لينسئ له حائطاً اراه موضعه وسمى طولوه فى السماء، وطولوه على وجه

الأرض وعرضه على أن يبنى كل الف أجرّة بكذا، وكذا من الجص بكذا، وكذا من الدراهم، فبنى فى السفلى فأدخل الف أجرّة بالجص المسمى لها، ثم مات البناء، فإن الأجر يقسم على موضع مابقى من الحائط، وما بنى فيعطيه بحصة مابنى من القيمة.

٢٣٣٩٣:- وعنه أيضا أجر الرجل عبده وسلمه، ثم باعه من غير عذر، وسلمه إلى المشتري، فقليل: لم يكن للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته، والمستأجر فى هذا الحرف مخالف للمرتهن.

٢٣٣٩٤:- ذكر الحاكم استأجر عبداً للخدمة مدة معلومة، وعجل الأجرة، ثم مات المؤجر كان للمستأجر أن يمسك العبد، حتى يرد الأجر عليه، وإن مات العبد فى يديه لم يكن عليه قيمة ضمان، ويرجع الأجر فيأخذه قوله، حتى يرد الأجر عليه أى حصة مابقى من المدة

٢٣٣٩٥:- وفى الحاوى: قال محمد رحمه الله فيمن غصب من آخر أرضاً، وآجرها من رجل بعينه، فلم يعلم المالك، حتى مضى بعض السنة، ثم علم واجازها، قال: أجر مامضى من الإجارة للغاصب، وما بقى لرب الأرض من وقت الإجارة، ولو لم يجر، حتى مضت السنة فالأجر كله للغاصب.

٢٣٣٩٦:- وفى جامع الفتاوى: ولو استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى ذلك المسجد سنة بدراهم معلومة، ثم دفع هذه الأرض مزارعة بالنصف على أن يزرعه ببذر الدافع، ففعل فلما حصد الزرع وحصلت الغلة، قال أهل المسجد أن الأجر لم يكن متولياً، وأخذوا ثلثي الغلة، فإن ثبت المستأجر

٢٣٣٩٣:- أخرج ابن أبى شيبة عن الحسن: فى رجل آجر غلامه سنة، ثم أراد أن يبيعه، قال: يبيعه إن شاء. مصنف ابن أبى شيبة. البيوع والاقضية، فى الرجل يكرى من الرجل غلامه، أو نحو ذلك ١١/١٦٦ برقم: ٢١٨٠٧

بالبينة كون الآجر متولياً يسترد ما أخذوا من ثلثي الغلة، فيقسم مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط، فإن يقدر فعليه أجر المثل ويسترد ما قبض من أهل القرية ويقسمان على الشرط.

٢٣٣٩٧ م: ابن سماعة عن محمد رحمه الله رجل اكرى من رجل داراً بعبد سنة فسكن المستأجر الدار، ثم ناقضه الإجارة في العبد فإنه يرد العبد ويعطيه أجر مثل الدار، وعلى هذا إذا غصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر، ثم تركها الغاصب، فأراد المستأجر أن يمتنع عن قبضها في باقى المدة، وأراد الآجر أن يمتنع عن التسليم [فليس للمستأجر أن يمتنع عن التسليم في باقى السنة، ولا للآجر أن يمتنع عن التسليم] قال بعض مشائخنا رحمهم الله: هذا إذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله، فأما إذا كان وقت يرغب في الاستيجار لاجله، ولم يسلم في ذلك الوقت فإن المستأجر يتخير.

٢٣٣٩٨ م: وفي القدروى: لو استأجر من آخر الدراين فانهدمت إحدهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك، فله أن يترك الأخرى.

٢٣٣٩٩ م: وفي الصغرى: إذا ادعى اثنان عينا أحدهما يدعى الإجارة والآخر الشراء، فافر المدعى عليه للمستأجر، فأراد مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء له ذلك، ولو ادعى الإجارة، فافر به لأحدهما، فأراد الآجر أن يحلفه ليس له ذلك.

٢٣٤٠٠ م: وفي اليتيمة: سئل على بن أحمد عن رجل وقف داراً لسكنى الإمام، هل له أن يواجرها، فقال: ليس له أن يواجرها، وسئل عنها والدى، فاجاب به كذلك.

٢٣٤٠١ م: وسئل أيضاً عن رجل قال لرجل: ابن لى كذا بيتاً، فإذا بنيتة يقومه المقومون، فما يقولون ندفعه لك فرضاً بذلك وبنى البناء، ثم اصطالحا على رجل فقومه ذلك الرجل، فابى العامل، هل يكون ذلك بمنزلة الحكم؟ قال: نعم يجب أجر المثل.

٢٣٤٠٢:- جامع الفتاوى: إذا دفع الفأ، وقال: اشتربها طعاماً، وما يحتاج إليه، واكثر سفينة وات به موضع كذا وغص، فما أخرجت الدرّ فبعه، فما كان من فضل على هذه الألف فهو بيننا نصفين، أو لم يذكر البيع، وقال: ما كان فضل فهو بيننا، أو قال: صد الظباء، فما احدث من شيء فهو بيننا، أو قال: استأجرتك بطعامك، فتصيد لى الظباء، فالحاصل للعامل وللآخر أجر مثل الدابة وأجر مثل السفينة.

٢٣٤٠٣:- ولو دفع إليه عبداً على أنه إن شاء قبضه بالشراء بألف درهم، وإن شاء إجارة سنة بكذا، فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الإجارة، فلو قال: أردت الملك إن كانت قيمته مثل الأجر، أو أكثر قبل قوله، وإن كان الأجر أكثر لا يصدق، ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه.

٢٣٤٠٤:- قال محمد رحمه الله: لو اكرت من رجل ابلاً على أن يحمل على كل بعير مائة رطل، ثم أتاه الجمال بابل، فأمره المستكرى [فحمل وقد اخبره المستكرى] أنه ليس فى كل حمل إلا مائة رطل، فحمل إلى ذلك الموضع، وقد عطب بعض الابل لا ضمان على المستكرى.

٢٣٤٠٥:- ولو استأجر داراً شهراً، ثم بعد الشهر شهدا أنها للرجل الآخر يقبل شهادتهما، ولو استأجر طحاناً، ليطحن له بدرهم، فطحن وعجن، وخبز وأكل إن شاء ضمنه الدقيق وللعامل الأجر، وإن شاء ضمنه الحنطة، ولا أجر عليه فى ذلك، وعند زفر رحمه الله يضمنه الدقيق.

٢٣٤٠٤:- أخرج عبد الرزاق عن شريح قال: ليس على المكترى ضمان . مصنف

عبد الرزاق، البيوع، باب ليس على المكترى ضمان ١٧١/٨ برقم: ١٤٧٥٧

٢٣٤٠٦: - بشر عن أبي يوسف رحمه الله، فيمن دفع دابة إلى رجل ليعمل عليها بالنصف، فتقبل الطعام، ثم جلب عليها، فالأجر للمتقبل وللأجر أجر مثل الدابة، ولو تقبل ليحمل عليها، فالأجر لصاحب الدابة وله أجر مثله.

٢٣٤٠٧: - م: قال محمد رحمه الله في الأصل: وإذا استأجر دابة ليلاً ليزف عليها عروساً إلى بيت زوجها، فهذا على وجهين إما أن يكون العروس بعينها، أو بغير عينها، فإن كان العروس بعينها وبيّن المكان فإنه يجوز الإجارة كما لو ستاجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم بأجر معلوم كانت الإجارة جائزة، وكذلك [هذا] وإن كان العروس بغير عينها، فالإجارة فاسدة كما لو استأجر دابة للركوب، ولم يبيّن من يركب كانت الإجارة فاسدة، فإن أركب عروساً، فالقياس أن لا يعود العقد جائزاً [وفى الإستحسان يعود العقد جائزاً] وعليه المسمى كما لو استأجر دابة للركوب، ولم يبيّن من يركب، ثم ركب هو أو أركب غيره فإنه يعود العقد جائزاً استحساناً، وفى القياس لا يعود جائزاً، وقد ذكرنا هذا فإن حبسوا الدابة، حتى أصبحوا من الغد هل يجب الأجر؟ إن كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها [فى المصر فإنه يجب الأجر فإن استأجرها لركوب عروس بعينها] خارج المصر فإنه لا يجب الأجر، وهل يصير ضامناً بالحبس؟ إن وقعت الإجارة [على الركوب خارج المصر يضمن، وإن وقعت الإجارة] على أن يركبها فى المصر لا يصير ضامناً بهذا الحبس، وإن كان استأجرها لركوب عروس بغير عينها فإنه لا يجب الأجر متى حبسوها سواء استأجر للركوب فى المصر، أو خارج المصر، فإن استأجر لحمل عروس بعينها، فأركب غيرها صار ضامناً، ولا يجب الأجر سلمت الدابة أم هلك، كما لو استأجر دابة ليركب بنفسه، فأركب غيره [وإن كان لحمل عروس بغير عينها لم يضمن، كما لو استأجر دابة للركوب، فأركب غيره]

٢٣٤٠٦: - أخرج ابن أبى شيبة عن الحسن وإبراهيم: انهما كرها أن يعطى الرجل الرجل الدابة، أو الغلام، أو البيت، فيقول: ماكسبت من شئ فهو بينى وبينك. مصنف ابن أبى شيبة. البيوع والاقضية، فى الرجل يعطى الرجل الدابة فيقول اعمل عليها ٦٩٦/١١ برقم: ٢٣٧٧٥

٢٣٤٠٨:- إذا اشترى شيئاً وأجره من غيره قبل القبض لا يجوز كما لو باعه، وهذا إذا كان منقولاً، فإن كان عقاراً، فقليل: هو على الخلاف فى البيع، وقيل: لا يجوز الإجارة إجماعاً.

٢٣٤٠٩:- وفى الجامع الصغير: رجلان استأجرا شيئاً، ودفع أحدهما إلى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه إذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة استأجر قدراً ليطبخ فيه شيئاً معلوماً، وطبخ فى البيت وأخذ القدر بحجر مع مافيه ليخرج إلى الدكان فانزلق رجله فى الطين فوقع وانكسر القدر، فعليه ضمان القدر بمنزلة الحمال إذا انزلق رجله، ووقع الحمل وانكسر، وفى الظهيرية: وقيل: ينبغى أن لا يجب الضمان فى هذه الصورة، وهو الصحيح.

٢٣٤١٠:- م: استأجر رجلاً شهراً معيناً ليعمل له عملاً معلوماً، فعمل له ذلك العمل شهرين، هل يستحق الأجر فى الشهر الثانى؟ يجب أن يكون المسألة على الخلاف المعروف فى القصار أو الخياط إذا عمل من غير عقد وكان قد انتصب نفسه لذلك.

٢٣٤١١:- وإذا تكارى دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم، فحمل فى الجوالق عشرين مختوماً، ثم أمر المستأجر رب الدابة، وكان هو الذى وضعها على الدابة، فلا ضمان، وإن حملاها جميعاً، ووضعها على الدابة ضمن المستأجر ربع قيمة الدابة، وإن كان الحمل فى عدلين، فحمل كل واحد عدلاً، ووضعها على الدابة جميعاً لا يضمن المستأجر شيئاً، ويجعل حمل المستأجر فيما كان مستحقاً بالعقد فى باب ما يضمن الآجر، وفى الفتاوى العتائية: وإن حمل رب الدابة أولاً يضمن النصف، م: ويعرف عن هذه المسألة كثير من المسائل.

٢٣٤٠٨:- أخرج البخارى عن ابن عمر: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه، زاد إسماعيل: من ابتاع طعاماً فلا يبيعه، حتى يقبضه. صحيح البخارى، البيوع، باب يبيع الطعام قبل ان يقبض، ويبيع مالىس عندك ٢٨ / ١ برقم: ٢٠٨٩ - ف: ٢١٣٦

٢٣٤١٢:- **جامع الفتاوى:** ولو استأجر رجلاً لبينى له منارة طولها كذا، وعرضها كذا، فلما بنى بعضه انهارت يجب الأجر بحسابه، ولو استأجر ليحفر بئراً عشرة أذرع، فحفر خمسة أزرع، ثم قال: لا اقدر أن احفر البقية من غير عذر احبسه، حتى يحفر.

٢٣٤١٣:- ولو دفع إلى رجل مالاً ليدفع إلى فلان فى مصر كذا بأجر مائة، فقال الرسول: دفعت وأنكر المرسل، قال أبو يوسف رحمه الله: يضمن، وقال محمد رحمه الله: لا يضمن.

٢٣٤١٤:- الراعى إذا قال: مات الغنم لا يصدق إلا ببينة، وكذلك القصار إذا قال: احترق بيتى، فاحترق ثوبك، أو قال: غرق لا يصدق حتى يقيم البينة على ذلك، ولو استأجر داراً من رجل، ثم ادعى آخر، فاستأجرها من ذلك الآخر أيهما حضر، فله أن يطالب بالأجر، ولو حضرا فالأجر للأول دون الثانى، ولم يكن الإستيجار من الأخير إقراراً أن الدار له، ولو اقاما البينة على دار، وقد أجرها ذو اليد يبقى فى يد المستأجر، فإذا زكيت البينة، وقضى، فالأجر من أجرها القاضى للمدعى، ولو كان فيها زرع ترك على حاله، ولو أعطاها مزارعة، والبذر من عند الرجل لم يؤخذ من الذى فى يده، ولم يجعل فى يده بأجر.

٢٣٤١٥:- ولو دفع إلى إسكاف اديماً ليقطع له خفاً ويخرزه بأربعة دراهم فدفعه إلى آخر بدرهمين إن أعطاه وأداه من عنده، أو عمل بعض الأعمال طابت له الزيادة، وإلا يتصدق بها.

٢٣٤١٤:- **قول المصنف:** وكذلك القصار إذا قال: احترق بيتى الخ. أخرج عبد الرزاق من طريق على بن الأقرم قال: خاصمت إلى شريح فى ثوب دفعتها إلى صباغ، فاحترق بيته، فضمنه، فقال: انه احترق بيتى، فقال شريح: أرايت لو ان بيته احترق اكنت تدع له اجره؟ قال: لا، قال: فاغرم له ثيابه. مصنف عبد الرزاق. البيوع، باب ضمان الأجير الذى يعمل بيده ٢٢١/٨ برقم: ١٤٩٦٥

وأخرج البيهقي نحوه. السنن الكبرى للبيهقي، الإجارة، باب ما جاء فى تضمين الأجراء

٢٣٤١٦:- وإذا دفع إلى صباغ لبدأ ليصبغه احمر، فقد قيل: إن قال: بكذا من العصفري يجوز، وإن لم يبين مقدار العصفري لايجوز، وهذا ليس بصواب، فقد ذكرنا الرواية في فصل الإستصناع أن بيان مقدار الصبغ ليس بشرط فلو صبغه رديئاً هل يضمن، فقد قيل: إن انتقص الثوب، وكان النقصان فاحشاً عند أهل البصر، فلصاحب البلد أن يضمنه قيمة لبدنه أبيض، وإن كان النقصان يسيراً، فله أن يضمنه النقصان، وعلى هذا التفصيل القصار إذا قصر الثوب رديئاً.

٢٣٤١٧:- استأجر حماراً أو بقراً ليس له أن يبعث به إلى السرح، هكذا ذكر في الفتاوى.

٢٣٤١٨:- وفي النوازل: فإذا فعل يكون مخالفاً، قال: وهذا بمنزلة رجل استقرض دراهم، ودفع إليه داراً ليسكنها، فإن هذه الإجارة فاسدة، ولا يكون رهناً، وقيل إن كان المتعارف فيما بين الناس أن المستأجر يبعث ذلك إلى السرح، فله أن يبعث، وما لا فلا، وذكر الصدر الشهيد في فتاوى الصغرى أن للمستأجر أن يواجر، وأن يعير، وأن يودع والبعث إلى السرح ايداع، فيملكه المستأجر.

٢٣٤١٩:- وفي مجموع النوازل: زوج أمته، ثم أجرها من زوجها جاز، استأجر أرضاً ليلبن فيه لنفسه فالإجارة فاسدة بعد ذلك ينظر إن كان للتراب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب، ويكون اللبن له، فإن لم يكن للتراب قيمة لا شيء عليه واللبن له؛ لأنه حصل بصنعه.

٢٣٤٢٠:- رجل تقبل من رجل طعاماً على أن يحمله من موضع إلى موضع باثني عشر درهماً اليوم، فحمله في أكثر من ذلك لايلزمه الأجر المسمى بل يجب أجر المثل، وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة، أما على قولهما فهذه الإجارة وقعت جائزة، ويجب الأجر المسمى.

٢٣٤٢١:- رجل حمل رجلاً كرهاً إلى بعض البلدان، فعلى الحامل كرائه، حتى يرده إلى المكان الذي حمليه منه، وكذا في كل ماله حمل ومؤنة.

٢٣٤٢٢:- رجل استأجر من آخر كرمًا إجارة طويلة، وقبضها وآجرها من غيره مقاطعة كل ستة أشهر ببدل معلوم، فلما رآه المستأجر الثانى، وجد الأشجار قد احترق من البرد، ولم يجد آجره ليرد عليه، حتى جاء أيام الفسخ وحضر الآجر، وفسخ الإجارة، وطلب مال المقاطعة، وأبى المستأجر الثانى، واعتل بعله أن الأشجار محترقة سمع علته وسقط عنه مال المقاطعة إذا لم يعمل فى الكرم عملاً يدل على الرضا، ولو كان آجره حاضراً، حتى أمكنه الرد، ولم يرد لا يسقط مال المقاطعة.

٢٣٤٢٣:- وعلى هذا إذا آجر داره، وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو بخيار عيب إن لم يمكنه الرد بأن كان المؤجر غائباً كان له الرد إذا حضر المؤجر، ولا يجب الأجر إذا لم يكن عمل فى الدار عملاً يدل على الرضا، وإذا وجب للآجر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه، فقال المستأجر للآجر: احسب هذا من مال الإجارة، وفارسيته فرو رو ازمال إجارت، فقال الآجر فر رفت، فقد قيل ينفسخ الإجارة بقدره.

٢٣٤٢٤:- جامع الفتاوى: ولو استأجر غنمه إلى قطع معروف ولزم القطيع مؤن، فإن كان صاحب القطيع معروفاً بأمره يرسل الغنم فى قطعة، ويعطى المؤن يلزمه المؤن بقدر، وإن قال: إنما بعث الغنم ليحفظها، ولم يكن صاحب القطيع معروفاً، فالقول قول صاحب الغنم مع يمينه، ولا أجر على المستأجر بعد الغصب.

٢٣٤٢٥:- وفى متفرقات الذخيرة: رجل استأجر من آخر داراً إجارة طويلة بمائة دينار، وقيمة الدينار خمسون درهماً، فمات الآجر، حتى انفسخت الإجارة بموته، ولم يترك مالا سوى هذه الدار، ثم إن وارث الآجر آجر هذه الدار من المستأجر بالمائة الدينار التى على مورثه إجارة طويلة انفسخت هذه الإجارة بين وارث الآجر وبين المستأجر، والمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة.

٢٣٤٢٦:- وعن أبى يوسف رحمه الله فى رجل آجر عبده من رجل وسلمه إليه، ثم باعه من غير عذر وسلمه إلى المسترى، ومات فى يده، فليس للمستأجر إن رضى المشتري قيمته.

٢٣٤٢٧:- جامع الفتاوى: ولو أن أهل مسجد لا ينزع أحد منهم باحضار السراج، فاستأجر المتولى رجلاً لاحضار السراج كل ليلة يجوز.

٢٣٤٢٨:- فى فتاوى آهو: سئل قاضى بديع الدين رحمه الله در باغ مستأجر خاها برست، هل للمستأجر أن يأخذها كأخذ الثمار؟ قال: نعم، أعطى فى الشتاء الأجير ده مرده سيم ليعمل فى الصيف، قال: لا يصح، وكذلك سه خفت گاؤ را مالم يعين الأرض والبقر، وسئل ظهير الدين رحمه الله عن أجر القابلة، قال: يحب عليها إلا إذا بعث الزوج احداً إلى القابلة، فحينئذ على الزوج.

٢٣٤٢٩:- م: وسئل قاضى بديع الدين رحمه الله عن عبد استأجر الدار، قال: إن كان محجوراً عليه، فعليه الأجر بعد عتقه، وإن ماذوناً، فعلى مولاه، وسئل أيضاً صاحب الأرض اتخذ فاليزا ببذره، أو بذر أرضه ببذره، هل للمستأجر حصة ما يحصل منها؟ قال: لا، ولو أخذ كان له أن يأخذ منه إن كان قائماً، وقيمه لو كان هالكاً.

٢٣٤٣٠:- م: استأجر رجلاً ليذهب بحمولة له إلى موضع كذا بكذا، فلما سار نصف الطريق بدا للحمال أن يذهب [إلى أمر آخر] فترك الحمولة على المستأجر ثمة، وطلب نصف الأجر قال له: ذلك، إذا كان الباقي من الطريق مثل الأول فى السهولة، هكذا ذكر فى الفتاوى، [وقد ذكرنا] فى فصل الاستصناع أن العبرة فى قسمة الأجر لقدر المراحل للسهولة والصعوبة فيتأمل عند الفتوى.

٢٣٤٣١:- قال فى الأصل: ولو أن رجلاً دفع إلى صباغ ثوباً ليصبغه

بعصفر بربرع الهاشمى بدرهم، فصبغه بقفيز، فهذا على وجهين: إما إن صدقه صاحب الثوب أو كذبه فإن صدقه صاحب فى ذلك، فصاحب الثوب بالخيار إن شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة الثوب، وإن شاء أخذ وأعطاه مازاد العصفر فيه مع الأجر، ولم يذكر أنه أراد به المسمى أو أجر المثل، قال بعضهم: أرا دبه أجر المثل، قال بعضهم: أراد به المسمى، ثم قال: يعطيه مازاد العصفر فى قيمة الثوب يريد به مازاد العصفر فى قيمة الثوب من ثلاثة أرباع لاقيمة مازاد العصفر فيه، ثم إنما يعرف قيمة مازاد العصفر فيه، وهو أن يقوم الثوب مصبوغاً بربرع قفيز ومصبوغاً بقفيز فإن كانت قيمته مصبوغاً بربرع قفيز عشرة، وقيمته مصبوغاً بقفيز اثنى عشرة علم أن الصبغ زاد فيه بقدر الدرهمين هذا إذا صدقه فى الزيادة، فاما إذا كذبه فى الزيادة فانه يرى أهل البصر من تلك الصناعة.

٢٣٤٣٢:- وفى فتاوى العتائية: قيل هذا إذا صدقة فى الزيادة، فأما إذا

كذبه فى الزيادة قول محمد، أما على قول أبى يوسف إن صبغه بالربع أولاً، ثم بالباقي إن شاء ضمن قيمته أبيض وترك الثوب عليه، وإن شاء ضمنه مصبوغاً، وأعطاه الأجر مع قيمة مازاد من ثلاثة أرباع القفيز، وإن صبغه دفعة واحدة، واختار أخذ الثوب وأعطاه قيمة الثوب فلا أجر له.

٢٣٤٣٣:- م: الخياط إذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدى ابنه،

٢٣٤٣١:- أخرج البيهقى عن على: انه كان يضمن الصباغ، والصائع، وقال:

لا يصلح للناس إلا ذلك. السنن الكبرى للبيهقى. الإجارة، باب ماجاء فى تضمين الأجر ٩/٤٤ برقم: ١١٨٧٢

وأخرج ابن أبى شيبه نحوه. مصنف ابن أبى شيبه. البيوع والأفضية، فى القصار والصباغ

وغيره ١١/٨٣ برقم: ٢١٤٥٠

٢٣٤٣٣:- أخرج عبد الرزاق من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه قال: كان على

يضمن الخياط، والصباغ، واشباه ذلك احتياطاً للناس. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان

الأجير الذى يعمل بيده ٨/٢١٧ برقم: ١٤٩٤٨

وهو ليس ببالغ فطر الطراز منه فى الطريق فإن كان الصبى عاقلاً ضابطاً يمكنه حفظه لايضمن، وإن لم يكن ضابطاً، ولا يمكنه حفظه ضمن.

٢٣٤٣٤:- فى مجموع النوازل: سئل شمس الإسلام الاوزجندى عن رجل استأجر رجلاً ليوقد النار فى المظمورة ليلاً، ففعل ونام فى بعض الليل، فاحترقت المظمورة وما فيها، هل يضمن الأجير؟ قال: لا، قيل له فإن أو قد النار ثانياً بغير أمر، هل يضمن؟ قال: نعم.

٢٣٤٣٥:- رجل دفع عينا إلى رجل على أنه إن شاء قبضه بالشراء، وإن شاء أخذه اجارة سنة بكذا فقبض وهلك عنده، إن هلك بعد الاستعمال فهو على الإجارة، ولو قال: أردت الملك إن كانت قيمته مثل الأجر أو أكثر قبل قوله، وإن كان الأجر أكثر لا يصدق، ولو لم يستعمله، حتى هلك فلا ضمان عليه.

٢٣٤٣٦:- وفى الفتاوى العتائية: دار بين حاضر وبين مفقود إن كان مفزراً ينتفع الحاضر بنصيبه، ويواجر القاضى نصيب المفقود ويحفظ الأجر، وإن لم يكن مفزراً، فللحاضر أن يسكن جميع الدار كيلا يخرب.

٢٣٤٣٧:- جامع الفتاوى: إذا قبل السمسار كتاب السنجاب، ثم جاء كتاب من المرسل أن لا يقبله، وإن قبلته فلا تودة المال إن كان بعد ماضى المكتوب إليه، لم يكن له أن يمتنع من دفع ذلك، وإن لم يضمن له أن يمتنع قالوا: بدل الحط لا يكون ضماناً إلا أن يكتب أن لفلان على كذا من المال.

٢٣٤٣٨:- وإذا دفع عشرة أمناء النحاس واستأجر بأربعين درهماً ليدققه، فبعد التدقيق صار سبعة أمناء لزمه ذلك، ولو دفع إليه مائة من نحاس ليضربه طسوساً، وجازعادات [نوع من المنضدة يصنع من الخشب] فأعطاه فى كل من ثلاثة دراهم، فجاء بتسعين مناً من الطسوس، وتلف الباقي كما هو الرسم يجب الأجر بعد أمناء الطسوس لا بعدد أمناء النحاس.

٢٣٤٣٩:- فى النوازل: سئل أبو بكر عن رجل دفع إلى خياط ثوباً ليخيط

له قباء أو جبة، ولم يشارطه الأجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله، هل يطيب له ذلك الزيادة؟ قال: فى قياس قول أبى حنيفة يطيب له، وفى قياس قول أبى يوسف ومحمد إن كانت الزيادة أكثر من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فى مثله لا يجوز، قال الفقه: عندى أن الزيادة جائزة فى قولهم جميعاً. وفى الكبرى: وبه يفتى.

٢٣٤٤٠:- وسئل أبو القاسم عن مقصرة يعمل فيها القصارون وأحد فيها أحجار يواجرها من القصارين، فجاء قصار، فعمل فى تلك المقصرة، ولم يشارطه أصحاب الأحجار يواجرها بشيئ؟ قال: إن لم يكن المعروف عندهم إن شاء عمل عليه، وأدى الأجر لا يجب الأجر إذا عمل بغير إذنه.

٢٣٤٤١:- فى مجموع النوازل: رجل يبيع [شيئاً] فى السوق فاستعان بواحد من أهل السوق على بيعه فأعانه، ثم طلب منه الأجر فإن العبرة فى ذلك لعادة أهل السوق، فإن [كان] عادتهم أنهم يعملون بأجر يجب أجر المثل، وإن كان عادتهم [أنهم] يعملون بغير أجر فلا شيء له.

٢٣٤٤٢:- وفى الظهيرية: وما تواضع عليه السماسرة من المقادير فى بيع الأشياء، فذلك عدوان محض، ولا شيء لهم سوى أجر المثل، رجل قال لخياط خط، هذا الثوب لأعطيك أجرك، فقال الخياط: لا أريد الأجر ثم خاطه فلا أجر له.

٢٣٤٤٣:- وإذا استأجر رجلاً ليعنى له فى هذه الساحة بيتين ذى سقفين، أو ذى سقف واحد ويبنى طولاً وعرضه [وما أشبه ذلك] وفارسيته سكر دادن [ذكر] فى فتاوى أبى الليث أنه لا يجوز، وينبغى أن يجوز إذا كان بآلات المستأجر للتعامل.

٢٣٤٤٤:- فى النوازل: سئل أبو بكر عن رجل آجر من رجل داراً له كل شهر بدرهم، ثم باعها من آخر، وكان المشتري يأخذ أجره الدار من هذا المستأجر

كل شهر فأتى على ذلك زمان، قد دعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن يرد داره، ويحب عليه ما أخذ من المستأجر، فجاء البائع بالدرهم، فأراد أن يحسب الأجر من ذلك، قال: لما طلب المشتري الأجر من المستأجر جازله ذلك إجارة [منه] وصار بمنزلة إجارة مستقبله، وجميع ما أخذ من الأجر فهو للمشتري، وليس للبائع من ذلك الأجر قليل ولا كثير، ومواضعة رب الدار منه وعد، فإن لم يفعل فلا شيء عليه، وإن كان الشرط فى البيع، فالبيع فاسد.

٢٣٤٤٥:- وقال أبو بكر: كان محمد بن سلمة يقول: لو أن رجلاً كانت له حوانيت مستغلة، فجاء إنسان فسكن فى حانوت من تلك الحوانيت فإنه يلزمه أجر المثل، وقال أبو بكر: وبه أقول، ولو قال الساكن: كنت غاصباً لا يصدق ألا ترى لو أن رجلاً دخل الحمام بغير إذن صاحبه، وقال: دخلت على وجه الغضب لا يصدق، فكذلك الأول.

٢٣٤٤٦:- م، وفى مجموع النوازل: رجل دفع إلى سراج بعض آلات السرج وأمره أن يتخذ له سرجاً بهذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج إليها من عند نفسه على أن يدفع إليه أجر عمله، وثمان آتاه، ودفع إليه عشرة دراهم، وفى الحاوى: وتراضيا به، م: فلما أتم السرج استولى على السرج بعض الظلمة، وذهب به قال: يسترد من السراج قيمة الآلات، وما دفع إليه من الأجر، وفى الحاوى: وهذه الإجارة فاسدة لما فيه من شرط البيع فى الإجارة.

٢٣٤٤٧:- وسئل شمس الإسلام الأوزجندى رحمه الله عمن دفع إلى طبيب جارية مريضة، وقال له: عالجهما بمالك فما يزداد من قيمتها بسبب الصحة، فالزيادة لك، ففعل الطبيب ذلك وبرأت الجارية وحسنت، فللطبيب على المالك أجر مثل المعالجة، وثمان الأدوية والنفقة، وليس له سوى ذلك شيء، وسئل هو أيضاً عمن قال لطيان: أصلح هذا الخراب بعشرة، فلما شرع فى العمارة ازداد

الخراب، فأصلح الكل فلاشيء له سوى العشرة، وسئل هو أيضاً عن رجل استأجر رجلاً شهراً قال: لا يدخل يوم الجمعة في العقد بحكم العرف.

٢٣٤٤٨:- وفي مجموع النوازل: معلم طلب من الصبيان ثمن الحصر وصرف البعض إلى حاجة نفسه، أو اشترى به الحصر واستعمله في المكتب زماناً، ثم رفعه وجعله في بيته هل يسعه ذلك؟ قال: نعم؛ لأن هذا في الحقيقة تمليك من آباء الصبيان للمعلمين، وفي الظهيرية: معلم طلب ثمن الحصر أو الحطب للبرد أو اللبود أو الحشيش فما أخذه يملكه فإن اشترى به حصيراً أو لبدّاً فبسطه أياماً، ثم ذهب به إلى منزله فله ذلك.

٢٣٤٤٩:- م: وفيه أيضاً: دفع الرجل ولده الصغير إلى أستاذ ليعلمه حرفة كذا في أربع سنين، وشرط على الأب أنه لو حبسه قبل أربع سنين فلا أستاذ عليه مائة درهم فحبسه بعد ثلاث سنين، فليس للاستاذ أن يطالب الأب بالمائة، ولكن يطالبه أجر مثل تعليمه.

٢٣٤٥٠:- وفي الظهيرية: بيان هذا الكلام أن العقد إنما يصح إذا استأجره ليقوم عليه ويحفظ، وفي أثناء ذلك يعلمه، أما الاستيجار على نفس التعليم لا يصح، م: وقيل: في الصغير يدفع شيئاً من المأكل إلى المعلم أنه لا يحل للمعلم أكله، وقيل: يحل وهو الأصح.

٢٣٤٥١:- وفي متفرقات الذخيرة: رجل دفع غلامه أو ابنه إلى النساج ليعلمه عمل النسج، فأراد النساج أن يسلم الغلام إلى نساج آخر ليعلم له ذلك العمل، فقد قيل: له ذلك، وهو الأصح.

٢٣٤٤٩:- أخرج ابن أبي شيبة عن إياس بن معاوية: في الغلام يدفعه الرجل إلى الرجل يعلمه، ثم يخرج به قبل أن ينقضي شرطه، قال: يرد على معلمه ما أنفق عليه. مصنف ابن أبي شيبة. البيوع والأقضية، في الرجل يكرى من الرجل غلامه أو نحو ذلك ١٦٦/١١ برقم: ٢١٨٠٨

٢٣٤٥٢:- استأجر رجلاً ليكتب له خطأ بالعربية، أو بالفارسية يطيب له الأجر، وقيل: فى الصكاك إذا غلط فى جميع حدوده أو فى بعضه، فإن لم يصلحه فلا أجر له، وإن أصلحه فلا أمر الخيار إن رضى به، فللكاتب أجر مثله.

٢٣٤٥٣:- رجل له اجيران يعملان عمل الزراعة ببقوره عين لأحدهما بقرين وآخر بقرين، فاستعمل أحدهما غير ماعين له، فهل لك ضمن المستعمل قيمته، وهل يضمن الآخر بالدفع؟ فقد قيل: يضمن، وقيل: لا يضمن والقول الأول أصح، وأنه جواب ظاهر الرواية وبه كان يفتى شمس الأئمة السرخسى رحمه الله.

٢٣٤٥٤:- فى مجموع النوازل: رجل أودع عند رجل أحماً من الطعام ففرغ المودع الظروف، وجعل فيها طعاماً له، ثم أن المودع سأل المودع أن يرد عليه أحماً، حتى يحمل إلى مكة، فدفع إليه طعام نفسه، ولم يعلمه به، فحمل المودع على إبله حتى مكة، كان للمودع أن يأخذ طعامه، ولا أجر عليه.

٢٣٤٥٥:- سئل شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله عمن استأجر حماماً فى قرية مدة معلومة فننفذ الناس، ووقع الخلاء، ومضت مدة الإجارة هل يلزم المستأجر الأجر؟ قال: إن لم يستطع الترفق بالحمام فلا، وأجاب ركن الإسلام السعدى رحمه الله بلا مطلقاً، ولو بقى بعض الناس، وذهب البعض يجب الأجر كذا أجابا.

٢٣٤٥٦:- وفى مجموع النوازل: استأجر من آخر طاحونة ببذل معلوم على أن عليه ماسمى من الأجر أيام جريان الماء، وانقطاعه فهذا الشرط يخالف مقتضى العقد فيفسد به العقد.

٢٣٤٥٧:- وفى النوازل: سئل الفقيه أبو القاسم عن طحان ركب فى الطاحونة حجراً من ماله واتخذ فيه حديداً [وأشياء أخرى] كلها من ماله فانقضت مدة إجارته هل له أن يرفع ذلك؟ قال: إن كان فعل ذلك بإذن صاحب الطاحونة على أن يرجع فى الغلة يرجع فيها، وإن فعل بغير أمره إن كان غير مركب فهو له، وإن كان مركباً يدفع إليه قيمته.

٢٣٤٥٨:- وفي فتاوى الفضلى: وصى أو متولى أجر منزل اليتيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل، وفي الخانية: بما لا يتعابن الناس فيه، م: أيلزم المستأجر [أجر المثل] أم يصير غاصباً بالسكنى فلا يلزمه الأجر بالسكنى؟ ذكرها هنا أنه يجب على أصول علمائنا رحمهم الله أنه يصير غاصباً، ولا يلزمه الأجر، قال: ذكر الخصاف رحمه الله في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصباً، ويلزمه أجر المثل، وجعل حكمه حكم الإجارة الفاسدة، فقيل له: أتفتى بما ذكره الخصاف، فقال: نعم، وذكر بعد هذا أيضاً أنه يلزمه المستأجر أجر المثل بكماله، ولا يزداد على المسمى.

٢٣٤٥٩:- وذكر قبل هذا أجر منزلاً لابنه الصغير بدون أجر المثل، فقد روى الخصاف رحمه الله في كتابه عن [بعض] أصحابنا رحمهم الله: أنه يلزم المستأجر أجر المثل، وفي الخانية: قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله: يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ عند بعض علمائنا، وعليه الفتوى.

٢٣٤٦٠:- م: قال القاضى الإمام على السغدى رحمه الله: ولو غصب إنسان دار صبى، قال بعض الناس: يجب عليه أجر المثل فما ظنك فى هذا، وهكذا فيمن غصب الوقف، قال بعضهم: يجب أجر المثل، قال الفضلى: والذى يصح عندى أن المستأجر يصير غاصباً عند من يرى غصب الدار، فيجب جميع المسمى عنده، أما عند من لا يرى غصب الدار، فعلى مذهبه جميع المسمى لازم له على كل حال، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين رحمه الله يفتى بوجوب أجر المثل فى أرض الوقف فى الغصب وفى أرض الصبى لا، ومن المشائخ من يفتى بوجوب أجر المثل [إلا] إذا كان ضمان النقصان خيراً لليتيم وللوقف، وهكذا فيمن سكن داراً له أو حانوتاً له، وذلك معداً للإجارة يجب أجر المثل إلا إذا كان النقصان خيراً له.

٢٣٤٦١:- الخانية: الوصى إذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى فى خصومة كانت على الصغيرة أو له، قال الشيخ الإمام رحمه الله: هذا ما أعطى

الوصى من مال اليتيم على وجه الإجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما يكون على وجه الرشوة يكون ضامناً.

٢٣٤٦٢:- الوصى إذا آجر أرضاً لليتيم أو استأجر أرضاً [لليتيم] بمال اليتيم إجارة طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك، وكذلك أب الصغير ومتولى الوقف، فإن استأجر أرضاً لليتيم، أو الوقف بمال الوقف فى السنة الأخيرة يكون الاستيجار بأكثر من أجر المثل فلا يصح، وإذا فسدت الإجارة فى البعض فى الوجهين هل يصح فيما كان خيراً لليتيم والوقف على قول من يجعل الإجارة الطويلة عقداً واحداً، وعلى قول من يجعلها عقوداً يصح فيما كان خيراً لليتيم [أو الوقف] ولا يصح فيما كان شراً له والظاهر هو الفساد فى الكل، وإن كان الوصى آجر أرضاً لليتيم واستأجرها وصى [آخر] ليتيم آخر لا تصح هذه الإجارة.

٢٣٤٦٣:- رجل استأجر أرضاً، فانقطع الماء، قال: إن كانت الأرض تستقى بماء الأنهار لا بماء السماء لا شيء على المستأجر، وكذلك إن كانت تستقى بماء السماء فانقطع المطر.

٢٣٤٦٤:- فى فتاوى الفضلى: آجر المنزل إجارة طويلة، وهذا المنزل موقوف عليه كان وقف والده عليه، وعلى أولاده أبداً ماتناسلوا وأنفق المستأجر فى عمارة هذا المنزل بعض النفقات بأمر المواجه، فإن لم يكن للمواجه ولاية فى الوقف كان غاصباً، ولم يكن على المستأجر إلا المسمى، وذلك للمواجه يتصدق به، وإن كانت له ولاية فى الوقف، فعلى المستأجر أجر المثل فى المدة التى كانت فى يده لا عبرة لما سمي من قليل الأجر فى السنين الأولى.

٢٣٤٦٥:- وهل يرجع المستأجر بالذى أنفق [فى غلة الوقف؟ إذا كان للمستأجر ولاية فى الوقف، وإلا فهو متطوع فيما أنفق] لا يرجع به على المراجع، ولا فى غلة الوقف، ولو أنفق بدون أمره لا يرجع بذلك على أحد كذا هنا، هكذا

ذكرها هنا، وقد ذكرنا فيما تقدم أن مكترى الحمار إذا أمر غيره أن ينفق على الحمار المكترى الذى بقى فى الطريق، ففعل إن كان المامور يعلم أن الحمار لغير الأمر فهو متطوع لا يرجع بما أنفق على أحد إلا أن يكون الأمر ضمن له النفقة، وإن كان لا يعلم أن الحمار لغير الآجر، فليس بمتطوع، فكذا فى مسألة البناء فى الوقف بأمر الآجر، يجب أن يكون الجواب على ذلك التفصيل، مريض آجر داره [من رجل] بدون [آجر] المثل يعتبر من جميع المال.

٢٣٤٦٦:- استأجر حانوتاً موفوقاً على الفقراء، وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير أن يزيد فى أجرة الحانوت على قدر ما استأجره فإنه لا يطلق له البناء إلا أن يزيد فى أجره، فحينئذ يبنى على مقدار ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر، وإن كان هذا حانوتاً يكون معطلاً فى أكثر الأوقات، وفى النوازل: وإن كان هذا حانوتاً معطلاً فى أكثر الزمان، وإنما رغب فيه المستأجر لأجل البناء عليه، فانه يطلق له [فى ذلك] من غير زيادة فى الآجر.

٢٣٤٦٧:- جامع الفتاوى: ولو استأجر حماراً كل شهر بعشرة فأجره شهراً مع سرج المستأجر بعشرين درهماً، طاب له حصة السرج، ولو آجر عبداً سنة، ثم أقام العبد البينة أن الآجر أعتقه قبل الإجارة، فالآجر للمعتق، وإن لم تقم له بيينة وسلم إلى المولى، فأجره له، فلو قال: أنا فسخت الإجارة، ثم أقام البينة أنه حر الأصل أو أنه أعتق قبل الإجارة فإنه لا أجر له؛ لأنه أجره غيره، وقد فسخ الحر الإجارة، ولو لم يفسخ فإن الإجارة له.

٢٣٤٦٨:- ولو آجر غلاماً، فجاء رجل وأقام البينة أنه عبده إن كان بعد مضى الإجارة فأجرها للعائد، وإن كان فى نصف المدة ففى قول أبى يوسف رحمه الله لا أجر فى الماضى للآجر والباقى لرب الغلام، وكذلك قول محمد رحمه الله.

٢٣٤٦٩:- ولو استأجر غلاماً شهراً يعمل له عملاً مسمى، ثم قال له: بلغ هذا الكتاب إلى موضع كذا، ولك درهمان أن لا يكون له أجران، ولكنه كانه فسحه الإجارة في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان، وإذا بلغ الكتاب، ورجع عاد إلى الإجارة الأولى، وفع عنه من الأجر بقدر ما يبلغ الكتاب.

٢٣٤٧٠:- وفي النوازل: سئل عن رجل له أجير غير ملاك هل له أن يؤديه إذا رأى منه بطالة؟ قال: لا، إلا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك، وذكر عن خلف بن أيوب أنه سلم ابنه إلى رجل في السوق فرأى منه بطالة وشكا الرجل إلى خلف، وقال: أؤديه، فقال: نعم، ثم قال: له ان يؤديه، قال الحسن رحمه الله لا يؤديه.

٢٣٤٧١:- م: رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد، فيكسر فيها الحطب بالقدم، والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به، فإن كان في ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار، والحدادة، والمتولى يجد من يستأجرها بذلك الأجر، فعليه أن يمنعه من ذلك، فإن لم يتمنع أخرجه من الحجرة وأجرها من غيره، وإن كان [غيره] لا يستأجر بتلك الأجرة، فالقيم يتركها في يده إلا إذا خاف تلف بناء الوقف من ذلك العمل.

٢٣٤٧٢:- وفي فتاوى الفضلى: متولى الوقف أجر ضيعة الوقف من رجل سنين، ثم مات الأجر قبل انقضاء المدة، ودفع المستأجر غلة الضيعة، فإن كانت الغلة زرعاً زرعها الورثة بذرهم كانت الغلة لهم وعليهم مانقصة الزراع الأرض يصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف لاحق للموقوف عليهم الأرض في ذلك.

٢٣٤٧٣:- وفي النوازل: ساحة بين حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم، فما يؤخذ من الأجرة فهو للعاقد.

٢٣٤٦٩:- أخرج ابن أبي شيبة عن الحارث، وحماد قالا: لو ان رجلاً قال لرجل: اذهب إلى باب الدار ولك خمس مائة درهم، قالا: كان له ذلك. مصنف ابن أبي شيبة. البيوع والاقضية، في الرجل يجعل للرجل الشيء ١١/٦٥٣ برقم: ٢٣٦٠٢

وفى الذخيرة: وينبغي أن يتصدق بذلك الخشبة، م: قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا إذا كان ثمة بناء أو دكان؛ [لأن بذلك يصير غاصباً] أما بدونه لا يصير غاصباً وعندى أن الصحيح هو الأول.

٢٣٤٧٤:- رجل استأجر أرضاً وانفسخت الإجارة بينهما بمضى المدة، أو بالفسخ قبل مضى المدة، وفى الأرض زرع والزرع بقل، فالزرع للمستأجر فإن أبرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعاوى، ثم بعد ذلك أدرك الزرع فرفع الآجر الغلة، فادعى المستأجر الغلة وخاصم الآجر فيها هل تسمع دعواه؟ فقد قيل: تسمع دعواه، وقد قيل: لاتسمع دعواه، وهو الأشبه، وكذا لو كان الآجر دفع الغلة أولاً، ثم أبرأه المستأجر عن الدعاوى لاتصح دعوى المستأجر الغلة، وهذا إذا جحد الآجر أن الزرع زرعه، فاما إذا كان مقراً أن الزرع للمستأجر يؤمر بالرد عليه.

٢٣٤٧٥:- وعلى هذا إذا أبرأ أحد الورثة الباقيين، ثم ادعى التركة وحجد باقى الورثة التركة لاتسمع دعواه، ولو أقروا بالتركة يؤمرون بالرد عليه.

٢٣٤٧٦:- **وفى متفرقات الذخيرة:** استأجر أرضاً للزراعة فزرعها واصطلم الزرع آفة يجب الأجر لما مضى ويسقط الأجر ما بعد الاصطلام.

٢٣٤٧٧:- الهداية: ومن استأجر أرضاً [أو استعارها] فأحرق الحصائد فاحترق شيء فى أرض أخرى فلاضمان عليه، وقيل: هذا إذا كانت الرياح هادئة، ثم تغيرت أما إذا كانت مضطربة يضمن.

٢٣٤٧٧:- أخرج ابن أبى شيبة عن يحيى الغسانى قال: أحرق رجل تبناً فى قراح له، فخرجت شرارة من نار حتى أحرقت شيئاً لجاره، قال: فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: العجماء جبار، وأرى أن النار جبار. مصنف ابن أبى شيبة. الديات، رجل رمى بنار فأحرق دار قوم ٢٨٢/١٤ برقم: ٢٨٤٤٦

وأخرج ابن ماجة فى سننه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: النار جبار، والبئر جبار. سنن ابن ماجة، الديات باب الجبار ١٩٢/ برقم: ٢٦٧٦

وأخرج أبوداؤد نحوه. سنن أبى داؤد، الديات، باب فى النار تعدى ٦٣١/٢ برقم: ٤٥٩٤

٢٣٤٧٨:- النوازل: سئل أبو القاسم رحمه الله عن دار فيها حجرة لرجل وإصطبل لآخر، وربما يغلق باب الدار رب الإصطبل وأراد رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع؟ قال له: أن يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس أبوابهم في تلك المحلة.

٢٣٤٧٩:- استأجر طاحونة وآجرها من غيره فانهدم بعضه، فقال المستأجر الأول للثاني: أنفق في عمارة هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الأول؟ إن علم الثاني أنه مستأجر، وليس بمالك لا يرجع، وإن ظنه مالكاً فيه روايتان، في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع، وفي رواية يرجع بدون الشرط.

٢٣٤٨٠:- دار فيها بئر استأجر رجل الدار فله أن يتوضأ بذلك الماء ويشرب، استأجر حجرة كل شهر ببدل معلوم وغاب إمراته في الدار فليس للآخر أن يخرجها، وفي الحاوي: بغير عصر من الخصم [من غير محضر من صاحبه].

٢٣٤٨١:- والحيلة في ذلك: أن يواجر هذه الدار من إنسان في بعض الشهور فإذا مضى ذلك الشهر يفسخ الإجارة الأولى، وينعقد الثانية وكان للمستأجر الثاني أن يخرج المرأة من الدار، وفي الحاوي: كمن أراد أن يفسخ في البيع بالخيار يحيز بغير محضر من المشتري عند أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله يبيعه من غيره جاز البيع، وانقض البيع الأول.

٢٣٤٨٢:- وإذا استأجر من آخر داراً على أن الآجر وهب له أجر شهر رمضان إن استأجرها سنة جاز الهبة [عند محمد رحمه الله] وإن استأجرها كل شهر لا يجوز الهبة عند محمد رحمه الله إلا إذا دخل شهر رمضان، وفي النوازل: ولا يجوز قبله قال الفقيه: هذا الجواب على قول محمد رحمه الله، وفي قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز البراءة إلا بعد مضي المدة.

٢٣٤٨٣:- السراجية: ثلاثة استوجروا على عمل بالشركة، فمرض أحدهم، وعمل الآخرون ذلك العمل، فالأجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه.

٢٣٤٨٤:- استأجر داراً، وبنى فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير أمر صاحب الدار، ثم أراد الخروج، وأراد نقض الحائط هل له [ذلك]؟ ينظر إن كان اتخذ من التراب لبناً، وبنى الحائط من اللبن فله ذلك، وعليه قيمة التراب، وإن كان بنى الحائط من الطين، فليس له أن ينقض الحائط.

٢٣٤٨٥:- الذخيرة: استأجر رجلاً ليحمل له خشبة معينة من كرمينة إلى بخارى على العجلة، فجاء بها فى الماء قيل: له أجر المثل.

٢٣٤٨٦:- رجل استأجر مرا من رجل عشرة أيام كل يوم بدرهم، ثم إن المستأجر أودع المرء عند الآخر خمسة أيام من هذا العشرة كان على المستأجر أجر العشرة أيام، ولو كان مكان الوديعة عارية، وباقى المسألة بحالها ففى وجوب الأجر فى مدة العارية روايتان.

٢٣٤٨٧:- رجل استأجر دكاناً شهراً كل يوم بدرهم فنادى منادى البلدة أن من فتح الدكان إلى الثلاثة أيام أغير على متاعه، ولم يفتح المستأجر الدكان ثلاثة أيام خوفاً الغارة لا يجب عليه أجر هذه المدة، إن لم يكن الغالب الغارة على تقدير الفتح يجب، وإن كان الغالب هو الغارة فإن كانت أمتعة فى الدكان فبقدر حصة المتاع يجب الأجر وبقدر حصة الغزو لا، مردى را از غله دار دو كان خویش غلهای گذاشته میبایست و غله دار در گذاردن غلهای گذاشته مما طلت می کرد و خداوند دو كان بقاضی مرافعت کرد قاضی دو كان مهر کرد درین مدت که برین دو كان مهر بوده باشد غله واجب شود یانی جواب آنست که نی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افگندن فصار ممنوعاً عن الانتفاع بالدكان فيسقط عنه الأجر وفيه نظر والصواب أنه يجب الغلة بافنده شانه بافندگی بمزد گرفته است هر روز ببدل معلوم و آن بافنده در مغاک وقف بافندگی می کرد و متولی شانه را از جهت غله دو كان گرو برد چند روز بداشت مزد شانه درال مدت که در دست متولی بوده است واجب شود جواب آنست که اگر بافنده را قوت مقابله بامتولی، و ستاندن شانه از متولی نیست نی وفيه نظر، والصواب أنه يجب.

٢٣٤٨٨:- اکتري سفينة لحمل الحنطة المعينة إلى موضع، فحمل صاحبه السفينة تلك الحنطة في سفينة أخرى استحق المسمى، إذا باع الآجر المستأجر من أجنبي، ثم إن المشتري دفع الثمن إلى المستأجر جهة مال الإجارة، ينظر إن كان الآجر حاضراً كان متطوعاً، وإن لم يكن حاضراً لا يكون متطوعاً "مردى آسيا بمردي اجاره نهاده همين آجر گندمها فرستاد بنزدیک همين مستاجر تآرد کند آرد کرد مزد واجب نشود واگر گفته باشد آجر که بهمين آسيا آرد کن مزد واجب شود.

٢٣٤٨٩:- رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً، وقبضه وآجره من البائع مدة معلومة بأجر معلوم، ثم استحق المشتري، هل يطالب المشتري البائع بأجرة ماضى من المدة؟ فقد قيل: ينبغي أن لا يطالب.

٢٣٤٩٠:- الخانية: الغاصب إذا آجر الدار أو العبد، ثم قال المغصوب منه: أنا أمرتك بالإجارة، فقال الغاصب: ما أمرتني كان القول قول المغصوب منه، ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة الإجارة قال المغصوب منه: كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله إلا ببينة، ولو أعطى الغاصب أرض الغصب مزارعة، فأجاز المالك إن كان الزرع قد سنبل، ولم يسمن كان الخارج بين المزارع وبين صاحب الأرض، ولا شيء للغاصب، وإن كان الزرع قد سنبل وسمن كان الخارج للغاصب وللمزارع، ولا شيء للمالك، ولو غصب داراً فأجرها، ثك اشتراها من صاحبها بالإجارة ماضية، وإن استقبلها كان أفضل.

٢٣٤٩١:- رجل اشترى شجرة وقطعها فاستأجر أرضاً ليضع فيها الأشجار حتى يبيس، والأرض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراد يشتري الأشجار أن يمر في الأرض التي فيها طريق إلى الأرض المستأجرة بخشبة وحمو لاته، وأراد صاحب الأرض أن يمنعه من ذلك ليس له أن يمنعه، والله أعلم بالصواب. هاهنا تم بفضل الله كتاب الإجارة.

٤١ - كتاب المضاربة

يشتمل على ثلاثين فصلا

٢٣٤٩٢:- وفى المنافع: المضاربة مأخوذة من الضرب فى الأرض وهو السير، وفى عرف الفقهاء معاقدة دفع العين النقد إلى من يعمل فيه على أن ربحه بينهما على ما شرطا وهو من باب التغليب؛ لأن الضرب فى الأرض من واحد، وقد اختص هذا الإسم فى جانب من عليه العمل.

٢٣٤٩٣:- وفى السغناقى: وأما ركنه فالألفاظ التى تثبت بها المضاربة وهى أن يقول: دفعت هذا المال إليك مضاربة أو مقارضة، أو معاملة، أو خذ هذا المال، واعمل به على أن مارزق الله تعالى من شيء فهو بيننا نصفين، أو على أن لك رבעه، أو خمسه، أو عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله. سورة المزمل رقم الآية: ٢٠.
فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله. سورة الجمعة، رقم الآية: ١٠.
ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم. سورة البقرة، رقم الآية: ١٩٨.

الفصل الأول

فى بيان شرائطها وحكمها

٢٣٤٩٤:- فنقول: شرائط جوازها خمسة: (١) أحدها: أن يكون رأس المال دراهم، أو دنانير عند أبى حنيفة وأبى يوسف، وعند محمد أن يكون رأس المال دراهم، أو دنانير، أو فلوساً رائجة، حتى إذا كان رأس مال المضاربة فلوساً رائجة على قولهما لا يجوز، وعلى قول محمد يجوز، وفي الذخيرة: المضاربة بما سوى هذه الأشياء لا يجوز إجماعاً، م: وروى الحسن بن زياد فى المجرّد: عن أبى حنيفة أن المضاربة بالفلوس جائزة، وفي الكبرى: والفتوى على أنه يجوز، وفي الخانية: وقال محمد: يجوز بالفلوس الرائجة عدداً ولا يجوز بالذهب والفضة إذا لم تكن مضروبة فى رواية الأصل، وفي الكبرى: وفي المضاربة بالتبر روايتان.

٢٣٤٩٥:- والحاصل أن ذلك يختلف باختلاف الرواج بالبلدان، ففي كل موضع يروج التبر رواج الأثمان تجوز المضاربة، وفي المنتقى: عن أبى يوسف أن المضاربة بالدراهم البخارية لا يجوز، وفي الخانية: ويجوز بالدراهم النبهرجة والزئوف ولا تجوز بالستوفة، فإن كانت الستوفة تروج فهي كالفلوس.

٢٣٤٩٦:- وفي الفتاوى العتائية: ثم عند محمد إذا كسدت الفلوس قبل الشراء فسدت، ولو كسدت بعد الشراء، والنقد اعتبرت قيمتها لتحصيل رأس المال يوم كسدت.

٢٣٤٩٤:- أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم: أنه كره البزّ مضاربة، يقول: لا، إلا الذهب والفضة، قال سفيان: ونحن نقول: له أجر مثله إذا أعطاه العروض مضاربة. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب المضاربة بالعروض ٨/ ٢٥٠ برقم: ١٥٠٩٥.

٢٣٤٩٧:- وذكر القدوري: أن من دفع إلى رجل عرضا وقال: بعه واعمل بثمانه مضاربة، فباعه بدراهم، أو دنانير وتصرف فيها جاز، ولو باعه بكميل، أو موزون جاز عند أبي حنيفة، وفي الخانية: جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة، وقال صاحباه: لا يجوز البيع، وفي الينابيع: وقالوا: لا يجوز البيع، إلا بالدرهم، أو بالدنانير.

٢٣٤٩٨:- وفي السغناقي: العروض لاتصلح لرأس المال خلافا لمالك، وكذلك الكيلي والوزني خلافا لابن أبي ليلى، وفيه: ثم عقد المضاربة على الثمن المقبوض من الدراهم، أو الدنانير، وهي أمانة في يد الوكيل، وأكثر ما فيه أنه أضاف عقد المضاربة إلى مابعد البيع، وقبض الثمن، وذلك لا يفسد المضاربة غير أني أكره أن يقول: بعه، وخذ الثمن مضاربة على أن الربح بيننا نصفين؛ لأن بيع العبد ليس من المضاربة، وقد صار كأنه شرط فيها فلهذا أكره، وأما إذا قال: خذ هذا العبد مضاربة، وقيمته ألف درهم على أن رأس مالي قيمته على أن تبيعه وتشتري بثمانه، وبع، فما رزق الله تعالى فالربح بيننا نصفين، فهذه مضاربة صحيحة.

٢٣٤٩٩:- وفي الناصرية: وإذا دفع إليه أمتعة، وقال: بعه واشتر بها واتجر

٢٣٤٩٧:- أخرج ابن أبي شيبة، عن حماد: في رجل دفع إلى رجل متاعا مضاربة، فقوم المتاع ألف درهم، ثم باعه بتسع مائة، قال: رأس المال تسع مائة. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يدفع إلى الرجل الشيء مضاربة ١١ / ٢٠٤ برقم: ٢١٩٩٥.

وأخرج أيضا عن الحسن أنه قال: في رجل دفع إلى رجل متاعا مضاربة، وقوماه بينهما، قال: رأس المال ما قوم به المتاع، وليس قيمتها بشيء. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية ١١ / ٢٠٥ برقم: ٢١٩٩٦.

٢٣٤٩٨:- أخرج ابن أبي شيبة، عن ابن سيرين: إنه كان يكره أن يدفع الرجل إلى الرجل المتاع مضاربة، ويحسبه عليه دراهم. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، والأقضية، في البر يدفع مضاربة ١١ / ٤٢٨ برقم: ٢٢٧٨٧.

فيها، فما ربحت فيها يكون بيننا نصفين فخير لا يكون الخسران على العامل، ولو صالحه على مال لا يلزمه.

٢٣٥٠٠- وفي القدوري: إذا قال رب المال للغاصب، أو المستودع، أو المستبضع: اعمل بما في يديك مضاربة بالنصف يجوز ذلك عند أبي حنيفة والحسن، وقال زفر: لا يجوز في الغصب.

٢٣٥٠١- (٢) الشرط الثاني: أن يكون رأس المال معلوما عند العقد، حتى لا يقع في المنازعة في الثاني، والعلم به باحدى الطريقتين، إما بالتسمية، أو بالإشارة، فقد ذكر محمد في مضاربة الأصل إذا دفع لرجل دراهم مضاربة لا يدرى واحد منهما ما وزنها؟ فهو جائز.

٢٣٥٠٢- وفي الخانية: ولو دفع إلى رجل دراهم مضاربة لا يعرف قدرها جازت المضاربة، ويكون القول في قدرها ووصفها قول المضارب مع يمينه، وفي مختصر خواهرزاده: والبيئة بينة صاحب المال.

٢٣٥٠٣- وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: خذ أي أصناف مال شئت، فاعمل به مضاربة، فإن أخذ ما تجوز به المضاربة جاز، وإن أخذ ما لا تجوز به المضاربة، وعمل لم يحز، وله أجر المثل.

٢٣٥٠٤- م: (٣) الشرط الثالث: أن يكون رأس المال عينا لا ديناً فالمضاربة بالديون لا تجوز، حتى أن من كان له على آخر ألف درهم دين فأمر صاحب الدين أن يعمل بها مضاربة لا تجوز المضاربة، وهذا بخلاف مالو غصب رجل من رجل ألف درهم، والدرهم قائمة في يد الغاصب فقال المغصوب منه للغاصب: اعمل بها مضاربة بالنصف صحت المضاربة، وإن كان رأس المال مضمونا قبل عقد المضاربة، وبخلاف ما إذا كان لرجل على رجل دين، فقال رب المال لرجل آخر: إقبض مالي من فلان، واعمل به مضاربة بالنصف فهو جائز.

٢٣٥٠٥- وإذا لم تجز المضاربة بالدين عندهم، فإذا اشترى المديون بعد

ذلك، وباع وربح، أو خسر كان الربح له، والخسران عليه، والدين عليه على حاله لصاحب الدين، وهذا قول أبي حنيفة، وعندهما ماباع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين، والربح له والخسران عليه، وكان بريئا عن الدين وله أجر مثل عمله على رب الدين، وفي التجريد: ولا تصح المضاربة.

٢٣٥٠٦: م- وذكر في الأصل: إذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين، فقال الآخر: اقبض بعض ديني من فلان، ثم اعمل به مضاربة بالنصف فقبض بعضها وعمل فيه جاز، فرق بين هذا، وبينما إذا قال: اقبض ديني من فلان، ثم اعمل مضاربة فقبض البعض وعمل به فإنه لا يجوز ما لم يقبض الكل.

٢٣٥٠٧: م- وفي الينابيع: وإن قال: اقبض مالي على فلان واعمِل به مضاربة جاز، ولو قال: اعمل بمالي عليك مضاربة لم يجز عند أبي حنيفة خلافا لهما.

٢٣٥٠٨: م- وفي السغناقي: إذا قال: اعمل بالدين الذي في ذمتك لا تصح المضاربة بالاتفاق، وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: اقبض ديني من فلان واشتر كذا بالنصف لم يجز، ولو اشترى لا يبيع ما اشترى، وتجاوز المضاربة مع جهالة القدر ويصدق المضارب في مقداره، ويجوز بأن يقول: اعمل بها مضاربة.

٢٣٥٠٩: م- (٤) الشرط الرابع: أن يكون رأس مال المضاربة مسلما إلى المضارب، ولهذا قالوا: لو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا تجوز المضاربة سواء كان المالك عاقدا، أو غير عاقدا، وذلك كالأب والوصى إذا دُفعا مال الصغير مضاربة، وشرطا عمل أنفسهما مع المضارب لا تصح المضاربة، وشرط عمل الصغير لا يجوز، وكذا أحد المتفاوضين وأحد شريكي العنان إذا دفع المال مضاربة، وشرط عمل صاحبه يفسد العقد.

٢٣٥١٠: م- وفي الذخيرة: حكى عن القاضي الإمام أبي عاصم العامري عن الفقيه محمد بن إبراهيم الضريري إذا شرط رب المال لنفسه أن يتصرف في المال بانفراده، متى بدا له جازت المضاربة، وإنما لا يجوز شرط عمل رب المال

مع المضارب إذا شرط العمل جملة، وإذا لم يكن العاقد مالكا، وشرط أن يكون عمله مع المضارب، فإن كان العاقد ممن يجوز أن يأخذ المال مضاربة بنفسه، وذلك كالأب، أو الوصى إذا دفع مال الصغير مضاربة، وشرط على نفسه أن يعمل مع المضارب بحصته من الربح جازت المضاربة.

٢٣٥١١- وفي الخانية: الأب، أو الجد أب الأب، أو الوصى إذا دفع لو شرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل مع المضارب جازت المضاربة والشرط جميعا، ولو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة، فدفع الوكيل، وشرط عمل نفسه مع المضارب، وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا.

٢٣٥١٢- م: وإن كان العاقد ممن لا يجوز أن يأخذ المال مضاربة، فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد العقد، وذلك كالمأذون يدفع مالا مضاربة بشرط عمل نفسه مع المضارب وإن شرط المأذون عمل مولاه مع المضارب ولا دين عليه، فالمضاربة فاسدة، وإن كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة، وأما المكاتب إذا شرط عمل مولاه لا تفسد المضاربة.

٢٣٥١٣- ولو دفع إلى إنسان مالا مضاربة، وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى غيره مضاربة، وشرط أن يعمل معه المضارب، أو رب المال، فالمضاربة فاسدة.

٢٣٥١٤- فكذلك المضارب إذا دفع لرب المال مضاربة بالثلث، فالمضاربة فاسدة، وفي التجريد: فالمضاربة الثانية فاسدة، م: والربح بين المضارب، ورب المال على ما شرط في المضاربة، وفي التجريد: المضاربة الأولى، م: ولا أجر لرب المال.

٢٣٥١٥- (٥) الشرط الخامس: أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا تنقطع به الشركة في الربح، حتى لا يقع في المنازعة في الثاني، وأما بشرط أن يكون نصيب المضارب شيئا ينقطع به الشركة.

٢٣٥١٦:- بيان هذا إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فلمضارب من ذلك مائة درهم، أو خمسون، أو أكثر أو أقل بعد إن سمى من ذلك شيئاً معلوماً لا يجوز.

٢٣٥١٧:- وكذلك إذا شرط أن لرب المال من الربح مائة، والباقي للمضارب كانت المضاربة فاسدة.

٢٣٥١٨:- ولو شرط للمضارب ربع نصف المال، أو ربع ثلث المال كانت المضاربة جائزة، وكذلك اشتراط ربع ثلث المال شائعاً، واشتراط ثلث ربع المال سواء، وذلك جائز، وكذلك لو شرط عليه ربع مائة درهم من رأس المال لابعينها، فهذه المضاربة جائزة.

٢٣٥١٩:- ولو شرطاً ربع هذه المائة بعينها، أو شرطاً ربع هذا النصف من المال بعينه، فالمضاربة فاسدة، وإذا شرط للمضارب نصف الربح إلا عشرة دراهم، أو ثلث الربح إلا عشرة دراهم فالمضاربة فاسدة، وكذلك لو شرط له نصف الربح وزيادة عشرة دراهم.

٢٣٥٢٠:- وفي القدوري: إذا قال رب المال للمضارب: لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيها للمضاربة، فالمضاربة جائزة، والشرط باطل.

٢٣٥٢١:- وقال: في مزارعة الأصل إذا دفع أرضاً مزارعة بنصف الخارج وجعل للمزارع أجر عشرة دراهم كل شهر عمل فيها للزراعة والمزارعة باطلة، وفي الذخيرة: وكان عيسى بن أبان يطعن على محمد، وكان يقول: ينبغي أن يسوى بين المسألتين في الصحة والفساد، فيقال: يصحان جميعاً، أو يفسدان جميعاً، ومن مشايخ من قال: في المسئلة روايتان، وعمامة المشايخ على الفرق بين مسألة المزارعة، وبين مسألة المضاربة، وهو الصحيح، فإن عمل المضارب على هذا الشرط فإنه لا يستحق أجراً.

٢٣٥٢٢:- م. وقال محمد: فيمن دفع ألفاً مضاربة بالنصف على أن يدفع

رب المال أرضه إليه ليزرعها سنة، أو على أن يسكن دراه سنة، فالشرط باطل، والمضاربة جائزة، ولو كان المضارب هو الذى شرط عليه أن يدفع أرضه يزرعها رب المال سنة، أو يدفع داره إلى رب المال يسكنها سنة، فسدت المضاربة.

٢٣٥٢٣:- قال القدورى فى كتابه: روى عن أبى يوسف فى رجل دفع مالا إلى رجل مضاربة على أن يبيع فى دار رب المال، أو دار المضارب كان جائزا، ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال، أو رب المال دار المضارب لا يجوز، ٢٣٥٢٤:- قال القدورى فى كتابه أيضا: كل شرط فاسد فى المضاربة يوجب جهالة الربح، أو قطع الشركة فى الربح يوجب فساد المضاربة، وفى الكافى: نحو أن يشترط المضارب أن يسكن رب المال داره سنة، م: وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهما.

٢٣٥٢٥:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: على أن الربح والوضعية بيننا لم يجز، وكذا لو اشترط الوضعية، أو بعضها على المضارب فسدت، ذكر الكرخى أن الشرط باطل، وتصح المضاربة إذا شرط فيه نصف الربح.

٢٣٥٢٦:- وفى الذخيرة: ذكر شيخ الإسلام فى أول المضاربة أن المضاربة لا تفسد بالشروط الفاسدة، وإذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت، لأنه شرط فاسد، لكن لأنه شرط ينتفى به الشركة فى الربح.

٢٣٥٢٧:- دفع ماله إلى رجل مضاربة، وشرط على المضارب أنه إن اشترى الحنطة فله النصف من الربح، وإن اشترى الدقيق فله الربح، وإن اشترى الشعير فله الثلث فهو جائز، وله أن يشتري أى ذلك شيئا على ماسمى له، فإن اشترى الحنطة فقد وقعت المضاربة على الحنطة، فليس له أن يصرفه إلى غيرها.

٢٣٥٢٨:- هشام عن محمد: إذا دفع مالا مضاربة على أنه إن خرج فى سفر فنفقته على نفسه ليس من مال المضاربة فالمضاربة جائزة، والشرط باطل.

٢٣٥٢٩:- وفي فتاوى أهل سمرقند: دفع مالا مضاربة، وقال: تخرج إلى

الرى فما ربحت فى ذهابك فهو بيننا نصفين، وما ربحت فى رجوعك فهو بيننا أثلاثا ثلثه لك، وثلاثه لى، أو قال: ربح هذا الشهر بيننا نصفين، والشهر الثانى أثلاثا، فالمضاربة جائزة، والربح على الشرط، وفي النصاب: قال الفقيه: وبه نأخذ.

٢٣٥٣٠:- وفي الإبانة: ولو شرط أن تكون مؤنة الأجر على أحدهما لم يجز.

٢٣٥٣١:- وعن محمد إذا شرط للمضارب أجرا من ماله لامن إجارته

بطل الشرط، وجازت المضاربة، وروى إذا شرط كذا درهما أجرة لحنوت المضاربة، لو وضع المتاع جاز.

٢٣٥٣٢:- م: جئنا إلى بيان حكمها فنقول: حكم المضاربة شرعاً

صيرورة المضارب وكيلا بعد تسليم رأس المال إليه، لأنه أمره بالشراء، ويكون رأس المال أمانة فى يده؛ لأنه قبضه بإذن مالكة ليرده عليه، فكأن بمنزلة المودع، وفى الانتهاء إذا ظهر الربح يكون شريكا، لأنه يستحق بعض الربح، وإنما سمينا هذا حكم المضاربة؛ لأن حكم الشئ ما يثبت به، والذي يثبت بالمضاربة هذا، ولهذا قال مشايخنا: المضاربة فى ابتداءها إيداع، وعند الشروع فى العمل وكالة، وإذا ظهر الربح فى الانتهاء يصير شركة.

٢٣٥٣٣:- وإذا خالف المضارب يصير غصباً، وإذا فسدت صارت إجارة

فاسدة، وفي الكافي: وإذا فسدت فهو أجير، حتى استوجب أجر المثل، وإذا خالف فهو غاصب ضامن، وإذا أذن بعده فهو كالمستودع أى المضارب إذا اشترى مانهى عنه، ثم باعه وتصرف فيه، ثم أجاز رب المال لا أثر لإجازته، والمستبضع مثله، وعند مالك الإجازة فى الانتهاء كالإذن فى الابتداء.

٢٣٥٣٤:- م: فهذه أحكام تبتنى عليها، فينبغى أن يراعى كل حكم منها

فى وقته، وأوانه، ثم فى كل موضع فسدت المضاربة فباع المضارب واشترى، وربح مالا كثيراً، فإنه لا يكون له شئ من الربح، وإنما له أجر مثل عمله، وكذلك

أجر مثل عمله إن لم يربح، وفي الخانية: يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثل عمله لايزاد على المسمى في قول أبي يوسف، وفي شرح الطحاوي: الربح كله لرب المال والخسران عليه، وللمضارب عليه أجر مثل عمله فيما عمل ربح أو لم يربح.

٢٣٥٣٥- وفي التجريد: ثم عند أبي يوسف لايجوز القدر الذي شرط، وعند محمد تجب الأجرة بالغة مابلغت، وعن أبي يوسف أنه إذا لم يربح فلا أجر له، وهذا خلاف رواية الأصل، م: وهذا الذي ذكرنا جواب ظاهر الرواية.

٢٣٥٣٦- وذكر القدوري عن أبي يوسف إن المضارب إذا لم يربح في المضاربة الفاسدة، فلا أجر له، ثم في ظاهر الرواية إذا كان له أجر مثل عمله يجب بالغاً مابلغ، أم لايجاوز على ماشرط له؟ يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قياس المسئلة التي ذكرها في آخر كتاب الشركة في باب الاحتشاش والاحتطاب على أن يكون المجموع بينهما نصفين، فالشركة فاسدة، فلو عمل أحدهما وأعانه الآخر كان ذلك للعامل ولا شيء للمعين من المجموع، وللمعين على العامل أجر مثل عمله في قول أبي يوسف لايجاوز به على نصف الخارج الذي شرط له، وعلى قول محمد يجب بالغاً مابلغ، ويجب أن يكون هذا على ذلك الخلاف، ويجوز أن لايجاوز هنا على المشروط عند محمد أيضاً.

٢٣٥٣٧- وكذلك لو عمل المضارب بالمال فتلّف كله فله أجر مثله، ولا ضمان على المضارب فيما هلك في يده، وإن فسدت المضاربة إذا كان الهلاك من غير تعديه، وفي الكبرى: لا ضمان عليه في ظاهر الرواية، م: وذكر المسئلة في الأصل من غير ذكر الخلاف، وفي القدوري: وإذا فسدت المضاربة، ثم هلك المال في يد المضارب، وفي الخانية: لا بفعله، م: لا يضمن، وروى عن محمد أنه يضمن، وفي الفتاوى العتائية: قيل: إذا هلك بعد العمل، وفي الكبرى: وله أجر له مثله فيما عمل قال أبو يوسف: إن ربح فيها فله أجر مثله، وقال محمد:

أعطيه أجر عمله بالغاً ما بلغ، م: حكى عن الطحاوى أنه كان يقول: ما ذكر فى الأصل يجب أن يكون على قول أبى حنيفة، وعلى قول أبى يوسف ومحمد يجب على المضارب ضمان ما هلك عنده إذا حصل الهلاك بأمر يمكن التحرز عنه، وإن هلك بأمر لا يمكن لا يضمن، وعند أبى حنيفة يضمن، ويكون أميناً فى الحالين.

٢٣٥٣٨:- وحكى عن الفقيه أبى جعفر الهندوانى أنه كان يقول: ما ذكر فى الأصل قولهم جميعاً، فلا يكون المال مضموناً على المضارب، وإن فسدت المضاربة عندهم جميعاً، وهو الظاهر.

٢٣٥٣٩:- وفى شرح الطحاوى: وإن ادعى الهلاك، والضياع للمال، أو هلك المال فى يده، فالقول قوله مع يمينه والمال فى يده أمانة واللّه تعالى أعلم.

م: الفصل الثاني

فيما يكون مضاربة بغير لفظها

٢٣٥٤٠:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم معاوضة بالنصف، فذلك جائز، وهو مضاربة؛ لأن المعاوضة والمضاربة لفظان ينبئان عن معنى واحد إلا أن المضاربة لغة أهل العراق، والمعاوضة لغة أهل الحجاز، وكذلك لو قال: خذ هذا المال معاملة بالنصف يكون مضاربة.

٢٣٥٤١:- وكذلك إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم، وقال: خذ هذه الألف واعمل بها على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بيننا نصفين، وفي الينابيع: أو على أن لك ربعة أو نصفه، م: ولم يقل مضاربة كانت مضاربة جائزة، ولو قال: خذ هذه الألف واعمل بها بالنصف، أو بالثلث، أو بالعشر، فالقياس أن تكون المضاربة فاسدة، وفي الاستحسان تكون مضاربة جائزة.

٢٣٥٤٢:- وإذا دفع رجل إلى رجل ألفا، وقال: خذ هذه الألف واتبع بها متاعا فلك النصف، ولم يزد على هذا شيئا فالقياس أن تكون المضاربة فاسدة، وفي الاستحسان جائزة، فأما إذا قال: خذ المال على النصف، أو قال: بالنصف، ولم يزد على هذا فالقياس أن تكون المضاربة فاسدة، وفي الاستحسان جائزة.

٢٣٥٤٣:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم، وقال: خذ هذه الألف واشتر بها هرويا بالنصف، أو قال: اشتر بها رقيقا بالنصف، ولم يزد عليه، قد ذكرنا

٢٣٥٤٠:- أخرج عبد الرزاق عن الثوري: في رجل دفع إليه مالا مضاربة بالثلث، أو بالربع، أو مائتاضيا، قال: هو ماله يشترط فيه ماشاء. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اشتراط المقارض ٢٥٧/٨ برقم: ١٥١٣٢.

٢٣٥٤١:- أخرج البيهقي من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه أنه قال: جئت عثمان بن عفان، فقلت له: قد قدمت سلعة، فهل لك أن تعطيني مالا فاشترى بذلك؟ فقال: أترك فاعلا؟ قال: نعم، ولكني رجل مكاتب، فاشترها على أن الربح بيني وبينك، قال: نعم، فأعطاني مالا على ذلك. السنن الكبرى للبيهقي، القراض، ٢٠/٩ برقم: ١١٨١١.

أن المضاربة فاسدة، فإن اشترى بها هرويا بالنصف، أو اشترى بها رقيقا بالنصف كان المشتري للآمر، وكذا إذا اشترى له بإجارة فاسدة، فليس للمضارب أن يبيع ما اشترى إلا بأمر رب المال، وفي الذخيرة: فإن باع مع ذلك فبيعه باطل وهو ضامن بقيمته إن لم يقدر عليه، فإن أجاز رب المال البيع وهو قادر عليه، والمال قائم أو لا يدري ما حاله فالبيع جائز، والثلث لرب المال، وشرطه قيام المبيع.

٢٣٥٤٤- م: فإن تلف ما باع ولم يقدر على المشتري، فالمضارب ضامن بقيمت ما باع لرب المال، والثلث الذي باع به المضارب للمضارب، وعلى المضارب أن يتصدق بما فضل من الثمن على القيمة، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، أما على قول أبي يوسف لا يتصدق به، فإن أجاز رب المال بيع المضارب جاز أجازته سواء كان المبيع قائما بعينه، أو كان لا يدري أنه قائم، أو هالك؟ أما إذا كان قائما بعينه، وقد علم قيامه لاشك أن إجازة رب المال جائز؛ لأنه لا يصح منه ابتداء البيع في هذه الحالة فتحوز الإجارة أيضا.

٢٣٥٤٥- أما إذا كان لا يدري حاله عند الإجارة أقائم، أو هالك؟ ذكر في ظاهر الرواية أنه تصح الإجارة، وروى عن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه لا تصح الإجارة، ويطيب الثمن لرب المال، وإن لم يجد صاحب المال المتاع وعلم أنه قد احترق، فأجاز بيع المضارب لايجوز، ولو قال: خذ هذه الألف مضاربة واشتر بها هرويا بالنصف، أو رقيقا بالنصف، هل تجوز المضاربة بالنصف، أم لا؟ لا رواية في الكتب، وكان الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول: بأنه يجب أن لا تجوز المضاربة.

٢٣٥٤٦- وفي الذخيرة: إذا قال: لغيره بالفارسية "إيس رابگیر" وتصرف كن بطريق شركت تهرچه سود شود نيمه ترا بود و نيمه مرا" كان مضاربة، وإن نص على الشركة.

٢٣٥٤٧- دفع إلى رجل مائة درهم، وأمره أن يشتري بها مطبخة ليكون الربح بينهما كانت مضاربة صحيحة، فإذا فعل المدفوع إليه ما أمره به وحصل الربح يكون بينهما على الشرط، والله أعلم.

الفصل الثالث

فى بيان مايجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها وما لايجوز

٢٣٥٤٨:- وإذا دفع الرجل ألف درهم مضاربة على أن مارزق الله تعالى فى ذلك من شئ فهو بيننا، ولم يزد على هذا شيئاً فإنها تكون مضاربة جائزة.
٢٣٥٤٩:- وكذلك لو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان فى الربح، ولم يبين مقدار ذلك، فالمضاربة جائزة، والربح بينهما نصفين، ولو قال: على أن للمضارب شركاً فى الربح فالشرك، والشركة واحد وهو بينهما نصفين عند أبى يوسف، وقال محمد: المضاربة فاسدة.

٢٣٥٥٠:- إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح، فهذا على ثلاثة أوجه: الأول: إن علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز المضاربة، (٢) وإن لم يعلما لاتجوز المضاربة، (٣) فأما إذا علم أحدهما وجهل الآخر، أما رب المال، أو المضارب، فإن المضاربة لاتجوز.

٢٣٥٤٨:- أخرج عبد الرزاق عن الشعبي، عن على فى المضاربة: الوضعية على المال، والربح على ما اصطالحوا عليه، وأما الثورى فذكره عن أبى حصين، عن على: فى المضاربة، أو الشريكين. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب نفقة المضارب ووضيعته ٨/ ٢٤٨ برقم: ١٥٠٨٧.
وأخرج أيضاً عن الثورى: فى رجل دفع إليه مالا مضاربة، بالثلث، أو بالربيع، أو ماتراضيا، قال: هو ماله يشترط فيه ما شاء. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اشتراط المقارض ٨/ ٢٥٧ برقم: ١٥١٣٢.

الفصل الرابع

فى بيان مالا يكون مضاربة مع لفظها

٢٣٥٥١:- قال محمد: إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن مارزق الله من شيء فى ذلك، فذلك كله للمضارب، فهذا قرض، حتى لو قبض المضارب المال على هذا الشرط وربح، أو وضع، أو هلك المال بعد ما قبض المضارب قبل أن يعمل به كان الربح للمضارب، والوضيعة والهلاك عليه.

٢٣٥٥٢:- ولو كان شرط رب المال فى عقد المضاربة أن مارزق الله فى ذلك من شيء، فكله لى كان بضاعة، وفى الذخيرة: وإن عمل المضارب فيه وربح، فالربح لرب المال بتمامه، وإن وضع فالوضيعة على رب المال أيضا.

م: الفصل الخامس

فى المضاربة يشترط الربح فيها لاحدهما ويسكت عن الآخر

٢٣٥٥٣:- إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح، أو قال: ثلثه، ولم يتعرض لجانب رب المال، فالمضاربة جائزة، وللمضارب ما شرط، والباقي لرب المال، ولو قال: على أن لرب المال نصف الربح، أو قال: ثلثه، ولم يبين للمضارب شيئاً فالقياس أن تكون المضاربة فاسدة، وفى الاستحسان يجوز، ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال، وعلى هذا القياس والاستحسان المزارعة إذا بين صاحب البذر نصيب نفسه خاصة، ولم يبين نصيب شريكه الآخر.

٢٣٥٥٤:- ولو قال رب المال: على أن لى نصف الربح، ولك ثلثه فللمضارب الثلث والباقي لرب المال، وفى الينابيع: فالحاصل أن كل شيء سكت عن ذكره فهو لرب المال.

٢٣٥٥٥:- م: وإذا قال لغيره: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف، أو قال: بالثلثين، أو بالثلث، أو ما أشبه ذلك، فالمضاربة جائزة، وكان كمن اشترى عشرة دراهم، وثوباً بعشرين درهما فنقد عشرة، ولم يقل من حصة الدارهم يصرف إلى الدراهم، فإن قال رب المال: عنيت الثلثين لنفسى لم يصدق.

٢٣٥٥٦:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: خذ هذا مضاربة بالثلث فالثلث للمضارب، ولو قال: بالثلثين فالثلثان له.

م: الفصل السادس

فى شرط الربح لثالث

٢٣٥٥٧:- وإذا شرط فى المضاربة بعض الربح لغير المضارب، ورب المال فهو على وجوه: (١) أحدها: أن يشترط ذلك لأجنبى، وفى هذا الوجه إن شرط عمل الأجنبى، فالمضاربة جائزة، والشرط جائز ويصير رب المال دافعا المال مضاربة إلى رجلين، وإن لم يشترط عمل الأجنبى، فالمضاربة جائزة، والشرط باطل، ويجعل المشروط للأجنبى كالمسكوت عنه، فيكون لرب المال.

٢٣٥٥٨:- (٢) والوجه الثانى: إن شرط بعض الربح لعبد رب المال، أو لعبد المضارب، فإن شرط عمل العبد مع ذلك، فالمضاربة جائزة، والشرط جائز أيضا على كل حال، وإن لم يشترط عمله مع ذلك إن لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان العبد عبد المضارب، أو عبد المالك، وفى الذخيرة: وإن كان على العبد دين، فإن كان عبد المضارب، فعلى قول أبى حنيفة لا يصح الشرط، ويكون المشروط كالمسكوت عنه، فيكون لرب المال، وعندهما يصح الشرط ويصح الوفاء به، وإن كان عبد رب المال، فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف.

٢٣٥٥٩:- م: (٣) الوجه الثالث: إذا شرط بعض الربح لمن لا يقبل له شهادة المضارب، أو شهادة رب المال نحو الابن والمرأة والمكاتب، ومن أشبههم، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعض الربح للأجنبى.

٢٣٥٦٠:- (٤) الوجه الرابع: إذا شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب، أو قضاء دين رب المال فهو جائز، ويكون المشروط له مضاربة.

٢٣٥٦١:- وفى السراجية: مضارب اشترط لرب المال ثلث الربح، ولعبد رب المال ثلث الربح على أن يعمل العبد معه ولنفسه ثلث الربح فهى جائزة، وكذا إذا شرط ثلث الربح لامرأة المضارب، أو مكاتبه، أو للمساكين، أو فى الرقاب، أو فى الحج.

الفصل السابع

فى الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا

٢٣٥٦٢:- وإذا دفع الرجل ألف درهم إلى رجل، وقال: نصفها عليك قرض ونصفها معك مضاربة بالنصف فأخذها على ذلك فهو جائز، وهذه المسئلة نص على أن قرض المشاع جائز، ولا يوجد لهذا رواية إلا ههنا.

٢٣٥٦٣:- وإذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه، ومن حكم القرض أنه إذا هلك بعد القبض يهلك على المستقرض، ومن حكم المضاربة أن رأس المال إذا هلك فى يد المضارب يهلك مهلك أمانة، وفى الخانية: فإن تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعليه وضبعة والنصف الآخر يكون على ما شرط.

٢٣٥٦٤:- م: وإذا قال: خذ هذه الألف على أن نصفها قرض عليك وعلى

٢٣٥٦٤:- أخرج البيهقى عن فضالة بن عبيد صاحب النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: كل قرض جرّ منفعة فهو وجه من وجوه الربا. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب كل قرض جرّ منفعة فهو ربا ٢٧٦/٨ برقم: ١١٠٩٢.

وأخرج أيضا عن عبد الله يعنى ابن مسعود: أنه سئل عن رجل استقرض من رجل دراهم، ثم أن المستقرض افقر المقرض ظهر دابته، فقال عبد الله: ما أصاب من ظهر دابته فهو ربا، قال أبو عبيد: يذهب إلى أنه قرض جرّ منفعة. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب كل قرض جرّ منفعة فهو ربا، ٢٧٦/٨ برقم: ١١٠٩٠.

وأخرج ابن ماجة من طريق يحيى بن أبى اسحاق الهنائى قال: سألت أنسا: الرجل منا يقرض أخاه المال فيهدى له؟ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أقرض أحدكم قرضا فأهدى له، أو حمّله على الدابة فلا يركبها، ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك. سنن ابن ماجة، الصدقات، القرض/ ١٧٥ برقم: ٢٤٣٢. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب كل قرض جرّ منفعة فهو ربا ٢٧٧/٨ برقم: ١١٠٩٣.

ونقل الشيخ على المتقى الهندى عن على قال: كل قرض جرّ منفعة فهو ربا. كنز العمال، الدين والسلم ٩٩/٦ برقم: ١٥٥١٢. جامع الاحاديث الكبير للسيوطى ٤٣٨/٦ برقم: ١٥٨٢١.

أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لى فإنه يجوز، ويكره؛ لأنه قرض جرّ منفعة، ولو قال: خذ هذه الألف على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز، ولم يذكر الكراهية هنا، فمن المشايخ من قال: سكوت محمد عن ذكر الكراهية ههنا دليل على أنه لا كراهية ههنا.

٢٣٥٦٥:- وفي الخانية: ولو قال: خذ هذه الألف على أن نصفها قرض على أن تعمل بالنصف الآخر على أن يكون الربح لى جاز، ولا يكره، فإن تصرف بالألف وربح كان الربح بينهما على السواء، والوضعية عليهما؛ لأن نصف الألف صار ملكاً للمضارب بالقرض والنصف الآخر بضاعة فى يده.

٢٣٥٦٦:- وفي التجريد: ولو دفع إليه ألفاً نصفها قرض ونصفها بضاعة، فهذا مكروه، وإن عمل فيه فربح أو وضع، فالربح والوضعية بينهما.

٢٣٥٦٧:- م: ولو قال: على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب وقبضها المضارب على ذلك غير مقسومة، فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة، فإن هلك المال فى يد المضارب قبل أن يعمل به، أو بعد ما عمل به فهو ضامن لنصف المال حصة الهبة، ولا يضمن حصة المضاربة، وهذه المسئلة نص أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له، وفي الفتاوى العتائية: ولو هلك النصف واستهلك الباقي ضمن ثلاثة أرباع الألف.

٢٣٥٦٨:- م: فإن ربح فى المال ربحاً كان نصف الربح للمضارب ونصفه للمضاربة، وفي الذخيرة: ويجعل للمضارب ثلاثة أرباع الربح، ولرب المال الربع، ولم يذكر محمد فى الكتاب أن حصة الهبة من الربح، هل يطيب لرب المال،

٢٣٥٦٦:- أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم: أنه كره أن يعطى ألفاً مضاربة، وألفاً قرضاً، وألفاً بضاعة، فإن لم يكن شرطاً فلا بأس به. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اشتراط المقارض ٨/ ٢٥٧ برقم: ١٥١٣١. شبير أحمد القاسمى مراد آباد اله.

أو يتصدق به؟ كان الفقيه أبو جعفر يقول: ينبغي أن يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف لا يتصدق، وكان الفقيه أبو إسحاق الحافظ يقول: لا يتصدق، ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز.

٢٣٥٦٩:- فإن هلك المال قبل العمل، أو بعده فالهلاك على رب المال، وإن ربح فلرب المال ثلاثة أرباع الربح، وللمضارب ربع الربح، ولو سمي نصفها وديعة ونصفها مضاربة بالنصف، فهو جائز، فإن قسم المضارب المال نصفين فعمل بأحد النصفين على المضاربة، ووضع فالوضيعة عليه، وعلى رب المال نصفين.

٢٣٥٧٠:- وفي الفتاوى العتائية: ولا تجوز قسمة المضارب وتمييزه إلا بإجازة رب المال، فإن ميز فهلك نصيب رب المال قبل قبضه ضمن نصفه، وكذا لو هلك نصيب المضارب لم يرجع بشيء.

٢٣٥٧١:- م: وإذا اشترى شيئاً بنصف الدراهم للمضاربة، ونقد الدراهم فقد كان نصف الثمن من مال الوديعة ونصفه من مال المضاربة، وإن ربح فالربح بينهما نصفين إلا أن ما كان من حصة الوديعة يتصدق المضارب في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف.

ومما يتصل بهذا الفصل

٢٣٥٧٢:- إذا جاء رجل بجراب هروى فباع نصف الجراب منه بخمس مائة، وأشهد عليه بذلك، ثم أمره أن يبيع النصف الباقي ويقبض الثمن، ويعمل بالثمن كله مضاربة على أن مارزق الله تعالى من شيء، فهو بيننا، فنقد المضارب الخمسمائة التي كانت عليه لرب المال، وأخذ الخمسمائة التي على الأجنبي وعمل بالخمسمائتين جميعاً، فهذه المسئلة على ثلاثة أوجه: (١) الأول: إذا شرط صاحب الجراب أن الربح بينهما نصفين، والوضيعة بينهما نصفين، وفي هذا الوجه الربح بينهما نصفين، والوضيعة بينهما نصفين في قول أبي حنيفة، وفي قياس قول

أبى يوسف ومحمد لرب المال ثلاثة أرباع الربح، وللمضارب ربع، والوضيعة كلها على رب المال، **وفى التجريد:** وأما على قول أبى يوسف ومحمد، فمقدار ماربح فى ثمن النصف الذى أمره بالبيع فهو بينهما، وما ربح فى النصف الذى عليه من الدين فهو لرب المال.

٢٣٥٧٣:- م: وهل يستحق على رب المال أجر المثل فى الخمسمائة التى فسدت المضاربة؟ فيها، فهذا على وجهين: (١) أما إن خلط إحدى الخمسمائتين الأخرى، ثم تصرف وربح، (٢) أو لم يخلط وتصرف فى كل واحد منهما قبل الخلط وربح، فإن خلط إحداهما بالأخرى، ثم ربح، فليس له أجر مثل عمله، وإن لم يخلط إحدى الخمسمائتين بالأخرى، وربح على كل واحد من المالىين فله أجر مثل عمله فى الخمسمائة التى فسدت المضاربة فيها هذا إذا شرطاً أن يكون الربح بينهما نصفين.

٢٣٥٧٤:- (٢) **والوجه الثانى:** إذا شرطاً أن تكون المضاربة أثلاثاً ثلثاً ربح المال للمضارب ولرب المال ثلث الربح، وفى هذا الوجه إن ربح كان الربح بينهما على ما شرطاً فى قياس قول أبى حنيفة، ثلثاه للمضارب، وثلثه لرب المال.

٢٣٥٧٥:- وإن وضع كانت الوضيعة عليهما نصفين، وعلى قول أبى يوسف ومحمد للمضارب ثلث الربح إن عمل فى المالىين، وربح ولرب المال ثلثاً الربح، وإن وضع فالوضيعة كلها على رب المال، وهل له أجر المثل فى الخمسمائة التى جازت فيها المضاربة مع ثلث الربح؟ فالجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا.

٢٣٥٧٦:- (٣) **الوجه الثالث:** إذا شرطاً أن يكون لرب المال ثلثاً الربح، فعلى قول أبى حنيفة الربح بين رب المال والمضارب نصفين، والوضيعة نصفين، وعلى قولهما لرب المال خمسة أسداس الربح، وللمضارب السدس.

٢٣٥٧٧:- وفي التجريد: ولو شرط الدافع لنفسه الثلث وللمضارب الثلثين والمسئلة بحالها، فإن عند أبي حنيفة ثلثا الربح للمضارب على ما شرطا النصف للمضارب من نصيبه والسدس من نصيب الدافع، وأما عندهما فقد جمع بين مضاربة صحيحة وفاسدة، فما كان من الصحيح فيبينهما على ما شرطاً، وما كان من الفاسد فلرب المال، ولو كان شرط لرب المال ثلثا الربح، وللمضارب الثلث، فالربح بينهما نصفين في قول أبي حنيفة، وعنهما نصفه لرب المال وللمضارب ثلث ربح النصف الآخر.

م: الفصل الثامن

فى بيان مايملك المضارب على رب المال من التصرفات ومالا يملك

٢٣٥٧٨:- إذا دفع مالا مضاربة بالنصف، ولم يزد على هذا، فهذه مضاربة مطلقة، وله أن يشتري بها ما بدا له من سائر التجارات، وله أن يعمل ما هو من عادة التجار كالإبضاع والإيداع واستيجار الآخر للعمل فى المال، واستيجار البيوت لحفظ الأموال، واستيجار السفن والدواب للحمل، هذا هو لفظ القدورى.

٢٣٥٧٩:- يجب أن يعلم بأن المضارب يملك على رب المال ما هو تجارة من كل وجه، أو ما هو من صنيع التجار بأن لم يكن للتجار منه بد، أما ما ليس بتجارة من كل وجه، أو هو تجارة من وجه دون وجه، وليس ذلك من صنيع التجارة لا يملك المضارب على رب المال، ولهذا قلنا إن المضارب لا يملك تزوج غلام المضاربة؛ لأن ذلك ليس بتجارة، وليس من صنيع التجار.

٢٣٥٨٠:- وأما تزويج الأمة فقد ذكر برواية الأصل برواية أبى حفص أنه ليس له ذلك فى قول أبى حنيفة ومحمد، ولم يذكر قول أبى يوسف فى الأصل، وذكر القدورى: أن المضارب يملك تزويج الأمة عند أبى يوسف، وله أن يبيع بالنقد والنسيئة، وله أن يؤكل بذلك، وفى الفتاوى العتائية: وله أن يؤكل رب المال وغيره م: وكل ما كان للمضارب أن يفعله فله أن يوكل به.

٢٣٥٨١:- م: وله أن يرهن من مال المضاربة بدين عليه فى المضاربة، وكذلك له أن يرهن بذلك، وله أن يحتال بالثمن على رجل هو أيسر، أو أعسر، ويجوز ذلك على رب المال، ولا يضمن لرب المال شيئاً.

٢٣٥٨٢:- وفى الكافى: والأصل أن التصرفات فى المضاربة ثلاثة أقسام:

(١) قسم: هو من باب المضاربة وتوابعها، فيملكه المضارب بمطلق المضاربة من غير أن يقول له رب المال: اعمل برأيك كالتوكيل بالبيع، والشراء، والرهن، والارتهان، والإجارة، والاستيجار، والإيداع، والإبضاع، والمسافرة.

٢٣٥٨٣: - (٢) وقسم: لايملك بمطلق عقد المضاربة ويملك إذا قيل له: اعمل برأيك، وذلك كدفع المال إلى غيره مضاربة وشركة.

٢٣٥٨٤: - م: أو خلط مال المضاربة بماله، أو بمال غيره، فإنه لايملك ذلك بمطلق المضاربة، وفي شرح الطحاوى: لو خلط مال نفسه بمال المضاربة ضمن مال المضاربة، والربح له والوضيعة عليه، وكذلك لو شارك مع غيره شركة عنان و خلط ضمن، وتصح الشركة بينهما.

٢٣٥٨٥: - هذا إذا لم يقل له اعمل فيه برأيك، وإن قال له: اعمل فيه برأيك، فله أن يخلط مال المضاربة بمال نفسه، وإذا ربح قسم الربح بين المالين، فربح ماله يكون له خاصة وربح مال المضاربة يكون على الشرط بينهما، وكذلك لو شارك مع غيره شركة عنان جاز، ويقسم الربح بينهما على الشرط، فإذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح يستوفى منها رب المال رأس ماله، وما فضل فهو بينهما على الشرط.

٢٣٥٨٦: - م: وقسم لايملكه بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك إلا أن ينص عليه رب المال، وهو مالم ليس بمضاربة ولا يحتمل أن يلحق بها كالأستدانة على المضارب، وهو أن يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال، وفي الينايع: بعد ما اشترى بجميع رأس المال سلعة.

٢٣٥٨٣: - أخرج عبد الرزاق عن الثوري: في رجل قارض رجلا على الشطر، ثم ذهب ذلك، فقارض آخر على الربع، قال: لا يدفعه إلا بإذنه، وإلا ضمن، إلا أن يقول له: اعمل فيه بما أراك الله فقد أذن له حينئذ. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان المقارض إذا تعدى ولمن الربح ٢٥٤/٨ برقم: ١٥١٢٠.

٢٣٥٨٧:- **وفى السغناقى:** وإذا صحت المضاربة مطلقا، وهو أن لا يكون مقيدا بزمان ولا مكان جاز للمضارب أن يبيع بالنقد والنسيئة عندنا، وقال ابن أبى ليلى: ليس له أن يبيع بالنسيئة، وإذا باع المضارب متاع المضاربة، سلمه إلى المشتري، ثم أخرج الثمن من المشتري بعيب، أو بغير عيب، فهو جائز على المضاربة، ولا يضمن المضارب بهذا التأخير شيئا.

٢٣٥٨٨:- **م:** ولو أخذ المضارب نخلا، أو شجرا معاملة على أن ينفق عليه من المال، لم يجز على رب المال، وإن قال: إعمل برأيك، ولو أخذ الأرض مزارعة، واشترى طعاما ببعض مال المضاربة، فإنه يجوز إن كان قال: إعمل برأيك، وإن لم يقل إعمل برأيك لا يجوز، وإن كان البذر، والبقر من قبل رب الأرض، والعمل على المضارب، **وفى التجريد:** أو البقر من قبله، **م:** فما حصل يكون للمضارب خاصة.

٢٣٥٨٩:- **م:** ولو دفع أرضا بغير بذر مزارعة جاز، سواء قال له رب المال إعمل برأيك، أو لم يقل.

٢٣٥٩٠:- **وفى الفتاوى العتائية:** استأجر أرضا ليزرعها، أو ليغرسها، فله أن يدفع أرض المضاربة مزارعة بغير بذر.

٢٣٥٩١:- **م:** ولو استدان المضارب لم يجز على رب المال، فإن رهن به شيئا من متاع المضاربة ضمنه، ولو كان رب المال أذن فى الاستدانة كان الدين عليهما نصفين، ولو رهن بقيمته والدين سواء، فهلك كان على المضارب نصف قيمته، **وفى التجريد:** ولا يكون ذلك من مال المضاربة.

٢٣٥٩٢:- **م:** وليس للمضارب أن يرهن بعد نهى رب المال إياه عن العمل فى المضاربة، أو بعد موته إلا أن يتصرف تصرفا يؤدى إلى أن ينض رأس المال، والشراء والرهن يؤدى إلى أن ينض بهما رأس المال فلا يملك الشراء، والرهن بعد ذلك، وإن باع شيئا من مال المضاربة، وأخرج الثمن جاز على رب

المال، ولا يضمن المضارب شيئاً، وفي الإبانة: جاز على قول أبى حنيفة ومحمد، م: ولو لم يؤخر، ولكن حط بعض الثمن، فإن كان ذلك بعيب طعن فيه المشتري، فإن كان حصّة العيب من الثمن مثل ما حط، أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله جاز، وإن كان ما حط أكثر من قيمة العيب بحيث لا يتغابن الناس فيه يصح عند أبى حنيفة ومحمد، ويضمن ذلك من ماله لرب المال، وكان رأس المال من ذلك مابقى على المشتري، وما حط المضارب لم يبق رأس المال، وعند أبى يوسف لا يصح الحط، ويكون جميع الثمن على المشتري على حاله، ويكون جميع ذلك رأس مال المضاربة.

٢٣٥٩٣:- وفي المضمرات: ولو كان عنده من مال المضاربة ما يجوز عقد المضاربة عليه، فاشترى سلعة بثمن دين، وليس عنده من مال المضاربة من جنس الثمن جاز الشراء على المضاربة، ولا يكون استدانة عندنا خلافاً للزفر.

٢٣٥٩٤:- ولو أمره رب المال بالاستدانة، فاستدان، فإنه يجوز، ويكون ما اشترى بينهما نصفين على حكم شركة الوجوه، وكذلك القرض والهبة والصدقة، ولا يجوز أن يفعل شيئاً من ذلك، حتى ينص عليه.

٢٣٥٩٥:- وليس للمضارب، وفي السراجية: ولا لرب المال، م: أن يطاء

٢٣٥٩٤:- أخرج عبد الرزاق من طريق معمر: عن رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة، وأذن له أن يشتري بدين بينه وبينه، فاشترى بمائة دينار، فهلكت المقارضة، وهلك الذى اشترى بالدين، قال: أما الذى اشترى بالدين، فهلك فهو بينهما، والمال الذى دفع إليه مقارضة، فهلك فهو من صاحب المال. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب المقارض يأمر مقارضه أن يبيع بالدين ٨/ ٢٥٦ برقم: ١٥١٢٦.

٢٣٥٩٥:- أخرج عبد الرزاق عن الثورى قال: إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشترى بها جارية، فأعجبته، فوقع عليها، فولدت له قومت، فإن كان فيها فضل على ألف درهم ضمنها قيمة الجارية، ورفعنا عنه حصته من الجارية، لأن له فيها نصيباً، وكان الولد له، وإن لم يكن فيها فضل، فعليه العقر، وذرى عنه الحد بالشبهة، والولد مملوك لصاحب المال، لأنه وقع عليها، وليس له فيها نصيب. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان المقارض إذا تعدى، ولمن الربح ٨/ ٢٥٥ برقم: ١٥١٢٣.

جارية من جوارى مال المضاربة، سواء كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن، وكذلك ليس له ان يقبلها، أو يلمسها بشهوة، وإن أذن له رب المال فى وطئها، وكذلك لا يحل له وطئها.

٢٣٥٩٦:- ولو تزوج المضارب جارية بتزويج رب المال إياها منه، فإن كان فى الجارية فضل على رأس المال لا يجوز النكاح، وإن لم يكن فيها فضل على رأس المال ذكر أن النكاح جائز، وخرجت الجارية عن المضاربة، حتى لو باعها المضارب بعد ذلك لا يجوز بيعه.

٢٣٥٩٧:- قال: وتخرج الجارية عن المضاربة، ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله، وكذلك ليس له أن يخلط مال المضاربة بماله، ولا بمال غيره إلا أن يقول رب المال: إعمل برأيك.

٢٣٥٩٨:- وفى فتاوى أبى الليث: إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، ولم يقل له إعمل فى ذلك برأيك إلا أن معاملة التجار فى تلك البلاد أن المضاربين يخلطون، وأرباب الأموال لا ينهاهم عن ذلك فعمل فى ذلك على معاملات الناس إن غلب التعارف بينهم فى مثل هذا، وجب أن لا يضمن، ويكون الأمر فى ذلك محمولا على ماتعارفوه.

٢٣٥٩٩:- وفى الفتاوى العتائية: ولا يدفع المضارب إلى رب المال ولا إلى عبده مضاربة، ويجوز التوكيل للبضاعة.

٢٣٦٠٠:- م: وللمضارب أن يأذن لعبد المضاربة فى التجارة فى المشهور من الرواية، وعن محمد أنه لا يملك ذلك بإطلاق العقد، وله أن يبيع عبد المضاربة إذا لحقه دين سواء كان المولى حاضرا أو غائبا، وله أن يسافر بالمال، وفى الخانية: فى الروايات الظاهرة برا أو بحرا فى قول أبى حنيفة ومحمد هو الصحيح من مذهبهما، وروى عن أبى حنيفة أنه ليس له أن يسافر، وهو قول أبى يوسف، وروى عنه أنه فرق بين ماله حمل ومؤنة، وبين مالا حمل له ولا مؤنة

تجوز المسافرة بمالا حمل له، ولا مؤنة، وروى عنه رواية أخرى أنه إذا كان يرجع إلى منزله في يومه ذلك، فله أن يسافر.

٢٣٦٠١:- وليس له أن يعمل مافيه ضرر ولا مالا يعمل به التجار، ولا أن يبيع إلى أجل لايبيع التجار إليه، ولا أن يحمل في السفر المخوف الذي تحاماه التجار.

٢٣٦٠٢:- وفي الذخيرة: ولو نهاء رب المال أن يخرج من تلك البلدة فليس له أن يخرج سواء اشترى، أو لم يشتري.

٢٣٦٠٣:- والأصل في هذا أن رب المال إذا خصص بعد العقد، فإن كان لم يشتري شيئاً، أو كان تصرف فيه، والمال عين فتخصيصه جائز، كما لو خصص في الابتداء، لأنه يملك العزل في هذه الحالة، فكذلك يملك النهي عن بعض مقتضى العقد، وأما إذا اشترى متاعاً وكل شيء استفاده المضارب بإطلاق المضاربة، فليس لرب المال أن ينهاء، ولو نهاء لم يتعلق بنهيه حكم، حتى ينص نحو أن يقول: لاتبع بالنسيئة، وفي الفتاوى العتائية: والصحيح أنه إنما يعمل النهي فيما يقتضيه الاطلاق، وهو السفر، والبيع ونحوه إذا نض المال، وهكذا عن أبي يوسف.

٢٣٦٠٢:- أخرج الدارقطني عن ابن عباس قال: كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة، اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحر، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذاكبد رطبة، فإن فعله فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه. سنن الدارقطني، البيوع، ٣/ ٦٤ برقم: ٣٠٦٢. السنن الكبرى للبيهقي، القراض، ٩/ ٢١ برقم: ١١٨١٥. المعجم الأوسط للطبراني ١/ ٢٢٢ برقم: ٧٦٠.

وأخرج أيضاً عن عروة بن الزبير، وعن غيره: أن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به: أن لاتجعل مالى فى كبد رطبة، ولا تحمله فى بحر، ولا تنزل به فى بطن مسيل، فان فعلت شيئاً من ذلك، فقد ضمنت مالى. . سنن الدارقطني، البيوع، ٣/ ٥٣ برقم: ٣٠١٤. السنن الكبرى للبيهقي، القراض، ٩/ ٢٠ برقم: ١١٨١٤.

٢٣٦٠٤:- م: ولو دفع إلى رجلين مالا مضاربة، وقال: إعمالا برأيكما، أو لم يقل، فليس لاحدهما أن يبيع ولا أن يشتري بغير إذن صاحبه، فإن أذن له الشريك جاز.

٢٣٦٠٥:- ولو اشترى المضارب بمال المضاربة خمرًا، أو خنزيرًا، أو ميتة، أو دما، وفي الذخيرة: أو مدبرًا، أو أم ولد، وهو يعلم، أو لم يعلم فهو ضامن للدراهم التي دفع، وفي السغناقي: أو اشترى ثوبا بميتة، أو دم بخلاف ما إذا اشترى بخمر، أو خنزير، فانه يكون على المضاربة.

٢٣٦٠٦:- وفي الزاد: وليس للمضارب أن يشتري أب رب المال، أو ابنه، أو من يعتق عليه، فإن اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة، وإن كان في المال ربح، فليس له أن يشتري من يعتق عليه، فإن اشتراه ضمن مال المضاربة، وإن لم يكن في المال ربح جاز أن يشتري، وإن زادت قيمته على نصيبه عتق، ولم يضمن لرب المال شيئا، ويسعى المعتق عليه لرب المال في قيمة نصيبه، وفي الينايع: وإن كان في المال ربح، فليس له أن يشتري من يعتق عليه، ويشتري من لا يعتق عليه، ولا يملك بيعه مثل أن يشتري أم ولده بالف، وقيمتها ألف وخمس مائة، فإذا فعل ذلك يصير مخالفا مشتريا لنفسه دون المضاربة، فيضمن لرب المال رأس ماله، وإن لم يكن في قيمته فضل عند الشراء جاز أن يشتريه للمضاربة، فإذا زادت قيمته بعد الشراء عتق نصيب المضارب فلا ضمان عليه، ويسعى المعتق في قدر رأس المال، وحصه رب المال من الربح، وولاءه بينهما على قدر الملك، وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: عتق كله، وولاءه للمضارب، ويسعى في رأس المال، وحصه رب المال من الربح على ما ذكرنا.

٢٣٦٠٧:- وفي أم الولد إذا زادت قيمتها صارت أم ولد له، وظهر ملكه فيها بقدر نصيبه من الربح، فلا يملك بيعها ولا سعاية عليها، ولكن يضمن لرب

المال رأس ماله وحصته من الربح سواء كان معسرا، أو موسرا، وفي السراجية: للمضارب أن يأذن العبد في التجارة في أصح الروايتين.

٢٣٦٠٨:- وفي التجريد: إذا اشترى المضارب سلعة بأكثر من مال

المضاربة كانت الزيادة للمضارب، والمال دين عليه، وله ربحه وعليه وضيعته.

٢٣٦٠٩:- م: ولو اشترى بيعا فاسدا مما يملك إذا قبض، فليس بمخالف،

وما اشترى فذلك على المضاربة، ولو اشترى عينا بمالا يتغابن الناس في مثله فهو مخالف، سواء قال له رب المال: إعمل فيه برأيك أو لم يقل، ولو باع بمالا يتغابن الناس فيه، وفي الخانية: وباجل غير متعارف، م: فهو جائز في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز، وليس له أن يقرض، ولا يأخذ سفتجة لأنه استدانة، ولا يعطى سفتجة.

٢٣٦١٠:- وفي الذخيرة: قال أبو الحسن: إذا قال: إعمل برأيك فله أن

يعمل جميع مافي هذا الباب غير الاقراض، والاستدانة، وأخذ السفاتج، والشراء بمالا يتغابن الناس فيه، وفي الخانية: ولا يدفع مال المضاربة سفتجة إلا أن يأذن له بالسفتجة نصا.

٢٣٦١١:- وفي الفتاوى العتائية: ولا يملك القرض، أو الشراء بالغبن إلا

إذا نص عليه، وقيل: إذا غلب العرف، وعرف رب المال جاز ذلك كله مع الاطلاق أيضا، ولا يجوز اقراره لمن لا يقبل شهادته له بدين، ويلزمه في ماله كالبيع ولا يجوز المكاتبه أيضا، ولو أقر بعين لهؤلاء قيل: يجوز كما لو ادعاه لنفسه يصدق.

٢٣٦١٢:- قال: وله أن يعمل عند فساد المضاربة ما يعمل عند الجواز قال

له: إعمل برأيك، أو لم يقل وله أن يحط بالعيب ما يحط مثله، وما يتغابن فيه، ولو اشترى بماله، وبمال المضاربة قبل الخلط، أو باعه وقبض الثمن مخلوطا جاز، ولم يضمن، ولو اشترى، وزاد في الثمن ضمن الزيادة ولا حصة لها إذا باع.

م: ومما يتصل بهذا الفصل

٢٣٦١٣:- إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها متاعا، وحمله بمائة درهم من عند نفسه، أو قصره فهو متطوع فيما صنع، سواء قال له رب المال إعمل فيه برأيك، أو لم يقل، وفي الجامع الصغير للعتابي: ولا يرجع بذلك في مال المضاربة إلا إذا أمره رب المال بذلك نصا، م: فإن صبغها آخر فهو شريك بما زاد الصبغ ولا يضمن إن كان قال له رب المال: إعمل فيه برأيك، وإن لم يقل ضمن.

٢٣٦١٤:- أصل المسئلة إن كان من أعمال التجار وتوابعها يملكه المضارب ولا يشترط فيه أن يقول له رب المال: إعمل فيه برأيك وما لا يكون من أعمال التجارة، وتوابعها ويلحق رب المال بذلك دين لا يملك المضارب ذلك إلا بالتنصيص على من جهة رب المال سواء قال له: إعمل برأيك، أو لم يقل.

٢٣٦١٥:- إذا ثبت هذا فنقول: إذا ائتمرت بمائة من عند نفسه، أو قصر الثياب فقد استدان على مال التجارة بعد استغراق رأس المال فلم ينفذ على رب المال إذا لم يأمره به صريحا ولا ضمان على المضارب في قصارته، فإن باع المضارب الثياب بعد ذلك، ولم يربح فجميع الثمن للمضارب، وفي المضمرة: فجميع الثمن لرب المال، م: ولا يكون للمضارب من ذلك شيء ألا ترى أن الغاصب إذا قصر الثوب كان لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب، ولا يعطى الغاصب شيئا، وفي الكافي: وكذا إن زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشترى من مال المضاربة فهو تطوع منه، ويلزمه الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيع مرابحة على الثمن دون الزيادة، وفي الذخيرة: فإن ربح أخذ رب المال رأس ماله، والربح يقسم بينهما على ما شرطا.

٢٣٦١٦:- م: وإن كان المضارب صبغ الثياب أسود من ماله فلا ضمان

عليه هكذا وقع فى رواية الجامع الصغير: ووقع فى رواية أنه لاضمان عليه إذا لم ينقصها، ولم يزد فيها لأنه كان هو والقسارة سواء، فأما إذا كان نقصها كان ضامنا، وكذلك إذا زاد فيها يضمن إذا لم يكن قال له رب المال: إعمل فيه برأيك لأنه خلط ماله بماله فيضمن كما لو خلط مال المضاربة بماله، وإنما يكون الجواب فى السواد كالجواب فى القسارة عندهم إذا لم يوجب السواد نقصانا فى الثوب ولا أوجب الزيادة.

٢٣٦١٧:- وفى القدورى: ولو صبغها اسود من ماله، ونقصها فلا ضمان عليه سواء قال له رب المال إعمل فيه برأيك، أو لم يقل، وإن صبغها المضارب بعصفر، أو زعفران، أو صبغ آخر يزيد به فى الثوب قال: إن كان رب المال قال له: فى المضاربة إعمل فيه برأيك فالمضارب لا يضمن، وإن لم يقل له ذلك ضمن، وإذا ضمن المضارب، متى لم يقل له رب المال إعمل فيه برأيك كان رب الثوب بالخيار إن شاء ضمن المضارب جميع قيمة ثيابه أبيض يوم صبغه، وإن شاء أخذ الثياب، وأعطاه قيمة مازاد الصبغ فيه يوم الخصومة.

٢٣٦١٨:- وهذا إذا لم يكن فى مال المضاربة فضل، وإن كان فى مال الضماربة فضل فبقدر ما كان من حصة المضارب من الثياب لا يضمن، فإن لم يفعل رب المال شيئا من ذلك، حتى باع المضارب الثياب جاز بيعه، وبرئ من الضمان، ولم يكن لرب المال أن يمنعه من البيع، فإذا جاز بيعه ينظر بعد ذلك إن باعه مساومة يقسم الثمن بين رب المال، وبين المضارب على قيمة الثياب غير مصبوغة، وعلى قيمتها مصبوغة فتفاوت ما بينهما يكون قيمة الصبغ، حتى أنه إذا كان قيمة الثياب غير مصبوغة ألفا ومائتين وبيعت بالفين، ومائتين فالألف للمضاربة، والمأتان للمضارب بدل صبغه، وإن باعها مربحة، فإن هذا الثمن ينقسم على الثمن الذى اشترى المضارب الثياب به، وعلى قيمة الصبغ الذى صبغ المضارب الثياب به، حتى إذا كان ثمن الثياب ألفا وأجر الصباغ مائة، وقد باعه

مراوحة بما قام عليه، وبربح ده يازده على ذلك كله كان الألف وحصته من الربح، وذلك مائة للمضارب، ومائة درهم التي أجرة الصباغ وحصتها من الربح عشرة.

٢٣٦١٩: - وفي جامع الفتاوى: المأمور بشراء الحنطة إذا اشترى

وأعطى أجر الحمل من عنده جاز استحسانا إذا كان في المصّر، والمضارب إذا فعل ذلك فهو متطوع إلا إذا بقي من مال المضاربة شيء، فأدى من ذلك يجوز والمستبضع على هذا.

٢٣٦٢٠: - م: وفي المنتقى: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة،

فاكترى سفينة بمائة درهم، والمال كله عنده على حاله، ثم اشترى بالألف كله طعاما، وحمله في السفينة فهو متطوع في الكراء، ولو كان اشترى بتسعمائة منها طعاما وبقيت في يده مائة، فأداها في الكراء، لم يكن متطوعا وباعه مراوحة على الكراء، وكذلك لو نقد المائة في الكراء، ثم اشترى بالتسعمائة متاعا، ولو كان نقد المائة في الكراء، ثم اشترى بالف درهم متاعا، وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه، فإنه يبيعه مراوحة على ألف ومائة، مائة منها للمضارب وألف منها على المضاربة، والله أعلم.

الفصل التاسع

فيما يشترط على المضارب من الشروط

٢٣٦٢١:- قال محمد: في رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، وهما بالكوفة، فإن لم يشترط على المضارب أن يعمل بالكوفة فله أن يسافر بالمال، وقد ذكرنا هذه، وإن شرط عليه أن يعمل بها في الكوفة فليس له أن يعمل بها في غيرها.

٢٣٦٢٢:- وفي الفتاوى العتائية: ولو شرط أن يعمل بالكوفة فأخرج منها

٢٣٦٢١:- أخرج مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال: خرج عبد الله، وعبيد الله ابنا عمر الخطاب في جيش إلى العراق، فلما قفلا مرّ على أبي موسى الأشعري وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر انفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى هاهنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فاسلفكماه فتبتاعان به متاعا من متاع العراق، ثم تبيعانه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون الربح لكما، فقالا: ودنا ذلك ففعل وكتب إلى عمر ابن الخطاب أن يأخذ منهما المال، فلما قدما باعا فاربحا، فلما دفعا ذلك إلى عمر قال: أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما قالوا: لا، فقال عمر بن الخطاب: ابنا أمير المؤمنين فاسلفكما أديا المال وربحه فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا لو نقص هذا المال، أو هلك لضمناه، فقال عمر: أدياه فسكت عبد الله وراجع عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا، فقال عمر: قد جعلته قراضا، فأخذ عمر رأس المال، ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال. مؤطا مالك، القراض، باب ماجاء في القراض / ٤٣٤، سنن الدارقطني، البيوع، ٥٣/٣ برقم: ٣٠١٣.

٢٣٦٢٢:- أخرج الدارقطني في سننه عن عروة بن الزبير وعن غيره: أن حكيم ابن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به: أن لا تجعل مالى في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فان فعلت شيئا من ذلك، فقد ضمنت مالى. . سنن الدارقطني، البيوع، ٥٣/٣ برقم: ٣٠١٤.

وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال: كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة، اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحر، ولا ينزل به واديا، ولا يشتري به ذاكبد رطبة، فان فعله فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه. السنن الكبرى، القراض، ١١٨١٥ / ٢١ برقم: ١١٨١٥. شبير أحمد القاسمي بالجامعة الشهيرة بمدرسة شاهي مراد آباد الهند.

ضمن إلا إذا رده إليها قبل التصرف فلا يضمن، ولو تصرف كان لنفسه، وفي التجريد: ولا يدفعها مضاربة إلى من يخرج بها من الكوفة، فإن أخرجها ضمن، وإن كان شرطاً لافائدة فيه لرب المال فإنه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه.

٢٣٦٢٣:- ثم يحتاج إلى معرفة ما يصير شرطاً في المضاربة من الالفاظ، وما يكون مشورة لا شرطاً، فما يصير شرطاً ستة الفاظ أحدها أن يقول دفعت إليك الألف مضاربة بالنصف على أن تعمل بها في الكوفة الثانية أن يقول: لتعمل بها في الكوفة، الثالثة أن يقول: تعمل بها بالكوفة بالرفع، والرابعة بالجزم، والخامسة: أن يقول: فاعمل بها في الكوفة، والسادسة: أن يقول: دفعت إليك الألف مضاربة بالنصف بالكوفة، وما يكون مشورة، ولا يكون شرطاً فلفظان، أحدهما أن يقول: دفعت إليك الألف مضاربة بالنصف إعمل بها بالكوفة، الثاني أن يقول: واعمل بها بالكوفة، وفي الذخيرة: فهذا مشورة ولا يجب مراعاته، فلو خرج بالمال من الكوفة لا يصير ضامناً.

٢٣٦٢٤:- م: والأصل في معرفة الشرط من المشورة أن رب المال إذا ذكر عقيب لفظة المضاربة لفظاً، لو اعتبر ابتداء لا يصح بان كان لا يستقيم الابتداء به، ومتى اعتبر متعلقاً بما تقدم يصح فإنه يعتبر متعلقاً بما تقدم، ولا يعتبر ابتداءً حتى يلغو إذا ذكر كلاماً مبتدأً.

٢٣٦٢٥:- إذا ثبت هذا قلنا: الألفاظ الستة مما لا يصح فلا يستقيم الابتداء بقوله على أن تعمل بالكوفة، وكذلك في أخواتها ألا ترى أن بعد مادفع المال مضاربة لو سكت زماناً، ثم قال: على أن تعمل بالكوفة، فإنه لا يصح، ولا يستقيم، فاعتبرت متعلقة بما قبلها فصارت بمعنى الشرط، فأما قوله: واعمل بها بالكوفة بالواو، أو اعمل بها في الكوفة بغير الواو مما يستقيم الابتداء به، ألا ترى أنه بعد ماعقدا عقد المضاربة إذا قال: اعمل بها بالكوفة على سبيل الابتداء يصح، وكذلك إذا قال: واعمل بها بالكوفة بعد ماعقدا عقد المضاربة يصح لما عرف أن

الواو مما يجوز به الابتداء، فاعتبر كلاما مبتدأ غير متعلق بما قبله فبقيت المضاربة مطلقة عن الشرط، وكان هذا من رب المال مشورة، أشار على المضارب كأنه قال: إن فعلت كذا فهو أحسن وأنفع.

٢٣٦٢٦:- ثم فى كل موضع لم يكن له أن يخرج بالمال من الكوفة فى موضع لم يكن له أن يدفع المال بضاعة إلى من يخرج به عن الكوفة، وإذا خرج بالمال من الكوفة فى موضع لم يكن له أن يخرج به من الكوفة فلم يشتري، ولم يبيع حتى رده إلى الكوفة برئ من الضمان وعاد مضاربة على حاله، حتى لو اشترى بعد ذلك بالمال وباع جاز ذلك على المضاربة، وإن اشترى بها خارج الكوفة، وباع وربح، أو وضع فالربح له والوضيعة عليه.

٢٣٦٢٧:- وفى الكافى: واعلم أن أصل الضمان واجب بنفس الإخراج وبالشراء يتقرر الضمان.

٢٣٦٢٨:- م: قال فى الأصل: يتصدق بالربح عند أبى حنيفة ومحمد، فأما على قول أبى يوسف يجب أن لا يتصدق، وأصله المودع إذا تصرف فى الوديعة وربح، فكان ينبغي أن لا يتصدق بالربح عندهم، لأن رأس مال المضاربة الجائزة يكون دراهم، أو دنانير، فإنما يشتري المضارب بها عرضا، فيكون بدل

٢٣٦٢٦:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن شريح قال: من ضمن مالا فله ربحه. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى المضارب إذا خالف فربح ١١/٦٦ برقم: ٢١٣٦٩.

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الحسن، وابن سيرين قالا: فى المضارب إذا خالف ضمن. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان المقارض إذا تعدى ٨/٢٥٣ برقم: ١٥١١٢.

٢٣٦٢٧:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن عطاء قال: إن نهاء أن يخرج فخرج فهو ضامن. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى المضاربة والعارية والوديعة ١١/١٨٢ برقم: ٢١٨٨١.

٢٣٦٢٨:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الشعبي وإبراهيم قالا: فى المضارب يخالف، قالا: ينتزهان عن الربح يتصدقان به. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى المضارب إذا خالف الربح ١١/٦٥ برقم: ٢١٣٦٤، مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان المقارض إذا تعدى ٨/٢٥٥ برقم: ١٥١٢٢.

الدراهم العرض، وقد ضمن لرب المال دراهم، والربح لا يتحقق من العرض والدراهم، فكان يجب أن يتصدق بالفضل في قولهم جميعاً.

٢٣٦٢٩:- وهذا كما قال محمد في الرجل: إذا دفع عبده إلى آخر قال بعه، وأعمل بثمنه مضاربة بالنصف، فباع العبد بالعرض، ثم ضمن لرب المال قيمة عبده ذكر أنه لا يتصدق بالفضل، ولم يحك خلافاً، وتأويل ما ذكر هنا أنه باع العرض الذي اشترى برأس مال المضاربة بدراهم وظهر الربح، ثم ضمن بعد بيع العرض، فيتصدق بالفضل عند أبي حنيفة ومحمد، لأن بيع العرض بالدراهم حصل، والعرض ملك له من وجه دون وجه لما عرف أن الملك في المضمون يستند إلى وقت عيب الضمان من وجه ولا يستند من وجه فلا يطيب له الربح، فهذا تأويل ما ذكر محمد في المسئلتين جميعاً.

٢٣٦٣٠:- وفي الذخيرة: ولو شرط عليه أن يعمل في سوق الكوفة، فعمل بالمال في الكوفة، ولكن في غير سوق الكوفة جاز على المضاربة استحساناً، وفي الينابيع: وإن قال: لا تعمل إلا في سوق الكوفة فعمل بالكوفة في غير سوقها، فهو مخالف، وما تصرف فيه، فهو له، وفي الكافي: ولو قال: إعمل في السوق، ولا تعمل في غيره، فلو عمل في غيره يضمن.

٢٣٦٣١:- وفي الصغرى: إذا نهى رب المال عن الخروج عن البلدة التي كان فيها المضارب إن خرج إلى بلدة غير بلدة رب المال يضمن إن هلك المال، ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة، وإن خرج إلى مصر رب المال، فالقياس كذلك، وفي الاستحسان لا يضمن، ويستوجب النفقة في مال المضاربة، ولو مات رب المال، فكذا الجواب على هذا التفصيل.

٢٣٦٣١:- أخرج الطبراني في الأوسط عن ابن عباس قال: كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مائلاً مضاربة، اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فإن فعله فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه. المعجم الأوسط للطبراني ١ / ٢٢١ برقم: ٧٦٠.

٢٣٦٣٢: م- وإن كان اشترى بنصف رأس المال شيئاً خارج الكوفة، وبالنصف بعد ما رجع إلى الكوفة، فما اشترى خارج الكوفة فهو ضامن له والمشتري للمضارب له ربحه، وعليه وضيعته، وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة.

٢٣٦٣٣: - وفي السغناقي: وأما إذا اشترى ببعضه في غير الكوفة واشترى بما بقي منه في الكوفة فهو مخالف فيما اشتراه في غير الكوفة ضامن لذلك القدر من المال، وله ربحه، وعليه وضيعته، وفيما بقي من المال فهو متصرف على المضاربة.

٢٣٦٣٤: - وفي القدوري: إذا دفع إليه ألف درهم، وقال: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام، فهذا على الحنطة ودقيقها، واعتبر قوله على أن تشتري به الطعام شرطاً، حتى لو اشترى بها غيرهما صار ضامناً، وما ذكر أن هذا على الحنطة، ودقيقها، فهذا على عرفهم، فإن لهم سوقاً يسمى سوق الطعام تباع الحنطة، ودقيقها.

٢٣٦٣٥: - وكذلك إذا قال: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف، فاشترى بها الطعام، أو قال: في الطعام، فهذا كله تفسير وتقييد المضاربة بالطعام، حتى لو اشترى به غير الطعام يصير مخالفاً ضامناً قال: وله أن يشتري الطعام في المصر وغيره، وإن يوضع في الطعام.

٢٣٦٣٦: - ولو قال: خذ الألف واشتر بها الطعام، أو قال: اشتر بها الطعام، فله أن يشتري الطعام، وغيره، وكان قوله واشتر مشورة.

٢٣٦٣٧: - وفي الذخيرة: والجواب في تخصيص المال نظير الجواب في تخصيص المصر كل ما اعتبر شرطاً في المضاربة في تخصيص المصر يعتبر شرطاً في تخصيص المال، وكل ما اعتبر مشورة في المصر يعتبر مشورة في المال.

٢٣٦٣٥: - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إبراهيم قال: إذا نهيت مضاربك أن يشتري من متاع كذا وكذا، فاشترى ضمن، وقال حماد: يتصدقان بالربح. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في المضاربة والعارية والوديعة ١١ / ١٨٠ برقم: ٢١٨٦٦.

٢٣٦٣٨:- وفي السراجية: رجل قال لآخر: خذ هذا المال مضاربة في

ثوب تشتريه وتبيعه، ليس له أن يشتري ويبيع سوى ثوب واحد.

٢٣٦٣٩:- وفي الفتاوى العتائية: ولو شرط الثلث إن عمل في المصر،

والنصف إن سافر، فاشترى في أحدهما، وباع في الآخر، فلا اعتبار للشراء، ولو شرط أن لا يبيع بالنقد، فباع بالنقد بما يباع به نسيئة جاز، وكذا الوكيل، ولو شرط رب المال في مرضه من الربح أكثر من أجر المثل جاز بخلاف الإجارة.

٢٣٦٤٠:- وفي مختصر خواهرزاده: ولو قال: خذ هذا للمضاربة على أن

تشتري به البز، لم يكن له أن يشتري به غير البز، وهى ثياب القطن، والكتان، ولو دفعه على أن يشتري به الثياب فله أن يشتري ما يلبس، ولا يشتري المنسوج والنسور والأنماط.

٢٣٦٤١:- وفي الخانية: رجل دفع إلى غيره ألفا مضاربة على أن يشتري بها

شيئا سماه، فاشترى المضارب شيئا غير ذلك وربح، فالربح بينهما يكون على الشرط إلا أن يكون قال له: اشتر هذا، ولا تشتري غير هذا كذا ذكر في بعض المواضع.

٢٣٦٤٢:- وذكر في الأصل: إذا قال: خذ هذا مضاربة بالنصف على أن

تشتري به الطعام، أو قال: فاشتر به الطعام، أو قال: خذ هذا في الطعام، فهذا كله يعتبر وتقيد المضاربة بها، ولو عطف بالواو بقيت المضاربة على الإطلاق، وعليه الفتوى.

٢٣٦٤٣:- م: وإذا دفع إليه ألف درهم في الدقيق مضاربة فليس له أن

يشتري بها غير الدقيق، وله أن يشتري الدقيق في المصر الذي دفع المال إليه فيه، وفي غيره وله أن يضع في الدقيق أيضا، وله أن يستأجر ببعض المال دوابا لحمل الدقيق، وكذلك له أن يشتري ببعض المال طعاما، أو كسوة للرقيق.

٢٣٦٤١:- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن طاووس عن أبيه قال: في المضارب

إذا تعدى، فالضمان على من تعدى والربح كما اشترطوا وهو قول معمر. مصنف عبد الرزاق،

٢٣٦٤٤:- وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مضاربة على أن يشتري من فلان ويبيع منه، فليس له أن يشتري من غير ذلك ولا أن يبيع، ولو قال: اشتري فلان فلان، فاشتري ذلك العبد ممن باع فلان منه كان جائزاً، وفي المضاربة سوى بين الشراء والبيع، فإن باع واشترى من غيره صار مخالفاً وعاملاً بغير أمره فيكون الربح له قال: ويتصدق بذلك يريد به على قول محمد، فأما على قول أبي يوسف لا يتصدق كالمودع إذا تصرف في الوديعة.

٢٣٦٤٥:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها من أهل الكوفة ويبيع، فاشتري بها في الكوفة من رجل ليس بكوفي كان جائزاً، ولا يصير مخالفاً.

٢٣٦٤٦:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالنقد ويبيع، فليس له أن يشتري ويبيع إلا بالنقد، حتى لو اشترى بالنسيئة، أو باع بالنسيئة يصير مخالفاً، هذا الجواب في جانب البيع ظاهر، لأن شرط النقد في جانب البيع مفيد في حق الأمر، أما الشرط في جانب الشراء غير مفيد في حق الأمر فلا يجب مراعاته، فمن مشايخنا من قال: إنما يصير مخالفاً بالشراء إذا لم يشتري بالنسيئة مثل ما اشترى بالنقد، أما إذا كان اشترى بالنسيئة مثل ما اشترى بالنقد كان جائزاً، ومنهم من قال: لا يجوز في الحالين، وظاهر ما اطلق محمد من الجواب يدل على أن لاتفصيل.

٢٣٦٤٧:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، وأمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد، فباع بالنقد يجوز، وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف إذا قال المضارب: لم تسم لي كورة، وقال رب المال: سميت لك الكوفة دون ماسواها، فإن كان دفع إليه المال بالكوفة، وهما من أهل الكوفة، فإن أبا حنيفة قال: ليس له أن يسافر بالمال، وإن كان الدفع في مصر غير الكوفة فللمضارب أن

يخرج به حيث شاء، وقال أبو يوسف: استحسن في هذا شيئاً لا أحفظه عن أبي حنيفة أنه إذا كان يذهب ويرجع من يومه فله ذلك.

٢٣٦٤٨: - وفي الخانية: ولو كانت المضاربة مطلقة، فخصها رب المال

بعد عقد المضاربة نحو أن قال له: لاتبع بالنسيئة أو لا تشتري رقيقاً ولا طعاماً، أو لاتشتر من فلان أو لاتسافر، فإن كان التخصيص قبل أن يعمل المضارب، أو بعد ماعمل، فاشترى وباع وقبض الثمن، وصار المال ناضباً جاز تخصيصه، فعلى هذه الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة، فإن كان المال عرضاً لا يصح نهي، وكذا لو كانت المضاربة عامة بأن قال رب المال: اعمل فيه برأيك، ثم نهاه عن الشركة وخلط المال لاتصح نهي، والله أعلم.

الفصل العاشر

فى المضارب يدفع المال إلى غيره مضاربة

٢٣٦٤٩:- الأصل فى جنس هذه المسائل أن المضارب لا يدفع المال إلى غيره مضاربة إلا أن يأذن له رب المال بذلك نصا بأن قال له: إُدفع المال مضاربة، أو دلالة بأن يقول: إعمل فيه برأيك، وإذا لم تدخل المضاربة الثانية تحت المضاربة الأولى، كانت الثانية لغير رب المال، فإن اشترى به الثانى، وباع وربح ربها، أو وضع وضيعة، ولم يكن رب المال أذن له بذلك لانصا ولا دلالة، فإن رب المال بالخيار إن شاء ضمن المضارب الأول رأس ماله، وإن شاء ضمن المضارب الثانى. ٢٣٦٥٠:- وفى الذخيرة: وإذا لم يقل رب المال للمضارب إعمل فيه برأيك ودفع المضارب إلى غيره مضاربة، فقد روى الحسن عن أبى حنيفة انه لا ضمان على الاول، حتى يعمل به الثانى ويربح، فإن عمل، ولم يربح فلا ضمان، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا عمل ضمن ربح، أو لم يربح، م: وقال زفر: يضمن بالدفع إليه عمل، أو لم يعمل، وهو رواية عن أبى يوسف، وعن أبى يوسف رواية أخرى أنه إذا عمل الثانى ضمن الأول إن كان فيما اشترى ربح، وإلا فلا ضمان على واحد منهما، والحاصل أنه لا ضمان على واحد منهما قبل عمل الثانى فى ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة.

٢٣٦٤٩:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى رجل قارض رجلا على الشطر، ثم ذهب ذلك فقارض آخر على الربح قال: لا يدفعه إلا بإذنه وإلا ضمن إلا أن يقول له: إعمل فيه بما أراك الله فقد أذن له حيثئذ. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان المقارض إذا تعدى ٨/ ٢٥٤ برقم: ١٥١٢٠.

٢٣٦٥١:- وفي الذخيرة: بعد هذا شرط أبو حنيفة للضمان تصرف

الثاني مع الربح، م: وإذا عمل الثاني بالمال إن عمل عملا لم يدخل تحت المضاربة بأن وهب المضارب الثاني المال من رجل، أو استهلكه، فالضمان على الثاني دون الأول، وإن عمل عملا دخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال شيئا فعليهما الضمان إن ربح، وإن لم يربح فلا ضمان على واحد منهما، فأبو حنيفة جعل سبب الضمان تصرف الثاني مع الربح لا مجرد التصرف، وهما اكتفيا بمجرد التصرف.

٢٣٦٥٢:- وذكر شيخ الإسلام المعروف بنخواهرزاده في شرحه: وجعل

وجوب الضمان بمجرد العمل ظاهر رواية أصحابنا، وجعل اشتراط الربح مع العمل لوجوب الضمان برواية أبي يوسف، وفي الكبرى: قال القاضي فخر الدين: الفتوى على أنه إن هلك بعد ما عمل الثاني يضمن، وإن هلك قبله لا يضمن.

٢٣٦٥٣:- م: وإن غصبه رجل من المضارب الثاني، فالضمان على

الغاصب ولا شيء على المضارب، ثم إذا وجب الضمان كان للمالك الخيار إن شاء ضمن الأول، وإن شاء ضمن الثاني في قولهم جميعا، وفي الهداية: ثم ذكر في الكتاب يضمن الأول، ولم يذكر الثاني وقيل: ينبغي أن لا يضمن الثاني عند أبي حنيفة وعندهما يضمن، وقيل: رب المال بالخيار إن شاء ضمن الأول، وإن شاء ضمن الثاني بالإجماع، وهو المشهور، م: قال: فإن ضمن الأول صحت المضاربة بينه وبين الثاني والربح بينهما على ما شرطا ولا يرجع الأول على الثاني، وإن ضمن الثاني رجع الثاني على الأول، وإذا رجع الثاني على الأول صحت المضاربة بينهما، وفي الخانية: وتصح المضاربة الثانية ويطيب الربح للمضارب الثاني، ولا يطيب للأول في قياس قول أبي حنيفة، م: ولو ضمن الأول صحت المضاربة بين الأول، والثاني، وكذا إذا اختار التضمن الثاني.

٢٣٦٥٤:- وفي الينايع: هذا إذا كانت المضاربة صحيحة، فإن كانت فاسدة لا يضمن بدفعه إليه، وإن عمل فهو بمنزلة الأجير ويجب أجر مثله في مال المضاربة لا يتجاوز به المسمى عند أبي يوسف، وعند محمد يجب بالغاً ما بلغ إن كانت المضاربة فاسدة، ولم يربح.

٢٣٦٥٥:- م: ولو دفع إلى رجل دراهم مغصوبة ليعمل بها مضاربة، ثم أن الغاصب اشتراها من المغصوب منه صحت المضاربة، وإن تأخر الملك في رأس المال عن المضاربة، فإن قال رب المال: أنا أجير تصرفكما، وأخذ من الربح ما كان مشروطاً لي في المضاربة الأولى لا يقدر على ذلك، وفي الذخيرة: فليس له ذلك ولو استهلك المضارب الثاني المال قبل أن يعمل فيه للمضاربة، فالضمان على المضارب الثاني.

٢٣٦٥٦:- م: ابضع رجلاً حتى يشتري ويبيع فاشترى ذلك الرجل وباع وربح ربحاً، أو وضع وضيعة، فرب المال الخيار إن شاء ضمن المضارب الأول، وإن شاء ضمن المضارب الثاني، وإن شاء ضمن المستبضع، وأى ذلك ضمنه صحت المضاربة بين الأول والثاني إلا إن ضمن الأول، فالأول لا يرجع على أحد، وإن ضمن الثاني فالثاني يرجع على الأول، وإن ضمن المستبضع، فالمستبضع يرجع الثاني، ثم يرجع على الثاني على الأول، ثم المضارب إذا دفع المال إلى غيره مضاربة، ولم يكن رب المال قال للأول اعمل فيه برأيك، فعمل به الثاني وربح، وإنما يجب الضمان إذا كانت المضاربتان جائزتين، وأما إذا كانتا فاسدتين، فلا ضمان على واحد منهما، حتى إذا هلك المال في يد الثاني، فلا ضمان له، وكذلك إذا كانت الأولى جائزة، والثانية فاسدة فلا ضمان، وفي التجريد: فلا ضمان على واحد منهما، وللثاني على الأول أجر المثل، وللأول ما شرط له من الربح.

٢٣٦٥٤:- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري: في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة، ولم يشترط شيئاً فعمل بالمال قال: له أجر مثله. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اختلاف المضاربين ٨/ ٢٥٢ برقم: ١٥١٠٦.

٢٣٦٥٧: م- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، وقال له:

إعمل فيه برأيك فما ربحت من شيء فهو بيني وبينك نصفين، فدفع المضارب إلى آخر مضاربة بالنصف، وربح الآخر للمضارب الثاني نصف الربح، والنصف الآخر بين رب المال والمضارب الأول نصفين، ولو كان قال له رب المال: فما كان من فضل فبينى وبينك نصفين، أو قال: فاما كان من ربح فبينى وبينك نصفين، فنصف المال يكون لرب المال، والنصف يكون للمضارب الثاني.

٢٣٦٥٨: - فرع القدورى على الفصل الثاني، فقال: لو شرط المضارب

الأول للثاني ثلث الربح جاز، وكان لرب المال نصف الربح كما شرط، وللمضارب الثاني ثلث الربح، وللأول سدس الربح، وإن شرط الأول للثاني ثلثي الربح جازت التسمية بينهما، وكان نصف الربح لرب المال، والنصف للمضارب الثاني ويغرم المضارب الأول للثاني مثل سدس الربح.

٢٣٦٥٩: - وفرع أيضا على الفصل الأول، فقال: لو شرط الأول للثاني

ثلث الربح، أو أقل من ذلك، أو شرط له ثلثي الربح فهو جائز، ويكون للمضارب الثاني قدر ما شرط الأول، ومابقى فهو بين الأول، ورب المال نصفين.

٢٣٦٦٠: - وفي المنتقى: بشر بن الوليد عن أبى يوسف رجل دفع إلى

رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه، فدفعها المضارب إلى آخر مضاربة، وقال: ما رزقنى الله فهو بينى وبينك، فنصف الربح لرب المال، والنصف الآخر للمضاربين، لكل واحد منهما نصفه، وفي شرح الطحاوى: فإن كان المضارب شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى، أو قال: ما طعم الله تعالى، أو

٢٣٦٥٧: - أخرج ابن ابى شيبه فى مصنفه عن قتادة: مضارب دفع إليه مال مضاربة

على النصف، فدفعه إلى غيره على النصف قال: للآخر النصف، ولصاحب المال النصف، وقال أبو هاشم: للآخر النصف، وما بقى فبين صاحب المال والوسط. مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، الرجل يدفع إلى الرجل المال مضاربة ١١ / ٤١٠ برقم: ٢٢٧٣٣.

نصف ما أصبت، أو قال: نصف ما ربحت أضافه إلى المضارب الأول، أو قال له: إعمل فيه برأيك، ثم دفع المضارب الأول المال مضارب إلى غيره بالنصف، أو بالثلث، أو بالثلثين وربع الثانى، فجميع ما شرط للثانى من الربح يسلم له وما شرط للمضارب الأول من الربح يكون بينه وبين رب المال نصفين.

٢٣٦٦١:- وفى الكافى: وإن شرط فى المضاربة ثلث الربح لرب المال وثلثه لعبد رب المال بشرط أن يعمل العبد مع المضارب، وثلثه للمضارب صح، وإذا صححت المضاربة كان ثلث الربح للمضارب، والثلثان لرب المال إن لم يكن على العبد دين، وإن كان عليه دين فهو للغرماء، وفى الفتاوى العتائية: ولو لم يقل له رب المال: إعمل برأيك، فدفعه إلى غيره، وقال: اخلط بمالك فلا ضمان على احد قبل الخلط، فإذا خلطاً ضمنا، ولو قال لرب المال: شارك به فله دفعه مضاربة، وعن أبى يوسف إذا دفعه بضاعة، وأذن له بالدفع بضاعة، فدفعه الأول مضاربة بالنصف لم يضمن لرب المال شيئا، ولكن يضمن للثانى نصف الربح من ماله.

٢٣٦٦٢:- م: وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مضاربة، وأمره أن يعمل فيه برأيه، فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة، وقال للثانى: إعمل فيه برأيك، كان للثانى أن يدفع إلى الثالث مضاربة، وكان الثالث فى ذلك بمنزلة المضارب الأول، وهذا بخلاف الوكيل إذا قال له الموكل: إعمل فيه برأيك كان له أن يوكل فيه غيره، ولكن لا يملك أن يقول للوكيل: إعمل فيه برأيك، حتى لم يكن للثانى أن يوكل الثالث بذلك، وإن قال له الثانى: إعمل فيه برأيك هكذا ذكر فى كتاب الشفعة، من مشايخنا من قال: بين المسئلتين فرق، وليس فيه اختلاف الرواية وهو الظاهر.

٢٣٦٦١:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى رجل دفع إليه مالا مضاربة بالثلث، أو بالربع، أو ماتراضيا قال: هو ماله، يشترط فيه ماشاء. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اشتراط المقارض أن يحمل بضاعة ٨/ ٢٥٧ برقم: ١٥١٣٢.

٢٣٦٦٢:- راجع إلى تخريج رقم المسئلة: ٢٣٦٤٩.

٢٣٦٦٣: - وفي الكافي: ولو دفع المضارب المال إلى رب المال مضاربة

لاتصح المضاربة الثانية، ولا تفسد المضاربة الأولى، وقال زفر: تنفسخ المضاربة الأولى بدفع المال إلى رب المال.

٢٣٦٦٤: - وفي الذخيرة: ولو استهلك المضارب الثاني المال قبل العمل

في المضاربة، فالضمان على المضارب الثاني خاصة، ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل أن يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد منهما، والضمان على الغاصب خاصة.

الفصل الحادى عشر

فى المضاربة بالشئ تكون على غير مأمره أتجوز، أم لاتجوز

٢٣٦٦٥:- قال محمد فى الزيادات: رجل قال لرجل: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف، فأخذها المضارب واشترى الجارية للمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق التسمية، ثم نظر إلى الدراهم، فإذا هى زيوف، أو نبهرجة، فإن لم يعلمها بالمشار إليه وقت الدفع والأخذ، أو علم أحدهما دون الآخر، أو علما، ولم يعلم كل واحد منها بعلم صاحبه، فالشراء جائز على المضاربة، فبعد ذلك ينظر إن أعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم، وتجوزها البائع لا يرجع المضارب على رب المال بشئ، ويكون رأس المال الزيوف، وإن لم يتجوزها البائع وردها، فللمضارب أن يردها على رب المال، ويأخذ منه الجياذ، وإن كان المضارب نظر إلى الدراهم قبل الشراء، أو علم أنها زيوف فاشترى بها جارية نفذ الشراء على المضارب، فالجارية على المضاربة، والربح حصل بالشراء بالجياذ، أو بالزيوف وكان رأس المال الزيوف.

٢٣٦٦٦:- ولو كان كانت الدراهم التى قبضها المضارب ستوقة، أو رصاصا، فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهى لرب المال، ولا تكون للمضاربة فى الوجوه الثلاثة التى ذكرناها، ولو لم يكن المال المدفوع ستوقة ولا رصاصا ولا زيوف ولا نبهرجة بل هى جياذ إلا أنها انقص من المسمى بان كانت خمس مائة، فاشترى المضارب جارية بالف درهم، فنصف الجارية للمضارب، والنصف لرب المال فى الوجوه الثلاثة الذى ذكرناها، فإذا باع المضارب الجارية بعد ذلك، وحصل الربح فنصف الثمن لرب المال خاصة، وأما النصف الآخر

فيستوفى منه رأس ماله خمس مائة، والباقي ربح فيكون بينه وبين المضارب على الشرط، وليس للمضارب أجر المثل فيما اشترى لرب المال.

٢٣٦٦٧:- ولو كان المضارب، ورب المال يعلمان بكون الدراهم ستوفة، أو زيوفاً، أو ناقصة، ويعلم كل واحد منها بعلم صاحبه بذلك، فالمضاربة تتعلق بالمشار إليه، فإن كانت الدراهم زيوفاً، أو نبهرجة، فاشترى بها جارية، فالشراء للمضاربة، ولو اشترى بالجياد يصير مشترياً لنفسه وفيما إذا كانت الدراهم ستوفة بطلت المضاربة، حتى لو اشترى بها شيئاً كان لرب المال، ولكن لا تبطل الوكالة فيصير مشترياً لرب المال، وكان للعامل أجر مثل عمله، وفيما إذا كانت الدراهم ناقصة، فالمضاربة على ما قبض من المال خاصة، والوكالة كذلك، حتى لو اشترى جارية بالف درهم، والمقبوض خمس مائة، فنصف الجارية على المضاربة والنصف الآخر للمضارب.

الفصل الثانى عشر

فى نهى رب المال المضارب عن العمل وفى انعزاله

٢٣٦٦٨:- وإذا دفع الرجل إلى رجل الف درهم مضاربة بالنصف، ثم نهاه رب المال بعد ذلك أن يبيع ويشترى، عمل نهيه إذا كان رأس المال دراهم على حالها، حتى إذا اشترى بعد ذلك شيئاً صار مخالفاً.

٢٣٦٦٩:- وفى مختصر خواهرزاده: ولو خص بعد الإطلاق، أو نهى عن التصرف صح النهى والتخصيص إذا كان رأس المال قائماً مثل أن يقول: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف مطلقاً، ثم قال بعد ذلك: لا تعمل به فى الحنطة لم يكن له أن يعمل فيها، فإن كان اشترى ببعض الدراهم ثياباً لم يكن له أن يشتري بالباقي الحنطة، وله أن يبيع الثياب.

٢٣٦٧٠:- م: ومتى صار رأس المال عرضاً لا يعمل نهيه للحال بل يقف، حتى يصير مال المضاربة ناضباً، حتى لو باع العرض بالدراهم، أو بعرض آخر جاز بيعه إلا أنه إذا باعه بما ليس من جنس رأس المال يصير النهى عاملاً، وأما إذا كان مال المضاربة من خلاف جنس رأس المال من كل وجه بأن كان مال المضاربة عرضاً فنهاه رب المال، فانه لا يعمل نهيه للحال بل يقف، حتى يصير ناضباً، حتى يجوز من المضاربة ما هو بيع من كل وجه، وهو بيع العرض بالدراهم، وما هو بيع من وجه شراء من وجه، وهو بيع العرض بالعرض.

٢٣٦٧١:- وإذا كان مال المضاربة من جنس رأس المال من وجه بأن كان رأس المال دنائير، ومال المضاربة دراهم، أو كان رأس المال دراهم، ومال المضاربة دنائير، فنهاه رب المال، فإنه يعمل نهيه عما هو بيع من كل وجه استحساناً ولا يعمل نهيه عما هو شري من وجه.

٢٣٦٧٢:- وكل جواب عرفته فى الفصول كلها إذا عزل رب المال

المضارب عن التصرف فهو الجواب إذا مات رب المال ففي كل موضع انعزل المضارب بعزل رب المال انعزل بموت رب المال، وفي كل موضع لا ينعزل بعزله لا ينعزل بموته، كما فى عزل الراهن فى كل موضع انعزل بعزل الراهن انعزل بموته، وفي كل موضع لا ينعزل بموته لا ينعزل بعزله فقد سوى بين العزل القصدى فى حق المضارب، وبين العزل الحكمى، ففي كل موضع لم يصح العزل القصدى لم يصح العزل الحكمى.

٢٣٦٧٣:- وهذا بخلاف موت الموكل فى الوكيل الخاص، فإنه يوجب

عزله، وإن كان الوكيل لا يعلم به، وإن كان عزله قصدا وهو لا يعلم بالعزل، فإنه لا ينعزل، فإن كان مال المضاربة فلوسا فنهاء رب المال، فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير، ورأس المال دراهم يعمل نهيه عن الشراء من كل وجه، حتى لو اشترى بالفلوس عرضا لم يجز على رب المال، ولا يعمل نهيه عما هو بيع من وجه، وشراء من وجه، ولو باع الفلوس يجوز. والله أعلم.

الفصل الثالث عشر

فى المضارب يمتنع عن التقاضى عن البيع والقبض حتى يجد ربحا

٢٣٦٧٤:- وإذا باع المضارب مال المضاربة بالنسيئة، فإن كان فى المال ربح يجبر على التقاضى والقبض، وإن لم يكن فى المال ربح لا يجبر على التقاضى والقبض، ولكن يجبر المضارب على أن يحيل رب المال على الغرماء، حتى إذا طالب رب المال المشتري بالثمن لا يمتنع عن الإيفاء إليه، وفى الزاد: وقال الشافعى: يلزمه الاقتضاء، وإن لم يكن فى المال ربح، وفى الكافى: وكذا المستبضع، وأما الذى يبيع بالأجر كالبيع والسمسار كان ذلك بمنزلة الإجارة الصحيحة بحكم العادة، فيجبر على التقاضى والاستيفاء.

٢٣٦٧٥:- وفى الجامع الصغير للعتابى: وكذلك كل وكيل بالبيع لا يجبر على الاستيفاء، ويحيل الموكل على المشتري، م: ثم إذا كان فى مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضى هل يكون نفقته حالة التقاضى فى مال المضاربة؟ إن كان الدين فى مصر المضارب لانفقة له فى مال المضاربة، وإن كان الدين فى مصر آخر، فإن نفقة سفره ونفقة ذلك المصر مادام فى التقاضى فى مال المضاربة، وإن طال سفر المضارب فى ذلك ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين، وفضل فى نفقته فضل على الدين حسب له من نفقته مقدار الدين، وما زاد على ذلك يكون على المضارب.

٢٣٦٧٦:- وفى القدورى: إذا انفسخت المضاربة، وعلى الناس ديون، فإن كان فى المال ربح أجبر المضارب على التقاضى، وإن لم يكن فى المال ربح لم يجبر، ويقال للمضارب: أحل رب المال على الغرماء.

٢٣٦٧٧:- وإذا باع المضارب شيئاً من مال المضاربة نسيئة في غير مصره، وأراد المضارب أن يكون هو المتقاضى، حتى تكون نفقته في مال المضاربة، وقال رب المال: أنا اتقاضى، حتى لا تجب لك نفقته في مال المضاربة، فإن لم يكن في مال المضاربة ربح، فإن المضارب يجبر على أن يحيل رب المال فيكون رب المال هو المتقاضى دون المضارب، وإن كان في مال المضاربة ربح، فالمضارب هو المتقاضى، ولا وجه أن يحيله بقدر رأس المال وحصته من الربح، لأنه يؤدي إلى قسمة الدين قبل قبضه، وإنه باطل.

٢٣٦٧٨:- وإذا اشترى المضارب بالمال متاعاً، ثم قال المضارب: أنا امسكه، حتى أجد ربحاً كثيراً، وأراد رب المال بيعه، فهذا على وجهين: إما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً، واشترى به متاعاً يساوى ألفين، أو لم يكن في مال المضاربة فضل لأن كان رأس المال ألفاً واشترى بها متاعاً يساوى ألفاً، ففي الوجهين جميعاً لم يكن للمضارب حق إمساك المتاع من غير رضا رب المال إلا أن يعطى رب المال رأس المال إن لم يكن فيه فضل، أو رأس المال وحصته من الربح إن كان فيه فضل فحينئذ له حق إمساكه.

٢٣٦٧٩:- وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق إمساكه هل يجبر على البيع؟ فإن كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه إلا أن يقول: لرب المال: أنا اعطيك رأس مالك وحصتك من الربح إن كان في المتاع فضل، أو يقول: اعطيك رأس المال إن لم يكن في المتاع فضل، فإذا اختار ذلك حينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك.

٢٣٦٨٠:- وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع يقال لرب المال: المتاع كله خالص ملكك، فأما أن تأخذه برأس مالك، أو تبيعه، حتى يصل إليك رأس مالك.

الفصل الرابع عشر

فى دفع المضارب مال المضاربة بضاعة إلى رب المال، وفى بيع أحدهما مال المضاربة للآخر

٢٣٦٨١:- المضارب إذا دفع مال المضاربة إلى رب المال بضاعة بعضه، أو كله فاشترى بها رب المال، وباع فهو مضاربة على حالها، ويصير رب المال معينا للمضارب فى العمل، وفى الكافى: وقال زفر: تفسد المضاربة، وفى الخانية: ويكون نقضا للمضاربة، ولو أمر رب المال أن يشتري، أو يبيع جاز، م: ويستوى فى هذا أن يكون مال المضاربة ناضا، أو صار عرضا، وإن كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره، وباع واشترى به إن كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة، وإن صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا للمضاربة.

٢٣٦٨٢:- ثم إن كان رأس مال المضاربة عرضا، وباع رب المال العرض بالفى درهم، ورأس المال كان الف درهم، ثم اشترى بألفين عرضا آخر يساوى أربعة آلاف درهم، فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمس مائة.

٢٣٦٨٣:- وإذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب، أو باع المضارب ذلك من رب المال فهو جائز سواء كان فى المال فضل على رأس المال، أو لم يكن، غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة، ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة، ويكون رب المال بالخيار إن شاء دفع الثمن إلى المضارب وبقيت المضاربة، وإن شاء أمسك الثمن، ونقض المضاربة، وفى الفتاوى العتابية: ولو استأجر، ودفع المال إليه مضاربة فهو كالבضاعة.

٢٣٦٨٤: - وفي السغناقي: وإذا دفع إلى رجل مالا بالنصف مضاربة فرده

المضارب على رب المال وأمره أن يشتري له ويبيع على المضاربة ففعل رب المال ذلك، فربح، ولم يبدأ المضارب شيئاً من العمل، فهذه مضاربة جائزة.

٢٣٦٨٥: - وفي الخانية: ولو اشترى المضارب شيئاً، فباعه من رب المال،

أو اشترى رب المال، فباعه من مضاربه، فاشترى المضارب ذلك للمضاربة جاز، وقال محمد وزفر: البيع باطل يريد به إذا لم يكن في المال ربح.

م: الفصل الخامس عشر

فى نفقة المضارب

٢٣٦٨٦:- قال محمد فى الكتاب: فى المضارب يتصرف فى مال المضاربة فى مصره فنفقته فى مال نفسه قال: نفقته فى عمله فى مال المضاربة، وفى مصره على نفسه لافى مال المضاربة سواء كان المصر مصره، أو لم يكن، فإن انفق من مال المضاربة ضمن.

٢٣٦٨٧:- وفى شرح الطحاوى: فإن خرج من ذلك المصر، فإن نفقته فى مال المضاربة إذا خرج بنية التجارة سواء كان مدة السفر، أو دونها، فإذا وصل إلى المصر الذى قصده ينظر إن كان ذلك المصر مصر نفسه، أو يكون له فى ذلك المصر أهل سقطت نفقته متى دخله؛ لأنه ليصير مقيماً بدخوله فيه، وإن لم يكن ذلك مصره، ولم يكن له فيه أهل، فإن نفقته لا تسقط مادام مقيماً فيه لأجل المال، وإن نوى إقامة خمسة عشر يوماً، ولو خرج منه بنية العود إلى المصر الذى أخذ المال فيه، فإن نفقته فى مال المضاربة، حتى يدخله، فإذا دخله، فإنه ينظر إن كان ذلك مصره، أو كان له فيه أهل سقطت نفقته، وما كان عنده فضل من زاد

٢٣٦٨٦:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن سيرين: ما أكل المضارب فهو دين عليه. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب نفقة المضارب ووضيعة ٨/ ٢٤٧ برقم: ١٥٠٨٢.

٢٣٦٨٧:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن قتادة فى رجل قارض رجلاً مالاً وثبت السفر بينه وبينه فخرج على من النفقة قال: النفقة فى المال والريح على ما اصطالحوا عليه والوضيعة على المال. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب نفقة المضارب ووضيعة ٨/ ٢٤٧ برقم: ١٥٠٨١.

وأخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن القاسم وسالم أنه سألهما عن المقارض: يأكل ويشرب ويكتسى ويركب بالمعروف؟ قالوا: إذا كان فى سبب المضاربة فلا بأس. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى المضاربة من أين تكون نفقته ١١/ ١٤٢ برقم: ٢١٧١٠.

وكسوة، ودابة ردها في مال المضاربة، وإن لم يكن ذلك مصره ولا فيه أهل، وإنما عاد ليتجر فيه، فإن نفقته في مال المضاربة كما في السفر، وفي الابتداء لم يكن نفقته فيه، حتى يخرج.

٢٣٦٨٨م: - وإن سافر بمال المضاربة، فالقياس أن تكون نفقته في ماله، وفي الاستحسان نفقته في مال المضاربة، أما مادام في مصره فما ذكر من الجواب قول علمائنا، وبعض العلماء قالوا: غداءه في مال المضاربة بعد أن يشتري ذلك بافلس، والعشاء في مال المضارب، وذهبوا في ذلك إلى أن العرف فيما بين التجار أنهم يتغدون في الحانوت يشترون بافلسهم شيئاً في حانوتهم، ويأكلونه في الحانوت، وإنما يتعشون في بيوتهم وما كان من ضيق التجار يدخل تحت المضاربة.

٢٣٦٨٩م: - وأما علمائنا ذهبوا في ذلك إلى أن العرف في هذا مشترك الدلالة؛ لأن بعض التجار كما يتغدون في الحانوت، فبعضهم يتغدون في بيوتهم، فكان هذا من صنيع التجار من وجه دون وجه، فبأحد الإعتبارين إن دخل تحت المضاربة، فباعتبار الآخر لا يدخل فلا يدخل بالشك، والاحتمال بخلاف البيع بالغبن اليسير، وتأخير الثمن لأن جميع التجار يصنعون ذلك، وكان من صنيع التجار من كل وجه، فيدخل تحت المضاربة.

٢٣٦٩٠م: - وأما إذا سافر بمال المضاربة، فالقياس أن تكون نفقته في مال المضارب لا في مال المضاربة، والقياس أحد قولي الشافعي، وله في المسئلتان قولان في قول نفقة المضاربة بعد ما سافر في ماله، وفي قول بأنه يجب في مال المضاربة الإنفاق على نفسه بالمعروف، وفي الاستحسان نفقته في مال المضارب متى سافر بمال المضاربة، وبه أخذ علمائنا.

٢٣٦٩١م: - وإذا استحق المضارب النفقة في مال المضاربة متى سافر

٢٣٦٩١م: - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن القاسم وسالم أنه سألهما عن المقارض: يأكل ويشرب ويكنسى ويركب بالمعروف؟ قالوا: إذا كان في سبب المضاربة فلا بأس. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في المضارب من أين تكون نفقته ١١/١٤٢ برقم: ٢١٧١٠.

بالعرف على ما بينا فانه يستحق الملبوس والمطعم، وما يحتاج إليه في غسل ثيابه، وفي أجرة الحلاق والحمام.

٢٣٦٩٢: - وأما ما ينفق على نفسه في دوائه وحجامة، وفي التجريد: والنورة والدهن، م: ونحو ذلك مما يتداوى به فانه يكون في مال المضارب ولا يكون في مال المضاربة، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح هذا الكتاب، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن الدواء في مال المضاربة، وفي الاسبيجاي: وروى الحسن بن زياد أنه كان يقول يجوز له أن ينفق في الحجامة، وجز الشعر، ونحو ذلك، وفي جامع الفتاوى: ولو أنفق في الدواء والحجامة والنورة ضمن، وقال الحسن بن زياد: كل ذلك في المال في قياس أبي حنيفة.

٢٣٦٩٣: - وفي التجريد: وما أطلق للمضارب من النفقة، فذلك بالمعروف على ما هو المتعارف بين التجار، فإذا تجاوز ذلك ضمن الفضل سواء سافر برأس المال، أو بمتاع من المضاربة، أو سافر ولم يتفق شراء متاع من حيث قصد في مال المضاربة.

٢٣٦٩٤: - وفي القدوري: إذا سافر المضارب بمال المضاربة فنفقته فيما يكثرى لركوبه، وما ينفق على نفسه من كسوته، وطعامه وما يشتريه من فراش ينام عليه، وعلف دابته التي يركبها، وغسل ثيابه وشراء دابة ليركبها.

٢٣٦٩٢: - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن حماد قال: لا يشترط المضارب طعاما ولا شيئا ينتفع به إلا أن يكون فيه منفعة للمضاربة، فإن لم تكن فيه منفعة للمضاربة كان ذلك في مال نفسه. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في المضارب من أين تكون نفقته ١١/١٤٢. برقم: ٢١٧٠٩.

٢٣٦٩٣: - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إبراهيم قال: المضارب ينفق ويكتسى بالمعروف، فإن ربح كان من ربحه، وإن وضع كان من رأس المال. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في المضارب من أين تكون نفقته ١١/١٤٢، برقم: ٢١٧٠٧.

وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم قال: يأكل ويلبس بالمعروف، وقال الربيع: عن الحسن يأكل بالمعروف، مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب نفقة المضارب ٨/٢٤٧ برقم: ١٥٠٨٣.

٢٣٦٩٥:- وفي الذخيرة: وأجر أجير يخدمه في مال المضاربة، والدهن

في مال المضارب في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وقال محمد: الدهن في مال المضاربة، وروى الحسن أنه إذا احتجم، أو اطلق أو اختضب، أو أكل فاكهة مثل ما يصنع التجار، فذلك في مال المضاربة في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وقال أبو الحسن الكرخي: ليس في الخضاب رواية عن أبي يوسف ومحمد، والظاهر أنه كالحمامة، وروى عن أبي يوسف أنه سئل عن اللحم، فقال: كما كان يأكل، وفي جامع الفتاوى: وكذلك إذا اشترى ثيابا فقطعها ولبسها كان له ذلك، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر، وبه نأخذ، وليس في الخضاب والفاكهة رواية عن أبي يوسف، ولا عن محمد، وأما الفاكهة فالمعتاد منها يجري مجرى الطعام والادم.

٢٣٦٩٦:- وفي الينايع: ولو خرج إلى سواد المصر لاخذ ديون تثبت

على الناس من مال المضاربة فنفقته في السفر على ما ذكرناه في مال المضاربة.

٢٣٦٩٧:- م: ولو اشترى جارية ليطأها ولتخدمه، فذلك عليه في ماله

خاصة، وكان بمنزلة المضارب إذا أذن له رب المال في شراء الطعام، فاشترى سفينة يحمل عليها لم يجز، لأنه لم يؤمر بذلك، وللمأمور منه بد، وليس من صنيع التجار، فلم يدخل تحت الإذن، فكذا هذا.

٢٣٦٩٨:- فإن استأجر أجيرا يخدمه في سفره، وفي مصره الذي أتاه

ليخبزه ويطبخ، ويغسل ثيابه، ويعمل مالا بد منه كان ذلك من مال المضاربة، وكذلك لو كان معه غلمان يعملون في المال كان نفقتهم في سفرهم، وفي المصر

٢٣٦٩٨:- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن حماد قال: إن شاء المضارب استأجر

الأجير واطعم الرقيق، إذا كان من المضاربة ولا يأكل معهم. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في المضارب من أين تكون نفقته ١١ / ١٤٢ برقم: ٢١٧٠٨.

الذى يأتونه فى طعامهم، وكسوتهم، وغسل ثيابهم، ودهنهم مالا بد منه على المضاربة قال القدورى فى كتابه: وسبيل النفقة أن تحسب من الربح إن كان، وإن لم يكن فهى من رأس المال.

٢٣٦٩٩- وفى الأصل: إذا ربح المضارب فى المال ربحا بدئ برأس المال بالنفقة، وهنا مسئلتان، إما أن يكون انفق المضارب من مال نفسه ليكون دينا له على المضاربة، أو استدان على المضاربة لنفقته، ثم تصرف بعد ذلك، وربح ربحا كثيرا، أو أنفق على نفسه من رأس مال المضاربة قبل أن يشتري شيئا، ثم اشترى بالباقي، وربح، فإن كان انفق من مال نفسه، أو استدان على المضاربة كان له أن يرجع بذلك فى مال المضاربة، ويبدأ أولا برأس المال، ثم يثنى بالنفقة، ثم يثلث بقسمة الربح، فإن كافى المضاربة دين فقضاء الدين مقدم على رأس المال، وإن هلك مال المضاربة فى هذه الصورة لم يرجع المضارب على رب المال بشئ يعنى بما انفق.

٢٣٧٠٠- وإن كان انفق من مال المضاربة شيئا على نفسه قبل أن يشتري به شيئا بأن كان رأس مال المضاربة ألفا، وقد انفق على نفسه خمس مائة قبل الشراء فإنه يستوفى رب المال رأس المال أكلها المضارب بإذن رب المال فيعتبر بمالو أكل بنفسه.

٢٣٧٠١- ولو أكل رب المال خمس مائة بنفسه كان رأس المال مابقى، وذلك خمس مائة، وكذا هذا.

٢٣٧٠٢- وقال أبو يوسف ومحمد: إذا خرج المضارب من مصره إلى السواد لشراء الطعام، وذلك المكان مسيرة أقل من ثلاثة أيام، فأقام فى ذلك المكان يشتري ويبيع، فإن نفقته فى طريقه ومقامه فى ذلك المكان على مال المضاربة، بخلاف مالو كان فى مصر عظيم أهل المضارب فى أقصاه، والمكان الذى يشتري ويبيع فى الجانب الآخر من المصر فإنه لا يستحق النفقة، وإن خرج

من منزله لعمل المضاربة، وهكذا إذا أقام ثمة، فإن كان يغدو ويروح ويمسى فى منزله فليس بخارج عن المصر بل هو بمنزلة أهل المصر.

٢٣٧٠٣:- قال محمد فى الأصل: إذا كان للمضارب أهل بالكوفة، وأهل بالبصرة يريد البصرة، فإن نفقته فى الطريق فى مال المضاربة، فإذا بلغ البصرة، فإن نفقته فى ماله.

٢٣٧٠٤:- وفى الذخيرة: قال محمد فى الأصل: إذا دفع إلى رجل مالا مضاربة بالكوفة وللمضارب أهل بالكوفة، وأهل بالبصرة، ووطنه فيهما جميعا، فخرج من الكوفة، يريد البصرة فله النفقة من مال المضاربة فى الطريق، فإذا انتهى إلى وطنه كانت نفقته فى ماله، وإن لم تكن الكوفة وطنا له فنفقته مادام فى الكوفة فى ماله، فإن خرج من الكوفة مسافرا، ثم عاد إليها فنفقته فى الطريق من الكوفة فى مال المضاربة.

٢٣٧٠٥:- م: وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، وهما بالكوفة، وليست الكوفة بوطن للمضارب فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه.

٢٣٧٠٦:- وإذا سافر المضارب بالمال وأعانه رب المال بغلمانه يعملون معه فى المضاربة وأعانه بدوابه فحمل المتاع الذى اشترى للمضاربة، فإن المضاربة لا تفسد، وتكون نفقة الغلمان والدواب على رب المال، فإن انفق المضارب من مال المضاربة على عبيد رب المال ودوابه، فالمضارب ضامن لما انفق، ولو رد شيئا من مال المضاربة لم يضمن، وإذا صار ضامنا، فإن ربح فى المال ربحا بدئ برأس المال كله، فأخذ رب المال رأس المال، ومابقى من الربح يقسم بينهم على ما اشترطوا فما أصاب المضارب من الربح، فانه يحسب نصيبه من الربح ما عليه، فإن كان نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة، وإن كان نصيبه من الربح أكثر أخذ الزيادة إلى تمام نصيبه من الربح.

٢٣٧٠٧:- وفى الفتاوى العتائية: إذا دفع إلى غلام رب المال للتجارة،

فلو شرط أن ينفق من مال نفسه لم يعتبر رواه هشام عن محمد، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز، ولو شرط الأكثر مما يكفيه، أو شرط النفقة في مصره، أو شرط له، أو لعياله فسدت، ولو ابضع المضارب فلا نفقة له ولا للمستبضع.

٢٣٧٠٨: م: وإن كان المالك أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من رأس المال، ولو انفق رب المال بنفسه على عبيده، ودوابه من مال المضاربة، فانه يصير مستردا لذلك القدر من رأس المال لا من الربح.

٢٣٧٠٩: - وإذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار ليشتري به متاعا، أو شيئا من اصناف التجارة، فانتهى إلى ذلك المصر، فلم يشتري شيئا، حتى رفع المال إلى مصره، وقد أنفق من المال، فإن تلك النفقة تكون في المال لأن المضارب متى خرج من وطنه لعمل المضاربة كان نفقته في مال المضاربة، وإن رجع حتى ذهب المال كله فلا أن تكون نفقته في مال المضاربة، وقد رد بعض رأس المال إلى رب المال أولى.

٢٣٧١٠: - قال القدوري: وسبيل النفقة أن تحسب من الربح إن كان، وإن لم يكن فهو من رأس المال، وفي التجريد: وإن أنفق من مال نفسه رجع في مال المضاربة، فإن هلك لم يرجع على رب المال، ولو خرج من مصره يوما، أو يومين فله النفقة من مال المضاربة.

٢٣٧١١: م: ولو نوى المضارب الإقامة في مصر خمسة عشر يوما، فله النفقة في مال المضاربة، ولا تبطل نفقته إلا بإقامته في مصره أو في مصر يتخذ دارا.

٢٣٧١٢: - وفي الفتاوى العتائية: ولو أخذ من أهل ذلك البلد مضاربة وهو على قصد السفر فلا نفقة له، حتى يخرج.

٢٣٧١٠: - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إبراهيم قال: المضارب ينفق ويكتسى بالمعروف، فإن ربح كان من ربحه، وإن وضع كان من رأس المال. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في المضارب من أين تكون نفقته ١١/ ١٤٢ رقم: ٢١٧٠٧.

٢٣٧١٣: م- ولو سافر المضارب بماله، ومال المضاربة أو بمالين لرجلين فنفقته في المالين بالحصص، وإن كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة إلا أن يتفرغ للعمل في البضاعة، فينفق من مال نفسه دون البضاعة، وليس له على رب البضاعة شيء إلا أن يكون أذن له المستبضع بالنفقة من البضاعة لأنه متبرع.

٢٣٧١٤: - وإذا رجع المسافر إلى مصره رد ما فضل عنده من ثياب الكسوة، والطعام إلى المضاربة، فإن رفع الأمر إلى القاضى أمره بالنفقة.

٢٣٧١٥: - قال محمد في الزيادات: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشتري المضارب بها جارية تساوى ألف درهم، واحتاجت الجارية إلى النفقة، فإن نفقتها تكون على رب المال والمضارب على قدر ملكهما.

٢٣٧١٦: - وذكر المسئلة في القدورى وقال: الحاصل من مذهب أبى حنيفة وأبى يوسف أن النفقة عليهما، وقال محمد: النفقة على رب المال، قال إبراهيم: وروى عن أبى يوسف أن النفقة عليهما على قدر حصصهما تخرج حصة النفقة من المضاربة.

٢٣٧١٧: - وفي جامع الفتاوى: وعن أبى يوسف إذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة، فاشتري عبدا بالفى درهم، وانفق عليه فهو متطوع في النفقة إلا أن يكون القاضى أمره بذلك، فانفق فهو عليهما على قدر رأس أموالهما، قال أبو يوسف: وهذه قسمة من القاضى بين المضارب ورب المال.

٢٣٧١٨: م- وذكر في المنتقى: بعد هذه المسئلة باسطر عن محمد، وقال إذا أبى رب المال النفقة، فالنفقة عليهما أرباعا.

٢٣٧١٩: - قال في الزيادات، وفي القدورى: والجعل في هذا نظير النفقة على الخلاف، حتى أن عبد المضاربة إذا أبق ورده رجل من مسيرة السفر، فالجعل على رب المال عند محمد، وعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف على ما ذكره

القدورى الجعل عليهما ارباعا، فإن كان هناك ربح، فالجعل فيه وإلا اوضع من رأس المال، وإن كان المضاربة فاسدة، فلا نفقة للمضارب فى مال المضاربة.

٢٣٧٢٠:- وإذا اشترى المضارب بألف المضاربة، وبالف من عنده

عبدا وأنفق عليه فهو متطوع، فإن رفع الأمر إلى القاضى أمره بالنفقة، ويكون ذلك قسمة.

٢٣٧٢١:- وفى الفتاوى العتائية: ولو رجع المضارب من سفره بعد موت

رب المال فله أن ينفق من المال على نفسه، وعلى الرقيق، وكذا بعد النهى، ولو كتب إليه ينهاه، وقد صار المال نقدا لم ينفق فى رجوعه.

الفصل السادس عشر

فى بيع المضارب مال المضاربة مرابحة

٢٣٧٢٢:- قال محمد فى الجامع الصغير: إذا باع المضارب المتاع مرابحة بعد ما انفق حسب ما انفق على المتاع من الحمل وغيره، ولا يحسب ما انفق على نفسه فى كسوته وطعامه وركوبه ودهنه وغسل ثيابه، وما لا بد منه، فإن انفق على نفسه نفقة تبلغ مائة درهم، ثم قدم المبتاع، وقد اشتراه بالف درهم، فإراد أن يضم ما انفق على نفسه إلى الألف التى هى ثمن المتاع، ويبيع مرابحة على ألف ومائة ليس له ذلك من غير بيان، وإنما يبيعه مرابحة على الألف الذى اشتراه.

٢٣٧٢٣:- ولو اشترى متاعاً للمضاربة فانفق عليهم فى كسوتهم، وطعامهم وما لا بد لهم منه نفقة مثلهم، ثم أراد أن يضم ذلك إلى الثمن ويبيع المتاع مرابحة على الكل من غير بيان كان له ذلك.

٢٣٧٢٤:- والأصل فى جنس هذه من المسائل إن كل مؤنة ونفقة تعارف التجارة الحاقها برأس المال كان للمضارب إن يضم ذلك إلى رأس المال ويبيعه مرابحة على الكل من غير بيان، ألا ترى أنه لو ضم أجره السمسار، ونحوه إلى رأس المال، كما جرى به التعارف بينهما قلنا بجوازه، وقد تعارفوا الحاق ما انفق المضارب على المتاع برأس المال، وتعارفوا الحاق ما انفق على نفسه برأس المال.

٢٣٧٢٥:- والأصل الفهقى فى ذلك أن كل ما يوجب زيادة فى العين

٢٣٧٢٦:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الحسن قال: إذا بعت متاعاً مرابحة، فاحسب ما انفقته عليه، ولا تحسب ما انفقته على نفسك. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، فى المتاع يباع مرابحة ١١/٧٠٦ برقم: ٢٣٨٢٢.

حقيقة، أو حكما فهو بمعنى رأس المال فيضم إلى رأس المال، وكل مالا يوجب زيادة في العين حقيقة، أو حكما فهو ليس في معنى رأس المال، فلا يضم إلى رأس المال بيانه إذا صبغ الثوب أحمر، وقد كان قال له رب المال: إعمل برأيك، ثم باع الثوب مرابحة باعه مرابحة على الثمن، وما زاد الصبغ فيه، لأن الصبغ أوجب زيادة في العين.

٢٣٧٢٦:- إذا ثبت هذا فنقول: إذا اشترى للمتاع دوا با يضم ذلك إلى رأس المال، فإذا أوجب الضم يقول البائع: وهو المضارب عند البيع قام على بكذا ولا يقول: اشتريت بكذا تحرزا عن الكذب.

٢٣٧٢٧:- وفي جامع الفتاوى: فيمن دفع ألفا مضاربة، فاشترى بها جارية، ثم باعها من رب المال بألفى درهم، ثم اشترى بألفى درهم، ومائة درهم فالمضاربة على حالها وللمضارب فيها مائة درهم خاصة يبيع جزءاً من أحد وعشرين جزء مرابحة على مائة درهم ويبيع الباقي مرابحة على ألف وخمسين.

٢٣٧٢٨:- وفي الاسيحياني: المضارب إذا اشترى من رب المال، أو رب المال اشترى من المضارب، وأراد أن يبيعه مرابحة، فإنه يبيعه مرابحة على أقل الثمنين وحصة المضارب من الربح.

٢٣٧٢٩:- وفي الفتاوى العتائية: ولو اشتراه المضارب بعشرة فباعه من رب المال بخمسة عشر، ثم أراد أن يبيعه مرابحة حط ربحه درهمين ونصفاً، أو يبيعه على اثني عشر ونصف، وكذا المضارب إذا اشترى بعشرة قيمته خمسة عشر، ثم اشتراه رب المال، ثم أراد أن يبيعه مرابحة حط نصيبه من الربح.

٢٣٧٢٦:- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الرحمن بن عجلان قال: قلت لإبراهيم: إنا نتشترى المتاع، ثم نزيد عليه القسارة والكراء، ثم نبيعه به مرابحة قال: لا بأس. وأخرج أيضاً عن ابن سيرين قال: لا بأس أن يحسب النفقة على المتاع. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في النفقة تضم إلى رأس المال ١٠ / ٥٨٣ برقم: ٢٠٧٨٤، ٢٠٧٨٣

٢٣٧٣٠:- ولو دفع إلى رجل الفاء وإلى آخر الفاء فربح الثاني ألفاً، ثم اشترى الأول بالالف عبداً، فباعه من الآخر بالفين يبيعه الآخر مربحة على ألف وخمس مائة، وقول رب المال استدن على كقوله على المال ولا يستقرض بذلك القول، ولكن له أن يصبغ الثياب، فإن صبغها، وباعها مربحة دفع رأس المال، وأجر الصباغ، ويقسم الباقي من الربح على رأس المال والأجر، فما أصاب رأس المال فيينهما على الشرط، وما أصاب الصبغ فيينهما نصفين، ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثوب أبيض، وعلى ما زاد الصبغ.

٢٣٧٣١:- ولو استقرض المضارب، فاشترى به بأمره فهو له، وروى ابن سماعة أنه بينهما، والقرض عليهما، ولو استكرى لحملها ضم الكراء إلى رأس المال إذا باعه مربحة، ثم يقسم الربح عليهما فيؤدى الكراء مما أصابه والباقي على المضاربة.

٢٣٧٣٢:- ولو باعها مساومة، فالثمن على المضاربة، ولو اكرت سفينة، ثم اشترى بالمال فهو متطوع بالكراء، ولو لم يأمره بالاستدانة، ولا بالعمل برأيه، فصبغها ضمن إن هلك إن باعها جاز، ولم يضمن الثمن إن هلك، ولو كان فيها ربح حط حصته من الثمن ولا يضمن بالقسارة، وفي السواد خلاف، ولو اشترى بالدين، وقد أذن له رب المال فربحه نصفان، وما اشترى قبله فعلى الشرط.

٢٣٧٣٣:- وفي التجريد: إذا دفع ألفاً مضاربة، فاشترى رب المال عبداً بخمس مائة، فباعه من المضارب بالف، فإن المضارب يبيعه مربحة على خمس مائة. ٢٣٧٣٤:- ولو اشترى المضارب عبداً بالف، فباع من رب المال بالف ومائتين باعه رب المال مربحة بالف ومائة إن كانت المضاربة بالنصف.

٢٣٧٣٥:- ولو اشترى رب المال بخمس مائة، وباعه من المضارب بالف ومائة، فإنه يبيعه مربحة على خمس مائة، ولا يحسب المضارب شيئاً، حتى يكون أكثر من الف.

٢٣٧٣٦:- ولو اشترى المضارب بالف، فباعه من رب المال بالفين، ثم إن رب المال باعه من الأجنبي مساومة بثلاثة آلاف، ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بالفين لم يملك أن يبيعه مرابحة في قول أبي حنيفة إلا أن يبين وجهه، وعندهما يبيعه مرابحة على الفين.

٢٣٧٣٧:- ولو اشترى المضارب عبدا بالفين فولاه رب المال، فباعه رب المال من أجنبي بالف وخمس مائة، ثم اشترى المضارب من الأجنبي مرابحة بالفين، ثم حط رب المال من الأجنبي ثلاث مائة، فإن الأجنبي يحط عن المضارب أربع مائة.

الفصل السابع عشر

فى المضارب يشهد أنه يشتري لنفسه
وكان ذلك بعد الشراء، أو وقت الشراء

٢٣٧٣٨:- وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مضاربة، فاشترى بالمال جارية، ثم اشهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال، أو بربح، أو بوضيعة، وقد كان رب المال أذن له أن يفعل ذلك، أو لم يأذن فإن شراءه باطل لنفسه، ويكون على المضاربة، حتى يحل للمضارب وطى هذه الجارية بعد الشراء لنفسه.

٢٣٧٣٩:- وقول محمد أنه اشتراها لنفسه يحتمل وجهين: (١) أحدهما: وهو أنه يشتري جارية للمضارب من نفسه لنفسه بمثل الثمن الأول أو بأكثر أو باقل، (٢) والثانى: أن يشتري ثانيا من البائع لنفسه بمثل الثمن الأول، أو بأكثر أو باقل فما قال محمد يحتمل كلا الوجهين، فإن كان أراد أنه اشتراها من نفسه لنفسه، فانه لا يجوز سواء كان اشتراه بمثل الثمن الأول، أو بأكثر أو باقل، أذن له رب المال بذلك، أو لم يأذن له، وإن أراد أنه اشترى ثانيا من البائع لنفسه بمثل الثمن الأول، أو بأكثر أو باقل، فعلى ماعليه إشارة محمد لا يجوز أيضا لأن محمدا لم يفصل.

٢٣٧٤٠:- وحكى عن أبى القاسم الصفار أنه كان يقول متى اشتراها ثانيا من بائع الجارية بربح، أو بوضيعة لا يتغابن الناس فى مثله فإنه يجوز شراء المضارب لنفسه، وإن كان حين اشترى الجارية بمال المضاربة إنما يشتري بها لنفسه، فقد يصير مشتريا لنفسه لا للمضاربة، حتى حل للمضارب وطىها،

وضمن مانقذ لرب المال من مال المضاربة، وإن لم يأذن له بذلك رب المال فإنه يصير مشتريا للمضاربة، وإن اشهد أنه اشتراها لنفسه، حتى لا يحل للمضارب وطبها إلا أن يكون رب المال حاضرا، فقال: عند حضرته إنى اشترىها لنفسى، وإنما كان كذلك لأنه اشترى الجارية بمال المضاربة، وشراء ما يشترىه المضارب بمال المضاربة للمضاربة لا لنفسه إلا أن يكون أذن له رب المال بالشراء لنفسه، أو يكون الشراء بمحضر من رب المال، وأشهد المضارب أنه يشترىه لنفسه، فحينئذ تصير المضاربة لنفسه، ويضمن المضارب حينئذ مانقذ من مال المضاربة لرب المال.

الفصل الثامن عشر

فى دفع المالين مضاربة على الترادف

٢٣٧٤١- قال محمد: إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، ثم دفع إليه ألفاً أخرى مضاربة بالنصف، فخلط المضارب الألف الأولى بالألف الثانية، فالأصل فى جنس هذه المسائل أن المضارب متى خلط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن، ومتى خلط بمال نفسه، أو بمال غيره ضمن.

٢٣٧٤٢- وهذه المسئلة فى الحاصل على ثلاثة أوجه: (١) إما إن قال رب المال فى كل واحد من المضاربتين يعمل فيه برأيك، (٢) أو لم يقل فيهما يعمل برأيك، (٣) أو قال فى إحدى المضاربتين يعمل برأيك، ولم يقل فى الأخرى ذلك، فلا يخلو إما أن خلط المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فى المالين، أو خلط احدهما بالأخرى بعد ماريح فى المالين، فإن قال له رب المال فى المضاربتين جميعاً يعمل فيه برأيك، فخلط المضارب أحد المالين بالآخر فإنه لا يضمن واحداً من المالين سواء خلطهما قبل ماريح فى المالين، أو بعد ماريح فى المالين، أو بعد ماريح فى أحد المالين دون الآخر، وإن لم يقل له فى المضاربتين جميعاً يعمل برأيك، فإن خلط أحد المالين بالآخر قبل أن يربح فى أحد المالين، فإنه لا ضمان عليه، وإن خلطهما بعد ماريح فى المالين، فإنه يضمن المالين جميعاً، وحصة رب المال من ربح المالين قبل الخلط، فأما إذا ربح فى أحد المالين دون الآخر، فإنه يضمن المال الذى لا يربح فيه ولا يضمن المال الذى لا يربح فيه ولا يضمن المال الذى فيه ربح.

٢٣٧٤٣- هذا إذا لم يقل له فى المالين يعمل فيه برأيك، أما إذا قال له فى إحدى المضاربتين يعمل فيه برأيك، ولم يقل له فى الأخرى إن قال له فى

المضاربة الأولى، ولم يقل له فى المضاربة الثانية إعمل فيه برأيك، فخلط مال المضاربة الأولى بالثانية فلا تخلو المسئلة من أربعة، (١) إما أن خلط احد المالين بالآخر قبل أن يربح فى احد المالين، (٢) أو خلط احد المالين بالآخر بعد ماربح فى المالين، (٣) أو خلط احد المالين بالآخر بعد ماربح فى المال الأول، ولم يربح فى المال الثانى، (٤) أو خلط بعد ماربح فى المال الثانى، ولم يربح فى الأول، وفى الوجهين منهما يضمن المال الثانى الذى لم يقل له رب المال إعمل فيه برأيك، ولم يضمن المال الأول أحدهما إذا خلط احد المالين بالآخر بعد ماربح فى المالين جميعا لا يضمن فى هذا الوجه، وإن خلط بمال مشترك بينه وبين رب المال ويضمن المال الثانى.

٢٣٧٤٤:- وكذلك إذا خلط احدهما بالآخر وقد ربح فى المال الأول الذى قال له إعمل فيه برأيك وهو الوجه الثانى لا يضمن المال الأول ويضمن المال الثانى، وفى الوجهين منها لا يضمن، لا المال الأول ولا الثانى، احدهما إذا خلط احد المالين بالآخر قبل أن يربح فى احد المالين، وكذلك إذا ربح فى مال المضاربة الثانية التى لم يقل له إعمل فيه برأيك، ولم يربح فى مال المضاربة الأولى التى قال فيها إعمل فيه برأيك، وهو الوجه الثانى لا يضمن واحدا من المالين، هذا إذا قال له فى المضاربة الأولى: إعمل فيه برأيك، ولم يقل له ذلك فى المضاربة الثانية.

٢٣٧٤٥:- وإن قال له فى المضاربة الثانية: إعمل فيه برأيك، ولم يقل له فى المضاربة الأولى ذلك، فالمسئلة لا تخلو من أربعة أوجه أيضا على ما بينا، وفى الوجهين: منها وهو ما إذا خلط احد المالين بالآخر بعد ماربح فى المالين جميعا، أو بعد ماربح فى المال الثانى الذى قال له إعمل فيه برأيك، ولم يربح فى المال الأول الذى لم يقل له: إعمل فيه برأيك، يضمن الأول ولا يضمن المال الثانى، وفى الوجهين: منها وهو ما إذا خلط احد المالين بالآخر قبل أن يربح فى المالين، أو ربح

فى مال المضاربة الأولى الذى لم يقل فيه: إعمل برأيك، ولم يربح فى المال الآخر الذى قال له إعمل فيه برأيك فانه لا يضمن، لا المال الأول ولا الثانى.

٢٣٧٤٦: - وفى الكافى: ولو دفع إليه ألفا مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه، وربح ألفا فدفع له ألفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه، فخلط خمسمائة من هذه الألف بالمضاربة الأولى، فهلك بعد الخلط ألف، فالهلاك من ربح المال الأول وصار كأنه لم يربح، قال محمد: الألف يهلك من ذلك كله بالحساب، حتى يكون أربعة أخماس من المال الأول، وخمسه من المال الثانى.

م: الفصل التاسع عشر

فى عتق عبد المضاربة وفى كتابته

وفى دعوة نسب ولد جارية المضاربة

٢٣٧٤٧:- إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها عبدا يساوى ألف درهم، فاعتقه المضارب فعتقه باطل، وإن اعتقه رب المال عتق، وبطلت المضاربة ولا ضمان على رب المال، وفى الخانية: ولا يعتق المضارب عبد المضاربة بمال أو بغير مال، ولا يكاتبه، ولو كان المضارب اشترى بخمس مائة من ألف المضاربة عبدا يساوى ألفا، فاعتقه، فعتقه باطل فى قولهم جميعا، وإن كان على رأس المال فضل خمس مائة درهم، ولو كان رب المال هو الذى اعتق العبد جاز عتقه.

٢٣٧٤٨:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بالألف عبدا يساوى ألفى درهم، فاعتقه المضارب، فإن عتقه جائز فى ربح العبد، فإن كان المضارب موسرا، فلرب المال خيارات ثلاث عند أبى حنيفة، وإن كان معسرا فله خياران على ما عرف فى كتاب العتاق، وعندهما يعتق العبد كله موسرا كان المضارب أو معسرا، إلا أنه إذا كان موسرا فإنه يضمن لرب المال قيمة ثلاثة أرباع العبد، نصف العبد رأس ماله، والربع حصته من الربح، وإن كان معسرا يسعى العبد فى ثلاثة أرباعه لرب المال، ويكون الولاء كله للمضارب فى الحالين عندهما.

٢٣٧٤٩:- هذا إذا اشترى المضارب بجميع الألف عبدا يساوى الفين، فأما إذا اشترى بخمس مائة منها عبدا يساوى الفين، فإن اعتقه جاز عتقه، وإن كان مال المضاربة من جنسين مختلفين دراهم وعبد، ومال المضاربة متى كان جنسين

مختلفين يعتبر كل واحد من المالين مشغولا بجميع رأس المال كأنه ليس معه غيره الا أنه، متى لم يكن مع العبد خمس مائة، وكان قيمته الفى درهم، ورأس المال الف درهم يظهر الربح، وإذا ظهر الربح ههنا، فالمضارب اعتق هذا العبد، والربح ملكه، فهذا عبد بين شريكين لأحدهما ربعه، وللآخر ثلاثة ارباعه، وقد اعتقه صاحب الربح، فينفذ عتقه جميعا.

٢٣٧٥٠:- وإذا صح عتق المضارب نقول: بأن على قول أبى حنيفة يستوفى رب المال الخمس مائة القائمة فى يد المضارب برأس ماله، لأن رب المال ابدأ يستوفى رأس ماله من أقرب مال يجده، وأقرب مال يجده رب المال من مال المضاربة ههنا الخمس مائة الباقية فى يد المضارب برأس ماله صار المملوك للمضارب من العبد قدر خمس مائة وخمسين لأنه بقى إلى تمام رأس المال خمس مائة، فبقى الربح من العبد الف وخمس مائة بينهما نصفين لكل واحد منهما سبع مائة وخمسون، فقد حدث للمضارب زيادة ملك فى العبد لم يكن ملكا يوم اعتق ولا يعتق ماحدث له من الزيادة فى العبد على قول أبى حنيفة.

٢٣٧٥١:- نقول بعد هذا بأن المضارب متى كان موسرا، فلرب المال خيارات ثلاث إن شاء ضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما، ثم كان للمضارب أن يرجع على العبد بالف وخمس مائة إن شاء، وكان للمضارب أن يستسعى العبد فى ذلك، ويكون الولاء كله للمضارب لأن العتق كله من جهته، وإن شاء رب المال يستسعى العبد فى الف ومائتين وخمسين، لأن المملوك من العبد هذا القدر وللمضارب أن يستسعى العبد فى مائتين وخمسين إن شاء، وإن شاء اعتق هذا القدر من العبد، لأنه حدث له هذه الزيادة فى العبد بعد مااعتق العبد، وما يملكه المعتق بعد العتق من الزيادة، فانه لايعتق عند أبى حنيفة، ويكون الولاء بينهم على ثمانية اسهم خمسة لرب المال، وثلاثة اسهم للمضارب، وإن شاء رب المال اعتق نصيبه، وعند ذلك يعتق من العبد خمسة اسهم، وذلك الف ومأتان

وخمسون، ويبقى للمضارب خيار فى قدر سهم واحد، وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق، فإن شاء اعتق، وإن شاء يستسعى، وأى ذلك فعل كان الولاء بينهم على ثمانية اسهم، وإن كان المضارب معسرا، فلرب المال خيار إن شاء استسعى العبد فى الف ومائتين وخمسين، وإن شاء اعتق هذا القدر من العبد، ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة، ويكون الولاء بينهم على ثمانية اسهم.

٢٣٧٥٢:- وهذا كله قول أبى حنيفة، وأما على قول أبى يوسف ومحمد لما اعتق المضارب العبد، والربح كان له ملكا عتق العبد كله على المضارب، لأن العتق عندهما لا يتجزى، ثم يستوفى رب المال الخمس مائة الباقية فى يد المضارب برأس ماله، لأنه أقرب مال يجده رب المال، ثم رب المال يضمن المضارب إن كان موسرا الف ومائتين وخمسين، لأن هذا القدر حصته من العبد، وإذا ضمن لا يرجع به المضارب على العبد، وإن كان المضارب معسرا، فإن رب المال يستسعى العبد، فى الف ومائتين وخمسين، ويكون الولاء كله للمضارب.

٢٣٧٥٣:- وإذا دفع الرجل إلى رجل الف درهم مضاربة بالنصف، فاشتري المضارب بها عبيدين كل واحد منهما يساوى ألف درهم، فاعتقهما المضارب جملة، فعتقه باطل فيهما، وهما على المضاربة على حالهما، وهذا الجواب لا يستقيم على قول أبى حنيفة، لأن الرقيق عنده اجناس مختلفة، فصار كل واحد منهما مشغولا برأس المال لما كانت قيمة كل واحد منهما مثل رأس المال فلا يظهر الربح، وكذلك الجواب عندهما على رواية هذا الكتاب لأن على رواية هذا الكتاب الرقيق عندهما اجناس مختلفة، حتى أن الرقيق إذا كان بين اثنين وطلب أحدهما من القاضى القسمة، وأبى الآخر، فالقاضى لا يقسم بينهما ولا يجتمع نصيب كل واحد منهما فى البعض، فأما على رواية كتاب العين والدين، وعلى رواية كتاب الصوم الرقيق عندهما جنس واحد قبل روية القاضى الصلاح فى ذلك كالدواب والثياب، فإنه قال فى كتاب العين والدين.

٢٣٧٥٤:- ثم إذا أوصى بثلاث ثلاثة أعبد لرجل قيمتهم على السواء، ثم هلك اثنين، أو استحقا، وبقي واحد، ثم مات الموصى، ذكر أن على قول أبي حنيفة لا يسلم له ثلث العبد الباقي كما لو أوصى بثلاث عبد، وثلث كر حنطة وثلث ثوب، فإن هناك يعطى للموصى له ثلث الباقي لا الكل عندهم جميعا، وكذا فى العبيد على قول أبي حنيفة، فأما على قول أبي يوسف ومحمد لا يعطى للموصى له جميع العبد الباقي إذا كان يخرج من ثلث ماله، كما لو أوصى بثلاث ثلاثة أكرار حنطة، ثم هلك الكران، أو استحقا، وبقي الباقي فانه يعطى له جميع الكر الباقي إذا كان يخرج من ثلث ماله فقد جعل الرقيق على رواية كتاب العين والدين جنسا واحدا قبل روية القاضى الصلاح فى القسمة والجمع فى حق الوصية، وكذا فى حق المضارب يعتبر جنسا واحدا.

٢٣٧٥٥:- وكذلك ذكر فى بعض روايات كتاب الصوم أن العبد والأمة إذا كان بين اثنين، فمضى يوم الفطر، فعلى قول أبي حنيفة لا يجب على واحد منهما صدقة فطره، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يجب على كل واحد منهما صدقة فطره، واعتبر نصيب كل واحد منهما مجتمعا فى البعض قبل روية القاضى الصلاح فى ذلك، فعلى رواية كتاب العين والدين، وعلى رواية كتاب الصوم يكون مال المضاربة جنسا واحدا، فيعتبر رأس المال شائعا، فيصير كل عبد مشترك بين رب المال والمضارب، للمضارب رבעه، ولرب المال ثلاثة أرباع، نصفه رأس ماله، وربعه حصته من الربح، ويكون الجواب عندهما على هذه الرواية كالجواب فى عبيدين بين رجلين لاحدهما ثلاثة أرباع كل واحد منهما وللآخر ربع كل واحد منهما، وقد اعتقهما صاحب الربع معا، أو متفرقا، وهناك عتق العبدان جميعا عندهما وضمن المعتق ثلاثة أرباع كل واحد من العبدين لصاحبه إن كان موسرا من غير خيار ولا يرجع بذلك على العبد، وإن كان معسرا يستسعى العبد فى ثلاثة أرباعه، وكان ولاء العبدین جميعا للمعتق عندهما، وكذلك إذا كان اعتقهما

المضارب، وإن اعتقهما معا بكلمة واحدة عتق العبدان جميعا، وضمن رب المال للمضارب خمس مائة حصته من الربح موسرا كان أو معسرا، ولا يرجع رب المال بذلك على العبد.

٢٣٧٥٦:- هذا الذى ذكرنا قول أبى حنيفة وهو قول ابى يوسف ومحمد على رواية هذا الكتاب، فأما على رواية كتاب العين والدين والصوم يصح عتق رب المال فيهما اعتقهما معا أو متفرقا، فإن اعتقهما رب المال قبل صاحبه، فإن الآخر لا سبيل له عليه، وولاءهما كله لرب المال فى قول أبى حنيفة، فإن زادت قيمتهما أو قيمة احدهما بعد ذلك كان العتق باطلا.

٢٣٧٥٧:- هذا إذا اشترى العبدین بالف درهم قيمة كل واحد منهما الف، أما إذا اشترى عبدین بالف درهم قيمة احدهما الف، وقيمة الآخر ألفا درهم، ثم أن المضارب اعتقهما معا، أو متفرقا وهو موسر، نقول: على قول أبى حنيفة لا يصح عتقه فى العبد الذى قيمته ألف درهم، سواء أعتقهما معا أو متفرقا، وبثبت لرب المال خيارات ثلاث عند أبى حنيفة، فإن شاء ضمن المضارب الف درهم، ثم يرجع على العبد إن شاء فى قول أبى حنيفة بألف وخميس مائة، وإن شاء رب المال استسعى العبد فى نصف قيمته، ويستسعى المضارب العبد فى خمس مائة فى الربح الذى ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله، ولا يستسعى فى الربح الذى كان ملكه يوم العتق، ويكون الولاء بينهما نصفين.

٢٣٧٥٨:- هذا الذى ذكرنا كله إذا كان المضارب موسرا، وإن كان المضارب معسرا، فإن العبد الذى قيمته الف لا يعتق، أعتقهما معا أو متفرقا، ويصح عتقه فى الذى قيمته ألفا درهم بقدر الربح اعتقهما معا، أو متفرقا وانتقضت المضاربة، فإن أراد رب المال أن يستوفى رأس ماله، فإن المضارب يبيع العبد الذى قيمته ألف درهم، فإذا باعه واستوفى رب المال رأس ماله فرغ العبد الذى قيمته ألفان عن الشغل، وكان كله ربحا بينهما نصفين، فقد اعتق المضارب عبدا، ولرب

المال نصفه وهو معسر، فكان لرب المال الخيار إن شاء اعتق نصيبه وهو النصف، وإن شاء استسعى في النصف وللمضارب في الربع الذي ملكه بعد العتق، واستوفى رب المال رأس ماله خيار، إن شاء اعتق، وإن شاء استسعى.

٢٣٧٥٩:- وهذا ذكرناه كله على قول أبي حنيفة، وأما على قول أبي يوسف ومحمد، فعلى رواية هذا الكتاب لا يصح عتقه في العبد الذي قيمته ألف، وأما عتقه في الذي قيمته ألفا درهم جائز، فإن أراد رب المال أن يأخذ رأس ماله يبيع المضارب العبد الذي قيمته ألف درهم، ويستوفى رب المال رأس ماله من ثمنه، وبعد ما استوفى رب المال رأس ماله صار العبد الذي قيمته ألفان كله ربها نصفه للمضارب ونصفه لرب المال.

٢٣٧٦٠:- وإن كان المضارب موسرا يضمن لرب المال نصف قيمته ألف درهم، ولا يرجع المضارب به على العبد، وإن كان معسرا يسعى العبد لرب المال في نصف قيمته ولا يسعى للمضارب في شيء، والولاء كله في الحالين للمضارب، هذا على رواية هذا الكتاب، فأما على رواية كتاب العين والدين، فإن عتق المضارب في العبدين جائز.

٢٣٧٦١:- وإذا كان للمضارب شركة في العبدين بقدر الثلث نفذ عتقه فيهما عندهما، اعتقهما معا أو متفرقا، إلا أنه إن كان المضارب موسرا يضمن ثلثي قيمة كل واحد من العبدين لرب المال من غير خيار، ولا يرجع بشيء منه على العبد.

٢٣٧٦٢:- وإن كان المضارب معسرا كان لرب المال أن يستسعى كل واحد من العبدين في ثلثي قيمته، وليس للمضارب أن يستسعى، ويكون الولاء كله للمضارب هذا إذا أعتقهما المضارب، أما إذا أعتقهما رب المال، فإن أعتقهما بكلمة واحدة، فعلى قول أبي حنيفة العبد الذي قيمته ألف درهم حر كله من غير سعاية، والعبد الذي قيمته ألفا درهم عتق ثلاثة أرباعه لا غير.

٢٣٧٦٣:- وهذا الذي ذكرناه كله على قول أبي حنيفة، فأما على قول أبي يوسف ومحمد على رواية هذا الكتاب نقول: إن العبد الذي قيمته ألف حر كله،

والعبد الذى قيمته ألفا درهم، ثلاثة أرباعه لرب المال، والرابع للمضارب، وقد أعتقه رب المال، فيعتق كله، وإذا عتق العبدان صار رب المال مستوفيا رأس ماله، وذلك ألف درهم بإعتاق الذى قيمته ألف درهم، فظهر أن العبد الذى قيمته ألفان كان ربها نصفه لرب المال فيضمن رب المال للمضارب ألف درهم إن كان رب المال موسرا، ولا يرجع به على العبد.

٢٣٧٦٤:- وإن كان معسرا كان للمضارب أن يستسعى العبد فى نصف قيمته، وولاء العبدین جميعا كله لرب المال على قولهما، وأما على رواية كتاب العين والدين فرأس المال يكون شائعا فى العبدین أثلاثا، فيكون ثلث كل واحد من العبدین مشغولا برأس المال، فيكون ملكا لرب المال، وثلثا كل عبد يكون فارغا عن رأس المال، فيكون ربها، فيكون بينهما، وكان لرب المال من كل عبد ثلثان، وللمضارب ثلثه.

٢٣٧٦٥:- فإذا أعتقهما رب المال نفذ عتقه فيهما، وكان للمضارب أن يضمن رب المال قيمة ثلث كل عبد، ولا يرجع رب المال بذلك على العبد إن كان موسرا، وإن كان معسرا سعى كل واحد من العبدین فى ثلث قيمته للمضارب ويكون ولاء العبدین كله لرب المال.

٢٣٧٦٦:- فأما إذا أعتقهما رب المال متفرقا أحدهما قبل صاحبه، فهذا على وجهين: (١) إما أن أعتق أولا العبد الذى قيمته ألفان، (٢) أو أعتق أولا الذى قيمته ألف، فإن أعتق أولا الذى قيمته ألفان، فعلى قول أبى حنيفة يعتق من الأول ثلاثة أرباعه، ولا يعتق نصيب المضارب وهو الربع، ويعتق من الذى قيمته ألف وقت الإعتاق النصف.

٢٣٧٦٧:- ثم للمضارب خيارات ثلاث فى العبدین إن كان رب المال موسرا إن شاء ضمنه ربع قيمة الأول، ونصف قيمة الثانى، وإن شاء أعتق ربع الأول ونصف الثانى، وإن شاء استسعى العبد الأول فى ربه، والثانى فى نصفه، فإن اختار

تضمين الأول فرب المال يرجع على العبد الأول برقع قيمته، وعلى الثانى بنصف قيمته، ومتى رجع بذلك كله على العبد كان الولاء كله لرب المال، وإن اختار المضارب السعاية، فإنه يستسعى العبد الأول فى رقع قيمته، والثانى فى نصف قيمته، ويكون ولأء العبد الأول بينهما على أربعة أسهم، ثلاثة أرباعه لرب المال، وربعه للمضارب، وولأء العبد الثانى بينهما نصفين.

٢٣٧٦٨:- وكذا إن اختار المضارب عتق نصيبه من العبدین كان ولأء العبد الأول بينهما على أربعة أسهم، وولأء العبد الثانى بينهما نصفين.

٢٣٧٦٩:- وهذا الذى ذكرنا كله قول أبى حنیفة، وأما على قول أبى یوسف ومحمد على رواية هذا الكتاب نقول: لما أعتق العبد الأول كان لرب المال ثلاثة أرباعه، والرربع للمضارب بعق كله، ولما أعتق العبد الآخر كان لرب المال نصفه، وللمضارب نصفه، فعق كله عندهما، ثم رب المال إن كان موسرا، فإنه یضمن للمضارب ربع قيمة العبد الأول، ونصف قيمة الثانى، ولا یرجع رب المال بما ضمن على العبدین.

٢٣٧٧٠:- وإن كان رب المال معسرا سعى العبد الأول للمضارب فى ربع قيمته، والثانى فى نصف قيمته، وكان ولأء العبدین لرب المال، فأما على رواية كتاب العین والدين على قولهما نقول: كل واحد من العبدین مشترك بین رب المال والمضارب، لرب المال ثلثاه، وللمضارب ثلثه، فحين أعتق العبد الذى قيمته ألفان أعتق وثلثاه لرب المال، وثلثه للمضارب، فعق كله، وحين أعتق العبد الثانى أعتقه، وقد صار كله ربها بينهما نصفين، فقد أعتقه، ونصفه له، فعق كله، وإن كان رب المال موسرا ضمن للمضارب ثلث قيمة العبد الأول، ونصف قيمة العبد الثانى، وإن كان معسرا سعى العبد الأول للمضارب فى ثلث قيمته، وللثانى نصف قيمته، والولأء لرب المال.

٢٣٧٧١:- هذا الذى ذكرنا كله إذا أعتق الذى قيمته ألفان أولا، فأما إذا

أعتق الذى قيمته ألف أولاً نقول: على قول أبى حنيفة لما أعتق العبد الذى قيمته ألف أولاً عتق كله من غير سعاية، وحين أعتق الثانى عتق منه نصفه، وأما عند أبى يوسف ومحمد نقول: على رواية كتاب المضاربة لما أعتق العبد الأول عتق كله، وحين أعتق الثانى كان نصفه لرب المال، وأما على رواية كتاب العين والدين نقول: أعتق الأول وثلاثه لرب المال، وثلثه للمضارب، وأعتق العبد الثانى ونصفه للمضارب ونصفه لرب المال.

٢٣٧٧٢:- وإذا كاتب المضارب عبداً أو أمة من المضاربة، فهذا على وجهين: (١) إما أن تكون قيمة العبد مثل رأس المال ألف درهم، (٢) أو كان فى قيمته فضل على رأس المال بأن كان رأس ماله ألفاً، وقيمته ألفى درهم، فإن كان قيمته مثل رأس المال ألف درهم، فإنه لا تجوز كتابته.

٢٣٧٧٣:- وإذا أدى العبد المكاتبه لا يعتق، ويكون ما أدى من الكتابة على المضاربة، ولو كان فى قيمته فضل على رأس المال بأن كانت قيمته ألفى درهم، وكاتبه على ألف درهم، فإنه تصح كتابته فى حصته وهو الربع لا غير عند أبى حنيفة، إلا أن لرب المال أن ينقض الكتابة دفعا للضرر عن نفسه، فإن لم ينقض رب المال الكتابة، حتى أدى العبد جميع بدل الكتابة فإنه يعتق حصته عند أبى حنيفة لا غير، وعندهما يعتق الكل، وما قبض المضارب من الكتابة فإنه يسلم له ربع ذلك، وثلاثة أرباع الكتابة يكون على المضاربة عندهم جميعاً، وإذا عتق حصة المضارب انتقضت المضاربة لأنه خرج العبد من أن يكون محلاً للتصرف فيستوفى رب المال رأس ماله من ثلاثة أرباع الكتابة، لأن رب المال أبداً يستوفى رأس ماله من أقرب مال يجده من مال المضاربة ثلاثة أرباع المكاتبه، لأن الضمان الذى يجب على المضارب والسعاية على العبد دين، وثلاثة أرباع المكاتبه عين، فإذا استوفى رأس ماله من رأس مال المكاتبه بقى خمس مائة والعبد كله ربح، فتكون الخمس مائة بينهما نصفين، والعبد بينهما نصفين، وكان لرب المال نصف

العبد، وللمضارب نصف العبد، فقد حدث للمضارب زيادة شركة بقدر الربع، لم يكن ملكا له يوم الإعتاق، وإنما حدث له الزيادة بعد العتق حين استوفى رب المال رأس ماله فلا يعتق هذا القدر على قول أبى حنيفة.

٢٣٧٧٤:- ويكون لرب المال عند أبى حنيفة خيارات ثلاث إن كان المضارب موسرا، فأما إذا أعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال، أو أقل على ألفي درهم، فإن عتقه باطل كما لو أعتقه بغير مال، وإن كان قيمة العبد أكثر من رأس المال بأن كان ألفي درهم، ورأس المال ألف درهم، فأعتقه المضارب على ألفي درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند أبى حنيفة عندهما يعتق جميع العبد، قالوا هذا إذا قال المضارب للعبد: أعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك، متى صار حرا بنفس القبول، حتى ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتبه، أو كسب حر مديون، فسلم للمضارب قدر حصته من ألفي درهم، وما بقى بعد حصته فى يد العبد يسلم للعبد، ولا يكون على المضاربة عندهم جميعا، فأما إذا قال المضارب للعبد: إن أديت ألى ألفين، فأنت حر، فأدى ألفي درهم وعتق حصة المضارب من العبد، فإن جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة فيأخذ رب المال من ذلك رأس ماله، والباقي ربح فيكون بينهما على ما شرطاً.

٢٣٧٧٥:- وفى الفتاوى العتائية: مضارب معه ألف بالنصف، فاشتري جارية قيمتها ألفان فكاتبها المضارب نفذت فى ربعها، وكذا العتق، ولو لم يكاتب، حتى حال عليها الحول، فعليه زكاة ربعها.

٢٣٧٧٦:- ولو اشترى بألف جارتين قيمة كل واحدة مثل رأس المال، فحال الحول، فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعه ولا زكاة على المضارب عنده، وكذا عندهما فى الرواية الظاهرة كما لو اشترى حمارا وفسرا.

٢٣٧٧٧:- م: قال محمد فى الجامع الصغير: رجل دفع إلى رجل ألف

درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها جارية تساوى ألف درهم، فوطيها، فولدت ولدا يساوى ألف درهم، فرغم المضارب أنه ابنه، ثم زادت قيمة الغلام، فصارت ألفا وخمس مائة، والمضارب موسر، فإن شاء استسعى رب المال الغلام فى ألف ومائتين وخمسين، وإن شاء أعتقه، فإذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الجارية، هكذا ذكر فى الجامع الصغير: فنقول: نتكلم أولاً فى المسئلة قبل أن تزداد قيمة الغلام، ونبين حكم المسئلة، ثم نبين ما إذا زادت قيمة الغلام.

٢٣٧٧٨:- قال محمد: فى مضاربة الأصل فى باب عتق المضارب العبد، إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها جارية تساوى ألفاً، فولدت عنده ولدا يساوى ألفاً فادعاه المضارب، وأكذبه رب المال، فإن دعوته باطلة، والمضارب ضامن بعقر الجارية ويكون فى المضاربة، وللمضارب أن يبيع الجارية والولد، قوله: فإن دعوة المضارب باطلة قول أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف ومحمد على رواية مضاربة الأصل، فإن لم يبيع واحداً منهما، حتى زادت قيمة الجارية، فصارت تساوى ألفين، فإن الجارية تصير أم ولد للمضارب وهو ضامن حصة رب المال من الجارية، وذلك ألف وخمس مائة.

٢٣٧٧٩:- ولو ادعى هذا الولد أجنبى وابهم الدعوى، ثم حدث له فى الجارية شركة بقدر الربع صارت الجارية كلها أم ولد له، وضمن حصة شريكه، وإن لم يكن للأجنبى فيها حق التصرف وقت الدعوة، وأما الولد رقيق على حاله ما لم يؤد المضارب ماعليه من قيمة الأم، أو يأخذ رب المال شيئاً من العقر، وإذا بقى رقيقاً كان للمضارب بيعه، فإن لم يبعه، حتى صار يساوى ألفين، فإن الولد يصير ابن المضارب، ويعتق منه ربه فى قول أبى حنيفة، وعندهما يعتق الكل ولا ضمان على المضارب فى الولد، وإنما على الولد السعاية، وإن كان المضارب موسراً، ولم يضمن المضارب شيئاً عتق من الولد قدر الربع عند أبى حنيفة،

وعندهما عتق كله، ذكر أن رب المال يأخذ من المضارب ألف درهم رأس ماله إذا كان المضارب موسرا لا من السعاية، وإذا استوفى ذلك من المضارب فما بقي من قيمة الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا، وبقي الولد ربحا كله، وإذا صار الابن مع ما بقي من قيمة الام والعقر ربحا كله ذكر أن ما بقي من قيمة الأم والعقر ربحا يختص به رب المال، فإن كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال، فيؤدى المضارب ذلك الرجل لرب المال، فالحاصل أن المضارب فى هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية ألفى درهم وعقرها مائة درهم، فيصير رب المال مستوفيا من ذلك ألف درهم رأس ماله، ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا، ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح، وذلك ألف ومائة ويعتق من الولد بقدر ألف ومائة، لأن ألفا ومائة من الولد حصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية، بقى من الولد تسع مائة ربح، فيكون بين رب المال والمضارب نصفين، فيكون للمضارب من ذلك نصفه، وذلك أربع مائة وخمسون، فيعتق من الولد قدر الربح أربع مائة وخمسون من غير سعاية، وذلك عشر الولد وربع عشره لان عشره مائتان، لأن قيمته ألفا درهم وعشر ألفى درهم مأتان ويسعى الولد فى أربع مائة وخمسين درهما لرب المال وذلك عشره، وربع عشره، فإذا أدى الولد ذلك إلى رب المال عتق كله، وكان لرب المال من ولاء الولد عشره وربع عشره، وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة ارباع عشره، لأن الولد عتق عليهما من جهتهما هكذا عند أبى حنيفة، وعتق على المضارب سبعة أعشاره وثلاثة ارباع عشره، وعتق على رب المال من الولد عشره وربع عشره، فيكون الولاء بينهما على هذه السهام، وعلى قول أبى يوسف ومحمد الولاء كله للمضارب لأن الولد عتق كله من جهة المضارب، فإن العتق عندهما لا يتجزى.

٢٣٧٨٠- هذا الذى ذكرنا إذا كان المضارب موسرا، فأما إذا كان

معسرا لا يقدر على أداء مالزمه من ضمان قيمة الجارية، فأراد رب المال أن

يستسعى الجارية فى رأس المال وحصته من الربح لم يكن له ذلك لأنها أم ولده ولا سعاية على أم الولد بدين وجب على المولى، ولم يكن متعلقا بها، وإنما كانت السعاية على الولد، لأن الولد معتق البعض، وعلى معتق البعض السعاية.

٢٣٧٨١:- وإذا وجبت السعاية كم تجب؟ ذكر أنه يستسعيه فى ألف وخميس مائة ألف رأس ماله وخميس مائة ربح، وإذا سعى العبد فى ألف وخميس مائة، وأدى كان ولاء الولد بينهما على أربعة أسهم، ثلاثة اسهم لرب المال وسهم للمضارب؛ لأنه هكذا عتق من جهتهما ويبقى للمضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر، فإن أدى الولد السعاية، ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك.

٢٣٧٨٢:- هذا كله قول أبى حنيفة، أما على قولهما على رواية المضاربة، فكذلك الجواب إلا فى فصل، وهو أن الولد إذا سعى فى ثلاثة أرباع قيمته لرب المال كان الولاء كله للمضارب لأن العتق عندهما لا يتجزى، فأما فيما عدا ذلك، فإن الجواب عندهما كالجواب على قول أبى حنيفة، فأما على رواية كتاب العين والدين على قولهما يعتبر رأس المال شائعا فيهما، فيكون لرب المال من الجارية ثلاثة أرباعها، ومن الولد كذلك، ولم يجب على الولد السعاية، وعلى المضارب ثلاثة أرباع قيمة الجارية، وثلاثة اثمان عقر الجارية يؤديها إلى رب المال متى أيسر.

٢٣٧٨٣:- وفى الفتاوى العتائية: ولو اشترى جارية، فولدت ولدا قيمة كل واحد مثل رأس المال، فأعتق المضارب الولد يصح، وإن زادت قيمته بعد ذلك، ولو ادعاه، ثم صارت قيمته ألفا وخميس مائة نفذت دعوته، فلا ضمان عليه، وسعى الولد فى ألف ومأتين وخمسين لرب المال وصارت الأم كلها ربحا ضمن المضارب نصف قيمتها لرب المال موسرا كان أو معسرا، لأنها صارت كلها أم ولد له.

٢٣٧٨٤:- ولو اشترى بألف درهم عبيدين قيمة كل واحد منهما مثل رأس المال فأعتقهما المضارب معاً، أو متفرقا لم يجز في شيء، وإن زادت القيمة بعد ذلك خلافاً لزفر، وإن أعتقهما رب المال معاً ضمن حصة المضارب إن كان موسراً، ولو كان في أحدهما فضل فأعتقهما المضارب عتق الذي فيه فضل وضمن نصفه وهو نصف الربح لرب المال، ورجع على العبد به ويرجع عليه أيضاً بالنصف الباقي ويبيع العبد الآخر في رأس المال، ولو أعتقهما رب المال معاً، واختار المضارب تضمينه ضمن تمام حصته من الربح، وإن كان معسراً، ولم يرجع بها على العبد.

٢٣٧٨٥:- ولو اشترى جارية فولدت، وليس في أحدهما فضل فادعاه المضارب ضمن العقر وهو على المضاربة، وإن صار في الأم فضل صارت أم ولد له وضمن لرب المال ما زاد على حصته منها، فالولد رقيق يباع في رأس المال، فإن صار فيه فضل أيضاً عتق، ولا ضمان عليه في عامة الروايات، وكذا إذا لم يحدث فيها فضل، وأخذت المال من المضارب العقر، فحكم الاستيلاء والعتق ما ذكرنا، وتحوز دعوة رب المال ولا يضمن للمضارب، وإن كان في الولد فضل، ولو كان الفضل في الأم ضمن حصة المضارب منها، ونصف عقر ذلك.

٢٣٧٨٦:- م: وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها جارية تساوى ألفاً، فولدت ولداً يساوى ألفاً فادعاه رب المال فهو ابنه ويصير الجارية أم ولد له، ولا يغرم للمضارب شيئاً من قيمة الجارية، ولا من الولد ولا يضمن شيئاً من العقر، وكذا لو كان الولد يساوى ألفين كان هذا بمنزلته لا يضمن شيئاً من قيمة الجارية والولد بخلاف ما لو أعتقهما رب المال، فإنه يضمن حصة المضارب من الربح موسراً كان أو معسراً، ولو كانت الجارية تساوى ألفين، فادعاه رب المال صحت دعوته وصارت الجارية أم ولد له، ويثبت نسب الولد منه، ويغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب، موسراً كان أو معسراً، ولم يغرم

من قيمة الولد شيئا، وغرم ثمن عقر الجارية للمضارب، ولو كان المضارب هو الذى وطئ الجارية، وقيمتها ألفان فجاءت بولد، فادعاه المضارب بعد ما ولدت، وقيمتها ألف، فإن الجارية تصير أم ولد له، ويضمن قيمة ثلاثة أرباع الجارية، ويكون الولد عبدا للمضارب يبيعه المضارب، ولا يثبت نسبه منه.

٢٣٧٨٧:- وإذا بقى الولد عبدا إذا قبض رب المال ماوجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة اثمان عقر الجارية يثبت نسب الولد، وعتق نصف الولد، وسعى الولد فى نصف قيمته لرب المال موسرا كان أو معسرا، وولاء الولد بين رب المال وبين المضارب نصفين فى قول أبى حنيفة، وفى قولهما الولاء كله للمضارب.

٢٣٧٨٨:- وفى التفريد: ولو كان فى المضاربة عشرون عبدا قيمة كل واحد ألف، ورأس المال الألف لا ينفذ اعتاق المضارب فى واحد منهم، ولو أعتق رب المال العبيد بكلمة واحدة ينفذ اعتقاقه فيهم، ولكن يضمن حصة المضارب موسرا كان أو معسرا، والله أعلم.

الفصل العشرون

فى هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده

٢٣٧٨٩:- وإذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة، والقول فى الهلاك قول المضارب إذا لم يعلم ذلك مع يمينه، وفى الذخيرة: ولو استهلك المضارب رأس مال المضاربة، أو أنفقها، أو أعطاه رجلًا استهلكها لم يكن له أن يشتري عليها شيئًا، فإن أخذها من الذى استهلكها كان له أن يشتري على المضاربة، رواه الحسن عن أبى حنيفة روى عن محمد أن المضارب إذا أقرضها رجلًا، فإن عادت إليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة، وإن أخذ مثلها لم ترجع، وإن تصرف المضارب فى الألف، حتى صارت ألفين، ثم اشترى لهما جارية قيمتها ألفان فهلكت الألفان قبل أن ينقد رجوع على رب المال بألف وخمس مائة، ويغرم المضارب فى ماله خمس مائة، ويكون الثلاثة الأرباع على رب المال، ويخرج ربع الجارية من المضاربة، وأما الثلاثة الأرباع فهى للمضاربة، فإن بيعت الجارية بأربعة آلاف أخذ المضارب حصة الربح، وذلك ملكه، وبقي ثلاثة آلاف، ألفان وخمس مائة من ذلك رأس المال، وخمس مائة ربح، فيكون بينهما على الشرط.

٢٣٧٩٠:- وروى عن محمد فى المضارب إذا اشترى جارية بألفى درهم ربح فيها ألفًا وقيمتها ألف، فضاعت الألفان قبل أن ينقد البائع، فإن على المضارب الربع وهو خمس مائة، وعلى رب المال ألف وخمس مائة، ولو كانت الجارية تساوى ألفين، والشراء بألف، وهى المضاربة، فضاعت غرمها رب المال كلها.

٢٣٧٩١:- م: قال أصحابنا: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشترى المضارب بها عبدًا، فلم ينقدها، حتى ضاعت، فانه يدفع إليه رب المال

ألفاً أخرى، ويصير رأس المال ألفى درهم، وكذلك لو هلكت هذه الألف يدفع رب المال ألفاً أخرى، وكان للمضارب أن يرجع ثالثاً على رب المال، ورابعاً وخامساً إلى الأبد، فإن ربح المضارب ربحاً كثيراً كان رأس مال رب المال فى ذلك ألفى درهم.

٢٣٧٩٢:- وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشتري بها عبداً يساوى ألفين وقبضه ونقد ثمنه، ثم باعه بألفين، ثم اشترى بهما جارية تساوى ألفين، فلم ينقد الألفين، حتى ضاعتا، فإن المضارب يرجع على رب المال بألف وخمس مائة، وغرم خمس مائة فى ماله خاصة.

٢٣٧٩٣:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشتري بها جارية فضاعت الألف قبل أن ينقدها، فقال رب المال: ضاع المال قبل أن تشتري الجارية، وإنما اشتريتها لنفسك، وقال المضارب: لا، بل ضاع المال بعد ما اشتريتها، فإننى أريد أن آخذك بالثمن، ولا يعلم متى ضاع المال، فالقول قول رب المال، وإن أقاماً جميعاً البينة، فالبينة بينة المضارب، ولو قال رب المال للمضارب: إشتريته قبل ضياع المال، فوقع الشراء على المضاربة، وقال المضارب: إشتريته بعد ضياع المال، ووقع الشراء لى، فالقول قول المضارب.

٢٣٧٩٤:- ولو اشترى المضارب جارية تساوى ألفين بأمة تساوى ألفاً، وقبض التى اشتراها، ولم يدفع أمة، حتى ماتت، فإنه يغرم من قيمة التى اشتراها خمس مائة، والباقى على رب المال، ولو كانت قيمة التى اشتراها ألفاً والأمة التى كانت عنده قيمتها ألفاً، وقد قال له رب المال: اشتر بالقليل والكثير، حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التى اشتراها، ثم هلكتا رجوع على رب المال.

٢٣٧٩٥:- وفى الذخيرة: وإذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشتري المضارب بها جارية قيمتها ألف درهم، ولم ينقدها، حتى اشترى بها عبداً على المضاربة، وقال: أبيع الجارية وأنقد الثمن، فإنه يصير مشترى لنفسه العبد للمضاربة.

٢٣٧٩٦:- وفي الفتاوى العتائية: ولو هلك رأس المال قبل الشراء بطلت

المضاربة، بخلاف مالو هلك بعد الشراء ويصدق المضارب أنه هلك قبل الشراء أو بعده، ولا تبطل بهلاك رأس المال قبل التسليم إلى المضارب كالكالة، إلا إذا قيده بشرط قيامه، وليس للمضارب أن يشتري بخلاف جنس رأس المال أو مافى يده إلا فى النقدين استحسانا.

٢٣٧٩٧:- ولو اشترى بالمال وقبض، ولم يسلم، ثم باع، وربح وقبض،

ولم يسلم المبيع، فهلك الثمن المقبوض والمبيع والمال معا، أو المبيع أولا قبل أن ينقد الثمن الأول رجع رب المال بالثمن الأول والثانى إلا حصة المضارب من الربح، ولو هلك المال أولا رجع بالجميع، ولو صارت الألف أربعة آلاف نصفها دين، فاشترى بألفين، فهلك قبل النقد رجع على رب المال بألفين وخمس مائة، وضمن خمس مائة من مال نفسه وله ربع المبيع خرج من المضاربة، فان هلك، ثم خرج الدين فلا شئ له فيه من الربح، لأن رأس المال صار ألفين وخمس مائة.

٢٣٧٩٨:- وفي الكافى: وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون

رأس المال، فان زاد الهلاك على الربح فلا ضمان على المضارب، وإن اقتسما الربح والمضاربة بحالها، ثم هلك المال أو بعضه يرد الربح، حتى يأخذ رب المال رأس ماله، وإذا هلك مافى يد المضارب أمانة ظهر أن مأخذه من رأس المال، فيضمن المضارب مأخذه، وما أخذه رب المال محسوب من رأس المال، وإذا استوفى رأس المال، فان فضل شئ كان بينهما، وإن نقص شئ لم يضمن المضارب، وإن اقتسما الربح وفسخا المضاربة، ثم عقداها، فهلك المال لم يتراد الربح الأول، وإذا اقتسما الربح وأخذ رب المال رأس ماله، ثم زاد رب المال سدس الربح للمضارب يجوز عند أبى يوسف كالمضارب إذا زاد لرب المال، وعند محمد لا يجوز.

٢٣٧٩٩:- وفي جامع الفتاوى: المأمور بشراء عبد بألف درهم إذا اشترى،

وقد نقده الموكل ألفا، فدفع إلى البائع، ثم وجدها زيوفاً فرد على الوكيل، فضاعت، ضاعت على الوكيل، ولو كان هذا فى المضاربة هلكت على رب المال.

الفصل الحادى والعشرون

فى جحود المضارب مال المضاربة

٢٣٨٠٠:- عن أبى يوسف: المضارب إذا قال لرب المال: لم تدفع إليّ شيئاً، ثم قال: دفعت إليّ ألفاً مضاربة، فهو ضامن للمال، وإن اشترى بعد الاقرار، فالقياس أنه يكون مشترياً لنفسه لأنه ضامن للمال، وفى الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ عن الضمان، وكذلك لو دفع إليه ألفاً وأمره أن يشتري بها، فجحد، ثم اشترى لم يبرأ عن الضمان، وكان الشراء واقعاً له.

٢٣٨٠١:- قال: ولو أمر بشراء عبد بعينه، فاشترى مع الجحود، ثم أقر فإن العبد للآمر، قال أبو يوسف: فى المأمور ببيع العبد إذا جحد، وادعاه لنفسه، ثم أقر فباعه، فالبيع جائز، وبرئ من الضمان، وكذلك المأمور بالهبة والاعتاق، قال: ولو باع العبد، أو أعتقه، أو وهبه، ثم أقر بعد البيع، فعلى قياس مسألة المأمور بشراء عبد بعينه ينبغى أن لا يلزم الأمر، لأنه لا يملك أن يبيع لنفسه كما لا يملك الشراء لنفسه.

٢٣٨٠٢:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، وذكر المضارب أنه قد ربح فيها ألفاً، فجاء بألفين، ثم أنه جحد، فقال: لم أربح إلا خمس مائة درهم، فهلك الألفان فى يد المضارب قبل أن يقبض منه رب المال شيئاً، وقد قامت البينة على إقرار المضارب بما قال من الربح، فإن المضارب يضمن الخمس مائة التى أقر أنها ربح، ثم أنكرها، فיאخذها رب المال ولا ضمان على المضارب فيما بقى من المال، فإن كان أنكر أن يكون ربح فى المال شيئاً، والمسئلة بحالها، فضااع المال بعد ذلك فإنه يضمن الألف الربح كلها ولا يضمن الباقي.

الفصل الثانى والعشرون

فى قسمة الربح

٢٣٨٠٣:- قال محمد إذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح ألفا فاقسما الربح، ومال المضاربة فى يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسماية، والمضارب خمسماية، ثم ضاع رأس المال فى يد المضارب قبل العمل أو بعده فإن قسمتها باطلة، والخمسماية التى أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويؤدى المضارب الخمسماية التى أخذها إلى رب المال إن كان قائما بعينه، وإن هلك فى يده رد مثلها على رب المال حتى يقيم لرب المال رأس ماله والألف التى هلكت فى يد المضارب هى الربح.

٢٣٨٠٤:- والحيلة فى جوازها قصدا ما ذكر محمد أن يستوفى رب المال ماله أولا، ويقتسمان الربح، ويأخذ كل واحد منهما نصيبه من الربح، ثم يدفع رب المال رأس المال إلى المضارب ثانيا، ويقول له إعمل فيها على المضاربة التى كانت، فهذا هو الحيلة متى قصدا قسمة الربح، والمضاربة على حالها.

٢٣٨٠٥:- هذا إذا ربح المضارب ألفا فاما إذا ربح ألفي درهم واقسما الربح بينهما كل واحد ألف درهم، ثم ضاع المال كله فى أيديهما، ولم يقبض رب المال من المضارب ما أعد لرأس المال فإن الألف التى قبض رب المال تكون من

٢٣٨٠٣:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن سريين وأبى قلابة: قالوا فى رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فضاع بعضه أو وضع، قالوا: إن كان صاحب المال لم يحاسبه حتى ضرب به مرة أخرى فربح فلا ربح للمقارض حتى يستوفى صاحب المال رأس ماله، وإن كان قد حاسبه أو آجره ثم ضرب به مرة أخرى اقسما الربح بينهما، وكان الوضع الأول على المال. مصنف عبد الرزاق. البيوع، باب اختلاف المضاربين ٢٥١/٨ برقم: ١٥٠٩٩

حساب رأس المال وتكون لرب المال، والألف التي أعدت لرأس المال تكون ربها تهلك امانة لأنه لما ضاعت الألف التي أعد لرأس المال قبل رأس المال بطلت القسمة لأنه ظهر ان احدى الألفين التي اقتسما كانت رأس المال فاما لاتبطل القسمة فى الألف الأخرى لأنه بقى ربها كما اقتسما.

٢٣٨٠٦:- هذا إذا ضاع فى يد المضارب الألف التي أعدت لرأس المال، فاما إذا لم تضع الألف التي أعدت لرأس المال فى يد المضارب حتى اشترى المضارب مالا بعد قسمة الربح، وربح فيها كثيرا ذكر أن الألف التي قبضها رب المال تكون رأس المال، ويأخذ رب المال ألف درهم من يد المضارب من حساب الربح، حتى يصير مساويا للمضارب، ثم مابقى من ذلك ربح، فيقتسمان على مباشرطا.

٢٣٨٠٧:- وفى الفتاوى العتائية: قال: ولا تصح قسمة الربح بانفراده، ولو هلك بعد القسمة فالهالك من الربح، ولو تصرف المضارب فيما بقى وربح أخذ رب المال مثل ما أخذ المضارب من الربح والباقى بينهما على الشرط، ولو قال: المضارب دفعت إليك رأس المال، ثم قسمت الربح صدق فى الدفع، ولا يصدق فى الربح ويرد ذلك إلى رب المال من حساب رأس ماله إلا أن يقيم البينة على الدفع، وإن لم يكن له بينة حلف ما أتلّف رأس المال فإن نكل غرم نصف حصة رب المال من الربح.

٢٣٨٠٨:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة فربح فيها المضارب ألفي درهم، ثم اقتسما ودفع المضارب إلى رب المال رأس ماله ألف درهم وبقيت ألفا درهم، فأخذ المضارب من الألفين حصته من الربح ألفا بقيت حصة رب المال فى يد المضارب، فلم يأخذ رب المال حتى ضاعت فى يد المضارب، فالألف التي ضاعت فى يد المضارب ضاعت منهما جميعا، ومابقى فى يد المضارب بقى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها، وذلك خمسمائة.

٢٣٨٠٩:- هذا إذا ضاعت الألف التي هي حصة رب المال بعد ما قبضه المضارب لنفسه فإن القسمة لا تنتقض، ويكون ما هلك حصة المضارب، وما بقى حصة رب المال يأخذه رب المال هذا إذا هلك المقبوض من أحد النصيبين، وهو حصة المضارب، ولم تهلك حصة رب المال، فأما إذا هلك النصيبان جميعا ما قبضه المضارب ونصيب رب المال قبل القبض في يد المضارب فإن القسمة تنتقض وغرم المضارب خمسمائة لرب المال.

الفصل الثالث والعشرون

فى موت المضارب

٢٣٨١٠:- وإذا مات المضارب، والمضاربة دراهم فى يد المضارب وهى معروفة أنها مضاربة، وعلى المضارب دين، فإن رب المال يأخذ رأس ماله قبل الغرماء، وهل يأخذ الربح إن كان الربح ظاهراً؟ وقد عرف وصوله إلى المضارب كان لرب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء، ثم مابقى من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه، فإن قال غرماء المضارب وورثة المضارب: إن الدين الذى على المضارب دين المضاربة وانكر رب المال، وقال: لا، بل الدين دين المضارب لادين المضاربة، فالقول قول رب المال مع يمينه على العلم، وعلى غرماء المضارب وورثته البينة على ما ادعوا، فإن أقاموا بينة على دعواهم كان دينهم فى مال المضاربة، وإن لم تقم لهم بينة على ما ادعوا استحلف المال على العلم فإن حلف برئ عن الدعوى، وإن نكل لزمه الدعوى كماله أقربه.

٢٣٨١١:- وإذا كان مال المضاربة عروضاً أو دراهم أو دنائير أو رقيقاً وهى معروفة يعلم أنها مال المضاربة فإن الذى يلى بيع ذلك وصى المضارب دون

٢٣٨١٠:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن زكريا بن أبى زائدة قال اختصم إلى الشعبى فى رجل دفع إلى رجل أربعة آلاف درهم مضاربة فخرج بها الذى دفعت إليه، واشهد عليه رب المال أنه ليس معه إلا ماله فذهب الرجل فى سفره، ثم أقبل راجعاً فحضره الموت فاوصى أن الذى معه من المال من الأربعة آلاف لفلان، وجاء قوم قد كانوا دفعوا إليه قبل ذلك مالاً فقضى الشعبى لصاحب الأربعة آلاف بالمال الذى كان مع المضارب، وقال: قد أشهد عليه قبل أن يخرج أنه ليس معه إلا ماله وأقر المضارب أنه ماله. مصنف عبد الرزاق. البيوع، باب الرجل يدفع إلى المضارب المال ٢٥٨/٨ برقم: ١٥١٣٦.

رب المال، فإن كان له وصى فيها وإلا جعل القاضى له وصيا، حتى يبيع ويوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح، وحصة المضارب من الربح تقسم بين غرماءه، هكذا ذكر فى المضاربة الكبيرة، وذكر فى المضاربة الصغيرة، وقال رب المال: ووصى المضارب يتصرفان معا، فان أراد رب المال أن يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصى ذلك فهو جائز.

٢٣٨١٢:- هذا الذى ذكرنا إذا كان مال المضاربة ظاهرا معروفا تعرف بعينها فى يد المضارب، فاما إذا كانت لاتعرف بعينها فى يد المضارب وأقر المضارب فى مرضه وعليه دين الصحة، فرب المال أسوة مع الغرماء فى جميع ما فى يد المضارب، هكذا ذكر فى الأصل وأنه مشكل، تاويل المسئلة أن تكون المضاربة معروفة حال الصحة إلا أنه لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله.

٢٣٨١٣:- وفى القدورى: إذا كان لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله فاقرب بأنه مال المضاربة، فإن لم يكن عليه دين جاز إقراره، وإن كان عليه دين الصحة لا يجوز إقراره والغريم أحق بالمال، وإن كان عليه دين المرض فإن كان بدأ بالاقرار بالمضاربة، فهى أولى، وإن أقر بالدين ثم بالمضاربة فهى أولى، وإن أقر بالدين بالمضاربة يتحصان.

٢٣٨١٤:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاقرب المضارب عند موته أنه قد باع بالمال واشترى، فربح ألفا ثم مات المضارب، والمضاربة غير معروفة، فإن رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله ألف درهم، ولا شئ له من الربح يصير ضامنا حصته من الربح.

٢٣٨١٥:- وفى الخانية: المضارب إذا أقر فى مرضه أنه ربح ألف درهم، ثم مات من غير بيان لاضمان عليه لأنه لم يقر بوصول المال إليه، ولو أقر أنه ربح ألفا ووصل إليه، ثم مات يؤخذ ذلك من تركته لأنه مات مجهلا للأمانة.

٢٣٨١٦: م- ولو أن المضارب قال فى مرضه قد ربحت من مال المضاربة ألف درهم، ووصل إلى فضاء المال كله وكذبه رب المال، وقال: لا، بل عندك وادعى على المضارب ضمانا، وهو ينكر، فالقول قوله مع اليمين كما فى المودع، وإن مات قبل الاستحلاف يستحلف الورثة على العلم.

٢٣٨١٧: - ومن ادعى ديننا على الميت، وانكر الوارث، فإنه يستحلف على العلم فان حلفوا برؤا، وإن نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصّة رب المال من الربح من نصيبه خاصة، وكذلك لو قال المضارب فى مرضه: قد دفعت رأس المال إلى رب المال وحصّة من الربح وكذبه رب المال، فإن القول قول المضارب مع يمينه، ولا ضمان عليه فان مات المضارب قبل أن يستحلف، فلرب المال أن يستحلف الورثة، فإن كان على المضارب دين يحيط بماله وحصّة المضارب من الربح غير معروفة، وقد علم أن المضارب قد ربح ألف درهم ووصلت إليه، فإن رب المال تحاص الغرماء فيما فى يد المضارب من الربح ولا يتحاص مقدار رأس ماله، وحصته من الربح فى أنه لا ضمان عليه ولا يصدق فيما يدعى من استخلاص ما فى يده لنفسه، وإذا كان كذلك لم يظهر من المضاربة إلا هذا القدر، وكان لرب المال أن يأخذها برأس ماله فإذا مات مجهلا لها صار ضمانا لرب المال هذا القدر فيحاص بهذا القدر مع غرماءه.

٢٣٨١٨: - وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فافر عند موته وعليه دين كثير يحيط بماله أنه ربح فى هذا المال ألف درهم وإن المضاربة والربح دين على فلان، ثم مات المضارب من مرضه فإن صدقه الغرماء فى ذلك صح تعيين المضارب، ويثبت أن ما على فلان مال المضارب لتصادقهم على ذلك، وإن كذبه فى ذلك، وقالوا: ما على فلان ليس من مال المضاربة، وإنما هو مال المضارب لم يصح تعيين المريض إذا لم يعرف ما على فلان للمضاربة إلا

باقراره، ولو ثبت بالبينة أن ماعلى فلان مال المضاربة والربح، يستوفى رب المال أولاً ماله، وحصته من الربح وحصة المضارب من الربح بين غرماءه وكذا هذا فإن كذبوه فى ذلك ولم يعرف ماعلى فلان مال المضاربة إلا باقراره لم يصح تعيين المضارب، وكان رب المال أسوة للغرماء فى مال المضاربة بقدر رأس المال يضرب برأس ماله مع الغرماء، ولا يضرب بالربح.

٢٣٨١٩:- وهذا إذا كانت المضاربة معروفة فى الصحة إلا أنه لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله، أما إذا كانت المضاربة غير معروفة، ولم يعرف إلا باقراره فإنه لا يضرب برأس المال مع الغرماء.

الفصل الرابع والعشرون

فى تصرف المضارب مع من لا تقبل شهادته له

٢٣٨٢٠:- وإذا اشترى المضارب، ممن لا تقبل شهادته له شيئاً

للمضاربة أو باع شيئاً من المضاربة من هؤلاء، فهذا على وجهين: إما أن اشترى أو باع ممن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة والزوجة بان اشترى من ابنه أو ابنته أو أمه أو والده أو من إمرأته، أو باع المضارب ممن لا تقبل شهادته له بسبب الملك كمكاتبه وعبد المديون، فكل وجه من ذلك على ثلاثة أوجه إما أن يشتري أو يبيع من هؤلاء للمضاربة بما يتغابن الناس فى مثله أو بما لا يتغابن الناس فى مثله أو بمثل القيمة فإن باع أو اشترى ممن لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجة بما لا يتغابن الناس فى مثله فانه لا يجوز عندهم جميعاً، فاما إذا باع بغبن يسير لا يجوز عندهم جميعاً أيضاً.

٢٣٨٢١:- ولو اشترى أو باع من الأجنبى مال المضاربة بما يتغابن الناس

فى مثله جاز على المضاربة، وكذا إذا اشترى أو باع للمضاربة من هؤلاء، فأما إذا باع أو اشترى من مكاتبه فهو كالبيع والشرء من نفسه من وجه، وحاصل الجواب فى هذه المسئلة أن المضارب إذا باع أو اشترى، ممن لا تقبل شهادته له إن كان بمثل القيمة جاز عندهم جميعاً، فإذا باع أو اشترى بما لا يتغابن الناس فى مثله لا يجوز عندهم، وإذا باع أو اشترى بما يتغابن الناس فى مثله لم يجر عند أبى حنيفة وعندهما يجوز إلا من مكاتبه وعبد المديون المأذون.

الفصل الخامس والعشرون

فى العيب وخيار الرؤية

٢٣٨٢٢:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدا، ثم طعن المضارب بعيب فى العبد كان الخصم فى ذلك هو المضارب دون رب المال، وإذا أقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه، فإن ادعى البائع الرضا بالعيب على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله مارضيت بهذا العيب، ولاعرضته على بيع، فإن أقر المضارب أنه قد رضى به أو أبرأه منه أو عرضه على بيعه منذ رآه فانه لا يرده على البائع كالوكيل الخاص فى الوكالة غير أنه إذا رضى إن كان قبل القبض يلزم الموكل، وإن كان بعد القبض يلزم الوكيل إلا أن يشاء المؤكل أن يأخذ كذلك معييا، وفى المضارب لم يفصل بين ما إذا رضى بالعيب قبل القبض أو بعده، فمن مشائخنا من قال: الجواب فى المضارب كالجواب فى الوكيل الخاص، ومنهم من يقول المضارب، إذا رضى بالعيب فإنه لا يلزم المضارب وانما يلزم المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض أو بعده.

٢٣٨٢٣:- هذا إذا ادعى البائع الرضاء بالعيب على رب المال وانكر المضارب ما ادعى، وأراد أن يستحلف رب المال والمضارب على ذلك، فانه لا يستحلف لا المضارب ولا رب المال، ونظير هذا ما إذا ادعى رجل على صبي محجور أنه استهلك ماله وانكر الصبي فانه لا يستحلف لا الصبي ولا الوصى.

٢٣٨٢٤:- وفى الفتاوى العتائية: ولا يمين للبائع على رب المال بالله مارضيت بالعيب، ولا على المضاربة على العلم كما قلنا فى الوكيل: ورؤية رب المال لا يمنع خيار الرؤية للمضارب، وروى لو دفع يشتري عبد فلان بعينه، ثم يبيعه على أن الفضل نصفان وقد رآه أحدهما فلا خيار، وكذا إذا علم أحدهما بالعيب

كالوكالة، ولا يرد على المضارب ما باع باقرار رب المال بالعيب بخلاف المؤكل، وكذا لا يرد على رب المال إن باعه بنفسه بأمر المضارب أو بغير أمره باقرار المضارب بالعيب.

٢٣٨٢٥:- وفي التحريد: وإذا رضى رب المال بالعيب بطل الرد، ولو أمره أن يشتري بالمال عبدا، ثم يبيعه، فاشتره، ولم يره فليس له أن يرده بخيار الرؤية، ولا بخيار العيب إذا كان الأمر عالما به.

٢٣٨٢٦:- وفي الذخيرة: ولو أقام البائع بينة على المضارب أن رب المال قد رضى بالعيب صح إقراره، وبطل حقه فى الرد، ولو اشترى المضارب عبدا به عيب قد علم به رب المال، ولم يعلم المضارب، فللمضارب أن يرده، وعلى هذا إذا اشترى عبدا قد رآه رب المال، ولم يره المضارب، فللمضارب خيار الرؤية، ولو كان عقد المضاربة على أن يشتري عبد فلان بعينه، وقد كان رآه رب المال فليس للمضارب خيار الرؤية.

٢٣٨٢٧:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدا يساوى ألفا قد رآه رب المال، ولم يره المضارب، فللمضارب الخيار إذا رآه، وإن لم يره لا يثبت خيار الرؤية، وكل جواب عرفته فى المضاربة فهو الجواب فى الوكيل الخاص إذا اشترى ولم يره إن كان وكيلا بشراء عبد بغير عينه يثبت له خيار الرؤية، وكل جواب عرفته فى خيار الرؤية فهو الجواب فى خيار العيب فى المضارب والوكيل.

٢٣٨٢٨:- إذا اشترى عبدا معيبا، وقد علم به رب المال لا يثبت خيار الرؤية، فإن كان رب المال رآه، فاشتره المضارب، فليس للمضارب خيار الرؤية، ولا لرب المال، والجواب فى الوكيل الخاص كالجواب فى المضارب، وإذا باع المضارب عبدا من المضاربة، ثم أخرج المال عن المشتري سنة بعيب طعن به المشتري فى العبد، فذلك جائز على رب المال، ولا يضمن المضارب شيئا لرب المال بحال.

٢٣٨٢٩:- وإذا باع المضارب عيناً من مال التجارة، وطعن فيه المشتري بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله، فاقتر المضارب أنه كان عنده، فرد القاضي العبد عليه باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استقال المشتري باقالة، فذلك جائز على رب المال، ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره، ثم صالحه المشتري من العيب على شيء، فإن كانت قيمة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز، وإن كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز.

٢٣٨٣٠:- وفي الذخيرة: ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف،

قيل: هذا الجواب على قولهما، أما على قول أبي حنيفة يجوز، وقيل: لا يجوز بلا خلاف، وإذا أخرج المضارب الثمن بعيب طعن المشتري بالمشتري من المضاربة، فذلك جائز على رب المال بالإجماع إلا أنه لو حط عن المشتري بعض الثمن لاجل العيب جاز ذلك على رب المال، فهذا أولى بخلاف الوكيل بالبيع.

٢٣٨٣١:- إذا أخرج الثمن بطعن فيه حيث لا يصح التأخير عند أبي يوسف

وعندهما يصح بضمنان، وإن حط من غير عيب أيضاً جاز أيضاً على رب المال ولا ضمان على المضارب، وقد مر هذا من قبل ثم إن حط بعض الثمن لاجل العيب فإن كان حصة العيب من الثمن مثل ما حط أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه جاز، وإن كان أقل مقدار ما لا يتغابن الناس فيه أو كان الحط بغير عيب صح الحط عند أبي حنيفة ومحمد، ويضمن ذلك من ماله لرب المال ويكون رأس المال من ذلك ما بقى على المشتري، وما حط المضارب لم يبق رأس المال، وعلى قول أبي يوسف لا يصح الحط، ويكون المال على المشتري على حاله.

٢٣٨٣٢:- ولو أحوال المشتري المضارب بالثمن على إنسان، وقبل

المضارب الحوالة جاز على رب المال، ولا ضمان على المضارب سواء كان المحتال عليه املاً من المشتري أو لم يكن بخلاف الوكيل الخاص بالبيع إذا احتال بالثمن حيث لا يجوز على قول أبي يوسف، وعندهما يجوز ويصير الوكيل الخاص بالثمن الأمر.

الفصل السادس والعشرون

فى دفع مال الصغير مضاربة، وفى أخذ المال مضاربة للصغير

٢٣٨٣٣:- قال محمد فى الأصل: إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مالا مضاربة لابنه، وابنه صغير فى عياله على أن يعمل الأب معه فى المال فما رزق الله فى ذلك من شئ، فللمضارب ثلثه وللابن ثلثه وللأب ثلثه، فالمضاربة جائزة على هذا الشرط، ومراد محمد صبى يعقل ويقدر على العمل، أما لو كان صبيا لا يقدر على العمل لا تجوز المضاربة للصبى، فقد ذكر القدورى فى كتابه إذا أخذ الرجل لابنه الصغير الذى لا يعقل مالا للمضاربة ليعمل هو، فالمضاربة للأب ولا شئ للابن، وفى الذخيرة: قيل هذا فى حق الصبى، وفى موضع فى الأصل إشارة إلى هذا، فإن محمدا قال على أن يعمل الأب معه فى المال، م: قال القدورى: فإن كان الابن يقدر على العمل، فالمضاربة للابن والربح له يريد به إذا لم يشترط عمل الأب معه، ولم يشترط له شئ من الربح بدليل مسألة الأصل، قال القدورى فإن عمل الأب بأمر الابن فهو متطوع، وإن كان بغير أمره فهو بمنزلة الغاصب.

٢٣٨٣٤:- وإذا دفع الأب مال ابنه الصغير مضاربة إلى نفسه فهو جائز، وكذلك إذا أخذ الوصى مالا مضاربة على الصغير الذى فى عياله على أن يعمل معه

٢٣٨٣٤:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الشعبى أن عمر بن الخطاب كان عنده مال يتيم، فاعطاه مضاربة فى البحر.

وأخرج أيضا عن إبراهيم قال: لأبأس أن يعمل الوصى بمال اليتيم قلت لإبراهيم: ان توى يضمن؟ قال: لا. مصنف ابن أبى شيبة. البيوع، فى مال اليتيم يدفع مضاربة ١١/١٦١ برقم: ٢١٧٨٤، ٢١٧٨٦.

على أن يكون للوصى الثلث وللصغير الثلث، ولرب المال الثلث، فهذه المضاربة جائزة، وإذا دفع الوصى مال الصغير إلى نفسه مضاربة، فهو جائز، وفي الذخيرة: ثم الأب إذا أخذ مال ابنه الصغير مضاربة لنفسه أو الوصى إذا فعل ذلك، وشرط عمل الصغير مع نفسه والصغير يعقل التجارة ويقدر عليها، فسدت المضاربة، وفي الفتاوى العتابية: وللاب أن يدفع مال الصغير مضاربة بالجد اليسير، أو يأخذ مال الصغير لنفسه مضاربة، أو يأخذ الصغير مالا وهو يعقل فإن عمل الصغير جاز، وإن عمل الأب بغير إذن الصغير ضمن، وكذا لو أخذ الوصى مال الصغير جاز، وإذا فسدت المضاربة ففي الأجر للوصى روايتان.

٢٣٨٣٥:- ولو دفع المال إلى الصبي مضاربة، فالعهدة على رب المال، وإن بلغ الصبي، ولو دفع إلى عبد، فكذلك العهدة على رب المال، ولو اعتق تحولت إليه، ولو قتل الصبي في العمل ضمن عاقلة رب المال ورجعوا على عاقلة القتاتل، وحصة الصبي من الربح لورثته، ولو مات العبد في العمل ضمن رب المال قيمته يوم أمره وحصته له.

الفصل السابع والعشرون

فى اختلاف الواقع بين رب المال وبين المضارب،
وإقامة البينة على ما وقع فيه الاختلاف

هذا الفصل يشتمل على أنواع

النوع الأول

٢٣٨٣٦:- إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشتري عبدا بألف درهم، ولم يقل عند الشراء انه اشتراه للمضاربة، فلما قبضه، قال: اشتريته وأنا أنوى أن يكون على المضاربة، وكذبه رب المال، وقال: اشتريت لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال؟ فهذه المسئلة لا تخلو من أربعة أوجه (١) إما أن يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت إقرار المضارب. (٢) أو كانا هالكين. (٣) أو كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا، أو كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا فإن كان مال المضاربة والعبد قائمين وقت إقرار المضارب فالقول قول المضارب مع اليمين، وإن كانا هالكين فانه يصدق المضارب من غير بينة ويضمن المضارب للبائع ألف درهم، ولا يرجع على رب المال، وإن كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا ذكر أنه يصدق المضارب على رب المال فى حق تسليم ما فى يده من رأس مال المضاربة إلى البائع، وإذا هلك فى يده، وأراد أن يرجع على رب المال بألف أخرى فانه لا يكون مصدقا.

٢٣٨٣٧:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشتري بها عبدا، ثم نقد ثمنه من ماله وبقيت ألف المضاربة فى يده، فقال المضارب: إنما اشتريت العبد لنفسى، وقال رب المال: لا، بل اشتريته للمضاربة، فهذا على

وجهين: (١) اما ان اضاف المضارب الشراء إلى مال المضاربة بأن قال : اشترت هذا العبد بمال المضاربة. (٢) أو لم يضيف المضارب الشراء إلى مال المضاربة ولا إلى ماله، فإن كان أضاف الشراء إلى مال المضاربة فالقول قول رب المال، ويكون العبد للمضارب، فاما إذا لم يضيف الشراء إلى مال المضاربة، ولا إلى ماله، فالقول قول المضارب مع يمينه.

٢٣٨٣٨:- هذا إذا اتكاذبا، وإن اتفقا إن لم يحضر للمضارب نية وقت الشراء، فعلى قول أبي يوسف يحكم النقد إن نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة، وإن نقد من ماله، فالشراء له، وعند محمد يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله، أو من مال المضاربة، كما فى الوكيل الخاص،

نوع آخر

٢٣٨٣٩:- المضارب ورب المال إذا اختلفا فى العموم والخصوص بأن قال المضارب: دفعت إلى المال مضاربة بالنصف، ولم تسم شيئا، وقال رب المال: دفعت المال مضاربة فى البر، أو قال فى الطعام إن كان قبل التصرف فالقول قول رب المال، ولا يكون للمضارب والتصرف.

٢٣٨٤٠:- وفى شرح الطحاوى: ولو اختلف رب المال والمضارب فى الخصوص والعموم فالقول قول من يدعى العموم، وإذا تصادقا على الخصوص، ولكنهما اختلفا فى ذلك، فقال رب المال أمرتك بالتصرف فى البر، وقال المضارب: أمرتنى بالتصرف فى الدقيق فالقول قول رب المال.

٢٣٨٤١:- م: وإعلم بأن العموم فى المضاربة كما يثبت بالتنصيص عليه يثبت بمتقضى لفظة المضارب، فإذا اختلفا على الوجه الذى ذكرنا، وكان ذلك قبل التصرف كان القول قول رب المال، ويجعل إنكار رب المال نهيا له عن العموم، ولو ثبت العمول بالنص أو باتفاقهما، ثم نهاه رب المال عن العموم قبل

التصرف عمل نهيه، فكذلك هذا، وأما إذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحساناً، وعلى رب المال البينة وبالقياس أخذ زفر، وإن كان رب المال يدعى العموم والمضارب يدعى الخصوص بعد التصرف فالقول قول رب المال قياساً واستحساناً، وعلى المضارب البينة.

٢٣٨٤٢:- وفي الكافي: ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت في التجارة بعينهما فالقول للمضارب، وقال زفر: القول لرب المال، م: وأجمعوا على أنهما إذا اتفقا على الخصوص واختلفا في الجنس الذي وقع الخصوص بأن قال أذنت لك في البر، وقال المضارب: أذنت لى في الطعام، وكان هذا الخلاف بعد تصرف المضارب إن القول قول رب المال

٢٣٨٤٣:- ودليله العارية لو اختلفا في الخصوص والعموم، قال المستعير: اعرتنى هذه الدابة، ولم تسم مكاناً، وقال صاحب الدابة: أذنت لك في مكان كذا كان القول قول المعير مع يمينه؛ لأنه الإذن يستفاد من جهته ودليله البضاعة فانه إذا وقع الخلاف بين المستبضع والمبضع في العموم والخصوص بعد التصرف، قال المستبضع: لم تسم شيئاً، وقال صاحب المال: أذنت لك في البر كان القول قول صاحب المال مع يمينه، ولو أقاما جميعاً البينة فيما إذا ادعى المضارب العموم، ورب المال ادعى الخصوص، أو على العكس إن وقت البينتان وقتاً أحدهما قبل صاحبتها فانه يقضى ببينة الذى يثبت آخر الأمرين، وإن لم توقت البينتان وقتاً أو وقتاً والوقتتان على السواء أو وقتت أحدهما، ولم توقت الأخرى ولم يعلم الأول من الآخر فانه يقضى ببينة الذى يدعى الخصوص.

٢٣٨٤٤:- وفي الفتاوى العتابية: ولو ادعى أحدهما الاطلاق والعموم، والآخر التقييد، فالقول لمن يدعى العموم، ولو اتفقا على التقييد، وادعى رب المال في نوع فالقول له، وبينة رب المال على التقييد أولى من بينة المضارب على

الاطلاق إلا ان يكون فى بيئتهما تاريخ أو فى كل تجارة، فيقدم بينة المضارب إلا أن يكون فى بينة رب المال وقت متأخر.

٢٣٨٤٥:- م: وفى القدورى: إذا أقاما البينة والمضارب يدعى العموم فإن نص شهود المضارب أنه أعطاه مضاربة فى كل تجارة، فالبينة بيئته، وإن لم يشهدوا بهذا الحرف، فالبينة بينة رب المال، وإذا اتفقا على الخصوص واختلفا فى النوع الذى وقع فيه الخصوص بعد ماتصرف فى المال، وأقاما جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا فيما إذا اختلفا فى العموم والخصوص إذا أقاما جميعا البينة إن وقت البيئتان وقتا، ووقت أحدهما قبل الأخرى فانه يعمل بهما، وتكون أحدهما ناسخة للأولى، وإن لم يعلم الأول من الآخر بأن وقتا على السواء أو لم يقو قتا، أو قوت إحداهما دون الأخرى وجب الاشتغال بترجيح إحداهما دون الأخرى وكان بينة المضارب أولى بالقبول.

٢٣٨٤٦:- وعن أبى يوسف إذا قال المضارب: أمرتنى أن أخرج إلى جميع البلدان، أو قال لم تأمرنى بشئ، وقال رب المال: أمرتك أن تخرج إلى البصرة وحدها، فالقول قول المضارب، ولو قال المضارب: أمرتنى أن أخرج إلى البصرة والكوفة، وقال رب المال إلى البصرة وحدها فالقول قول رب المال.

٢٣٨٤٧:- وفى التحريد: إذا قال رب المال: أمرتك أن تتجر فى الحنطة دون ماسواها، وقال المضارب: ماسميت لى تجارة بعينها فالقول قول المضارب، وفى الإبانة: وروى عن الحسن أن القول قول رب المال، وقيل أنه قول زفر، وإن قامت لهما بينة فإن نص شهود المضارب أنه أعطاه مضاربة فى كل تجارة، فالبينة بيئته، وإن لم يشهدوا فالبينة بينة رب المال.

م: نوع آخر

٢٣٨٤٨:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، وربح فيها ألفاً، ثم اختلف المضارب، ورب المال، فقال المضارب: شرطت لى نصف الربح وقال رب المال: شرطت لك الثلث فالقول قول رب المال، وفي شرح الطحاوى: وكذلك إذا انكر زيادة الشرط فى الربح، م: وإن أقاماً جميعاً البينة فالبينة بينة المضارب، ولو كان رب المال قال شرطت لك مائة من الربح، أو قال دفعت: إليك المال مضاربة، ولم اشترط لك شيئاً من الربح ولك أجر مثل عملك، وقال المضارب: لا، بل شرطت لى نصف الربح فالقول قول رب المال مع يمينه، ولو كان المضارب قال: شرطت لى ثلث الربح، وقال رب المال: شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك علىّ أجر مثل عملك فإن القول قول المضارب وله ثلث الربح، ولا يصدق رب المال على ادعى من الفساد فإن أقاماً جميعاً البينة على ما ادعى كانت البينة بينة رب المال.

٢٣٨٤٩:- ولو أن رب المال ادعى أنه شرط للمضارب ثلث الربح لإعشرة، وقال المضارب: شرطت لى ثلث الربح، كان القول قول رب المال، وفي الخانية: وإن كان فيه فساد العقد انه ينكر زيادة يدعيها، فالبينة بينة المضارب لأنها قامت على إثبات الزيادة، م: ولو قال رب المال: لم اشترط لك شيئاً من الربح والمضارب يقول: شرطت لى ثلث الربح كان القول قول رب المال، وإن أقاماً جميعاً البينة فالبينة بينة المضارب.

٢٣٨٤٨:- أخرج عبد الرزاق عن الثورى: فى رجل دفع إلى آخر مائلاً مضاربة، فقال صاحب المال: بالثلث، وقال الآخر: بالنصف، قال: القول قول صاحب المال إلا أن يأتى الآخر ببينة. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اختلاف المضاربين ٢٥٢/٨ برقم: ١٥١٠٤

٢٣٨٥٠:- وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مضاربة، فاشترى به وباع فوضع وضيعة، فقال رب المال: شرطت لك نصف الربح، ولم تربح شيئا، وقال المضارب: شرطت لى مائة، أو دفعت إلى المال مضاربة، ولم تشتري لى ربحا فلى أجز مثله فيما عملت فالقول قول رب المال مع يمينه، فإن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة رب المال، إن أقام المضارب البينة أنه دفع إليه المال مضاربة، ولم يشترط شيئا.

٢٣٨٥١:- وهذا بخلاف مالو ادعى رب المال الالبضاع، والمضارب ادعى أنه دفع إليه مضاربة، ولم اشترط شيئا، وأقاما جميعا البينة ذكر أن البينة بينة المضارب، فاما إذا أقام المضارب البينة أنه شرط له من الربح مائة درهم ولى عليه أجز المثل، وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف الربح، فالبينة بينة المضارب.

٢٣٨٥٢:- وقد ذكر فى كتاب المزارعة أن من دفع أرضا وبذرا ليزرع بالنصف، فعمل المزارع، ولو تخرج الأرض شيئا، فاختلغا فقال رب الأرض شرطت لك نصف الخارج فلاشئ لك، وقال المضارب: شرطت افقرة منها ولى عليك أجز مثل عملى، وأقاما جميعا البينة ذكر أن البينة بينة صاحب الأرض لا بينة العامل، وههنا قال: البينة بينة العامل، وهو المزارع لا بينة صاحب الأرض، قال عيسى بن ابان يجب أن يكون الجواب فى مسئلة المزارع كالجواب فى مسئلة المضارب.

٢٣٨٥٣:- وإذا ادعى المضارب أنه دفع إليه المال مضاربة، وشرط له ربح مائة درهم وادعى رب المال أنه لم يشترط له شيئا، أو ادعى أنه شرط له نصف الربح، وقال رب المال: إنما دفعت إليه المال بضاعة فالقول قول رب المال مع يمينه، فإن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب.

٢٣٨٥٤:- وفى الخانية: ولو قال رب المال: دفعت إليك بضاعة، وقال المضارب: لا، بل مضاربة بالنصف أو بمائة درهم كان القول قول رب المال؛ لأنه

الربح مستحق عليه من جهته فإن كان شهود المضارب شهدوا له بنصف الربح، فله نصف الربح، وإن شهدوا أنه شرط مائة درهم أو لم يشترط شيئاً فله أجر المثل، وإن قال المضارب: بعد ماتصرف، وبيع اقرضني هذا المال فاني ربحته فيه، فالربح كله لي، وقال رب المال: دفعته إليك مضاربة بالثلث، أو قال دفعت إليك بضاعة أو قال: دفعتها إليك مضاربة ولم اسم لك ربحاً أو قال بربح مائة درهم فإن القول في ذلك قول رب المال، وعلى المضارب بينة، وإن كان قال رب المال: أنه مضاربة بالثلث أخذ المضارب ثلث الربح.

٢٣٨٥٥:- وفي الذخيرة: إذا هلك المال في يد العامل بعد ما اختلفا على نحو ما بينا، فالمضارب ضامن من جميع ما في يده لرب المال عمل أو لم يعمل هكذا ذكر محمد في الأصل، قال مشائخنا: هذا الجواب صحيح فيما إذا ادعى رب المال البضاعة أو المضاربة الفاسدة، فأما إذا ادعى مضاربة صحيحة بأن ادعى شرط النصف أو شرط الثلث لا يصح هذا الجواب، وينبغي أن لا يضمن المضارب في هذه الصور جميع ما في يده لرب المال؛ وإنما يضمن ما وراء المشروط له بزعم رب المال.

٢٣٨٥٦:- م: وإن كان قال رب المال دفعت إليه المال مضاربة بغير تسمية ربح أو بربح مائة درهم، فالمال كله لرب المال، وللمضارب أجر مثل عمله، وإن أقام جميعاً البينة فالبينة بينة العامل، هذا إذا لم يشتغل بالترجيح، وإذا اشتغلنا بالترجيح، فالترجيح لبينة المضارب فإن هلك المال في يد المضارب بعد ما اختلف العامل، ورب المال، فإن المضارب ضامن جميع ما في يده لرب المال عمل أو لم يعمل، وإن قال المضارب: دفعته إليّ مضاربة، وقال رب المال: دفعته إليك قرضاً فالقول قول رب المال، فإن هلك المال في يد المضارب ينظر لو هلك قبل العمل فلا ضمان على المضارب، وإن هلك المال في يد المضارب بعد العمل كان المضارب ضامناً للمال، وإن أقام جميعاً البينة على ما ادعى من ذلك، فالبينة

بينه رب المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعد العمل، ويكون المضارب ضامنا.

٢٣٨٥٧:- ولو قال المضارب: دفعت إلى المال مضاربة، وقال رب المال أخذته مني غصبا، وقد ضاع المال، هل يضمن المضارب المال إن ضاع قبل العمل فلا ضمان على المضارب، وإن هلك بعد العمل، فالمضارب ضامن إلا أن يثبت الإذن من المالك، ولم يثبت الإذن لما انكر رب المال، وكان بمنزلة من قال: هدمت جدارك باذنك أو أكلت مالك باذنك وانكر رب المال، وإن أقاما جميعا البينة على ما ادعيا من ذلك، فالبينة بينة المضارب في الوجهين سواء كان هلك المال بعد ما عمل أو قبل أن يعمل فيه، ولا ضمان فيه على المضارب في الحالين.

٢٣٨٥٨:- وفي المتن: عن محمد إذا قال العامل: أخذت منك غصبا، فالربح لي بالضمن، وقال رب المال إنما أمرتك لتعمل به فالقول قول رب المال والبينة بينته أيضا، ولو أقام رب المال البينة على إقرار العامل أنه أخذ بضاعة، وأقام العامل بينة على إقرار رب المال أنه أخذ غصبا، فالبينة بينة صاحب الإقرار الثاني.

٢٣٨٥٩:- وهذا إذا لم يعلم أي الإقرارين أول فإن علم فالبينة بينة صاحب الإقرار الثاني، ولو قال المضارب: أخذته منك للمضاربة فضاع قبل أن أعمل به، وقال رب المال: أخذته قرضا فلا ضمان على المضارب، وإن هلك المال بعد ما عمل بالمال ضمن.

نوع آخر من هذا الفصل

٢٣٨٦٠:- قال محمد: وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فربح بها ألف درهم، فقال لرب المال: دفعت إليك رأس المال ألف درهم وبقيت هذه الألف ربحا، وقال رب المال: لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه، فيحلف رب المال بالله ما قبضت رأس المال من المضارب، فإذا حلف أخذ الألف الباقية، ولا ينظر إلى استحلاف المضارب، فلهذا قلنا: إن رب المال متى حلف يأخذ الألف الباقية برأس ماله، ثم يستحلف المضارب بالله ما استهلكتها ولاضيعتها، فإن حلف برئ المضارب عن الضمان، ولم يثبت قبض رب المال رأس المال، وإن نكل المضارب عن اليمين فقد أقر أن رأس المال كان عنده، وقد جردها لما قال: ليست عندي وكانت عنده، فصار ضامنا لرأس المال، فظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عَيْنٍ فيأخذ رب المال الألف العَيْنَ برأس ماله، ويكون الألف الدين على المضارب بخمسائة درهم من الربح.

٢٣٨٦١:- ولو أن المضارب حين أراد رب المال استحلافه على الألف أنه قد دفعها إلى رب المال، فقال: لم أدفعها إليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك، فإن رب المال يأخذ الألف القائمة في يد المضارب برأس ماله، ثم يرجع بخمسائة درهم نصف الألف التي ذكر أنه دفعها إلى رب المال هذا إذا لم يكن لها بيينة، وإن أقاما جميعا البيينة على إقرار صاحبه بما ادعى أقام المضارب

٢٣٨٦٠:- أخرج عبد الرزاق عن الثوري: في رجل دفع إلى رجل ألف درهم، فجاء بألف درهم، فقال: هذه ربح وقد دفعت إليك ألفاً رأس مالك، وليس له بيينة، وقال صاحب المال: لم تدفع إليّ رأس مالي بعد، قال: لا ربح له حتى يستوفى هذا رأس المال، إلا أن يأتي بيينة أنه قد دفع إليه رأس ماله. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اختلاف المضاربين ٢٥١/٨ برقم: ١٥١٠٢.

البينة أن رب المال أقر أنه قبض رأس ماله، وأقام رب المال البينة على إقرار المضارب أن رب المال لم يقبض منه رأس ماله، فإن علم أول الإقرارين بأن أرخا وتاريخ أحدهما أسبق، فالبينة بينة الذى يدعى الاقرار الآخر، سواء كان الآخر إقرار المضارب أو إقرار رب المال هذا إذا علم أول الإقرارين من الآخر، فأما إذا لم يعلم بأن لم يؤرخا، أو أرخا وتاريخهما على السواء، فالبينة بينة المضارب.

نوع آخر من هذا الفصل

٢٣٨٦٢:- وإذا اقتسم المضارب، ورب المال وأخذ كل واحد منهما حصته، ثم اختلفا، فقال المضارب: قد كنت دفعت رأس المال إلى رب المال وأنكر رب المال ذلك، فالقول قول رب المال، ولا يكون إقرار رب المال بقسمة الربح إقرارا بقبض رأس المال، وقوله فى الكتاب القول قول رب المال يعنى فيما يدعى المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التى قبضها لنفسه، وفى الذخيرة: فأما فى حق براءة المضارب عن رأس المال فالقول قول المضارب.

٢٣٨٦٣:- م: ثم إذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه أيضا، فكان ألفا من مال المضاربة قد هلك، فينصرف الهلاك إلى الربح وكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة من رأس المال والخمسمائة التى قبضها المضارب من رأس المال أيضا، فترد على رب المال إن كانت قائمة، وإن كانت هالكة غرمها لرب المال، حتى يتم له رأس المال، وفى الذخيرة: وقوله فى الكتاب ولا يكون إقرار رب المال إقرارا منه بقبض رأس المال قياسا، وفى الاستحسان يكون إقرارا بقبض رأس المال.

٢٣٨٦٤:- م: وأما اختلفا قبل قسمة الربح، فقال المضارب: دفعت إليك رأس المال وهذه الألف التى فى يدى ربح، وقال رب المال: لم أقبض منك شيئا فإنه يحلف رب المال، فإن حلف رب المال بالله ما أخذت رأس المال من

المضارب أخذ الألف القائمة برأس المال، ثم يستحلف المضارب على دعوى رب المال، فإن حلف برئ عن الضمان، ولكن لم يثبت قبض رب المال رأس المال، فيأخذ رب المال الألف القائمة من المضارب برأس المال الألف، وإن نكل المضارب عن اليمين فقد أقر بضمان رأس المال، فيأخذ رب المال الألف القائمة برأس المال والألف الدين الذى على المضارب يكون ربها، فيرجع رب المال على المضارب بخمسائة منها حصته من الربح، وإن أقام البينة على ما ادعى قضى بينة رب المال، وإن أقام كل واحد منهما البينة على إقرار صاحب بما ادعاه، فإن علم أول الإقرارين وآخرهما بأن أرخا، وتاريخ أحدهما أسبق، فالبينة بينة الذى يدعى آخر الإقرار، وأما إذا لم يعلم بأن لم يؤرخا، أو أرخا، وتاريخهما على السواء، فالبينة بينة المضارب. والله أعلم.

نوع آخر من هذا الفصل

٢٣٨٦٥:- وفى القدورى: إذا اختلف رب المال والمضارب فى رأس المال، وفى الربح، فقال رب المال: رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح، فقال المضارب: رأس المال ألف وشرطت لى نصف الربح، فالقول قول المضارب فى قدر رأس المال والقول قول رب المال فيما شرط له من الربح، وكان أبو حنيفة يقول أولا القول قول رب المال فيهما، وهو قول زفر، وفى الكافى: وأيهما أقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته، م: فأما فى مقدار ما شرط من الربح فالقول قول رب المال، ولو كان فى يد المضارب قدر ما ذكر أنه قبض من رأس المال، أو أقل فالقول قول المضارب عندهما.

٢٣٨٦٥:- أخرج عبد الرزاق عن الثورى: فى رجل دفع إلى آخر مالا مضاربة، فقال صاحب المال: بالثلث، وقال الآخر: بالنصف، قال: القول قول صاحب المال إلا أن يأتى الآخر ببينة. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اختلاف المضاربين ٢٥٢/٨ برقم: ١٥١٠٤

٢٣٨٦٦:- ولو جاء المضارب بثلاثة آلاف، فقال: أألف من ذلك رأس المال والألف ربح، والألف هي ودیعة أو بضاعة أو دين فالقول فی الودیعة والبضاعة والدين قول المضارب فی الأقاويل كلها وعليه اليمين ومن أقام منهما بينة على ما ادعاه من فضل قبلت بينته.

٢٣٨٦٧:- وفي الخانية: ولو قال رب المال: كان رأس المال ألفي درهم وشرطت لك ثلث الربح، وقال المضارب: لا، بل رأس المال ألف درهم وشرطت لي نصف الربح، وفي يد المضارب ألفان يقرانه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب مع اليمين، وفي شرط الربح القول قول رب المال مع اليمين.

م: نوع آخر من هذا الفصل فی المتفرقات

٢٣٨٦٨:- فی نوادر ابن سماعه: عن أبی یوسف إذا قال المضارب أعطيتني ألف درهم زيوفا أو نبهجة مضاربة صحيحة، وقال رب المال: أعطيتك جيادا، فإن كان المضارب لم يعمل فيها فهي كالوديعة، فيصدق على الزيوف، وصل أم فصل، وفي الستوق لا يصدق إلا أن وصل، وإن كان عمل فيها لا يصدق على الزيوف والنبهجة، وهو على الجياد.

٢٣٨٦٩:- وفيه أيضا: عن محمد مضارب في يديه مال يعمل به في المضاربة، فأقر المضارب أن الألف التي على فلان باسمي هي لفلان يعني رب المال أو كانت المضاربة ألف درهم، فقال المضارب بعد ذلك لرب المال: في يدي من المضاربة خمسمائة، والألف التي أقررت هي المضاربة، وقال رب المال: الألف لي خاصة ليست من المضاربة فالقول قول رب المال، وإن كان المضارب وصل إقراره بذلك صدق.

٢٣٨٧٠:- وكذلك رجل غصب ثوب رجل، فأمر صاحب الثوب ببيعه،

ثم أقر الغاصب أن الألف التي باسمه على فلان هي لفلان المغصوب منه، ثم قال هي ثمن الثوب، وفي الكبرى: إذا عقد مع الآخر عقد المضاربة بالعروض، ثم ادعى المضارب أنى رددت عليك العروض فالقول قوله لأنه أمين.

٢٣٨٧١:- وفي جامع الفتاوى: إذا قال أمرتك بالبيع والشراء شهرا، وقال المضارب: أطلقتك فالقول قول رب المال ويضمن المضارب عند زفر، وعند أبى يوسف القول قول المضارب، وكذلك الاختلاف بين المولى وبين الغرماء فى العبد، قال المولى أذنت فى الرقيق، أو قال: شهرا أو قال فى مكان كذا، وقال الغرماء: أطلقت فالقول قول الغرماء فى العبد عند زفر، وعند أبى يوسف القول قول المولى، فعند زفر الاذن يختص، وعند أبى يوسف لا يختص فإنه إذا قال: أذنت لك فى البز أو قال يوما، فعند أبى يوسف يملك التصرف مطلقا.

٢٣٨٧٢:- وفي الفتاوى العتائية: ولو ادعى شرط نصف الربح، فقال رب المال: شرطت لك الثلث، ثم هلك المال يضمن سدس الربح لرب المال، وفي السراجية: ولو ادعى المضارب الهلاك أو الضياع فالقول له مع يمينه سواء كانت المضاربة جائزة أو فاسدة.

٢٣٨٧٣:- م: وإذا كان فى يد رجل ألف درهم يتجر بها، فربح خمسمائة، فقال المضارب: أخذت هذه الألف منك أقرضتها، وربحت أنا فيها خمسمائة، وقال رب المال: دفعت إليك الألف مضاربة وهذا ربحها فاختصما فى ذلك، وقد هلك الألف ضمن الذى كان فى يده المال ألف درهم حصة رب المال من ربح الألف.

٢٣٨٧٤:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مرابحة بالنصف وأشهد عليه فى العلانية أنها قرض يتوثق بذلك، حتى لا يذهب المضارب بماله، فيقول: إنها هلكت عندى كاذبا، ويذهب بماله، ويجتهد فى حفظ المال مخافة أن يأخذه رب المال بالقرض، فيتوثق المال بالقرض من هذا الوجه، فعمل المضارب بالمال، فربح أو وضع فإن تصادقا جميعا أن القرض كان تلجئة فى الظاهر، وإن الثابت فى

الباطن هو المضاربة كان كما تصادقا.

٢٣٨٧٥:- هذا إذا تصادقا على ذلك، وإن تكاذبا، فقال رب المال: كان القرض حقيقة، ولم يكن تلجئة، وقال المضارب: لا، بل كان تلجئة والثابت حقيقة هى المضاربة، وأقاما المضارب بينة على ما قال، فالجواب فيه كالجواب فيما لو تصادقا أن القرض كان تلجئة، وإن الثابت هو المضاربة حقيقة كانت مضاربة، ولم يكن قرضا، وكذلك هذا، وإن شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة، ولم يزدوا على ذلك فإنه يقضى بالقرض، ويكون هذا من باب العمل بالبينتين.

٢٣٨٧٦:- هذا إذا اقتصر الشاهدان على المضاربة والقرض، فأما إذا شهد شهود القرض أن القرض كان تلجئة، وكان الثابت حقيقة هو المضاربة، فشهادتهم أولى، وإذا دفع الرجل ألف درهم مضاربة، فعمل المضارب، وريح فاختلغا، فقال رب المال: شرطت لك سدس الربح، وقال المضارب: شرطت لى نصف الربح كان القول قول رب المال مع يمينه، فإن جاء المضارب بشاهدين، فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح، وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح إن كان المضارب يدعى الثلث فإنه لا يقضى بهذه الشهادة عندهم جميعا، وإن كان يدعى نصف الربح، فعلى قول أبى حنيفة لا تقبل هذه الشهادة على الثلث، والجواب فيه كالجواب فيما لو شهد أحدهما بألف والآخر بألفين والمدعى يدعى الألفين كانت المسئلة على الاختلاف، فكذلك هذا، ولو قال رب المال: إنما دفعت إليك بضاعة كان القول قوله، أقام المضارب بشاهدين شهد أحدهما أنه شرط للمضارب مأتى درهم من الربح، وشهد الآخر أنه شرط له مائة إن كان المضارب يدعى مائة لا تقبل هذه الشهادة، ولا يكون له ربح وله أجر المثل، وإن ادعى المأتين، فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عند أبى حنيفة، وعندهما تقبل على المائة ويقضى له بأجر المثل.

٢٣٨٧٧:- وإذا دفع الرجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة، فعملا بها

وربحا، فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح، وادعى رب المال، أنه شرط لهما مائة من الربح، حتى كان القول قول رب المال؛ لأنه ينكر الشركة في الربح، ولو أقاما شاهدين شهدا أحدهما بنصف الربح وشهد الآخر بثلث الربح، فعلى قياس قول أبي حنيفة لا تقبل هذه الشهادة، ويكون لهما أجر مثل عملهما بإقرار رب المال كما لو لم يقيما البينة أصلا، فأما على قولهما، فالذى ادعى النصف يكون له سدس الربح، وليس له أجر مثل عمله والذى يدعى الثلث له أجر مثل عمله بإقرار رب المال.

٢٣٨٧٨:- وفي جامع الفتاوى: المضارب إذا اشترى غلاما، فادعاه رب

المال أنه ابنه، وكذبه المضارب صار ابناله، وإن صدقه المضارب ضمن ألف درهم.

٢٣٨٧٩:- ابن سماعة: مضارب بألف، قال الألف التى على فلان هو

لرب المال، ثم قال: الخمسمائة التى فى يدى من المضاربة بينى وبين رب المال نصفين، والألف التى أقررت رأس المال، وقال المقر له: تلك الألف من مال آخر لى عليك، وما فى يدك مال المضاربة، فالقول قول رب المال، ولا يصدق المضارب.

م: الفصل الثامن والعشرون

في تغيير النقد في المضاربة وشراء

المضارب بنقد آخر ينوي عن المضاربة

٢٣٨٨٠:- قال محمد في الجامع: رجل دفع إلى رجل مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة درهم، وقال: إعمل بها وبألف من مالك على أن الربح بيننا نصفين، فهذا جائز، ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما أخماسا على قدر المالين، فإذا شرطا المناصفة صار كأن صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه، فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح، وعن زفر أنه قال: هذه مضاربة فاسدة، فإن هلك أحد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه إذا هلك الدنانير بطلت المضاربة، وإن هلك الدراهم، فالمضاربة على حالها، فإن نقصت قيمة الدنانير، فصار ألف درهم، ثم اشترى المضارب بها وبألف من ماله جارية، ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة أسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطا.

٢٣٨٨١:- ولو اشترى المضارب بكل المال سلعة على حدة، ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه، وباع ما اشترى بالدنانير، فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط، ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة، ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا، فالربح كله لصاحب الدراهم إذ لا شركة في الدراهم أصلا، وكذلك لو كان المضارب اشترى بالمالين عبدا، وقيمة الدنانير يوم الشراء ألف درهم ثم باع ذلك فربح فيه فالجواب ما قلنا: إن المضارب يختص بنصف الربح والنصف الآخر يقسم أسداسا، ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها قبل شراء العبد، فصارت تساوي ثمان مائة، فاشترى بها المضارب، فأربعة أتساعه على

المضاربة فإن باع المضارب العبد، وريح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله، وأخذ المضارب خمسة أتساع الريح حصة رأس ماله، فيكون له خاصة، وأربعة أتساع الريح حصة المشتري بالدنانير، فيكون مقسوماً أسداساً للشرط الذي شرطاً في العقد، ولو أن العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفاً، ثم باعه بثلاثة آلاف درهم اقتسما الثمن على تسعة أسهم.

٢٣٨٨٢: - وفي المنتقى: وإذا كانت المضاربة بدراهم بيض، فاشترى بدراهم سود ينويها فهو على المضاربة، وكذا إذا اشترى بدنانير ينويها استحساناً، ولو اشترى بتمر ذهب أو فضة مرضوضة يجوز أن يكون ثمناً، وإذا اشترى بفلوس كان مشترياً لنفسه وإذا كانت المضاربة ألف درهم، فاشترى شيئاً بمائة دينار، وقيمة الدنانير أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف، ولزم الفضل للمشتري وكان شريكاً في المضاربة، ولو كانت قيمة الدنانير ألفاً، فاشترى بالدنانير ينوي عن المضاربة، ثم غلت الدنانير قبل أن ينقذ، فصار قيمتها ألفاً وخمسمائة فهذه وضیعة دخلت على المال، فيشتري بالألف ذهباً وينقذه، ثم يبيع المتاع، فينقذ بقية الذهب، ولو كانت المضاربة ألف درهم سود، فاشترى بدنانير، ثم نوى على المضاربة جاز استحساناً، وعن أبي يوسف: أنه إذا كان رأس المال دراهم، فاشترى بدنانير، ونوى أن يصرف الدراهم والدنانير، فينقدها لم يكن ذلك الشراء على المضاربة، وكذلك كل شيء اشترى بثمن عين الدراهم.

٢٣٨٨٣: - وفي التجريد: ولو كان رأس المال ألفاً فليس له أن يشتري بالمكيل والموزون والمعدود، ولو اشترى بالدنانير نفذ على المضاربة استحساناً، وكذلك بالفلوس على قول من جاز المضاربة بالفلوس، وكذا إذا اشترى بالبيض وفي يده سود، وبالصحاح وفي يده المكسور

الفصل التاسع والعشرون

فى جناية عبد المضاربة

٢٣٨٨٤:- قال محمد فى الجامع الصغير: اشترى بألف المضاربة عبدًا يساوى ألفين، فقتل العبد رجلًا خطأ، فالدية عليهما أرباعا يعنى إذا اختار الفداء هكذا ذكر فى الكتاب، وفى الجامع الصغير: يخير رب المال والمضارب بين الدفع والفداء، فإن اختارا الفداء، فالفداء عليهما أرباعا رבעه على المضارب وثلاثة أرباعه على رب المال وخرج العبد كله من المضاربة فهما بالفداء كأنهما اشترياه، فيخدم المضارب يوما، ورب المال ثلاثة أيام.

٢٣٨٨٥:- م: واعلم أنه ليس لواحد منهما يعنى رب المال والمضارب أن يدفع بدون حضرة صاحبه إذا كان فى رأس المال فضل فإن كان أحدهما غائبا ففداه الآخر فهو متطوع فى الفداء، فإن حضرا جميعا قيل لهما: ادفعا أو أفديا فإن اختارا الفداء كان الفداء عليهما على قدر ملكهما؛ لأن الفداء وجب عليهما بسبب الملك، فيجب عليهما بقدر ملكهما، ملك رب المال فى ثلاثة أرباعه، وملك المضارب فى الربع، فيكون الفداء عليهما أرباعا ثلاثة أرباعه على رب المال ورבעه على المضارب، وإن شاء ادفعا وأيهما اختارا بطلت المضاربة، وإن اختارا الدفع فكذلك، وإن اختارا أحدهما الدفع والآخر الفداء كان لهما ذلك.

٢٣٨٨٦:- وفى التجريد: وليس هذا كالعبد المرهون إذا كانت قيمته أكثر من الدين، فاختار أحدهما الدفع والآخر الفداء لم يعتبر حتى يجتمعا على شئ واحد، ولا تسمع البينة على العبد لإثبات الجناية، حتى يحضر رب المال والمضارب ويؤخذ بالعبد كفيل، ولو غاب أحدهما لا تسمع البينة، حتى يحضر الآخر، ولو لم يكن فى المضاربة ربح لا يشترط حضور المضارب.

٢٣٨٨٧: م- وإذا كان لأحدهما أن يدفع، وللآخر أن يفدى، فإن اختار رب المال الفداء وأختار المضارب الدفع فدى رب المال ثلاثة أرباع العبد بثلاثة أرباع الفداء، وكذا الجواب إن اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفداء إذا دفع رب المال ثلاثة أرباع العبد، وفدى المضارب ربع العبد إلى ولي الجناية فقد خرج نصيب رب المال من المضاربة حتى لو تصرف فيه المضارب لا يصح تصرفه.

٢٣٨٨٨: - وفي الإسييجابى: وإن فدياه ليس للمضارب بعد ذلك أن يبيعه إلا بإذن رب المال؛ لأن الفداء ليس من المضاربة، ولا يجب الفداء على المضارب إلا بعد تحصيل ملكه، فلما أمرهما القاضى بالفداء صار ذلك قسمة بينهما فانتهت المضاربة، وكان العبد بينهما لرب المال ثلاثة أرباعه وللمضارب ربعه يخدم رب المال ثلاثة أيام والمضارب يوماً واحداً.

٢٣٨٨٩: - وفي السغناقى: ثم اعلم أن العبد المشتري في المضاربة إذا جنى جناية خطأ، فالعبد لا يدفع بالجناية، حتى يحضر المضارب، ورب المال سواء كان الأرض مثل قيمة العبد أو أقل أو أكثر، وكذلك إن كانت قيمة العبد ألف درهم لا غير، فجنى جناية لا يدفع إلا بحضرتهما، والحاصل أنه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون الفداء وهذا بخلاف ماله كانت قيمته مثل رأس المال، واختار رب المال الدفع وأبى المضارب الدفع والفداء جميعاً حيث يدفع رب المال، وفي جامع الفتاوى: قال أبو الحسن: فإذا وجب القصاص على عبد في المضاربة خرج العبد من المضاربة، وإذا وجب المال بالقتل، فالعبد على المضاربة.

٢٣٨٩٠: م- قال محمد في الأصل: وإذا دفع ألفاً مضاربة، فاشترى المضارب بها عبداً يساوى ألفاً أو أقل من ذلك، أو أكثر فادعى أولياء قاتل على العبد أنه قتل أباهم عمداً، فجحد العبد ذلك، فأقام الأولياء بينة بذلك فإن كان

رب المال والمضارب حاضرين، فالبينة على العبد مسموعة، فأما إذا كانا غائبين أو أحدهما، اما المضارب أو رب المال ففي رواية أبى حفص لا تسمع بيئتهم على العبد، ولم يحك فيه خلافا، وذكر الخلاف فى رواية أبى سليمان، وقال: على قول أبى حنيفة ومحمد لا تقبل البينة على العبد متى كانا غائبين أو أحدهما وعلى قول أبى يوسف تقبل.

٢٣٨٩١:- وأجمعوا أنه إذا أقر بقتل عمد عند القاضى أو بجناية يقضى عليه بذلك سواء كان رب المال حاضرا أو غائبا، فإن حضر رب المال والمضارب فإنه لا يقضى عليه بالقصاص ببينة أولياء القتل سواء كان فيه فضل على رأس المال أو لم يكن عند أبى حنيفة ومحمد، وإن أقر العبد بالقصاص قضى عليه بالقصاص، وإن كان رب المال والمضارب غائبين.

٢٣٨٩٢:- وإذا صح إقراره وقضى عليه بالقصاص، ولم يقتص عنه حتى عفا أحد وليى القتل بأن كان له وليان، فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه (١) إيمان كذب رب المال والمضارب العبد فى إقراره بالقتل. (٢) أو صدقه المضارب وكذبه رب المال. (٣) أو صدقه رب المال وكذبه المضارب، فإن كذبا العبد فى إقراره فلا شيء لولي القتل الذى لم يعف، فأما إذا صدق المضارب العبد فى إقراره بالقتل وكذبه رب المال، فهذا على وجهين إما أن يكون قيمة العبد مثل رأس المال، أو كان قيمة العبد أكثر من رأس المال بأن كان قيمة العبد ألفى درهم، فإن كان قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل فانه لا يلتفت إلى تصديق المضارب، فأما إذا كان قيمة العبد أكثر من رأس المال بان كان قيمته ألفى درهم فانه يصح تصديق المضارب بقدر الربع لأن الربع من هذا العبد ملكه، ولو كان الكل له، وقد صدق العبد فى إقراره صح إقراره فى الكل، فإذا كان البعض ملكا له صح إقراره فى حصته، ولم يصح فيما كان حصة رب المال، وإذا صح إقراره المضارب فى نصيبه

يقال للمضارب: إُدفع نصف حصتك من الربح، وهو ثمن العبد أو افد بنصف الدية، وأيهما اختار الدفع أو الفداء بطلت المضاربة، حتى إذا تصرف المضارب فى العبد لا يصح تصرفه، وإذا بطلت المضاربة أخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح، وأخذ المضارب نصف حصته من الربح وهو الثمن.

٢٣٨٩٣:- هذا إذا صدقه المضارب وكذبه رب المال، فأما إذا كذبه المضارب، وصدقه رب المال فهذا على وجهين: إما أن يكون قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل بأن كان قيمة العبد ألفاً أو أقل أو كانت قيمة العبد أكثر من رأس المال، بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال، ويقال له: ادفع نصف العبد بالجناية، أو افده بنصف الدية فإن اختار الدفع بطلت المضاربة فى النصف وبقي فى النصف فأما إذا كان قيمة العبد مثل رأس المال، فجميع العبد لرب المال لا شركة للمضارب، فيه فإذا لم يكن للمضارب فيه شركة لم يحتج إلى القسمة، فلم تبطل المضاربة فى النصف الباقي.

٢٣٨٩٤:- وكذلك إذا اختار رب المال الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية كان الجواب فيه كذلك، وإذا بقي النصف الباقي على المضاربة إذا تصرف المضارب فيه، وربح وأراد أن يقتسما كم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي؟ إن كان قيمة العبد ألف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي، وإن كان قيمة العبد أقل من ألف درهم بأن صارت ستمائة صار يدفع النصف مستوفياً ثلاث مائة من رأس المال وبقي حصته فى سبع مائة فى رأس المال فيستوفى من الباقي سبع مائة تمام رأس المال، ثم مابقى يكون ربحاً يقتسمانه بينهما على ما شرطاً.

٢٣٨٩٥:- هذا إذا لم يفضل، وأما إذا فضل على رأس المال يوم أقرب المال بالجناية بأن كان قيمة العبد ألفى درهم فعفا أحد وليي القتل، وقد صدقه

رب المال بالجناية، وكذبه المضارب فإن رب المال يصدق على حصته، وإذا صح إقراره فى حصته يقال: له ادفَع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد، أو أفده بنصف الدية، وإي ذلك أختار بطلت المضاربة.

٢٣٨٩٦:- قال محمد فى الأصل: أيضا إذا دفع ألفا مضاربة بالنصف،

فاشترى عبدا بها يساوى ألفا فجنى عبده جناية خطأ، فإنه ليس للمضارب أن يدفع، ولأن يفدى من مال المضاربة، وإن كان مع العبد مال آخر للمضاربة، ونظر هذا ما قالوا فى الصلح عن القصاص يصح من المأذون، فإنه إذا قتل العبد المأذون رجلا عمدا، حتى وجب القصاص على العبد، فصالح المأذون مع ولى القتل على مال عن القصاص يصح، ولا يصح هذا من المضارب، فرق بين هذا وبين ما إذا اشترى عبدا، قيمته ألف، ورأس مال المضاربة ألف، فاستهلك هذا العبد مال إنسان كان للمضارب أن يبيع هذا العبد ويقضى دين صاحب المال، وإن شاء قضى دينه من مال المضاربة.

٢٣٨٩٧:- وإذا جنى هذا العبد جناية لم يكن له أن يدفع، ولأن يفدى من

مال المضاربة فإن فداه المضارب من ماله، لا من مال المضاربة كان جائزاً وكان متطوعاً فيها لا يرجع به فى مال المضاربة، وبقي العبد على المضاربة، كما لو فداه أجنبى، بخلاف مالهو كان للمضارب شركة فى العبد، فاختر الفداء فإنه تبطل المضاربة، وإن باعه بريح، أو بوضيعة لم يكن له أن يأخذ فدى به العبد من ذلك، ولو كان رب المال حاضرا والمضارب حاضرا يقال لرب المال: ادفعه أو افده فإن اختار أحدهما انتقضت المضاربة إن اختار الدفع، وإن فدى، فذلك تنتقض المضاربة فإن أراد رب المال دفعه، فقال المضارب: انا أفديه، حتى يكون على المضاربة فأبيعه، فأريح فيه ليس لرب المال الدفع.

٢٣٨٩٨:- هذا إذا كان المضارب حاضرا، فأما إذا كان غائبا لم يكن

لرب المال أن يدفع، وإنماله أن يفدى، وفي التحريد: ولو كانت قيمة العبد مثل مال المضاربة، فالتدبير في الدفع والفداء إلى رب المال، وأيهما فعل خرج من المضاربة، ولو اختار المضارب الفداء فله ذلك، قال محمد رحمه الله: ولو اشترى ببعض مال المضاربة عبدا يساوى ألفا فقتل عمدا فلا قصاص فيه، وإن اجتمعا، ولو كان اشترى بألف المضاربة عبدا قيمته ألف، كان لرب المال أن يقتص، ولو كانت قيمته ألفين لم يكن فيه قصاص وإن اجتمعا، وتجب القيمة على القاتل في مال في ثلاث سنين، ويكون على المضاربة يشتري بها ويبيع.

٢٣٨٩٩: - م: قال محمد في الأصل: وإذا دفع الرجل إلى رجل ألفا مضاربة، فاشترى بها وباع، وربح، ثم اشترى ببعضها عبدا يساوى ألفا فقتله رجل عمدا هل يجب القصاص؟ فهذا المسئلة لا تخلو من ثلاثة أوجه (١) إما أن يكون قيمة العبد مثل رأس المال بأن كان رأس المال ألفا والعبد ألف إلا أن يكون في يد المضارب مال آخر سوى العبد من المضاربة. (٢) أو كان قيمة العبد أكثر من رأس المال بأن كان قيمة العبد ألفى درهم وكان رأس مال المضاربة ألف درهم. (٣) أو كان قيمة العبد مثل رأس المال بأن كانت قيمة العبد ألف درهم فإن كان قيمة العبد مثل رأس المال إلا أن في يد المضارب مالا آخر سوى العبد من مال المضاربة فإنه لا يجب القصاص على القاتل، وإن كان قيمة العبد أكثر من رأس المال بأن كانت قيمة العبد ألفى درهم فإنه لا يجب القصاص، وإذا لم يجب القصاص تجب العبد في مال القاتل في ثلاث سنين يأخذها المضارب، وتكون على المضاربة، فأما إذا لم يكن في العبد فضل على رأس المال، ولم يكن في يد المضارب مال آخر سوى العبد من مال المضاربة، فإنه لا يجب القصاص لرب المال، فإن صالح رب المال القاتل على ألف درهم جاز الصلح، وكانت لرب المال من رأس ماله، أما الصلح جائز، وإن صالحه على أقل من قيمة القصاص، وإن

صالحه على ألفين استوفى رب المال من ذلك رأس ماله، وما بقى يكون ربحا بينهما على ما اشترطا.

٢٣٩٠٠:- وفي التجريد: ولو كان عند المضارب عبدان فقتل أحدهما عمدا، وقيمة كل واحد منهما ألف لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة، ومتى وجب القصاص خرج العبد من المضاربة، وإذا وجبت فالقيمة على المضاربة.

٢٣٩٠١:- وإذا ادعى القتل العمد على عبد المضاربة لم تسمع البينة إلا بعد حضور رب المال والمضارب في قول أبى حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف تسمع، وإن كانا غائبين، ولو أقر العبد بالقصاص، فعفا أحد الوليين فلا شيء للآخر، ولو صدقه رب المال أو المضارب قيل له: أدفع نصف نصيبك أو افده.

الفصل الثلاثون

فى المتفرقات

٢٣٩٠٢:- وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها الثياب ويقطعها ويخيطها بيده على أن مارزق الله من شيء فهو بيننا نصفين أو على أن يشتري بها الجلود والأدم ويخرزها خفافا فهو جائز، على ما شرطنا بخلاف ماله دفع إليه ألف درهم على أن يحتطب ويحتش على أن مارزق الله من شيء فهو بننا نصيفن فإن المضاربة لا تجوز، وإن كانت الإجارة بينهما على الإحتطاب والإحتشاش جائزة.

٢٣٩٠٣:- وفى الخانية: إذا أخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين أو الخمسين، والمضارب يعمل ببقية المال، إن كان المضارب كلها دفع إلى رب المال شيئاً، قال: هذا ربح يكون ذلك ربحاً، ولا يقبل قوله بعد ذلك: أنى لم أربح، وما أخذت منى كان من رأس المال، ولو كان المضارب دفع إلى رب المال شيئاً، ولم يقل هذا ربح روى عن أبى يوسف أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب، ويكون الباقي بينهما، ولا يكون ما أخذ رب المال والمضارب قبل الحساب نقصاناً من رأس المال.

٢٣٩٠٤:- إذا اشترى المضارب بمال المضاربة أرضاً للمضاربة، ثم دفعهما إلى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل المزارعة جاز، وتكون حصة المضارب من الخارج بينه وبين رب المال على ما شرطنا فى المضاربة.

٢٣٩٠٥:- ولو استأجر المضارب أرضاً مزارعة، ثم اشترى طعاماً، ببعض مال المضاربة فزرعها جاز، ولو أخذ المضارب أرضاً مزارعة، ثم اشترى طعاماً ببعض مال المضاربة، فزرع فإن كان رب المال، قال له فى المضاربة، اعمل برأيك

جاز، وإن لم يقل له ذلك لا يجوز، إذا فسخ رب المال عقد المضاربة بعد ماصار رأس المال عروضا لا ينفذ فسخه فإن صار رأس المال دراهم بعد ذلك، وقد كان دنائير نفذ ذلك الفسخ.

٦٣٩٠٢- وفي نوادر بشر عن أبي يوسف: رجل عنده ألف درهم مضاربة، فقال المضارب لرب المال: أقرضنيها، ففعل وهي قائمة بعينها، فشرى بها، قال: إذا قبضها المضارب بيده من يده أو صندوقه أو كيسه وصرفها في حوائجه فهي قرض عليه.

٧٢٣٩٠٢- وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: المضارب في مال المضاربة إذا تصرف وربح مثل رأس المال، فقال له رب المال: ادفع إليّ رأس المال، وما بقي فهو لك فهذا لا يجوز إذا كان المال قائما، وإن كان مستهلكا فهو جائز.

٨٢٣٩٠٢- وإذا دفع الرجل ألف درهم مضاربة، وقال: هذه عندك مضاربة شهرا، فإذا مضى الشهر فهي قرض فهو كذلك، وإذا مضى الشهر وهي عنده ورق كانت قرضا يعنى إذا قبضها، وإن كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعها، فيصير ورقا قرضا عنده، وفي الفتاوى العتائية: ولو أقرضه شهرا، ثم هي مضاربة لم يكن مضاربة.

٩٢٣٩٠٢- م: وفي نوادر ابن رستم عن محمد: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فأقرضها المضارب من رجل، ثم قبضها وعمل فيها، وربح، قال: إن رجعت تلك الدراهم بعينها رجعت على المضاربة، وإن رجعت مثلها لم يكن على المضاربة.

٢٣٩١٠:- قال محمد في الأصل: إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة وأمره أن يعمل برأيه في ذلك، فاشترى المضارب بألف المضاربة عبدا يساوي خمسمائة وقبض العبد ونقد الثمن فإن الشراء يلزم المضارب روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لو كانت المضاربة دنائير، فأودعها المضارب عند صيرفي فخلطها الصيرفي بماله بغير أمره، ثم اشترى المضارب متاعا بدنائير فهو مخالف.

٢٣٩١١:- وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية، ثم التقيا ببغداد يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يختصمان.

٢٣٩١٢:- وعن أبي يوسف أيضا، رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنص، فاشترى المضارب عبدا وقبض العبد، ولم ينقد الألف، ثم باع العبد بألفين وقبض الألفين، ولم يدفع العبد، حتى مات العبد وضاعت الألوف الثلاثة، قال: اجعل على رب المال الذي دفعه إلى المضارب وذلك ألف، ثم مابقي يكون عليهما بأقل من ذلك أو أكثر، فإن كان اشترى بالألف عبدا وقبض العبد، ولم يدفع المال وباع العبد بعد ذلك بخمسمائة وقبض المال، ومات العبد في يده وضاع المال كله على رب العبد ألف درهم، فالخمسمائة عليهما نصفين، وقال محمد: في المسئلة الأولى يرجع المضارب على رب المال بألفين وخمسمائة، فيدفعه منها ألفا إلى الأول، ويغرم من عنده خمسمائة مقدار ربحه، فيضيفها إلى مابقي، فيدفع ذلك إلى الثاني، وقياس قول محمد في المسئلة الثانية أن المضارب يرجع على رب المال بجميع المالين وهما ألف وخمسمائة، فيؤدى إلى الأول ألفا وإلى الثاني خمسمائة، ولا يغرم المضارب شيئا من عنده.

٢٣٩١٣:- وفي الفتاوى العتائية: ولو دفع إلى النساج غزلا ينسجه

٢٣٩١٣:- أخرج البن أبي شيبه في مصنفه عن الشعبي وإبراهيم أنهم كرهوا أن يدفع الرجل الثوب إلى النساج بالثلث، قال: وكان عطاء لا يرى بذلك بأساً. مصنف ابن أبي شيبه، البيوع، في الرجل يدفع إلى الحائك الثوب ١١/٢٠٠ برقم: ٢١٩٧١

بالنصف لم يجز، ولو هلك ضمن، وجوزه كثير من المتأخرين للعرف، ولو دفعها مضاربة فى السر، وأشهد فى العلانية أنها قرض وتصادقا فهي مضاربة، ولا يصدق من يدعى القرض، وبينه من يدعى القرض أولى.

٢٣٩١٤:- ولو دفع مال غيره مضاربة يتصدق بحصته من الربح، ولا يتصدق العامل بربحه، ولو باع نصف عروض وأمر أن يبيع الباقي، وأن يعمل بجميع الثمن مضاربة بالنصف، فباع النصف وعمل بالثمن وبما عليه من الثمن، فالوضيعة والربح نصفان، ولو كان شرط الثلثين للمضارب فالربح كما شرط، وإذا شرط الثلثين لنفسه فهو نصفان، والمشهور من الرواية أن المضارب إذا زاد لرب المال على شرط الربح جاز قبل القسمة وبعدها، ولو زاد رب المال للمضارب، فكذلك عند أبى يوسف، وعند محمد لا يجوز بعد القسمة وقبلها يجوز، إذا صح الشرط الثانى انتقض الأول فى الربح الحاصل قبله وبعده، ولو باع العروض بدنانير، ثم اشترى بها دراهم، ورأس المال دراهم جاز.

٢٣٩١٥:- ولو اشترى أحد المضاربين بنصف المال بأمر الآخر واشترى الآخر بالنصف بغير أمر صاحبه ضمن الثانى، فيأخذ رب المال مما فى يد الأول نصف رأس المال، فإن فضل شيء فهو ربح يقسم على الشرط بينهم إلا أن ينوى الضمان على الثانى، فتحسب حصته من الربح، مما عليه ويضم إلى رأس المال.

٢٣٩١٦:- ولو اشترى عبدا، فباعه أحدهما بثمن وقف على إجازة الآخر، وإن أجاز رب المال جاز إلا أن يكون فيه غبن فاحش فلا يجوز إجازة رب المال، ولو باعه أحدهما بعرض صح إجازة الآخر دون رب المال، ولو باع ما اشترى رأس المال إن هلك المال.

٢٣٩١٧:- ولو دفع إليه ألفا بالنصف وألفا بالثلث، فخلطهما لم يضمن فإن ربح، فنصف الربح بينهما نصفين والنصف الآخر أثلاث، وإن ربح فى أحدهما لم يجز له الخلط بالألف الأخرى؛ لأنه صار شريكا فى الألف التى ربح فإن خلط

ضمن الأول فإن تصرف فى الكل، وربح فربح ماضن ووضيعته له، ويتصدق بالربح وربح الآخر على المضاربة، ولو خلط بعد ماريح فيهما ضمنها، ولو اشترى المضارب بالمال، ثم خلط بماله، ثم ضاع لا يرجع على رب المال بشيء، ولو اشترى المضارب بالمال، ثم خلط برأس المال مع رجل آخر، ثم باعا وقبضا الثمن مختلطا لم يضمن، وإن قاسمه ثم خلط بعد ذلك بمال، ثم أجاز الآخر لم يجز، ويرد ما باع على المضاربة ويضمنه لمالكه إن هلك والربح له، ولو أقر أحد المضاربين بدين على رب المال صدق فيما فى يده، وكذا إذا كان الدين له، قال: ويد أحدهما يدلها، ولو أقر بوديعة صدق إن كانت تلك فى يده، وكذا يصدق فى حصته من الربح، ولا يعمل المضارب بعد موت رب المال، وإن عمل ضمن، وإن ربح فالربح له ويتصدق، ولو قال: عملت بعد موته والربح لى، وقال الورثة: قبل موته فالقول قولهم والبينة لهم، ولو أقر المضارب أن الربح ألف، ثم قال: خمسمائة ضمن ما جحد، فيكون ذلك من رأس المال إن هلك المال كله، وكذا لو رجع عن الربح جميعه ضمن، ويكون ذلك الرجل ضمن.

٢٣٩١٨:- ولو دفع إليه ألفا بالنصف وربح ألفا، ثم أعطاه ألفا بالثلث على أن يعمل فيها برأيه، فخلط خمسمائة منها بالأولى، فهلك الألف كان الهالك من الربح عند أبى يوسف وعند محمد منهما، وإن لم يهلك وربح، فخمس الربح فى المضاربة الأخيرة والباقى للأولى، قيل هذا: قول محمد اما عند أبى يوسف المعتبر الشرط الأول ولغا الشرط الثانى والخمسمائة زيادة فى الأولى، والربح نصفان ولا ضمان بالخلط قبل الربح، وإن لم يكن فيها، قال: اعمل برأيك ولا شرط الأجر للمضارب، ولا لعبده ولا بيعة يبيع فيه، ولا أجر، وكذا عبد رب المال وبينته إلا رواية فى وضع المتاع فيه.

٢٣٩١٩:- ولو استأجر رجلا مسانهة، ثم دفع المال إليه مضاربة بالنصف، فالربح كله للمستأجر عند أبى يوسف، وعند محمد نقصان، ولا أجر له

وعنه إذا شرط له الأجر من ماله لا من مال المضاربة جازت المضاربة، والشرط باطل، ولو اشترى عبدين والأول يستغرق المال فهو على المضاربة دون الثاني إذا صدقه رب المال فيهما، ولو كذبه في الأول وصدق في الثاني، فالمضاربة على الثاني، ولو اشتراها صفقة، فنصف كل واحد منهما على المضاربة، ولو صدقه رب المال في أحدهما بعينه صدق، ولو قال المضارب: اشتريتهما بألف المضاربة وبألف من عندي، فقال رب المال: المضاربة هذا بعينه لم يصدق وكان نصفها على المضاربة، ولو قال: مضاربة في الثياب فهذا ما يلبس دون المنسوج ونحوها، والبز يتناول ثياب القطن والكتان، ويكره أن يكون للمسلم مضارب كافر ورازق، ولا يكره أن يكون للكافر مضارب مسلم، ولو دفع إلى عبد المأذون مضاربة لم يشتر نفسه فإن فعل عتق.

٢٣٩٢٠- وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: إذا قال: اشتريت نفسي بهذه الألف التي لفلان لم يجز، ولو قال: بهذه الألف ولم يذكر المضاربة عتق ويسترد الألف صاحبها ويضمن العبد، فإن دفعها المولى رجع على رب المال، ولو فسخ المضاربة، ثم اشترى المستبضع فهو على المضاربة، ولو لم يدفع المال، فالشراء للمضارب، ولو دفع إلى عاشر بغير إكراه ضمن، ولو اشترى برأس المال عبدين وقيمة كل واحد منهما مثل رأس المال لم يظهر الربح، وإن كان في الثمن فضل، ولو أبرأه البائع عن الثمن أو تبرع عنه أجنبى، فذلك لرب المال لو هلك، ولو اشترى برأس المال، ثم اشترى به مرة أخرى كان الثاني له.

٢٣٩٢١- م، نوادر بشر عن أبي يوسف: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة يشترى بها ويبيع ويشارك ويعمل برأيه، فاشترى بها وبألف من ماله متاعاً، ولم يخلط المالكين، ثم أراد أن يبيع حصته أو حصّة المضارب خاصة ليس له ذلك.

٢٣٩٢٢- وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها، وباع وربح حتى صارت

ثلاثة آلاف درهم، ثم اشترى بالثلاثة الآلاف ثلاثة أعبد قيمة كل واحد منهم ألف فلم ينقد المال، حتى كان غرم ذلك على رب المال من قبل أن أعتق المضارب لم يكن يجوز فى شيء منهم، ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم.

٢٣٩٢٣:- ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف درهم، فاشتراه المضارب منه بألف فى يديه من المضاربة، وليس فى يديه غيرها، فضاعت قبل أن ينقدها رب المال فلا غرم على المضارب، ويأخذ العبد بغير شيء فيكون المال على المضاربة، ورأس المال فيه ألفان.

٢٣٩٢٤:- وفى المنتقى: دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها عبدا يساوى ألفى درهم، فنهاه رب المال أن يبيع إلا بالنقد، وقال المضارب: أبيع بالنسيئة، أو قال أبيع حصتى، وهو الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع فإن باع المضارب ثلاثة أرباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربح بالنسيئة، حتى يقبض بثمن ثلاثة الأرباع ويوفى من ذلك رب المال رأس ماله وربحه، ثم يبيع بعد ذلك الربح بالنسيئة إن أحب.

٢٣٩٢٥:- هشام قال: سمعت أبا يوسف قال: ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة إلا بألفين منها، حتى أنه لو باع متاع المضاربة، ثم اشترى ذلك الدين على المضاربة لم يحز على المضاربة، وإن اشترى غلاما فوجده حرا ضمن، قال: وسمعت محمدا يقول: إذا أذن المضارب المملوك من المضاربة فى التجارة فى المال الذى من المضاربة بعينه يشتري به ويبيع فهو جائز، وليس على هذا المملوك عنده شيء مما يباع، والعهد على المضارب، قال: وهذا بمنزلة رجل قال لمملوك غيره: اشترى بهذه الدراهم كذا، أو قال: بع ففعل كانت العهدة على الأمر.

٢٣٩٢٦:- وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف قال: المضارب إذا اشترى بألف المضاربة متاعا وقبض المتاع، ولم ينقد الألف حتى هلك فابراه البائع منه لم

يكن للمضارب أن يرجع على رب المال بشيء والمتاع على المضاربة.

٢٣٩٢٧: - وفي المنتقى: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة

بالنصف، فاشترى بها متاعا وقبض المتاع، ولم ينقد الألف، ثم باع المتاع بألفين وقبض الألفين، ولم يدفع المتاع لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا من ذلك، فإن دفع المتاع اشترى بألفين على المضاربة من قبل أن يبرأ عن الدين، حتى دفع المتاع إلى المشتري، وإن دفع المتاع، ثم اشترى بألفين، ثم هلك الثلاثة الآلاف جميعا رجع المضارب على رب المال بألفين وخمسمائة، وعزم المضارب من عند نفسه خمسمائة ويكون رأس مال المضاربة ألفين وخمسمائة وهذا قول محمد.

٢٣٩٢٨: - وفي نوادر ابن رستم عن محمد: إذا كان رأس مال المضاربة

ألف درهم، فاشترى المضارب غلاما بمائة دينار وقيمته ألف درهم، فلم يدفع حتى بلغت قيمة الدنانير ألفين درهم، فلم يدفع حتى بلغت قيمة الدنانير ألفين، فالمضارب يشتري بألف خمسين دينارا.

٢٣٩٢٩: - بشر بن غياث عن أبي يوسف: رجلان دفعا إلى رجل ألف درهم

مضاربة بالنصف ونهياه عن الشركة، فانتشر الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله أن يشتري بذلك، ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة، وليس له أن يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع، ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه، ولو كان قبل أن يشتري بالمال اشترى للمضاربة متاعا بألف درهم وأشهد، ثم نقدها من المال، ثم اشترى لنفسه متاعا بألف درهم ونقدها من المال فهذا جائز، فإن اشتراه كله فهو شركة تجارة ولزمه الشراء.

٢٣٩٢٩: - أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة في رجل أخذ من رجل مالا مضاربة

فعمل به وخلط فيه مالا، ولم يعلم الآخر قال: إن هلك المال فلا ضمان عليه، وإن كان فيه ربح فهو بالحصص. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب ضمان المقارض إذا تعدى ٢٥٤/٨ برقم: ١٥١١٨

٢٣٩٣٠: - وفي الفتاوى العتائية: إذا أمر القاضى بالنفقة بغيره رب المال

فهو قسمة وخرج من المضاربة، ثم النفقة بالحصص عند أبى حنيفة وأبى يوسف، وعند محمد على رب المال ويحسب بها فى رأس المال، وكذا جعل الآبق دفعه المضارب من مال نفسه، ولم يكن فى يده مال، وقيل هو كالنفقة على الخلاف، وعن محمد إذا أقر المضارب بالربح، ثم ادعى ديناً فى المال صار المال ديناً فى تركته كالوديعة، ولم يكن الربح ديناً إلا أن يقول: وصل إلىّ، وكذا إذا جحد الربح بعد الإقرار وهو دين لم يضمن هو الصحيح، ولو قال: ضاع المال صدق مع اليمين فإن مات قبل اليمين حلف على العلم، وكذا لو ادعى دفعه وحصته من الربح إلى رب المال صدق إلا فى الربح، وإذا صار الملك ديناً فى تركته يخاصّ رب المال غرماءه، وإن عرف رب المال بعينه، فقال: الذى فى يده المال ليس بعينه صدق مع اليمين بالعلم إلا أن يقيم بينة، ولو أقر بالربح فى مرضه وعليه دين الصحة لم يصدق إلا أن يصدقه الغرم، ولو أقر أن المال على فلان وأنكر غرماءه أن يكون ما على فلان من المضاربة فرب المال أسوتهم فيه، وفى سائر التركة، وإن صدقوه فحقه فيه خاصة، ولو أقر المضارب فى مرضه بالمضاربة بعين، ثم بدين فالأول أولى، وإن بدأ بالدين تحاصاً، وكذا إذا لم يكن بعينها إلا أن تكون معروفة فى الصحة بعينها بعد الإقرار بالدين، فيكون أولى، ولو قال: هى فى هذا الصندوق، ثم أقر بالدين تحاصاً إن لم يكن فيه فإن كانت فيه مع زيادة مختلطاً أو غيره بدئ بها وقوله هى على فلان كالتعيين .

٢٣٩٣١: - ولو مات أحد المضاربين، وقد كان أودع المال صاحبه

وذلك معلوم صدق صاحبه فى الهلاك، وكذا لو قال: دفعته إليه إلا أن يضيف ديناً فى مال الميت، ولو ادعى هلاك المال من غير إيداع صدق فى النصف وصار النصف ديناً على الميت.

٢٣٩٣٢: - ولو ارتد المضارب جاز تصرفه والعهد على رب المال إلا أن

يسلم فعليه، ولو ارتد المضارب ولحق بالمال ملكه ولم يضمن، ولو أخذ المستأمن مضاربة من مسلم، فإودعه مسلماً ولحق بدار الحرب بطلت، ولم تعد إذا عاد، ولو لحق بالمال بإذن رب المال ليتصرف هناك جاز استحساناً، فلو ظهر المسلمون على الدار، فيكون مال رب المال فيئا وحصته من الربح، ولو كان رب المال مستأمناً لم يبطل للحقوق أحدهما، ولا يجوز بينهما من الشرط ما لا يجوز بيننا، ولو دخل المسلم أو الذمي بدراهم، فأعطى حربياً مضاربة بربح كذا أو أخذها منه جاز خلافاً لأبي يوسف فإن لم يربح إلا المسمى فهو للمضارب، وإن كان أقل فلا شيء له غيره، وعند أبي يوسف يصح ويجب له أجر المثل، وفي المسلم الذي لم يهاجر محمد مع أبي يوسف.

٢٣٩٣٣: - وفي النوازل: وسئل أبو جعفر عن امرأة دفعت إلى امرأة دودا لتقوم عليها بنفقتها على أن الفليق بينهما نصفين، قال: هذا بمنزلة المضاربة في العروض والفليق كله لصاحب الدود وعليها أجر مثل العامل وثمان الأوراق.

٢٣٩٣٤: - وفي متفرقات الذخيرة: دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، ثم شارك المضارب رجلاً بدراهم من غير مال المضاربة، ثم اشترى المضارب وشريكه عصيراً من شركتهما، ثم جاء المضارب بدقيق، فاتخذ منه ومن العصير فلاتج إن اتخذ الفلاتج بإذن الشريك ينظر إلى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلاتج وإلى قيمة العصير، فما أصاب حصّة الدقيق فهو على المضاربة، وما أصاب حصّة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك، لكن هذا إذا كان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه، فإن لم يكن أذن له بذلك، وفعل بغير إذن الشريك فالفلاتج له، وهو

٢٣٩٣٣: - أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن إبراهيم أنه كره البز مضاربة يقول: لا، إلا الذهب والفضة، قال سفيان: ونحن نقول: له أجر مثله إذا أعطاه العروض مضاربة. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب المضاربة بالعروض ٨ / ٢٥٠ برقم: ١٥٠٩٥

ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة شريكه من العصير، وإن كان أذن له رب المال في ذلك والشريك لم يأذن له، فالفلاتج للمضاربة، والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير، فإن كان الشريك أذن له، ورب المال لم يأذن له، فالفلاتج بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق، ولو اشترى المضارب دقيقاً بمال المضاربة، فأعطاه رب المال دقيقاً آخر، فقال له: اخلط بهذا الدقيق على سبيل ماتواضعاً عليه فخلط، ثم باع الكل، إما مقدار ثمن دقيق المضارب فهو على ما اشترطاً في عقد المضاربة، وأما ثمن دقيق الآخر فكله لرب المال له ربحه وعليه وضيعته، وللمضارب أجر مثله فيها تصرف في بيعه، وفي الخانية: قال الفقيه: وبه نأخذ إلا أن المضارب لا أجر له؛ لأنه عمل في شيء هو شريك فيه، م: وبه قال الفقيه أبو بكر البلخي، وقال الفقيه أبو الليث: إنما يكون للمضارب أجر مثله إذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة، أما إذا خلط فلا أجر له.

٢٣٩٣٥:- وفي فتاوى أبي الليث: مضارب نزل خانا ومعه ثلاثة نفر من رفقاءه، فخرج المضارب مع اثنين، وبقي الرابع في الحجرة، ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق، فهلك بعض أمتعة المضاربة إن كان الرابع ممن يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب، ويضمن الرابع، وإن كان لا يعتمد عليه، فالمضارب ضامن كما قال ابن سلمة في أهل السوق: إذا قاموا واحداً بعد واحد وتركوا السوق فسرق منه شيء ضمنوا الآخر.

٢٣٩٣٦:- وفي العيون: إذا قال المضارب، لم تدفع إليّ شيئاً، ثم قال: بلى قد دفعت إليّ، ثم اشترى له يكون على المضاربة، وإن ضاع قبل أن يشتري فهو ضامن، والقياس أن يضمن على كل حال حين جحد ويكون الشراء له، لكن استحسن إذا جحد، ثم أقر ثم اشترى أن يبرأ من الضمان، وإن جحد، ثم اشترى ثم أقر فهو ضامن من والمتاع له، ولا يحل للمضارب وطى جارية المضاربة سواء كان في المال ربح أو لم يكن، سواء أذن له رب المال بذلك، أو لم يأذن، وهل يحل

لرب المال وطيبها إن كان فى الجارية فضل؟ لا يحل الوطى والدواعى كذلك، إن لم يكن فى الجارية فضل، ذكر فى مضاربة الكبير ليس له وطيبها، وذكر فى مضاربة الصغير أحب إلى إن لا يطأها، فمن المشائخ من قال: ليس فى المسألة ومنهم من قال فى المسألة روايتان .

٢٣٩٣٧:- وفى التجريد: ولو اشترى المضارب هذه الجارية من رب المال لنفسه جاز، وخرجت عن المضاربة، ولو باعها من رب المال، فالمضاربة على حالها.

٢٣٩٣٨:- م: إذا زوج رب المال جارية المضاربة من المضارب، فإن كان فيها فضل على رأس المال لا يجوز، وإن لم يكن فيها فضل يجوز.

٢٣٩٣٩:- رب المال إذا فسخ المضاربة، ورأس المال عروض لا ينفذ الفسخ، فإن تراضيا على الفسخ، والمال عروض يصح الفسخ، ذكر شيخ الإسلام فى باب شراء المضارب وبيعه، وإذا صار رأس المال دراهم أو دنانير ينفذ الفسخ إلا أن فى إجازات شيخ الإسلام فى كيفية نقض الإجارة عند رأس الشهر، وإن كان بعض رأس المال عروضاً وبعضه نقد لا ينفذ الفسخ، ويكون موقوفاً حتى إذا صار نقداً ينفذ الفسخ، هكذا ذكر فى بعض المواضع.

٢٣٩٤٠:- وفى الينايع: وإذا أراد رب المال أن يجعل المال مضموناً على المضارب، فالحيلة فيه أن يقرض المال من المضارب ويسلم إليه ويشهد عليه شهوداً، ثم يأخذه رب المال منه مضاربة على ما اتفقا عليه، ثم يدفع المال إلى المستقرض ليعمل به ويستعين به فى العمل، فيكون الربع بينهما على الشرط، وإن هلك هلك مضموناً عليه، وإنما تجوز هذه الحيلة؛ لأن من أخذ من آخر مالا مضاربة فسلمه، ثم استعان برب المال فى العمل وسلم إليه المال، فإن المضاربة لا تنفسخ، ويكون رب المال وكيل المضارب فى التصرف كالأجنى وحيلة أخرى: أن يقرض جميع المال المضارب، ثم يخرج درهماً من ماله ويسلمه إليه ويعقد معه عقد الشركة، ويكون

العمل عليهما والربح بينهما على الشرط، ثم يعمل المستقرض وتكون الشركة عنانا.
 ٢٣٩٤١:- وفي نوادر ابن رستم: فيمن دفع ألفاً مضاربة، وأراد أن يشتري فقال: لا تبعه إلا بقر حنطة، فاشتره بقر، فقال: أبيع الدراهم بالكر لا يكون على المضاربة، ولو اشتري الغلام بمائة دينار وعنده ألف درهم وقيمة الدينار ألف درهم فلم يسلم حتى صارت قيمة الدنانير ألفي درهم يجوز، ويؤدى ألف درهم مكان خمسين دينارا، ويرجع بخمسين دينارا على رب المال، فصار رأس المال ألف درهم وخمسون دينارا.

٢٣٩٤٢:- المضارب إذا قرض مال المضاربة، ثم قبض وتصرف وربح، إن قبض عين ما أقرض عادت المضاربة كما كانت والربح بينهما، وإن قبض غيره، فالربح له وهو ضامن، وإذا اشترى أمة أو عبدا وفيه فضل أو كيليا أو وزنياً من جنس واحد، وفيه فضل تظهر حصته المضارب ويتنى عليه الأحكام، وكذلك الحكم فى العددى المتقارب، وإذا كان عدديا متقاربا من جنس واحد يحتمل القسمة كجماعة الإبل أو جماعة الغنم أو ثيابا هروية، وفى قيمة ذلك فضل يظهر نصيب المضارب، وهو نصف الفضل حتى تجب الزكاة فى نصيبه، وإن كان الشراء فى جنسين مختلفين نحو الحنطة والشعير قيمة كل جنس مشغول فى رأس المال لا يظهر للمضارب فيها نصيب، وكذلك لو كان دراهم ودنانير وكل واحد مشغول برأس المال، وكذلك الإبل والبقر.

٢٣٩٤٣:- ولو كان مال المضاربة من أجناس ثلاثة، أو أكثر، وقيمة كل جنس قدر رأس المال لا يظهر للمضارب نصيب فيها، ولو كان عبيدين قيمة كل واحد ألف لا يظهر نصيب المضارب، ولو كانوا ثلاثة، أو أكثر، ولو أعتقهما رب المال بكلمة واحدة نفذ عتقه فيهما ويغرم خمسمائة للمضارب موسرا كان أو معسرا، ولا سعاية عليهما لرب المال، ولو أعتقهما على التعاقب ذكر الطحاوى أنه ينفذ عتقه فيهما، ويضمن خمسمائة للمضارب، والصحيح أنه إذا أعتق الأول فقد

استوفى رأس المال، وإذا أعتق الثاني فهو كعبد بين اثنين اعتقه أحدهما، ولو دفع عبدا بضاعة، فباعه بالنسيئة وتوى بعض الثمن، قال: يضمن المستبضع، قال العبد: وهذا خلاف الظاهر.

٢٣٩٤٤: م، وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشتري المضارب بها جارية وباعها من رب المال بألفي درهم، ثم أن المضارب اشتراها منه ألفي درهم ومائة، فالجارية على المضاربة، ولا تكون رهنا نقضا للمضاربة، وللمضارب فيها مائة خاصة.

٢٣٩٤٥: - وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشتري بها جارية قيمتها ألف وقبضها، ولم ينقد الثمن حتى اشتري بألف التي في يده جارية أخرى على المضاربة، وقال: ابيع الجارية وأنقد الثمن فإنه يصير مشتريا بالجارية لنفسه، لا للمضاربة بالدراهم بعد ما بقى دراهم المضاربة ويصير مشتريا لنفسه حتى لا يصير مستدينا على المضاربة بغير إذن رب المال.

٢٣٩٤٦: - بشر بن الوليد عن أبي يوسف: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشتري بها عبدا، فقال له رب المال: هذا إبنى، وقد اشتريته بمال المضاربة، ولا يلزمى فكذبه المضارب بالقول قول المضارب، ويعتق العبد ويثبت نسبه من رب المال لإقراره حتى لا يكون لرب المال تضمينه، ولو قال: كل واحد منهما هو ابنى، وليس فى قيمته فضل فإنه يعتق من مال رب المال ويثبت نسبه، ولا يقبل على تضمين المضارب، ولو كان فى قيمته فضل على رأس المال كان المضارب ضامنا للمال، وهو ابنه، وإذا اشترى المضارب ابنه وهو معروف، ولا فضل فيه، ثم صار فيه فضل على رأس المال عتق، ويضمن المضارب لرب المال رأس ماله وحصته من الربح، إن كان عينا فى قول أبي يوسف، قال هذا: قول قديم لأبى يوسف.

٢٣٩٤٧: - بشر بن الوليد عن أبي يوسف، المضارب إذا اشترى بمال المضاربة جارية، وفيها فضل على رأس المال، ثم أن المضارب استولدها، ثم

استحقت، فأخذت منه عقرها وقيمة ولدها، لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد، وإذا أقر المضارب لمن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة كالوالد والولد والزوجة بسبب الملك كعبد المأذون المديون ومكاتبه فإنه لا يصح إقراره فى قول أبى حنيفة، وفى قول أبى يوسف ومحمد يصح الإقرار لعبد المديون ومكاتبه، وعلى هذا الخلاف إذا أقر العبد المأذون لمن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة، وعلى هذا الخلاف أحد المتفاوضين إذا أقر لمن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة والملك لا يصح فى نصيب شريكه إلا فى عبده المديون ومكاتبه، وهذه المسئلة فرع مسئلة البيع والشراء، فإن على قول أبى حنيفة المضارب محجور عن البيع والشراء مع من لا تقبل شهادته له بالغبن، وإن كان يسيراً، فيكون محجوراً عن الإقرار أيضاً، وعلى قولهما المضارب غير محجور عن البيع والشراء مع هؤلاء بالغبن اليسير فلا يكون محجوراً عن الإقرار أيضاً، وهذا إذا لم يكن فى مال المضاربة فضل، فأما إذا كان فيه فضل يصح إقراره لهؤلاء فى حصته نص عليه فى مضاربة الصغير: إذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة أو أكثر جاز، ولا يكون نقصاً للمضاربة، وإن باع بأقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه أو لا يتغابن لا يجوز بيعه إلا أن يجيز المضارب، وعلى هذا إذا كان المضارب اثنين، فباع أحدهما بإذن رب المال لم يجز إلا بمثل القيمة أو أكثر، إلا أن يجيزه المضارب الآخر.

٢٣٩٤٨ - وفى الكافى: وإن كان مع المضارب ألف، فاشتري رب المال عبداً بخمس مائة، ثم باعه من المضارب بألف يبيع المضارب مرابحة بخمس مائة، وإن اشترى المضارب عبداً بألف وباعه من رب المال بألف ومائتين باعه رب المال بألف ومائة، وإن اشترى المضارب بألف أمة أو غنماً أو بقر أو مكيلاً أو موزوناً يساوى ألفين زكى حصته لظهور الربح، ولو اشترى أمتين أو غنماً وبقر، أو براً وشعيراً، ولا يكتب المضارب قبل ظهور الربح، وبعده ينفذ فى حصته ولرب المال فسخها فلو أدى الكل عتق وسلم حصته له، والباقى على المضاربة، وإن

مات ولم يؤد إن بلغ حصته من كسبه بدل الكتابة أو أكثر مات حرا وأدبت كتابته والباقي من كسبه فإن لم يبلغ مات عاجزا والكل على المضاربة.

٢٣٩٤٩:- وفي الناصرية: وعن محمد: فيمن دفع إلى عبده مال المضاربة والعبد المأذون له في التجارة، فاشترى نفسه بالمضاربة جاز، وصار محجورا عليه ويبيع رأس المال لرب المال، وكذلك لو اشترى بنته وابنه وامراته بالمضاربة فهو على المضاربة.

٢٣٩٥٠:- وفي فتاوى آهو: سئل أيضا أعطى عشرة دنائير ليشترى بها بردا ويبيع سمرقند: والربح كله للمأمور أو يشتري بالعشرة كذا من سمرقند ويحجى بها ببخارى، ففعل وربح، قال: الربح كله لرب المال؛ لأن هذه مضاربة فاسدة وللمأمور أجر المثل، قال ظهير الدين: المضاربة إذا فسدت يملك المضارب الإيداع سئل القاضى جمال الدين استقرضا عشرين دينارا ليتجرا بها فى بلدة أخرى، وضمن كل واحد الآخر، فقال أحدهما لصاحبه أعطنى خمسة منها أعطيك فى تلك البلدة، فأعطى فاشترى خمسة وباعها فى ذلك البلد وربح هل يكون بينهما؟ فأفتى لا.

٢٣٩٥١:- وفي المضمرات: وإذامات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف من التركة، فإنه يعود دينا فيما خلف من التركة.

٢٣٩٥٢:- المضارب والمودع والمستبضع والمستعير وكل من كان المال فى يده أمانة إذامات قبل البيان، ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون دينا عليه فى تركته، ولا تصدق ورثته على الهلاك أو التسليم إلى رب المال، ولو عين الميت فى حال حياته أو علم ذلك يكون ذلك أمانة فى يد وصيه أو فى يد وارثه، كما لو كان فى يده ويصدقون على الهلاك والدفع إلى صاحبه كما يصدق الميت فى حال حياته.

٢٣٩٥٣:- وفي التهذيب: ولو استهلك المضارب، فعين ضمانه، فأراد أن

يشترى به شيئاً من ضمانه على المضاربة لم يكن له ذلك، ولو استهلك أجنبي، فأخذ ضمانه فله أن يشتري شيئاً.

٢٣٩٥٤:- وفي التجريد: ولو ادعى المضارب أن العبد الذي اشتراه المضارب ابنه جازت الدعوة إن كان فيه فضل، وإن لم يكن لم يجز، ولو دفع حربى مالا مضاربة لمستأمن، فرجع إلى دار الحرب بإذن رب المال وعمل فيه فهو جائز على المضاربة، والربح بينهما على الشرط إذا رجع إلى دار الإسلام استحساناً.

٢٣٩٥٥:- ولو دخل المسلم دار الحرب، فدفع إليه حربى مالا مضاربة بربح مائة درهم فهو جائز في قول أبى حنيفة ومحمد ما شرط، فإن لم يكن من الربح إلا مائة فهي له، وإن كان أقل من مائة، فذلك له ولا شيء للمضارب على رب المال، وقال أبو يوسف: المضاربة فاسدة وله أجر المثل، ولو دفع المريض مالا مضاربة وشرط للمضارب نصف الربح أو أكثر جاز، ولو باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة أو أكثر جاز، وإن باع بأقل من القيمة بغبن يسير أو فاحش لم يجز بيعه إلا أن يجيز المضارب، وكذلك إذا كان المضارب أثنين، فباع أحدهما بأذن رب المال لم يجز إلا بمثل القيمة أو أكثر إلا أن يجيزه المضارب الآخر، وكذا المضارب المريض إذا باع بغبن يسير وعليه دين لم يجز.

٢٣٩٥٦:- ولو اشترى المضارب متاعاً وفيه فضل أو لافضل فيه، فأراد رب المال بيعه وأبى المضارب حتى يجد ربحاً أجبر المضارب على بيعه، ويقال له: إن أردت الحبس فرد عليه، وإن كان فيه فضل، فادفع إليه رأس المال وحصته من الربح.

٢٣٩٥٧:- وفي اليتيمة: سئل عمن أعطى آخر مالا مضاربة، ثم جاء من سفره فوقع بينهما مخاصمة بسبب هذه الشركة، فقال رب المال سمعت بأنك جئت باربعين عدداً من كذا النوع المعين، فقال: أخطأت، إنما كانت هي مأتين وخمسين عدداً هذا إقرار بمأتين وخمسين عدداً، فقال: نعم، قال: فى الجواب

تفصيل إن اخرج الكلام مخرج الجد، فالجواب كذلك، وإن أخرج مخرج الاستهزاء لا يكون إقراراً ويعرف هذا بالنعمة كما قلنا في الأمان للحربى.

٢٣٩٥٨ م: - ولو باع المضارب داراً من المضاربة، ورب المال شفيعها فلاشفعة له، سواء كان فى الدار ربح أو لم يكن، ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفيعها بدار المضاربة، فإن كان فى يد المضارب من مال المضاربة مابه وفاء بضمن الدار، فإن لم يكن فى دار المضاربة ربح فلاشفعة، وإن كان فيها ربح، فللمضارب أن يأخذها لنفسه.

٢٣٩٥٩ م: - ولو أن أجنبياً اشترى داراً بحجب دار المضاربة فإن كان فى يد المضارب وفاء بضمن الدار فله أن يأخذها للمضاربة، وإن سلم الشفعة بطلت، وفى التفريد: ولا يأخذها رب المال لنفسه فإن لم يكن فى يده وفاء، فإن كان فى دار المضاربة ربح، فالشفعة لرب المال والمضارب، وإن لم يكن فيها ربح فالشفعة لرب المال خاصة.

٢٣٩٦٠ م: - وقال أبو يوسف: إذا استأجر أجيراً كل شهر بعشرة لبيع ويشترى، ثم دفع المستأجر إلى الأجير دراهم، فالمضاربة فاسدة، والربح لرب المال ولا شيء للأجير سوى الأجرة، وفى الكافى: ولا تنفسخ الإجارة، م: وقال محمد: المضاربة جائزة، ولا شيء للأجير فى الوقت الذى يعمل فى المضاربة.

٢٣٩٦١ م: - وفى الفتاوى الخلاصة: قال ولو اشترى داراً فيها فضل أو لافضل، فله رب المال أن يأخذها بالشفعة بداره لآخرى والضمن على المضاربة، وكذا إن كان فى يد المضارب بقية من مال المضاربة، فاشترى رب المال بحجب هذه الدار للمضاربة داراً أخذها المضارب بالشفعة، ولو سلم رب المال الشفعة فيها فيما تقدم، ثم باعها المضارب لاشفعة لرب المال، وكذلك لاشفعة فى بيع المضارب لاله، ولالرب المال، بخلاف بيع رب المال داره، فإن للمضارب فيه الشفعة لنفسه بالدار التى فيها فضل، ولو اشترى المضارب دار، فله رب المال أن يأخذ كلها أو نصفها

كالأجنى، ولو كان مضارباً لاثنتين لم يكن لأحدهما أخذ البعض، ولو اشتراها المضاربان، فبيعت بجنبها دار، وفي أيديهما مال، فتسليم أحدهما كتسليمهما.

٢٣٩٦٢:- قال محمد: رجل دفع إلى رجل آخر مضاربة وشرط عليه أنه إن اشترى به الحنطة فله نصف الربح، وإن اشترى به الدقيق فله ثلث الربح فهو جائز، ولو دفع إليه على أنه إن عمل في المصر فله ثلث الربح، وإن سافر فله نصف الربح، فاشترى في البلد وباعه في السفر، فإن المضاربة على الشراء، فإن اشترى في المصر فله ما شرط سواء باعه في المصر أو في السفر.

٢٣٩٦٣:- وفي التجريد: ولو اشترى ببعض المال في السفر وبالبعض في المصر، فربح فكل على ما شرط.

٢٣٩٦٤:- وفي الخزانة: ستة يملكون دفع المال مضاربة: الأب والوصى وشريك العنان والمفاوض والعبد المأذون والمكاتب.

٢٣٩٦٥:- أربعة أشياء ينتقض به عقد المضاربة: بالموت والردة مع اللحق والحجر والجنون المطبق.

٢٣٩٦٦:- وفي الكافي: ولو كان المضارب هو المرتد، فالمضاربة على حالها في قولهم جميعاً، حتى إذا اشترى وباع وربح أو وضع، ثم قتل على رده أو مات أو لحق بدار الحرب، فإن جميع ما فعل من ذلك جائز، والربح بينهما على ما شرطاً. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

تم المجلد الخامس عشر، وسيأتي بعده
المجلد السادس عشر أوله كتاب الوديعة

المجلد الخامس عشر ٢١٩٠٥ - ٢٣٩٦٦ الصفحة

٤٠ / كتاب الإجارة ٢١٩٠٥ - ٢٣٤٩١ ٣

هذا الكتاب يشتمل على أربعة وثلاثين فصلاً:

٤	بيان أنواعها.....	٤	فصل الأول
١٤	في بيان متى يجب الأجر؟.....	١٤	فصل الثاني
٢٦	في الأوقات التي يقع عليها عقد الإجارة....	٢٦	فصل الثالث
٣١	في تصرف الآجر في الأجرة.....	٣١	فصل الرابع
٣٦	في الخيار في الإجارة والشرط فيها.....	٣٦	فصل الخامس
٤٢	في الإجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر.....	٤٢	فصل السادس
٥٠	في إجارة المستأجر.....	٥٠	فصل السابع
٥٨	في انعقاد الإجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاءها وانعقادها مع وجود ما ينافي فيها.....	٥٨	فصل الثامن
٦٨	فيما يكون الأجير مسلماً مع الفراغ منه وما لا يكون	٦٨	فصل التاسع
٧٢	في إجارة الظئر.....	٧٢	فصل العاشر
٨٢	في الاستئجار للخدمة.....	٨٢	فصل الحادي عشر
٩٤	في صفة تسليم الإجارة.....	٩٤	فصل الثاني عشر
٩٦	في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك	٩٦	فصل الثالث عشر
٩٨	في تجديد الإجارة بعد صحتها والزيادة فيها	٩٨	فصل الرابع عشر

١٠٠	في بيان مايجوز من الإجازات وما لايجوز	الفصل الخامس عشر
١٥١	فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الأجر	الفصل السادس عشر
١٥٦	في الرجل يستأجر فيما هو شريك فيه.....	الفصل السابع عشر
	في فسخ الإجارة بالعدر وبيان ما يصلح عذراً	الفصل الثامن عشر
١٥٩	وما لا يصلح.....	
	فيما يكون فسخاً في الأحكام المتعلقة بالفسخ	الفصل التاسع عشر
١٧٨	وما لا يكون فسخاً.....	
١٨٥	في إجارة الثياب والأمتعة والحلي والفسطاط وما أشبهها	الفصل العشرون
	في إجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه	الفصل الحادي والعشرون
١٩٣	إلى المستأجر.....	
١٩٩	في التصرفات التي يمتنع المستأجر عنها والتي لا يمتنع	الفصل الثاني والعشرون
٢٠٤	في استئجار الحمام والرخى.....	الفصل الثالث والعشرون
٢١٠	في الكفالة بالأجر وبالمعقود عليه.....	الفصل الرابع والعشرون
	في الاختلاف بين الأجر والمستأجر وفي	الفصل الخامس والعشرون
٢١٢	الدعاوى والخصومات والبيّنات...	
٢٤١	في استئجار الدواب.....	الفصل السادس والعشرون
	في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال	الفصل السابع والعشرون
٢٤٨	والضياع والتلف وغير ذلك.....	
٢٨١	في بيان حكم الأجير الخاص والمشارك	الفصل الثامن والعشرون
٣٢٩	في التوكيل في الإجارة.....	الفصل التاسع والعشرون
٣٣٣	في الإجارة الطويلة المرسومة ببخارى...	الفصل الثلاثون
٣٤٣	في الليف.....	الفصل الحادي والثلاثون

٣٤٥	يقرب إلى المسائل التي هي بمعنى قفيز الطحان	الفصل الثاني والثلاثون
٣٤٧	في الاستصناع.....	الفصل الثالث والثلاثون
٣٥٧	في المتفرقات.....	الفصل الرابع والثلاثون

٤١ / كتاب المضاربة ٢٣٤٩٢ - ٢٣٩٦٦ ٣٩٠

هذا الكتاب يشتمل على ثلاثين فصلاً:

٣٩١	في بيان شرائطها وحكمها.....	الفصل الأوّل
٤٠١	فيما يكون مضاربة بغير لفظها.....	الفصل الثاني
	في بيان مايجوز من المضاربة من غير تسمية	الفصل الثالث
٤٠٣	الربح فيها وما لايجوز.....	
٤٠٤	في بيان ما لا يكون مضاربة مع لفظها.....	الفصل الرابع
	في المضاربة يشترط فيها الربح لأحدهما	الفصل الخامس
٤٠٥	ويستقط عن الآخر.....	
٤٠٦	في شرط الربح لثالث.....	الفصل السادس
٤٠٧	في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا	الفصل السابع
	في بيان ما يملك المضارب على رب المال من	الفصل الثامن
٤١٢	التصرفات وما لا يملك.....	
٤٢٣	فيما يشترط على المضارب من الشروط....	الفصل التاسع
٤٣١	في المضارب يدفع المال إلى غيره مضاربة	الفصل العاشر
٤٣٧	في المضاربة تكون على غير ما أمر به أنجوز أم لا؟	الفصل الحادى عشر
٤٣٩	في نهى رب المال المضارب عن العمل وفي انزاله	الفصل الثانى عشر
	في المضارب يمتنع عن التقاضى عن البيع	الفصل الثالث عشر
٤٤١	والقبض حتى يجد ربحاً.....	

٤٤٣	في دفع المضارب مال المضاربة بضاعة إلى رب المال وفي بيع أحدهما الآخر.....	الفصل الرابع عشر
٤٤٥	في نفقة المضارب.....	الفصل الخامس عشر
٤٥٤	في بيع المضارب مال المضاربة مرابحة....	الفصل السادس عشر
٤٥٨	في المضارب يشهد أنه يشتري لنفسه وكان ذلك بعد الشراء أو وقت الشراء.....	الفصل السابع عشر
٤٦٠	في دفع المالين مضاربة على الترادف.....	الفصل الثامن عشر
٤٦٣	في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة.....	الفصل التاسع عشر
٤٧٨	في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده.....	الفصل العشرون
٤٨١	في جحود المضارب مال المضاربة.....	الفصل الحادى والعشرون
٤٨٢	في قسمة الربح.....	الفصل الثانى والعشرون
٤٨٥	في موت المضارب.....	الفصل الثالث والعشرون
٤٨٨	في تصرف المضارب مع من لا تقبل شهادته له....	الفصل الرابع والعشرون
٤٩٠	في العيب وخيار الرؤية.....	الفصل الخامس والعشرون
٤٩٣	في دفع مال الصّغير مضاربة وفي أخذ المال مضاربة للصغير.....	الفصل السادس والعشرون
٤٩٥	في الاختلاف بين رب المال والمضارب وإقامة البينة على ذلك.....	الفصل السابع والعشرون
٥١٠	في تغيير النقد في المضاربة وشراء المضارب بنقد آخر ينوى عن المضاربة.....	الفصل الثامن والعشرون
٥١٢	في حناية عبد المضاربة.....	الفصل التاسع والعشرون
٥١٩	في المتفرقات.....	الفصل الثلاثون

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المجلد الخامس عشر من الفتاوى التاتار الخانية

رقم المسألة	٤٠ / كتاب الإجارة	الصفحة
٢١٩٠٥	تفسير الإجارة.....	٣
	الفصل الأول: فى بيان الألفاظ التى ينعقد بها الإجارة وفى أنواعها	٤
٢١٩٠٦	الإجارة تنعقد بلفظين.....	٤
٢١٩٠٧	هبة الرجل منفعة الدار من آخر شهراً بعشرة دراهم.....	٤
٢١٩٠٨	قول الرجل: دارى هذه لك هبة إجارة كل شهر بدرهم.....	٤
٢١٩٠٩	قول الرجل: اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهراً بكذا.....	٥
٢١٩١٠	كل لفظ لا يختص بتمليك الأعيان فلا يلحق بلفظ الإجارة...	٥
٢١٩١١	قول الرجل: آجرتك منفعة هذه الدار شهراً بكذا.....	٥
٢١٩١٢	إجارة البيت المصالح عليه من الذى صالحه.....	٥
٢١٩١٣	إجارة البيت من الآخر.....	٥
٢١٩١٤	الإجارة بلفظ البيع والشراء.....	٥
٢١٩١٥	قول الرجل: أعطيتك هذا العبد بخدمتك سنة بكذا.....	٦
٢١٩١٦	انعقاد الإجارة بالتعاطى.....	٦
٢١٩١٧	دخول الرجل السفينة أو شرب الماء من السقاء ثم يدفع له الأجرة وثمن الماء	٦
٢١٩١٨	انعقاد الإجارة بلفظ بمن گرو کردى، فقال: كردم.....	٧
٢١٩١٩	الإجارة نوعان.....	٧
٢١٩٢٠	بيان شرائط الإجارة.....	٧
٢١٩٢١	وقوع الإجارة على نقد البلد.....	٨
٢١٩٢٢	إن كان فى البلد نقود مختلفة فعلى أى نقد تقع الإجارة.....	٨
٢١٩٢٣	اختلاف النقود فى الغلبة فما هو الحكم؟.....	٨

- ٢١٩٢٤ إذا كانت الأجرة فلسا فغلا أو رخص قبل القبض..... ٨
- ٢١٩٢٥ استئجار الأرض بطعام إلى أجل..... ٩
- ٢١٩٢٦ إذا كانت الأجرة عروضاً أو ثياباً فما هو الحكم؟..... ٩
- ٢١٩٢٧ إذا كانت الأجرة حيواناً فما هو الحكم؟..... ٩
- ٢١٩٢٨ إذا كانت الأجرة منفعة فما هو الحكم؟..... ٩
- ٢١٩٢٩ استئجار الأرض ليزرعها بزراعة أرض أخرى..... ١٠
- ٢١٩٣٠ أعطى البقر وأخذ الحمار فما هو الحكم؟..... ١٠
- ٢١٩٣١ خدمة العبد والأمة جنس واحد..... ١٠
- ٢١٩٣٢ لاخير في معاوضة الثيران بالثيران للأكداس..... ١٠
- ٢١٩٣٣ عبيدين اثنين فخدم أحدهما ولم يخدم الآخر..... ١٠
- ٢١٩٣٤ بيان حكم الإجارة..... ١٠
- ٢١٩٣٥ العين جعلت خلفاً عن المنفعة فى حق إضافة العقد..... ١٠
- ٢١٩٣٦ ما يصلح أن يكون ثمناً فى البياعات يصلح أن يكون أجرة فى الإجازات. ١١
- ٢١٩٣٧ ما يصلح أن يكون عوضاً يصلح أجرة..... ١١
- ٢١٩٣٨ إضافة الإجارة إلى وقت فى المستقبل..... ١١
- ٢١٩٣٩ عقد الإجارة على وقت مستقبل ثم أراد المواجه بيع الدار قبل حضور وقت الإجارة ١١
- ٢١٩٤٠ قول الرجل: أجرتك دارى غدا بدرهم ثم باعه اليوم أو وهبه.. ١٢
- ٢١٩٤١ قول الرجل: أجرتك دابتي هذه غدا بدرهم ثم أجرها اليوم لغيره إلى ثلاثة أيام. ١٢
- ٢١٩٤٢ عقد الإجارة على وقت لم يأت..... ١٢
- ٢١٩٤٣ إجارة الدار إجارة مضافة..... ١٢
- ٢١٩٤٤ قول الرجل: إذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك هذه الدار..... ١٢
- ٢١٩٤٥ صحة الإجارة وفسخها..... ١٣
- ٢١٩٤٦ قول الرجل: إذا جاء رأس الشهر فقد فاسخت هذه الإجارة.. ١٣
- ٢١٩٤٧ إجارة الرجل داره شهراً بعشرة ثم قوله قبل مضى الشهر: لاتسكن فى دارى شيئاً من الشهر الداخلى..... ١٣

- ٢١٩٤٨ أراد المغصوب منه تخويف غاصب الدار حتى يرد الدار عليه ١٣
- ١٤ الفصل الثاني: فى بيان متى يجب الأجر
- ٢١٩٤٩ استئجار البيت شهراً بدينار ثم قال: كلما سكن يوماً أخذ من الأجر بحسب ذلك ١٤
- ٢١٩٥٠ الأجرة لا تملك بنفس العقد..... ١٤
- ٢١٩٥١ الأجرة إذا كانت عينا لا تملك بنفس العقد وتكون بمنزلة الدين المؤجل ١٤
- ٢١٩٥٢ إذا سافر مرحلة فمرحلة فمتى يجب الأجر؟..... ١٥
- ٢١٩٥٣ الأجرة إما أن تكون معجلة أو مؤجلة أو منجمة أو مسكوتاً عنها ١٥
- ٢١٩٥٤ المؤجر إذا قبض كل الأجرة ثم انقضت مابقى من الإجارة.. ١٥
- ٢١٩٥٥ متى يطالب القصار والخياط بأجرة؟..... ١٦
- ٢١٩٥٦ استأجر داراً فسكنها شهراً..... ١٦
- ٢١٩٥٧ استأجر رجلاً على أن يحمل له شيئاً مسافة معلومة مدة معلومة.. ١٦
- ٢١٩٥٨ شرط فى الإجارة تعجيل البدل..... ١٦
- ٢١٩٥٩ إذا عجل الأجرة إلى رب الدار فهل يملك الاسترداد؟..... ١٧
- ٢١٩٦٠ هل للمؤجر حبس المنافع إلى استيفاء الأجر؟..... ١٧
- ٢١٩٦١ إذا لم يتمكن المستأجر من استيفاء المنفعة..... ١٧
- ٢١٩٦٢ استأجر للركوب خارج المصر إلى مكان معلوم فمتى يجب الأجر. ١٨
- ٢١٩٦٣ ذهب إلى ذلك المكان بعد مضي المدة ولم يركب ١٨
- ٢١٩٦٤ غصب الدابة غاصب من يد المستأجر ١٨
- ٢١٩٦٥ هل يفسخ العقد بالغصب؟..... ١٨
- ٢١٩٦٦ استأجر سكنى حانوت مدة معلومة وانتفع بها زماناً ثم خرب..... ١٨
- ٢١٩٦٧ حمل المكاري بعض الطريق فخوفوا فرجع ١٨
- ٢١٩٦٨ قول الرجل: اين سبوتى سررا برتا بدوازده عرج بكذا فحملها فإذا هي خمر ١٨
- ٢١٩٦٩ استئجار الدابة إلى مكة فلم يركبها بل مشى راجلاً..... ١٩
- ٢١٩٧٠ اكترى محملاً ليركبه إلى مكة فخلفه فى أهله ولم يركبه.... ١٩
- ٢١٩٧١ شرط استيفاء المنفعة لوجوب الأجرة فى الإجارة الفاسدة... ١٩

- ٢١٩٧٢ شراء الرجل عبداً وآجره من البائع شهراً قبل القبض..... ١٩
- ٢١٩٧٣ استئجار الثوب ليلبسه كل يوم بدائق فوضعه في البيت ولم يلبسه حتى مضت الشهور ١٩
- ٢١٩٧٤ المرأة إذا لم تستعمل الكسوة فهل لها المطالبة بكسوة أخرى؟ ١٩
- ٢١٩٧٥ استئجار القميص ليلبسه ويذهب إلى مكان كذا فلم يذهب، وليس في منزله ٢٠
- ٢١٩٧٦ آجر ابنه الصغير لطرد الدواب والعصافير من الأرذن..... ٢٠
- ٢١٩٧٧ شراء الشجرة القائمة وتركها في موضعها خمس سنين..... ٢٠
- ٢١٩٧٨ رهن الدار عند رجل بمال وأتاح له السكنى فيها فمات الراهن ٢٠
- ٢١٩٧٩ قول الرجل: إن قلعت غلظ الأرض حتى يبقى بعد ما بين مقدارها من التراب فأعطيك كذا..... ٢٠
- ٢١٩٨٠ جحود القصار الثوب ثم جاء به مقصوراً..... ٢١
- ٢١٩٨١ جحود الصباغ ثوباً ثم جاء به مصبوغاً..... ٢١
- ٢١٩٨٢ جحود النساج غزلاً ثم جاء به منسوجاً..... ٢١
- ٢١٩٨٣ استأجر دابة إلى مكان معلوم فلما بلغ نصف الطريق أنكر الإجارة ٢١
- ٢١٩٨٤ استئجار العبد سنة معلومة ووجد الإجارة بعد مضي نصف السنة... ٢١
- ٢١٩٨٥ قول الرجل: آجرتك داري هذه يوماً بكذا أو سنة إلا يوماً مجاناً.. ٢١
- ٢١٩٨٦ آجر منزلاً وهو وقف على الآجر وأولاده..... ٢١
- ٢١٩٨٧ قول القصار لأعطيك الثوب حتى تعطيني الأجر..... ٢٢
- ٢١٩٨٨ من له حبس العين بالآجر ومن ليس له ذلك..... ٢٢
- ٢١٩٨٩ الإسكاف ومن لعمله أثر في العين فله حبس العين لاستيفاء الأجر ٢٢
- ٢١٩٩٠ متى يجوز حبس الثوب للقصار؟..... ٢٢
- ٢١٩٩١ هل يصير بالحبس متعدداً؟..... ٢٢
- ٢١٩٩٢ هل للحمال طلب الأجر بعد ما بلغ المنزل قبل أن يضعه؟..... ٢٣
- ٢١٩٩٣ إن حبس العين من له حق الحبس فهلك فما هو الحكم؟.... ٢٣
- ٢١٩٩٤ لو هلك قبل الحبس فما هو الحكم؟..... ٢٣
- ٢١٩٩٥ آجر المتولى الوقف مدة معلومة وعجل الأجرة ثم تفاسخ العقد. ٢٣

- ٢١٩٩٦ اختلاس الثوب من يد النساج بعد النسيج وعند ذهابه إلى منزل صاحب الثوب ٢٣
- ٢١٩٩٧ استأجر حمالاً إلى بلد فحملة فقال له المستأجر: أمسكه عندك فهلك ٢٤
- ٢١٩٩٨ جاء الحائك بالثوب فقال رب الثوب: أمسكه حتى أفرغ من العمل فسرقت منه . ٢٤
- ٢١٩٩٩ السمسار إذا باع وأمسك الثمن بأمر صاحب الثوب فسرقت منه الثمن ٢٤
- ٢٢٠٠٠ استئجار الرجل من آخر داراً بدين له على الآجر..... ٢٥
- ٢٢٠٠١ رجل له مال على رجل فاستأجر المقرض دار المستقرض ٢٥
- ٢٥ وجعل الأجرة ببعض الدين قصاصاً..... ٢٥
- ٢٢٠٠٢ تزوج الرجل امرأة على سكنى دار سنة..... ٢٥
- ٢٢٠٠٣ آجر داره وعجل الأجر ولم يسلم إلى المستأجر حتى مات الآجر ٢٥
- ٢٢٠٠٤ كانت الإجارة فاسدة وفسخا الإجارة بحكم فساد السبب . ٢٥
- ٢٥ فأراد المستأجر حبس المستأجر بالدين السابق..... ٢٥
- ٢٢٠٠٥ مات الآجر والآجر عليه دين كان قبل العقد..... ٢٥
- ٢٦ الفصل الثالث: فى الأوقات التى يقع عليها عقد الإجارة ٢٦
- ٢٢٠٠٦ صحة عقد الإجارة على مدة معلومة..... ٢٦
- ٢٢٠٠٧ استئجار الدار إلى الأبد..... ٢٦
- ٢٢٠٠٨ استئجار الدار شهراً بأجر معلوم فابتداء المدة متى يكون؟... ٢٦
- ٢٢٠٠٩ استأجر الدار سنة مستقبلاً حين يهل الهلال فمن أى وقت تعتبر السنة؟ ٢٦
- ٢٢٠١٠ استئجار الرجل منزلاً كل شهر بثلاثة دراهم..... ٢٧
- ٢٢٠١١ أراد أحدهما أن يفسخ الإجارة وإبء الآخر ذلك..... ٢٧
- ٢٢٠١٢ استئجار الرجل من الآخر داراً كل شهر بعشرة دراهم..... ٢٧
- ٢٢٠١٣ إذا كان لكل واحد منهما فسخ الإجارة رأس الشهر ففسخ أحدهما ٢٧
- ٢٨ من غير محضر من صاحبه..... ٢٨
- ٢٢٠١٤ فسخ العقد فى مدة الخيار..... ٢٨
- ٢٢٠١٥ استأجر داراً سنة كل شهر بكذا..... ٢٨
- ٢٢٠١٦ استأجر داراً كل شهر بكذا وعجل أجرة شهرين أو ثلاثة.... ٢٨

- ٢٢٠١٧ استأجر داراً سنة بعشرة دراهم ولم يسم قسط كل شهر..... ٢٨
- ٢٢٠١٨ استأجر عبداً للخدمة كل شهر بكذا..... ٢٨
- ٢٢٠١٩ تكارى رجلاً يوماً إلى الليل بعمل معلوم فإلى متى يعمل الأجير؟. ٢٨
- ٢٢٠٢٠ العمال بالكوفة يعملون إلى العصر فهل لهم ذلك؟..... ٢٩
- ٢٢٠٢١ تكارى دابة من العدو إلى العشى فمتى يردها..... ٢٩
- ٢٢٠٢٢ تكارى دابة يوماً للركوب فمتى يبتدئ الوقت ومتى يدعى؟. ٢٩
- ٢٢٠٢٣ استأجر أجيراً ليعمل له كذا فمتى يبدأ العمل ومتى يختم... ٢٩
- ٢٢٠٢٤ أعطى رجلاً درهمين ليعمل له يومين فعمل يوماً وامتنع من العمل فى اليوم الثانى ٣٠
- ٢٢٠٢٥ استأجر رجلاً يوماً ليعمل كذا فعليه أن يعمل إلى تمام المدة. ٣٠
- ٢٢٠٢٦ هل للأجير أن يؤدى السنة والنفل؟..... ٣٠
- ٢٢٠٢٧ هل للمستأجر منع الأجير من إتيان الجمعة؟..... ٣٠
- ٢٢٠٢٨ نجار استوَجِر إلى الليل فعمل لآخر دواة بدرهم وهو يعلم.. ٣٠
- ٣١ الفصل الرابع: فى تصرف الآجر فى الأجرة
- ٢٢٠٢٩ إبراء المواجر المستأجر من الأجرة قبل استيفاء المنفعة، ولم يشترط تعجيل الأجرة..... ٣١
- ٢٢٠٣٠ إن كانت الأجرة ديناً وشرط التعجيل ثم أبرأ المستأجر عن الأجر ٣١
- ٢٢٠٣١ شرط التعجيل أو مضت المدة فهل تجوز البراءة؟..... ٣١
- ٢٢٠٣٢ عدم زرع المستأجر الأرض حتى: وهب الآجر الأجرة للمستأجر ٣١
- ٢٢٠٣٣ وهب المستأجر الأجرة فى الإجارة الطويلة..... ٣٢
- ٢٢٠٣٤ مضى نصف السنة ثم قال وهبت منك جميع الأجر..... ٣٢
- ٢٢٠٣٥ تصارف الآجر والمستأجر بالأجرة فأخذ بالدراهم الدنانير.. ٣٢
- ٢٢٠٣٦ إذا كانت الأجرة عيناً فأعطاه المستأجر مكانه دنانير..... ٣٢
- ٢٢٠٣٧ موت الحمال فى نصف الطريق..... ٣٢
- ٢٢٠٣٨ كانت الأجرة دراهم فأخذ مكانها دقيقاً أو زيتاً..... ٣٣
- ٢٢٠٣٩ أخذ رب الأرض من المستأجر خمسين ديناراً بالأجرة قبل مضى السنة.. ٣٣

٢٢٠٤٠	شرط فى العقد تعجيل الأجرة فتصارفا بالأجر	٣٣
٢٢٠٤١	باع بالأجر ثوبا قبل استيفاء المنفعة واشترط التعجيل	٣٤
٢٢٠٤٢	اختلاف المشايخ فى كيفية وقوع المقاصة	٣٤
٢٢٠٤٣	استأجر شيئاً إجارة طويلة، وأعطى مكان الدراهم الدنانير ثم تفاسخا العقد	٣٤
٢٢٠٤٤	استأجر داراً بثوب فهل للأجر بيعه قبل القبض؟	٣٤
٢٢٠٤٥	اشترى بالثوب من المستأجر شيئاً بعينه	٣٤
٢٢٠٤٦	استأجر داراً بعبد وإعتاق رب الدار العبد قبل القبض	٣٤
٢٢٠٤٧	إعتاق رب الدار العبد بعد القبض وقبل تسليم الدار إلى المستأجر	٣٥
٢٢٠٤٨	قبض الأجرة بغير إذن المستأجر وباعه	٣٥
٢٢٠٤٩	كانت الإجارة عبداً فعجله وأعتقه الآخر ثم انفسخت الإجارة ..	٣٥
٢٢٠٥٠	استحق العبد بعد قبض الآخر	٣٥
٢٢٠٥١	باع عبداً بالثوب وأعتق المشتري العبد وهلك الثوب قبل التسليم ...	٣٥
٣٦	الفصل الخامس: فى الخيار فى الإجارة والشرط فيها	
٢٢٠٥٢	صحة شرط الخيار فى الإجارة	٣٦
٢٢٠٥٣	كان الخيار لرب الدار فسكن فيها	٣٦
٢٢٠٥٤	استأجر رجلاً تابست ديك رؤس بسازد ببذل معلوم ففعل بالعشرة وامتنع عن الباقي	٣٦
٢٢٠٥٥	استأجر رجلاً تابست روز زنديجى مالد ففعل ذلك بالعشرة وامتنع عن الباقي	٣٦
٢٢٠٥٦	بالغ فى بيان صفته على وجه بصير مقدار عمله معلوماً فهو وإرائته الثياب سواء	٣٦
٢٢٠٥٧	كل عمل يختلف فى نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار	
٣٧	الرؤية عند رؤية المحل	٣٧
٢٢٠٥٨	استأجر رجلاً ليكيل له كرحنطة فلما رأى الحنطة قال: لا أرضى به ..	٣٧
٢٢٠٥٩	استأجر رجلاً بدرهم أن يحلج له قطناً معلوماً وسماه	٣٧
٢٢٠٦٠	استأجر غلاماً سنة بدار له فلما نظر الآخر إلى الدار، ولم يكن	
٣٧	رآها فقال: لا حاجة لى فيها	٣٧
٢٢٠٦١	هل للمستأجر خيار الرؤية فى الكرم؟	٣٧

- ٢٢٠٦٢ مسألة خيار العيب فى الإجارة..... ٣٨
- ٢٢٠٦٣ أجر داراً شهوراً مسماة على أنه بالخيار فيها شهراً فسكنها قبل إجارة رب الدار ٣٨
- ٢٢٠٦٤ أجر دابته على أن يكون الخيار ساعة من النهار فركبها فسرقت ٣٨
- ٢٢٠٦٥ قول الرجل: استأجرتك اليوم على أن تنقل هذا الدن إلى موضع كذا ولا ينقل إلا فى أيام كثيرة..... ٣٨
- ٢٢٠٦٦ قول الرجل: آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على أن أهب لك أجر شهر رمضان ٣٨
- ٢٢٠٦٧ أجر حماما سنة على أن يحط عنه أجر شهرين للتعطيل..... ٣٨
- ٢٢٠٦٨ اشترى زيتا على أن يحط عنه لأجل الزق خمسون رطلا.... ٣٩
- ٢٢٠٦٩ استأجر حماما على أنه إن لم يأت له لأجر عليه..... ٣٩
- ٢٢٠٧٠ استأجر حجاما على أنه إن نابته النائبة فلا أجر له..... ٣٩
- ٢٢٠٧١ استأجر رجل حانوتا محترقا كل شهر بخمسة دراهم على أن يعمره ويحسب بنفقتة فعمره..... ٣٩
- ٢٢٠٧٢ استأجر رجل الحوانيت العامرة والخراب على أن يعمر الخراب بماله ويحسب نفقتة من جملة الاجر..... ٣٩
- ٢٢٠٧٣ أجر مرجلاً واشترط على المستأجر حمله إلى منزل الأجر عند الفراغ ٣٩
- ٢٢٠٧٤ استأجر حبابا وكيزانا وقال له الأجر: مالم تردها علىّ صحيحة فلى عليك كل يوم درهم فقبضها..... ٣٩
- ٢٢٠٧٥ استأجر حبابا وكيزانا وقال له المؤاجر: مالم تردها علىّ صحيحة فلى عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت..... ٤٠
- ٢٢٠٧٦ قول القاضى فخر الدين بعدم فساد الإجارة فى الكيزان..... ٤٠
- ٢٢٠٧٧ تكارى دارا سنة بشرط الخيار ثلاثة أيام فإن رضىها أخذ بالمائة وإن لم يرضها أخذ بخمسين..... ٤٠
- ٢٢٠٧٨ استأجر أرضاً على أنها كذا جريباً وكانت أقل أو أكثر..... ٤٠
- ٢٢٠٧٩ أجر داره سنة ولم يسلم مدة من السنة..... ٤١
- ٢٢٠٨٠ استأجر طاحونة على أن ماسى من الأجر أيام جرى الماء وانقطاعه أيضا ٤١

- ٢٢٠٨١ استأجر ثورا يطحن كل يوم عشرين قفيزاً فوجده المستأجر
لا يطحن إلا عشرة أقفزة ٤١
- ٢٢٠٨٢ تعليق الإجارة بانفساخ إجارة أخرى ٤١
- ٢٢٠٨٣ استأجر على أن يضرب له من هذا التراب كل يوم ألف لبنة . ٤١
- الفصل السادس: فى الإجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر ٤٢
- ٢٢٠٨٤ وقوع الإجارة على أحد الشئتين وسمى لكل واحد أجراً معلوماً ٤٢
- ٢٢٠٨٥ قول الرجل: إن خطته فارسيا فلك درهم وإن خطته روميا فلك درهمان ٤٢
- ٢٢٠٨٦ إجارة دابته على أنه إن حمل عليها حنطة فالأجر عشرة وإن
حمل عليها شعيراً فالأجر خمسة ٤٣
- ٢٢٠٨٧ اختلاف عبارة المشايخ على قول أبى حنيفة فى تخريج مسألة الدابة ٤٣
- ٢٢٠٨٨ استأجر دابة إلى الحيرة بنصف درهم فإن جاوزتها إلى القادسية فبدرهم ٤٣
- ٢٢٠٨٩ استأجر دابة من بغداد إلى القصر بخمسة وإلى الكوفة بعشرة ٤٣
- ٢٢٠٩٠ بيان المسألة المذكورة على أصل أبى حنيفة ٤٤
- ٢٢٠٩١ استأجر دابة على أنه إن أتى عليها الكوفة فعشرة وإن أتى القصر فخمسة ٤٤
- ٢٢٠٩٢ استأجر رجل على عدل زطى وهروى وقال إن حملت الزطى
فلك درهم، وإن حملت الهروى فلك درهمان فحملهما .. ٤٤
- ٢٢٠٩٣ قول الرجل: إن حملت هذه الخشبة فلك درهم، وإن حملت هذه
الخشبة الأخرى فلك درهمان فحملهما جملة ٤٤
- ٢٢٠٩٤ قول الرجل: إن خطته اليوم فلك درهم وإن لم تفرغ منه اليوم فلك نصف درهم ٤٥
- ٢٢٠٩٥ اختلاف الروايات عن أبى حنيفة فى هذه المسألة ٤٥
- ٢٢٠٩٦ لو خاط نصفه اليوم ونصفه غداً ٤٥
- ٢٢٠٩٧ قول الرجل: إن خطته اليوم فلك درهم، ولم يزد على هذا فخاطه بالغد ٤٥
- ٢٢٠٩٨ قول الرجل: إن خطته اليوم فلك درهم وإن خطته غدا فلا شيء لك ٤٦
- ٢٢٠٩٩ استأجر خبازاً ليخبز هذه العشرة المخاتيم دقيقاً هذا اليوم بدرهم ٤٦
- ٢٢١٠٠ استأجر رجلاً ليخيط هذا الثوب قميصاً اليوم بدرهم ٤٦

- ٢٢١٠١ استأجر دابة ليدخله بغداد إلى شهر كذا..... ٤٦
- ٢٢١٠٢ استأجر ثورا ليطحن كل يوم عشرين قفيزا..... ٤٧
- ٢٢١٠٣ شرط على الخباز خبز هذه العشرة المخاتيم دقيق ويفرغ عنه اليوم ٤٧
- ٢٢١٠٤ دفع الرجل عبده إلى حائك على أن يحذقه في ثلاثة أشهر.... ٤٧
- ٢٢١٠٥ تكارى رجلاً يوماً إلى الليل ليني له بالحص والآجر..... ٤٧
- ٢٢١٠٦ استأجر رجلاً على أن يطحن كل يوم قفيزاً إلى الليل ٤٧
- ٢٢١٠٧ استأجر كل شهر يطحن له ولم يقدر ٤٨
- ٢٢١٠٨ اكترى إبلاً إلى مكة على أن يدخله إلى عشرين ليلة كل مرحلة بعشرة دنانير ٤٨
- ٢٢١٠٩ دفع الثوب إلى خياط ليقطعه ويخطه قميصاً على أن يفرغ منه في يوم كذا ٤٨
- ٢٢١١٠ استأجر الدابة إلى الكوفة أياماً مسماة ٤٨
- ٢٢١١١ تخريج المسألة على قولهما ٤٩
- ٢٢١١٢ استأجر خبازاً ليخبز هذه العشرة المخاتيم دقيق هذا اليوم.... ٤٩
- ٢٢١١٣ قول الرجل: استأجرتك اليوم على أن تخبز كذا بدرهم..... ٤٩
- ٢٢١١٤ أتقبل الرجل طعاماً من رجل على أن يحمله من موضع إلى موضع إلى اثني عشر يوماً بكذا فحمله في أكثر من ذلك.... ٤٩
- ٥٠ الفصل السابع: في إجارة المستأجر
- ٢٢١١٥ هل للمستأجر أن يواجر البيت المستأجر من غيره؟ ٥٠
- ٢٢١١٦ كان المستأجر داراً فكنسها من التراب ثم آجرها بأكثر مما استأجر ٥٠
- ٢٢١١٧ كان المستأجر أرضاً فعمل بها مسنة فذلك زيادة..... ٥٠
- ٢٢١١٨ استأجر داراً فهل له أن يواجرها من غيره قبل القبض؟..... ٥١
- ٢٢١١٩ استأجر بيتين وزاد في أحدهما شيئاً فهل له أن يواجرهما بأكثر مما استأجرهما؟ ٥١
- ٢٢١٢٠ هل تنفسخ الإجارة الأولى بهذه الإجارة الثانية؟ ٥١
- ٢٢١٢١ دفع أرضه مزارعة ثم رب الأرض أخذها مزارعة من المزارع ٥٢
- ٢٢١٢٢ المستأجر أعار المستأجر من المالك..... ٥٢
- ٢٢١٢٣ رجل استأجر داره من رجل ثم المستأجر آجرها من صاحبها ٥٢

٢٢١٢٤	استأجر داراً وقبضها ثم أعارها من الآخر	٥٢
٢٢١٢٥	إعارة المستأجر من الآخر نقض الإجارة	٥٢
٢٢١٢٦	آجرها المستأجر من رب الدار أو ابنه	٥٢
٢٢١٢٧	آجر داره ثم المستأجر آجرها من المالك ثم مات المالك ...	٥٣
٢٢١٢٨	استأجر أرضاً ثم دفعها إلى صاحبها مزارعة	٥٣
٢٢١٢٩	عدم جواز دفع الأرض المستأجرة مزارعة إلى رب الأرض ..	٥٣
٢٢١٣٠	استأجر داراً فزاد فيها بناء ثم آجرها من الآخر	٥٣
٢٢١٣١	استأجر داراً إجارة طويلة ثم آجرها من الآخر مشاهرة	٥٣
٢٢١٣٢	إجارة القيم دار الوقف من آخر وفي الدار رجل آخر وانقضت مدة إجارته	٥٤
٢٢١٣٣	آجر المستأجر من رجل ثم المستأجر الثاني آجره من المالك	٥٤
٢٢١٣٤	آجر الغاصب المغصوب من غيره ثم المستأجر آجره من الغاصب ...	٥٤
٢٢١٣٥	الإجارة تتوقف على الإجازة	٥٤
٢٢١٣٦	آجر الغاصب السنين ومضت السنين ثم دعوى المالك أنه أجاز عقده	٥٤
٢٢١٣٧	استأجر إجارة فاسدة، ثم المستأجر آجر من غيره إجارة صحيحة	٥٥
٢٢١٣٨	دفع الدار إلى رجل على أن يسكنها ويرمها فالمستأجر آجرها من رجل وانهدمت من سكنى الثاني	٥٥
٢٢١٣٩	المستأجر إجارة فاسدة قبض الدار فهل له أن يواجرها من غيره؟	٥٥
٢٢١٤٠	آجر المستأجر من غيره ثم المستأجر الأول فسد العقد الأول فهل يفسخ الثاني؟	٥٦
٢٢١٤١	آجر دابة من رجل ثم آجرها من غيره وسلم	٥٦
٢٢١٤٢	آجر ثم باع وسلم	٥٦
٢٢١٤٣	استأجر موضعاً إجارة طويلة ثم المستأجر آجره من عبد الآخر ..	٥٦
٢٢١٤٤	آجر داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من آخر	٥٦
٢٢١٤٥	ليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن	٥٦
٢٢١٤٦	الآجر آجر من رجل، آخر فهل تنعقد إجارة ثانية	٥٧
٢٢١٤٧	آجر ثم باع من آخر فهل يلزم البيع؟	٥٧

- ٢٢١٤٨ استأجر حانوتا مشاهرة وآجر من غيره إجارة طويلة..... ٥٧
- ٢٢١٤٩ متى يسلم للمستأجر الثانى ما أخذ من المستأجر الأول ٥٧
- ٢٢١٥٠ استأجر خيمة إلى مدة فهل له أن يواجرها من غيره؟..... ٥٧
- الفصل الثامن: فى انعقاد الإجارة بغير لفظ
- ٥٨ وفى الحكم ببقاء الإجارة أو انعقادها مع وجود ما ينافيها ٥٨
- ٢٢١٥١ استأجر داراً شهراً فسكنها شهرين ٥٨
- ٢٢١٥٢ سكن الرجل فى دار رجل ابتداء من غير عقد ٥٨
- ٢٢١٥٣ استأجر خمماً ليعمل فيه شهراً فعمل فيه شهرين ٥٩
- ٢٢١٥٤ نزول الرجل فى الخان..... ٥٩
- ٢٢١٥٥ رجل له حوانيت مستغلة جاء رجل وسكن فى واحد منها... ٥٩
- ٢٢١٥٦ استأجر داراً سنة بأجرة ثم سكنها سنة بغير إجارة..... ٥٩
- ٢٢١٥٧ لرجل فى المقصرة أحجار يؤاجرها منهم جاء قصار وعمل فيها ولم يشارط بشيء ٦٠
- ٢٢١٥٨ قول صاحب الدار للغاصب، هذه دارى فأخرج منها فإن نزلتها فهى عليك بكذا ٦٠
- ٢٢١٥٩ اكترى داراً سنة، وقال رب الدار عند انتهاء السنة: إن فرغتها اليوم وإلا فهى عليك كل شهر بالف ٦٠
- ٢٢١٦٠ سكن الرجل دار صبى بدون الإجارة ٦٠
- ٢٢١٦١ سكن حانوت ابن أخيه مع شريكه ليتجر فيه وابن أخيه صغير ٦٠
- ٢٢١٦٢ استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة وقال صاحب الحانوت عند مضى الشهر إن رضيت بكل شهر بخمسة وإلا تفرغ ٦٠
- ٢٢١٦٣ قول الآجر آجرتك شهراً بكذا وبعده إن سكنت فكل يوم بدينار فسكن ٦١
- ٢٢١٦٤ أراد أن يستأجر غلاماً فقال صاحب الغلام: هو بعشرين، وقال المستأجر: هو بعشرة، وافترقا..... ٦١
- ٢٢١٦٥ سكن الدار بعد المدة ثم جحد، وقال: هى ملكى ٦١
- ٢٢١٦٦ قول الرجل: بكم تواجر هذه الغرارة شهراً فقال بدرهمين، وقال المستأجر: بل بدرهم وقبضها..... ٦١

- ٢٢١٦٧ قول الراعى لصاحب الغنم: لأرعى غنمك بعد هذا إلا أن تعطينى كل يوم درهماً ٦١
- ٢٢١٦٨ استأجر أجيراً لحفظ نهره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر ٦٢
- ٦٢ فقال الوصى إعمل عملك
- ٢٢١٦٩ يجب أجر المثل فى هذه المسألة إذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت ٦٢
- ٢٢١٧٠ استأجر حماراً بعشرة بعضها جياذ وبعضها زيوف ٦٢
- ٢٢١٧١ استأجر رجلاً للكرم ثم باعه فقال المشتري: إعمل عملك... ٦٢
- ٢٢١٧٢ استأجر دابة إلى مكان مسمى فمات صاحب الدابة فى وسط الطريق ٦٢
- ٢٢١٧٣ استأجر المستكرى رجلاً يقوم على الدابة فأجره على من؟.. ٦٢
- ٢٢١٧٤ انقضت مدة الإجارة والسفينة فى وسط البحر..... ٦٣
- ٢٢١٧٥ من سكن دار غيره لا يجب الأجر إذا كان صاحب الدار يأبى ذلك ٦٣
- ٢٢١٧٦ انقضت مدة الإجارة وفى الأرض رطوبة ٦٣
- ٢٢١٧٧ انقضت مدة الإجارة والزرع بقل ٦٤
- ٢٢١٧٨ فى الغصب يلزم على الغاصب قلع الزرع فى الحال من غير نظر الاستحصاء ٦٤
- ٢٢١٧٩ مات المواجه وفى الأرض رطاب ٦٤
- ٢٢١٨٠ استأجر أرضاً سنة وزرعها ثم اشتراها المستأجر ورجل آخر ٦٥
- ٢٢١٨١ انقضت مدة الإجارة والزرع بقل فلم يختصم فيه حتى استحصد ٦٥
- ٢٢١٨٢ خروج الزرع بعد انقضاء المدة ٦٥
- ٢٢١٨٣ استأجر أرضاً وغرس فيها أشجاراً ثم انقضى وقتها ٦٥
- ٢٢١٨٤ استأجر بيتاً ووضع فيه حباب خل فانقضت مدة الإجارة.... ٦٥
- ٢٢١٨٥ انقضت مدة الإجارة ورب الدار غائب ٦٦
- ٢٢١٨٦ مات المؤجر فسكنها المستأجر ٦٦
- ٢٢١٨٧ هل يكون فرقاً بين الدار المعدة للإجارة وغير المعدة للإجارة؟ ٦٦
- ٢٢١٨٨ عدم ظهور الانفساخ ما لم يطالب الوارث بالتفريغ ٦٦
- ٢٢١٨٩ استأجر أرضاً سنة وزرعها ثم مات الآجر قبل استحصاء الزرع ٦٦
- ٢٢١٩٠ استأجر الآجر أرضاً وزرعها ثم تفاسخا عقد الإجارة والزرع بقل ٦٧

- ٢٢١٩١ استأجر داراً من المديون وقاص بعض الدين بالأجر فهل له حبس الدار بمابقى من دينه بعد انقضاء المدة؟ ٦٧
- ٢٢١٩٢ استأجر رجلاً ليخبز الخبز فلما أخرج الخبز من التنور احترق من غير عمله ٦٨
- ٢٢١٩٣ لم يخرج الخبز من التنور حتى احترق ٦٨
- ٢٢١٩٤ استأجر رجلاً ليبنى له بناء فعمله ولم يفرغ منه حتى انهدم البناء ٦٨
- ٢٢١٩٥ إذا أراه موضعاً من الصحراء ليحفر فيه بئراً ٦٨
- ٢٢١٩٦ لو حفر بعضه فللمستأجر أن لا يتسلم حتى يتم ٦٩
- ٢٢١٩٧ استأجر رجلاً لحفر البئر لابد بيان الموضع وطول البئر وعمقه ٦٩
- ٢٢١٩٨ انهيار البئر أو دخل السيل فهل يسقط شيء من الأجرة؟ ٦٩
- ٢٢١٩٩ استأجر رجلاً ليضرب لبناً في داره وعين الملبن ٦٩
- ٢٢٢٠٠ استأجر حفار الحفر البئر في داره فحفر بعضه فانهار ٦٩
- ٢٢٢٠١ استأجر بناءً ليبنى بناءً في أرضه فبنى البعض فانهدم ٧٠
- ٢٢٢٠٢ استأجر رجلاً ليخبز في داره فخلت دقيق وعجن ثم سرق ... ٧٠
- ٢٢٢٠٣ لو أصابه المطر بعد مانصبه وسواه ٧٠
- ٢٢٢٠٤ التسليم بماذا يتم؟ ٧٠
- ٢٢٢٠٥ خا ط في بيت المستأجر فإن خا ط بعضه لم يكن له أجر وإن هلك فما هو الحكم؟ ٧٠
- ٢٢٢٠٦ استأجر رجلاً ليضرب لبناً بملين معلوم وبطيخ في أتون المستأجر بيدل معلوم ٧١
- ٧٢ الفصل العاشر: في إجارة الظئر
- ٢٢٢٠٧ جواز إجارة الظئر ٧٢
- ٢٢٢٠٨ طريق الجواز أن يجعل العقد وارداً على فعل الصباغ ٧٢
- ٢٢٢٠٩ العقد يقع على اللبن والخدمة تابعة ٧٢
- ٢٢٢١٠ أين ترضع الصبي؟ ٧٢
- ٢٢٢١١ ضياع الصبي من يد الظئر أو وقع فمات ٧٣
- ٢٢٢١٢ استأجر الظئر بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها ٧٣

- ٢٢٢١٣ إن سمي الطعام الدراهم فهو جائز، وبيان معنى تسمية الطعام الدراهم ٧٤
- ٢٢٢١٤ إلى متى يجب الإرضاع؟..... ٧٤
- ٢٢٢١٥ طعام الصبي على من؟..... ٧٤
- ٢٢٢١٦ هل للظئر والمسترضع فسخ هذه الإجارة بغير عذر؟..... ٧٤
- ٢٢٢١٧ ظهرت الظئر كافرة أو زانية فهل لأهل الصبي فسخ الإجارة؟ ٧٥
- ٢٢٢١٨ رادة أهل الصبي سفرا وأبت هي الخروج معهم ٧٥
- ٢٢٢١٩ إن كان الصبي ألفها ولا يأخذ لبن غيرها فهل لها الفسخ؟... ٧٥
- ٢٢٢٢٠ استأجر ظئرا للصبي شهراً وأبت أن ترضعه بعد مضي الشهر والصبي لا يقبل ثدى غيرها..... ٧٦
- ٢٢٢٢١ للزوج منع امرأته عما يوجب خللاً في حقه ٧٦
- ٢٢٢٢٢ إن كان الزوج قد سلم الإجارة فأراد أهل الصبي أن يمنعه عن غشيانها مخافة الحمل ٧٧
- ٢٢٢٢٣ إذا حبلت كان لهم أن يفسخوا الإجارة ٧٧
- ٢٢٢٢٤ كل ما يضر بالصبي فلهم أن يمنعوها عنه ٧٧
- ٢٢٢٢٥ متى تجبر الأم على إرضاع الصبي ٧٧
- ٢٢٢٢٦ استأجر ظئرا لولده الصغير ثم مات الرجل فهل تنتقض الإجارة؟ ٧٧
- ٢٢٢٢٧ قالت عمة الصغير بعد موت أبيه للظئر إرضيعه حتى نأتيك الأجر ٧٨
- ٢٢٢٢٨ لم يكن للصغير مال حين استأجر الأب ظئرا ثم أصاب الصغير مالا ٧٨
- ٢٢٢٢٩ هل تنتقض الإجارة بموت الظئر؟..... ٧٨
- ٢٢٢٣٠ استأجر ظئرين فماتت إحدهما ٧٨
- ٢٢٢٣١ آجرت الظئر نفسها من قوم آخر ترضع صبيها لهم ولا يعلم بذلك أهلها الأولون ٧٨
- ٢٢٢٣٢ استأجر قصارا ولم يشترط عليه العمل بنفسه فعمل بغيره فهل يستحق الأجر؟ ٧٩
- ٢٢٢٣٣ أَرْضَعْتَهُ بِلَبْنِ شَاةٍ وَجَحَدَهَا..... ٧٩
- ٢٢٢٣٤ استأجر الأب أم الصغير لإرضاعه فالمسألة على وجهين.... ٧٩
- ٢٢٢٣٥ اختلاف عبارات المشايخ في تخريج المسألة ٧٩

٢٢٢٣٦	استأجر أم الصغير لإرضاعه بعد الطلاق.....	٨٠
٢٢٢٣٧	استأجر أم الصغير المعتدة عن طلاق بائن أو ثلث للإرضاع.	٨٠
٢٢٢٣٨	استأجر الأم لإرضاع ولده بعد انقضاء المدة.....	٨٠
٢٢٢٣٩	استأجر الرجل أمه أو أخته لإرضاع صبيه.....	٨٠
٢٢٢٤٠	مسألة إرضاع اللقيط واليتيم.....	٨٠
٢٢٢٤١	استأجر ظفراً لإرضاع ولده سنة على أنه إن مات الصبي قبل ذلك	
	فالدراهم كلها للظئر.....	٨٠
٢٢٢٤٢	استأجر ظفراً لإرضاع ولده سنة على أن أجزتها ليلة ويوماً خمسون	
	درهما وباقي السنة ترضع مجاناً.....	٨١
٢٢٢٤٣	الأم أحق بالإرضاع بعد الفرقة.....	٨١
٢٢٢٤٤	إرضاع المسلمة ولد الكافر بالأجر.....	٨١
٢٢٢٤٥	استئجار المسلم الظئر الكافرة.....	٨١
٨٢	الفصل الحادى عشر: فى الاستئجار للخدمة	
٢٢٢٤٦	كرهية الاستئجار حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها.....	٨٢
٢٢٢٤٧	استأجر امرأة لتخدمه.....	٨٢
٢٢٢٤٨	استأجر امرأة لغسل ثيابه.....	٨٢
٢٢٢٤٩	استأجر امرأة لتخدمه فى ما ليس من جنس خدمة البيت.....	٨٢
٢٢٢٥٠	استئجار المرأة زوجها للخدمة.....	٨٣
٢٢٢٥١	آجر الأب نفسه للخدمة من ابنه.....	٨٣
٢٢٢٥٢	استأجر الابن أباه أو المرأة زوجها.....	٨٣
٢٢٢٥٣	قول المرأة لزوجها: اغمز رجلى على أن لك ألف درهم....	٨٣
٢٢٢٥٤	استئجار الرجل ابنه للخدمة.....	٨٣
٢٢٢٥٥	استئجار الأب ابنه المكاتب للخدمة.....	٨٣
٢٢٢٥٦	استئجار الأب ابنه الحر لرعى الغنم.....	٨٤
٢٢٢٥٧	إجارة المسلم نفسه من النصرانى للخدمة.....	٨٤

٢٢٢٥٨	إجارة المسلم نفسه من النصارى لضرب الناقوس	٨٥
٢٢٢٥٩	إجارة المسلم نفسه من المجوسى لإيقاد النار	٨٥
٢٢٢٦٠	استأجر عبداً للخدمة كل شهر بأجر مسمى فله الاستخدام من	
٨٥	السحر إلى ما بعد العشاء الأخيرة.....	
٢٢٢٦١	استأجر عبداً بالكوفة، ولم يعين مكاناً للخدمة	٨٥
٢٢٢٦٢	دعوى الرجل داراً فصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة	٨٦
٢٢٢٦٣	استأجر الرجل عبداً فهل له السفر به؟.....	٨٦
٢٢٢٦٤	هل للمستأجر أن يضرب الغلام؟.....	٨٦
٢٢٢٦٥	مسألة ضرب الدابة المستأجر.....	٨٦
٢٢٢٦٦	استأجر عبداً للخدمة فله أن يكلفه ما هو من أنواع الخدمة ..	٨٧
٢٢٢٦٧	طعام العبد على من يكون؟.....	٨٧
٢٢٢٦٨	آجر عبده سنة ثم أقام العبد بينة أن المولى أعتقه قبل الإجارة	٨٧
٢٢٢٦٩	آجر عبده سنة وأعتقه بعد مضي ستة أشهر فما هو الحكم ؟	٨٨
٢٢٢٧٠	استأجر عبداً شهراً فقبضه فى أول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو آبق أو مريض	٨٨
٢٢٢٧١	هل للعبد قبض الأجرة؟.....	٨٨
٢٢٢٧٢	آجر عبده ثم استحق وأجاز المستحق الإجارة.....	٨٩
٢٢٢٧٣	آجرت المرأة دارها من زوجها وسكنها	٨٩
٢٢٢٧٤	استأجر عبداً فهل له أن يواجر من غيره؟.....	٨٩
٢٢٢٧٥	استئجار الذمى مسلماً للخدمة.....	٨٩
٢٢٢٧٦	آجر الأب أو الجد الصبى	٩٠
٢٢٢٧٧	من ينفق الأجرة على الصغير	٩٠
٢٢٢٧٨	هل للأب والوصى والجد إجارة عبد الصغير؟.....	٩٠
٢٢٢٧٩	آجر الأب والجد صغيراً ثم بلغ الصغير	٩١
٢٢٢٨٠	آجر ولده الصغير بالنفقة والثياب له سنة	٩١
٢٢٢٨١	هل للوصى أن يواجر نفسه فى عمل اليتيم أو يجعل نفسه مضارباً له ؟	٩١

٢٢٢٨٢	إجارة الوصى نفسه من الصغير.....	٩١
٢٢٢٨٣	استئجار الأب الصبى لنفسه.....	٩١
٢٢٢٨٤	إجارة العبد المحجور نفسه.....	٩١
٢٢٢٨٥	كان وصيا ليتيمين فاستأجر لأحدهما مال الآخر.....	٩٢
٢٢٢٨٦	استئجار الوصى رجلاً لعمل اليتيم.....	٩٢
٢٢٢٨٧	لم يكن أب الصبى حائكاً فهل لمن كان الصغير فى حجره أن يسلمه إلى حائك؟.....	٩٢
٢٢٢٨٨	غضب الرجل دار صبى فما هو الحكم؟.....	٩٢
٢٢٢٨٩	أقعد صبياً مع رجل يعمل معه فاتخذ له الرجل كسوة ثم بدا للصبى أن لا يعمل معه.....	٩٣
٩٤	الفصل الثانى عشر: فى صفة تسليم الإجارة	
٢٢٢٩٠	وقع عقد الإجارة صحيحاً فيجب تسليم ماوقع عليه العقد ..	٩٤
٢٢٢٩١	اختلاف الأجر والمستأجر فى حدوث العارض.....	٩٤
٢٢٢٩٢	استأجر منزلاً وفى الدار سكان فأدخله الدار وخلق بينه وبين المنزل	٩٤
٢٢٢٩٣	المستأجر إذا جاء بالعبد المستأجر مريضاً.....	٩٤
٢٢٢٩٤	تكارى منزلاً من رجل فقال: دونك المنزل فأنزله.....	٩٤
٢٢٢٩٥	استأجر دابة سنة فلم يسلمها حتى مضى شهر وقد طلب التسليم	٩٥
٩٦	الفصل الثالث عشر: فى المسائل التى تتعلق برد المستأجر على المالك	
٢٢٢٩٦	استأجر من رجل وشرط الرد على المستأجر.....	٩٦
٢٢٢٩٧	استأجر رعى وطن عليه شهراً بالأجر فحملة إلى منزله فمؤنة الرد على من يكون؟	٩٦
٢٢٢٩٨	استأجر دابة فانقضت الأيام فأمسكها فى منزله فنفتت	٩٦
٢٢٢٩٩	ذهب الرجل بالدابة ليردها على المالك الذى ذهب إلى بلد آخر فهلكت فى الطريق.....	٩٦
٢٢٣٠٠	استأجر دابة من موضع إلى موضع ففى أى موضع يردها المستأجر	٩٧
٢٢٣٠١	استأجر دابة من مصر إلى مصر فأمسكها فى بيته فهلكت فما هو الحكم؟	٩٧

- ٢٢٣٠٢ استأجر دابة وردها إلى دارا المستأجر وأدخلها مربطها واغلق عليها فهل يضمن إذا هلكت وضاعت؟..... ٩٧
- ٩٨ الفصل الرابع عشر: فى تجديد الإجارة بعد صحتها والزيادة فيها
- ٢٢٣٠٣ زاد الآجر أو المستأجر فى المعقود عليه أو المعقود به فالمسألة على وجهين ٩٨
- ٢٢٣٠٤ زاد المستأجر فى الآجر بعد مضى بعض المدة ٩٨
- ٢٢٣٠٥ استأجر أرضاً بأكرار حنطة فزاد رجل للمواجر كراً..... ٩٨
- ٢٢٣٠٦ غصب داراً ثم آجرها ثم اشتراها ليواجر ثانياً..... ٩٨
- ٢٢٣٠٧ آجر دابته غداً ثم آجرها اليوم من رجل إلى ثلاثة أيام ٩٨
- ٢٢٣٠٨ كانت الأرض المستأجرة وقفاً واستأجرها لمدة طويلة وغلاً أجر مثله ٩٩
- ٢٢٣٠٩ استأجر رجلاً ليعمل عملاً مسمى شهراً ثم أمره فى خلال الشهر بعمل آخر ٩٩
- ١٠٠ الفصل الخامس عشر: فى بيان ما يجوز من الإجازات وما لا يجوز
- ٢٢٣١٠ فساد الإجارة قد يكون لجهالة قدر العمل وجهالة قدر المنفعة وجهالة البدل ١٠٠
- ٢٢٣١١ إذا كان المسمى بعضه معلوماً وبعضه مجهولاً فما هو الحكم؟ ١٠٠
- ٢٢٣١٢ آجر داره ولم يبين أول المدة..... ١٠٠
- ٢٢٣١٣ إذا كانت الإجارة فاسدة ووجب أجر المثل هل يجب بالغاً ما بلغ؟.. ١٠١
- ٢٢٣١٤ استأجر قدراً بعينه لطبخ اللحم وبيان الوقت ومقدار اللحم .. ١٠١
- ٢٢٣١٥ استأجر الرجل نصيباً من دار غير مسمى ١٠١
- ٢٢٣١٦ استأجر أرضاً ولم يذكر أنه يزرعها أو أى شيء يزرعها..... ١٠١
- ٢٢٣١٧ استأجر دابة ليحمل عليها، ولم يذكر أى شيء يحمل عليها. ١٠٢
- ٢٢٣١٨ استأجر دابة ولم يعين الراكب..... ١٠٢
- ٢٢٣١٩ استأجر قدراً ولم يبين ما يطبخ فيه ١٠٢
- ٢٢٣٢٠ شرط أن يزرعها حنطة فزرعها رطبة ١٠٢
- ٢٢٣٢١ استأجر خراباً ليسكن فيه ١٠٢
- ٢٢٣٢٢ استأجر إبلاً ليحمل عليها محملاً فيه رجلاًن وما يصلحهما ١٠٣
- ١٠٣ من الوطئ والدفتر.....

٢٢٣٢٣	اكثرى محملاً إلى مكة فحمل رجلين بغطاء أو دثر.....	١٠٣
٢٢٣٢٤	كراء مكة قبل أيام الحج بشهر أو بسنة	١٠٣
٢٢٣٢٥	استأجر زاملة يحمل عليها كذا من الدقيق والسويق.....	١٠٣
٢٢٣٢٦	استأجر بغيراً للحمل فحمل البعير فى العرف هو الوسق.....	١٠٤
٢٢٣٢٧	تكارى زاملة تحمل كذا من الدقيق والسويق.....	١٠٤
٢٢٣٢٨	استأجر دابة ولم يعينها.....	١٠٤
٢٢٣٢٩	استأجر دابة من سمر قند إلى بخارى ولم يسم رساتيقها....	١٠٤
٢٢٣٣٠	تكارى دابة إلى فارس	١٠٤
٢٢٣٣١	استأجر دابة ليطحن عليها، ولم يسم مايطحن وكم يطحن عليها كل يوم؟	١٠٥
٢٢٣٣٢	استأجر داراً ولم يسم الذى يريد لها.....	١٠٥
٢٢٣٣٣	دفع الرجل إلى سمسار درهماً وأمره بالشراء له كذا وكذا على أن يكون الدرهم له	١٠٥
٢٢٣٣٤	بيان الحيلة فى مسألة السمسار	١٠٥
٢٢٣٣٥	إن كان أجر المثل مختلفاً فما هو الحكم؟.....	١٠٥
٢٢٣٣٦	استعجار البناء وحده ممن ليس له أرضه.....	١٠٥
٢٢٣٣٧	هلاك المستأجر فى الإجارة الفاسدة.....	١٠٦
٢٢٣٣٨	رجل عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الأسود	١٠٦
٢٢٣٣٩	استأجر دالية ثم انقطع الماء مدة	١٠٦
٢٢٣٤٠	استأجر نهراً يابساً ليجرى فيه الماء إلى أرضه	١٠٦
٢٢٣٤١	استأجر موضع أرض معروف ليسيل ماءه	١٠٦
٢٢٣٤٢	استعجار الطريق للمرور فيه.....	١٠٦
٢٢٣٤٣	استأجر السطح مدة معلومة ولم يقل شيئاً.....	١٠٧
٢٢٣٤٤	رضا الرجل بأجر الماء فى أرضه ثم بداله فهل له المنع؟.....	١٠٧
٢٢٣٤٥	استأجر ميزاباً ليركبه فى داره.....	١٠٧
٢٢٣٤٦	استأجر بكرة أو دلواً أو رشاء لسقى غنمه.....	١٠٧
٢٢٣٤٧	استأجر موضعاً ليتد فيه الأوتاد.....	١٠٧

٢٢٣٤٨	تكارى دابة إلى بغداد على أنه إن بلغ إليها فله رضاه.....	١٠٨
٢٢٣٤٩	أعطى رجلاً درهمين ليعمل يومين ولم يعين العمل.....	١٠٨
٢٢٣٥٠	دفع رجلاً درهمين ليعمل له كذا يومين من الأيام.....	١٠٨
٢٢٣٥١	استأجر أرضاً ومنحه ماء من غير أرضه.....	١٠٨
١٠٩	نوع: يفسد العقد فيه لمكان الشرط	
٢٢٣٥٢	استأجر عبداً شهراً على أنه إن مرض فعليه العمل بقدره من الشهر الداخل	١٠٩
٢٢٣٥٣	تكارى بيتاً شهراً بعشرة دراهم على أنه إن سكن يوماً ثم خرج فعليه عشرة دراهم	١٠٩
٢٢٣٥٤	شرط تطييب الدار ومرمتها على المستأجر.....	١٠٩
٢٢٣٥٥	تكارى دابة إلى بغداد بخمسة دراهم إن بلغه وإلا فلا شيء له	١٠٩
٢٢٣٥٦	استأجر أرضاً بدرهم وشرط خراجها على المستأجر.....	١٠٩
٢٢٣٥٧	آجر أرضاً عشرياً وشرط العشر على المستأجر.....	١١٠
٢٢٣٥٨	قول رب الأرض: أخرجها ولا أجر عليك.....	١١٠
٢٢٣٥٩	شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عدداً من لبن نفسه..	١١٠
٢٢٣٦٠	استأجر لقطع الأشجار في قرية كذا على أن يعطيه أجر الذهب والمجئ	١١٠
٢٢٣٦١	استأجر أرضاً أن يكربها ويزرعها.....	١١٠
٢٢٣٦٢	اختلاف العلماء في تفسير التثنية.....	١١١
٢٢٣٦٣	شرط أن يرد الأرض مكروبة بكراب يكون بعد الإجارة فالمسألة على وجهين	١١١
٢٢٣٦٤	تكارى داراً على أن لا يسكنها.....	١١٢
٢٢٣٦٥	استأجر داراً وشرط على المستأجر أن لا يسكن معه غيره....	١١٢
٢٢٣٦٦	تكارى داراً على أن ينزلها بنفسه وأهله على أن يعمر الدار ويرم	
١١٢	ما كان فيها من خراب.....	
٢٢٣٦٧	كان المسمى معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر فما هو الحكم؟	١١٢
٢٢٣٦٨	قول الرجل: اعمل إلى سنة تادختر بتوذهب فعمل له ثلث سنوات فما هو الحكم؟	١١٣
١١٤	نوع: في قفيز الطحان وما هو في معناه	
٢٢٣٦٩	بيان صورة قفيز الطحان.....	١١٤

٢٢٣٧٠	بيان حيلة الجواز	١١٤
٢٢٣٧١	استأجر حانوتا بنصف ماريح منه	١١٥
٢٢٣٧٢	دفع إلى حائك غزلا لينسج له بالنصف	١١٥
٢٢٣٧٣	استأجر حمارا يحمل طعاماً بقفيز منه	١١٥
٢٢٣٧٤	دفع دابة إلى رجل ليعمل عليها بالنصف	١١٦
٢٢٣٧٥	استأجر عبداً بنصف ما اكتسب	١١٦
٢٢٣٧٦	تكرارى دابة إلى بغداد على أنه إن بلغه إياها فله رضاه فبلغه ...	١١٦
٢٢٣٧٧	دفع دابة إلى رجل ليعمر عليها ويؤاجرها على أن مارزق الله من شيء فهو بيننا نصفين	١١٦
٢٢٣٧٨	العامل يتقبل الأعمال من الناس ثم يستعمل الدابة فى ذلك ..	١١٦
٢٢٣٧٩	دفع بعيراً إلى رجل ليسقى به الماء ويبيع على أن مارزق الله فهو بيننا نصفين	١١٧
٢٢٣٨٠	تكرارى بعيراً ليحمل عليها أمتعة نفسها ويبيعها من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته	١١٧
٢٢٣٨١	دفع بيتا إلى رجل ليباع فيه البر على أن مارزق الله فهو بيننا نصفين	١١٧
٢٢٣٨٢	دفع بيتا إلى رجل ليؤاخر ويبيع فيه البر على أن مارزق الله فهو بيننا	١١٧
٢٢٣٨٣	قول الرجل : خذ الألف واشتر بها طعاماً فما وجدت فبيننا ..	١١٧
٢٢٣٨٤	دفع سمسماً إلى دهان ليعصره على أن يكون بعض الدهن له	١١٨
٢٢٣٨٥	استأجر رجلاً ليحصد له القصب فى الأجمة على أن يعطى له أجره	١١٨
١١٨	خمس حزمات من قصب هذه الأجمة	١١٨
١١٩	نوع: فى فساد الإجارة إذا كان المستأجر مشغولاً بغيره	١١٩
٢٢٣٨٦	استأجر أرضاً فيها زرع يمنع الزراعة	١١٩
٢٢٣٨٧	أجر داراً فيها متاع الآجر	١١٩
٢٢٣٨٨	استأجر بيتاً مشغولاً بأمتعة الآجر	١١٩
٢٢٣٨٩	استأجر أرضاً سنة فيها رطبة	١١٩
٢٢٣٩٠	بيان حيلة جواز الإجارة فى الأرض	١٢٠

٢٢٣٩١	بيان حيلة أخرى	١٢٠
٢٢٣٩٢	بيان الحيلة لجواز الإجارة فى الشجر والكرم	١٢٠
٢٢٣٩٣	قول الطحاوى بصحة بيع الأشجار وبصحة هذه الإجارة بشرط	
١٢١	أن يبيع الأشجار بطريقها	١٢١
٢٢٣٩٤	اشترى الثمار على رؤوس الأشجار ثم استئجار الأشجار لترك	
١٢١	الثمار إلى وقت الإدراك	١٢١
٢٢٣٩٥	شراء الثمرة فى نخل ثم استئجار النخل مدة لبيعها فيها	١٢١
٢٢٣٩٦	استأجر أرضاً لأجل المبطحة ولم يبين المدة	١٢١
٢٢٣٩٧	أراد الأب أن يواجر نصيبه ونصيب الابن الغائب من الأرض المشتركة بأمر القاضى	١٢٢
٢٢٣٩٨	أرض وقف على صاحب اليد وبعده على زيد آجرها عشر سنين	
١٢٢	فعاش خمس سنين ثم مات فما هو الحكم؟	١٢٢
٢٢٣٩٩	اشترى رجل ما على الأرض من الرطبة ليحصدها ثم استأجر أرضاً	١٢٢
٢٢٤٠٠	اشترى قصيلاً ليقطعه ثم استأجر الأرض لترك القصيل	١٢٢
٢٢٤٠١	استأجر المشتري البائع لحفظ المبيع قبل القبض	١٢٣
١٢٤	مسائل الشيوع: فى الإجارة	
٢٢٤٠٢	مسألة إجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم	١٢٤
٢٢٤٠٣	آجر نصف داره مشاعاً من أجنبى	١٢٤
٢٢٤٠٤	استأجر داره ثم تقايلا العقد فى النصف	١٢٤
٢٢٤٠٥	الشيوع الطارى هل يفسد الإجارة؟	١٢٤
٢٢٤٠٦	إجارة داره من رجلين	١٢٤
٢٢٤٠٧	إجارة رجلين دارهما من رجل	١٢٥
٢٢٤٠٨	كون الدار بين رجلين وآجر أحدهما نصيبه من أجنبى	١٢٥
٢٢٤٠٩	استأجر علو منزل ليمر فيه إلى حجرته	١٢٥
٢٢٤١٠	كان البناء لرجل والعرصة للآخر وآجر صاحب البناء بناءه	
١٢٥	لامن صاحب العرصة	١٢٥

٢٢٤١١	قول الرجل: آجرت منك نصف هذه الدار مشاعاً وهذه الدار الفارغة بكمالها	١٢٥
١٢٦	نوع: فى الاستئجار على الطاعات	
٢٢٤١٢	استأجر رجلاً ليعلمه أو ولده القرآن	١٢٦
٢٢٤١٣	جواز الاستئجار على تعليم القرآن	١٢٦
٢٢٤١٤	بيان سبب عدم جواز الاستئجار على تعليم القرآن	١٢٧
٢٢٤١٥	امتنع أب الصبي من أداء الوظيفة التى يجب عليه فى المراسم	١٢٧
٢٢٤١٦	بيان الحيلة فيه	١٢٧
٢٢٤١٧	الاستئجار لتعلم الحرز	١٢٧
٢٢٤١٨	عدم جواز الاستئجار على الطاعات	١٢٧
٢٢٤١٩	تعليم الفرائض وحساب الوصايا بالأجر	١٢٨
٢٢٤٢٠	الاستئجار على تعليم الشعر والأدب	١٢٨
٢٢٤٢١	لو شرط أن يحذقه فى ذلك العمل فما هو الحكم؟	١٢٨
٢٢٤٢٢	أخذ الأجر للإمام والمؤذن والمعلم	١٢٨
٢٢٤٢٣	استأجر مودباً مشاهرة يعلم صبيين أحدهما العربى والآخر القرآن	١٢٨
٢٢٤٢٤	استأجر المعلم على حفظ الصبيان	١٢٩
٢٢٤٢٥	بعث صبية إلى معلم وبعث إليه أشياء كثيرة فعلم شهراً فغاب	١٢٩
٢٢٤٢٦	استأجر كتباً ليقراً فيها وإجارة المصحف	١٢٩
٢٢٤٢٧	قول الرجل للفقير: علم ولدى اللغة واحضر كل يوم بيتى ففعل الفقيه وعلم ولده اللغة	١٢٩
١٣٠	نوع: فى الاستئجار على المعاصى	
٢٢٤٢٨	استأجر المسلم بيتاً من المسلم للصلوة فيه	١٣٠
٢٢٤٢٩	مات مشرك فاستأجروا له من يحمله إلى بلدة أخرى	١٣٠
٢٢٤٣٠	إجارة نفسه من المجوسى لإيقاد النار	١٣٠
٢٢٤٣١	استأجر رجلاً ليصور له صوراً وتماثيل	١٣٠
٢٢٤٣٢	استأجر رجلاً ليتخذ له أصناماً	١٣٠
٢٢٤٣٣	استأجر نائحة أو مغنية فما هو الحكم؟	١٣١

٢٢٤٣٤	التغنى حرام فى جميع الأديان	١٣١
٢٢٤٣٥	جمع المال وهو كان مغنيا مطربا هل يباح له ذلك المال؟ ..	١٣١
٢٢٤٣٦	استأجر الذمى رجلا ليخصى عبداً	١٣١
٢٢٤٣٧	استأجر رجلاً لينحت له طنبوراً أو بربطاً	١٣١
٢٢٤٣٨	استئجار الذمى مسلماً لبناء البيعة	١٣١
٢٢٤٣٩	الاستئجار على اللهو والمزامير والطبل	١٣٢
٢٢٤٤٠	استئجار الذمى من المسلم بيعة للصلوة فيها	١٣٢
٢٢٤٤١	استئجار المسلم بيتاً من المسلم ليحمله مسجداً صلى فيه المكتوبة والنافلة	١٣٢
٢٢٤٤٢	استئجار الذمى مسلماً يضرب لهم الناقوس	١٣٢
٢٢٤٤٣	استأجر مسلماً ليحمل له خمرأً	١٣٢
٢٢٤٤٤	استئجار الذمى بيتاً من المسلم لبيع الخمر فيه	١٣٣
٢٢٤٤٥	استئجار الذمى داراً من المسلم ليسكنها	١٣٣
٢٢٤٤٦	استئجار الذمى داراً من المسلم واتخذ فيها كنيسة	١٣٣
٢٢٤٤٧	منع أهل الذمة عن إحداث الكنائس	١٣٣
٢٢٤٤٨	استأجر كتاباً يقرأ فيه لايجوز	١٣٣
١٣٤	نوع: فى الاستئجار على الأفعال المباحة	
٢٢٤٤٩	دفع عبده إلى رجل ليقوم عليه أشهراً مسماً فى تعليم النسيج	١٣٤
٢٢٤٥٠	تعليم القرآن طاعة أو من فهم المتعلم	١٣٤
٢٢٤٥١	شروط على المعلم أن يقوم على ولده شهراً فى تعليم القرآن ..	١٣٤
٢٢٤٥٢	دفع المولى عبده إلى المعلم ولم يشترط كل واحد منهما على صاحبه الأجر ثم طالباً الأجر	١٣٤
٢٢٤٥٣	بناء المسألة المذكورة على العرف	١٣٥
٢٢٤٥٤	أراد دفع عبده إلى عامل سنة بأجر مسمى ، فأراد رب العبد أن يستوثق من الأستاذ	١٣٥
٢٢٤٥٥	استأجر سمساراً للشراء أو استأجر دلالاً للبيع	١٣٥
٢٢٤٥٦	أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك؟	١٣٥

٢٢٤٥٧	إذا فسد العقد وجب أجر المثل بعد الفراغ من العمل	١٣٦
٢٢٤٥٨	استأجر مدة معلومة للبيع والشراء	١٣٦
٢٢٤٥٩	قول الرجل لرجل: بيع هذا المتاع ولك درهم	١٣٦
٢٢٤٦٠	فى الدلال والسمسار يجب أجر المثل	١٣٦
٢٢٤٦١	دفع إلى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فماذا دفعه بينى وبينك ...	١٣٦
٢٢٤٦٢	مسألة أجرة السمسار وما يعطى المندى فى بيع المزايدة ...	١٣٧
٢٢٤٦٣	نسج النساج لرجل ثيابا فى كل سنة ويقاطعه عند السنة بالثلث	١٣٧
٢٢٤٦٤	قال للدلال: اعرض ضيعتى وبعها فباعها دلال آخر	١٣٧
٢٢٤٦٥	استأجر منادياً ينادى ببيع شيء بالمزايدة	١٣٧
٢٢٤٦٦	استأجر ليصيد له	١٣٨
٢٢٤٦٧	انفساخ البيع بعد أخذ الدلال دلالتة بعد البيع	١٣٨
٢٢٤٦٨	فى يد الدلال ثوب فقال لرجل: هذا ثوبى سرق منى	١٣٨
٢٢٤٦٩	ضل من رجل شيء فقال: من دلنى عليه فله درهم	١٣٨
٢٢٤٧٠	استأجر رجلا ليحتطب له	١٣٨
٢٢٤٧١	استأجر طبلا وذكر مدة	١٣٨
٢٢٤٧٢	استأجر طبيباً أو كحالاً وذكر مدة	١٣٨
٢٢٤٧٣	دفع حمولة إلى حمال ليحملها إلى بلدة كذا فسلمها إلى سمسار فحملها	١٣٨
٢٢٤٧٤	قول الرجل لغيره: اقتل هذا الذئب فلك درهم	١٣٩
٢٢٤٧٥	استأجر رجلا لهدم الجدار وبناء الحيطان	١٣٩
٢٢٤٧٦	استأجر رجلا ليزرى كدسه	١٣٩
٢٢٤٧٧	استئجار لبناء الحائط بالآجر والجص وسمى الآجر والجص، ولم يسم الطول والعرض	١٣٩
٢٢٤٧٨	استئجار رجلاً لبناء الحائط له بالربض	١٣٩
٢٢٤٧٩	استأجر رجلا لحفر البئر فى داره	١٤٠
٢٢٤٨٠	الأجير هل يستحق الأجر بقدر ما عمل؟	١٤٠
٢٢٤٨١	استأجر رجلا ليحفر له بئراً أو سراداباً	١٤٠

٢٢٤٨٢	شرط أن كل ذراع فى طين أو سهلة بدرهم	١٤٠
٢٢٤٨٣	استأجر لحفر البئر فظهر الماء قبل أن يبلغ منتهى المشروط..	١٤٠
٢٢٤٨٤	لو وجد الأرض رخوة من حيث يخاف التلف فهل يجبر؟...	١٤١
٢٢٤٨٥	استأجر رجلاً لحفر الحوض	١٤١
٢٢٤٨٦	استأجر رجلاً لحفر القبر	١٤١
٢٢٤٨٧	تعيين المستأجر مكانا يحفر فيه القبر فحفر فيه مكانا آخر ...	١٤١
٢٢٤٨٨	إن استأجر لحفر القبر، ولم يبين الطول والعرض والعمق....	١٤٢
٢٢٤٨٩	تسليم القبر بالتخلية أو بدفن الميت	١٤٢
٢٢٤٩٠	أجر القبر هل يكون من جميع المال؟	١٤٢
١٤٣	نوع: فى المتفرقات	
٢٢٤٩١	استئجار مائة ذراع من عقار إذا كان أكثر من ذلك	١٤٣
٢٢٤٩٢	استأجر الشرب ليسقى منه غنمه أو أرضه	١٤٣
٢٢٤٩٣	إجارة الأجام والأنهار للسبك	١٤٣
٢٢٤٩٤	إجارة المراعى	١٤٣
٢٢٤٩٥	استئجار المرعى لدوابه بعبد أو دراهم مسماة	١٤٣
٢٢٤٩٦	اتخذ مشرعة على شاطئ الفرات ليسقى منها السقاءون ويأخذ منه الأجر	١٤٤
٢٢٤٩٧	استأجر دابة ولم يسم ما يحمل عليها؟	١٤٤
٢٢٤٩٨	استئجار العبد ليبيع له ويشترى	١٤٤
٢٢٤٩٩	استئجار الدراهم أو الدنانير	١٤٤
٢٢٥٠٠	استئجار الحنطة أو الشعير	١٤٤
٢٢٥٠١	استئجار حجر الميزان	١٤٥
٢٢٥٠٢	استأجر حجراً ليزن به يوماً إلى الليل	١٤٥
٢٢٥٠٣	استأجر ألف درهم بدرهم كل شهر يعمل بها	١٤٥
٢٢٥٠٤	استئجار النخل أو الشجر	١٤٥
٢٢٥٠٥	استئجار السطح ليجفف ثيابه	١٤٥

٢٢٥٠٦	استئجار علو المنزل ليني عليه	١٤٥
٢٢٥٠٧	استأجر عبداً أو دابة على أن يكون علفهما على المستأجر ..	١٤٦
٢٢٥٠٨	استئجار الأرض للبناء واستئجار السطح ليبيت عليه شهراً ..	١٤٦
٢٢٥٠٩	جواز استئجار السطح للبيتوتة ..	١٤٦
٢٢٥١٠	آجر الوصى منزل اليتيم ..	١٤٦
٢٢٥١١	استأجر القاضي رجلاً ليقوم عليه فى مجلس القضاء شهراً بأجر مسمى	١٤٦
٢٢٥١٢	قضى القاضي لرجل بالقصاص فى النفس فاستأجر المقضى له رجلاً يستوفى ذلك ..	١٤٧
٢٢٥١٣	استأجر رجلاً شهراً ليعمل له فى بيته ..	١٤٧
٢٢٥١٤	استأجر الإمام رجلاً لقتل المرتد والأسارى ..	١٤٧
٢٢٥١٥	استئجار الأمير لقتل الأسير الحربى ..	١٤٧
٢٢٥١٦	قتل رئيس القوم فقال الأمير من جاء برأسه فله كذا ..	١٤٧
٢٢٥١٧	قول الأمير: من حفظ هذه المطمورة الليلة حتى يصبح فله كذا	١٤٨
٢٢٥١٨	استأجر سنوراً لأخذ الفارة ..	١٤٨
٢٢٥١٩	استئجار الكلب لحرس الدار أو القرد ليكنس البيت ..	١٤٨
٢٢٥٢٠	استئجار الدابة ليربطها على باب ..	١٤٩
٢٢٥٢١	استئجار تيساً للدلالة ليسوق به الغنم ..	١٤٩
٢٢٥٢٢	استئجار البقرة لشرب اللبن ..	١٤٩
٢٢٥٢٣	استئجار القلم للكتابة ..	١٤٩
٢٢٥٢٤	استئجار العبد و شرط على المستأجر طعامه ..	١٤٩
٢٢٥٢٥	استأجر سيفاً شهراً ليقلده ..	١٤٩
٢٢٥٢٦	استأجر قوما يحملون جنازة أو يغسلون ميتاً ..	١٥٠
٢٢٥٢٧	استئجار الأرض لنصف الشبكة فيها للصيد ..	١٥٠
٢٢٥٢٨	استئجار الأرض ليلبن منها ..	١٥٠
٢٢٥٢٩	استأجر سنجة أو ميزاناً ليزن بها ..	١٥٠

١٥١	الفصل السادس عشر: فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر
٢٢٥٣٠	١٥١ نفقة المستأجر على الآجر.....
٢٢٥٣١	١٥١ استأجر بيتاً ثم وقف الماء من السقف.....
٢٢٥٣٢	١٥١ إصلاح بئر الماء وبئر البالوعة والمخرج على من يكون؟....
٢٢٥٣٣	١٥١ انتقضت الإجارة وفي الدار تراب من كنسة.....
٢٢٥٣٤	١٥١ استأجر داراً فيها بئر ماء فهل له السقي من ماءها للوضو وغيره من غير الإذن؟
٢٢٥٣٥	١٥٢ في إجارة الحمام نقل الرماد والسرقيين على من يكون؟.....
٢٢٥٣٦	١٥٢ كان فسخ الإجارة بعد الحصاد فالارتفاع على من يكون؟..
٢٢٥٣٧	١٥٢ قول الرجل لغيره: أنفق على بناء دارى، ولم يقل على أن ترجع بذلك على
٢٢٥٣٨	١٥٣ استأجر رجلاً لضرب اللبن فالرسل والمبلن على من يكون؟.
٢٢٥٣٩	١٥٣ فى نسج الثوب الدقيق والسلك والإبرة على من يكون؟.....
٢٢٥٤٠	١٥٣ فى صبغ الثوب على من يكون الصبغ؟.....
٢٢٥٤١	١٥٣ إخراج الخبر من التنور على الخبّاز.....
٢٢٥٤٢	١٥٤ تكارى دابة للحمل فالإكاف والحبال والجوالق على من يكون؟
٢٢٥٤٣	تكارى دابة فحمل عليها دقيقاً وأراد المستأجر أن يحمل المكارى
١٥٤	ذلك فيدخله فى منزله.....
٢٢٥٤٤	١٥٤ سلك الخياط على من يكون؟.....
٢٢٥٤٥	١٥٤ استأجر ورقاً، وشرط عليه الحبر والبياض.....
٢٢٥٤٦	١٥٤ استأجر قصاراً فمن يحمل الثوب؟.....
٢٢٥٤٧	١٥٤ استأجر مكارياً على أن يحمل له حنطة على من يكون الجوالق والحبال؟
٢٢٥٤٨	١٥٥ بيان الفقيه عادة زمانه.....
٢٢٥٤٩	١٥٥ باع العنب فى الكرم على من قطف العنب ووزنه؟.....
٢٢٥٥٠	١٥٥ استقرض مختوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء؟
٢٢٥٥١	وقف الحمال فى الطريق اياماً حتى لزم صاحب الأحمال أجر
١٥٥	الاولعية كثيراً على من يكون أجرها؟.....

- ١٥٦ الفصل السابع عشر: فى الرجل يستأجر فيما هو شريك فيه
٢٢٥٥٢ استأجر أحد الشريكين نصف دابة صاحبه على أن يحمل نصيبه
من الطعام المشترك إلى موضع هكذا..... ١٥٦
- ١٥٦ استأجر أحدهما نصف سفينة صاحبه ليحمل الطعام المشترك إلى موضع كذا. ٢٢٥٥٣
١٥٦ كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فإنه لا يجوز .. ٢٢٥٥٤
٢٢٥٥٥ كل شيء لا يستحق به الأجرة إلا بإيقاع العمل فى العين المشتركة
فإذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجز..... ١٥٦
- ١٥٧ استأجر رجلين يحملان له الخشبة إلى منزله بدرهم فحملها أحدهما ٢٢٥٥٦
١٥٧ عبيدين بين اثنين فأجر أحدهما نصيبه من صاحبه..... ٢٢٥٥٧
١٥٧ استأجر قوماً يحفرون له سرداباً فعملوا إلا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر ٢٢٥٥٨
١٥٧ دفع أرضه إلى رجل مزارعة فجاء آخر وزرع الأرض متبرعاً.. ٢٢٥٥٩
١٥٧ صانعان أجر أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتركا فى ذلك العمل ٢٢٥٦٠
١٥٨ الشركة توهن الإجارة..... ٢٢٥٦١
١٥٨ تكارى داراً شهراً فأقام معه رب الدار فيها إلى آخر الشهر ... ٢٢٥٦٢
١٥٨ سكن المستأجر مع رب الدار فيها..... ٢٢٥٦٣
- ١٥٩ الفصل الثامن عشر: فى فسخ الإجارة بالعدر، وبيان ما يصلح عذراً وما لا يصلح
١٥٩ انفساخ الإجارة بالأعذار..... ٢٢٥٦٤
١٥٩ انفساخ الإجارة بخيار الشرط والعيب والعذر..... ٢٢٥٦٥
١٥٩ استقبح محمد قول من يقول: بأن الإجارة لا تنفسخ بالأعذار ٢٢٥٦٦
١٦٠ كل عذر يمنع المضى فى موجب العقد شرعاً تنتقض الإجارة ولا يحتاج إلى الفسخ ٢٢٥٦٧
١٦٠ استأجر دابة إلى بغداد لطلب غريمه ثم حضر الغريم ٢٢٥٦٨
١٦٠ من شرط القبض من المشايخ اختلفوا فيما بينهم ٢٢٥٦٩
١٦١ فى فسخ الإجارة فى أيام الفسخ لا تشترط حضرة صاحبه ولا علمه ٢٢٥٧٠
٢٢٥٧١ حدث فى العين المستأجرة عيب لا يوجب خللاً فى المنافع فهل
للمستأجر فسخ العقد؟..... ١٦١

٢٢٥٧٢	استأجر داراً وقبضها فسقط فيها حائط.....	١٦١
٢٢٥٧٣	استأجر داراً ثم سقطت الدار كلها.....	١٦٢
٢٢٥٧٤	قال بعضهم بانفساخ العقد بانهدام الدار.....	١٦٢
٢٢٥٧٥	وقال بعضهم: لا يفسخ العقد بانهدام الدار.....	١٦٢
٢٢٥٧٦	استأجر بيتاً فانهدم ثم بناه الآخر.....	١٦٢
٢٢٥٧٧	انهدمت الدار المستأجرة فبناها الآخر فأراد المستأجر أن يسكن بقية مدة الإجارة.....	١٦٢
٢٢٥٧٨	نقض الآخر الدار المستأجرة.....	١٦٢
٢٢٥٧٩	ينفسخ العقد بانهدام الدار ثم يعود بالبناء.....	١٦٣
٢٢٥٨٠	نقضت السفينة المستأجرة وصارت ألواحاً ثم ركبت وأعيدت سفينة.....	١٦٣
٢٢٥٨١	خروج المستأجر عن الدار بعذر.....	١٦٣
٢٢٥٨٢	استأجر غلاماً للخدمة في المصر ثم أراد أن يسافر.....	١٦٣
٢٢٥٨٣	كيف يقضى القاضى أنه يسافر؟.....	١٦٣
٢٢٥٨٤	أراد رب العبد أن يسافر.....	١٦٤
٢٢٥٨٥	أراد الآخر السفر والنقلة فهل يفسخ العقد فى العقار؟.....	١٦٤
٢٢٥٨٦	أراد المستأجر أن ينتقل إلى حرقة أخرى فهل يكون عذر الفسخ الإجارة؟.....	١٦٤
٢٢٥٨٧	استأجر حانوتاً فى السوق ثم لحقه دين وقام عن السوق....	١٦٤
٢٢٥٨٨	تهيأ للمستأجر العمل الثانى على ذلك الدكان.....	١٦٤
٢٢٥٨٩	الأجر وجد زيادة عن الأجرة.....	١٦٤
٢٢٥٩٠	استأجر دابة ليركبها إلى بغداد فبدل له الايخرج.....	١٦٥
٢٢٥٩١	رجل ساكن فى قرية استأجر أرضاً فى قرية أخرى بدله أن يتركها	
٢٢٥٩٢	ويزرع أرضاً أخرى فى قرية أخرى.....	١٦٥
٢٢٥٩٣	لحق الآخر دين قادم لاوفاء له إلا من ثمن الدار المستأجرة.....	١٦٥
٢٢٥٩٤	من له دار فى إجارة أراد أن ينقض الإجارة ويبيع داره.....	١٦٥
٢٢٥٩٥	أراد القاضى فسخ الإجارة لأجل الدين.....	١٦٥
٢٢٥٩٥	رفع الآخر الأمر إلى القاضى.....	١٦٦

- ٢٢٥٩٦ باع الآجر الدار بنفسه قبل أن يتقدمو إلى القاضى ثم تقد موا إليه ١٦٦
- ٢٢٥٩٧ إذا باع القاضى يبدأ بدين المستأجر من ثمنها ١٦٦
- ٢٢٥٩٨ احتاج المستأجر إلى مال الإجارة..... ١٦٦
- ٢٢٥٩٩ لو كانت أرضا وزرعها لم يفسخ بعذر الدين ١٦٧
- ٢٢٦٠٠ فى الإجارة الفاسدة إذا فسخ فللمستأجر أن يحبس حتى يأخذ ما عجل ١٦٧
- ٢٢٦٠١ انهدم منزل الآجر فأراد أن يسكن المنزل المستأجر ١٦٧
- ٢٢٦٠٢ تكارى إبلاً ثم بدا له أن يتكارى له بغلاً..... ١٦٧
- ٢٢٦٠٣ استأجر عبداً بمائة درهم ورطل من الخمر ثم أراد الآجر أن ينقض العقد بحكم الفساد ١٦٧
- ٢٢٦٠٤ استأجر منزلاً ثم أنه اشترى منزلاً وأراد أن يتحول إليه ويفسخ الإجارة ١٦٧
- ٢٢٦٠٥ استأجر الخياط غلاماً ليخيط معه فافلس وقام عن السوق... ١٦٨
- ٢٢٦٠٦ متى يتحقق الإفلاس للخياط؟..... ١٦٨
- ٢٢٦٠٧ استأجر حانوتاً للبيع فيه الطعام ثم بداله أن يقعد فى سوق الصيارفة ١٦٨
- ٢٢٦٠٨ استأجر أرضاً ليزرعها فغرقت الأرض ١٦٨
- ٢٢٦٠٩ استأجر عبداً للخدمة فمرض العبد ١٦٨
- ٢٢٦١٠ استأجر عبداً فأبقى ١٦٩
- ٢٢٦١١ وقعت الإجارة على دواب بعينها لحمل المتاع فماتت ١٦٩
- ٢٢٦١٢ مات الجمال فى بعض الطريق ١٦٩
- ٢٢٦١٣ ولادة امرأة يوم النحر قبل طواف الزيارة وأبى الجمال أن يقيم معها مدة النفاس ١٦٩
- ٢٢٦١٤ استأجر رجلاً ليعلمه حرفة كذا فى هذه السنة فمضى نصفها ولم يعلمه شيئاً ١٦٩
- ٢٢٦١٥ اشترى شيئاً وآجره من غيره ثم اطلع على عيب ١٧٠
- ٢٢٦١٦ آجرت المرأة نفسها ظئراً وهو مما يعاب بذلك ١٧٠
- ٢٢٦١٧ استأجر أرضاً ليزرع شيئاً سماه فزرعها وأصاب الزرع آفة ... ١٧٠
- ٢٢٦١٨ انتقص الماء عن الرحى ١٧٠
- ٢٢٦١٩ قل الماء ويدور الرحى ويطحن على نصف ما كان يطحن .. ١٧٠
- ٢٢٦٢٠ انقطع الماء عن الرحى فى بعض المدة..... ١٧٠

٢٢٦٢١	بيان أن الإجارة لا تنفسخ بانقطاع الماء عن الرحى.....	١٧٠
٢٢٦٢٢	يرفع عنه الآجر بحساب ما انقطع من الماء فى الشهر.....	١٧١
٢٢٦٢٣	من استأجر رحى ماء سنة فانقطع الماء بعد ستة أشهر فما هو الحكم؟	١٧١
٢٢٦٢٤	استأجر رحى الماء والماء جار ثم انقطع الماء.....	١٧١
٢٢٦٢٥	استأجر والماء منقطع وقال: أنا أصرف ماء نهري إليها.....	١٧١
٢٢٦٢٦	استأجر أرضاً وانقطع عنها شربها.....	١٧١
٢٢٦٢٧	فسد الزرع ولا يمكن اعادته.....	١٧٢
٢٢٦٢٨	إذن المستأجر الآجر يبيع أشجار الضيعة.....	١٧٢
٢٢٦٢٩	استأجر داراً وسكن مدة ثم ذهب خوفاً عن عسكر الخوازم فأجرها المالك غيره	١٧٢
٢٢٦٣٠	قال الآجر: ايس خانة را بفلان فروشم فقال بعه.....	١٧٢
٢٢٦٣١	استأجر عبداً فمرض العبد إلا أنه يعمل دون العمل الذى كان يعمل فى الصحة	١٧٢
٢٢٦٣٢	استأجر رجلاً لحفر البئر فلقى جبلاً.....	١٧٣
٢٢٦٣٣	استأجر رجلاً لحفر البئر وأراد الموضع، وشرط أن يحفرها	١٧٣
٢٢٦٣٤	عشرة أذرع كل ذراع بكذا فحفر ذراعاً ثم مات.....	١٧٣
٢٢٦٣٥	تكارى دابة فوجد لا تبصر بالليل.....	١٧٣
٢٢٦٣٦	استأجر أرضاً وزرعها فلم يجد ماء للسقى فيبس الذرع.....	١٧٣
٢٢٦٣٧	استأجر أرضاً ولملك ماء ليزرعها فخرّب النهر الأعظم فلم يستطع سقيها.	١٧٤
٢٢٦٣٨	استأجر أرضاً فانقطع ماء الأرض وماء المطر.....	١٧٤
٢٢٦٣٩	استأجر أرضاً فغرقت الأرض أن يزرعها ومضت المدة.....	١٧٤
٢٢٦٤٠	لو غرقت قبل أن يزرعها لا أجر عليه.....	١٧٤
٢٢٦٤١	استأجر أرضاً فزرعها فقل ماءها.....	١٧٤
٢٢٦٤٢	اختل الزرع بأن قل ماءه وانقطع.....	١٧٥
٢٢٦٤٣	استأجر أرضاً من أراضى الجبل فزرعها فلم يمطر ولم ينبت	
١٧٥	حتى مضت السنة ثم مطر ونبت.....	

٢٢٦٤٤	مات أحدهما قبل تمام المدة وفى الأرض زرع	١٧٥
٢٢٦٤٥	استأجر طاحونتين بالماء فى موضع	١٧٥
٢٢٦٤٦	استأجر خيمة وانكسر أوتادها	١٧٥
٢٢٦٤٧	استأجر رجلاً ليذهب بحمولته إلى موضع كذا فلما ذهب	
١٧٦	نصف الطريق بدا للمستأجر أن لا يذهب	
٢٢٦٤٨	أظهر المستأجر فى الدار شيئاً من أعمال الشيء فإنه يومر بالمعروف	١٧٦
٢٢٦٤٩	أخذ داره مأوى للصوص	١٧٦
٢٢٦٥٠	أمر رجلاً أن يستأجر دار فلان بعينه	١٧٦
٢٢٦٥١	استأجر حانوتاً سنة فظهر الحانوت إلى مسجد فمضت سنته	
١٧٦	وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد	
٢٢٦٥٢	استأجر رجلاً ليعمله هذا العمل فى هذه السنة فمضى نصفها ولم يعلم شيئاً	١٧٦
٢٢٦٥٣	استأجر اجيراً يوماً للعمل فى الصحراء فمطر ذلك اليوم	١٧٧
	الفصل التاسع عشر: فيما يكون فسخا فى	
١٧٨	الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا	
٢٢٦٥٤	موت من وقع له عقد الإجارة	١٧٨
٢٢٦٥٥	مات الأجر فسكن المستأجر	١٧٨
٢٢٦٥٦	آجر ملك الغير ومات الأجر قبل إجازة المالك	١٧٨
٢٢٦٥٧	فى عقد الفضولى يشترط لصحة الإجارة قيام أربعة أشياء ...	١٧٨
٢٢٦٥٨	هل تبطل الإجارة بجنون الآجر والمستأجر وارتدادهما؟	١٧٨
٢٢٦٥٩	وقوع الإجارة على شيء بعينه ثم هلاك ذلك	١٧٩
٢٢٦٦٠	كان المستأجر رجلين مات أحدهما	١٧٩
٢٢٦٦١	كان الآجر واحداً والمستأجر اثنين فادعى الآجر أحدهما ...	١٧٩
٢٢٦٦٢	هل تبطل الإجارة بموت المؤكل والوكيل ملك؟	١٧٩
٢٢٦٦٣	ملك المستأجر العين بميراث	١٧٩

٢٢٦٦٤	وقوع الإجارة على دابة بغير عينها وماتت في يد المستأجر	١٧٩
٢٢٦٦٥	موت أحد المستأجرين أو أحد الآجرين	١٨٩
٢٢٦٦٦	قال الآجر للمستأجر: بع المستأجر فقال هلا.....	١٨٠
٢٢٦٦٧	قال المستأجر للآجر: مال إجارة بده فقال روال باشد.....	١٨٠
٢٢٦٦٨	أخذ مال الإجارة من غير سابقة الطب في الإجارة الطويلة...	١٨٠
٢٢٦٦٩	طلب المستأجر مال الإجارة فقال الآجر: نعم	١٨٠
٢٢٦٧٠	قال طلب كنم اگر بيايم بدرهم	١٨٠
٢٢٦٧١	آجر داره ثم المستأجر آجرها من الآخر ثم مات المالك....	١٨١
٢٢٦٧٢	آجرها المستأجر من عبد رب الدار	١٨١
٢٢٦٧٣	بعث إلى الآجر فقال: سيم نقد شده است بيا وبگیر	١٨١
٢٢٦٧٤	استأجر من رجلين دارا مشتركا بينهما ودفع المفتاح إلى أحدهما وقبله..	١٨١
٢٢٦٧٥	في هذه المسألة روايتان	١٨١
٢٢٦٧٦	آجر داره ثم باعها قبل انقضاء المدة	١٨٢
٢٢٦٧٧	أجاز المستأجر البيع فما هو الحكم؟.....	١٨٢
٢٢٦٧٨	هل للمستأجر نقض البيع؟.....	١٨٢
٢٢٦٧٩	الإقرار بداره لرجل بعد ما آجرها	١٨٢
٢٢٦٨٠	باع الآجر المستأجر بغير رضا المستأجر	١٨٢
٢٢٦٨١	في المسألة روايتان	١٨٣
٢٢٦٨٢	أقر بداره لرجل بعد ما آجرها فهل يصح إقراره في حق نفسه وفي حق المستأجر؟	١٨٣
٢٢٦٨٣	آجر عبداً من آخر ثم اطلع على عيب	١٨٣
٢٢٦٨٤	باع الآجر المستأجر برضا المستأجر أو تفاسخا العقد وانتهت المدة والزرع بقل	١٨٣
٢٢٦٨٥	يترك الزرع بأجر إلى الاستحصاد والإدراك	١٨٣
٢٢٦٨٦	أبرأء المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعاوى ثم أدرك	
	الزرع ورفع الآجر الغلة ثم ادعى الغلة لنفسه.....	١٨٣
٢٢٦٨٧	كان الآجر الغلة ثم المستأجر أبرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغلة	١٨٣

٢٢٦٨٨	استأجر رجلاً شهراً ليعمل له عملاً معلوماً ثم أجره في خلال الشهر بعمل آخر	١٨٣
٢٢٦٨٩	في الإجارة الطويلة كتب في الصك أن لكل واحد منهما الفسخ في مدة الخيار	١٨٤
٢٢٦٩٠	نقض الأجر بناء الدار برضا المستأجر ثم جدد بناءها	١٨٤
٢٢٦٩١	فسخ الإجارة وقبض مال الإجارة وأجل في البعض	١٨٤
٢٢٦٩٢	باع الأجر المستأجر وبلغ الخبر إلى المستأجر فجاء إلى المشتري ..	١٨٤
٢٢٦٩٣	تفاسخ الإجارة ثم المستأجر أجرها من غيره	١٨٤
٢٢٦٩٤	فسخ القيم الإجارة مع المستأجر	١٨٤
٢٢٦٩٥	استأجر العبد المأذون شيئاً من اكسابه ثم حجر عليه	١٨٤
	الفصل العشرون: في إجارة الثياب والأمتعة والحلى والفسطاط وما أشبهها	١٨٥
٢٢٦٩٦	استعجار الثوب ليلبسه إلى الليل	١٨٥
٢٢٦٩٧	استأجر ثوباً يوماً ولم يبين الابس	١٨٥
٢٢٦٩٨	استأجر قميصاً ليلبسه إلى الليل فلم يلبسه ووضع في منزل حتى مضى اليوم ...	١٨٥
٢٢٦٩٩	استعجار المرأة درعاً لتلبسه أياماً معلومة	١٨٦
٢٢٧٠٠	لبس الليل كله فتخرق	١٨٦
٢٢٧٠١	كان الثوب ثوب بذلة فهل لها اللبس حالة النوم؟	١٨٦
٢٢٧٠٢	سرق الثوب منها	١٨٦
٢٢٧٠٣	استأجر قميصاً ليلبسه فيذهب إلى موضع كذا فلبسه في البيت ..	١٨٧
٢٢٧٠٤	استأجر فسطاطاً فهل له أن يواجر من غيره؟	١٨٧
٢٢٧٠٥	استأجر قبة لينصبها في بيته ويبيت فيها شهراً بخمسة دراهم	١٨٧
٢٢٧٠٦	شرط نصبها في دار فنصبها في دار أخرى من قبيلة أخرى في ذلك المص	١٨٧
٢٢٧٠٧	استأجر فسطاطاً يخرج به إلى مكة يستظل به	١٨٧
٢٢٧٠٨	استأجر فسطاطاً يخرج به إلى مكة ذاهباً وجائياً ويحج به ويخرج في يوم كذا	١٨٧
٢٢٧٠٩	اختلاف الأجر والمستأجر في مقدار الانتفاع	١٨٨

- ٢٢٧١٠ أخرجهما مع نفسه ولم ينصبها مع الإمكان ١٨٨
- ٢٢٧١١ أو قد نارا فى الفسقاط فافسد أو احترق ١٨٨
- ٢٢٧١٢ خلف المستأجر الفسقاط فى بيته و خرج بنفسه ١٨٩
- ٢٢٧١٣ دفع المستأجر الفسقاطا إلى أجنبى ليدفعه إلى صاحبه فدفعه ١٨٩
- ٢٢٧١٤ دفع المستأجر الفسقاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصبا.. ١٨٩
- ٢٢٧١٥ استأجر بصرى و كوفى فسقاطاً من الكوفة إلى مكة ذاهبا
وجائيا واختلفا وأراد كل واحد أن يذهب بالفسقاط معه... ١٨٩
- ٢٢٧١٦ ذهب به الكوفى الكوفة بغير أمر البصرى فما هو الحكم؟... ١٩٠
- ٢٢٧١٧ مسألة وجوب الضمان على الكوفى ١٩٠
- ٢٢٧١٨ لم يرغب الكوفى فى إجارة ذلك ليوأجر من غيره إن وجد... ١٩١
- ٢٢٧١٩ تكارى فسقاطاً من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائياً ثم خرج منه إلى مكة ورجع ١٩١
- ٢٢٧٢٠ استئجار حلى الذهب وحلى الفضة بالفضة ١٩١
- ٢٢٧٢١ الحد الفاصل بين الإمساك للحفظ والإمساك للاستعمال ... ١٩١
- ٢٢٧٢٢ تسورت بالخلخال أو تعمم بالقميص فهل يعد هذا حفظاً؟.. ١٩١
- ٢٢٧٢٣ فساد المستأجر بحيث لا يمكن الانتفاع به ١٩٢
- الفصل الحادى والعشرون: فى إجارة
- ١٩٣ لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر
- ٢٢٧٢٤ دفع ثوبا إلى خياط فقطعه ومات قبل أن يخيطه ١٩٣
- ٢٢٧٢٥ استأجر دابة يذهب بها إلى منزله ثم بداله غير ذلك فردها... ١٩٣
- ٢٢٧٢٦ خاط ثوب رجل ففتقه رجل قبل قبض رب الثوب ١٩٣
- ٢٢٧٢٧ خاطه فى دار صاحب الثوب فما هو الحكم؟..... ١٩٣
- ٢٢٧٢٨ حمل المكارى فى بعض الطريق فخوفه فرجع وعاد الحملة إلى الموضع الأول . ١٩٣
- ٢٢٧٢٩ حمل الملاح الطعام إلى الموضع المسمى فضربت الريح السفينة
وردها إلى مكان العقد..... ١٩٤
- ٢٢٧٣٠ أكثرى بغلا إلى موضع وسار بعض الطريق فجمع فرده إلى موضعه ١٩٤

- ٢٢٧٣١ استأجر رجلاً ليحيىء بعياله من البصرة فذهب فوجد بعضهم ميتاً وجاء بمن بقى ١٩٤
- ٢٢٧٣٢ بيان تاويل المسألة..... ١٩٤
- ٢٢٧٣٣ استأجر رجلاً ليذهب بكتابه إلى البصرة ويحيىء بجوابه فوجد فلاناً ١٩٤
- ١٩٥ قد مات فرد الكتاب إلى المرسل..... ١٩٥
- ٢٢٧٣٤ شرط على المستأجر المحيىء بجوابه أو لم يشترط عليه المحيىء بجوابه ١٩٥
- ٢٢٧٣٥ وجد المرسل إليه ودفع الكتاب فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب ١٩٥
- ٢٢٧٣٦ استأجر ليذهب بطعامه إلى فلان فلم يجد فلاناً فردته..... ١٩٥
- ٢٢٧٣٧ الأجير يستحق الأجر على المرسل..... ١٩٦
- ٢٢٧٣٨ تكارى سفينة على أن يذهب بها إلى موضع كذا ويحمل عليها ١٩٦
- ١٩٦ كذا فيحيىء بها فلم يجد ذلك الشيء..... ١٩٦
- ٢٢٧٣٩ استأجر دابة ليذهب بها إلى المدائن ويحمل عليها طعاماً فلم يجد الطعام ١٩٦
- ٢٢٧٤٠ استأجر أجراً لقلع الشجرة وذهب بهم إليها ثم البائع والمشتري ١٩٦
- ١٩٧ تقايلا البيع فى الشجرة..... ١٩٧
- ٢٢٧٤١ استأجر رجلاً لحمل الطعام من قريته إلى منزله فى المصر فذهب ولم يجد الطعام ١٩٧
- ٢٢٧٤٢ استأجر ليأتى له بالطعام والعلف من بعض المطامير فذهب فلم ١٩٧
- ١٩٧ يجد فيها طعاماً ولا علماً..... ١٩٧
- ٢٢٧٤٣ لم يسم المظمورة للأجير فما هو الحكم؟..... ١٩٧
- ٢٢٧٤٤ اكترى دابة إلى بلدة ليحمل حمولاته فقال المكارى: ذهبت ١٩٧
- ١٩٧ فلم أجد الحمل..... ١٩٧
- ٢٢٧٤٥ استأجر دابة لحمل الدقيق من الطاحونة فذهب فلم يجد الحنطة مطحونة ١٩٧
- ٢٢٧٤٦ استأجر رجلاً ليذهب إلى موضع كذا ويدع فلاناً فذهب فلم يجد فلاناً.. ١٩٨
- الفصل الثانى والعشرون: فى بيان التصرفات التى
- ١٩٩ يمتنع المستأجر عنها والتى لا يمتنع وفى تصرفات الآجر . ١٩٩
- ٢٢٧٤٧ استأجر داراً فله وضع متاعه وربط دوابه..... ١٩٩
- ٢٢٧٤٨ هل للآجر أن يدخل دابته الدار المستأجرة؟..... ١٩٩

٢٢٧٤٩	هل لمستأجر الدار بناء الرحى فيها؟.....	١٩٩
٢٢٧٥٠	للمستأجر أن لا يصنع فيها ما يوهن بناء الدار.....	١٩٩
٢٢٧٥١	أقعد المستأجر فى البيت قصارا فانهدم شيء من البناء.....	٢٠٠
٢٢٧٥٢	اختلاف الآجر والمستأجر فى ذلك.....	٢٠٠
٢٢٧٥٣	استأجرا حانوتاً على أن يقعد أحدهما حدادا والآخر قصاراً..	٢٠٠
٢٢٧٥٤	استأجر داراً على أن يقعد فيها حداداً فأراد أن يقعد فيها قصاراً...	٢٠٠
٢٢٧٥٥	تكارى منزلاً على أن يسكن فيها فلم يسكنها وجعل فيها طعاماً	٢٠٠
٢٢٧٥٦	استأجر داراً وحفر فيها بئراً للوضو فعطب فيها إنسان.....	٢٠١
٢٢٧٥٧	اشتري مشجرة وقطعها واستأجر أرضاً ليضع فيها.....	٢٠١
٢٢٧٥٨	استأجر حانوتاً من رجل وحانوتاً آخر من رجل آخر فنقب أحدهما إلى الآخر	٢٠١
٢٢٧٥٩	تكارى منزلاً من رجل فخرج الرجل منه وخلف أهله فاكتروا منه بيتاً وأنزلوا رجلاً بغير أمره فانهدم ذلك البيت.....	٢٠١
٢٢٧٦٠	هل يضمن الأهل والساكن؟.....	٢٠١
٢٢٧٦١	تكارى منزلاً ولم يسم ما يعمل فيه فأقعد فيه حداداً أو قصاراً	٢٠١
٢٢٧٦٢	ربط المستأجر دابته على باب الدار فضربت إنسان فمات ..	٢٠٢
٢٢٧٦٣	أعار داره من رجل ثم المعير ربط دابته على باب البيت فضربت إنساناً....	٢٠٢
٢٢٧٦٤	تكارى داراً فيها بئر فأمر الآجر بإخراج التراب منها فألقى التراب فى صحن الدار فطلب به إنسان.....	٢٠٢
٢٢٧٦٥	استكرى رجلان بيتين فعمل كل واحد وأعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم.....	٢٠٢
٢٢٧٦٦	استأجر الرجلان حانوتاً فأقعد أحدهما الأجرء بحانوت مع نفسه وأبى صاحبه	٢٠٢
٢٢٧٦٧	أراد أحدهما أن يبنى فى وسط الحانوت بناء.....	٢٠٣
٢٢٧٦٨	استأجر دابة فأراد المكارى أن يضع عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر	٢٠٣
٢٢٧٦٩	هل للمستأجر أن يعير ويودع ويؤاجر؟.....	٢٠٣

٢٢٧٧٠	أعطى المستأجر رهناً لغريمه	٢٠٣
٢٢٧٧١	قلع شجرة من صنعة المستأجر	٢٠٣
٢٢٧٧٢	جواز أخذ أجرة الحمام والحمام	٢٠٤
٢٢٧٧٣	استأجر حماماً شهوراً معلومة بأجر معلوم	٢٠٤
٢٢٧٧٤	شرط المرممة على المستأجر	٢٠٥
٢٢٧٧٥	أمر رب الدابة أن ينفق على دابته ببعض الأجرة	٢٠٥
٢٢٧٧٦	بيان الحيلة فى مسألة الحمام	٢٠٥
٢٢٧٧٧	امتلاء مسيل ماء الحمام	٢٠٥
٢٢٧٧٨	شرط على المستأجر نقل الرماد والسرقيين	٢٠٥
٢٢٧٧٩	استأجر حمامين فانهدم أحدهما	٢٠٦
٢٢٧٨٠	انهدام أحدهما بعد القبض	٢٠٦
٢٢٧٨١	استأجر حماماً وانهدام بيت منه	٢٠٦
٢٢٧٨٢	استأجر الحمام فانكسر القدر	٢٠٦
٢٢٧٨٣	استأجر عبداً وحماماً وقبضهما ومات العبد	٢٠٦
٢٢٧٨٤	استأجر رحي بالبيت الذى هو فيه ومتاعها بعشرة كل شهر ثم طحن فيها بثلاثين فربح عشرين هل تطيب له الزيادة؟	٢٠٦
٢٢٧٨٥	استأجر رحي ماء بيئتها وأدواتها	٢٠٧
٢٢٧٨٦	استأجر طاحونة فاحتاج إلى الكرى	٢٠٧
٢٢٧٨٧	استأجر موضعاً على نهر لينى بيتاً ويتخذ عليه رحي	٢٠٧
٢٢٧٨٨	هل يسقط الأجر بحساب ما انقطع من الماء؟	٢٠٧
٢٢٧٨٩	استأجر رحي ماء لطحن الحنطة فطحن غيرها	٢٠٨
٢٢٧٩٠	طاحونة بين اثنين استأجر نصيب كل واحد مستأجر على حدة	
٢٢٧٩١	ثم أنفق أحدهما فى مرمتها باذن الآخر	٢٠٨
٢٢٧٩١	استأجر رحي ماء من رجل وبيتاً من آخر وبغيراً من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة	٢٠٨

- ٢٢٧٩٢ قول الرجل: بع عبدى ليكون الثمن بينى وبينك ٢٠٨
- ٢٢٧٩٣ كان لرجل بيت ونهر ورحى ومتاعها فانكسر الحجر الاعلى فنصب رجل مكانه حجرا بغير أمر صاحبه ٢٠٩
- ٢٢٧٩٤ بنى على نهر بيتا ونصب رحى بغير رضا صاحب النهر ٢٠٩
- ٢٢٧٩٥ أجر بيتا فيه رحى فهل له أن يقلع رحاه؟ ٢٠٩
- ٢٢٧٩٦ أراد رب الرحى أن يستوثق من المستأجر حتى لا يسقط الأجر بانقطاع الماء ٢٠٩
- ٢١٠ الفصل الرابع والعشرون: فى الكفالة بالأجر وبالمعقود عليه
- ٢٢٧٩٧ جواز الكفالة والحوالة بالأجر ٢١٠
- ٢٢٧٩٨ اختلاف الأجر والكفيل والمستأجر فى مقدار الأجر ٢١٠
- ٢٢٧٩٩ استأجر داراً بخدمة عبد شهراً وكفل بالعبد إنسان لصاحب الدار ٢١٠
- ٢٢٨٠٠ استأجر محملاً إلى مكة وكفل له رجل بالحمولة فالمسألة على وجهين ٢١١
- ٢٢٨٠١ استأجر داراً ليسكنها فكفل رجل بالوفاء بالسكنى ٢١١
- الفصل الخامس والعشرون: فى الاختلاف الواقع بين
- ٢١٢ الآجر والمستأجر وفى الدعاوى والخصومات وإقامة البيئات
- ٢٢٨٠٢ اختلاف الشاهدين فى الأجر ٢١٢
- ٢٢٨٠٣ اختلاف الشاهدين فشهدا أحدهما بالركوب والآخر بالحمل ٢١٢
- ٢٢٨٠٤ دعوى الرجل اكترأ دابتين بأعيانهما إلى بغداد بعشرة دراهم ٢١٣
- ٢٢٨٠٥ اختلاف الأجر والمستأجر فى الإجارة والإعارة ٢١٣
- ٢٢٨٠٦ اكترى دابة إلى بغداد ثم قال: اعرتنيها ٢١٣
- ٢٢٨٠٧ اكترى دابتين إحداهما إلى الحيرة والأخرى إلى القادسية فنفت إحداهما واختلفا ٢١٤
- ٢٢٨٠٨ دفع ثوبا إلى خياط واختلفا فى تسمية الأجر وعدم تسمية .. ٢١٤
- ٢٢٨٠٩ دعوى الرجل باستئجار الدار سنة أحد عشر شهراً بدرهم وشهراً بتسعة ٢١٥
- ٢٢٨١٠ إقامة الرجل بينة على استئجار الدار شهرين بعشرة دراهم ... ٢١٥
- ٢٢٨١١ قول الرجل: منك هذا الشهر بعشرة دراهم ٢١٥
- ٢٢٨١٢ رجل فى يده دار سكنها شهراً فأقام رجلان كل واحد بينة ٢١٥
- ٢١٥ أنها داره آجرها منه ٢١٥

٢٢٨١٣	إقامة البيئة على أنه أجر هذا من هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر	٢١٥
٢٢٨١٤	دعوى الرجل أنه استأجر ليمسك متاعه فى سفينة إلى خوارزم بعشرة دراهم	٢١٦
٢٢٨١٥	اختلاف رب الثوب والصباغ فى الأجر بعد الفراغ من العمل	٢١٦
٢٢٨١٦	يزيد الصبغ فى قيمة الثوب نصف درهم فما هو الحكم؟....	٢١٦
٢٢٨١٧	كل عامل ليس لعمله أثر فى العين فهو كذلك	٢١٦
٢٢٨١٨	اختلاف رب الثوب والصباغ فى أصل الأجر	٢١٧
٢٢٨١٩	اختلاف رب الثوب والقصار فى أجر الثوب	٢١٧
٢٢٨٢٠	اختلفا فى الأجر بعد مضيء مدة الإجارة وبلوغ الغاية التى استأجر إليها.	٢١٧
٢٢٨٢١	اختلفا فى جنس الأجر أو صفته	٢١٧
٢٢٨٢٢	دعوى الأجر فضلا فيما يستحقه من الأجر ودعوى المستأجر فضلا	
٢١٨	فيما يستحقه من المنفعة	
٢٢٨٢٣	اختلافهما فى الأجرة فى النوعين	٢١٨
٢٢٨٢٤	مسألة التحالف بينهما وإقامة البيئة	٢١٨
٢٢٨٢٥	أمر رجلاً ببيع عين فباعه ثم اختلفا	٢١٨
٢٢٨٢٦	قول رب الثوب: أمرتك أن تقطعه قباء وقول الخياط: أمرتنى أن اقطعه قميصاً..	٢١٩
٢٢٨٢٧	دفع شبهاً ليضربه طستاً فضرب به كوزاً فارسياً	٢١٩
٢٢٨٢٨	أمر أن تنزع ضرباً له بأجر فنزع ثم اختلفا	٢١٩
٢٢٨٢٩	قلع ما أمره ولكن سن آخر متصل به سقط	٢١٩
٢٢٨٣٠	دفع إلى نذاف قباء ليندف عليه من قطن نفسه	٢٢٠
٢٢٨٣١	دفع ثوباً ليندف عليه قطناً وأمر أن يزيد من عنده ما رأى ثم اختلفا ...	٢٢٠
٢٢٨٣٢	اختلاف رب الثوب والنذاف فيما أمر به	٢٢٠
٢٢٨٣٣	دفع ثوباً إلى خياط ليقطعه قباء ودفع إليه البطانة والقطن	٢٢١
٢٢٨٣٤	أعطى متاعاً لحمله من موضع إلى موضع ثم اختلفا	٢٢١
٢٢٨٣٥	قال الحمال: هذا أطعامك بعينه وقال: رب الطعام كان طعامى أجود من هذا	٢٢١
٢٢٨٣٦	جاء الحمال شعيراً وقال رب الطعام: كان حنطة	٢٢١

٢٢١	قال رب الثوب: ليس هذا ثوبى والقصار يقول: هو هذا	٢٢٨٣٧
٢٢٢	الآجر وجد بالآجر عيباً وأراد أن يرده فالمسألة على وجهين	٢٢٨٣٨
٢٢٢	إقرار الآجر بقبض الجياد ثم رده بالعيب	٢٢٨٣٩
٢٢٢	استأجر فامى بيتاً فباع فيه زماناً ثم خرج منه واختلفا فيما فيه الرفوف وأشباهه...	٢٢٨٤٠
٢٢٢	اختلفا فيما يحدثه الصناعات فى العرف والعادة دون الأجر ...	٢٢٨٤١
٢٢٢	اختلاف رب الدار والمستأجر فى بناء الدار	٢٢٨٤٢
٢٢٣	اختلافهما فى الجص أو فى السترة أو فى التنوير	٢٢٨٤٣
٢٢٣	خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فى ما فى الدار	٢٢٨٤٤
٢٢٣	كان فى الدار كوارت نحل أو حمامات فلمن تكون؟	٢٢٨٤٥
	باع المستأجر سكنى الحانوت وقبضه المشتري فجاء صاحبه	٢٢٨٤٦
٢٢٣	واستحق السكنى من يد المشتري فالمسألة على وجهين ...	٢٢٨٤٧
٢٢٣	انهدام بيت من الدار واختلاف الآجر والمستأجر فى نقضه ..	٢٢٨٤٨
٢٢٤	اختلاف رب الدار والمستأجر فى مقدار ما أنفق المستأجر فى البناء	٢٢٨٤٩
٢٢٤	كان على باب مصرعان أحدهما ساقط والآخر معلق واختلفا فى الساقط	٢٢٨٥٠
٢٢٤	تكرارى منزلاً وفى الدار ساكن فأدخله فى الدار ثم اختلفا فى تفرغ الدار	٢٢٨٥١
٢٢٥	قال المستأجر: لما طلب رب البيت الأجر اعترضته أو اسكنتيه بغير أجر	٢٢٨٥٢
٢٢٥	تكرارى منزلاً على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم ومؤنتهم مادام فى الدار	٢٢٨٥٣
٢٢٥	تكرارى داراً شهراً فسكنها يوماً أو يومين ثم تحول إلى دار أخرى	٢٢٨٥٤
٢٢٦	استأجر داراً شهراً فسكنها شهرين	٢٢٨٥٥
	تكرارى بيتاً على أن يسكنها شهراً فأعطاه المفتاح وقال المستأجر	٢٢٨٥٦
٢٢٦	بعد مضي الشهر: لم أقدر على فتحه وقال الآجر: بل قدرت ..	٢٢٨٥٧
٢٢٦	أقام الآجر والمستأجر جميعاً البيئة	٢٢٨٥٨
	دعوى الرجل بأخذ الدار من ذى اليد شهراً بعشرة وجاء آخر	٢٢٨٥٩
٢٢٦	وأقام البيئة كذلك	٢٢٨٦٠
٢٢٧	مستأجر الدار ادعى شراءها	٢٢٨٦١

- ٢٢٨٥٩ آجر حانوتا ودفع المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه
- ٢٢٧ وضل المفتاح أياماً ثم وجده
- ٢٢٨٦٠ قول المستأجر لرب الدار: إنك كنستها وكان لى فيها دراهم فألقيتها مع التراب
- ٢٢٧ اختلاف الآجر والمستأجر فى مقدار الحمام
- ٢٢٨٦٢ استئجار المرأة حلياً لتلبسه يوماً إلى الليل
- ٢٢٨٦٣ دعوى الرجل أن الدار غصب منه
- ٢٢٨٦٤ اختلاف رب الدابة والمستأجر من الكوفة إلى بغداد ومن الكوفة إلى القصر
- ٢٢٨٦٥ استأجر دابة من آخر ودفعها إليه بغير سرج ولالحام
- ٢٢٨٦٦ تكارى ثلث دواب من بغداد إلى مدينة الرى بأعابنها
- ٢٢٨٦٧ باع المكارى هذه الدواب فجاء المستكرى وأراد إقامة البينة على اجارته
- ٢٢٨٦٨ كان المكارى غائباً فبينة المستأجر تقبل
- ٢٢٨٦٩ كان الذى فى يده الدابة مستأجر أو مستعيراً وصدقه المستكرى فلاتقبل بينته
- ٢٢٨٧٠ كان المكارى غائباً فبينة المستأجر الأول لاتقبل فى هذه الحالة
- ٢٢٨٧١ استأجر دابة إلى واسط وقال المكارى: استكر على غلاماً يتبعك وأجره على ..
- ٢٢٨٧٢ استأجر دابة ذاهباً وجائياً فمات المكارى فى الطريق
- ٢٢٨٧٣ استأجر دابة من رجلين إلى بغداد ذاهباً وجائياً فقال أحدهما
- ٢٢٨٧٤ إقام المكاريان جميعاً البينة
- ٢٢٨٧٥ قال أحدهما: اكرينا إلى المدائن وقال الآخر إلى بغداد واتفقوا على
- ٢٢٨٧٦ استأجر الرجلان دابة وقال أحدهما: اكرينا إلى الكوفة وقال الآخر: إلى مكة
- ٢٢٨٧٧ إقامة كل واحد منهما بينة على ما ادعاه
- ٢٢٨٧٨ استأجر غلاماً ليذهب له بكتاب إلى بغداد فاختلف المستأجر
- ٢٢٨٧٩ تكارى دابة ولم يسم بغلاً أو حمراً فجاءه بحمار واختلفا ..

- ٢٢٨٨٠ تكارى دابة من الكوفة إلى فارس وسمى مدينة معلومة واختلفا فى النقد
- ٢٢٨٨١ استأجر دابة إلى الحيرة ثم اختلفا فى الذهاب إلى الحيرة
- ٢٢٨٨٢ ركب دابة رجل إلى الحيرة فادعى انه أعارها وقال صاحبها: بل اكتريتها
- ٢٢٨٨٣ وقع الاختلاف بين المستأجر وصاحب الرحى فالمسألة على وجهين
- ٢٢٨٨٤ استأجر رحى ماء فانكسر أحد الحجرين
- ٢٢٨٨٥ تكارى من غيره إبلاً مسماة من الكوفة إلى مكة ثم اختلفا فى الخروج
- ٢٢٨٨٦ متى وقع التنازع بين اثنين لم يصرف أحدهما حجة على الآخر
- ٢٢٨٨٧ استأجر الرجلان دابة من الرى إلى الكوفة فلما ذهبا إلى الكوفة
- ٢٣٥ اختصما عند القاضى
- ٢٢٨٨٨ باعا الدابة بأمر القاضى وقف القاضى الثمن فى أيديهما
- ٢٢٨٨٩ اكترى دابة إلى الكوفة فلما بلغا الكوفة بدأ أحدهما أن يرجع إلى بغداد
- ٢٢٨٩٠ أجمعا على شيء فالقاضى يتركهما وما أجمعا عليه
- ٢٢٨٩١ دفع ثوبا إلى قصار فقال القصار: هذا ثوبك وقال دافع الثوب: ليس هذا ثوبى
- ٢٢٨٩٢ لو كان هذا فى القطع والخياط فما هو الحكم؟
- ٢٢٨٩٣ قال القصار: هذا ثوبك وقال رب الثوب: ليس هذا ثوبى فأخذه ويراه عوضا عن ثوبه
- ٢٢٨٩٤ دفع إلى القصار ثوباً وهو ادعى رد ذلك على الدافع فما هو الحكم؟
- ٢٢٨٩٥ استأجر عبداً سنة فلما مضى نصفها جحد أن يكون استأجره
- ٢٢٨٩٦ قلت لمحمد كيف تجمع الأجر والضمان؟
- ٢٢٨٩٧ تكاراه على أن يحمل له مملوك فادعى أنه مات
- ٢٢٨٩٨ استأجر عبداً شهراً فقبضه فى أول الشهر ثم جاء فى آخر الشهر والعبد مريض
- ٢٢٨٩٩ أجر رجلاً داراً فاستحقها رجل ببينة قامت له على الدار
- ٢٢٩٠٠ كان الأجر بنى فى الأرض بناء ثم أجزها مبنية
- ٢٢٩٠١ قال رب الأرض: أمرتك أن تزرع فزرعت بأمرى وقال المزارع:
- ٢٣٨ غصبتها وزرعها لنفسى
- ٢٢٩٠٢ استأجر ضياعاً بعضها مزروعة وبعضها فارغة

٢٢٩٠٣	قال الأجر: أجرتها وكانت مشغولة وقال المستأجر: كانت فارغة	٢٣٩
٢٢٩٠٤	أرسل صاحب الكرايس إلى قصار رسولاً ليسرد ثيابه الأربعة فاتى به فاذا هو ثلثة	٢٣٩
٢٢٩٠٥	استأجر دابة وذهب إلى سمرقند فجاء آخر وادعاه لنفسه	٢٣٩
٢٢٩٠٦	دعوى الرجل إني استأجرت الدار التى فى يدك من فلان قبل أن تستأجرها	٢٣٩
٢٢٩٠٧	قال الأمر لدلال: أمرتك أن تبيع بغير أجر وقال الدلال: بل بعت بالأجر	٢٤٠
٢٤١	الفصل السادس والعشرون: فى استئجار الدواب	٢٤١
٢٢٩٠٨	جواز استئجار الدواب للركوب والحمل	٢٤١
٢٢٩٠٩	استأجر دابة وقبضها فهل له اجارتها؟	٢٤١
٢٢٩١٠	تكارى من رجل إبلا مسماة بغير عينها	٢٤١
٢٢٩١١	استأجر عبد للخدمة لابعينه	٢٤٢
٢٢٩١٢	استأجر دابة فدفع إليه رب الدابة وخلقى بينه وبينها	٢٤٢
٢٢٩١٣	استأجر دابة من سمرقند إلى بخارى	٢٤٢
٢٢٩١٤	تكارى دابة و من الفرات إلى جعفى	٢٤٢
٢٢٩١٥	تكارى دابة إلى السهلة	٢٤٢
٢٢٩١٦	تكارى دابة إلى موضع معلوم على أن يرجع فى يومه ذلك فلم يرجع إلى خمسة أيام	٢٤٢
٢٢٩١٧	استأجر دابة ليحمل عليها مائة من فمرضت فلم تطق إلا	٢٤٢
٢٤٣	خمسين فحمل عليها	٢٤٣
٢٢٩١٨	استأجر دابة إلى مكان معلوم بعينه ولم ينقلها إلى ذلك المكان وقد استعملها	٢٤٣
٢٢٩١٩	استأجر دابة ليقطع بها فأمسكها وقد ورم بطنها	٢٤٣
٢٢٩٢٠	تكارى دابتين على أن يحمل عليها عشرين مختوما فحمل على كل	٢٤٣
٢٢٩٢١	واحدة عشرة مختاتيم	٢٤٣
٢٢٩٢٢	تكارى قوم مسماة إلا على أن المكارى يحمل عليه من مرض منهم	٢٤٣
٢٢٩٢٣	إجارة الرجل دابة إلى الجبانة	٢٤٣
٢٢٩٢٤	إجارة الرجل دابة إلى الجنابة	٢٤٤
٢٢٩٢٥	تكارى من الكوفة إلى الحيرة ذاهبا وجائيا له أن يبلغ أهله بالكوفة إذا رجع	٢٤٤

٢٢٩٢٥	تكارى على دخول عشرين يوماً إلى موضع كذا فأدخل المكارى
٢٤٤	فى خمس وعشرين يوماً.....
٢٢٩٢٦	استأجر بغيراً من الكوفة إلى مكة ذاهباً وائياً ثم مات بعد قضاء المناسك
٢٢٩٢٧	بيان تخريج هذه المسألة.....
٢٢٩٢٨	مات بعد قضاء المناسك والرجوع إلى مكة.....
٢٢٩٢٩	اشترط الممر على المدينة فى الإياب.....
٢٢٩٣٠	استأجر دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بداله حاجة ركبها
٢٢٩٣١	تكارى دابة على أن يركب مع فلان فحبسها من الغد إلى انتصاف النهار ثم بدا له أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر.....
٢٢٩٣٢	تكارى دابة إلى الكوفة ليركبها إلى مكة كان له أن يبلغ بها منزله
٢٢٩٣٣	استأجر دابة فله أن يركبها.....
٢٢٩٣٤	استأجر دابة يحمل عليها فحمل عليها رجلاً.....
٢٢٩٣٥	استأجر دابة يطحن عليها ولم يسم كم يطحن عليها كل يوم
٢٢٩٣٦	استأجر ثوراً لطحن عشرة أقدرة فطحن أحد عشر فقيزا فعطب
٢٢٩٣٧	استأجر دابة ليطحن بها ويين ما يطحن.....
٢٢٩٣٨	اكترى إبلاً إلى بغداد فاختلفا فى وقت الخروج.....
٢٢٩٣٩	اكترى إبلاً من بخارى إلى بغداد للحج ثم اختلفا فى وقت الخروج من بخارى
٢٢٩٤٠	اكترى إبلاً من الكوفة إلى مكة للحج ذاهباً وجائياً كان له أن يركبها يوم التروية وعرفة والنحر وثلاثة أيام للتشريق.....
	الفصل السابع والعشرون: فى مسائل الضمان بالخلاف
٢٤٨	والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك
٢٢٩٤١	استأجر حماراً بسرج فنزع ذلك السرج وأسرجه بسرج....
٢٢٩٤٢	استأجر دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها شعيراً.....
٢٢٩٤٣	استعار دابة ليحمل عليها كذا منّا من الحنطة فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير.....

٢٢٩٤٤	استأجر دابة للحمل عليها عشرة أفقرة شعير فحمل عليها خمسة أفقرة حنطة	٢٤٨
٢٢٩٤٥	سمى نوعاً أو قدراً يحمل على الدابة	٢٤٩
٢٢٩٤٦	استأجر دابة لحمل الشعير فحمل في أحد الجوالقين شعيراً وفي	
٢٤٩	الآخر حنطة فعطبت	٢٤٩
٢٢٩٤٧	استأجر لحمل الحنطة فحمل عليها لبناً أو رملاً	٢٤٩
٢٢٩٤٨	استأجر لحمل القطن أو الحطب فحمل عليها حنطة	٢٥٠
٢٢٩٤٩	حمل الأكسية أو الطيالة مكان ثوب الرطي	٢٥٠
٢٢٩٥٠	حمل زاملة مكان المحمل	٢٥٠
٢٢٩٥١	استأجر لحمل عشرة مخاتيم الحنطة فحمل عليها أحد عشر مختوماً فعطبت	٢٥١
٢٢٩٥٢	حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها مختوماً وعطبت الدابة	٢٥١
٢٢٩٥٣	أمر رجلاً أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه أحد عشر سوطاً فمات من ذلك	٢٥١
٢٢٩٥٤	استأجر دابة لحمل عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر مختوماً	
٢٥١	وجاء بالحمار سليماً فهلك قبل الرد	٢٥١
٢٢٩٥٥	اكتراها للحمل عليها عشرة فجعل في الجوالق عشرين فأمر	
٢٥١	رب الدابة أن يضعه عليها	٢٥١
٢٢٩٥٦	استأجر دابة لركب جريب فركب جريباً ونصف جريب وهلك الثور	٢٥٢
٢٢٩٥٧	استأجر دابة للركوب فركب هو وحمل مع نفسه آخر	٢٥٢
٢٢٩٥٨	يضمن نصف قيمتها إذا كانت الدابة تطيق ركوب اثنين	٢٥٢
٢٢٩٥٩	استأجر دابة إلى القادسية فأردف رجلاً خلفه فعطبت	٢٥٢
٢٢٩٦٠	المستأجر يضمن النصف كان الثاني أخف وأثقل	٢٥٣
٢٢٩٦١	حمل عليها مع نفسه صغيراً لا يمكنه استعمالها	٢٥٣
٢٢٩٦٢	ركب مكان الحمل فما هو الحكم؟	٢٥٣
٢٢٩٦٣	استكرى دابة لحمل عشرة مخاتيم فجعل في الجوالق عشرين	
٢٥٣	مختوماً وأمر المكارى أن يحمل هو عليها	٢٥٣
٢٢٩٦٤	استأجر دابة للركوب فلبس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها	٢٥٤

٢٢٩٦٥	استأجر دابة لركوب فأركب غيره	٢٥٤
٢٢٩٦٦	تكارى دابة يحمل عليها إنسانا فحمل عليها امرأة ثقيلة فعضبت	٢٥٤
٢٢٩٦٧	استأجر دابة ليركبها إنسانا فأركبها امرأة ثقيلة بسرج فعضبت	٢٥٤
٢٢٩٦٨	استأجر دابة للركوب فحمل عليها صبيا فعضرت	٢٥٤
٢٢٩٦٩	ولدت المرأة فى الطريق فأركبت معها	٢٥٤
٢٢٩٧٠	استأجر أن يحملها إلى موضع كذا فقادها إلى هناك ولم يركب ولم يحمل	٢٥٥
٢٢٩٧١	استأجرها للركوب فى المصر عشرة أيام فحبسها ولم يركب شيئا	٢٥٥
٢٢٩٧٢	استأجر حمارا بسرج فأسرجه بسرج	٢٥٥
٢٢٩٧٣	استأجر حماراً بإكاف فنزع ذلك وأوكفه بإكاف آخر	٢٥٥
٢٢٩٧٤	استأجر حماراً بإكاف فنزع الإكاف وأسرجه	٢٥٥
٢٢٩٧٥	استأجر حمارا بسرج ليركبه فحمل عليه مكان السرج إكافا وركبه	٢٥٦
٢٢٩٧٦	إذا كانت دابة لاتوكف أصلاً أو لاتوكف بمثل هذا	٢٥٦
٢٢٩٧٧	استأجر حمارا عريانا فأسرجه وركب	٢٥٦
٢٢٩٧٨	كان عريانا فأسرجه بسرج يسرج مثله	٢٥٧
٢٢٩٧٩	استأجر دابة بغير لجام وألجمها	٢٥٧
٢٢٩٨٠	كبح الدابة بلجامها أو ضربها فعضبت	٢٥٧
٢٢٩٨١	عنف فى السير فعضبت الدابة	٢٥٧
٢٢٩٨٢	استأجر دابة إلى الحيرة فجاوزها إلى القادسية ثم ردها إلى الحيرة فنفتت	٢٥٨
٢٢٩٨٣	استعارها إلى الحيرة ذاهبا وجائيا فإذا ردها إلى الحيرة ونفتت فما هو الحكم؟	٢٥٨
٢٢٩٨٤	خالف المستأجر ثم عاد إلى الوفاق هل يبرأ عن الضمان؟ ..	٢٥٨
٢٢٩٨٥	استأجر دابة أياما معلومة فخرج عليها من المصر ثم ردها إليه	٢٥٨
٢٢٩٨٦	إلى المصر فى تلك الأيام فنفتت فى يده	٢٥٨
٢٢٩٨٦	استعارها ذاهبا وجائيا لا يبرأ عن الضمان فى الرواية الأخرى	٢٥٨
٢٢٩٨٧	تكارى دابة إلى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق ضعفت عن السير	٢٥٨
٢٢٩٨٨	استأجر لحمل عشرة أفرجة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين قفيزا فحمل فعضبت	٢٥٩

٢٢٩٨٩	استأجر دابة إلى همدان فعطبت في نصف الطريق	٢٥٩
٢٢٩٩٠	استأجر دابة ليركب إلى موضع كذا ذاهباً وجائياً بعلفها ثم رجع وأردف غيره	٢٥٩
٢٢٩٩١	استأجر دابة إلى مكان فركبها إلى مكان آخر فعطبت.....	٢٥٩
٢٢٩٩٢	استأجر دابة إلى مكان فلما سار بعض الطريق ادعاها لنفسه.	٢٥٩
٢٢٩٩٣	إن هلكت الدابة قبل الركوب في هذه المسألة فما هو الحكم؟	٢٦٠
٢٢٩٩٤	استأجر قميصاً ليلبسه ويذهب إلى مكان كذا فلم يذهب ولبسه في منزله	٢٦٠
٢٢٩٩٥	عطبت الدابة عند المستأجر من غير تعدى ولا خلاف.....	٢٦٠
٢٢٩٩٦	استكرى دابة لمسيرة فرسخ فسار عليها سبعة فراسخ.....	٢٦٠
٢٢٩٩٧	استأجر حماراً للحمل وقر الحنطة فوضع عليه مقدار قفيز من الملح فمات	٢٦٠
٢٢٩٩٨	دفع بغيراً وأمر بكراءه والشراء له به شيئاً فعمى البعير فباعه	
٢٦١	وهلك الثمن في يده.....	
٢٢٩٩٩	استأجرت المرأة حماراً للركوب من القرية إلى البلدة وذهبت	
٢٦١	وحدها والحمار في بيتها.....	
٢٣٠٠٠	أجر دابة ليحمل شيئاً إلى مكان ولم يذهب هو مع الدابة واستأجر رجلاً لينهب معها	٢٦١
٢٣٠٠١	استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع إلى منزله فإذا أراد	
٢٦١	الذهاب إلى موضع الحنطة ثانياً كان يركبها فعطبت.....	
٢٣٠٠٢	استأجر حماراً للحمل عشرين وقرأ من التراب إلى أرضه وكل	
٢٦٢	ماعاد من أرضه يحمل عليه وقرأ من اللبن.....	
٢٣٠٠٣	استأجر حماراً للحمل عليه كذا كذا فراد على ما سمي وضاع	
٢٦٢	الحمار قبل الرد إلى صاحبه.....	
٢٣٠٠٤	استأجر حماراً من الكوفة إلى القادسية فجاوز به إلى القادسية ثم عاد به سليماً	٢٦٢
٢٣٠٠٥	استأجر حماراً للنقل السرقي والحمار ضعيف فأصابته رجله آفة	٢٦٣
٢٣٠٠٦	استأجر دابة من مصر إلى مصر فأمسكها في بيته فهلكت....	٢٦٣
٢٣٠٠٧	استأجر غلاماً شهراً في خياطة فاستعمله في اللبن.....	٢٦٣
٢٣٠٠٨	أمر صاحب الدابة بإخراج دابة بها علة فأخرج بأمره فماتت.	٢٦٤

- ٢٣٠٠٩ قول الرجل لصيرفى: انقد لى عشرة دراهم بكذا ففعل ثم
 وجد صاحب الدراهم فيها زيوفا..... ٢٦٤
- ٢٣٠١٠ أخذ صاحب الدراهم ممن عليه وقد انتقد الناقد ثم خرج
 بعض الدراهم زيوفا..... ٢٦٤
- ٢٣٠١١ سال وراقا أن يكتب له جامع القرآن وينقطه ويعشره فترك
 بعض العواشر وأخطأ فى النقط..... ٢٦٤
- ٢٣٠١٢ دفع ثوبا ليصبغه بالعصقر فصبغه بغير عصفر فالمسألة على وجهين
 قول محمد فى هذه المسألة..... ٢٦٥
- ٢٣٠١٣ دفع ثوبا وأمر أن يصبغه بزعفران فخالف بصبغه غير مسمى
 اختلفا فى كيفية الصبغ..... ٢٦٥
- ٢٣٠١٤ أمر أن ينقش اسمه فى فص خاتمه فنقش اسم غيره..... ٢٦٦
- ٢٣٠١٥ أمر أن يحمر له بيتا فحضر..... ٢٦٦
- ٢٣٠١٦ أمر النجار يسمك سمك بيته فأسمكه ثم سقط من غير فعله
 استأجر أرضا لزرع الحنطة فزرعها رطبة..... ٢٦٦
- ٢٣٠١٧ دفع ثوبا وأمر أن يخيطه قميصاً فخاطه قباء..... ٢٦٦
- ٢٣٠١٨ ما هو المراد من القباء؟..... ٢٦٧
- ٢٣٠١٩ أمر أن يخيط له قميصاً فخاطه سراويل..... ٢٦٧
- ٢٣٠٢٠ دفع شيئا ليضرب له طستاً فضرب له كوزا..... ٢٦٧
- ٢٣٠٢١ دفع غزلا لينسج له سبعاً فى أربع فخالف..... ٢٦٧
- ٢٣٠٢٢ خالف من حيث النقصان فى القدر..... ٢٦٨
- ٢٣٠٢٣ يعطيه فى النقصان أجر مثل ما جاء به ولايزاد على المسمى .
 خالف من حيث الصفة..... ٢٦٨
- ٢٣٠٢٤ استأجر رجلان شيئاً فدفع أحدهما إلى صاحبه ليمسك..... ٢٦٩
- ٢٣٠٢٥ قول صاحب الضيعة للأكار: أخرج هذه الحنطة إلى الصحراء
 حتى لايفسد فتسوف فى ذلك وتركه حتى فسد..... ٢٦٩

- ٢٣٠٣٠ دفع ثوبا إلى خياط وقال: إن كفاني قميصاً، فاقطعه فقال: نعم ثم قال بعد القطع: لا يكفيك ٢٦٩
- ٢٣٠٣١ دفع ثوبا إلى خياط وقال: اقطعه حتى يصيب القدر فجاء ناقصا ٢٧٠
- ٢٣٠٣٢ استأجر حماراً وتركه على باب منزله ودخل المنزل فخرج ولم يجد الحمار ٢٧٠
- ٢٣٠٣٣ ربط الحمار على باب داره فدخل داره ثم خرج ولم يجد الحمار ٢٧٠
- ٢٣٠٣٤ استأجر حماراً فضل منه في الطريق فلم يطلبه حتى ضاع.... ٢٧٠
- ٢٣٠٣٥ استأجر حماراً وربطه على الآرى فسرق..... ٢٧٠
- ٢٣٠٣٦ شرط ركوب نفسه فله أن يودع ٢٧١
- ٢٣٠٣٧ استأجر حماراً واستأجر رجلاً لحفظه فهلك في يد الأجير .. ٢٧١
- ٢٣٠٣٨ استأجر حماراً للحمل عليه إلى المدينة فحمل ثم تخلف لحاجة ٢٧١
- ٢٣٠٣٩ بول فذهب الحمار قبله وعطب ٢٧١
- ٢٣٠٣٩ أوقف الحمار وصلى المستأجر الفجر فذهب الحمار ٢٧١
- ٢٣٠٤٠ اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يده فضاع ٢٧١
- ٢٣٠٤١ كان على دابة ثم نزل عنها ودخل المسجد للصلوة وخلي عنها فضاعت ٢٧٢
- ٢٣٠٤٢ أمر رجلاً أن يستكرى له حماراً فحجم عليه اللصوص واستولوا على الحمار ٢٧٢
- ٢٣٠٤٣ استأجر رجلاً ودفع إليه حماراً وخمسين درهما ليذهب إلى بلد ٢٧٢
- ٢٣٠٤٤ كذا ويشترى له شيئاً فأخذ سلطان حمر القافلة..... ٢٧٢
- ٢٣٠٤٤ قد ذهب بعضهم في طلب الحمر وبعضهم لم يذهب وهذا الأجير أيضاً لم يذهب ٢٧٣
- ٢٣٠٤٥ استأجر حماراً إلى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصاً ٢٧٣
- ٢٣٠٤٦ فلم يلتفت وذهب فأخذه اللصوص وذهبوا بالحمار ٢٧٣
- ٢٣٠٤٦ آجر كل واحد حماره رجلاً وأمروا رجلاً أن يذهب معهم ٢٧٣
- ٢٣٠٤٧ فذهب ذلك الرجل بالحمار ٢٧٣
- ٢٣٠٤٧ اشتغل المبعوث في الطريق بأمر وذهب المستكرى وحده ٢٧٣
- ٢٣٠٤٨ وضاع الحمار من يده..... ٢٧٣
- ٢٣٠٤٨ أمسك المستأجر الدابة في بيته ولم يجد صاحبها بأخذها فنفت ٢٧٣

- ٢٣٠٤٩ اكترى حماراً إلى بخارى فمرض الحمار فى الطريق فأمر المكارى
رجلاً أن ينفق عليه من عنده..... ٢٧٣
- ٢٣٠٥٠ دفع فرسه إلى رجل ليذهب به إلى قريته ويوصله إلى ولده فذهب به
ثم سببه فى رباط ومضى لوجهه..... ٢٧٤
- ٢٣٠٥١ سلم الفرس فى ذلك الرباط إلى ابن أخ صاحب الفرس ٢٧٤
- ٢٣٠٥٢ استأجر حماراً لنقل التراب من خربة فأنهدمت الخربة وهلك الحمار
اكترى حماراً لحمل الشوك فبلغ موضعاً ضيقاً فضربه فوقع ٢٣٠٥٣
- الحمار فى النهر مع الحمل فهلك..... ٢٧٤
- ٢٣٠٥٤ استأجر حماراً لنقل الحطب فصدم الحمار على حائط ووقع فى النهر وهلك ٢٧٥
- ٢٣٠٥٥ استأجر حماراً فسرقت برذنته فأصاب البرد فمرض فردته إلى صاحبه فمات ٢٧٥
- ٢٣٠٥٦ اكترى الدابة الرجلان فمات أحدهما فى الطريق ٢٧٥
- ٢٣٠٥٧ اكترى إبلاً إلى مكة ذاهباً وجائياً فمات المكترى بعد قضاء المناسك ٢٧٦
- ٢٣٠٥٨ أراد المكارى أن يبدل البعير مثل الأول ٢٧٦
- ٢٣٠٥٩ قال المكارى : استأجر عنى غلاماً وأعطته النفقة ففعل ٢٧٦
- ٢٣٠٦٠ زرع بين ثلاثة نفر بالشركة حصدها فاستأجر واحد حماراً لنقل
حزم البر فدفعت الحمار للشريك لنقل الحزم فعطت ٢٧٦
- ٢٣٠٦١ استأجر قباناً كان فى عموره عيب فوزن به فانكسر ٢٧٦
- ٢٣٠٦٢ استأجر قدراً وحمله على حمار لردته على الآجر فزلقت رجل
الحمار وانكسر القدر ٢٧٧
- ٢٣٠٦٣ استأجر فأساً واستأجر أجيراً ليعمل له فدفعت إليه الفأس فذهب به الأجير ٢٧٧
- ٢٣٠٦٤ استأجر مرا وجعله فى الطريق ثم حول وجهه على الطريق ثم نظر
إلى المر فإذا قد ذهب به ٢٧٨
- ٢٣٠٦٥ استأجر سرجاً فأعطاه غيره ٢٧٨
- ٢٣٠٦٦ شق راوية رجل فلم يزل يسيل ما فيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فانخرق ٢٧٨
- ٢٣٠٦٧ استأجر عبداً للخدمة فسقط من يده شيء فانكسر الذى وقع عليه ٢٧٨

٢٣٠٦٨	أرسل رسولا إلى مستأجر داره يطلب الأجرة فبعث إليه خاتمه	٢٧٨
٢٣٠٦٩	باع السمسار ما أمر ببيعه وأمسك الثمن بأمر صاحبه وسرق	٢٧٩
٢٣٠٧٠	فصد الفصاد ولم يتجاوز الموضع المعتاد	٢٧٩
٢٣٠٧١	بيطار بزغ دابة فنفتت	٢٧٩
٢٣٠٧٢	قطع الختان الحشفة خطأ	٢٧٩
٢٣٠٧٣	أفسد الخباز الطعام فأحرقه	٢٨٠
٢٣٠٧٤	الفصل الثامن والعشرون: فى بيان حكم الأجير الخاص والمشارك اختلاف عبارات المشايخ فى الحد الفاصل بينهما فالأجير المشارك من يستحق الأجر بالعمل	٢٨١
٢٣٠٧٥	الأجير الخاص من يستحق الأجر بتسليم النفس وبمضى المدة	٢٨١
٢٣٠٧٦	ذكر المدة أولا فما هو الحكم؟	٢٨٢
٢٣٠٧٧	ماهلك على يد الأجير الخاص من غير صنعه فما هو الحكم؟	٢٨٢
٢٣٠٧٨	هلك على يد الأجير المشارك من غير صنعه	٢٨٢
٢٣٠٧٩	احترق بيت الأجير بالسراج	٢٨٣
٢٣٠٨٠	انقطع جبل الحمال فما هو الحكم؟	٢٨٣
٢٣٠٨١	إذا وجب الضمان على الأجير المشارك كان المستأجر بالخيار	٢٨٤
٢٣٠٨٢	حكم الهلاك قبل العمل وبعد العمل	٢٨٤
٢٣٠٨٣	دعوى الأجير الرد على صاحبه وإنكار صاحبه	٢٨٤
٢٣٠٨٤	شرط على الأجير ضمان ما هلك فى يده	٢٨٤
٢٣٠٨٥	استأجر رجلا على الخياطة فتلف فى يده بغير فعله وبغير تعدى منه	٢٨٥
٢٣٠٨٦	فى الأجير المشارك على من يكون مؤنة الرد؟	٢٨٥
٢٣٠٨٧	الأجير المشارك متى يضمن؟	٢٨٥
٢٣٠٨٨	كان الأجير المشارك راعى الغنم والبقر للعامه فتلف من سوقه وضربه	٢٨٥
٢٣٠٨٩	نوع: فى الحمال ومكارى الدابة والسفينة وقع الحمال فى بعض الطريق وانكسر الدن	٢٨٦

٢٣٠٩٠	حصل التلف بجناية يده.....	٢٨٦
٢٣٠٩١	سقط من رأسه بعد ما انتهى إلى المكان المشروط وانكسر الدن	٢٨٦
٢٣٠٩٢	أخذ الملاح الأجر وغرقت السفينة من موج	٢٨٧
٢٣٠٩٣	غرقت السفينة من مده أو من معالجته أو خرقة	٢٨٧
٢٣٠٩٤	عثر الدابة المستأجرة فسقط المتاع فهللك	٢٨٧
٢٣٠٩٥	حمل متاعاً على حمال فعثر الحمال وسقط المتاع وفسد...	٢٨٨
٢٣٠٩٦	مطرت السماء ففسد الحمل	٢٨٨
٢٣٠٩٧	عثر الدابة فمات المملوك وفسد الحمل	٢٨٨
٢٣٠٩٨	دفع المولى المتاع إلى الغلام فهل يضمن؟.....	٢٨٨
٢٣٠٩٩	إذا كان يصلح مثل هذا الرقيق للحفظ فما هو الحكم؟.....	٢٨٨
٢٣١٠٠	نفرت الدابة فسقط المتاع	٢٨٩
٢٣١٠١	استأجر سفينة لحمل أمتعته فأدخل الملاح أمتعته أخرى بغير	
٢٨٩	رضا المستأجر وغرقت.....	
٢٣١٠٢	ركاب السفينة الموقرة خافوا الغرق فاستأجروا سفينة ودخل	
٢٨٩	فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الأحمال فما هو الحكم؟	
٢٣١٠٣	كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع فى إحداها	٢٨٩
٢٣١٠٤	استأجر حمالاً لحمل فرق من سمن فحمله صاحبه والحمال	
٢٩٠	لوضع على رأس الحمال فوق وتخرق	٢٩٠
٢٣١٠٥	حمله ثم وضعه فى بعض الطريق ثم أراد رفعه فوق فتخرق	
٢٩١	استأجر حمالين فحمل أحدهما كله	٢٩١
٢٣١٠٦	رب المتاع والمكارى يسوقان الدابة فلا ضمان على المكارى	
٢٩١	هل للحمال أن يطلب الأجرة قبل وضع المتاع؟.....	٢٩١
٢٣١٠٧	استأجر تركماناً لحمل الدبس فلما أراد البعير أن يمر بالقنطرة	
٢٩٢	وسقطت رجله وتلف الدبس	٢٩٢
٢٣١١٠	استأجر دابة لوضع الحمل ثم كبّ الحمل عن ظهره وفسد .	٢٩٢

٢٣١١١	انقطع حبل سقط الحمال	٢٩٢
٢٣١١٢	حمل بحبل صاحب المتاع فانقطع	٢٩٢
٢٣١١٣	استأجره لحمل جلود الميتة فدبغها فهلكت	٢٩٢
٢٣١١٤	استأجر حمالاً لحمل الحمولة إلى بلد كذا فيسلمها إلى فلان فسلمها	٢٩٣
٢٣١١٥	نزول الحمال في المفازة وتهدياً له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع	٢٩٣
٢٣١١٦	استأجر حمالاً لحمل الطعام في طريق كذا فأخذ في طريق	٢٩٣
٢٣١١٧	آخر فهلك المتاع	٢٩٣
٢٣١١٨	استأجر حمال جوالق ليجعل فيها شيئاً فأخذ الحمال السلطان فسرقت الجوالق	٢٩٣
٢٣١١٩	أراد المكارى وضع العصير عن الدابة فانشق العدل من رميه وخرج العصير	٢٩٣
٢٣١٢٠	استأجر حمالاً لحمل حقيبه فانشتت الحقيبه بنفسها وخرج ما فيها	٢٩٤
٢٣١٢١	دفع حمالاً إلى المكارى وشرط عليه أن يسير ليلاً، وصاحب	٢٩٤
٢٣١٢٢	الحمل معه فضاعت الدابة مع الحمل	٢٩٤
٢٣١٢٣	حمل المكارى كرايس رجل فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب بالحمال ...	٢٩٥
٢٣١٢٤	الجوالق والحبل للدابة على المكارى	٢٩٥
٢٣١٢٥	دفع إلى رجل بغير الكراء فعمى في بعض الطريق فباعه وضمن وضاع الثمن من يده ...	٢٩٥
٢٣١٢٦	نوع: في النساج والخياط	٢٩٦
٢٣١٢٧	نساج كان ساكناً مع صهره ثم اكرت داراً وانتقل إليها وترك الغزل ثمة	٢٩٦
٢٣١٢٨	دفع غزلاً إلى نساج لنسج الكرباس فدفع النساج إلى آجر فسرقت عنده ..	٢٩٦
٢٣١٢٩	استوَجِرَ على عمل فله أن يعمل بنفسه وأجره	٢٩٦
٢٣١٣٠	استأجر حائكاً ليحوك له كذا ذراعاً ودفع له الغزل	٢٩٦
٢٣١٣١	دفع إلى النساج وقال: إنه خمسة عشر ذراعاً فنسجه فإذا هي عشرون	٢٩٧
٢٣١٣٢	ترك النساج كرباس رجل في بيت الطراز فسرق ليلاً	٢٩٧
٢٣١٣٣	هل يجب على النساج أن يبيت في بيت الطراز؟	٢٩٧
٢٣١٣٤	دفع إلى نساج كرباساً بعضه منسوج وبعضه غير منسوج وسرق من عنده	٢٩٧
٢٣١٣٥	دفع إلى حائط ثوباً بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق	٢٩٧

٢٣١٣٣	دفع إلى خياط كرباسا فخاطه قميصاً وبقي منه قطعه فسرقت	٢٩٨
٢٣١٣٤	دفع إلى خياط ثوبا وقال: قطعه حتى يصيب القدم فجاء به ناقصاً..	٢٩٨
٢٣١٣٥	استأجره شهراً لعمل الخياطة فهو أجير وحد	٢٩٨
٢٩٩	نوع: فى المسائل العائدة إلى الحمام	
٢٣١٣٦	دخل الحمام وقال لصاحبه: احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه	٢٩٩
٢٣١٣٧	إن شرط عليه الضمان إذا هلك فما هو الحكم؟.....	٢٩٩
٢٣١٣٨	دخلت المرأة الحمام وأعطت ثيابها إلى المسكة بأجر فلما خرجتلم تجد ثوبها	٢٩٩
٢٣١٣٩	قال لصاحب الحمام: أين أضع الثياب فأشار إلى موضع	٣٠٠
٢٣١٤٠	قال لصاحب الخان: أين أربط دابتي فقال: هناك فربط فلما رجع لم يجدها	٣٠٠
٢٣١٤١	نام صاحب الثياب فسرقت	٣٠٠
٢٣١٤٢	نزع الثوب بين يدي صاحب الحمام فدخل ثم خرج ولم يجد ثيابه	٣٠٠
٢٣١٤٣	دفع ثيابه إلى صاحب الحمام واشترط عليه الضمان إذا تلف فضاغ الثياب	٣٠١
٢٣١٤٤	خرج الرجل وليس ثيابا والحمامى ينظر فخرج صاحب الثوب ولم يجد ثيابه..	٣٠١
٢٣١٤٥	دخلت الحمام ووضعت ثيابها فى بيت المسلخ والحمامية تنظر إليها فضاعت ثياب المرأة	٣٠١
٣٠٢	نوع: فى البقار والراعى والحارس	
٢٣١٤٦	استأجر راعيا رعى غنماً معلوما له مدة معلومة بأجر معلوم	٣٠٢
٢٣١٤٧	ضرب شاة منها ففقد أعينها	٣٠٢
٢٣١٤٨	ساقها إلى المرعى فعطبت شاة	٣٠٣
٢٣١٤٩	ساقها فى الماء ليسقى فغرقت	٣٠٣
٢٣١٥٠	ضرب الراعى شاة ففقد أعينها أو كسر رجلها	٣٠٣
٢٣١٥١	ساق الراعى الغنم فتناطحت بعضها بعضها من سياقه	٣٠٣
٢٣١٥٢	مسألة ضمان الراعى فى هذه الصورة	٣٠٤
٢٣١٥٣	هل للمشارك أن يرد بيد من ليس فى عياله؟.....	٣٠٤
٢٣١٥٤	خلط الراعى المشترك الأغنام بعضها من بعض	٣٠٤

٢٣١٥٥	دعوى بعض طائفة من الغنم	٣٠٥
٢٣١٥٦	دفع غنم رجل إلى غير صاحبها فاستهلك المدفوع إليه فأقر الراعى بذلك	٣٠٥
٢٣١٥٧	خاف الراعى على شاة فذبحها	٣٠٥
٢٣١٥٨	ذبح شاة لايرجى حياته	٣٠٥
٢٣١٥٩	خاف البقار هلاك بقرة فذبحها	٣٠٥
٢٣١٦٠	قال المالك: اذبحها إن لم يكن فى بطنها ولد	٣٠٦
٢٣١٦١	باع المالك بعض الأغنام	٣٠٦
٢٣١٦٢	أراد رب الغنم أن يزيد فى الغنم	٣٠٦
٢٣١٦٣	ولد فى الأغنام أولاداً	٣٠٦
٢٣١٦٤	هل على الراعى والبقار رعى الأولاد؟	٣٠٧
٢٣١٦٥	هل للراعى أن ينزى على شيء منها بغير أمر صاحبها	٣٠٧
٢٣١٦٦	تفرقت البقر والغنم فلم يقدر على اتباع كلها	٣٠٧
٢٣١٦٧	خالف الراعى ورعاها فى غير المكان الذى أمره	٣٠٧
٢٣١٦٨	خلط أغنامه فى قطيع وزعم صاحب أغنام أنه يحفظ بغير أجر ..	٣٠٨
٢٣١٦٩	توهق الراعى رمكة فوقع الوهق فى عنقها فجذبها فعطبت ..	٣٠٨
٢٣١٧٠	شروطا على الراعى ضمان ماعطب بفعله	٣٠٨
٢٣١٧١	الحق بالعقد الصحيح شيء من الشروط المفسدة فما هو الحكم؟	٣٠٨
٢٣١٧٢	شروطا على الراعى أن مامات منها يأتى بسمتها وإلا فهو ضامن	٣٠٨
٢٣١٧٣	قال رب الغنم: دفعت مائة شاة وقال الراعى: لابل تسعون...	٣٠٩
٢٣١٧٤	هل للراعى أن يرعى غنم غيره بأجر؟	٣٠٩
٢٣١٧٥	استأجره يوماً للخدمة فخدم فى بعض اليوم لغيره	٣٠٩
٢٣١٧٦	تبطل الراعى من الشهر يوماً أو يومين	٣٠٩
٢٣١٧٧	دفع غنمه إلى راعى وشرط عليه جنبنا معلوماً وسمنا معلوماً	٣٠٩
٢٣١٧٨	بيان حلية الجواز	٣١٠
٢٣١٧٩	دفع غنم رجل إلى غيره فاستهلكها المدفوع إليه وأقر بذلك الراعى	٣١٠

٢٣١٨٠	رعى الراعى فى مكان لم يؤذن بالرعى فيه	٣١٠
٢٣١٨١	الاختلاف فى المكان	٣١٠
٢٣١٨٢	هل على الراعى تسليم البقرة إلى صاحبها؟	٣١٠
٢٣١٨٣	هل على البقار أن يدخل كل بقرة فى منزل صاحباً؟	٣١٠
٢٣١٨٤	جاء رجل ببقرة وأدخلها فى السرح	٣١١
٢٣١٨٥	اشترط البقار أنى إذا أدخلت البقرة إلى القرية إلى موضع كذا فأنا برئ منها	٣١١
٢٣١٨٦	بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط	٣١١
٢٣١٨٧	بعث ثوراً إلى بقار ثم جاء الرسول فقال: الثور لى وأخذ منه فهلك الثور	٣١١
٢٣١٨٨	أهل قرية دفعوا حمرهم إلى رجل للرعى فبعثوا معه رجلاً من القرية	٣١١
٢٣١٨٩	بقار ترك الباقورة وغاب عنها فوقعت الباقورة فى زرع رجل فأفسدته	٣١٢
٢٣١٩٠	أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهبت منها بقرة فى نوبة أحدهم	٣١٢
٢٣١٩١	إذا ترك الأجير الدواب فمتى يضمن؟	٣١٢
٢٣١٩٢	بقار يحفظ بأجر فترك البقر عند رجل يحفظها	٣١٢
٢٣١٩٣	استوجر بحفظ الخان فسرق من الخان شيء	٣١٢
٢٣١٩٤	استأجر الحارس واحداً من أهل السوق	٣١٣
٢٣١٩٥	نوع آخر: فى القصار وتلميذه	٣١٤
٢٣١٩٥	هلك الثوب عند القصار فما هو الحكم؟	٣١٤
٢٣١٩٦	قصار وضع الثوب على الخشب فى الحانوت وأقعد ابن	٣١٤
٢٣١٩٧	أخته حافظاً وغاب القصار	٣١٤
٢٣١٩٧	قصار سلم ثياب الناس إلى أجيده ليشمسها فى المقصرة ويحفظها فنام الأجير	٣١٤
٢٣١٩٨	هل يضمن القصار فى هذه المسألة؟	٣١٥
٢٣١٩٩	رهن القصار ثوب قصارة بدينه ثم افتكه وقد أصاب الثوب نجاسة عند المرتهن	٣١٥
٢٣٢٠٠	حرق ثوب إنسان يسيراً فقال له رب الثوب: اصلح فأبى فترك عنده فهلك	٣١٥
٢٣٢٠١	قصار شمس ثوب القصار فاحترق	٣١٥
٢٣٢٠٢	أدخل القصار سراجاً فى حانوته فاحترق به ثوبا	٣١٥

٢٣٢٠٣	دق ثوبا من ثياب القصاره فخرقه.....	٣١٥
٢٣٢٠٤	وطئ ثوبا فتحرق.....	٣١٦
٢٣٢٠٥	دخل بنار بأمر القصار فوقعت شراره على ثوب فأحرقته....	٣١٦
٢٣٢٠٦	اطفا السراج فإذا بقيت شرارة فوقعت على ثوب فاحترق...	٣١٦
٢٣٢٠٧	استأجر رجلاً للخدمة فوقع شيء من يده من متاع البيت فافسده	٣١٦
٢٣٢٠٨	دخل الضيف وكان متقلداً بالسيف فجلس وتخرق بالسيف الوسادة	٣١٧
٢٣٢٠٩	هل يضمن القصار ماتلف بدقه المعتاد؟.....	٣١٧
٢٣٢١٠	حمل الأجير حملاً في بيت القصار فعثر فسقط وتخرق بعضها	٣١٧
٢٣٢١١	انفلتت من يد أجير القصار المدقة فوقعت على ثوب وتخرق	
	فالجواب على وجهين.....	٣١٧
٢٣٢١٢	بيان الجواب عن أبي بكر البلخي.....	٣١٨
٢٣٢١٣	أصاب المدقة آدمياً.....	٣١٨
٢٣٢١٤	أصاب ذلك إنساناً فقتله فعلى من يكون الضمان؟.....	٣١٨
٢٣٢١٥	كسر الأجير شيئاً من أداة القصاره.....	٣١٨
٢٣٢١٦	انكسر الشيء من أداة القصار بعمل التلميذ.....	٣١٨
٢٣٢١٧	ضمن القصار قيمة الثوب ثم ظهر الثوب.....	٣١٩
٢٣٢١٨	دفع الثوب ليقصره غداً وقبل القصار فأخر حتى سرق.....	٣١٩
٢٣٢١٩	جفف الثوب على جبل فمرت به حمولة فخرقه.....	٣١٩
٢٣٢٢٠	استعان القصار ليدق معه بربر الثوب فأعانه وتخرق الثوب	٣١٩
٢٣٢٢١	جلس إنسان على فضل ثوب إنسان فتخرق.....	٣٢٠
٢٣٢٢٢	سلم ثوبا إلى القصار ثم وكل رجلاً بقبضه فدفع إليه غير ذلك الثوب	٣٢٠
٢٣٢٢٣	رجل عنده ثياب وديعة فجعل فيها ثوبا له ثم طلبها صاحبها	
	فدفعها كلها إليه فضاغ ثوب المستودع.....	٣٢٠
٢٣٢٢٤	دفع القصار ثوب إنسان إلى غيره خطأ فقطع وخاطه.....	٣٢٠
٢٣٢٢٥	دفع القصار ثوب نفسه في الثياب ولم يعلم فقطعه الآخذ...	٣٢٠

٢٣٢٢٦	قال القصار: هذا ثوبك فهل يحل الانتفاع؟	٣٢٠
٢٣٢٢٧	أمر صاحب الثوب قصاراً أن يمسك الثوب حتى ينقد الأجر فهلك عنده	٣٢١
٢٣٢٢٨	دفع ثوبه إلى قصار ليقصره اليوم فلم يفعل حتى هلك الثوب	٣٢١
٢٣٢٢٩	قال القصار: دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه	٣٢١
٢٣٢٣٠	مسألة السرقة من بيت القصار ليلاً	٣٢١
٢٣٢٣١	احترق حانوت القصار من نار وقع من السراج	٣٢٢
٢٣٢٣٢	شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق	٣٢٢
٣٢٣	نوع آخر: فى المتفرقات	
٢٣٢٣٣	دفع إلى رجل مصحفاً ودفع الغلاف معه فسرق	٣٢٣
٢٣٢٣٤	دفع إلى رجل سيفاً ليصلح من جفنه فضا ع نصله	٣٢٣
٢٣٢٣٥	دفع ثوباً ليرفوه فى المنديل فضا ع المنديل	٣٢٣
٢٣٢٣٦	دفع إلى صائغ ذهباً ليتخذ له سواراً منسوجاً فاصلح الذهب	
٣٢٣	ودفع إلى من ينسجه فسرق من الثانى	٣٢٣
٢٣٢٣٧	الرد فى الأجير المشترك على الأجير	٣٢٤
٢٣٢٣٨	النخاس ويتيمان كل واحد أجير مشترك	٣٢٤
٢٣٢٣٩	دفع الدلال الثوب إلى رجل للرؤية فذهب به	٣٢٤
٢٣٢٤٠	دفع إلى الصباغ ابريسماً ليصبغه له ثم قال: رده علىّ فلم يدفعه حتى هلك	٣٢٤
٢٣٢٤١	صب الكحال الدواء فى عين رجل فذهب ضوءها	٣٢٤
٢٣٢٤٢	دفع ثوباً إلى القصار فلما سلمه القصار إليه قال: هذا ليس بثوبى	٣٢٥
٢٣٢٤٣	دفع إلى قصار أربع قطع كرباس لغسلها ثم بعث القصار بيد الرسول	
٣٢٥	فإذا هو ثلث قطع	٣٢٥
٢٣٢٤٤	استأجر حمالاً ليحمل له حملولة إلى بلد كذا ويسلمها إلى السمسار	٣٢٥
٢٣٢٤٥	دفع إلى ملاح أكرار حنطة فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام: نقص طعمى	٣٢٦
٢٣٢٤٦	قال صاحب السفينة: حملتك بدرهمين وقال الراكب: استأجرتنى	
٣٢٦	لحفظ السكان بدرهمين	٣٢٦

٢٣٢٤٧	دعوى الرجل على الآخر: إنك استأجرتنى لأحفظ السكان
٣٢٦	فى سفينتك وادعى رب السفينة : حملتك فى سفينتى
٢٣٢٤٨	دعوى الرجل: إنى اكثرتك غلاً وادعى الآخر انك استأجرتنى لأبلغه إلى فلان
٣٢٧	ادعى المستأجر أنه استأجر الأرض فارغة وادعى الآخر أنها كانت مشغولة
٢٣٢٤٩	آجر داره سنة فلما انقضت السنة أخذ الدار فقال المستأجر: كان
٢٣٢٥٠	لى فيها دراهم فكنستها وألقيتها
٣٢٧	دفع إلى نساج غزلا للنسج فجحد المدفوع إليه الغزل ثم أقر
٢٣٢٥١	وجاء به منسوجاً.....
٣٢٧	قال رب الثوب: أنا خطته وقال الخياط أنا خطته
٢٣٢٥٢	الفصل التاسع والعشرون: فى التوكيل فى الإجارة
٣٢٩	وكل رجلاً ليؤاجر داره
٢٣٢٥٣	وكل رجلاً بأن يستأجر له داراً بعينها ببدل معلوم
٣٢٩	الوكيل باستئجار الدار ناقض الإجارة مع الآجر فما هو الحكم؟
٢٣٢٥٤	آجره الوكيل إجارة فاسدة فما هو الحكم؟
٣٢٩	الوكيل بالإجارة استأجرها من المستأجر
٢٣٢٥٥	وكل رجلين باستئجار دار فاستأجر أحدهما
٣٢٩	أمر رجلاً رجلين أن يواجر داره ففعل ثم المواجر ناقض المستأجر الإجارة
٢٣٢٥٦	وكل رجلاً أن يستأجر له داراً بعينها فاستأجرها الوكيل وأراد
٣٣٠	المؤكل أخذها فمنعها حتى يأخذ الأجر
٢٣٢٥٧	غضب أجنبى الدار حتى تمت السنة هل يجب الأجر؟
٣٣٠	كان الآمر قبض الدار عن الوكيل ثم تعدى عليها الوكيل ...
٢٣٢٥٨	شرط الوكيل تعجيل الأجرة فما هو الحكم؟
٣٣٠	أمر رجلاً باستئجار دار فاستأجرها المأمور فأبى أن يدفعهما إلى الآمر
٢٣٢٥٩	الموكل مع المستأجر تفاسخا الإجارة
٣٣١	آجر أرض رجل فسمع المالك، وقال : لأجيز ثم قال بعد أيام: أجزته
٢٣٢٦٠	
٢٣٢٦١	
٢٣٢٦٢	
٢٣٢٦٣	
٢٣٢٦٤	
٢٣٢٦٥	
٢٣٢٦٦	

٢٣٢٦٧	أمر رجلا أن يستأجر له أرضا فاستأجرها المأمور ثم الأمر اشتراها لنفسه	٣٣١
٢٣٢٦٨	الوكيل باستئجار دار بعشرة استأجرها بخمسة عشر	٣٣٢
٢٣٢٦٩	الوكيل بإجارة الأراضي دفع الأرض مزارعة	٣٣٢
٢٣٢٧٠	الوكيل بإجارة الدار بعشرة آجرها بخمسة عشر	٣٣٢
٢٣٢٧١	آجر دارا ثم استحقها رجل بينة	٣٣٢
٢٣٢٧٢	كان الآجر بنى فى الأرض بناء ثم آجرها مبنية	٣٣٢
٢٣٢٧٣	آجر دار غيره مدة فمضت المدة ولم يجز المالك	٣٣٢
٢٣٢٧٤	فى عقد الفضولى يشترط لصحة الإجارة قيام أربعة أشياء....	٣٣٢
٢٣٢٧٥	الفصل الثلاثون: فى الإجارة الطويلة المرسومة ببخارى	٣٣٣
٢٣٢٧٥	صحة الإجارة الطويلة المرسومة ببخارى	٣٣٣
٢٣٢٧٦	باع رب الدار فيتوقف	٣٣٣
٢٣٢٧٧	آجر رجلا دارا عشر سنين، فخاف المستأجر أن يخرجها منها	
٢٣٢٧٨	فأراد أن يستوثق من ذلك فماذا يفعل؟	٣٣٣
٢٣٢٧٨	سبب إحداث هذا النوع من الإجارة	٣٣٣
٢٣٢٧٩	وجود الإجارة الطويلة المرسومة فى فتاوى قديمة مروية عن محمد	٣٣٣
٢٣٢٨٠	اختلاف العلماء فى جواز هذه الإجارة وكرهيتها	٣٣٤
٢٣٢٨١	قال: آجرتك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة أيام فى كل سنة	٣٣٤
٢٣٢٨٢	قال الرجل: آجرتك هذه الدار عشر سنين بشرط الخيار ثلاثة أيام	
٢٣٢٨٣	فى آخر كل سنة فالمسألة على وجهين	٣٣٤
٢٣٢٨٣	الوجه الثانى أن يدفع الأشجار أو الزرع الذى فى الأرض معاملة	
٢٣٢٨٤	إلى الذى يريد الإجارة	٣٣٥
٢٣٢٨٤	باع الأشجار وآجر الأرض فما هو الحكم؟	٣٣٥
٢٣٢٨٥	اختلاف العلماء الذين قالوا بجواز هذه الإجارة انها يعتبر عقد	
٢٣٢٨٦	واحد أو عقود مختلفة	٣٣٥
٢٣٢٨٦	بيان الحيلة لجواز هذه الإجارة	٣٣٥

٢٣٢٨٧	بيان الحيلة إذا استأجر العبد للصغير	٣٣٦
٢٣٢٨٨	يعتبر عقوداً في حق سائر الأحكام وعقداً واحداً في حق ملك الأجرة	٣٣٦
٢٣٢٨٩	عدم صحة العقد في المدة التي يصيبها قليل الأجر في الإجارة	٣٣٦
٢٣٢٩٠	جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والإجارة في نصف الشهر	٣٣٦
٢٣٢٩١	دفع أرضه مزارعة بشرط البذر على المزارع ثم أجر من غيره	٣٣٦
٢٣٢٩٢	إجارة طويلة من غير رضا المزارع	٣٣٧
٢٣٢٩٣	استأجر وقفاً من التولى مدة طويلة	٣٣٧
٢٣٢٩٤	استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت أجرتها	٣٣٧
٢٣٢٩٥	كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ الإجارة فيها فما هو الحكم؟	٣٣٧
٢٣٢٩٦	أجر المتولى حمام الوقف ثم جاء رجل وزاد في الأجر	٣٣٨
٢٣٢٩٧	كانت الإجارة الأولى بما لا يتغابن فيه الناس	٣٣٨
٢٣٢٩٨	استأجر داراً مقاطعة مدة قصيرة ثم الأجر آجرها من غير إجارة طويلة...	٣٣٨
٢٣٢٩٩	باع الأجر وقت الاختيار هل ينفذ البيع؟	٣٣٨
٢٣٣٠٠	باع الأجر المستأجر في أيام الفسخ قبل الفسخ	٣٣٩
٢٣٣٠١	استأجر منازل إجارة طويلة ثم الأجر نقضها وجدد بناءها ..	٣٣٩
٢٣٣٠٢	الأيام المستثنات في الإجارة الطويلة غير داخلية تحت العقد فلو	٢٣٣٠١
٢٣٣٠٣	آجره من غيره يبين تلك الأيام في الإجارة الثانية	٣٤٠
٢٣٣٠٤	محضر في الإجارة الطويلة المرسومة	٣٤٠
٢٣٣٠٥	هل يكتب في اشتراط الخيار على إن لكل واحد حق الفسخ في هذه الأيام؟	٣٤١
٢٣٣٠٦	أجر إلى مدة لا يعيشها العاقد ان فهل يصح الإجارة؟	٣٤١
٢٣٣٠٧	استأجر إجارة طويلة بدنانير فاعطاه مكانها دارهم ثم تفاسخا العقد	٣٤١
٢٣٣٠٨	آجر أرضاً وفي الأرض زرع أو اشجار	٣٤٢
٢٣٣٠٩	استأجر كرم لم يره	٣٤٢
٢٣٣١٠	قال لغيره: آجرتك دارى على أنك تفسخ العقد متى شئت...	٣٤٢

٣٤٣	الفصل الحادى والثلاثون: فى اللفيف	
٢٣٣٠٩	استأجر داراً ولم يسم ما يعمل فيها	٣٤٣
٢٣٣١٠	استأجر ثوباً ليلبسه فهل له إلباس غيره؟	٣٤٣
٢٣٣١١	استأجر دابة للركوب فهل له أن يركب غيره؟	٣٤٣
٢٣٣١٢	استيفاء المعقود عليه يوجب الأجر على المستأجر	٣٤٣
٢٣٣١٣	هلك العين بسبب استيفاء تلك الزيادة	٣٤٤
٢٣٣١٤	سكن البيت وعمل فيها عمل القصارين فاستوفى ما هو معقود عليه	٣٤٤
	الفصل الثانى والثلاثون: يقرب إلى المسائل التى هى بمعنى قفيز الطحان	٣٤٥
٢٣٣١٥	دفع إلى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما	٣٤٥
٢٣٣١٦	دفع الدجاجة إلى رجل ليكون البيضات بينهما	٣٤٥
٢٣٣١٧	أعطت بذر الفيلق إلى امرأة بالنصف	٣٤٦
٢٣٣١٨	دفعت بذر الفيلق إلى أختها وأخيها على أن الفيلق بينهما أثلاثاً	٣٤٦
٢٣٣١٩	دفعت إلى امرأة دوداً لتقوم عليها بنفقتها على أن الفيلق بينهما نصفان	٣٤٦
٢٣٣٢٠	غصب من آخر دود الفز فامسكها حتى خرج الفيلق فلمن يكون الفيلق؟	٣٤٦
٢٣٣٢١	بيان حيلة الجواز فى جنس هذه المسائل	٣٤٦
٢٣٣٢٢	قال رب الدين لرجل: إن قبضت الدين فلك عشرة من ذلك	
	ففعّل فما هو الحكم؟	٣٤٦
	الفصل الثالث والثلاثون: فى الاستصناع	٣٤٧
٢٣٣٢٣	تفسير الاستصناع	٣٤٧
٢٣٣٢٤	الاستصناع أن يشتري منه شيئاً ويستصنع البائع فيه	٣٤٧
٢٣٣٢٥	أسلم الرجل إلى حائك فى ثوب من قطن ينسجه له	٣٤٧
٢٣٣٢٦	الاستصناع فيما للناس فيه تعامل هل يصير مسلماً بضرب الأجل؟ ..	٣٤٧
٢٣٣٢٧	إن ضرب فى الاستصناع أجلاً فما هو الحكم؟	٣٤٨
٢٣٣٢٨	دفع حديداً إلى حداد ليصنعه إناء مسماً	٣٤٨

٢٣٣٢٩	سلم غزلاً إلى حائك للنسج وأمره أن يزيد فيه رطلا من عنده
٣٤٨	فالمسألة على أربعة أوجه
٢٣٣٣٠	اختلف الحائك وصاحب الغزل بعد الفراغ من الثوب فى زيادة الغزل
٣٤٩	بيان كيفية طرح ثمن الغزل
٢٣٣٣١	كيف يتعرف حصة مالم يعمل فى الزيادة من الأجر مما عمل؟
٢٣٣٣٢	قول البعض: بأنه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة
٢٣٣٣٣	والصعوبة فى العمل بسبب صغر الثوب وكبره
٢٣٣٣٤	ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى؟
٢٣٣٣٥	إن كان الثوب قائما فما هو الحكم؟
٢٣٣٣٦	إن كان وزن الثوب منوين وما دفع من الغزل من واحد
٢٣٣٣٧	دفع سمسماً وقال: اقشره وربّه بينفسج واعصره على أن أعطيك أجرك درهماً
٢٣٣٣٨	دفع جلدأ إلى الإسكاف على أن يخرزله خفين وينعل ويطن من عنده
٢٣٣٣٩	دفع إلى خياط ظهارة وقال: بطنها لى من عندك
٢٣٣٤٠	أمر إسكافاً أن يخرز على خفيه ومكعبيه أربع قطع من صرم بكذا
٢٣٣٤١	عمل الإسكاف واتى به فما هو الحكم؟
٢٣٣٤٢	بيان كيفية معرفة قيمة ما زاد النعل فيه
٢٣٣٤٣	دفع مخرزا إلى إسكاف لينعله بنعل من عنده بأجر معلوم ...
٢٣٣٤٤	بيان الفرق بينما أمر الإسكاف بالخرز على خفيه وبينما دفع المخرز إليه لينعله
٢٣٣٤٥	دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه بعصفر من عنده فصبغه بما سمى
٢٣٣٤٦	وخالف فى صبغه ما أمر به
٢٣٣٤٧	قال فى الصبغ يعطيه أجر مثل عمله ولم يوجب قيمة ما زاد الصبغ فيه
٢٣٣٤٨	دفع إلى القلانسى قطعة وأمر أن يتخذ له قلنسوة ببطانة نفسه
٢٣٣٤٩	دفع خفه إلى رجل لينعله من عنده بأجر مسمى
٢٣٣٥٠	اختلاف صاحب الخف والاسكاف فى أصل الأجر

- ٢٣٣٥٠ دفع إلى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين ٣٥٥
- ٢٣٣٥١ قال رب الثوب : أمرتك أن تصبغه بعصفر وقال الصباغ: أمرتني أن أصبغه بزعفران ٣٥٦
- ٢٣٣٥٢ قال المستصنع ليس هذا على المقدار والخرز والتقطيع الذى أمرتك وقال الاسكاف: بهذا أمرتني ٣٥٦
- ٣٥٧ الفصل الرابع والثلاثون: فى المتفرقات
- ٢٣٣٥٣ قال الآخر: أجرتك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة ٣٥٧
- ٢٣٣٥٤ قال لآخر : أجرتك دارى يوماً واحداً بكذا وسنة إلا يوماً مجاناً ٣٥٧
- ٢٣٣٥٥ دفع إلى رجل مسحة ليعمل بها فقال: كم أجرها؟ قال: لا أريد الأجر لكن اعمل لى خشبة بمقبض المسحة ٣٥٧
- ٢٣٣٥٦ دفع إلى قصار ثوباً فقصره وتصادقاً إن الدفع حصل مطلقاً، ولم يشارطينا ٣٥٧
- ٢٣٣٥٧ دفع إلى قصار ثوباً ولم يشارطه ثم قال الدافع بعد الفراغ: غسله مجاناً ٣٥٧
- ٢٣٣٥٨ لما جعل القول لرب الثوب لا يجب الآخر ٣٥٨
- ٢٣٣٥٩ قال للحمال: احمل هذا إلى بيتى فهل يجب الآخر؟ ٣٥٨
- ٢٣٣٦٠ دفع إلى قصار ثوباً فقصره وقال: قصرت بغير أجر وضاع ٣٥٨
- ٢٣٣٦١ دفع إلى رجل ذهباً وأمره أن يصوغه قلباً فصاغه كذلك ثم اختلفا فى أصل الأجر ٣٥٩
- ٢٣٣٦٢ إذا كان بين هذا الرجل وبين العامل خلطة وإعطاء فما هو الحكم؟ ٣٥٩
- ٢٣٣٦٣ استقرض من الآخر كرحنطة وقال: اطحنها لى بدرهم فطحنها ٣٥٩
- ٢٣٣٦٤ باع الدلال ضيعة رجل بأمره ثم اختلفا فى أصل الأجر ٣٥٩
- ٢٣٣٦٥ استقرض دراهم وسلم إلى المقرض حمارة ليستعمله إلى شهرين .. ٣٥٩
- ٢٣٣٦٦ استقرض دراهم من رجل وقال : اسكن حانوتى هذا ٣٦٠
- ٢٣٣٦٧ استقرض دراهم وأسكن المقرض فى دارى ٣٦٠
- ٢٣٣٦٨ قال لرجل: أقرضنى عشرة أفقرزة حنطة فأقرضه واستأجر من يحمله فعلى من يجب أجر الحمال؟ ٣٦٠

٢٣٣٦٩	استأجر من آخر دارا بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار
٣٦٠	أن يعطى رجلا عشرة دراهم من أجره
٢٣٣٧٠	استأجر أرضا على أنها عشرة أجرية فوجدها خمسة عشر جرياً أو تسعة أجرية
٢٣٣٧٠	أكثرى دارا بالعبد فسكن الدار ثم ناقض الإجارة فى العبد
٢٣٣٧٢	كان للمفقود نصيب فى الدار المقسوم على حدة فهل لاحد أن يسكنه ويواجهه
٢٣٣٧٣	تكارى منزلاً فطلق المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب
٣٦١	هل لصاحب المنزل سبيل على المرأة؟
٢٣٣٧٤	تكارى منزلاً على أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة
٢٣٣٧٥	استأجر دارا ودفعها إلى رب الدار إلا بيتا كان فيه متاع له ...
٢٣٣٧٦	استأجر داراً ثم أراد رب الدار شراء شيء من المستأجر بالأجر
٢٣٣٧٧	استقرض من رب البيت أجر هذين الشهرين
٢٣٣٧٨	اشتري المستقرض من الفامى بالأجر ديناراً
٢٣٣٧٩	كان للفامى على المستقرض ديناراً ثم أمره رب البيت أن يدفع
٣٦٢	أجر هذين الشهرين إلى هذا الرجل قرضاً عليه
٢٣٣٨٠	كان رب البيت أقرضه الدارهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم
٢٣٣٨١	صاحب البيت قبض العشرين بيده ثم أقرضه من المستقرض ثم انفسخت الإجارة
٢٣٣٨٢	استأجر أجره خان ووضع فيها متاعه وأقفلها وغاب
٢٣٣٨٣	استأجر دارا فسكنها غاصب فى مدة يمكن إخراجه
٢٣٣٨٤	دكان رجل فى يد الآخر فطلب قوم من المالك أن يواجر ذلك الدكان منهم
٢٣٣٨٥	استأجر مشاطة لتزيين العروس فما هو الحكم؟
٢٣٣٨٦	الدلالة فى النكاح هل يوجب الأجر؟
٢٣٣٨٧	استأجر أهل بلدة رجلاً ليرفع أمرهم إلى السلطان الأعظم ...
٢٣٣٨٨	أراد النحاس أن يواجر القدر ويكون مضمونا عند المستأجر
٣٦٥	فكيف الحيلة فيه؟
٢٣٣٨٩	استأجر بعض أهل القرية أجيراً ليقطع الأحجار ويكسح العين فيزيد فى الماء

٢٣٣٩٠	تزوج امرأة فنزل عليها وهى فى منزله بكراء	٣٦٦
٢٣٣٩١	استأجر رجلان منزلاً واشترط أن ينزل أحدهما فى أقصى الحانوت والآخر فى مقدمه	٣٦٦
٢٣٣٩٢	استأجر رجلان ليلبنى له حائطاً أراه موضعه وسمى طوله وعرضه	٣٦٦
٢٣٣٩٣	آجر عبده وسلمه ثم باعه من غير عذر وسلمه إلى المشتري	٣٦٧
٢٣٣٩٤	استأجر عبداً للخدمة وعجل الأجرة ثم مات المواجه	٣٦٧
٢٣٣٩٥	غصب أرضاً وآجرها من رجل بعينه	
٢٣٣٩٦	استأجر أرضاً موقوفة على مصالح المسجد من متولى المسجد	
٢٣٣٩٧	ثم دفع الأرض مزارعة بالنصف	٣٦٧
٢٣٣٩٨	اكترى داراً بعد فسكنها ثم ناقضه الإجارة فى العبد	٣٦٨
٢٣٣٩٩	استأجر دارين فانهدمت إحداهما	٣٦٨
٢٣٣٩٩	ادعى اثنان عينا أحدهما يدعى الإجارة والآخر الشراء	٣٦٨
٢٣٤٠٠	وقف داراً للسكنى الإمام فهل له أن يواجرها ؟	٣٦٨
٢٣٤٠١	قال لرجل : ابن لى بيتاً فإذا بنيته يقومه المقومون فما يقولون : ندفعه لك	٣٦٨
٢٣٤٠٢	دفع ألفاً وقال : اشتربها طعاماً واكثر سفينة وغص فما أخرجت	
٢٣٤٠٣	الدر فبعه فما كان من فضل فهو بيننا	٣٦٩
٢٣٤٠٤	دفع إلى رجل عبداً على انه إن شاء قبضه بالشراء وإن شاء إجارة	
٢٣٤٠٥	فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال	٣٦٩
٢٣٤٠٦	اكترى إبلاً على أن يحمل على كل بعير مائة رطل	٣٦٩
٢٣٤٠٧	استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهدا أنها للآخر	٣٦٩
٢٣٤٠٨	دفع دابة إلى رجل ليعمل عليها بالنصف فتقبل الطعام ثم جلب عليها	٣٧٠
٢٣٤٠٩	استأجر دابة ليلاً ليزف عليها عروساً إلى بيت زوجها فالمسألة على وجهين	٣٧٠
٢٣٤١٠	اشتري شيئاً وآجره من غيره قبل القبض	٣٧١
٢٣٤١١	استأجر رجلان شيئاً وآجره ودفع أحدهما إلى صاحبه ليمسكه	٣٧١
٢٣٤١٢	استأجر رجلاً شهراً معيناً ليعمل له عملاً معلوماً فعمل له ذلك العمل شهرين	٣٧١
٢٣٤١٣	تكارى دابة لحمل عشرة مخاتيم فحمل فى الجوالق عشرين مختوماً	٣٧١

٣٧٢	استأجر رجلاً لبناء المنارة فلما بنى بعضه انهارت.....	٢٣٤١٢
٣٧٢	دفع إلى رجل مالا ليدفع إلى فلان فقال الرسول: دفعت وأنكر المرسل	٢٣٤١٣
٣٧٢	قال الراعى: مات الغنم فهل يصدق؟.....	٢٣٤١٤
	دفع إلى إسكاف اديماً ليقطع له خفا ويخرزه بأربعة دراهم فدفعه	٢٣٤١٥
٣٧٢	إلى الآخر بدرهمين.....	٢٣٤١٦
٣٧٣	دفع إلى صباغ لبدأ ليصبغه أحمر.....	٢٣٤١٧
٣٧٣	استأجر حماراً فهل له البعث به إلى السرح؟.....	٢٣٤١٨
٣٧٣	استقرض دراهم ودفع إليه دار ليسكنها.....	٢٣٤١٩
٣٧٣	زوج أمته ثم آجرها من زوجها.....	٢٣٤٢٠
	تقبل من رجل طعاماً على أن يحمله من موضع إلى موضع اليوم	٢٣٤٢١
٣٧٣	فحمله في أكثر من ذلك.....	٢٣٤٢٢
٣٧٣	حمل رجلاً كرهاً إلى بعض البلدان.....	٢٣٤٢٣
٣٧٤	استأجر كرمًا إجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره مقاطعة	٢٣٤٢٤
٣٧٤	آجر داره وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو عيب.....	٢٣٤٢٥
٣٧٤	استأجر غنمه إلى قطع معروف ولزم القطيع موون فما هو الحكم؟	٢٣٤٢٦
٣٧٤	استأجر داراً إجارة طويلة بمائة دينار فمات الآجر.....	٢٣٤٢٧
٣٧٥	آجر عبده وسلمه ثم باعه من غير عذر.....	٢٣٤٢٨
٣٧٥	استأجر المتولى رجلاً لإحصار السراج فى المسجد.....	٢٣٤٢٩
٣٧٥	درباغ مستأجر خاها براست هل للمستأجر أخذها كأخذ الثمار؟	٢٣٤٣٠
٣٧٥	استأجر العبد داراً فعلى من يجب الأجر؟.....	٢٣٤٣١
	استأجر رجلاً ليذهب بحمولة له إلى موضع كذا فلما صار	٢٣٤٣٢
٣٧٥	نصف الطريق بداله أن يذهب إلى أمر آخر.....	
	دفع إلى صباغ ثوباً ليصبغه بعصفر يربع الهاشمى فصبغه بقفيز	
٣٧٦	فالمسألة على وجهين.....	
٣٧٦	تكذيب الرجل صباغاً فى الزيادة.....	

٢٣٤٣٣	بعث الخياط ثوبا على يد ابنه فطر الطراز منه فى الطريق.....	٣٧٦
٢٣٤٣٤	استأجر رجلاً لإيقاد النار فى المظمورة فنام فى بعض الليل فاحترقت المظمورة	٣٧٧
٢٣٤٣٥	دفع عينا إلى رجل على أنه إن شاء قبضه بالشراء وإن شاء أخذه إجارة	٣٧٧
٢٣٤٣٦	دار بين حاضر وبين مفقود إن كان ممفرضا ينتفع الحاضر بنصيبه	
٢٣٤٣٧	ويواجه القاضى نصيب المفقود ويحفظ الأجر	٣٧٧
٢٣٤٣٨	قبل السمسار كتاب السنجاب ثم جاء كتاب من المرسل ألا	
٢٣٤٣٩	يقبله وإن قبلته فلا توده المال	٣٧٧
٢٣٤٤٠	دفع عشرة أمناء نحاس واستأجر بأربعين درهماً ليدققه.....	٣٧٧
٢٣٤٤١	دفع إلى خياط ثوبا ولم يشارطه الأجر ثم أعطاه زيادة على أجر مثله	٣٧٧
٢٣٤٤٢	لرجل فى المقصورة أحجار يواجه فجاء قصار فعمل فيها ولم يشارطه الأجر	٣٧٨
٢٣٤٤٣	باع شيئاً فى السوق فاستعان بواحد من أهله على البيع فأعانه ثم طلب منه الأجر	٣٧٨
٢٣٤٤٤	ماتواضع على السماسرة من المقادير فى بيع الأشياء فعدوان	٣٧٨
٢٣٤٤٥	استأجر ليبنى له فى هذه الساحة بيتين ذى سقفين أو ذى سقف واحد	٣٧٨
٢٣٤٤٦	أجر داراً ثم باعها من الآخر وكان المشتري يأخذ الأجرة	
٢٣٤٤٧	من المستأجر كل شهر.....	٣٧٨
٢٣٤٤٨	كانت لرجل حوانيت مستغلة فجاء إنسان فسكن فى حانوت	٣٧٩
٢٣٤٤٩	دفع إلى سراج بعض آلات السرج فأمره أن يتخذ له سرجاً	٣٧٩
٢٣٤٥٠	دفع إلى طبيباً جارية مريضة وقال: عالجهما بمالك فما يزداد من	
٢٣٤٥١	قيمتها بسبب الصحة فالزيادة لك	٣٧٩
٢٣٤٥٢	طلب المعلم من الصبيان ثمن الحصر وصرف البعض إلى حاجة نفسه	٣٨٠
٢٣٤٥٣	دفع ولده إلى أستاذ لتعليم الحرفة فى أربع سنين فشرط الأستاذ	
٢٣٤٥٤	أنه لو حبسه قبله فلا أستاذ عليه مائة	٣٨٠
٢٣٤٥٥	دفع الصغير شيئاً من المأكول إلى المعلم فهل يحل له أكله؟	٣٨٠
٢٣٤٥٦	دفع غلامه إلى النساج ليعمله فأراد النساج أن يسلمه إلى آخر	٣٨٠
٢٣٤٥٧	استأجر رجلاً ليكتب له خطاً بالعربية	٣٨١

٢٣٤٥٣	عين الرجل لأحد الأجيرين بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير ماعين له	٣٨١
٢٣٤٥٤	أودع عند رجل أحماً من الطعام ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاماً له	٣٨١
٢٣٤٥٥	استأجر حماماً في قرية فنفر الناس فهل يلزم المستأجر الأجر؟	٣٨١
٢٣٤٥٦	استأجر طاحونة بشرط الأجر أيام جريان الماء وانقطاعه	٣٨١
٢٣٤٥٧	طحّان ركب في الطاحونة حجراً من ماله فهل له أن يرفع ذلك	
	بعد انقضاء الإجارة؟	٣٨١
٢٣٤٥٨	آجر الوصى منزل اليتيم بدون أجر المثل	٣٨٢
٢٣٤٥٩	آجر الوصى منزلاً لابنه الصغير بدون أجر المثل	٣٨٢
٢٣٤٦٠	غصب دار صبي فما هو الحكم؟	٣٨٢
٢٣٤٦١	أنفق الوصى من مال اليتيم في خصومة كانت على الصغير ..	٣٨٢
٢٣٤٦٢	آجر أرضاً لليتيم إجارة طويلة ..	٣٨٣
٢٣٤٦٣	استأجر أرضاً فانقطع الماء ..	٣٨٣
٢٣٤٦٤	آجر المنزل إجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه ..	٣٨٣
٢٣٤٦٥	هل يرجع المستأجر بالذى أنفق في غلة الوقف؟	٣٨٣
٢٣٤٦٦	استأجر حانوتاً موقوفاً وأراد بناء الغرفة عليه من ماله والانتفاع بها	
	من غير زيادة في الأجرة ..	٣٨٤
٢٣٤٦٧	استأجر حماماً كل شهر بعشرة فأجره شهراً مع سرج المستأجر بعشرين درهماً	٣٨٤
٢٣٤٦٨	آجر غلاماً فأقام رجل البيئة أنه عبده ..	٣٨٤
٢٣٤٦٩	استأجر غلاماً شهراً لعمل المسمى ثم قال له: بلغ هذا الكتاب إلى	
	موضع كذا ولك درهمان ..	٣٨٥
٢٣٤٧٠	لرجل أجير غير ملاك هل له أن يوديه إذا رأى منه بطالة؟	٣٨٥
٢٣٤٧١	استأجر حجرة موقوفة للمسجد فيكسر فيها الحطب والجيران	
	لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به ..	٣٨٥
٢٣٤٧٢	آجر المتولى صيغة الوقف من رجل سنين ثم مات الآجر قبل انقضاء المدة	٣٨٥
٢٣٤٧٣	ساحة بين حانوت لرجل في الشارع فأجرها من بائع الفاكهة	٣٨٥

٢٣٤٧٤	استأجر أرضاً وانفسخت الإجارة بمضي المدة وفي الأرض زرع	٣٨٦
٢٣٤٧٥	أبرأ أحد الورثة الباقيين ثم ادعى التركة	٣٨٦
٢٣٤٧٦	استأجر أرضاً فزرعها واصطلم الزرع آفة	٣٨٦
٢٣٤٧٧	استأجر أرضاً فأحرق الحصاد فاحترق شيء في أرض أخرى	٣٨٦
٢٣٤٧٨	دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر ورب الاصطبل يغلق باب	
٣٨٧	الدار فهل لرب الحجرة منعه؟	
٢٣٤٧٩	استأجر طاحونة وآجرها من غير فانهدم بعضه	٣٨٧
٢٣٤٨٠	استأجر رجل داراً فيها بئر فله الوضوء بذلك الماء والشرب منه	٣٨٧
٢٣٤٨١	استأجر حجرة وغاب وترك امرأته في الدار فما هو الحيلة للآجر لإخراجها؟	٣٨٧
٢٣٤٨٢	استأجر داراً على أن الآجر وهب له آجر رمضان	٣٨٧
٢٣٤٨٣	ثلاثة استوجروا على عمل بالشركة فمرض أحدهم وعمل الآخرون	٣٨٧
٢٣٤٨٤	استأجر داراً وبني فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير أمر صاحب الدار	٣٨٨
٢٣٤٨٥	استأجر رجلاً لحمل الخشبة على العجلة فجاء بها في الماء	٣٨٨
٢٣٤٨٦	استأجر مرا عشرة أيام ثم المستأجر أودعه عند الآجر خمسة أيام من العشرة	٣٨٨
٢٣٤٨٧	استأجر دكاناً فنادى مناد البلدة أن من فتح الدكان إلى ثلاثة أيام أغير على متاعه	٣٨٨
٢٣٤٨٨	اكترى سفينة لحمل الحنطة فحمل صاحب السفينة الحنطة في سفينة أخرى	٣٨٩
٢٣٤٨٩	اشتري غلاماً وآجره من البائع ثم استحق المشتري	٣٨٩
٢٣٤٩٠	آجر الغاصب الدار ثم قال المغصوب منه: أنا أمرتك بالإجارة	
٣٨٩	فقال الغاصب: ما أمرتني	
٢٣٤٩١	اشتري شجرة وقطعها فاستأجر أرضاً لوضع الأشجار فيها حتى آيس	٣٨٩

٤١ / كتاب المضاربة

٢٣٤٩٢	تفسير المضاربة	٣٩٠
٢٣٤٩٣	ركن المضاربة	٣٩٠

٣٩١	الفصل الأول: فى بيان شرائطها وحكمها	
٣٩١	شرائط جوازها خمسة	٢٣٤٩٤
٣٩١	اختلاف الرواج بالبلدان فى المضاربة	٢٣٤٩٥
٣٩١	كسدت الفلوس قبل الشراء أو بعده	٢٣٤٩٦
٣٩٢	دفع عرضاً إلى رجل وقال: بعه واعمل بثممه مضاربة	٢٣٤٩٧
٣٩٢	العروض لاتصلح لرأس المال	٢٣٤٩٨
٣٩٢	دفع إلى رجل أمتعة وقال: بعها واشترىها واتجر فيها فما ربحت يكون بيننا	٢٣٤٩٩
٣٩٣	قال رب المال للغاصب: اعمل مما فى يدك مضاربة بالنصف	٢٣٥٠٠
٣٩٣	الشرط الثانى: أن يكون رأس المال معلوماً عند العقد	٢٣٥٠١
٣٩٣	دفع إلى رجل دراهم مضاربة لا يعرف قدرها	٢٣٥٠٢
٣٩٣	قول الرجل: خذ أى أضعاف مال شئت فاعمل به مضاربة ...	٢٣٥٠٣
٣٩٣	الشرط الثالث: أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً	٢٣٥٠٤
٣٩٣	اشتري المديون مع عدم جواز المضاربة بالدين وباع وربح أو خسر	٢٣٥٠٥
٣٩٤	قال رب الدين: اقبض بعض ديني من فلان ثم اعمل به مضاربة بالنصف	٢٣٥٠٦
٣٩٤	قول الرجل: اقبض مالى على فلان واعمل به مضاربة	٢٣٥٠٧
٣٩٤	قول الرجل: اعمل بالدين الذى فى ذمتك	٢٣٥٠٨
٣٩٤	الشرط الرابع: أن يكون رأس المال مسلماً إلى المضارب ...	٢٣٥٠٩
٣٩٤	شرط رب المال لنفسه التصرف فى المال بانفراده متى بداله	٢٣٥١٠
٣٩٥	دفع الأب أو الوصى وشرط لنفسه شيئاً من الربح والعمل ..	٢٣٥١١
٣٩٥	كان العاقد ممن لا يجوز له أخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب	٢٣٥١٢
٣٩٥	دفع المال مضاربة وأمر أن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى غيره مضاربة	٢٣٥١٣
٣٩٥	دفع المضارب لرب المال مضاربة بالثلث	٢٣٥١٤
٣٩٥	الشرط الخامس: أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوماً	٢٣٥١٥
٣٩٦	دفع ألف درهم مضاربة على أن يمارق الله فللمضارب مائة درهم	٢٣٥١٦
٣٩٦	شرطاً أن لرب المال من الربح مائة والباقي للمضارب	٢٣٥١٧

٢٣٥١٨	شرط للمضارب ربح نصف المال	٣٩٦
٢٣٥١٩	شرطاً ربح هذه المائة بعينها	٣٩٦
٢٣٥٢٠	قال رب المال: لك ثلث الربح وعشرة دراهم فى كل شهر ..	٣٩٦
٢٣٥٢١	دفع أرضاً مزارعة بالنصف وجعل للمزارع عشرة دراهم كل شهر	٣٩٦
٢٣٥٢٢	دفع ألفاً مزارعة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه إليه ليزرعها سنة	٣٩٦
٢٣٥٢٣	دفع إلى رجل مالاً مضاربة على أن يبيع فى دار رب المال ..	٣٩٧
٢٣٥٢٤	كل شرط فاسد يوجب جهالة الربح يوجب فساد المضاربة	٣٩٧
٢٣٥٢٥	لوقال: على أن الربح والوضيعة بيننا فما هو الحكم؟	٣٩٧
٢٣٥٢٦	هل تفسد المضاربة بالشروط الفاسدة؟	٣٩٧
٢٣٥٢٧	دفع ماله مضاربة وشرط على المضارب أنه إن اشترى الحنطة	
	فله النصف من الربح وإن اشترى الشعير فله الثلث	٣٩٧
٢٣٥٢٨	دفع المال مضاربة على أنه إن خرج فى سفر فنفقته على نفسه	٣٩٧
٢٣٥٢٩	دفع المال مضاربة وقال: تخرج إلى الرى فمار ربحت فهو	
	بيننا نصفين ومار ربحت فى رجوعك بيننا أثلاثاً	٣٩٨
٢٣٥٣٠	شرط أن تكون مؤنة الأجر أحدهما	٣٩٨
٢٣٥٣١	شرط للمضارب أجراً من ماله لامن إجارته	٣٩٨
٢٣٥٣٢	حكم المضاربة	٣٩٨
٢٣٥٣٣	خالف المضارب رب المال	٣٩٨
٢٣٥٣٤	فسدت المضاربة وباع المضارب واشترى وربح مالا كثيراً	٣٩٨
٢٣٥٣٥	مقدار الأجر الواجب فى صورة فساد المضاربة	٣٩٩
٢٣٥٣٦	لم يربح المضارب فى المضاربة الفاسدة	٣٩٩
٢٣٥٣٧	عمل المضارب بالمال فتلف كله	٣٩٩
٢٣٥٣٨	هل يكون المال مضموناً على المضارب؟	٤٠٠
٢٣٥٣٩	دعوى المضارب هلاك المال	٤٠٠

٤٠١	الفصل الثاني: فيما يكون مضاربة بغير لفظها	
٢٣٥٤٠	دفع إلى رجل ألف درهم معاوضة بالنصف.....	٤٠١
٢٣٥٤١	قول الرجل: خذ هذه الألف واعمل بها على أن مارزق الله فهو بيننا	٤٠١
٢٣٥٤٢	قول الرجل: خذ هذه الألف وابتع بها متاعاً فلك النصف....	٤٠١
٢٣٥٤٣	قول الرجل: خذ هذه الألف واشتر بها هرويا بالنصف	٤٠١
٢٣٥٤٤	تلف ماباع ولم يقدر المشتري	٤٠٢
٢٣٥٤٥	لا يدري حال المبيع عند الإجارة أقالم أو هالك؟	٤٠٢
٢٣٥٤٦	قول الرجل لغيره ايس را بغير وتصرف كن بطريق شركت ..	٤٠٢
٢٣٥٤٧	دفع إلى رجل مائة وأمر أن يشتري بها مبطخة ليكون الربح بينهما	٤٠٢
٤٠٣	الفصل الثالث: في بيان ما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها وما لا يجوز	
٢٣٥٤٨	دفع ألفا مضاربة على أن مارزق الله فهو بيننا	٤٠٣
٢٣٥٤٩	دفع ألفا مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك	٤٠٣
٢٣٥٥٠	دفع ألفا مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فالمسألة على ثلاثة أوجه	٤٠٣
٤٠٤	الفصل الرابع: في بيان ما لا يكون مضاربة مع لفظها	
٢٣٥٥١	دفع ألفا مضاربة على أن مارزق الله فذلك كله للمضارب ..	٤٠٤
٢٣٥٥٢	شرط رب المال في المضاربة على أن مارزق الله فكله لى ..	٤٠٤
٤٠٥	الفصل الخامس: في المضاربة يشترط الربح فيها لاحدهما ويسقط عن الآخر	
٢٣٥٥٣	دفع ألفا مضاربة على أن للمضارب نصف الربح ولم يتعرض	
٤٠٥	لجانب رب المال	
٢٣٥٥٤	قال رب المال: على أن لى نصف الربح ولك ثلثه.....	٤٠٥
٢٣٥٥٥	قول الرجل: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف	٤٠٥
٢٣٥٥٦	قول الرجل: خذ هذا مضاربة بالثلث	٤٠٥
٤٠٦	الفصل السادس: في شرط الربح لثالث	
٢٣٥٥٧	شرط في المضاربة بعض الربح لأجنبي	٤٠٦
٢٣٥٥٨	شرط بعض الربح لعبد رب المال أو لعبد المضارب	٤٠٦

٢٣٥٥٩	شرط بعض الربح لمن لا يقبل له شهادة المضاربة أو شهادة رب المال	٤٠٦
٢٣٥٦٠	شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو دين رب المال.....	٤٠٦
٢٣٥٦١	اشترط المضارب لرب المال ثلث الربح ولعبد رب المال ثلثه على	
٤٠٦	أن يعمل العبد معه	٤٠٦
٤٠٧	الفصل السابع: فى الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا	٤٠٧
٢٣٥٦٢	دفع ألفا وقال: نصفها عليك قرض ونصفها معك مضاربة بالنصف	٤٠٧
٢٣٥٦٣	إذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه.....	٤٠٧
٢٣٥٦٤	قول الرجل: خذ هذه الألف على أن نصفها قرض وتعمل بالنصف	
٤٠٧	الآخر مضاربة على أن الربح كله لى	٤٠٧
٢٣٥٦٥	قول الرجل: خذ الألف على أن نصفها قرض على أن تعمل	
٤٠٨	بالنصف الآخر على أن يكون الربح لى.....	٤٠٨
٢٣٥٦٦	دفع ألفا نصفها قرض ونصفها بضاعة.....	٤٠٨
٢٣٥٦٧	قال: على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب	٤٠٨
٢٣٥٦٨	إن ربح فى المال ربحاً فى هذه الصورة فما هو الحكم؟.....	٤٠٨
٢٣٥٦٩	هلك المال قبل العمل أو بعده	٤٠٩
٢٣٥٧٠	لاتجوز قسمة المضارب وتمييزه إلا بإجازة رب المال	٤٠٩
٢٣٥٧١	اشتري شيئاً بنصف الدارهم للمضاربة ونقد الدراهم	٤٠٩
٢٣٥٧٢	جاء رجل بجراب فباع نصفه من رجل ثم أمره أن يبيع النصف	
٤٠٩	الباقى ويعمل بالثمن كله مضاربة على أن مارزق فهو بيننا ...	٤٠٩
٢٣٥٧٣	هل يستحق على رب المال أجر المثل فيما فسدت المضاربة	
٤١٠	فيها فالمسألة وجهين؟.....	٤١٠
٢٣٥٧٤	شرط صاحب الجراب والمضارب أن تكون المضاربة أثلاثا	٤١٠
٢٣٥٧٥	إن وضع فى هذه المسألة كانت الوضيعة عليهما نصفين ...	٤١٠
٢٣٥٧٦	شرط صاحب الجراب والمضارب أن يكون لرب المال ثلثا الربح	٤١٠
٢٣٥٧٧	شرط الدافع لنفسه الثلث وللمضارب الثلثين والمسألة بحالها	٤١١

الفصل الثامن: فى بيان ما يملك المضارب

- ٤١٢ على رب المال من التصرفات وما لا يملك
- ٢٣٥٧٨ دفع المال مضاربة بالنصف ولم يزد على هذا فهذه مضاربة مطلقة
- ٢٣٥٧٩ يملك المضارب على رب المال ما هو تجاره أو ما هو من صنيع التجار
- ٢٣٥٨٠ هل يملك المضارب تزويج الأمة؟
- ٢٣٥٨١ هل للمضارب أن يرهن من مال المضاربة بدين عليه فى المضاربة؟
- ٢٣٥٨٢ التصرفات فى المضاربة ثلثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها
- ٢٣٥٨٣ قسم لا يملك بمطلق عقد المضاربة
- ٢٣٥٨٤ هل للمضارب خلط مال المضاربة بماله؟
- ٢٣٥٨٥ قال للمضارب: اعمل فيه برأيك فهل له الخلط؟
- ٢٣٥٨٦ القسم الثالث: لا يملكه من غير نص رب المال
- ٢٣٥٨٧ هل للمضارب أن يبيع بالنقد والنسيئة؟
- ٢٣٥٨٨ أخذ المضارب نخلا معاملة على أن ينفق عليه من المال
- ٢٣٥٨٩ دفع أرضا مزارعة بغير بذر
- ٢٣٥٩٠ استأجر أرضا للزراعة فهل له أن يدفع أرض المضاربة مزارعة بغير بذر؟
- ٢٣٥٩١ مسألة استدانة المضارب
- ٢٣٥٩٢ هل للمضارب أن يرهن بعد نهى رب المال إياه عن العمل فى المضاربة؟
- ٢٣٥٩٣ كان عنده من مال المضاربة ما يجوز المضاربة عليه فاشترى سلعة بثمن دين
- ٢٣٥٩٤ أمر رب المال بالاستدانة فاستدان
- ٢٣٥٩٥ هل لرب المال والمضارب أن يظاً جارية من جوارى مال المضاربة؟
- ٢٣٥٩٦ تزوج المضاربة جارية بتزويج رب المال إياها منه
- ٢٣٥٩٧ هل تخرج تلك الجارية عن المضاربة؟
- ٢٣٥٩٨ دفع ألفا مضاربة ولم يقل: اعمل برأيك إلا أن التجار فى البلاد
- ٢٣٥٩٩ هل يجوز دفع المضارب إلى رب المال مضاربة؟

٢٣٦٠٠	للمضارب أن ياذن لعبد المضاربة فى التجارة	٤١٦
٢٣٦٠١	هل للمضارب أن يعمل مافيه ضرر وما لا يعمل به التجار؟ ...	٤١٧
٢٣٦٠٢	نهى رب المال أن يخرج المال من تلك البلدة	٤١٧
٢٣٦٠٣	هل لرب المال حق التخصيص بعد عقد المضاربة؟	٤١٧
٢٣٦٠٤	دفع المال إلى رجلين مضاربة وقال: اعملا برأيكما	٤١٨
٢٣٦٠٥	شراء المضارب بمال المضاربة خمرأ أو خنزيراً	٤١٨
٢٣٦٠٦	هل للمضارب شراء من يعتق على رب المال؟	٤١٨
٢٣٦٠٧	شراء المضارب أم ولده بمال المضاربة	٤١٨
٢٣٦٠٨	شراء المضارب سلعة بأكثر من مال المضاربة	٤١٩
٢٣٦٠٩	شراء المضارب بيعاً فاسداً مما يملك إذا قبض	٤١٩
٢٣٦١٠	قال رب المال: اعمل برأيك فما هو الحكم؟	٤١٩
٢٣٦١١	هل يملك المضارب القرض أو الشراء بالغبن من غير نص؟ ..	٤١٩
٢٣٦١٢	للمضارب أن يعمل عند فساد المضاربة ما يعمل عند الجواز	٤١٩
٢٣٦١٣	دفع ألفاً مضاربة بالنصف فاشتري بها متاعاً وحمله بمائة درهم من عند نفسه	٤٢٠
٢٣٦١٤	أصل المسألة إن كان من أعمال التجار وتوابعها يملكه المضارب	٤٢٠
٢٣٦١٥	اكثرى المضارب بمائة من عند نفسه أو قصر الثياب	٤٢٠
٢٣٦١٦	صبغ المضارب الثياب الأسود من ماله	٤٢٠
٢٣٦١٧	صبغها المضارب أسود من ماله ونقصها	٤٢١
٢٣٦١٨	إن كان فى مال المضاربة فضل فبقدر ما كان من حصة المضارب من الثياب لا يضمن	٤٢١
٢٣٦١٩	المأمور بشراء الحنطة اشترى وأعطى أجر الحمل من عنده	٤٢٢
٢٣٦٢٠	دفع ألفاً مضاربة فاكثرى سفينة بمائة والمال كله عنده ثم	٤٢٢
٤٢٢	اشترى بالألف كله طعاماً وحمله بالسفينة	٤٢٢
٤٢٣	الفصل التاسع: فيما يشترط على المضارب من الشروط	٤٢٣
٢٣٦٢١	هل للمضارب أن يسافر بمال المضاربة؟	٤٢٣
٢٣٦٢٢	شرط أن يعمل بالكوفة فأخرج منها	٤٢٣

٢٣٦٢٣	مايصير شرطاً في المضاربة ستة ألفاظ.....	٤٢٤
٢٣٦٢٤	بيان الأصل في معرفة الشرط من المشورة.....	٤٢٤
٢٣٦٢٥	دفع مال المضاربة وسكت زماناً ثم قال: على أن تعمل بالكوفة	٤٢٤
٢٣٦٢٦	كل موضع لم يكن للمضارب إخراج المال من الكوفة.....	٤٢٥
٢٣٦٢٧	أصل الضمان واجب بنفس الإخراج.....	٤٢٥
٢٣٦٢٨	تصرف المودع في الوديعة وربح فما هو الحكم؟.....	٤٢٥
٢٣٦٢٩	دفع عبده إلى آخر وقال: بعه واعمل بثمنه مضاربة بالنصف	
٤٢٦	فباع العبد بالعرض.....	
٢٣٦٣٠	شرط العمل في سوق الكوفة فعمل بالكوفة ولكن في غير سوق الكوفة	٤٢٦
٢٣٦٣١	نهى رب المال عن الخروج عن البلدة التي كان فيها المضارب	٤٢٦
٢٣٦٣٢	اشتري بنصف المال خارج الكوفة والنصف بعد مراجع إلى الكوفة	٤٢٧
٢٣٦٣٣	اشتري ببعضه في غير الكوفة وبالباقى في الكوفة.....	٤٢٧
٢٣٦٣٤	قول الرجل: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام	٤٢٧
٢٣٦٣٥	قول الرجل: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف فاشتريها الطعام	٤٢٧
٢٣٦٣٦	قول الرجل: خذ الألف واشتريها الطعام.....	٤٢٧
٢٣٦٣٧	الجواب في تخصيص المال نظير الجواب في تخصيص المصير	٤٢٧
٢٣٦٣٨	قول الرجل: خذ هذا المال مضاربة في ثوب تشتريه وتبيعه	٤٢٨
٢٣٦٣٩	شرط الثلث إن عمل في المصير والنصف إن سافر فاشتري ..	
٤٢٨	في أحدهما وباع في الآخر.....	
٢٣٦٤٠	قول الرجل: خذ هذا للمضاربة على أن تشتري به البز.....	٤٢٨
٢٣٦٤١	دفع ألفاً مضاربة على أن يشتري بها شيئاً سماه فاشتري المضارب غير ذلك وربح	٤٢٨
٢٣٦٤٢	قول الرجل: خذ هذا مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام	٤٢٨
٢٣٦٤٣	دفع إلى رجل ألف درهم في الدقيق مضاربة.....	٤٢٨
٢٣٦٤٤	دفع المال إلى رجل مضاربة على أن يشتري من فلان ويبيع منه	٤٢٩
٢٣٦٤٥	دفع ألفاً مضاربة على أن يشتري بها من أهل الكوفة ويبيع ...	٤٢٩

٢٣٦٤٦	دفع ألفا مضاربة على أن يشتري بالنقد ويبيع.....	٤٢٩
٢٣٦٤٧	دفع ألفاً مضاربة بالنصف وأمره أن يبيع بالنسيئة.....	٤٢٩
٢٣٦٤٨	كانت المضاربة مطلقاً فخصصها رب المال بعد العقد	٤٣٠
	الفصل العاشر: فى المضارب يدفع المال إلى غيره مضاربة	٤٣١
٢٣٦٤٩	مسألة دفع المضارب مال المضاربة إلى غيره مضاربة	٤٣١
٢٣٦٥٠	لم يقل: رب المال اعمل برأيك فدفع المضارب إلى غيره مضاربة	٤٣١
٢٣٦٥١	متى يضمن المضارب الثانى؟.....	٤٣٢
٢٣٦٥٢	هل يجب الضمان بمجرد العمل؟.....	٤٣٢
٢٣٦٥٣	غضب رجل من المضارب الثانى	٤٣٢
٢٣٦٥٤	كانت المضاربة فاسدة فهل يضمن بدفع المال إلى الثانى ؟	٤٣٣
٢٣٦٥٥	دفع إلى رجل دراهم مغصوبة ليعمل بها مضاربة ثم الغاصب	
٤٣٣	اشترها من المغصوب منه	
٢٣٦٥٦	أبضع المضارب رجلاً حتى يشتري ويبيع فاشترى ذلك الرجل وباع	٤٣٣
٢٣٦٥٧	دفع ألفا مضاربة وقال: اعمل برأيك فماريحت فهو بينى ...	
٤٣٤	وبينك نصفين فدفع المضارب إلى الآخر مضاربة بالنصف..	
٢٣٦٥٨	شرط المضارب الأول للثانى ثلث الربح.....	٤٣٤
٢٣٦٥٩	شرط الأول للثانى ثلث الربح أو أقل من ذلك أو شرط له ثلثي الربح	٤٣٤
٢٣٦٦٠	أمر المضارب أن يعمل برأيه فدفعها المضارب إلى الآخر	
٤٣٤	مضاربة وقال: مارزق الله فهو بينى وبينك	
٢٣٦٦١	شرط فى المضاربة ثلث الربح لرب المال وثلثه لعبده بشرط العمل	
٤٣٥	مع المضارب وثلثه للمضارب	
٢٣٦٦٢	أمر المضارب أن يعمل برأيه فدفعه المضارب إلى الآخر مضاربة	
٤٣٥	وقال للثانى: اعمل برأيك	
٢٣٦٦٣	دفع المضارب المال إلى رب المال مضاربة.....	٤٣٦
٢٣٦٦٤	استهلك المضارب الثانى المال قبل العمل فى المضاربة	٤٣٦

الفصل الحادى عشر: فى المضاربة بالشئ

- ٤٣٧ تكون على غيرها أمر به أتجوز أم لاتجوز؟
- ٢٣٦٦٥ اشترى المضارب الجارية بألف درهم جياذ ثم نظر إلى الدراهم فإذا هي زيوف
- ٢٣٦٦٦ كانت الدراهم التي قبضها المضارب ستوفة فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ
- ٢٣٦٦٧ كان المضارب رب المال يعلمان بكون الدراهم ستوفة أو زيوفاً أو ناقصة

الفصل الثانى عشر: فى نهى رب

- ٤٣٩ المال المضارب عن العمل وفى انعزاله
- ٢٣٦٦٨ دفع ألفا مضاربة بالنصف ثم نهى رب المال أن يبيع ويشترى
- ٢٣٦٦٩ خص بعد الإطلاع أو نهى عن التصرف.....
- ٢٣٦٧٠ صار رأس المال عرضاً فهل يعمل نهيه؟.....
- ٢٣٦٧١ كان مال المضاربة من جنس رأس المال من وجه فنهاه رب المال
- ٢٣٦٧٢ هل ينعزل المضارب بموت رب المال؟.....
- ٢٣٦٧٣ كان مال المضاربة فلو ساء فنهاه رب المال.....

الفصل الثالث عشر: فى المضارب يمتنع

- ٤٤١ عن التقاضى عن البيع والقبض حتى يجد ربهاً
- ٢٣٦٧٤ باع المضارب مال المضاربة بالنسيئة فهل يجبر على التقاضى والقبض؟
- ٢٣٦٧٥ كل وكيل بالبيع لا يجبر على الاستيفاء ويحيل المؤكل على المشتري
- ٢٣٦٧٦ انفسخت المضاربة وعلى الناس ديون.....
- ٢٣٦٧٧ باع المضارب شيئاً من مال المضاربة نسيئة فى غير مصره وأراد
- ٤٤٢ أن يكون هو المتقاضى.....
- ٢٣٦٧٨ اشترى المضارب بالمال متاعاً ثم قال: أمسكه حتى أجد ربهاً
- ٤٤٢ كثيراً فأراد رب المال بيعه.....
- ٢٣٦٧٩ لم يعط رب المال ذلك، ولم يكن له حق إمساكه فهل يجبر المضارب على البيع؟
- ٢٣٦٨٠ لم يكن فى المال فضل فلا يجبر المضارب على البيع.....

الفصل الرابع عشر: فى دفع المضارب مال المضاربة

٤٤٣	بضاعة إلى رب المال وفى بيع أحدهما مال المضاربة للآخر	
٢٣٦٨١	دفع مال المضاربة إلى رب المال بضاعة فاشتري بها رب المال وباع	٤٤٣
٢٣٦٨٢	كان رأس المال عرضاً وباع رب المال العرض بألفى درهم	
٤٤٣	ورأس المال ألف درهم	٤٤٣
٢٣٦٨٣	باع رب المال مال المضاربة من المضارب	٤٤٣
٢٣٦٨٤	رد المضارب مال المضاربة على رب المال ، وأمر أن يشتري له ويبيع على المضاربة	٤٤٤
٢٣٦٨٥	اشتري المضارب شيئاً فباعه من رب المال	٤٤٤
٤٤٥	الفصل الخامس عشر: فى نفقة المضارب	
٢٣٦٨٦	يتصرف المضارب فى مصره فنفقته على نفسه	٤٤٥
٢٣٦٨٧	خرج المضارب من المصّر نفقته على من يكون؟	٤٤٥
٢٣٦٨٨	سافر بمال المضاربة فهل تكون نفقته فى مال المضاربة؟	٤٤٦
٢٣٦٨٩	الغداء والعشاء باعتبار العرف	٤٤٦
٢٣٦٩٠	سافر بمال المضاربة فما هو الحكم فى نفقته؟	٤٤٦
٢٣٦٩١	استحق المضارب النفقة فهل يستحق الملبوس والمطعموم؟	٤٤٦
٢٣٦٩٢	ما ينفق المضارب على نفسه فى دواءه وحجامة هل يكون فى مال المضاربة؟	٤٤٧
٢٣٦٩٣	ما أطلق للمضارب من النفقة فذلك بالمعروف	٤٤٧
٢٣٦٩٤	نفقة المضارب فى الكسوة والطعام والفراش وعلف الدابة هل	
٤٤٧	تكون فى مال المضاربة؟	٤٤٧
٢٣٦٩٥	أطلاً أو اختضب أو أكل فاكهة فهل يكون فى مال المضاربة؟	٤٤٨
٢٣٦٩٦	خرج المضارب إلى سواد المصّر لأخذ ديون فنفقته فى مال المضاربة	٤٤٨
٢٣٦٩٧	اشتري جارية للوطى والخدمة فذلك فى ماله خاصة	٤٤٨
٢٣٦٩٨	إن استأجر المضارب أجيراً كان ذلك من مال المضاربة	٤٤٨
٢٣٦٩٩	ربح المضارب فى المال بدئ برأس المال بالنفقة	٤٤٩
٢٣٧٠٠	أنفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به شيئاً	٤٤٩

- ٢٣٧٠١ أكل رب المال خمسمائة بنفسه فما هو الحكم؟..... ٤٤٩
- ٢٣٧٠٢ خرج المضارب من مصره إلى السواد لشراء الطعام فما هو الحكم فى نفقته؟ ٤٤٩
- ٢٣٧٠٣ للمضارب أهلا بالكوكة وبالبررة ويريد البررة فنفقته فى الطريق فى مال المضاربة ٤٥٠
- ٢٣٧٠٤ دفع المال مضاربة إلى رجل بالكوكة وللمضارب أهل بالكوكة ٤٥٠
- ٢٣٧٠٥ وبالبررة ويريد البررة فما هو الحكم فى نفقته؟ ٤٥٠
- دفع ألفاً إلى رجل مضاربة وهما بالكوكة وليست الكوكة
- ٢٣٧٠٦ بوطن للمضارب فما هو الحكم فى النفقة؟..... ٤٥٠
- سافر المضارب بالمال وأعانه رب المال بغلمانة ودوابه فما
- هو الحكم فى النفقة؟..... ٤٥٠
- ٢٣٧٠٧ دفع إلى غلام رب المال للتجارة وشرط أن ينفق من مال نفسه ٤٥٠
- ٢٣٧٠٨ أمر المالك بالنفقة على رقيقه ودوابه ٤٥١
- ٢٣٧٠٩ خرج المضارب بالمال إلى مصر لشراء المتاع فلم يشتر شيئاً
- وقد أنفق من المال ٤٥١
- ٢٣٧١٠ سبيل النفقة أن تحسب من الربح ٤٥١
- ٢٣٧١١ نوى المضارب الإقامة فى مصر خمسة عشر يوماً فهل له النفقة؟ ٤٥١
- ٢٣٧١٢ أخذ من أهل ذلك البلد مضاربة فما حكم النفقة؟..... ٤٥١
- ٢٣٧١٣ سافر المضارب بماله ومال المضاربة فما هو حكم النفقة؟.. ٤٥٢
- ٢٣٧١٤ رجع المسافر إلى مصره فيرد ما فضل عنده إلى المضاربة ٤٥٢
- ٢٣٧١٥ دفع ألفاً مضاربة فاشتري المضارب بها جارية واحتاجت الجارية إلى النفقة ٤٥٢
- ٢٣٧١٦ من ينفق على الجارية؟ فيه اختلاف ٤٥٢
- ٢٣٧١٧ كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فاشتري عبداً بألفى درهم وأنفق عليه ٤٥٢
- ٢٣٧١٨ أبى رب المال النفقة فما هو الحكم؟..... ٤٥٢
- ٢٣٧١٩ أبى عبد المضاربة وردة رجل من مسيرة السفر فالجعل على من يكون؟ ٤٥٢
- ٢٣٧٢٠ اشترى المضارب بألف المضاربة وبألف من عنده عبداً وأنفق عليه ٤٥٣
- ٢٣٧٢١ رجع المضارب من سفره بعد موت رب المال..... ٤٥٣

٤٥٤	الفصل السادس عشر: فى بيع المضارب مال المضاربة مرابحة	
٢٣٧٢٢	باع المضارب المتاع مرابحة بعد ما أنفق	٤٥٤
٢٣٧٢٣	اشتري متاعاً للمضاربة فأئفق عليهم ، ثم أراد ضمه إلى الثمن وبيع المتاع مرابحة	٤٥٤
٢٣٧٢٤	كل مؤنة ونفقة تعارف التجار إلحاقها برأس المال كان للمضارب ضمه إلى رأس المال	٤٥٤
٢٣٧٢٥	كل ما يوجب زيادة فى العين فهو بمعنى رأس المال فيضم إلى رأس المال	٤٥٤
٢٣٧٢٦	اكثرى للمتاع دواً يضم ذلك إلى رأس المال	٤٥٥
٢٣٧٢٧	دفع ألفاً مضاربة فاشتري بها جارية ثم باعها من رب المال	
٤٥٥	بألفى درهم ثم اشتراها بمائة وألفى درهم	٤٥٥
٢٣٧٢٨	اشتري المضارب من رب المال وأراد بيعه مرابحة	٤٥٥
٢٣٧٢٩	اشتري المضارب بعشرة فباعه من رب المال بحمسة عشر ثم أراد بيعه مرابحة	٤٥٥
٢٣٧٣٠	دفع إلى رجل ألفاً وإلى آخر ألفاً فربح الثانى ألفاً ثم اشتري الأول	
٤٥٦	بالألف عبداً فباعه من الآخر بألفين يبيعه الآخر مرابحة	٤٥٦
٢٣٧٣١	استقرض المضارب فاشتري به بأمره	٤٥٦
٢٣٧٣٢	لو باعها مساومة فما هو الحكم؟	٤٥٦
٢٣٧٣٣	اشتري رب المال عبداً بخمسة مائة فباعه من المضارب بألف	
٤٥٦	فهل للمضارب بيعه مرابحة؟	٤٥٦
٢٣٧٣٤	اشتري المضارب عبداً بألف فباع من رب المال بألف ومائتين	
٤٥٦	فهل لرب المال بيعه مرابحة؟	٤٥٦
٢٣٧٣٥	اشتري رب المال بخمس مائة وباعه من المضارب بألف ومائة	
٤٥٦	فبيعه مرابحة على خمسمائة	٤٥٦
٢٣٧٣٦	اشتري المضارب بألف فباعه من رب المال بألفين ثم رب المال	
٤٥٧	باعه من الأجنبى مساومة بثلاثة آلاف	٤٥٧
٢٣٧٣٧	اشتري المضارب عبداً بألفين فولاه رب المال فباعه رب المال	
٤٥٧	من أجنبى بألف وخمسمائة	٤٥٧

٤٥٨	الفصل السابع عشر: فى المضارب يشهد	
٤٥٨	أنه يشتري لنفسه وكان ذلك بعد الشراء أو وقت الشراء	
٢٣٧٣٨	دفع المال إلى رجل مضاربة فاشتري بالمال جارية ثم أشهد أنه اشتراها لنفسه	٤٥٨
٢٣٧٣٩	قول محمد: إنه استراها لنفسه يحتمل وجهين	٤٥٨
٢٣٧٤٠	متى يشتراها ثانياً من بائع الجارية بربح فيجوز شراء المضارب لنفسه	٤٥٨
٤٦٠	الفصل الثامن عشر: فى دفع المالكين مضاربة على الترادف	
٢٣٧٤١	دفع إلى رجل ألفاً مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألفاً أخرى	
٤٦٠	مضاربة بالنصف فخلط المضارب الألف الأولى بالثانية.....	٤٦٠
٢٣٧٤٢	هذه المسألة فى الحاصل على ثلاثة أوجه	٤٦٠
٢٣٧٤٣	قال للمضارب فى أحد المضاربتين: اعمل فيه برأيك ولم يقل له فى الأخرى	٤٦٠
٢٣٧٤٤	خلط أحدهما بالآخر وقد ربح فى المال الأول الذى قال له: اعمل فيه برأيك	٤٦١
٢٣٧٤٥	قال للمضارب فى المضاربة الثانية: اعمل فيه برأيك ولم يقل له فى الأولى ذلك	٤٦١
٢٣٧٤٦	ودفع ألفاً مضاربة ليعمل فيه برأيه فعمل وربح ألفاً فدفع له ألفاً	
٤٦٢	آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه	٤٦٢
	الفصل التاسع عشر: فى عتق عبد المضاربة	
٤٦٣	وفى كتابته وفى دعوة نسب ولد جارية المضاربة	
٢٣٧٤٧	دفع ألفاً مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها عبداً فأعتقه المضارب	٤٦٣
٢٣٧٤٨	دفع ألفاً مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها عبداً يساوى	
٤٦٣	ألفى درهم فأعتقه المضارب	٤٦٣
٢٣٧٤٩	اشتري المضارب بخمسمائة من الألف عبداً يساوى ألفين فأعتقه	٤٦٣
٢٣٧٥٠	صح عتق المضارب ويستوفى رب المال الخمسمائة القائمة فى يد المضارب	٤٦٤
٢٣٧٥١	إن كان المضارب مؤسراً فلرب المال خيارات ثلاثة.....	٤٦٤
٢٣٧٥٢	بيان قول أبى يوسف ومحمد فى مسألة إعتاق المضارب العبد	٤٦٥
٢٣٧٥٣	دفع ألفاً مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها عبيدين كل	
٤٦٥	واحد يساوى ألفاً فأعتقهما المضارب جميعاً.....	٤٦٥

٢٣٧٥٤	أوصى بثلث ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ثم هلك الاثنان
٤٦٦	وبقى واحد ثم مات الموصى
٢٣٧٥٥	العبد والأمة كان بين اثنين فمضى يوم الفطر فما هو الحكم؟
٤٦٧	اعتقهما رب المال قبل صاحبه فما هو الحكم؟
٢٣٧٥٧	اشترى عبدین بألف قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان ثم المضارب أعتقهما
٤٦٧	إن كان المضارب المعتق معسراً فما هو حكم عتقه؟
٢٣٧٥٩	بيان قول أبى يوسف ومحمد فى مسألة إعتاق المضارب العبد وهو معسر
٤٦٨	إن كان المضارب المعتق موسراً فما هو حكم إعتاقه؟
٢٣٧٦١	إذا كان للمضارب شركة فى العبدین بقدر الثلث فما هو حكم إعتاقه؟
٤٦٨	إن كان المضارب معسراً وله فى العبدین شركة بقدر الثلث فمات هو حكم إعتاقه؟
٢٣٧٦٣	بيان قول أبى يوسف ومحمد فيما إذا للمضارب شركة فى
٤٦٨	العبدین بقدر الثلث فأعتقهما
٢٣٧٦٤	إن كان رب المال معسراً كان للمضارب أن يستسعى العبد
٤٦٩	فى نصف قيمته وولاء العبدین لرب المال
٢٣٧٦٥	اعتق رب المال العبدین نفذ عتقه وللمضارب أن يضمه قيمته ثلث كل عبد
٤٦٩	أعتق رب المال العبدین متفرقاً أحدهما قبل صاحبه فالمسألة على وجهين
٢٣٧٦٧	ثم للمضارب خيارات ثلاثة فى العبدین إن كان رب المال موسراً
٤٧٠	اختار المضارب عتق نصيبه من العبدین
٢٣٧٦٩	بيان قول أبى يوسف ومحمد فيما أعتق رب المال العبدین
٤٧٠	العبدین أحدهما قبل صاحبه
٢٣٧٧٠	أعتق رب المال العبدین أحدهما قبل صاحبه وكان رب المال
٤٧٠	معسراً فما هو الحكم؟
٢٣٧٧١	أعتق رب المال العبد الذى قيمته ألف أولاً فما هو الحكم؟
٤٧١	كاتب المضارب عبداً أو أمة من المضاربة فالمسألة على وجهين

٢٣٧٧٣	أدى العبد المكاتبه فما هو الحكم؟.....	٤٧١
٢٣٧٧٤	أعتق المضارب عبداً من المضاربة قيمته مثل رأس المال أو أقل	٤٧٢
٢٣٧٧٥	مضارب معه ألف بالنصف فاشتري جارية قيمتها ألفان فكاتبها المضارب	٤٧٢
٢٣٧٧٦	اشتري المضارب بألف جاريتين قيمة كل واحدة مثل رأس	
٤٧٢	المال فحال الحول	
٢٣٧٧٧	دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشتري بها جارية تساوى ألفا	
٤٧٢	فوطئها المضارب فولدت ولداً يساوى ألفا.....	
٢٣٧٧٨	اشتري المضارب بألف جارية تساوى ألفا فولدت ولداً يساوى	
٤٧٣	ألفا، فادعاه المضارب وأكذب به رب المال	
٢٣٧٧٩	ادعى هذا الولد أجنبي وأبهم الدعوى ثم حدث له فى الجارية شركة بقدر الربع	٤٧٣
٢٣٧٨٠	كان المضارب معسراً لا يقدر على أداء ضمان قيمة الجارية فأراد	
٤٧٤	رب المال أن يستسعى الجارية فى رأس المال	
٢٣٧٨١	إذا وجبت السعاية فكم تحب؟.....	٤٧٥
٢٣٧٨٢	سعى الولد فى ثلاثة أرباع قيمته لرب المال فلمن يكون الولاء؟	٤٧٥
٢٣٧٨٣	اشتري المضارب جارية فولدت ولداً قيمة كل واحد مثل رأس	
٤٧٥	المال فأعتق المضارب الولد.....	
٢٣٧٨٤	اشتري بألف عبيدين قيمة كل واحد مثل رأس المال فأعتقهما المضارب	٤٧٦
٢٣٧٨٥	اشتري جارية فولدت وليس فى أحدهما فضل فادعاه المضارب	٤٧٦
٢٣٧٨٦	دفع ألفا مضاربة فاشتري بها جارية تساوى ألفاً فولدت ولداً	
٤٧٦	يساوى ألفا فادعاه رب المال	
٢٣٧٨٧	بقى الولد عبداً إذا قبض رب المال ماوجب على المضارب	٤٧٧
٢٣٧٨٨	كان فى المضاربة عشرون عبداً قيمة كل واحد ألف ورأس المال	
٤٧٧	ألف فهل ينفذ إعتاق المضارب؟.....	
٤٧٨	الفصل العشرون: فى هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده	
٢٣٧٨٩	هلاك مال المضاربة قبل التصرف فيه	٤٧٨

٢٣٧٩٠	شراء المضارب جارية بألفي درهم ربح فيها ألفا وقيمتها
٤٧٨	ألف فضاعت الألفان قبل أن ينقد البائع.....
٢٣٧٩١	دفع إلى رجل ألفا مضاربة فاشتري المضارب بها عبداً فلم ينقدها حتى ضاعت
٢٣٧٩٢	دفع ألفا مضاربة فاشتري بها عبداً ثم باعه ثم اشترى جارية فلم
٤٧٩	ينقد الثمن حتى ضاع.....
٢٣٧٩٣	شراء المضارب بالألف جارية فضاعت الألف قبل النقد فقال
٤٧٩	رب المال: ضاع قبل شراء الجارية.....
٢٣٧٩٤	شراء المضارب جارية تساوى ألفين بأمة تساوى ألفا فلم يدفع أمة حتى ماتت
٢٣٧٩٥	شراء المضارب بالألف جارية ولم ينقد الثمن حتى اشترى عبداً على المضاربة
٢٣٧٩٦	هلاك رأس المال قبل الشراء.....
٢٣٧٩٧	شراء المضارب بالمال ولم يسلم الثمن ثم باع ولم يسلم
٤٨٠	المبيع فهلك الثمن المقبوض والمبيع والمال.....
٢٣٧٩٨	ماهلك من مال المضاربة فهو من الربح.....
٢٣٧٩٩	شراء المأمور عبداً وقد نقده المؤكل ألفا فدفع إلى البائع ثم وجدها زيوفا
٤٨١	الفصل الحادى والعشرون: فى جحود المضارب مال المضاربة
٢٣٨٠٠	قال المضارب: لم تدفع إلى شيئا ثم قال: دفعت إلى ألفا مضاربة
٢٣٨٠١	أمر بشراء عبد بعينه فاشتري مع الجحود ثم أقر.....
٢٣٨٠٢	دفع ألفا مضاربة وذكر المضارب انه ربح ألفا فجاء بألفين ثم حجد
٤٨٢	الفصل الثانى والعشرون: فى قسمة الربح
٢٣٨٠٣	عمل المضارب فربح ألفا فاقسما الربح ثم ضاع رأس المال فى
٤٨٢	يد المضارب فبطلت القسمة.....
٢٣٨٠٤	بيان الحيلة لجواز القسمة.....
٢٣٨٠٥	ربح ألفى درهم واقسما الربح ثم ضاع المال كله فى أيديهما
٤٨٢	ولم يقبض رب المال ما أعد لرأس المال.....

- ٢٣٨٠٦ لم تضع الألف التى أعدت لرأس المال حتى اشترى المضارب
مألاً بعد قسمة الربح وريح كثيراً..... ٤٨٣
- ٢٣٨٠٧ عدم صحة قسمة الربح بانفراده ٤٨٣
- ٢٣٨٠٨ دفع ألفا مضاربة فربح ألفى درهم ثم اقتسما ودفع إلى رب المال رأس ماله .. ٤٨٣
- ٢٣٨٠٩ ضاعت الألف التى هى حصة رب المال بعد ما قبضه المضارب لنفسه .. ٤٨٤
- ٤٨٥ الفصل الثالث والعشرون: فى موت المضارب
- ٢٣٨١٠ مات المضارب والمضاربة دراهم فى يد المضارب وعلى المضارب دين ٤٨٥
- ٢٣٨١١ مات المضارب ومال المضاربة عروض وهى معروفة يعلم أنها مال المضاربة ... ٤٨٥
- ٢٣٨١٢ إذا كان المضاربة لا يعرف بعينه فى يد المضارب وأقر المضارب
فى مرضه وعليه دين الصحة ٤٨٦
- ٢٣٨١٣ إذا كان لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله فأقر بأنه مال المضاربة ٤٨٦
- ٢٣٨١٤ دفع ألفا مضاربة فأقر المضارب عند الموت أنه باع بالمال واشترى فربح ألفا ٤٨٦
- ٢٣٨١٥ أقر المضارب فى مرضه أنه ربح ألف درهم ثم مات من غير بيان ٤٨٦
- ٢٣٨١٦ قال المضارب فى مرضه: ربح ألفا ووصل إلى فضاء كله وكذبه رب المال ٤٨٧
- ٢٣٨١٧ ادعى رجل ديناً على الميت وأنكر الوارث ٤٨٧
- ٢٣٨١٨ دفع ألفا مضاربة فأقر المضارب عند موته أنه ربح ألفا وعليه دين
كثير يحيط بماله ومال المضاربة والربح دين على فلان ... ٤٨٧
- ٢٣٨١٩ كانت المضاربة غير معروفة ولم يعرف إلا بإقراره ٤٨٨
- ٤٨٩ الفصل الرابع والعشرون: فى تصرف المضارب مع من لا تقبل شهادته له
- ٢٣٨٢٠ اشترى المضارب ممن لا تقبل شهادته له أو باع منهم فالمسألة على وجهين ٤٨٩
- ٢٣٨٢١ اشترى المضارب من الأجنبية مال المضاربة بما يتغابن الناس فى مثله ٤٨٩
- ٤٩٠ الفصل الخامس والعشرون: فى العيب وخيار الرؤية
- ٢٣٨٢٢ اشترى المضارب بمال المضاربة عبداً ثم طعن المضارب بعيب فى العبد ٤٩٠
- ٢٣٨٢٣ دعوى البائع الرضا بالعيب على رب المال وإنكار المضارب
مادعى وأراد الاستحلاف ٤٩٠

٢٣٨٢٤	لايمين للبائع على رب المال ولاعلى المضاربة على العلم	٤٩٠
٢٣٨٢٥	رضا رب المال بالعيب	٤٩١
٢٣٨٢٦	اقامة البائع بينة على المضارب أن رب المال رضى بالعيب	٤٩١
٢٣٨٢٧	اشترى المضارب بمال المضاربة عبداً رآه رب المال ولم يره المضارب	٤٩١
٢٣٨٢٨	اشترى المضارب عبداً معيياً وعلم به رب المال فما هو الحكم؟	٤٩١
٢٣٨٢٩	باع المضارب عينا من مال التجارة وطعن فيه المشتري بعيب بعد القبض	٤٩٢
٢٣٨٣٠	آخر المضارب الثمن بعيب طعن المشتري بالمشتري من المضاربة	٤٩٢
٢٣٨٣١	إن حط المضارب من غير عيب فما هو الحكم؟	٤٩٢
٢٣٨٣٢	أحال المشتري المضارب بالثمن على إنسان وقبل المضارب الحوالة	٤٩٢
الفصل السادس والعشرون: فى دفع مال		
٤٩٣	الصغير مضاربة وفى أخذ المال مضاربة للصغير	
٢٣٨٣٣	دفع ألفا مضاربة لابنه وابنه صغير فى عياله على أن يعمل الأب معه	٤٩٣
٢٣٨٣٤	دفع الأب مال ابنه الصغير مضاربة إلى نفسه	٤٩٣
٢٣٨٣٥	دفع المال إلى الصبى مضاربة	٤٩٤
الفصل السابع والعشرون: فى اختلاف الواقع بين رب		
٤٩٥	المال وبين المضارب وإقامة البينة على ما وقع فيه الاختلاف	
٢٣٨٣٦	اشترى المضارب عبداً بألف وقال عند القبض: اشتريته على	
٤٩٥	المضاربة وكذبه رب المال فالمسالة على أربعة أوجه	
٢٣٨٣٧	شراء المضارب عبداً ثم نقد الثمن من ماله، وقوله: اشتريته	
٤٩٥	لنفسى وقال رب المال: اشتريته للمضاربة	
٢٣٨٣٨	اتفق المضارب ورب المال إن لم يحضر للمضارب نية وقت الشراء	٤٩٦
٢٣٨٣٩	اختلاف المضارب ورب المال فى العمول والخصوص	٤٩٦
٢٣٨٤٠	اختلاف رب المال والمضارب فى الخصوص والعموم	٤٩٦
٢٣٨٤١	العموم فى المضاربة كما يثبت بالتنصيص يثبت بمقتضى لفظه المضارب	٤٩٦
٢٣٨٤٢	دعوى رب المال المضاربة فى نوع وقال المضارب ما سميت فى التجارة بعينها	٤٩٧

٢٣٨٤٣	اختلاف إحداهما المعير والمستعير فى الخصوص والعموم .	٤٩٧
٢٣٨٤٤	دعوى أحدهما الإطلاق والعموم والآخر التقيد.....	٤٩٧
٢٣٨٤٥	أقام رب المال والمضارب بينة والمضارب يدعى العموم...	٤٩٨
٢٣٨٤٦	اختلاف المضارب رب المال فى مكان عمل المضاربة....	٤٩٨
٢٣٨٤٧	دعوى رب المال بالمضاربة فى الحنطة دون ماسواها	
٤٩٨	وقال المضارب : ماسميت لى تجارة بعينها.....	٤٩٨
٢٣٨٤٨	قال المضارب : شرطت لى نصف الربح وقال رب المال: شرطت لك الثلث	٤٩٩
٢٣٨٤٩	ادعى رب المال أنه شرط للمضارب ثلث الربح إلا عشرة	
٤٩٩	وقال المضارب: شرطت لى ثلث الربح.....	٤٩٩
٢٣٨٥٠	قال رب المال: شرطت لك النصف ولم تربح شيئا، وقال المضارب شرطت لى مائة	٥٠٠
٢٣٨٥١	ادعى رب المال الإبزاع والمضارب ادعى المضاربة.....	٥٠٠
٢٣٨٥٢	قال رب الأرض شرطت لك نصف الخارج وقال المضارب شرطت افقره منها	٥٠٠
٢٣٨٥٣	ادعى المضارب الشرط له ربح مائة درهم وادعى رب المال أنه لم يشترط له شيئا	٥٠٠
٢٣٨٥٤	قال رب المال : دفعتك بضاعة وقال المضارب: لا بل مضاربة بالنصف	٥٠٠
٢٣٨٥٥	هلك المال فى يد العامل بعد الاختلاف	٥٠١
٢٣٨٥٦	قال رب المال: دفعت إليه المال مضاربة بغير تسمية ربح....	٥٠١
٢٣٨٥٧	قال المضارب: دفعت إلي مضاربة وقال رب المال: أخذته	
٥٠٢	غصبا وضاع المال	٥٠٢
٢٣٨٥٨	قال العامل: أخذت منك غصبا وقال رب المال: أمرتك لتعمل به	٥٠٢
٢٣٨٥٩	قال المضارب: أخذت للمضاربة فضاع قبل العمل وقال رب	
٥٠٢	المال: أخذته قرضا.....	٥٠٢
٢٣٨٦٠	قال المضارب: دفعت إليك رأس المال وقال رب المال: لم أقبض منك شيئا	٥٠٣
٢٣٨٦١	قال المضارب: عند الاستحلاف: لم أدفعها إليك ولكنها ضاعت منى	٥٠٣
٢٣٨٦٢	اختلافهما بعد القسمة فقال المضارب: دفعت رأس المال وأنكر رب المال ذلك	٥٠٤
٢٣٨٦٣	إذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه.....	٥٠٤

- ٢٣٨٦٤ إذا اختلفا قبل قسمة الربح فقال المضارب: دفعت رأس المال
وهذه الألف ربح فى يدى وقال رب المال: لم أقبض منك شيئاً ٥٠٤
- ٢٣٨٦٥ اختلاف رب المال والمضارب فى رأس المال والربح ٥٠٥
- ٢٣٨٦٦ جاء المضارب بثلاثة الاف فقال الألف من ذلك رأس المال
والألف ربح والألف وديعة ٥٠٦
- ٢٣٨٦٧ قال رب المال: كان راس المال ألفين وشرطت لك الثلث
وقال المضارب: لا بل رأس المال ألف وشرطت لى النصف ٥٠٦
- ٢٣٨٦٨ قال المضارب: أعطيتى ألف درهم زيفاً وقال رب المال: أعطيتك جيداً ٥٠٦
- ٢٣٨٦٩ إقرار المضارب أن الألف التى على فلان باسمى هى لرب المال ٥٠٦
- ٢٣٨٧٠ إقرار الغاصب أن الألف التى باسمه على فلان هى للمغصوب منه ٥٠٦
- ٢٣٨٧١ قال: أمرتك بالبيع والشراء شهراً وقال المضارب: بالإطلاق ٥٠٧
- ٢٣٨٧٢ دعوى المضارب شرط نصف الربح فقال رب المال: شرطت
لك الثلث ثم هلك المال ٥٠٧
- ٢٣٨٧٣ قال المضارب: أخذت هذه الألف قرضاً وربحت فيها خمسمائة
وقال رب المال: دفعت ألفاً مضاربة وهذا ربحها ٥٠٧
- ٢٣٨٧٤ دفع إلى رجل ألفاً مرابحة بالنصف وأشهد عليه فى العلانية أنها قرض ٥٠٧
- ٢٣٨٧٥ قال رب المال: كان القرض حقيقة ولم يكن تلجئة وقال
المضارب: لا بل كان تلجئة ٥٠٨
- ٢٣٨٧٦ شهد شهود القرض أن القرض كان تلجئة والثابت حقيقة هو المضاربة ٥٠٨
- ٢٣٨٧٧ دعوى أحد المضاربين شرط نصف الربح لهما وادعى رب المال
أنه شرط لهما مائة ٥٠٨
- ٢٣٨٧٨ اشترى المضارب غلاماً فادعاه رب المال أنه ابنه ٥٠٩
- ٢٣٨٧٩ قال المضارب الألف التى على فلان لرب المال والخمسمائة التى
فى يدى من المضاربة ٥٠٩

الفصل الثامن والعشرون: فى تغيير النقد فى المضاربة

- ٥١٠ وشراء المضارب بنقد آخر ينوى عن المضاربة ٢٣٨٨٠
- دفع إلى رجل مائة دينار وقال: اعمل بها وبألف من مالك على ٢٣٨٨١
- أن الربح بيننا نصفين..... ٥١٠
- شراء المضارب بكل المال سلعة ثم يبعه ما اشترى بالدرهم فلم ٢٣٨٨١
- يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة ٥١٠
- كانت المضاربة بدرهم يبيض فاشترى بدرهم سود بنوى المضاربة ٢٣٨٨٢
- كان رأس المال ألفا فهل له أن يشتري بالمكيل والموزون والمعدود؟ ٥١١ ٢٣٨٨٣
- الفصل التاسع والعشرون: فى جناية عبد المضاربة ٥١٢
- اشترى المضارب عبداً فقتل العبد رجلاً خطأ..... ٥١٢ ٢٣٨٨٤
- ليس لواحد من المضارب ورب المال أن يدفع بدون حضرة صاحبه ٥١٢ ٢٣٨٨٥
- ليس هذا كالعبد المرهون إذا كانت قيمته أكثر من الدين ٥١٢ ٢٣٨٨٦
- اختار رب المال الفداء واختار المضارب الدفع ٥١٣ ٢٣٨٨٧
- فدياه جميعاً فهل للمضارب بعد ذلك أن يبيعه؟..... ٥١٣ ٢٣٨٨٨
- العبد المشتري فى المضاربة جنى جناية خطأ فهل يدفع بغير ٢٣٨٨٩
- حضرة المضارب ورب المال؟..... ٥١٣ ٢٣٨٩٠
- دعوى أولياء قاتل على العبد المشتري فى المضاربة أنه قتل ٢٣٨٩٠
- أباهم عمداً وحجود العبد..... ٥١٣ ٢٣٨٩١
- إقرار العبد بقتل عمد عند القاضى..... ٥١٤ ٢٣٨٩٢
- عفا أحد وليي القاتل فالمسألة على ثلاثة أوجه ٥١٤ ٢٣٨٩٣
- كذب المضارب العبد فى الإقرار بالقتل وصدقه رب المال فالمسألة على وجهين ٥١٥ ٢٣٨٩٤
- اختيار رب المال الفداء وفداءه نصف العبد بنصف الدية ... ٥١٥ ٢٣٨٩٥
- فضل العبد على رأس المال يوم أقر رب المال بالجناية ٥١٥ ٢٣٨٩٦
- اشترى المضارب عبداً فجنى عبده جناية خطأ فهل للمضاربة ٢٣٨٩٦
- الدفع أو الفداء من مال المضاربة؟..... ٥١٦

٢٣٨٩٧	إن جنى هذا العبد جناية فهل للمضارب الدفع والفداء من مال المضاربة؟	٥١٦
٢٣٨٩٨	كان المضارب غائباً فهل لرب المال دفع العبد؟.....	٥١٦
٢٣٨٩٩	اشترى المضارب ببعض الألف عبداً فقتله ربحل عمداً فهل يجب القصاص؟	٥١٧
٢٣٩٠٠	كان عند المضارب عبدان فقتل أحدهما عمداً.....	٥١٨
٢٣٩٠١	دعوى قتل العمد على عبد المضاربة.....	٥١٨
٥١٩	الفصل الثلاثون: فى المتفرقات	
٢٣٩٠٢	دفع ألفاً مضاربة على أن يشتري به الثياب ويخيطها بيده على	
٥١٩	أن مارزق الله فهو بيننا نصفين.....	
٢٣٩٠٣	كل مادفع المضارب إلى رب المال شيئاً قال: هذا ربح ثم قال: لم اربح	٥١٩
٢٣٩٠٤	اشترى المضارب أرضاً ثم دفعها مزارعة.....	٥١٩
٢٣٩٠٥	استأجر المضارب أرضاً مزارعة ثم اشترى طعاماً ببعض مال المضاربة فزرعها	٥١٩
٢٣٩٠٦	رجل عنده ألف مضاربة فقال المضارب لرب: المال اقرضنيها ففعل فشري بها	٥٢٠
٢٣٩٠٧	ربح المضارب مثل رأس المال فقال له رب المال: ادفع إلى	
٥٢٠	رأس المال ومابقى لك.....	
٢٣٩٠٨	دفع ألفاً مضاربة وقال: هذه عندك مضاربة شهراً فإذا مضى الشهر فهي قرض	٥٢٠
٢٣٩٠٩	دفع ألفاً مضاربة فأقرضها المضارب ثم قبضها وعمل فيها وربح	٥٢٠
٢٣٩١٠	دفع ألفاً مضاربة وأمره أن يعمل فيه برأيك.....	٥٢١
٢٣٩١١	دفع ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد	٥٢١
٢٣٩١٢	اشترى المضارب عبداً وقبض ولم ينقد الألف ثم باع العبد	
٥٢١	بألفين وقبض الألفين ولم يدفع العبد حتى مات العبد.....	
٢٣٩١٣	دفع إلى النساج غزلاً يسنجه بالنصف.....	٥٢١
٢٣٩١٤	دفع مال غيره مضاربة.....	٥٢٢
٢٣٩١٥	اشترى أحد المضاربين بنصف المال بأمر الآخر واشترى الآخر	
٥٢٢	بالنصف بغير أمر صاحبه.....	
٢٣٩١٦	اشترى عبداً فباعه أحدهما بثمان.....	٥٢٢

- ٢٣٩١٧ دفع إلى رجل ألفا بالنصف وألفا بالثلث فخلطهما..... ٥٢٢
- ٢٣٩١٨ دفع ألفا بالنصف وريح المضارب ألفاً ثم أعطاه ألفاً بالثلث على أن يعمل برأيه فخلط خمسمائة منها بالأولى فهل الألف .. ٥٢٣
- ٢٣٩١٩ استأجر رجلاً مساهمة ثم دفع المال إليه مضاربة بالنصف ... ٥٢٣
- ٢٣٩٢٠ قال المضارب : اشتريت نفسى بهذه الألف التى لفلان ٥٢٤
- ٢٣٩٢١ دفع إلى رجل ألفا مضاربة فاشتري بها وألف من ماله متاعاً ولم يخلطهما ٥٢٤
- ٢٣٩٢٢ صارت الألف بعد الربح عند المضارب ثلاثة آلاف ثم اشترى بثلاثة آلاف ثلاثة أعبد فلم ينقد المال ٥٢٤
- ٢٣٩٢٣ اشترى رب المال عبداً فاشتراه المضارب منه بألف فى يده من المضاربة فضاعت قبل أن ينقدها..... ٥٢٥
- ٢٣٩٢٤ دفع ألفا مضاربة فاشتري قبل المضارب بها عبداً فنهاه رب المال أن يبيع إلا بالنقد ٥٢٥
- ٢٣٩٢٥ باع متاع المضاربة ثم اشترى ذلك الدين على المضاربة ٥٢٥
- ٢٣٩٢٦ اشترى بألف المضاربة متاعاً وقبض ، ولم ينقد الألف حتى هلك فأبرأه البائع ٥٢٥
- ٢٣٩٢٧ اشترى بألف المضاربة متاعاً وقبض ولم ينقد الألف ثم باع المتاع بألفين وقبض الألفين ولم يدفع المتاع ٥٢٦
- ٢٣٩٢٨ اشترى المضارب غلاماً بمائة دينار وقيمه ألف درهم فلم يدفع حتى بلغ قيمة الدنانير ألفين..... ٥٢٦
- ٢٣٩٢٩ دفع الرجلان ألفا مضاربة ونهيا عن الشركة فانتشركيس الدراهم واحتلطا بدراهم المضارب ٥٢٦
- ٢٣٩٣٠ أمر القاضى بالنفقة بغية رب المال ٥٢٧
- ٢٣٩٣١ مات أحد المضاربين وكان أودع المال صاحبه وذلك معلوم ٥٢٧
- ٢٣٩٣٢ مسألة ارتداد المضارب ٥٢٧
- ٢٣٩٣٣ دفعت إلى امرأة دوداً لتقوم عليها بنفقتها على أن الفليق بينهما نصفين ٥٢٨
- ٢٣٩٣٤ دفع إلى رجل ألفا مضاربة ثم شارك المضارب رجلاً بدراهم من غير مال المضاربة ٥٢٨

٢٣٩٣٥	نزل المضارب خاناً ومعه ثلاثة نفر فخرج المضارب مع اثنين ثم
٥٢٩	خرج الرابع فهلك بعض أمتعة المضاربة.....
٢٣٩٣٦	قال المضارب: لم تدفع إلى شيئاً ثم قال بلى قد دفعت إلى ثم اشترى له
٥٢٩	اشترى المضارب الجارية من رب المال لنفسه.....
٢٣٩٣٧	زوج رب المال جارية المضاربة من المضارب.....
٥٣٠	فسخ رب المال المضاربة ورأس المال عروض.....
٢٣٩٣٨	أراد رب المال جعل المال مضموناً على المضارب فما هو الحلية فيه؟
٥٣٠	دفع ألفاً مضاربة وأراد الشراء فقال: لاتبعه إلا بكر حنطة فاشتره
٢٣٩٣٩	بكر فقال: ابيع الدراهم بالكل.....
٥٣١	أقرض المضارب مال المضاربة ثم قبض وتصرف وربح
٥٣١	كان المضاربة من أجناس ثلاثة أو أكثر وقيمة كل جنس قدر رأس المال
٢٣٩٤٠	دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية
٥٣١	وباعها من رب المال.....
٢٣٩٤١	دفع رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية قيمتها
٥٣٢	ألف ولم ينقد الثمن.....
٢٣٩٤٢	دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى بها عبداً فقال رب المال: هذا ابني
٥٣٢	اشترى المضارب جارية ثم استولدها.....
٢٣٩٤٣	اشترى رب المال عبداً بخمس مائة ثم باعه من المضارب بألف
٥٣٢	يبيع المضارب مرابحة بخمس مائة.....
٢٣٩٤٤	دفع إلى عبده مال المضاربة والعبء المأذون له في التجارة فاشترى نفسه بالمضاربة
٥٣٤	إعطاء عشرة دنائير لشراء برد وبيعه بسمقند والربح كله للمأمور
٢٣٩٤٥	مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة في التركة.....
٥٣٤	كل من كان المال في يده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف
٢٣٩٤٦	الإمانة بعينها فما هو الحكم؟.....
٥٣٤	استهلك المضارب فأراد أن يشتري به شيئاً من ضمانه على المضاربة
٢٣٩٤٧	

٢٣٩٥٤	دعوى المضارب أن العبد الذى اشتراه ابنه	٥٣٥
٢٣٩٥٥	دخول المسلم دار الحرب، ودفع الحربى له مالا مضاربة بريح مائة	٥٣٥
٢٣٩٥٦	اشتري المضارب متاعاً فأراد رب المال بيعه وأبى المضارب ذلك	٥٣٥
٢٣٩٥٧	اختلاف رب المال والمضارب فقال رب المال: سمعت بأنك	
٥٣٥	جئت بأربعين عدداً فقال المضارب: هى مائتان وخمسون ..	
٢٣٩٥٨	باع المضارب دار المضاربة ورب المال شفيعها	٥٣٦
٢٣٩٥٩	أجنبى اشتراى دارا بجنب دار المضاربة فللمضارب أن يأخذها للمضاربة بالشفعة	٥٣٦
٢٣٩٦٠	استأجر أجيراً كل شهر بعشرة لبيع ويشترى ثم دفعه المستأجر دراهم فالمضاربة فاسدة	٥٣٦
٢٣٩٦١	اشتري المضارب داراً فلرب المال أن يأخذها بالشفعة يدار له أخرى	٥٣٦
٢٣٩٦٢	دفع رجل إلى آخر مضاربة وشرط إن اشترى به الحنطة فله	
٥٣٧	نصف الربح وإن اشترى به الدقيق فله ثلث الربح	
٢٣٩٦٣	اشتري ببيع المال فى السفر وبالبيع فى المصر فالربح باعتبار ماشرط ..	٥٣٧
٢٣٩٦٤	سته رجال يملكون دفع المال مضاربة	٥٣٧
٢٣٩٦٥	أربعة أشياء ينتقض بها عقد المضاربة	٥٣٧
٢٣٩٦٦	إن كان المضارب مرتداً فالمضاربة على حالها	٥٣٧

تم المجلد الخامس عشر ويأتى بعده
المجلد السادس عشر أوله كتاب الوديعة